الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2
كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية

العنوان: مثيرات العنف بين الزوجين

دراسة ميدانية بمدينة البليدة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: علم الاجتماع
تخصص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

إعداد الطالبة: مرابية نسيمة

إشراف الدكتور: أ.د/جمال معتوق

السنة الجامعية: 2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2
كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية

العنوان: مثيرات العنف بين الزوجين
دراسة ميدانية بمدينة البليدة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: علم الاجتماع
تخصص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

إعداد الطالبة:

مرابية نسيمة

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
قاسيمي ناصر	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
جمال معتوق	أستاذ	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
براح أحمد	أستاذ	مدرسة متعددة التقنيات، الجزائر	عضوا مناقشا
بودبابة رابح	أستاذ	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
دلاسي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا
ميلاس رشيدة	أستاذة محاضرة أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014 /2015

الإهداء

بسم الله الواحد الأحد الفرد الصمد خير الأسماء رافع السماوات بلا عمد

والحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة على سيدنا محمد المختار

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات فكفاني فخرا أن تكون لي ربا وأكون لك عبدا

فاللهم وفقنا لما تحبه وترضى وأنزلني طريقي للوصول الى ما فيه خير لي ولغيري

إلى من تكلم الفؤاد باسمها، إلى من ربتني على الخير والإحسان وسهرت الليالي من أجلي

وكانت شمعة أنارت دربي.

الى من سقتني حنانا وبعد الحنان حبا وبعد الحب دعاء لأصل إلى أعلى المراتب

الى من يسعد قلبي بهناها إلى مفتاح الجنة " أمي الغالية "

إلى من كان سببا في وجودي الى من علمني الجد والمثابرة إلى بر الأمان الى روح

" أبي الغالي " رحمه الله وغفر له.

إلى عائلة الصغيرة زوجي ابراهيم وأولادي: ياسر، أنس، وسيم، سامي.

الى أخواتي: فاطمة الزهراء، لطيفة، سعاد، فهيمة أمال، وسمية.

الى أحبائي: بلال، وليد.

إلى أعز صديقاتي: نبيلة، ليلى.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل التحصيل ولو بقدر بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام

الى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء

الى كل من حملتهم ذاكرتي ونسيتهم مذكرتي.

أ. نسيمة

الشكر

الحمد والشكر أولا لمبدع الكون سبحانه وتعالى الأحد الصمد الذي سدد خطانا وأنار سبيلنا ويسر لنا إتمام هذا العمل والصلاة والسلام على أفضل مبعوث للعالمين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

شكرا بالغا لا تسعه الكلمات ولا تسطره الأقلام

ولا تملؤه المعاني يبقى ما بقت ذكرى السطور

وما بقيت ذكرى هذا العمل بذكرنا

نتقدم به إلى الله سبحانه وتعالى الذي وهبنا الصبر

وحسن التدبير والذي مكننا من تخطي الصعاب بإتمام هذا العمل على أحسن حال.

كما نتقدم به إلى الأستاذ المشرف

الأستاذ الدكتور جمال معتوق

نتوجه بالشكر الخاص إلى الأساتذة لراري عبد السلام والأستاذ مصلي رضوان والأستاذ سواكري الطاهر والأستاذة صبيحة بوخدوني وإلى زميلاتي في الجامعة.

وإلى كل من ساعدنا لتحضير وإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

الملخص

تشير الدراسات إلى أن عدد كبير من الثقافات تتقبل العنف ضد المرأة وتساهم في استمراره وخاصة المجتمعات التي يسود ها النظام الأبوي أو السلطة الأبوية ،حيث تعطي هذه الثقافات الحق للرجل في الهيمنة على زوجته ويعتبر هذا الحق من حقوقه على زوجته وأبنائه في المعاقبة في حالة العصيان أو المخالفة ،ويقول المحللون الاجتماعيون أنه عندما تجتمع الكلمتان المكونتان جملة العنف الأسري فإنهما تحدثان ارتباكا مؤثرا في المدلولات المقروءة من مفردة الأسرة ،لأن مفردة العنف تمثل الانحراف والشذوذ عن الطبع السوي للإنسانية ،بينما تمثل مفردة الأسرة الأصل للطبيعة البشرية وهذه الحقيقة التي تعبر عن وجود ارتباط أو خلل في المنظومة الاجتماعية والثقافية التي يسير وفق نسقها المجتمع وبالتالي فهو بحاجة إلى إعادة النظر في واقعه الاجتماعي ووضعه الثقافي مما يسمح لنا بتقديم رؤية تقويمية لمظاهر العنف المنزلي والأسري ضد المرأة و الزوجة على الأخص و التساؤل المطروح : هل للمرأة والزوجة المعنفة صورة تختلف عن غيرها من النساء... هل هذه المميزات والصفات التي يحملها المعتدي والضحية تكون من المسببات لقلب الأوضاع الاجتماعية في الأسرة والمجتمع؟ هل هناك امكانية تغيير قيم المجتمع الذكوري في التشكيلة الاجتماعية العربية والجزائرية؟ وهذا ما سنكشف عنه من خلال هذه المساهمة العلمية حيث نتطرق الي تحديد مفهوم العنف المنزلي والمفاهيم المرتبطة به، ثم نقدم تحليلا لأهم أسبابه وخصائص كل من المعتدي والضحية بإسقاط مظاهر العنف المدروسة على الواقع المعاش.

Résumé

Dans les classes sociales et entre tous les niveaux de l'éducation et dans notre société arabe et encore jour après jour les cas de problème de violence domestique inconnu et se passe discrètement entre eux sur tous entre les conjoins, Ils sont les secrets de famille sont négligés marie agressif et avant lui un père et un frère comme un homme pour dominer et soumis dans le cadre d'une relation forte inégalité économique physique psychologique.

Parmi les questions posées de l'étude des variables principales sur les quelles ont analysé les questions suivantes :

- Quel type de violence le plus propagation et à plusieurs reprise à l'intérieure de famille ?
- Comment compréhensif l'approche sociologique de phénomène violence familiale ?
- Et comment choisir les concepts déterminants dans la communauté arabe et algérienne ?
- Comment clarifier les raisons de violence entre couple et quelles sont les étapes de violence qui passent dans le cadre conjugale.

قائمة المحتويات

الإهداء
الشكر
الملخص
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة 24
الفصل الأول: الطرح الإشكالي والمنهجي للدراسة 33
المبحث الأول: أهمية الدراسة وأسبابها 33
المطلب الأول: تحديد لأهمية الدراسة وأسبابها 33
المطلب الثاني: عرض حالات لتأزم العلاقة الزوجية: 39
المبحث الثاني: الطرح الإشكالي للدراسة 48
المطلب الأول: إشكالية الدراسة 48
المطلب الثاني: فرضيات الدراسة 51
المبحث الثالث: تحديد المفاهيم 53
المطلب الأول: العلاقات الأسرية والزوجية 53
المطلب الثاني: ترابط مفاهيم المواقف، الآراء، القرارات، المثيرات والدوافع 73
المطلب الثالث: المفهوم الإجرائي للعنف والعنف المضاد بأنواعه في إطار العلاقة الزوجية: 90
الفصل الثاني: أهم المداخل السوسيولوجية لدراسة العنف 99
المبحث الأول: محاولة لتحديد مفهوم العنف وماهيته 101
المطلب الأول: تعريف العنف لغة 101
المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي 102
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعنف 108
المطلب الأول: نظريات العنف العامة 108
المطلب الثاني: النظريات الجزئية حول العنف في العلاقة الزوجية 124
المبحث الثالث: الدراسات السابقة 131
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية 132

المطلب الثاني: الدراسات العربية.....138
المبحث الرابع: المقاربة السوسيولوجية ومكانة البحث الحالي بين الدراسات 147
الفصل الثالث: العنف المنزلي ومفهوم الأزمة الزوجية 161
المبحث الأول: تحديد مفهوم العنف المنزلي 163
المطلب الأول: تفسير المنظور الديني للعنف الأسري.....165
المطلب الثاني: المنظور القانوني وموقفه من العنف الأسري 171
المطلب الثالث: المنظور السوسيو–نفسي في تفسير العنف.....188
المطلب الرابع: أسباب العنف المنزلي 196
المبحث الثاني: أشكال العنف المنزلي ومظاهر العنف بين الزوجين.....215
المطلب الأول: أشكال العنف المتبادل بين الزوجين 215
المطلب الثاني: خصائص العنف بين الزوجين 219
المطلب الثالث: تصورات خاطئة عن العنف ضد المرأة ومبررات تأزم العلاقة الزوجية 220
المبحث الثالث: تطورات وخصائص الأزمة الزوجية المولدة للعنف 224
المطلب الأول: مفهوم الأزمة الزوجية.....225
المطلب الثاني: خصائص الأزمة الزوجية 229
المطلب الثالث: أسباب الأزمات الزوجية.....232
المطلب الرابع: أنواع الأزمات وتقسيماتها 234
المبحث الرابع: خصائص ومميزات كل من المعتدي والضحية 251
المطلب الأول: خصائص كل من المعتدي والضحية.....251
المطلب الثاني: من خصائص المعتدي وطبيعة شخصيته.....254
المطلب الثالث: ومن خصائص الضحية وطبيعة شخصيتها.....258
المطلب الرابع: أنماط الأزواج المسيئين للزوجة.....259
المطلب الخامس: أنماط الزوجات المعرضات للإساءة.....263
المطلب السادس: ردود فعل الزوجة تجاه العنف نحوها (أو العنف المضاد الفتيات خاصة) 267
المطلب السابع: ردود فعل المزدوجة تجاه العنف ضدها 269
المطلب الثامن: سيكولوجية المرأة.....270
المطلب التاسع: نماذج للمرأة الشاذة أو المنحرفة 271
المطلب العاشر: الوضعية النفسية للمرأة العربية.....274

الفصل الرابع: الرجل الجزائري والتنشئة الاجتماعية 278
المبحث الأول: مفهوم القوامة والرجولة: 279
المطلب الأول: مفهوم القوامة لغة: مفهوم القوامة لغة..... 279
المطلب الثاني: مفهوم القوامة اصطلاحا..... 281
المطلب الثالث: التأصيل الشرعي للقوامة 284
المطلب الرابع: أسباب القوامة الزوجية..... 288
المطلب الخامس: ضوابط القوامة..... 292
المطلب السادس: القوامة والرجولة..... 297
المطلب السابع: المفهوم الصحيح للقوامة..... 299
المبحث الثاني: مكانة الرجل والسلطة الأبوية 310
المطلب الأول: السلطة الأبوية ومركز الذكر في الأسرة 310
المطلب الثاني: أشكال (أنماط) السلطة الأبوية والوالدية 318
المبحث الثالث: إشكالية الأدوار في الأسرة العربية عامة والجزائرية خاصة 323
المبحث الرابع: التنشئة الاجتماعية للزوجين (الرجل والمرأة) والآليات التي تجسد مظاهر العنف بالمجتمع الجزائري 329
المطلب الأول: محددات لمفهوم الأسرة وعقلانية التنشئة الاجتماعية..... 331
المطلب الثاني: مجالات تطاول قيم الذكورية والمكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري وعلاقات التبعية..... 344
المطلب الثالث: الصراع الزواجي وعوامله..... 360
الفصل الخامس: التصور المنهجي للدراسة 408
المبحث الأول: حدود البحث وتعيين المجتمع الإحصائي لعينة الدراسة..... 409
المطلب الأول: حدود البحث..... 409
المطلب الثاني: المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة..... 410
المبحث الثاني: مناهج البحث..... 418
المبحث الثالث: وسائل جمع وتحليل البيانات..... 423
المطلب الأول: وسائل جمع البيانات (أدوات البحث)..... 423
المطلب الثاني: وسائل أو أدوات تحليل البيانات..... 430
المبحث الثالث: أهم نقائص الدراسة..... 431
الفصل السادس: الدراسة الاستكشافية لوقائع الأسر الجزائرية..... 444

المبحث الأول: المقابلة الميدانية للواقع الأسري المعنف المعاش للزوجين وتقويم شبكة الملاحظة:.....444
المبحث الثاني: عرض محتوى الاستمارة.....467
الفصل السابع: مستويات العنف في الأسرة الجزائرية وردود فعل الأزواج إزائها.....477
المبحث الأول: تقديم أزواج وزوجات العينة.....477
المطلب الأول: جداول تقديم العينة.....477
المطلب الثاني: خلاصة جداول تقديم العينة.....497
المبحث الثاني: حدود وعي الأزواج للعلاقة العنيفة وتحليل فرضيات الدراسة 499
المطلب الأول: تحليل الفرضية الاولى.....499
المطلب الثاني: استخلاص نتائج الفرضية الأولى.....536
المطلب الثالث: تحليل الفرضية الثانية.....538
المطلب الرابع: استخلاص نتائج الفرضية الثانية 566
المطلب الخامس: تحليل الفرضية الثالثة.....570
المطلب السادس: استخلاص نتائج الفرضية الثالثة.....596
المطلب السابع: تحليل الفرضية الرابعة.....600
المطلب الثامن: استخلاص نتائج الفرضية الرابعة.....621
المطلب التاسع: تحليل الفرضية الخامسة.....624
المطلب العاشر: استخلاص نتائج الفرضية الخامسة.....650
المبحث الثالث: تقييم مقابلة الأئمة مع استخلاص النتائج.....673
النتائج والمناقشة 680
خاتمة: 683
قائمة المراجع.....686
الملاحق.....697

قائمة الجداول

جدول 1: الاختلافات بين مفهوم الأزمة والمفاهيم المشابهة.....225
جدول 2: الأدوار والمراكز والحقوق والواجبات داخل الأسرة.....325
جدول 3: سن أعضاء العينة حسب الجنس.....416
جدول 4: توزيع عينة الذكور حسب سنهم وسن شركائهم الإناث في العلاقة (الفعلية) 417
جدول 5: توزيع عينة الإناث حسب سنهن وسن شركائهن الذكور في العلاقة (الفعلية).....417
جدول 6: توزيع العينة حسب الجنس 477
جدول 7: توزيع سن أفراد العينة حسب الجنس 479
جدول 8: سن شركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس.....480
جدول 9: توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية 481
جدول 10: وضح السن وقت الزواج الأول لأفراد العينة حسب الجنس 483
جدول 11: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي 484
جدول 12: توزيع أفراد العينة حسب المستوى المهني.....486
جدول 13: مستوى دخل أعضاء العينة.....487
جدول 14: مقدار مساهمة أعضاء العينة في ميزانية الأسرة 488
جدول 15: مدى مساهمة أعضاء العينة في ميزانية الأسرة حسب الجنس.....490
جدول 16: يوضح توزيع أعضاء العينة وفق عدد أفراد الأسرة 491
جدول 17: توزيع أفراد العينة حسب استقلالية السكن 492
جدول 18: توزيع أفراد العينة حسب مدة الحياة الزوجية.....493
جدول 19: طريقة المعرفة بين الزوجين قبل الزواج حسب الجنس 494
جدول 20: توزيع أفراد العينة حسب صاحب القرار في اختيار الشريك حسب الجنس 496
جدول 21: امكانية تطور السلوك العنيف لدى الشريك بالنسبة لقضية عائلية حسب الجنس..500
جدول 22: موقف أعضاء العينة من رجوع السلوك العنيف من طرف الشريك الى سوء ونوع التنشئة الأسرية حسب الجنس.....501
جدول 23: الشتم كأحد أساليب تعامل الشريك معك عند وجود خلاف/صدام حسب الجنس..503
جدول 24: التحقير والسخرية كأحد أساليب تعامل الشريك معك عند وجود خلاف/صدام حسب الجنس.....505
جدول 25: الإهمال كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف/صدام حسب الجنس 506

جدول 26: المراقبة كأحد أساليب تعامل الشريك معك عد الخلاف/الصدام حسب الجنس 507
جدول 27: إحراجك أمام الآخرين كأحد أساليب تعامل الشريك معك عند الخلاف/الصدام حسب الجنس.....508
جدول 28: شتمك أمام الآخرين كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء عند الخلاف/الصدام حسب الجنس 509
جدول 29: إساءة الظن بك والشك كأحد أساليب تعامل الشريك معك عند وجود الخلاف/الصدام حسب الجنس 510
جدول 30: إبداء غيرة قاتلة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....511
جدول 31: مواقف أعضاء العينة من النعت بألفاظ بذيئة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 513
جدول 32: إخافتك بسلطته كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....514
جدول 33: عدم التقدير والاحترام كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 516
جدول 34: إبداء الإعجاب بالأخريات (أو الآخرين في حالة الزوجة) أثناء وجودك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....518
جدول 35: اللجوء الى الصراخ و الصوت المرتفع كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 519
جدول 36: استخدام الأطفال للضغط عليك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....520
جدول 37: تقلبات حادة في المزاج كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 522
جدول 38: اعتبارك كعنصر غير مرغوب فيه في الأسرة إلا من أجل المصلحة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....523
جدول 39: معاملة الشريك كعنصر غير مرغوب فيه إلا من أجل المصلحة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....525
جدول 40: إظهار وتحسس الشريك بعدم رضاه الزواجي واستعماله كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....526

جدول 41: يوضح اعتبار السلوك العنيف من طرف الشريك سببه التنشئة الأسرية حسب الاستقلالية في السكن من عدمه 528
جدول 42: تهديد الشريك بالشكوى للأهل حسب نوعية الأطراف التي تحرضه على العنف ضدك (أي الطرف الثاني في العلاقة).....529
جدول 43: يوضح رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب الجنس 531
جدول 44: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب رأيهم واعتقادهم أن العنف يرجع الى التربية العنيفة.....533
جدول 45: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب امكانية لجوء المبحوث للعنف كأسلوب للتعامل 535
جدول 46: لجوء المبحوث لإستعمال العنف كأسلوب للتعامل أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك حسب الجنس 538
جدول 47: يوضح لجوء المبحوث لإستعمال العنف أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك كأسلوب للتعامل حسب المستوى التعليمي للمبحوثين الذكور وأزواج المبحوثات.....540
جدول 48: لجوء أعضاء العينة لإستعمال العنف أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك كأسلوب للتعامل حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين ...541
جدول 49: يوضح عدم ميل أعضاء العينة لإقتراح حلول ممكنة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك في العلاقة الزوجية حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوث.....543
جدول 50: يوضح عدم ميل أعضاء العينة لإقتراح حلول ممكنة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك في العلاقة الزوجية حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين.....545
جدول 51: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب في حالة العجز عن حل المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات.....546
جدول 52: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب في حالة العجز عن حل المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين 548
جدول 53: وضح الإنسحاب مباشرة من النقاش والمواجهة في حالة العجز عن حل المشكل مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات.....550
جدول 54: إنسحاب مباشرة من النقاش والمواجهة في حالة العجز عن حل المشكل مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحين.....551

جدول 55: لسماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة في حالة العجز عن المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات 554
جدول 56: يوضح السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة في حالة العجز عن المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات 556
جدول 57: يوضح الموقف الذي يتخذه الشريك في العلاقة الزوجية لأعضاء العينة (الذكور والإناث) من التعليم حسب الجنس 558
جدول 58: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب الجنس 559
جدول 59: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب موقف الشريك من التعليم .561
جدول 60: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب رأيهم ما إذا كان لابدّ على الشريك أن يقدم تنازلات أو التسامح على أخطاء الطرف الثاني إذا كان يفوقه مستوا تعليميا 562
جدول 61: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات و حالات العنف و حسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب محاولة فرض الشريك سلطته أثناء وجود الخلاف أو الصدام معه.....564
جدول 62: وصف أعضاء العينة المدروسة علاقتهم بالشريك حسب الجنس 571
جدول 63: يوضح مواقف أعضاء العينة من انعدام التواصل مع الشريك حسب الجنس.....572
جدول 64: عدم التوافق مع الشريك في إدارة المنزل أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 574
جدول 65: عدم التوافق مع الشريك في إنفاق المال أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 575
جدول 66: عدم التوافق مع الشريك في تربية الأولاد أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 576
جدول 67: عدم التوافق مع الشريك العلاقة الجنسية أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 578
جدول 68: عدم التوافق مع الشريك في العلاقة مع أسرة الزوج أو الزوجة أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 580
جدول 69: عدم التوافق مع الشريك في النظرة إلى الدين أو العرق أو التقاليد أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 582

جدول 70: عدم التوافق مع الشريك في الموقف من النشاط الإجتماعي والمهني ومستوياته أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 583
جدول 71: عدم التوافق مع الشريك في اختيار الأصدقاء و التردد عليهم أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس.....584
جدول 72: عدم التوافق مع الشريك في ممارسة الهوايات و مناقشة الطموحات أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 586
جدول 73: يوضح الإحساس بعدم القدرة على مناقشة الأمور التي تزعجك مع الشريك حسب الجنس.....587
جدول 74: اللجوء الى عدم الميل الى إقتراح حلول ممكنة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس.....589
جدول 75: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس.....590
جدول 76: اللجوء الى الإنسحاب مباشرة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس 592
جدول 77: اللجوء الى السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس 593
جدول 78: اللجوء الى استعمال العنف كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس.....595
جدول 79: اللجوء الى استعمال العنف حسب الجنس و العمر لكل من أفراد العينة الذكور والإناث و شركائهم في العلاقة 600
جدول 80: نوع العنف الممارس أثناء اللجوء إليه كأسلوب للتعامل حسب الجنس و السن لكل من أفراد العينة الذكور والإناث وشركائهم في العلاقة 604
جدول 81: تعرض اعضاء العينة لإحدى وسائل الضرب "الصفع" من طرف الشرك في العلاقة حسب الجنس والسن.....607
جدول 82: إساءة الظن والشك في الشريك حسب الجنس وسن أعضاء العينة.....610
جدول 83: موقف أعضاء العينة من كثرة النزاعات المؤدية الى أساليب عنيفة لدى فئات عمرية معينة للأزواج حسب الجنس.....613
جدول 84: موقف اعضاء العينة من تحديد العنف الاكثر شيوعا ممارسا من طرف المعتدي في العلاقة الزوجية حسب الجنس 614

جدول 85: موقف أعضاء العينة من اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة في العلاقة الزوجية حسب الجنس 616
جدول 86: السبب الذي يتخذه أعضاء العينة من وراء اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة أم لا حسب الجنس.....618
جدول 87: السبب الذي يعطيه أعضاء العينة من اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة حسب المواقف المتخذة من ذلك 620
جدول 88: موقف أعضاء العينة من استغلال الشريك لمصادرك المالية بغير إذن حسب المستوى المهني للزوج والزوجة.....625
جدول 89: موقف أعضاء العينة من حرمان الشريك لهم من المصروف أو عدم المشاركة فيه حسب الجنس والمهنة 628
جدول 90: موقف أعضاء العينة من التميز في المهنة– خاصة لدى الزوجة – يشكل حساسية ويؤدي إلى حالات من العنف حسب الجنس.....631
جدول 91: أعضاء العينة من تميز في مهنة الزوجة يشكل حساسية لدى الشريك ويؤدي إلى حالات من العنف حسب إخافته بالسلطة 633
جدول 92: يوضح المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب الجنس 636
جدول 93: يوضح المواقف المتخذة من أعضاء العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب مدى سلطة الشريك والتخويف بها 638
جدول 94: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب المستوى المهني للمستجوبين 640
جدول 95: يوضح المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب مستوى دخل المستجوبين.....642
جدول 96: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب سن الأزواج والمرتبطة أيضا بارتكابها السلوكيات العنيفة 645
جدول 97: المواقف المتخذة من أعضاء العينة من وجوب تقديم تنازلات أو التسامح على أخطاء الشريك في العلاقة الزوجية اذا كان يفوقه مستوى تعليميا ومهنيا حسب السبب من وراء ذلك 647

جدول 98: أعضاء العينة من تميز في مهنة الزوجة يشكل حساسية لدى الشريك ويؤدي إلى حالات من العنف حسب المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة.....649
جدول 99: مطالب النساء والرجال.....659
جدول 100: شروط الرجال في الزوجة.....660

قائمة الأشكال

شكل رقم 1: العلاقة بين الغضب والسلوك العدواني 82
شكل رقم 2: الدور الوسيط للعزو في الاستجابة للاستثارة 85
شكل رقم 3: النظام الإيكولوجي متعدد العوامل 124
شكل رقم 4: دورة حياة الأزمة 250
شكل رقم 5 : توزيع العينة حسب الجنس 478
شكل رقم 6: توزيع سن أفراد العينة حسب الجنس 479
شكل رقم 7: توزيع سن شركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس 480
شكل رقم 8: توزيع الحالة المدنية لأفراد العينة 482
شكل رقم 9: السن وقت الزواج الأول لأفراد العينة حسب .الجنس 483
شكل رقم 10: توزيع المستوى التعليمي لأعضاء العينة 485
شكل رقم 11: التوزيع المهني لأفراد العينة حسب النوع 486
شكل رقم 12: توزيع مستوى الدخل لأعضاء العينة 487
شكل رقم 13: مقدار مساهمة أعضاء العينة في ميزانية الأسرة 489
شكل رقم 14: مقدار مساهمة أعضاء العينة في ميزانية الأسرة 490
شكل رقم 15: توزيع أعضاء العينة وفق عدد أفراد الأسرة 491
شكل رقم 16: توزيع استقلالية السكن لأفراد العينة 492
شكل رقم 17: توزيع نسب مدّة الحياة الزوجية لأفراد العينة 493
شكل رقم 18: طريقة المعرفة بين الزوجين قبل الزواج حسب الجنس 494
شكل رقم 19: صاحب القرار في اختيار الشريك لدى أفراد العينة حسب الجنس 496
شكل رقم 20: امكانية تطور السلوك العنيف من طرف الشريك في العلاقة الى قضية عائلية حسب الجنس 500
شكل رقم 21: موقف أعضاء العينة من رجوع السلوك العنيف من طرف الشريك الى سوء و نوع التنشئة الأسرية حسب الجنس 501
شكل رقم 22: طريقة المعرفة بين الزوجين قبل الزواج حسب الجنس 504
شكل رقم 23: التحقير و السخرية كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 505
شكل رقم 24: المراقبة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 507

شكل رقم 25: استعمال الإحراج امام الآخرين كأسلوب للتعامل حسب الجنس 508
شكل رقم 26: شتمك أمام الآخرين كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 509
شكل رقم 27: إساءة الظن بك و الشك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 510
شكل رقم 28: إبداء غيرة قاتلة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 512
شكل رقم 29: مواقف أعضاء العينة من النعت بألفاظ بذيئة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....513
شكل رقم 30: إخافتك بسلطته كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 515
شكل رقم 31: عدم التقدير والإحترام كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 517
شكل رقم 32: إبداء الإعجاب بالأخريات (أو الآخرين في حالة الزوجة) أثناء وجودك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 518
شكل رقم 33: اللجوء الى الصراخ و الصوت المرتفع كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 519
شكل رقم 34: استخدام الأطفال للضغط عليك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 521
شكل رقم 35: تقلبات حادة في المزاج كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 522
شكل رقم 36: اعتبارك كعنصر غير مرغوب فيه في الأسرة إلا من أجل المصلحة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس 524
شكل رقم 37: معاملة الشريك كعنصر غير مرغوب فيه إلا من أجل المصلحة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....525
شكل رقم 38: إظهار و تحسس الشريك بعدم رضاه الزواجي و استعماله كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس.....527
شكل رقم 39: يوضح اعتبار السلوك العنيف من طرف الشريك سببه التنشئة الأسرية حسب الاستقلالية في السكن من عدمه 528

شكل رقم 40: تهديد الشريك بالشكوى للأهل حسب نوعية الأطراف التي تحرضه على العنف ضدك (أي الطرف الثاني في العلاقة).....529
شكل رقم 41: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب الجنس 532
شكل رقم 42: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب رأيهم واعتقادهم أن العنف يرجع الى التربية العنيفة 534
شكل رقم 43: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب امكانية لجوء المبحوث للعنف كأسلوب للتعامل.....535
شكل رقم 44: لجوء المبحوث لإستعمال العنف كأسلوب للتعامل أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك حسب الجنس 538
شكل رقم 45: لجوء المبحوث لإستعمال العنف أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك كأسلوب للتعامل حسب المستوى التعليمي للمبحوثين الذكور وأزواج المبحوثات.....540
شكل رقم 46: لجوء أعضاء العينة لإستعمال العنف أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك كأسلوب للتعامل حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث و زوجات المبحوثين ..542
شكل رقم 47: عدم ميل المبحوثين لإقتراح حلول ممكنة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك في العلاقة الزوجية حسب المستوى التعليمي لأزواج الذكور وأزواج المبحوثات....544
شكل رقم 48: عدم ميل المبحوثين لإقتراح حلول ممكنة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك في العلاقة الزوجية حسب المستوى التعليمي للمبحوثات و زوجات المبحوثين 545
شكل رقم 49: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب في حالة العجز عن حل المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور و أزواج المبحوثات.....547
شكل رقم 50: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب في حالة العجز عن حل المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث و زوجات المبحوثين.....548
شكل رقم 51: الإنسحاب مباشرة من النقاش والمواجهة في حالة العجز عن حل المشكل مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات.....550
شكل رقم 52: الانسحاب مباشرة من النقاش و المواجهة في حالة العجز عن حل المشكل مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث و زوجات المبحوثين.....552
شكل رقم 53: السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة في حالة العجز عن المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات 554

شكل رقم 54: السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة في حالة العجز عن المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين .556
شكل رقم 55: الموقف الذي يتخذه الشريك في العلاقة الزوجية لأعضاء العينة (الذكور والإناث) من التعليم حسب الجنس 558
شكل رقم 56: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات و حالات العنف و حسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب الجنس 560
شكل رقم 57: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات والعنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب موقف الشريك من التعليم 561
شكل رقم 58: رأي العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف و حسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب رأيهم ما إذا كان لابدّ على الشريك أن يقدم تنازلات أو التسامح على أخطاء الطرف الثاني إذا كان يفوقه مستوا تعليميا 563
شكل رقم 59: رأي العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل يقلل الصراعات وحسن التعامل بين الزوجين حسب محاولة فرض الشريك سلطته لوجود الخلاف أو الصدام.....564
شكل رقم 60: وصف أعضاء العينة المدروسة علاقتهم بالشريك حسب الجنس 571
شكل رقم 61: مواقف أعضاء العينة من انعدام التواصل مع الشريك حسب الجنس.....572
شكل رقم 62: عدم التوافق مع الشريك في إدارة المنزل أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس.....574
شكل رقم 63: عدم التوافق مع الشريك في إنفاق المال أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 575
شكل رقم 64: عدم التوافق مع الشريك في تربية الأولاد أو مولدة للعنف حسب الجنس 577
شكل رقم 65: عدم التوافق مع الشريك العلاقة الجنسية أو تكون مولدة للعنف حسب الجنس579
شكل رقم 66: عدم التوافق مع الشريك في العلاقة مع أسرة الزوج أو الزوجة أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 580
شكل رقم 67: عدم التوافق مع الشريك في النظرة إلى الدين أو العرق أو التقاليد أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 582
شكل رقم 68: عدم التوافق مع الشريك في الموقف من النشاط الاجتماعي والمهني ومستوياته أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 583
شكل رقم 69: عدم التوافق مع الشريك في اختيار الأصدقاء والتردد عليهم أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 585

شكل رقم 70: عدم التوافق مع الشريك في ممارسة الهوايات ومناقشة الطموحات أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس 586
شكل رقم 71: الإحساس بعدم القدرة على مناقشة الأمور التي تزعجك مع الشريك حسب الجنس 588
شكل رقم 72: اللجوء الى عدم الميل الى إقتراح حلول ممكنة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس.....589
شكل رقم 73: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس 591
شكل رقم 74: اللجوء الى الإنسحاب مباشرة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس.....592
شكل رقم 75: اللجوء الى السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس.....594
شكل رقم 76: اللجوء الى استعمال العنف كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس.....595
شكل رقم 77: اللجوء الى استعمال العنف حسب الجنس والعمر لكل من أفراد العينة الذكور والإناث و شركائهم في العلاقة (ذكور العينة) 601
شكل رقم 78: اللجوء الى استعمال العنف حسب الجنس و العمر لكل من أفراد العينة الذكور و الإناث وشركائهم في العلاقة (إناث العينة) 602
شكل رقم 79: نوع العنف الممارس أثناء اللجوء إليه كأسلوب للتعامل حسب الجنس والسن لكل من أفراد العينة الذكور والإناث و شركائهم في العلاقة (ذكور العينة) 604
شكل رقم 80: نوع العنف الممارس أثناء اللجوء إليه كأسلوب للتعامل حسب الجنس والسن لكل من أفراد العينة الذكور والإناث و شركائهم في العلاقة (إناث العينة) 605
شكل رقم 81: اعضاء العينة لإحدى وسائل الضرب "الصفع" من طرف الشرك في العلاقة حسب الجنس والسن (ذكور العينة).....607
شكل رقم 82: اعضاء العينة لإحدى وسائل الضرب "الصفع" من طرف الشرك في العلاقة حسب الجنس والسن (إناث العينة).....608
شكل رقم 83: إساءة الظن والشك في الشريك وفق الجنس وسن امبحوث (ذكور العينة) 610
شكل رقم 84: إساءة الظن والشك في الشريك حسب الجنس وسن المبحوث (إناث العينة) ..611
شكل رقم 85: موقف أعضاء العينة من كثرة النزاعات المؤدية الى أساليب عنيفة لدى فئات عمرية معينة للأزواج حسب الجنس.....613

شكل رقم 86: موقف اعضاء العينة من تحديد العنف الاكثر شيوعا ممارسا من طرف المعتدي في العلاقة الزوجية حسب الجنس.....615
شكل رقم 87: موقف أعضاء العينة من اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة في العلاقة الزوجية حسب الجنس 616
شكل رقم 88: السبب الذي يتخذه أعضاء العينة من وراء اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة أم لا حسب الجنس.....618
شكل رقم 89: السبب الذي يعطيه أعضاء العينة من اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة حسب المواقف المتخذة من ذلك 620
شكل رقم 90: موقف أعضاء العينة من استغلال الشريك لمصادرك المالية بغير إدن حسب المستوى المهني للزوج والزوجة.....625
شكل رقم 91: يوضح موقف أعضاء العينة من استغلال الشريك لمصادرك المالية بغير إدن حسب المستوى المهني للزوج والزوجة 626
شكل رقم 92: موقف عضاء العينة من حرمان الشريك لهم من المصروف أو عدم المشاركة فيه حسب الجنس والمهن.....629
شكل رقم 93: الموقف من حرمان الشريك لهم من المصروف حسب الجنس والمهنة.....629
شكل رقم 94: الموقف من التميز في المهنة– خاصة لدى الزوجة– يشكل حساسية ويؤدي إلى حالات من العنف حسب الجنس 632
شكل رقم 95: أعضاء العينة من تميز في مهنة الزوجة يشكل حساسية لدى الشريك ويؤدي إلى حالات من العنف حسب إخافته بالسلطة 634
شكل رقم 96: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب الجنس 636
شكل رقم 97: المواقف المتخذة حول مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب مدى سلطة الشريك و التخويف بها 638
شكل رقم 98: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الإعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب المستوى المهني للأزواج.....640
شكل رقم 99: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الإعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب المستوى المهني للزوجات 641
شكل رقم 100: المواقف المتخذة حول الإعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب المستوى المهني للزوجات 643
شكل رقم 101: طريقة المعرفة بين الزوجين قبل الزواج حسب الجنس 643

شكل رقم 102: المواقف المتخذة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل حسب سن الأزواج والمرتبطة أيضا بارتكابها السلوكات العنيفة....645
شكل رقم 103: المواقف المتخذة من وجوب تقديم تنازلات على أخطاء الشريك في العلاقة الزوجية إذا كان يفوقه مستوى تعليميا ومهنيا حسب السبب 647
شكل رقم 104: أعضاء العينة من تميز في مهنة الزوجة يشكل حساسية لدى الشريك ويؤدي إلى حالات من العنف حسب المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة.....649

مقدمة

تعد ظاهرة العنف الأسري ظاهرة قديمة تتعرض لها كل المجتمعات فالعنف ضد المرأة والطفل لا يعرف حدودا جغرافية أو حضارية ولا يقتصر على مجتمعات معينة وينتشر في كافة الطبقات الاجتماعية وبين كافة المستويات التعليمية وفي مجتمعنا العربي مازالت قضايا العنف الأسري (ضرب الزوجات والأطفال مسالة مجهولة ويتم التكتم عليها على اعتباران ذلك مسألة تخص الأسرة وبقيت العوامل والأسباب المؤدية لحدوث العنف الأسري والزوجي وتجديدها من دون تكوين نظرية حولها مما جعل الباحثين يختلفون في محاولاتهم لتنظير سلوك الأزواج والأبناء المعتدين وحصر المشكل التحكم في جوانبه.

العنف الأسري هو سلوك يتسم بالعدوانية يصدر عن الزوج اتجاه المرأة أو الطفل بهدف الهيمنة وإخضاعهما في إطار علاقة قوية غير متكافئة اقتصاديا وبدنيا ونفسيا) مما يتسبب في إحداث أضرار جسمية أو نفسية تلحق بهم، وعلى هذا يشير مفهوم العنف في الآسرة إلى تعمد الأضرار بالمرأة أو الطفل (وقد يكون شكل هذا الضرر مادي من خلال ممارسة القسوة الجسمية بالضرب أو الركل والدفع وغيرها أو معنوي من خلال تعمد الإهانة النفسية بالسب والشتم أو التجريح أو الازدراء أو التقليل من الشأن والأهمية للضحية وغيرها من أشكال العنف أللفضي، ولكي نفهم العنف ضد المرأة فهما صحيحا لابد إن نفهم ماهية العنف الأسري وهو عبارة عن سلوك يتضمن أفعال وتهديدات بالأذى والضرر الجسمي والنفسي بين أعضاء الأسرة، وجوهر العنف الأسري هو أن شخص ما يعتدي عليه جسميا أو نفسيا من خلال عضو في الأسرة كما ذكرنا سابقا ويعني هذا سوء استخدام القوة ضد المرأة وإنكار لحقوقها كمجال تختص به هذه الدراسة. فاكتفت الأبحاث بصر أسباب حدوث المشكل في اتجاهين:

الاتجاه الأول:

يرجعها إلى عوامل خارجية لا يمكن التدخل فيها كعدم توافق شخصية الرجل والمرأة وإلى عامل تعاطي المخدرات والإدمان والكحول وإلى التنشئة الاجتماعية ولمرحلة الطفولة والتي تخلف اضطرابات أو سوء تكوين داخلي للزوج بالإضافة إلى ضغوطات المحيط الخارجي الناتج عن المصاعب الاجتماعية ومن بين الأبحاث المؤدية لهذا الاتجاه نذكر الماركسية التي ترى إن الضغط الخارجي ينجم عنه الصراع ونظرا لقدرات الفرد المحدودة يتحرك الفرد الذي يعد المسئول الأول عن العائلة وبالتالي يستجيب بالطرق المختلفة التي تعبر عن الضغط الاجتماعي والاقتصادي .

الاتجاه الثاني:

فقد أرجع سبب العنف إلى بنية النظام الاجتماعي الذي يميز كل المجتمع وإلى الثقافة السائدة فيه ويثبت مؤيدي هذا الاتجاه أن المشكل ليس متعلقا بالأمر الخصوصي أو العائلي، بل هو مطابق للنظام العام للمجتمع القائم على اللامساواة الجنسية والاقتصادية. إلاّ أن كلا الاتجاهين تعرضا للنقد كون الأرقام التي توصلت إليها الأبحاث تظهر أن الظاهرة متجددة وتمس كل بلدان العالم المتقدمة والنامية ولا تعفي أي نظام أو شريحة اجتماعية مهنية وقد تمت 40 دراسة في 24 دولة تبين نتائجها أن 25 % إلى 50% من الزوجات هن عرضة للعنف الجسدي من طرف الزوج بصفة خاصة، ونشير هنا إلى أن أول طرح لمشكل العنف الجسدي الممارس ضد الزوجة من قبل زوجها كان في سنة 1986 حيث طالبت هيئة الأمم المتحدة إنشاء وانعقاد جلستها حول المرأة والعنف المنزلي بالمكسيك ووضع استراتيجية قصيرة وطويلة المدى لحماية الضحايا

وأخذ مقاييس علمية وعقلانية لإنهاء المشكل ومن بين الهيئات التي خصصتها للتكفل بالمشكل نذكر.[1]

« Présentation la division de la présentation du crime et de la justice pénale du centre des nations univers pour le développement sociale des affaires humanitaires ».

ثم صنف المشكل ضمن الإجرام حين انعقاد دورتها 481_104 في 20 سبتمبر 1993 وأعلن كمشكل صحي من طرف المنظمة العالمية للصحة في اجتماعها 49 من شهر ما سنة 1997 فعرف كظاهرة عالمية و"يعتبر كوباء حقيقي يمس كل بلدان العالم ولا يعفي أي نظام، بالنسبة للجزائر تأخذ طرح المشكل مقارنة بالدول الأخرى وبقي محصورا في المجال الطبي فقي سنتي 1981_1982 قام الدكتور "لايدلي" مع جماعة من الباحثين بمستشفى " مصطفى بشا الجامعي " بدراسة تحليلية أظهرت أن 852 ضحية تقدمن للفحص لكن تناول الموضوع كان من جانبه الطبي الشرعي بالتطرق إلى نوع الإصابات التي تحددت من جروح وكسور وحروق، وغالبا ما تمس الرأس والوجه والرقبة وذلك باستعمال أسلحة بيضاء في معظم الحالات الكراسي والقارورات "سكين المطبخ" كما حدد سن الضحية ما بين 18 سنة وأقل من 60 سنة أقصاها 70 سنة.

وفي سنة 1995 تمت على مستوى ولاية الجزائر دراسة لبعض الباحثين أظهرت أن العنف الجسدي الممارس من طرف الزوج اتجاه الزوجة يتجسد في الضرب والجرح بـــ 36% من الحالات وبواسطة أدوات مختلفة وذلك بنسبة 27 % ونادرا بواسطة أسلحة بيضاء 5%.

---

[1] ONU : 1989. pp. 1-2.

كما أنه في سنة 2000 سجلت 106 حالة عنف زواجي مس جميع الفئات من الزوجات سواء كن عاملات أو ماكثات بالبيت حاملات لشهادة جامعية أو أميات، وقد ارتفعت النسبة عند الغير عاملات بـــ 60.38% مقارنة بالعاملة البسيطة حيث قدرت النسبة 13.07%.

فعلى غرار المجتمعات الأخرى ما يميز هذه الظاهرة الاجتماعية في مجتمعنا هو أن الباحث لا يجد أسسا قاعدية على المستوى النظري ولا على المستوى الإحصائي بالرغم من تواجد الأرقام والإحصائيات على مستوى مصالح الطب الشرعي والشرطة والدرك الوطني وتوفرها عند بعض الجمعيات النسوية التي تنشط في هذا المجال مثل جمعية "SOS نساء في شدة " الممولة من طرف منظمة "هنريش بول". بالرغم من أن الإحصائيات تؤكد على أنشار وقيام المشكل كظاهرة إلاّ أن الدراسات النفسية والاجتماعية حولها شبه منعدمة تبعا لذلك تزداد الحاجة والأهمية لدراسة الظاهرة ويدفعنا الاهتمام بتا خاصة ونحن في مجتمع يدعو للتحديث، والزواج فيه ما زال يمثل إحدى معايير النجاح الاجتماعي خاصة للفتاة ففي سنة 1996 وصلت نسبة الزواج إلى72.24 % بالنسبة للفتيات من سن 16 سنة فما فوق [1].

ويستخدم أحيانا مصطلح العنف المنزلي Domestique Violence ليصف العنف الأسري [2]. ويعرف جل (Gill, 1975) العنف الأسري بأنه ارتكاب أحد أفراد الأسرة سلوكا أو امتناعه عن ممارسة سلوك يترتب على أي منهما حرمان باقي أفراد الأسرة الآخرين من حقوقهم وحرياتهم ويحول دون تمتعهم بحق الاختيار[3]، ويتضمن العنف الأسري ضد المرأة أو

---

[1] Laidli (ms) : Travaux scientifiques, communication en médecine légale. Alger.1996.

[2] تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان. 2000، ص 2.

[3] طه عبد العظيم حسن: بسيكولوجية العنف العائلي والمدرسي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2007، ص31.

الزوجة والعنف ضد الأفراد والعنف المتبادل بين الزوجين (عنف الرجل تجاه الزوجة وعنف الزوجة تجاه الرجل) والعنف ضد كبار السن (إساءة معاملة الوالدين)، وما يزيد المشكل خطورة هو اختفاءه بين جدران المنزل لا يعلن عنه إلاّ إذا صرخت الضحية للجهات المعنية كالمستشفيات ومصالح الأمن .

والملاحظ واقعيا أن أهم نتائج العنف العائلي والأسري تقع أساسا على المرأة سواء كانت الزوجة أو الأم أو الأخت على وجه الخصوص[1]، يقوم به احد إفراد الأسرة ضدها وتأخذ هذه الأفعال أشكالا متعددة تتنوع من حيث الشدة والاستمرار وكمية ونوعية الأضرار التي تسببها، وكثيرا من الأحيان يحدث هذا العنف ضدها نتيجة حالات من الإحباط، تثير حالات عالية من التوتر تتطور إلى عدوان يعبر عنه في شكل فعل من أفعال العنف وتتعدى مصادر الإحباط هذه إذ يمكن تصنيفها إلى عوامل شخصية مثل السن والتعليم والمكانة الاجتماعية وعوامل مجتمعية تتعلق بالمحيط المباشر كالعوامل المتعلقة بالعمل وبالحياة الأسرية وهذا ما يسمى بالبعد الثقافي الاجتماعي الذي يميز المجتمع الجزائري بحيث يعتبر الظاهرة بمثابة حدث تابع لحياة زوجين فمن خلال ملاحظتنا للممارسة اليومية للحياة الاجتماعية للأسرة ندرك كيف يشجع أفراد العائلة سوء معاملة الزوج لزوجته فإذا ما ضربها يقال لها "ضربك لأنه يغار عليك و يحبك ،و يريد أن تكوني أفضل النساء[2].

وكما يقول "رونالد لينج ": "إننا نحطم أنفسنا بالعنف الذي يتكرر في نزعة الحب "كما تتحمل الزوجة العنف لأنها تدرك تماما في وضعية غير متساوية مع الرجل من طرف المجتمع، فلا

---

[1] المرجع نفسه، ص 39.

[2] رابو ريكوف: معجم نقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد. ط1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986. ص 210.

حلول لديها. ليبدو العنف كما عرّفه "رابو ريكوف" على أنه "ظاهرة ملازمة لكل حياة اجتماعية تحتل أفقها وتغلفها من كل ناحية "[1]. فهذا البعد الثقافي للعادات والتقاليد تجهز إلى يومنا هذا الرجال والأزواج بسلطة واسعة تطبق فعليا على النساء بتحديد حركاتهن وأعمالهن وتوجيه مصيرهن وبتعبير "Meller Kate" [2]: "المجتمع لا يدين العقوبات الجسدية، فالقوة موجودة في حالات منتشرة ومعممة في أغلبية النظم الأبوية المعاصرة. رغم أننا أصبحنا نتكلم في الوقت الراهن عن السلطة الوالدية وليس السلطة الأبوية فحسب بعد كل التغيرات الاجتماعية التي مرت بها العائلة الجزائرية. فالحاجة لدراسة علمية مستمرة من واقع الأسرة والمجتمع تعد جد ملحة وضرورية لمعرفة الآليات الثقافية والاجتماعية المحركة لهذا النوع من العنف ومعرفة دوره ووظيفته بالرغم من أن دراسته كظاهرة نفسية اجتماعية تعتبر جدّ صعبة نظرا للفراغ النظري كما سبق الإشارة إليه وللبعد الاجتماعي والثقافي الذي يميز مجتمعنا. وهي العوامل المتناولة بالتحليل في هذه الدراسة الميدانية. وقد ترجم هذا الغرض الهام على شكل تساؤلات رئيسية أهمها ما يلي: ماهية أنواع العنف الاكثر انتشارا والأعلى من حيث التكرار داخل الأسرة؟

- من المسئول عن أغلب حالات العنف العائلي؟
- ماهية العوامل التي يمكن القول إنها تلازم ظهورا العنف العائلي وخاصة بين الزوجين وهل دائما متبادل بينهما وهل صحيح أنه يمر بمراحل متلازمة؟
- ماهية طبيعة ردود فعل الضحية؟ وهل تلعب دورا في تحديد كمية واتجاهات العنف؟

---

[1] Hirosky (N) : Attention Vie Fragile. Le Magazine et L'organisation Mondiale De La Santé. 1992, p 58.

[2] المرجع المذكور سابقا، ص 199.

- لماذا أغلب نتائج العنف الأسري والعائلي تقع على المرأة أو الزوجة على وجه الخصوص ومتى يكون هذا الاختزال للقهر والعنف يكتسب ردة فعل عكسية تولد عنفا مضادا؟

هناك مثل روسي يشجع عدوانية الزوج فيقول : (Une épouse peut aimer un mari qui ne la bat jamais, mais elle ne le respecte pas) بمعنى يمكن للمرأة أن تحب زوجا لا يضربها أبدا لكن لا تحترمه. ومن الأمثلة الشعبية العربية والجزائرية لا تعد ولا تحصى، في كل حالات العنف بين الزوجين هناك مراحل متتابعة للتوتر بينهما فالتساؤل المطروح –كيف تتسلل المشاكل إلى الحياة الزوجية؟

- وكيف تتطور هذه المشكلات إلى صراعات مولدة العنف في هذه العلاقة؟
- وما هي أشكال الصراعات التي تحدث لديهم حين يأخذون جانب أحد الوالدين في كلامهم الظاهر أو مشاعرهم الداخلية؟

والجواب على هذه الأسئلة قد يكون محور بحث خاص، إلا أننا ارتأينا أن نقدم في هذا البحث الميداني عن أسباب هذه المشكلات التي تحدث بين الزوجين وتكون عوامل ومثيرات لتصعيد التوتر إلى العنف المتبادل بينهما كهدف علمي تصبو اليه مجموعة البحث. وقد قسمت الدراسة الى جانب نظري والآخر ميداني حيث الجانب الأول ضمّ أربع فصول نظرية بداية في الفصل الأول بالطرح الإشكالي للدراسة في تحديد لمشكلة الدراسة وعرض حالات مما ساعد على تحديد لإشكالية والفرضيات، كما تطرقنا الى تحديد المفاهيم للعلاقات الأسرية والزوجية، وترابط المفاهيم للمواقف ولآراء القرارات، المسيرات، الدوافع، وقد حاولنا تحديد التعريف الإجرائي للعنف والعنف المضاد.

وقد ضم الفصل الثاني أهم المداخل السوسيولوجية لدراسة العنف معنى العنف لغة واصطلاحا والنظريات المفسرة للعنف العامة والنظريات الجزئية (خاصة بالعنف بين الزوجين والعنف المنزلي) وقدمنا نماذج من الدراسات السابقة الخاصة بالعنف المنزلي الدراسات الأجنبية والدراسات العربية محاولين ايجاد مقاربة سوسيولوجية ومكانة للبحث الحالي بين الدراسات وأدرجنا فصلا ثالثا تمحور مضمونه حول العنف المنزلي ومفهوم الأزمة الزوجية بتحديد مفهوم العنف المنزلي وكيف نكتشف وجوده؟ الديني. والقانوني لقضية العنف والنشوز لكلا الطرفين (الزوج والزوجة) وسوسيولوجيا والتحديد النفسي الاجتماعي كما قدمنا أسبابا العنف المنزلي وأشكاله ومظاهر العنف بين الزوجين. وعرضنا تطورات وخصائص الأزمة الزوجية المولدة للعنف وعرض سيكولوجية وصفات الأزواج العنيفة والمنحرفة سلوكيا.

والباب الثاني بدايته فصلا خامسا عرضنا فيه التصور المنهجي: حدود البحث وتعيين المجتمع الإحصائي لعينة الدراسة، مناهج البحث، وسائل جمع وتحليل البيانات.

والفصل السادس: التحليل الميداني لوقائع الأسر وأزواج العينة.

وأخيرا الفصل السابع: مستويات العنف في الأسرة الجزائرية وردود فعل الأزواج إزاءها وكذا ملخصا عاما للدراسة قبل الخاتمة بالإضافة الى الملاحق من جداول وعرض محتوى الاستمارة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الطرح الإشكالي والمنهجي للدراسة

المبحث الأول: أهمية الدراسة وأسبابها

المطلب الأول: تحديد لأهمية الدراسة وأسبابها

- كيف تتسلل المشاكل إلى الحياة الزوجية؟
- وكيف تتطور هذه المشكلات إلى صراعات مولدة العنف في هذه العلاقة؟

تحتل الأسرة مكانة هامة بين المؤسسات الاجتماعية، من حيث الوظيفة التي تؤديها للزوجين والأولاد، فالزوجان يعيشان ضمن الأسرة حياة جديدة تحت سقف واحد تنطوي على عدد من أهم حالات التكيف لدى الإنسان، إن كلا من الإثنين مسلح بذخيرة كبيرة من خبرات ودوافع خاصة، ومفاهيم خاصة، وعادات وتقاليد خاصة، وقد حملها كل منهما من بيت يتميز عن بيت الأخر، وشروط اجتماعية لا تتماثل مع شروط الأخر، وكل منهما يحمل إلى البيت الجديد نوعا من الاعتبار لذاته، ونوعا من الاعتبار للآخرين، والكثير من التمنيات والأحلام المختلفة عن أحلام الأخر.

إن هذه العلاقات تكون بذرة صالحة لإثارة المشكلات داخل المنزل وتضفي عليه جو المشاحنات داخل الأسرة.

حيث تشير المشاحنات إلى الخلافات التي يمكن أن تقع بين الوالدين وتبدو في أشكال سلوك كلامي وحركي متعدد الأنواع، وتخلق في البيت جوا من التوتر يؤثر في حياة الأبناء تأثيرا بالغا، لكن بعضهم لا يذهب فيها إلى أكثر من حدود المناقشة المهذبة بحيث تنتهي المناقشة إلى بعض الحلول المنطوية على الكثير من التسامح عند الطرفين، إلا أن بعض المشاحنات تبدو حادة في بعض الأسرة لا تقف عند حدود الكلام المهذب بل تمتد إلى الكلام القاسي والتماسك أحيانا والأسرة الأكثر خطورة في الموضوع هو أن يشهد الأشياء هذه المشاحنات ويجدون أنفسهم أمام الوالدين يشاهدون العراك بين الطرفين فأي جانب يجب أن يأخذوا بها.

وما هي أشكال الصراعات التي تحدث لديهم حين يأخذون جانب أحد الوالدين في كلامهم الظاهر أو مشاعرهم الداخلية؟

والجواب على هذه الأسئلة قد يكون محور بحث خاص، إلا أننا ارتأينا أن نقدم في هذا البحث الميداني عن أسباب هذه المشكلات التي تحدث بين الزوجين وتكون عوامل ومثيرات لتصعيد التوتر إلى العنف المتبادل بينهما كهدف علمي تصبو اليه مجموعة البحث.

ومن الأسباب الموضوعية والذاتية لاختيارنا لهذا الموضوع كدراسة علمية هو ما نلاحظه وما نتعايش معه يوميا حول مظاهر العنف الأسري وتكون أسبابه الأولية هي تأزم العلاقة بين الزوجين فتساءلنا عن الأسباب الحقيقية والمثيرة والمحفزة لحدوث العنف اللفظي أو الجسدي أو الجنسي بينهما ومن جملة ما لوحظ:

إذ كثيرا ما يبدأ الرجل حياته الزوجية برقة وتهذيب شديدين، وما يدخل القفص الذهبي إلا وتتحول سلوكياته إلى العكس، أو ظهرت سلبياته، فهو عصبي المزاج، متوتر، قلق، يثور على

أتفه الأسباب، في تسيير الحياة، لكن أن يصبح رجلا لا يطاق وزوجا عدائيا، سليط اللسان، خشن المعاملة فهذا أمر لا تستطيع تحمله كل زوجة، وهذا هو الملموس واقعيا فكيف تكون ردود الأفعال للزوجة اتجاه ذلك؟

فالدراسات تؤكد هنا أن هذا مظهر من العنف، وآخرون يقولون: إن هناك أسبابا [1] نفسية واجتماعية واقتصادية وراء هذه التصرفات عن هذه الظاهرة فبقراءة الدراسات وتحليل الأطباء، والاستماع –أيضا– إلى طرق تفادي هذه الظاهرة بين الفئات الاجتماعية المعنية بذلك، وفقا لما لنا احتكاكا بها.

فيرى الدكتور عبد الجواد أستاذ الطب النفسي بجامعة بنها الكويتية، أن كثيرا من الفتيات يقبلن بالرجل زوجا، رغم مشاهدتهن عيوبه ونقاط ضعفه من خلال تعاملهن معه في الأشهر الأولى التي تسبق الارتباط الرسمي، فتهاونّ معتقدات أن الأيام والسنوات الأولى كفيلة بإصلاحه، وأن بإمكان كل منهن كزوجة أن تمتص ثورته، وغضبه في كل مرة.

والذي يحدث أنه مع زيادة المسؤوليات والمهام تتعب الزوجة وتصاب بخيبة أمل تحد وتقلل من قدر تحملها، لخشونة معاملة الزوج لها، والتي تأخذ أشكالا مختلفة، كضغوط ومشاكل ويضيف الدكتور بقوله : "والذي لا تعرفه الزوجة أن هناك أسبابا تدفع بالزوج إلى العنف، وهذه الخشونة أهمها تنتج من : تدني مستوى الزوج التعليمي والمهني، أو ربما معاناته من البطالة، أو بسبب الدخل المنخفض، وأحيانا يكون عدم التكافؤ المادي بين الزوجين–الزوجة تحصل على راتب اكبر–هو السبب"، مع وجود مشاكل وصراعات وضغوط نفسية وإحباطات عملية، يتعرض لها الزوج في مشوار حياته عموما.

---

[1] بثينة شعبان: المرأة العربية في القرن 20. ط1. دمشق: دار الثقافة والنشر. 2000، ص82.

في الوقت الذي تؤكد فيه الدكتورة عزة كريم، استشارية علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث [1]، أن العنف اللفظي أو الجسدي من جانب الزواج، تشهده كل المجتمعات المتقدمة، وغير المتقدمة، ويستخدمه الأزواج المتعلمون والمثقفون وذوو المهن العالية من الطبقة المتوسطة والغنية، وإن زادت نسبته بين الأزواج غير المتعلمين، وذوي المهن المتدينة. ولا شك أن لهذه السلوكيات أثارها النفسية والاجتماعية السيئة في الزوجين والأطفال معا.

وتتابع الدكتورة عزة كريم كلامها قائلة: "هنالك عدة أنواع من العنف موجهة ضد المرأة، مثل العنف النفسي، الذي يضم سلاطة اللسان، وخشونة تعامل الزوج مع أهل بيته، مع تهديد وتحقير بألفاظ قاسية، وفرض قيود وعدم إعطاء حرية نفسية واجتماعية للزوجة، وأحيانا يتطور الأمر إلى عنف جسدي.

وكل هذا يصيب أهل البيت بحالات من القلق والخوف والاكتئاب والتشرد الذهني والتفكك الأسري فالطلاق، ليبدأ الانحراف ومعه الجريمة".

هنا يشير الدكتور يسري عبد المحسن، أستاذ الطب النفسي بقصر العيني [2] بمصر إلى أن كل زوجة يجب أن تفوت على زوجها العدواني والخشن المعاملة الفرصة، تلتزم برد فعل هادئ الأعصاب، صامت، مع عدم الاستجابة بنفس الطريقة، وأن تتحلى بشيء من اللامبالاة أمامه، ولا تحاول أن تستفزه، أو تتجاهله، بل تستمتع إليه، والأفضل أن تتفادى التصادم معه، بعدم الدخول معه في مناقشات تدفعه إلى أن يصل إلى درجة العدوانية.

---

[1] المرجع نفسه، ص126.

[2] المرنيسي فاطمة: سناء على أجنحة الحلم. الإسكندرية: المركز الثقافي العربي. 1998، ص70.

وبتكرار هذا الأسلوب الراقي الهادئ من جانب الزوجة، سيعود–حتما–الزوج إلى صوابه، ورشده، ويخجل من نفسه، فيمتنع عن تكرار الأمر.

ومن زاوية أخرى نوعية الزوج تتحكم، فيرى الدكتور إسماعيل يوسف، أستاذ الطب النفسي بجامعة قناة السويس بمصر أن سيكولوجية الرجل العدواني أو الخشن المعاملة، تختلف من زوج إلى أخر، ويعدد أنواعه. [1]

- الزوج المسيطر الذي يعتقد أنه يملك زوجته، ويتحكم فيها.
- المتقلب في انفعالاته أثناء تعامله معها، فيستخدم العنف بعد الغضب، ثم يبحث عن الرضا والعفو.
- الزوج الذي يبدو مهذبا، ويبطن العداء والخشونة، لتحسين صورته أمام الأخرين فقط.
- الزوج الأحادي النظرة، الذي يرى زوجته جزءا منه، لا يحق لها الاستغناء عنه، أو التحرك من دون إذن منه، وإلا فالعنف معها.

وتشير دراسة أوروبية صادرة عن معهد لندن للأبحاث، عن" سيكولوجية العنف [2] بين الزوجين" إلى أن العنف يمر بثلاث مراحل:

أولاها: التوتر والمشاحنات على كل صغيرة وكبيرة،

ثانيها: تبدأ عند زيادة التوتر لدرجة لا يتحملها الزوجان معا، فيبدأ العنف اللفظي والجسدي رغبة في التنفيس، وتخفيف حدة هذا التوتر،

---

[1] وديع ستكو جليل: العنف والجريمة. الإسكندرية: دار المعرفة للنشر. ص 220.
[2] المرجع نفسه، ص401.

ثالثهما: وهي المرحلة الأخيرة، فيها تخضع الزوجة لسلوك العنف من زوجها، ثم تبدأ عملية التصالح باعتذار الزوج عندما يهدأ، ثم رضا الزوجة، لتعود العلاقة من جديد.

خطوات كما سنذكر ذلك لاحقا بالتفصيل في الفصل الثالث.

يضعها الدكتور يسري عبد المحسن، لكل زوجة تعيش وتعاني من سلاطة لسان زوجها وأسلوبه الخشن:

1- استعيني بأشخاص آخرين لهم صلة بالزوج، يملكونه قدرة التأثير فيه.
2- واصلي إحسانك لزوجك، وتصبري واحتسبي، ولا تدعي تصرفه يغير سلوك لأن خشونته وعدائيته قد ترجعان إلى أسباب اجتماعية ونفسية أو عقلية، وهناك عامل النشأة. أو ضعف الإيمان والوازع الديني.
3- اضبطي انفعالاتك، ولا تبالغي، وحسني، أسلوب الرد، واختاري الوقت المناسب الذي يوافق هدوء الزوج، وحسن استعداده كأول سبيل للعلاج.
4- أعلني استياءك، عبري عن غضبك وامتعاضك، وقولي: لا، واطلبي من زوجك بصراحة ووضوح أن يتغير، وأن يكف عن أسلوبه الخشن.
5- الجئي إلى الحيلة والتمثيل، ولا تنعتي زوجك بالمتهور وعدم المسؤولية، وقولي له: "لا أصدق ما أرى وما أسمع. هل نسيت نفسك؟ انت الرجل المثالي. "
6- لا تتركي زوجك يعتاد البذاءة في القول، أو الخشونة في تعمله معك، حتى لا يظل لسانه منفلتا، ولا يتردد في النطق بأي كلمة جارحة نابية لك أو للأطفال.
7- أخبريه أن اللسان من نعم الله العظمى على الإنسان، التي يجب أن يشكر الله عليها.

يؤكد "جاري كاتر"، الطبيب النفسي العالمي في كتابه "نساء سيئات الطبع" أن تعبير الرجال عن الأشياء يتكون من 80% مشاعر و20% كلمات، وعند النساء 80% مشاعر.

فهل يعني بذلك تجسيد المظاهر العنف الرمزي والنفسي لكليهما فمن خلال هذا التوضيح لمشكلة البحث التي شاعت ليس في بالمجتمع المصري أو الكويتي أو السعودي فقط بل هي المجتمع الجزائري أيضا إن لم نقل هي من صفات المجتمع العربي ككل هي ظاهرة عالمية، فسنحاول أن نحدد بعض الحالات التي ترتكز مع بعض المسببات التي تدفع بالعلاقة بين الزوجين من حالة توترها إلى حالات من العنف الممارس من طرف واحد أو الإثنين معا:

المطلب الثاني: عرض حالات لتأزم العلاقة الزوجية:

من بين الحالات ما يلي:

الحالة الأولى: سبب الخلافات والمشاحنات

التقيت سيدة من ضواحي العاصمة الشقيق قالت لي: أنا أعترف لك أن سبب الخلاف بيني وبين زوجي تدخل والدتي الدائم بحياتي الزوجية، فهي تشجعني دائما ان أجبر زوجي على إحضار أفضل الأزياء ومن أفخم الماركات العالمية المستوردة وأنه يجب أن أذهب للسهر في الأماكن الراقية والفخمة، ويجب أن أحضر لأولادي مربية خاصة، هذه المتطلبات الكثيرة جعلت زوجي الذي يحبني لدرجة أنه يلبي جميع طلباتي يعلن إفلاسه.

وتراكمت الديون على كاهله وهنا اكتشفت أنني السبب وبدأت المشاكل بيني وبينه، مما أدى إلى استحالة العيش بيننا فوالدتي مازالت تصر بأنني يجب أن أعيش حياة (رفاهية) رغم أنف زوجي

ورغم ديونه المتراكمة، وهو من جهة أخرى يحملني مسؤولية تراكم الديون، وهكذا أصبحت أعيش في دوامة وحيرة بين أن أقف إلى جانب زوجي الذي كنت السبب في إفلاسه أم إلى جانب والدتي التي تذكرني بأنها ربتني فطاعتها هي رد الجميل وإلى الأن لم أستطيع أخذ القرار المناسب.

الحالة الثانية: العجز الجنسي

سيدة من دمشق التقيتها وقد بدت يائسة حتى من وجودها أخبرتني قصتها فقالت: تقدم لي شاب بدا لي شديد التهذيب والخجل لكني قلت لنفسي أكيد هذا الخجل والتهذيب الزائد عن حده سيزول بعد الزواج لكن ما حصل فاجأني فقد كان سبب خجله ضعفه الجنسي وهذا الضعف انعكس على حياتنا الأسرية والزوجية فقد انقلب هذا الخجل والتهذيب إلى عدوان وأصبح يتفش شبي، رغم أنني أحببته لدرجة كبيرة وأعتقد أن ما يعاني منه مجرد حالة نفسية لكنه لا يريد أن يعترف لي بالسبب الحقيقي لهذا العجز الذي دمر حياتنا، وعندما ذهب إلى الأطباء المختصين أكد الجميع بأنه لا يعاني من أي عجز عضوي، بالله عليك أخبريني ماذا أفعل لأنني لا أعلم كيف أعالج هذا الأمر، وأصبحت هذه العقدة تسيطر على تفكيره وتفقده أعصابه ورشده فهو يوجه الإهانات والاتهامات بدون سبب وحتى في بعض الأحيان تنقلب هذه المشاحنات الكلامية إلى الضرب.

الحالة الثالثة: عدم الإنجاب سبب المشاكل

التقيت بشاب متزوج أخبرني عن مشاكل حياته الزوجية قائلا: زوجتي لا تنجب إنها ليست عقيمة لكنها بحاجة إلى معالجة وهذه المعالجة تكلفني غاليا وأنا موظف على قدر الحال.

مضى على زواجنا خمس سنوات بدأت أشعر بالملل والكآبة من حياتنا الزوجية الخالية من الأطفال، فكرت أن أتزوج من امرأة أخرى لكن عقدة الذنب تلاحقني كلما نظرت إلى زوجتي المسكينة التي تسايرني وتقدر حالتي النفسية ووضعي المادي المتدني، ماذا أفعل؟ الحقيقة أنا من يثير المشاحنات في المنزل وزوجتي تستكين ولا ترد على وهذا ما يزعجني كثيرا.

الحالة الرابعة: الغيرة سبب كل المشاكل

شاب متزوج من سنتين قال: مشكلتي الوحيدة أنني تزوجت من فتاة جميلة جدا وأينما ذهبنا تلاحقنا الأعين والجميع يتكلم عن جمالها الفتان الذي يخطف الألباب وكلما كنا في نزهة أو جلسة اجتماعية نعود إلى المنزل لتدب المشاجرة بيني وبينها، لا أخفي عليك الأمر أنني في كثير من الأحيان أشعر أنها ستخطف مني وأن أحد ما سيأخذها مني، أعيش في وهم دائم وأنا أحبها لدرجة الجنون وأد لو أحبسها في المنزل كي لا يراها أحد غيري، حتى بدأت تكره جمالها وتتمنى ألف مرة لو كانت قبيحة كي لا تحصل هذه المشاحنات التي باتت خبزنا اليومي.

الحالة الخامسة: الخيانة الزوجية سبب مباشر للمشاحنات

التقيت سيدة متزوجة من رجل له مكانته الاجتماعية المعروفة وهو قدر كبير من الغنى، أخبرتني عن سبب المشاكل مع زوج تتمناه كل فتاة فقالت: أنا دائمة الشك بزوجي وأشعر بل أنا متأكدة بأنه يخونني مع امرأة أخرى، مع أنه يؤكد لي وبشكل دائم بأنني الوحيدة في حياته، لكنني أبادله بجواب (الكذب ملح الرجال). وما أراه واضحة تؤكد بأنه على علاقة مع امرأة غيري، أصبحت أعيش حياة الجحيم والشجار لا يفارق حياتنا الزوجية التي بدأت أخاف أن تنهار.

الحالة السادسة: نجاحي هو سبب مشاكلي

شابة متزوجة من رجل يكبرها بعشر سنوات قالت لي: مشكلتي أن زوجي يغار من نجاحي الدراسي والأكاديمي ونشاطي الاجتماعي المتزايد، وهو بطبيعة الحال من الرجال اذين لا يحبون الحياة الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية، وهو دائما يقول لي: اجلسي بالبيت وأنا أعطيك ما تريدين من نقود، وأنا أرفض هذا المبدأ لأنني أحب عملي وأتحدى العالم كله من أجل مستقبلي الذي أبنيه بكل ما أوتيت من قوة.

الحالة السابعة: السكن هو السبب

شابان متزوجان جديدا ويسكنان عند أهل الزوج، والاثنان متعلمان وحاصلان على شهادة جامعية، الزوج موظف لكن الزوجة لم تجد عملا بعد، وسبب الخلاف أن كل زوجة في هذا العالم تحلم بأن يكون لها مملكتها الخاصة أي منزل الزوجية الخاص بها ولكن الزوج لا يملك حتى أن يستأجر هذا المنزل، مع العلم أن الإثنين تزوجا عن حب وتفاهم والاثنان اشتكى وقالا لي: نحن أسعد زوجين في العالم لكن وضعنا المادي سيء للغاية حتى إنجاب الأطفال لا نستطيع التمتع بهذه النعمة التي تحلم بها كل أسرة، بلا شعور ترينا "نتفشش على ببعضنا" وأصبح الشجار برنامجنا اليومي.

إذا كانت هذه عينة بسيطة من الزواج الذين يعانون من مشاكل زوجية بعضها بسيط والأخر معقد وذلك حسب طبائع الأزواج وخصائصهم ومنطلقات تفكيرهم في بناء هذه العلاقة الزوجية فإذا كان البعض يقول إن المشكلات البسيطة هي بهارات الحياة الزوجية التي تخرجها من

الروتين الممل، ففي أي مرحلة تصبح ظاهرة اجتماعية يحتاج إلى تقويم وتقديم وتقييم لضمان عدم تهديمها؟

- وبذلك هل يمكن اعتبار أن المشكلات الزوجية هي ظاهرة صحية؟
- إذن كيف يمكن السيطرة مع درجة التوتر في العلاقة لمنع وصوله إلى ظاهرة العنف بين الزوجين؟

الحالة الثامنة: عجز الزوج جنسيا كان السبب

امرأة مطلقة في الواحد وعشرين من عمرها تزوجت ابن عمتها الذي يكبرها ب:عشر سنوات بناء على رغبة والدها وهي في سن السادسة عشر من عمرها بدأت معاناتها مذ اليوم الأول من زواجها عندما عجز الزوج عن إثبات رجولته مطالبا إياها بجرح إحدى أصابعها ووضع قطرات من الدم لتثبيت رجولته أمام الآخرين وفعلا قامت الفتاة بما طلبه زوجها إليها من غير إدراك، فهي مازالت بعمر الطفولة ومضت الأيام والسنوات والفتاة على هذه الحالة عذراء في بيت الزوجية لا تشتكي لأحد حتى بدأ زوجها بضربها وإهانتها بأسوأ الألفاظ معنا ولفظا، وأخذت ضرباته تترك أثارا واضحة على جسدها، ولم تأبه بذلك حتى بدأ زوجها إيذاءها جنسيا، فقد كان يحاول جاهدا إفقاد الفتاة عذريتها باستخدام بعض الوسائل القذرة التي لا يمكن ذكرها، فكان ذلك يسبب لها ألما نفسيا وجسديا، حتى عرض عليها ذات يوم أن يحضر أحد من أصدقائه ليساعده ويعلمه كيف يمكن أن يعاشر زوجته، وهذا يعني أن تضطجع الفتاة وزوجها بوجود صديقه، وهنا فاقت من سباتها العميق وهرعت تشتكي لوالدها، بعد حياة دامت ثلاثة سنوات من الضرب والألم والإهانة، وعندما سمع والدها بحالها سعى إلى تطليقها منه والأن هي مطلقة في بيت والدها ولم تشفى بعد من الأمراض النفسية التي سببها لها زوجها.

الحالة التاسعة: تدخل أهل الزوج

تزوجت وعمري ستة وأربعين سنة، لم يكن زوجي قاسيا ولا ظالما، إلا أنه كان يسمع لأقاويل أمه وأهله، فقد ضربني يوما بعد أن مضى على زواجنا سنة، كنت حاملا بطفلي الأول، ولشدة ضربه لي أجهضت ودخلت المستشفى، وعندما سألني الطبيب عن السبب أخبرته والدتي أنني وقعت من السلم عندما كنت أنظف المنزل، وتفاجأت برد فعل أمي فعوض أن تساندني طلبت مني لتكتم عن المر فعليها أن تتحمل وتصبر إلى أن يصلح الزوج من أمره، وتوالت الأيام وأصبح مصيرها الضرب والشتم ليس من الزوج فقط بل من أهله فأصبح الزوج يخبرها أن أهلها راضون بما يفعله لها بما أنه لم يأتي إليها أحد ودافع عنها، فتقول لها إنك ليس لك أهل، بل وأكثر من ذلك، عندما تزوجتك أتتها الفرصة الذهبية ليتخلصوا منك يوم بعد يوم أصبحت المرأة المسكينة تقتنع بما يقوله، لأن والدتها كانت تمنعها من الشكوى إلى أبيها أو إخوتها وأن لا مكان لها في المنزل إن رجعت فأدت بها معاناتها النفسية والجسدية إلى إصابتها بمرض السرطان المفاجئ نتيجة الكبت المتراكم لمدة خمس سنوات مما أدى إلى وفاتها في ظروف غامضة، ورغم وفاتها احتج الزوج بأنها كانت مريضة من بيت أهلها، ولم يعلم بذلك إلا بعد الزواج وقد كان سبب حقد أم الزوج عليها أن الكنة كانت جميلة وصغيرة السن فالابن اختارها وشدد على أن يزوجها وإلا لن يتزوج أبدا، وإخوته البنات كبيرات في السن ولم يتزوجن بعد.

الحالة العاشرة: الشك أدى لوفاة

الزوج له مرتبة عالية في جهاز الأمن، يسكن في منطقة ريفية تزوج من امرأة بسيطة ريفية، وهو أب لستة أطفال، وقام بتعليم أبنائه أربعة بنات واثنين ذكور، طبيعة عمل الزوج مكنته من الاطلاع على جرائم النساء، فقد أثر عليه فحرم على بناته زيارة الآخرين، والتحدث مع الغرباء،

واستخدام الهاتف، وحرصه على تربيتهم تربية قاسية، فيرجع في إحدى الأيام من العمل فيجد إحدى بناته تتحدث في الهاتف، يدخل غرفته فيغير ملابسه، يخرج يجلس في غرفة الضيوف ويطلب من أحد ولديه أن يستدعي البنتين الكبيرتين وطلب من ابنه الخروج وإقفال الباب، وانهال عليهما بالضرب المبرح، جاءت الزوجة مسرعة فوجدت الباب مغلق من الداخل فطلبت من ابنها كسره فلما انفتح الباب كانت إحدى الفتاتين ملقاة على الأرض ومغمى عليها وأما الثانية فكانت في وضع سيء جدا، سارعت الأم بابنتيها إلى المستشفى وكانت في حالة إغماء وفقدان الكثير من الدماء، فشل الأطباء في مساعدتها وفارقت الحياة بعد ساعتين من وصولها إلى هناك.

أسرة تتكون من زوج وزوجة وثلاث بنات وولد، تسكن شقة في عمارة في إحدى أحياء المدينة، الزوج موظف متعلم، والزوجة لها تعليم بسيط، وهي متفرغة لخدمة بيتها، تعي الأسرة حياة أسرية عادية، تبدأ أحداث حالة العنف بذهاب الأم وأطفالها بصحبة أمها وعدد من إخوتها لحضور احتفالات الزفاف الخاصة بأحد أقارب الأسرة، تخلف الزوج لانشغاله بوظيفته ولم يذهب لإحضار الزوجة بعد انتهاء العرس، فقضيت الزوجة والأطفال الليلة في منزل العروس، رجعت إلى منزلها مساء اليوم الثاني فعاتبها الزوج ولامها على قضاء الليلة خارج المنزل واتهمها بالخيانة الزوجية التهمة وردد عليها بعنف تواصل الشجار في الصباح اليوم التالي، وكان الأطفال نياما ثم طلب إليها إحضار كوب ماء، وأثناء ذهابها وكانت لا تزال ثورة الغضب مسيطرة عليه، والشكوك تتكاثر في ذهنه، استيقظت البنتان الصغيرتان وكانت توأمان وأخذتا بالصراخ، قام الأب وحمل إحداهما وألقى بها إلى الشارع من الدور الثالث قائلا أنت بنت حرام، وأخذ الثانية وقام بضربها على الأثاث بقوة، فحاولت تخليصها من قبضته هددها بالقتل، أسرعت توقظ ابنتها وابنها وحاولت الهرب بهما، وهي تصرخ، تمكنت الابنة الكبرى من الفرار بينهما كان الذبح في الحمام مصير الابن.

الحالة الحادية عشر:

تتكون أسرة من الأبناء والزوجة فأرادت الأسرة تزويج الابن الكبر من فتاة من الحي الذي سيكنون به، وكانت أسرة الفتاة من عائلة ميسورة الحال مقارنة مع أسرة الشاب فقام عم الفتاة على تزويج ابنة أخيه وكانت أم الفتاة رافضة لكن تم الزواج، فبدأت المشاحنة في عدم ترك الفتاة تعيش حياة سعيدة مع زوجها إذ أخذت والدتها بتحريضها على الزوج وأهله وخاصة إخوته البنات ولم يكن الزوج في أولى الأيام من الزفاف أن يولي اهتمام لكلام زوجته على أخواته يغرن منها لأنها أصغرهن سنا ويقول في نفسه ستتغير مع الأيام، ولم يكن يدري أن حماته وراء كل هذا البلاء، إلى أن جاء دوره فأصبحت تحرضها على الزوج وتشككه في ما تطبخه أمه وتطلب منه أن يذهب ويحضر لها من طعام أمها دون دراية عن أهله إلا أن الأكل المسحور له، هو، في البداية كان يأتي به خفية لكن فيما بعد أصبحت أخواتها الإناث يأتين جهرا أمام أعين أهل الزوج فرفض أهل الزوج ذلك إلا أنه تصدى لهم مدافعا عنها وعن أهلها فارتابت أم الزوج لذلك أخذت برقيته إلى أن جاء اليوم الذي حررت فيه الحماة أن تسكنه عندها بحجة أن ليس لها ذكور وتريد لبناتها أن لا يغادروها، فتفطن لذلك ورفض بشدة وأخذ بمعارضة الزوجة ووالدتها وهنا بدأت مرحلة العنف الصريح، من طرف الزوجة لزوجها إذ قامت بشتمه وسبه وشتم عائلته وحاولت ضربه بمساعدة أهلها، وتم الطلاق بعد عدة في هجره، والذهاب إلى بيت أهلها بعلمه ودون علمه، قد دامت هذه الحالة ل:أربعة سنوات تركت هذه التجربة أثرا وانطباعا سيئا في نفسية الزوج مرة ثانية والوثوق بامرأة أخرى.

الحالة الثانية عشر:

وفي حالة أخرى تروي قصة رجل له أولاد وارث لزوجته الأولى الراحلة، أعاد الزوج مرة أخرى عن كبر من امرأة أخرى، إن كان لها ابن وابنة من زواج سابق وأخذت تحريض أبنائها على زوجها وعمدت على سرقة مدخراته، ومدخرات زوجته السابقة من ذهب ونقود واتهمت أبنائه بمحاولة وراثة أبيهم في حياته فغضب الزوج من ذلك حزن على المدخرات المفقودة وأخذ يعاقر الخمر، وساءت علاقته بزوجته التي أخذت تتطاول عليه وتطرده من البيت، وتجبره على المبيت خارج المنزل، وشجعت الزوجة أنها الفاشل في الدراسة على الإساءة له، ولم يدم وقت طويل حتى لاحظ الجيران أن الذي اتخذه كابنه وأباه، أصبح عاق بدأ يضربه فقررت الزوجة أن تضع نهاية لهذه العلاقة فوضعت له سما لقتل الحشرات في الأكل فمات الرجل وأخذت تصرخ وتنادي أن زوجها انتحر جراء غضبه من أبنائه وحملتهم مسؤولية وفاته، لتتخلص بذلك منهم، وتصبح لها الغنيمة لصالحها ولصالح أبنائها.

المبحث الثاني: الطرح الإشكالي للدراسة

المطلب الأول: إشكالية الدراسة

يعرف العنف على أنه كل ضغط لا يحتمل، يمارس ضد الحرية الشخصية ومجمل التعبير عنها يهدف إخضاع طرف لصالح طرف أخر في إطار علاقة قوية غير متكافئة سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو غيره أكان هذا قائما على أساس الجنس أو المنشأ أو العرق أو السن أو ما عدا ذلك، أنه مساس بالشخصية الإنسانية وبالتالي عائقا لنموها وانعتاقها، إلا أن هناك أساليب من الإكراه لا تسمى عنفا وتعتبر طبيعية في مجتمع بينما ينظر لها كعنف في مجتمعات أخرى، حيث يكون العنف بذلك نسبيا، وما نود التشديد عليه هنا هو أن الإكراه والقمع لا بد أن يولد بالمقابل حالة عدوانية قد تتحول عنفا عند من يتحسسها كعنف ممارس ضده، فإلى جانب آليات التصعيد المختلفة التي قد يلجأ إليها الفرد لتصريف عدوانية يمكن أن ترتد على ذاته أو الغير، ومن أبرز آليات لتشكيل العنف وتعميقه تكمن في أنماط العلاقات الأسرية حيث تعيش مجتمعاتنا العربية منذ عقود مراحل انتقال تدريجية من ثقافة تقليدية إلى أشكال ثقافية أكثر معاصرة، خاصة إذا كان الحديث عن السلطة الأبوية وتقديس الصفة الذكورية للمجتمعات الأبوية العائلية فتتوزع السلوكيات عامة بين الرضوخ للجماعة من جهة وبين تحقيق الذات فإن التغيرات الاجتماعية التي دخلت على الهيكلة الأبوية بقيت سطحية ولم تمسها مضمونها وجوهرها فلم تؤثر بشكل بالغ على نوعية العلاقات داخلها، إلا أن تأثير العوامل الاقتصادية والثقافية وحتي السياسية كان لها صدى واسع على إيجاد ظواهر شديدة الخطورة على هذه الأسرة وهو العنف الأسري Violence Domestique بمختلف مستوياته على البناء والمسنين والذي غالبا ما يكون العنف الزوجي أو بين الزوجين هو أساس كل عنف أسري، حيث النظام الأسري هذا

أعطى السلطة المطلقة للرجل وفرض على المرأة والزوجة والأبناء الخضوع له بالقوة باعتبارهم امتداد طبيعي لملكيته فهذا يخوله أن يتصرف فهم كيفما شاء مكرسا لديهم الشعور بالتسامح اتجاه بعض أفعاله غير المقبولة باعتبارها سلوكيات طبيعية والزوج إن أخطأ بحق الزوجة أو الأبناء لا يتعرض بسهولة للعقاب فأغلبية الأزواج لا يقتنعون بالطريقة التي تم اتخاذها والصراع مستمر ودائم بينهما وسبيل تحسين العلاقة مفقود لأسباب متعددة فتسير من سيء إلى أسوأ فقد ينجح الزوجان في احتواء النزاع والصراع وقد يؤدي تفاقم الخلافات إلى اتخاذ سلوكيات أشد قسوة، فإن قبل بعض الأزواج فكرة وجود النزاعات الزوجية على أنها جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية فلا يعني هذا أنهم يتقبلون العنف أو يحبذون استعماله إن اقتضت الضرورة فمعظم الأزواج لا يتقبلون الصراع لاعتقادهم أنه نتاج فشل في العلاقة الزوجية فيفتقدون مهارات التعامل معه فيتحول في أغلب الحيان إلى أشكال مختلفة للعنف سواء كان جسدي أو لفظي أو حتى جنسي ومما يزيد من أطرأ التباعد والتوتر في العلاقات التي غالبا الخاضعة لمنطق القوة والسيطرة والاستغلال التي تكرسها الثقافة والقانون أكثر مما ينادي بها الدين الإسلامي وفي الوقت الحالي رغم أن فرص العمل والتعليم بالنسبة للفتيات والزوجات قد أصبحت أكثر شيوعا فإن للأسف في غالب الأحيان لأكثر من تحسين فرصها في الزواج ورعاية الزوج وتربية البناء، ومعظم الحالات المشاهدة تعيش حالة لقمع واستلاب نفسي وجسدي في ظل أسرة الأب وثم أسرة الزوج وقد بينت دراسات اجتماعية حول العنف الأسري أن الإحصائيات والبيانات الرسمية متناقضة إذ أنها تعتمد على التردد والخوف من التبليغ للشرطة والجهات الرسمية عن الجرائم التي تتم داخل الأسرة، فغالبا ما يتم التراجع عنها حماية لمكانة الأسرة، وقد شهدت المجتمعات العربية اهتماما كبيرا بالعنف ضد الزوجات رغما أنه لا توجد دراسات مسحية للعنف الأسري بجميع أنماطه لذلك قد تكون الأسرة مكان غير أمن لكثير من

الأفراد ومصدرا لقلقهم وإزعاجهم لا مصدر لأمنهم وراحتهم وسكينتهم وفي هذا المجال جاء في مجلة العربي "أن منازلنا أصبحت ثكنات أبوية نعيد تصنيعها في المدارس والجامعات وفي المؤسسات السلطة من أجل دعم مجتمع الطاعة ولكن الجملة ترتد علينا والإرهاب الذي يبدأ في المنزل ينتقل إلى الشارع" [1] وفي هذا الإطار قد بينت الدراسات خاصة المهتمة بالتفكك الأسري والجريمة أن الطفل الذي يمارس عليه العنف باستمرار في المنزل يتبلد الإحساس لديه وأن من يمارس عليه العنف وهو صغير يمارسه هو لاحقا مع عناصر البيئة من أصدقائه أو مع من تعامل معهم باستمرار كزوجة أو أبنائه، وبمعنى أخر أن العدوانية تتعزز لديه وتصبح متأصلة في شخصيته وهنا نشير إلى أن الخبرة الحاصلة عند الأزواج المعتدين أو عند زوجاتهم الضحايا كانت معاشه في أسرهم الأصلية بحيث كانوا ضحايا لآباء عنيفين أو شهود العنف الذي كان دائر بين الوالدين، إلى جانب عوامل اجتماعية ثقافية واقتصادية إذ أهم ما لوحظ بشكل ملفت للانتباه أن غيرة الأزواج القاتلة لنجاح زوجاتهم أو الذين يفقنهم مستوى تعليمي أو مهني تؤثر بشكل بالغ إذ يتوقع منها أن تتفهم وتساهم في نفقات الأسرة دون لجوء للطلب منها وإلا ستشكل إهانة بالنسبة له ويدعو ذلك إلى حساسيته بأنه الرجل المقصر فيتولد التوتر في العلاقة والذي يؤدي فأغلب الأوقات إلى عنف، ومما يزيد مت تصعيد درجات العنف والتوتر أسرتي الأزواج من الجهتين أو أحدهما من الأولياء والإخوة، فيكون تأثيرهم سلبي خاصة في المواضيع الحساسية التي تخص الأزواج وحدهم، فيصبح مصدر مشاحنة، إلى جانب تأثير العلاقات مثل الجيرة في توليد الصراع والعنف بين الأزواج خاصة الجدد منهم، واتصفت الأسرة الجزائرية الحالية في التغير في بعض مظاهرها منها أن المرأة والزوجة لم تعد ضعيفة كما كانت في الماضي إذ شوهدت وسجلت حالات نظرا للضغط الشديد الذي تعانيه وتعايشه فتلجأ إلى العنف

---

[1] أحمد خلف: الارهاب يبدأ من المنزل. الكويت: مجلة العربي، العدد 444، 1995، ص 56.

لإنصاف نفسها من ظلم زوجها أو عائلته فمن خلال كل هذا نطرح سؤال جوهري لهذه الدراسة وهو: ماهية المثيرات الحقيقية والفعالة التي من شأنها أحدث عنف اسري خاصة بين الزوجين؟

والذي بدوره يترجم للتساؤلات الفرعية التالية:

- هل أصبح الآن انتقال العنف عبر الأجيال ضرورة حتمية عبر انتقاله عن طريق التقليد لسلوك الآباء نظرا لاكتساب الوالدين نموذج من السلوك العنيف؟
- وبالمقابل هل أصبح العنف مطلب اجتماعي وضرورة لتخفيف وتقليص تأثيرات الضبط والضغط الاجتماعيين لدى الزوجين على حد السواء؟
- وإلى أي مدى يكون للسلطة والعقاب الأسريين دور في ذلك وهل أصبح مفهوم العنف المضاد مرتبط بالمرأة والزوجة لإحداث التوازن في العلاقة السلطوية مع الزوج أثر في توليد العنف بين الزوجين في تشابكها الاجتماعي علما بأن من أساسياتها تضخيم قيم الذكورة وتبخيس الأنوثة فهل يعتبر عاملا محفزا ومثيرا في انفجار العلاقة الزوجية؟
- وفي الأخير هل حقيقة أن لنماذج وصفات الزوجين الشخصية دور فعال توافق وليس العكس؟

المطلب الثاني: فرضيات الدراسة

الفرضية العامة: إذا كانت درجات تصعيد الصراع بين الأزواج تتباين بدرجات مختلفة، فالعلاقة العنيفة تختلف أنماطها ومستوياتها بعدد من المتغيرات وفق مرجعيتها التربوية والتعليمية والمهنية.

الفرضية الأولى: انتقال العنف الأسري عبر الأجيال أصبح ضرورة تمجيدا لقيمة الذكورة عن طريق تقليد ومشاهدة نماذج العنف ولاكتساب الزوجين النموذج العنيف وفق تنشئتهم الاجتماعية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي والوعي للزوجين مقارنة بمعدل ارتفاع حالات العنف بدرجات عكسية بالغة وخطيرة ومتفاوتة فيما بينهما.

الفرضية الثالثة: افتقار الأزواج لمهارات الاتصال وحل المشكلات والتعامل مع الخلافات والصراعات بطريقة تعطي العنف مجالا وحلا إلزاميا، يفقد القدرة على إدارة الصراع شكله الفعال فيترتب عليه حالات رد الفعل والاستجابة.

أ- إما الفشل في الإصغاء.

ب-لا يميلان لاقتراح حلول ممكنة للمشكلة ولاستمرار العلاقة المتأزمة.

ت-الميل للانسحاب لكلا الزوجين لكلا الزوجين عن طريق هروب الزوج وصمت الزوجة.

ث-التعامل مع هذه الصراعات والمشكلات باستخدام العنف المضاد.

الفرضية الرابعة: يعتبر العمر من العوامل المهمة في العنف بين الزوجين فالأزواج في العشرينات وأوائل الثلاثينات يمارسون العنف الجسدي ضعفي الأزواج الأكبر عمرا لاتصافهم بالغيرة والشك في الشريك والأسرع انفعال وإثارة للمشاكل على حد سواء.

الفرضية الخامسة: إن حالات تميز الزوجة في عملها ومستواها المهني تميزا يفوق مستوى الزوج يدفعه إلى إيذائها كنوع من إشعارها بأنه صاحب السلطة وهي في تبعية لا استقلالية.

المبحث الثالث: تحديد المفاهيم

المطلب الأول: العلاقات الأسرية والزوجية

أ- العلاقات الأسرية ومفهوم الاتصال:

إن تعيين اتجاه العلاقات الداخلية أو الخارجية للأسرة مرتبط بمجال الاتصال وتقنياته، أو أسلوب التعامل ساء بين أفراد الأسرة، أو باقي أفراد المجتمع، والتي قد لا نجدها على مستوى واحد من التغيير والتطور بين الأفراد والأنظمة الاجتماعية لا سيما الأسرية منها.

ويركز اهتمامنا على ثلاث مستويات من التغير في أساليب الاتصال [*]:

* **مستوى الأول:** التغير في الاتجاهات والآراء والانفعال أو التغير على المستوى الفردي، أي الطريقة التي يتغير بها اتجاه الشخص أو رأيه أو فعله، هذا ما يوضح طبيعة العلاقات بين الاتصالات الاجتماعية الأسرية وبين تغير مواقف واتجاهات الأفراد، على سبيل الدراسة المأخوذة بالتحليل فإن تغير مواقف وردود أفعال أو حتى اتجاهات الأزواج نحو السلطة داخل الأسرة سواء سلطة الزوج أو الزوجة وتعاملهم كأسلوب تعامل، أو كمحور اتصال للعلاقة التي تحكم العلاقة الزوجية واتقاد أسلوب تربيتهم.

---

[*]راجع كتاب (م) خيري: أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. 1988، ف1، ص ص 55-85.

* **مستوى الثاني:** وهو فردي أيضا ويتمثل في الطريقة والأسلوب الذي ينتشر به تجديد معين يتمثل في فكرة جديدة أو ممارسة جديدة، أو معتقد سياسي أو اجتماعي جديد ليس لمجرد الانتشار فقط وإنما ما يلاقيه هذا الجديد من رفض وصد ومقاومة ومحاولة التعرف على العوامل التي تمهد لتقبل هذا الجديد أو رفضه أما تكون محاولة هامة من حيث فهم عوامل التغير الاجتماعي، فانتقاد الشباب لسلطة والديهم وتبني سلوكا تتوافق والتغير الاجتماعي قد لا يجد ترحيب من طرف الأهل لتخطي سلطاتهم فعلى الأبناء الشباب إيجاد عوامل تقوي وتعزز موقفهم من تحدي السلطة السائدة حين القيام بتصرفات لا يتوقعها

الوالدين.... كالمستوى التعليمي الذي يقوي مراكزهم داخل الأسرة، أو استعمال أساليب المناقشة والمحاورة، أو أسلوب التحليل أو إلغائها تماما.

* **المستوى الثالث:** فهو المستوى المجتمعي ففي هذا الإطار إنما نقصد تعاقب الأجيال وتحولات المجتمعات ضمن فترات زمنية معينة، ونعني أيضا التغير الثقافي العائلي أي ذهنية المجتمع والأفراد وتغير العلاقات بين الآباء والأبناء الشباب المتزوجين سواء كانوا ذكورا أو إناثا حاليا بتغير المعايير والقيم العائلية التقليدية إذ أصبح للعامل الاقتصادي دور في تحديد الأفراد الشباب مكانة ستسمح لهم باتخاذ القرارات إلى جانب الأب أو الوالدين معا، فيما سيمح بانتقاء ما يلائم طريقة عيشهم وفق رغباتهم الشخصية لا رغبة أباءهم خاصة عند الذكور منهم أكثر من الإناث اللواتي يبدين تمثل السلطة الوالدية إن لم نقل مطلقة وفق ما يقرره الوالدين لهن، وبذلك نعقد المقارنات بين النموذج المثالي للقيم والعادات الأسرية التي يعتنقها الآباء وتحديد خصائص السلوك الشبابي في إطار العلاقة الزواجية موضوع الملاحظة والتحليل والهدف من إجراء هذه

المقارنة هو هدف منهجي لتحليل الأبعاد النفسية والاجتماعية لمواقف الشباب من تربيتهم العائلية.

ب- العلاقة بين الزوجين وعواملها:

ما يزال الزوج لدى كثير من القطاعات في مجتمعنا شانا اجتماعيا أكثر منه فرديا. أي ان عملية الزواج تتم وفق معايير اجتماعية، وتلعب المعايير الفردية دورا ثانويا. ويدعم لإيقاع التطور تدريجيا دور المعايير الفردية في تحديد العلاقة الزوجية.

والمفارقة الشائعة في هذا المجال، إن الاستعداد للزواج ينحصر في توفير الجوانب المادية، وإهمال بشكل يكاد يكون مطلقا الجوانب النفسية والثقافية والبيولوجية...فنحن عندما نقرر السفر، نستعد لذلك مسبقا ونتخذ جميع الاحتياطات حتى لا تواجهنا أية مفاجآت تسبب لنا إزعاجا أو إحراجا ينغصان علينا سفرنا. ولكن عندما يقرر الشاب أو الفتاة الارتباط بعلاقة زوجية وتكوين أسرة، قلما يستعدان بما فيه الكفاية لرحلة الزواج ويتخذان جميع الاحتياطات لكي ينجزا هذه الرحلة في أحسن الظروف وفي أقل ما يمكن من المنغصات [1].

وقد يكتشف الشاب والفتاة، بعد دخولهما في علاقة زوجية، أن كلا منهما يجهل الكثير عن الأخر، وإن الجوانب التي تباعد بينهما (الثقافية، الاجتماعية، المزاجية، الجنسية...) أقوى من الجوانب التي تقرب بينهما والتي تضعف تأثيرها مع الوقت ولا يتم تطويرها واستثمارها بكيفية إيجابية وفعالة. وهذا ما دفع ببعض الدول المتقدمة إلى إحداث مدارس مسائية خاصة بإعداد الفتيات والشباب الذين يقدمون على الزواج، حيث يطلعون -من طرف مختصين-على جميع

---

[1] نورالدين محمد عباس: السنيما والتلفزيون وتفاوت علاقتهما ببعض صور السلوك الجانح، أطروحة دكتوراه، ص 37-42.

المعلومات النفسية والبيولوجية والاجتماعية والتربوية...المتعلقة بالحياة الزوجية. كما تقدم للأزواج، أباء وأمهات وبواسطة جميع الوسائل المتاحة لاسيما وسائل الإعلام، النصائح والإرشادات المبنية على أساس الحقائق العلمية.

ولعل موقف مجتمعنا من قضية الجنس يبرز هذه المفارقة التي تجعلنا –في مواجهتنا لهذه القضية– نسلك سلوك النعامة التي تدفن رأسها في التراب وتتوهم أن لا أحد يراها لا لشيء إلا لأنها لا ترى أحدا. ففي الوقت الذي نتحدث علنا عن الفضائح الأخلاقية التي يكون الجنس محورها، نتجاهل التعامل الموضوعي والعلمي مع هذا الجانب الغريزي في سلوكنا. في حين تعتبر التربية الجنسية في كثير من الدول المتقدمة من بين المواد التي تدرس في كمختلف مراحل التعليم بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء.

وهكذا فإن العلاقة بين الزوجين تشكل موضوعا غنيا بالنسبة للمتعاملين مع الأسرة، على اعتبار أن هذه العلاقة لا تقوم في الغالب على أساس دقيقة ومدروسة، ونتيجة لذلك فغنها تفتح المجال أمام كثير من الممارسات والأفكار... البعيدة عن الموضوعية والمنافية للحقائق التي توصلت إليها العلوم الإنسانية حتى الأن. وأهم المفاهيم المرتبطة بالعلاقة الزوجية. وأهم المفاهيم المرتبطة بالعلاقة الزوجية هي مفاهيم التوافق الزواجي والاتصال والتواصل والتكيف الزواجي لإحداث التوازن في العلاقة والرضا عن الزواج. وتلخص كما يلي:

1– عوامل التوافق الزواجي من منظور تحليل الدور والتواصل:

يشكل توزيع الأدوار عنصرا أساسيا في وظائف الجماعة، ويفترض تحديدا نسقيا لأنه يرتبط بشكل حيوي بتاريخ الفرد كونه يشكل تكرارا للدور الذي يتبناه الفرد ضمن إطار عائلته

الأساسية وخصوصا مع والديه وإخوته وقد أعطى "ريشتر" "Richter" تعريفا محددا للدور من الناحية النفسية الاجتماعية بقوله: "إن الدور هو المجموع المركب الذي ينتظره الشريكان، بشكل شعوري أو لا شعوري من بعضهما بعضا"[1].

وقد ألح في هذا السياق على الوظيفة الدفاعية الفردية التي يمثلها تخصيص الدور كما على تقبله.

إن تكوين أسرة جديدة يتضمن تغيرا أساسيا في الأدوار المشكلة لأنماط السلوك لكل من الفتيات. فمعظم هؤلاء يكون جديدا على هذه الأدوار وليس لهم خبرة في تكييف أنفسهم لمتطلبات التفاعل مع شخصية أخرى. ومفهوم الدور نستخدمه هنا للإشارة إلى توقعات الاجتماعية المرتبطة بموقف معين، والموقف هنا هو الزواج، وأجزائه هي مكانات الزوج والزوجة، فالشخص الذي يعرف ماذا يتوقع في موقف معين ويستطيع الاستجابة بصورة ملائمة يكون متوافقا للدور الذي يلعبه. ومن المناسب هنا أن نعرض العوامل الرئيسية التي تشكل أهمية كبيرة في التوافق الزواجي من منظور تحليل الدور كمحور أساسي [2].

2- التوجيه المعياري الأسروي:

إن الطريقة التي يمارس بها الفرد دوره في أي موقف اجتماعي تعتمد أساسا على فهمه للمعايير الثقافية، أو مستويات السلوك التي توجه تفكيره نحو الموقف. وكل زوج جديد أو زوجة جديدة لديهما ما يشكل الاتجاهات الأساسية عن الأسرة من خلال تجربتهما في أسرتيهما ومن قراءاتهما ومشاهداتهما وما يسمعانه عن الأسر الأخرى.

---

(1) Richter,1972, p.50.

(2) الخولي، 1994، ص215.

ويرى كل من "ناي Ney وماكدوجال MacDougal" إنه بالرغم من كل أسرة جديدة تتبنى ثقافة فرعية خاصة بها، ناتجة عن ظهور وضع جديد وهو قيام الأسرة، نجد أن الزوجين الجديدين يحافظان على جزء رئيسي من نسق أسرتيهما (السابقتين) حيث يتعرضان لبعض الضغوط الخارجية والداخلية من أجل التطابق مع معايير أسرتي التوجيه لكل منهما، فإذا كان الزوجان ينتميان إلى أنساق اجتماعية مختلفة من حيث العقيدة الدينية أو الاجتماعية أو السكينة السياسية أو الثقافات الفرعية، فهناك احتمال كبير لنشوء الصراعات وعدم التفاهم، لأن سلوك كل منهما يعبر في المحل الأول عن معايير الخاصة التي ينتمي إليها أحدهما والتي تختلف عن معايير شريكه"[1].

3- وضع الدور:

يتحدد وضع الدور "Role Position" بناء على المعايير التي يعتنقها الأفراد. فكل من الزوجين يدخلان في العلاقة الجديدة بأفكار مسبقة عن كيف يجب أن يكون هو أو تكون هي كزوج او زوجة. وهذا يشتمل على مظهرين أو اتجاهين:

- اتجاه معين عن وضع الشريك النسبي أو مركزه في لتنظيم الجديد.
- اتجاه نحو تحديد الفعل أو دور الفرد، وماذا يجب أن يفعل باعتباره عضوا في أسرة.

ويستخدم مفهوم الدور هنا بطريقتين: الأولى، لتصوير المجموع الكلي للسلوك المقبول معياريا في أي وضع معين. والثانية، للدلالة أو الإشارة إلى المتطلبات السلوكية المختلفة للوضع أو المركز، ذلك أن كل سلوك متوقع يصبح دورا.

---

(1) McDougal & Nye, p.44.

وترجع أهمية هذين التصورين للدور إلى أن الزوج والزوجة في وضعيهما الجديدين يكون عليهما حلقة واسعة من الواجبات المحددة معياريا بالنسبة لهما، والمشكلة الرئيسية في القيام بهذه الأدوار ترجع إلى أن الزوجين يكونان في العادة بدون خبرة تقريبا بهذه الأدوار الجديدة.

وجدير بالذكر أن الوضع أو المكانة عن الدور (لأنهما وجهان لشيء واحد) ولهذا فإن المشاكل الرئيسية لاختلافات الوضع تنشأ عندما يؤدي شخص ما دوره بناء على تصوره لوضعه الخاص. فإذا كان الزوج يشعر بأن وضعه له مكانة أعلى في الأسرة، فإنه يظهر هذا الشعور عادة عند أدائه لدوره. وإذا حدث وكانت له المكانة الأعلى بالفعل، فإن ذلك يعطيه الحق في بلورة القرار الأخير، وإصدار الأوامر، ويصبح من المألوف أن يتوقع في كل موقف التأييد والامتياز [1].

4- توقعات الدور:

تشير توقعات الدور "Role Expectations" إلى الطرق التي يتوقع بها الفرد كيفية (أسلوب) سلوك الأخرين. وبناء على ذلك وبالتطبيق على الأسرة، فإن الشريكين إلى جانب الأفكار المعينة عن كيف يجب أن يكون الزوج أو الزوجة في الوضع الجديد فإن كلا منهما لديه توقعات معينة عن دور الشخص الأخر [2].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مكانة الزوج ترتب عليه أدوارا سلوكية متوقعة نحو الزوجة، كما حددتها الثقافة وأعراف البيئة التي يعيشون فيها.

---

[1] الخولي، 1994، ص216.

[2] Talcott,1995, p.8.

وتستعد إذا ما قام الزوج بهذه الأدوار، ويزداد انتماؤها إلى مؤسسة الزواج واعتزازها بها وحرصها عليها، كذلك فإن للزوجة مكانة يترتب عليها أدوارا سلوكية متوقعة من قبل الزوج، عليها أن تؤديها حتى يشعر الزوج نحو مؤسسة الزواج بنفس المشاعر ويسلك نفس السلوك.

إن إدراك أي زوج أن زوجه يقوم بأدواره ومسؤولياته على النحو الذي يستطيع، يكون هو الحافز الأولي لقيامه بمسؤولياته وأعباء دوره أيضا في إطار التبادلية الزوجية.

وليس معنى ذلك أن يمتنع كل زوج عن أداء دوره حتى يؤدي الطرف الأخر دوره، أو أن يتم التبادل بينهما واحدة بواحدة، ولكن ذلك يعني أن إدراك الزوج أو الزوجة أن الأخر حريص على أن يقوم بدوره حتى ولو لم يستطع لعوامل خارجة عن إرادته يكفيه لتحمل مسؤولياته بالكامل. فالزوجة تستجيب لسلوك زوجها حسب فهمها لنواياه ودوافعه من وراء السلوك وليس للسلوك كما يظهر أمام المراقب المحايد، وكذلك يفعل الزوج، وهذا ما يفرق بين الزواج وأية مؤسسة أخرى من التي تعتمد على السلوك الظاهر [1].

إن هذا الجزء من الحياة الزوجية يفسر لنا استمرار حياة زوجية شقية وتعيسة لا يتوقف طرفاها عن الشكوى والتذمر، أو فشل حياة زوجية توافرت لها الظروف الخارجية للنجاح والاستمرار وكانت تبدو زيجة سعيدة أمام الناس.

5- الجزاءات:

الجزاءات هي المكافآت، أو العقوبات التي يفرضها فرد على الأخر تبعا لدرجة نجاحه أو فشله في القيام بتوقعات الدور. وفي حالة الأسرة إذا كان أداء الزوج لدوره يلتقي مع توقعات دور

---

[1] كفافي، 1999، ص 431.

الزوجة فإنها سوف تطبق عليه جزاءات إيجابية مثل الإطراء، وإظهار العواطف، والشعور الودّي...الخ. أما إذا كان أداؤه للدور يتعارض مع توقعاتها فإنها في الغالب سوف تطبق عليه جزاءات سلبية مثل: ذرف الدموع، والشجار أو الارتداد بالعواطف (سلوك النكد).

هذا ويمكن أن تؤدي التفاعلات الإنسانية بصفة عامة إلى خلق مناخ انسجامي مرن ورقيق في حالة توفر الظروف الأتية:

- أن تتميز الأطراف المتفاعلة بدرجة عالية من الاتفاق على المعايير والمفضلات الشخصية.
- أن تكون الأطراف المتفاعلة متفقة على تعريفات الدور وتوقعاته لكل منهم.
- أن يتفق اداء الدور لأحدهما مع توقعات الأخر، وتكون الجزاءات الإيجابية هي النتيجة النهائية للتفاعل.
- وباستخدام المخطط التصوري السابق القائم على وضع الدور وتوقعاته يمكن أن نرجع أسباب الصراع في الموقف الزواجي إلى:
- أن تكون المعايير والمفضلات الشخصية للزوج في صراع مع معايير الزوجة ومفضلاتها.
- أن يكون أداء الدور بالنسبة للزوج لا يتفق مع توقعات دور الزوجة.
- أن يكون أداء الدور بالنسبة للزوجة لا يتفق مع توقعات دور الزوج.

وفي كل من حالات عدم الرضا السابقة تنشأ ضرورة توقع الجزاءات السلبية التي قد تتخذ صورة مباشرة. ولهذا فإن أي سبب من الأسباب السابقة يمكن أن يكون مصدر للإحباط في العلاقة الزواجية.

ومع ذلك فإن نقاط الصراع السابقة يمكن تلافيها بإيجاد طرق معينة للتوافق، فإذا أخذنا الموقف الأول للصراع، نجد أن الزوجان يكونان في حاجة إلى أن يفسر كل منهما معاييره وتفضيلاته الشخصية حتى يتمكنا من معرفة واضحة بوجهة نظرهما.

أما في المواقف الصراعية الثانية والثالثة، فإن كلا من الزوج أو الزوجة يستطيعان أن يغيرا تماما من طريقة أدائهما لدورهما لتتقابل مع توقعات دور رفيقه.

كما يستطيعان أيضا أن يغيرا توقعات دورهما بشكل حاسم لتتطابق مع أداء دورهما. وفي هذه الحالة نستطيع القول أن هناك توافقا متبادلا، ويحدث ذلك إذا نجح كل من الزوجين أن يغيرا أو يعدلا جزءا من عاداتهما وقيمهما لتتقابل مع قيم وعادات الأخر. أو بمعنى أخر تكون نتيجة التغيير أو التعديل النهائية قيام اتفاق بين أداء الدور وتوقعاته [1].

6- صراع الأدوار والتوافق الزواجي:

يعطي بعض العلماء لمفهوم الدور مكان الصدارة في نظرية الشخصية. فيرى البعض أن الشخصية تتألف من الأدوار التي يمثلها الشخص، ويرى البعض الأخر أن الشخصية الاجتماعية لفرد ما تتكون من التأليف بين الأدوار الاجتماعية المختلفة المتتابعة أو المتأنية التي يؤديها منذ ميلاده حتى وفاته. [2]

"ومن هنا كان احتمال قيام التعارض والصراع بين الأدوار ممكنا بشكل كبير، وكيفما نفهم الشخصية يتحتم علينا أن نضع في اعتبارنا دينامية السلوك الفردي، بمعنى أن ندخل في حسابنا

---

[1] الخولي، 1994، ص ص217 -219.
[2] المليجي، 1985، ص47.

ما يضطلع به الفرد من جهد للمصالحة بين الأدوار المختلفة"[1]. إن أساس مشكلة صراع الدور هو حالة التناقض التي يتميز بها، وذلك لأن نفس الاستجابة قد تحمل في طياتها الثواب والعقاب. وقد يجد أحد الزوجين نفسه في صراع نتيجة لاختلاف التوقعات عن الدور الذي يجب أن ينهض به، فالزوجة الشابة يمكن أن تكتشف أن توقعات زوجها تختلف عن توقعات أمها وحمايتها عن كيفية أداء دورها كزوجة. وفي حالة توافق الزوجة مع توقعات الزوج فإنها بذلك تخالف توقعات الأخرين. ويبدو أن هذا النوع من الصراع يستعصي على الحل. وخاصة إذا كان كل فرد يشعر أن توقعاته هي الصحيحة. وفي بعض الأحيان يشعر الفرد أنه في حاجة إلى أداء دوره بطريقة معينة ترضيه هو شخصيا بغض النظر عن متطلبات الأخرين. ومع أن هذا الفعل يقلل إلى حد كبير من الصراعات الداخلية، إلا أنه لا يستطيع استبعاد الضغوط الخارجية بصفة نهائية [2].

ويرى كثير من الباحثين أن التوافق الزواجي يميل إلى التغير خلال دورة الحياة، وبالتالي فإن إعادة تعريف الدوار الزوجية تصبح مطلبا ملحا ‘ذا أراد الزوجان الإبقاء على علاقة مرضية بينهما في ضوء تجربتهم الجديدة. إلا أن التوافق الزواجي الذي يتغير بامتداد الزواج لا يكون في العادة متعمدا أو مدركا من الزوجين.

وقد بينت الدراسات أن امتداد الزواج تصاحبه زيارة في نظرة عدم الرضا للتكامل عند كل من الزوجين. ويبدو أن الأشخاص السعداء في زواجهم ينظرون إلى شركائهم بشكل أقل إعجابا بمرور الوقت، الذي ينظر فيه غير السعداء إلى شركائهم أنهم أصبحوا غير مرغوب فيهم على الإطلاق.

---

[1] مخيمر، 1968، ص 105.
[2] الخولي، 1994، ص 220.

وتقل بمرور الوقت أيضا جاذبية العلاقة الرومانتيكية في الزواج. ففي دراسة أجراها "بينو" "Pineo" تبين "أن الرجال يتمكنون في السنوات المبكرة للزواج من التحرر من هذه الجاذبية أو هذا الوهم أكثر من النساء ويعيشون الواقع، وربما كان ذلك من الأسباب التي تخلق التباين بين الرجال والنساء مما يجعل من التوافق بينهما مشكلة إلى حد كبير نظرا لاختلاف وجهات نظرهما نحو موضوعات بعينها". [1]

ويظهر اختلاف أخر عندما يمتد عمر الزواج، وخاصة عندما تدعو الحاجة إلى معالجة النزاع أو الخلاف بين الزوجين، فالملاحظ أن الأزواج يتبعون سياسة التريث في الرد عندما تقوم زوجاتهم بأفعال تتعارض مع توقعاتهم، وعلى العكس من ذلك تبين أن الزوجات يقابلن انتهاك توقعاتهن بالثورة أو الثرثرة (توسيع نطاق الموضوع كلاميا) أو برد الفعل السلبي. ومن المعروف أنه بمرور الوقت يتغير الزوجان خلال مراحل حياتها المشتركة، فتتعرض أهمية الزواج والأسرة تبعا لذلك لتغيرات عديدة، ومن بين ذلك أن معرفتهما أحدهما للأخر تزداد عمقا الأمر الذي يجعل من التوقعات المتبادلة شيئا ليس جديدا ولا مثيرا.

وفي هذا الصدد يرى "جارين Gurin" أن مشاعر عدم التلاؤم والمشاكل الأخرى تتناقص بتقدم السن"، بينما ترى "جيسي برنار Bernard Jessie" أن العلاقة الزواجية التي تتكون مع تقدم السن يمكن أن تكون مؤشرا على الاستسلام وليس على السعادة". [2]

إن مرور سنوات مت التفاعل الزواجي الذي قد يؤدي إلى التآلف بين الزوجين يمكن أن يحيل العلاقات الزواجية إلى نمط روتيني وبالتالي يكون من السهل إلى حد ما التنبؤ بأبعادها ونتائجها.

---

(1) Pineo, 1968, p.10.
(2) Bernard, 1964, p.732.

7- عوامل سوء التوافق الزواجي:

يتراوح الزواج بين التوافق وسوء التوافق، فكثيرا ما تتعرض الأسرة خلال دورة حياتها لأحداث ومواقف مختلفة منها المفرح ومنها المؤلم.

وسوء التوافق الزواجي هو مسؤولية الزوج والزوجة معا في أغلب الأحيان، كما قد يكون أحد الزوجين مسؤولا بدرجة أكبر من الأخر عن ذلك. وقد اتفق معظم الباحثين على أن خصائص الشخصية المسببة لسوء التوافق الزواجي، يمكن حصرها في الآتي: الميل للتشاؤم، والسيطرة الهدامة، والاستعداد العصابي، وعدم الثقة بالنفس، ومواجهة المشاكل بفردية متعنتة، وعدم الثقة بالنفس، مواجهة المشاكل بفردية متعنتة، وعدم تقدير الأخرين. [1]

ويتفق مجموعة من الباحثين على أن أهم عوامل سوء التوافق الزواجي يمكن تلخيصها في الآتي: الاختيار الخاطئ منذ البداية، الخلفية الأسرية غير السعيدة، الاتجاه السالب نحو الزواج، فتور الحب بين الزوجين، الاختلاف الجوهري في الشخصية، اضطراب الشخصية أو الأمراض الجسمية والعصابية لدى أحد الطرفين، الزواج غير الناضج، الزواج المتسرع، أو زواج الغرض الذي يهدف إلى الحصول على مال أو مركز معين، أو للإنجاب.

ويضيف الباحث إلى هذه العوامل ما يلي:

- عدم اتفاق أداء الدور بالنسبة للزوجة (أو الزوج) مع توقعات الزوج (أو الزوجة).
- نقص المعرفة بالشريك، والعمى المؤقت عن العيوب والنواقص والأخطاء تحت تأثير الحب أو الافتتان الذي يقوم على الجاذبية الجنسية.

---

[1] البناء، 1979، ص35.

- وجود نموذج سيء للزواج، والتوحد معه، مما يولد حساسية نفسية سيئة تجاه الزواج.
- الغيرة المبالغ فيها، ولا يتعلق الأمر بالغيرة بقدر ما يتعلق بأسلوب التعبير عنها، كالنقد والشك والاستجواب والمضايقة والنكد وفقدان الاحترام.
- سوء التوافق الجنسي، وربما تكون المشكلات الجنسية هي أهم المشكلات الزواجية على الإطلاق.
- اختلاف المستوى الاجتماعي والثقافي.
- الوضع المالي والاقتصادي كالدخل المنخفض والمكانة المهنية المنخفضة، والتقدير أو الإسراف، مشاكل حقيقية في حد ذاتها، وبالتالي تنعكس على مدى التوافق الزواجي.

ويمكن أن نضيف إلى جملة العوامل السابقة عاملا هاما هو عامل التسليط، فالشخص المتسلط إنما يتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات مثل: التعصب الاجتماعي والجمود، والعصابية، وسيطرة مشاعر القلق وافتقاد الأمن، والعدوان، والشعور بالإحباط، والانغلاق، والجدية في الحكم على الأشياء والأشخاص[1]، وكل ذلك يمنعه من التواصل الفعال والمثمر مع الزوج، هذا التواصل الذي يتطلب الثقة والاحترام المتبادلين، وتتقبل الذات والأخر، وسيطرة المشاعر الإيجابية التي تحول دون حدوث العداوة والصراع وصولا إلى حالة التوافق الزواجي، كما سيتم تفصيل ذلك الفصل الرابع حول عوامل الصراع والتوافق الزواجي لاحقا.

---

[1] رجعية، 1988، ص 8-9.

8- التكيف الزواجي وعلاقته بالرضا عن الزواج:

"اختلال الأسرة قد يعني اختلال المجتمع". [1] هذه الجملة المختصرة تختزل نتائج عشرات السنين من الجهد والوقت والمال والدراسات والبحوث التي ابتغت إثباتها كحقيقة تعيشها المجتمعات، ومن أفضل المعالجات الوقائية وأغلب المشكلات الأسرية والظواهر الأسرية السلبية ومنها العنف الأسري وغيرها من المفضيات للتعاسة الأسرية والتفكيك والطلاق، من أفضلها العمل على خلق واختلاق التكيف الزواجي، لأن التكيف بين الزوجين هو المفتاح للتوافق على أكثر المحاور المشتركة بينهما وإن اختلفت وجهتا نظرهما حولها، وبالتالي تخيف مصادر التوتر والنزاع، وتهيئة الأجواء الأسرية دائما لتكون سليمة ومستقرة.

والتكيف الزواجي لا يحدث بمجرد أن يقرر الزوجان التكيف مع بعضهما، لأن هذا القرار هو الخطوة الأولى فقط، ويفترض أنهما قرار ذلك عندما اختار وأحدهما الأخر في فترة الخطوبة. لذا فإن الحياة العملية المشتركة بينهما تستغرق وقتا طويلا كي تصل إلى التكيف الطبيعي والعفوي بينهما. وحيث إن مفردات الحياة المشتركة المطلوبة التوافق عليها كي يصل الزوجان إلى التكيف المشترك كثيرة مثل: إدارة المنزل، تربية الأولاد، إنفاق المال، العلاقة الجنسية، العلاقة مع أسرة الزوج أو الزوجة، النظرة إلى الدين والعرف والتقاليد والمجتمع، النشاط الاجتماعي، اختيار الأصدقاء والتردد عليهم، كيفية تمضية أوقات الفراغ، الطهارة الجنسية، الصحة العامة، المرح والميل إلى البهجة، النظرة إلى الذات والآخرين، والطموحات والهوايات...فقد يتوفقان على مفردة أو مفردتين خلال فترة قصيرة، ولكنهما قد يحتاجان إلى سنوات للتوافق ومن ثم التكيف على مفردة أخرى. فالمفردة وتفاصيلها هي المحددة للوقت الذي

---

[1] للتوسع راجع ورقة د.نجوى عارف بعنوان: "مكاتب التوعية والإرشاد الأسري" المقدمة إلى المؤتمر العربي: مواجهة ظاهرة العنف الأسري بالدول العربية.وهي خبيرة التوعية والإرشاد في الأردن.

ستستغرقه عملية التكيف حولها، وربما تنتهي حياة الزوجين بينهما حوله قضية ما لم يتكيف على التعايش المشترك حولها.

وبذلك فإن مفهوم التكيف يختلف من شخص إلى أخر ومن علاقة إلى أخرى، خاصة التي ارتبطت بمفهوم الرضا عن الزواج لذلك يجب تحديد مفهوم إجرائي لهذه المفاهيم حسب العينة المبحوثة والمجتمع المدروس ولكن عملية التكيف الزواجي تواجهها صعوبات متنوعة لأنها متعلقة بالتنازلات الذاتية من قبل الزوجين، فيعمل كل واحد منهما على مساعدة الأخر في الوصول إلى مراده سواء في أن واحد، أو كيفما قربت الظروف المحيطة مراد أحدهما قبل الأخر. أي يحتاج الأمر إلى تقديم مستوى من التنازل المتبادل وتغيير الذات من الطرفين باستمرار كي يصلا إلى نقاط وسطى مشتركة بينهما. لذلك يتعلق معنى التكيف في علم النفس الاجتماعي بتغيير سلوك الفرد كي يتفق مع غيره من الأفراد [1]. لذا فإن المعاندة من أحد الطرفين للتمسك بما يحب أو يكره، وبالقناعات الجامدة، وبالأنا الفردية، تجر بشكل عفوي إلى المزيد من التنافر فالتباعد فالحكم على انهيار الأسرة أو تفككها.

فالتكيف الزواجي هو وسيلة غايتها السلم الأسري وتحتاج من الزوجين أن يعملا عليهما منذ التفكير الأولي في اختيار شريك الحياة الأسرية عبر تجاوز الصورة المثالية للزوج أو الزوجة، والتوازن بين الصورة المثالية والصورة السلبية في ذهن كل واحد منهما ليختارا صورة واقعية تجبرهما على تعلم الحياة المشتركة أو تجرهما للتعود عليهما بكل ما فيها من إيجابياتها وسلبياتهما، والأفضل من ذلك القناعة الذاتية ببعضهما.

---

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص 8.

ت- السلطة الوالدية محور التنشئة والعلاقات الأسرية:

إن على أساس السلطة في العائلة وعلى أساس النتائج السابقة لهذا النظام تتخذ العلاقات الداخلية للأسرة طابعا معينا، ويلاحظ بصفة عامة أن الأبناء في مراحل حياتهم الأولى أكثر حرية في التعبير عن رغباتهم، وفي إظهار دوافعهم وتظل حريتهم تتقيد كلما كبروا في السن حتى تصبح الرغبات الفردية للشباب والتأكد عليها مظهرا سيئا من مظاهر شخصية هؤلاء الشباب فقد يدفع الأسلوب في الاتصال والتعامل إلى انطواء الشاب على أنفسهم أو أن يصبحوا عدوانيين حتى على أهلهم ففي نظر العائلة والمجتمع "لا قيمة له إلا في العائلة وقيمه التي يقرها المجتمع هي القيم العائلية فهو يعمل من أجل العائلة ويتزوج من أجل العائلة، وينجب من أجل العائلة ولهذا كانت شخصية العائلة هي التي تحدد نماذج سلوكه وتعين له المسموحات والممنوعات" [1].

واستمرار التأكيد على القيم الجمعية" يجعل شخصية الشباب والأبناء عامة، تنصب في قالب يتميز بالجمود". [2] ومن أمثلة ذلك التعبير الفردي عن السرور أو الحزن يقابل بالسخرية والتهكم، فسرور الفرد أو حزنه هو سرور العائلة أو حزنها وبمعنى أخر،" يصف سلوك الفرد دائما بالإحجام وليس من السهل أن نعرف حقيقة ما يجري في ذهن الشباب أو رب الأسرة (الأب) أو الأم دون معرفة نموذج العائلة التي ينتمي إليها وتبدو أثارها هذا كله في العلاقات الداخلية بين الولدين فيما بينهما وبين الوالدين والأبناء"[3].

إن العلاقات الأسرية تعرف بالترابط العاطفي الذي يشد أفراد الأسرة نحو بعضهم البعض من جهة، واستقلالية الفرد في النظام الأسري من جهة أخرى، أن يحكم هذا الترابط الأب أو الوالدين

---

[1] محمد عاطف: التغير الاجتماعي في المجتمع القروي. القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر. 1965، ص34.
[2] المرجع نفسه، ص37.
[3] حبال محمد سعيد الخطيب: العلاقات الأسرية وأثرها على تربية الأبناء. مجلة العربي، العدد 447، فيفري 1996، ص171.

معا على الأبناء، وتختلف درجات السلطة الوالدية حسب الشدة أو المرونة أو التراخي، ويخص زهير حطب السلطة الأبوية "الذكر الأب" لأنها تستمد شرعيتها من حيث أن الأب هو المصدر الوحيد للدخل، وبالتالي الملبي لحاجيات الأبناء والأسرة [1]، ويصنفها إلى ثلاثة اتجاهات تتمثل في:

أ- الاتجاه المتشدد:

1- الاتجاه المتشدد اللفظي.

2- الاتجاه المتشدد القمعي.

ب-الاتجاه المرن:

1- الاتجاه المرن الحواري.

2- الاتجاه المرن الشكلي.

ت-الاتجاه المتراخي:

سنتناول بالتحليل المفصل هذه الأنواع الثلاثة للسلطة في الفصل الرابع من الدراسة.

ث-الحقوق والواجبات الأسرية:

إن أي سلوك اجتماعي ثقافي يخضع لمجموعة من القواعد والمعايير التي تحديد الحقوق والواجبات الأسرية وتعرف الأدوار بالوجبات والمراكز بالحقوق وهي تتوزع وفق أنواع

[1] أحمد منصور، المرجع المذكور سابقا، ص ص 41-42.

العلاقات بين أعضاء الأسرة أي بين الزوجين في تحديد حقوق وواجبات الزوج نحو زوجته اتجاه زوجها وكذلك هناك حقوق وواجبات للأبناء [1].

ج- الحقوق والواجبات في الأسرة الكبيرة:

إن الواجبات والحقوق داخل الأسرة تحدد من خلال توزيع السلطة والمسؤوليات بين أفراد العائلة وهذا حسب الجنس والسن وتحديد المراكز والأدوار.

1- مبدأ الالتزام العائلي، وهو أهم واجب يقوم على مبدأ العطاء ورد العطاء داخل العائلة وبمختلف مستويات القرابة ويترجم في الواقع بتقديم مساعدات مادية، أو أخلاقية بين أفراد العائلة [2].

2- الأب أو الجد هي القائد الروحي عن العائلة يشرف على مهنتها ويسيطر على ممتلكاتها ويوزع أحوالها بطريقة تؤمن متطلبات الأفراد وحاجاتهم اليومية.

3- يجب على المرأة الخضوع والولاء للرجل لأن سلطتها ثانوية بالنسبة له، وأقل وضوحا منه، ودورها يتمثل في الإشراف على السير الحسن والاعتناء بالمنزل [3].

4- السلطة تنتقل من الأكبر إلى الأصغر وفي حالة وفاة الأب يأخذ مكانه الأخ الأكبر قيادة العائلة ومسؤولياتها المادية والاجتماعية.

---

[1] نبيل محم السمالوطي: الدين والبناء العائلي. ط1. السعودية: الشروق للتوزيع والطباعة السعودية.1981. ص 26.

[2] بوتفنوشت، المرجع المذكور سابقا، ص276.

[3] المرجع نفسه، ص 277.

ح-حقوق وواجبات الأزواج في إطار العلاقة:

1-واجبات المشتركة للزوجين:

- المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.
- التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.
- المحافظة على الروابط القرابية والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف. [1]

2-واجبات الزوج نحو زوجته:

- العدل في حالة التعدد.
- النفقة حسب مقدوره، فقد ورد في قوله تعالى «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا بين أموالهم". [2]

3-واجبات الزوجة نحو زوجها:

- طاعة الزوج فيما ليس بمعصية. [3]
- إرضاء أولاد الذين أنجيتهم منه حسب مقدورها لقوله تعالى "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين". [4]

---

[1] وزارة العدل: قانون الأسرة. ط1. الديوان الوطني للأشغال التربوية. 2000، ص10.

[2] القرآن الكريم: سورة النساء، الآية 34.

[3] خالد عبد الرحمان العك: بناء الأسرة على ضوء القرآن والسنة. ط1. بيروت: دار المعرفة. 1999، ص ص 95-99.

[4] القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 233.

4- حق الزوجة:

- وفقا للمادة 38 من قانون الأسرة الجزائري للمرأة الحق في زيارة أهلها من المحارم واستضافتهم بالمعروف.
- حق المرأة في التصرف في مالها دون تدخل الزوج أو التصرف فيه دون إرادتها [1].

5- حق الزوج:

لا يوجد نص معين للحديث عن الحقوق الزوج، ولكن المادة 222 تنص على أن "كل ما يرد النص عليه في هذا القانون يرجع إلى أحكام الشريعة الإسلامية"[2].

6- وعليه فإن حق طاعة الزوجة لزوجها.

- حق الزوج تأديب زوجته.
- حق ثبوت النسب من تأتي به من ولده (هذه بعض الحقوق والواجبات في الشريعة الإسلامية). [3]

المطلب الثاني: ترابط مفاهيم المواقف، الآراء، القرارات، المثيرات والدوافع

أ- المواقف والآراء محتويات لردود الأفعال في التعامل:

إن مصطلح التعامل نتيجة تصور ما يمكن أن يحمل معاني كاتجاه أو موقف أو رأي أو حتى قرارات في وضعية اجتماعية ما وفي ظروف ومكان محددين ويكون في صور متعددة،

---

[1] وزارة العدل: قانون الأسرة. مرجع سابق، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 52.

[3] محمد أبو زهرة: تنظيم الإسلام للمجتمع. القاهرة: دار الفكر العربي. 1995، ص ص 81-82.

ملاحظة أو غير ملاحظة إما سلوكا ظاهريا أو أسلوبا فكريا ذهنيا والأفراد في تجمعهم يتقاسمون تصورات واقعهم الاجتماعي من أحاسيس وأفكار عن طريق نشأتهم الاجتماعية حيث الجماعة الأولية تلعب دورا حاسما في ميكانيزمات السلطة وتثبيت تلك الأحاسيس والأفكار، وعليه فإن الإشكالية التي تواجهنا:

- ماذا ننسب للأفراد والجماعة من تلك الأحاسيس والأفكار تجمعهم وكيف ندرس أساليب تعاملهم؟
- وكيف لنا أن نعرف ذهنية الفرد أو الجماعة؟
- وبالتالي كيف يمكن دراسة هذه الأخيرة (ذهنية الأفراد) بصورة موضوعية وقياسها؟

تتعدد طرق البحث في هذا المجال من الدراسة ليس فقط تصورات الأفراد بل تجاربهم ومحتوياتها «فأول شيء هو ملاحظة ردود أفعال الأفراد وسلوكياتهم التي تنافي عاداتهم وذهنياتهم من خلال تفكيرهم في بعض العادات وأسلوب طرحها أو تناولها.

وثاني شيء هو طلبهم من أفراد جماعتهم أن يبرهنوا على ما يعتقدون به، ليس بالأفعال فقط ما يفعلون وما إقناعه بهم لأن هناك الكثير لا يربطون بين ما يفعلون وما يعتقدون به"[1]. إن الدراسات الاجتماعي تتناول محور سلوكيات الأفراد من خلال المصطلحات والمفاهيم الصريحة التي يتلفظون بها لنستخلص من ذلك تفسيرا وصفيا. وبالتالي التنبؤ والتكهن بسلوكيات معينة"[2].

وإذا عرفنا واستنتجنا ذهنية فرد أو جماعة يمكننا التنبؤ بما سيفعلون أو يتخذون مواقف اتجاه وضعية ما، وهناك اتجاهين من السوسيولوجيين يدرسون المواقف والآراء:

---

[1] Murdock: Social structure. New York, 1949, p10.

[2] عاطف وصفي: الأنتروبولوجيا الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة. بدون تاريخ، ص 55.

الفرع الأول: الأثرويولوجيون، لا يركزون فقط في دراستهم على ما يتلو الأفراد إذ لا يدعوا إلى أهمية كبرى فلا بد من ملاحظتهم في حياتهم اليومية.

الفرع الثاني: السيكولوجيون يعتقدون أنه يكفي أن تطرح جملة من الأسئلة طبيعيا على الأفراد لتلقي إجابة تسمح بالتحليل وترجمتها، وإن ملاحظتهم في حياتهم اليومية وتطورهم يستدعي وقتا طويلا، فتصعب ترجمة سلوكهم ومواقفهم...." [1].

وعليه يمكن تحديد «مفهوم التعامل الذي هو ناتج عن تصور للموقف أو للفعل"[2] بذكر أهم الخصائص التي تعطي له المعنى الخاص والمميز له:

أولا: تحديد الموضوع إما أن يكون داخليا أو خارجيا، كحدث أو كائن أو جماعة أو غيرها. ومن أهم مميزاته أن له خاصيتين الأولى تتمثل في كونه عملية إدراكية فكرية تجعله ذات طابع تجديدي وفي الوقت نفسه يعتبر مزج لهاتين العمليتين (الإدراكية والفكرية) فتسمى استحضار الشيء على مستوى الوعي مرة أخرى رغم غيابه أو حالة معاشه دائما" فالتصور يسمح من الدائرة الحسية إلى الدائرة الفكرية..." [3]

ثانيا: أنها تقوم على خاصية اجتماعية فيقول"Moscovici" [4]، عندما نتحدث عن التصور على أساس مواقف وردود أفعال لأفراد اتجاه حالة اجتماعية، لا يجب أن نفصل بين العالم الداخلي للفرد وللجماعة أو العالم الخارجي." [1].

---

(1) Ibid., p 65.

(2) Moscovici, La psychanalyse son image et son public. Paris : PUF.1972, p.52.

(3) Ibid., p55.

(4) Ibid., p58.

مما يدل على وجود عمليتين متداخلتين: نفسية واجتماعية وفي هذا الصدد يقول "M.jlly" بأن "كل وصف اجتماعي بما أنه يعتبر عملية ومحتوى لتفاعل الفرد الذي يستجيب تحت تأثير العوامل الاجتماعية المختلفة..." [2]

ولقد أشار هذا الباحث إلى أن التصور "عالم من الآراء".

وأضاف "روس Ross" إلى هذا التعريف مجموعة من المعتقدات وفي دراستنا هذه نتبع فرضية Moscovici بوجود بعدين يتم من خلالهما تحليل محتوى التعامل بمفهوم التصور وهما المواقف والأراء، أو حقل التصور كما عبر عنه " Moscovici".

ب-حقل التصور أو الآراء:

يقول "Moscovici" إن حقل التصور عبر عن الواقع النفسي المعتقد للفرد والجماعة ويميز من خلال حقل التصور، ودرجة التجريد وبناءه وتنظيمه، كما عرفه "J.Mektel" على "أنه تركيب ذهني من المعلومات مشحونة عاطفيا، بمعنى أن الفرد أو الشخص بيني أكثر بأقل وعي انطلاقا مما هو عليه وما يقود سلوكه..." [3].

ويعطي"Jean Stoetzel" تعريفا للرأي بقوله: «مصطلح الرأي يعني تركيب متشابه غير ثابت حول مشكلة أو سؤال محدد في وضعية معطاة يكتسب وحدة لا تعني بالضرورة طرح موضوع واحد» [4]، بمعنى أن الرأي هو اتفاق مع تركيب متشابه مع حول مشكلة محددة في فترة معينة وبالمقابل أي تغير في تركيب الآراء يتوقف على الظروف الاجتماعية فالفرد تطرح

---

(1) Gilly Michel : Maitre, élever rôle institutionnels et représentation. Paris. 1980, p.9.
(2) Ibid., p.10.
(3) Ibid., p.90.
(4) Mandras (H): Eléments de sociologie. OP.CIT. p.68.

عليه الأسئلة ومحاولة استخلاص آراءه حول مشكلة ما لا يجيب بنفس الطريقة في وضعيتين اجتماعيتين وفترتين زمنيتين مختلفتين، بهذا التفسير فإن "الوقائع التاريخية تتغير والمرحلة الزمنية تتطور، وبذلك يعد طبيعيا تغير الآراء بفعل تطور الوضعية الداخلية..." [1]، سواء تعلق الأمر بالفرد أو الجماعة، "فتغير رأي الفرد ورأي الجماعة في كونه يتوقف على درجة ونظرة كل فرد في تقبل الأسس التي تقوم عليها الجماعة التي ينتمي إليها، انطلاقا من تركيب متشابه بين الأفراد اتجاه واقع اجتماعي ما، فيتشكل الرأي الجماعي أو التصور الجماعي الذي يكون في محتواه معلومات التي يقوم عليها، وبالتالي اتخاذ موقف اجتماعي منه" [2] لذلك عند قياس الآراء، نجد نوع من الارتباطات عند الأفراد، فيدعو الأمر للتساؤل عن ما إذا كان من وراء تلك الآراء المتغيرة شيء أعمق وأثبت وأكثر استقرارا الذي تطلق عليه مصطلح المواقف في توجيه الآراء، فيعرف في البحوث الاجتماعية بسلم المواقف كتقنية للتحليل إذ للموقف خصائص ومميزات.

ج- الموقف الاجتماعي وخصائصه:

عادة الموقف-كما سبق الإشارة إليه-يقصد في معناه مصطلحات ومفاهيم أخرى وقد عرفنا كذلك أنه الشيء الثابت من الرأي، الذي يعد "استجابة لفظية، ظاهرة وقابلة للقياس تكون في صورتها النسبية العاملة في الرأي والمحددة، شبه المستقرة في الموقف خلافا على الاتجاه فهو أكثر تعقيدا من الرأي والموقف لخاصية الكائنة إذ يمثل استجابة متفوقة وهو تهيئة مباشرة لرد الفعل"[3]،

---

(1) Ibid., p.68.
(2) Gilly Michel, OP.CIT, p.110.
(3) Ibid., p.69.

ويعطي لموقف على أنه "تنظيم يطول أو يقصر دوامه والذي يرجع لمجموع من السلوكيات والآراء حول موضوع أو مشكلة"[1].

خصائص المواقف تتعدد إلى أربع:

1- يعد الموقف مستخلص تام نهائي تكونه من خلال تحليل مجموع تحليل مجموع أراء وسلوكيات فهو عامل ثانوي أو بعدي. إذا استعرضنا التحليل العاملي الذي يسمح باستدراج مجموع من الآراء للوصول إلى موقف محدد، فالمواقف لا تلاحظ مباشرة أو على الأقل من الوهلة الأولى.

2- بما أن الموقف تنظيم تطول مدته أو تقصر فهو يميز خصائص الفرد يميز خصائص الفرد أو الجماعة وليس فقط سلوكياتهم وأفعالهم.

3- المواقف عادة ذات اتجاهين، تقوم على انفعال حول موضوع مطروح، لها علاقة بالتصورات، والقيم لذا توجد دائما مواقف مساندة ومواقف معارضة.

4- المواقف مكتسبة وتستجيب للتأثيرات الخارجية وبهذا المعنى فإن التنشئة الاجتماعية ما هي تركيب لمواقف ملائمة للأفراد في علاقاتهم بالقيم والمعايير الاجتماعية والسلطة لجماعة ما.

---

(1) Ibid., p.90.

خ- تحديد مفهوم المواقف والآراء كمحتويات لمصطلح "المثير" والدوافع:

1- المواقف والآراء كمكتسبات لمصطلح المثير والدوافع للعدوان والعنف:

كثيرا ما يتداخل مفهوم العدوان والعنف ومفاهيم أخرى كالتوتر والغضب، الضغط النفسي والتي لها صلة وثيقة بها، بحيث تستخدم هذه المفاهيم أحيانا كمرادف ، للسلوك العدواني المولدة للعنف الذي أساسه مثيرات نفسية اجتماعية، وأحيانا أخرى نجد هذه المفاهيم متمايزة، لها خصائص النظرية وملامحها الإجرائية، وأحيانا تالته تبرز علاقة نظرية (السبب والنتيجة)، لذلك رأينا أنه من المجدي أن نعرض في هذا الجزء لبعض المفاهيم التي ترتبط بتكوين السلوك العدواني الذي هو أساس السلوك العدواني الذي هو أساس السلوك العنيف أي بتقديم المبررات التي دعتنا بتسمية هذه المكونات بالمثيرات والدوافع التي في الأصل مرتبطة بالمواقف والآراء.

فإذا كانت المواقف هي الواقع الفعلي الذي يعيشه الفرد من ظروف وأوضاع اجتماعية ثقافية اقتصادية نفسية معينة التي بمقتضاها يكون أراء وتصورات التي على أساسها يتخذ سلوك اجتماعيا معينا سواء كان عدوانيا عنيفا مضاد للمجتمع. أو سويا في إطار العلاقة الرابطة التي تربطه مع محيطه خاصة إذا كان الحديث عن العنف الأسري والعنف المتبادل بين الزوجين. فإن التقارب بين العدوان، العنيف في المعنى العام يشير إلى أهمية التمييز بين المفهومين في المقصد، وهذا ما تراه في المفهوم الإجرائي للعنف والعنف المضاد.

إن العوامل المذكورة سابقا كلها عوامل نفيسة بالدرجة الأولى ومنها التوتر، الغضب، الضغط النفسي الاجتماعي هي المولدات والمثيرات ودوافع للسلوك العدوانية والعنيف للفرد ففي مجال

دراستنا أي هي مولدات للسلوك العدواني للزوج نحو الزوجية ونواتجها وأي أثارها على الضحية، تصبح مولدة ومثيرة للعنف المضاد.

وهذه العوامل النفسية الاجتماعية حظيت باهتمام كبير لدى الباحثين النفسيين والاجتماعيين في تحليل الأزمات الزوجية.

وعرفها المختصين في علم النفس الاجتماعي مفهوم الضغط النفسي الذي يصبح مثير ودوافع للعدوان على أنه علاقة الفرد.

السلبية مع البيئة والتي يعتبرها على أنها مهددة لتكييفه، ولقد لاحظ كل من الباحثين "كوكسر، ومالي وشامبلرز" العلماء النفسيين الأمريكيين إذ يعتبرون أن خبرة الضغط النفسي هي عبارة عن حالة عدم التوازن أو انعدام التوازن تنشأ عن تفاعل المكونات الأربعة التالية: الحاجات والقيم الداخلية، المطالب والقيود البيئية والخارجية، المصادر والإمكانيات الشخصية، مصادر دعم البيئة الخارجية [1].

واتفق هؤلاء الباحثين لوصف عناصر التوتر على أنها "شاكيرات" وتتضمن 4 عناصر أو مراحل وهي:

المطلب: وهو عبارة عن موقف التوتر النفسي أو القوة البيئية التي تؤثر على الفرد (أي على الزوج أو الزوجين محور الدراسة).

---

[1] منصور عبد المجيد: دور الأسرة كأداة للضغط الاجتماعي (المجتمع العربي). الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. 1994، ص 29.

الاستدراك: الاستقبال المعرفي والإدراكي والمعرفة الذاتية للمطلب سواء على نحو شعوري أو لا شعوري.

التوقع: أي دراسة الاستجابة، الاحباط، الاستسلام، الثورة، إلخ .... .

نتائج السلوك: الرضوخ وتقبل السلوك العنيف، الإحباط، أو الثورة وصد العنف الضاد

2- العوامل التي تؤثر في السلوك العدواني:

أشرنا مسبقا إلى التمييز بين مفهوم الغضب والعدوان. وأوضحنا أن الغضب ربما يسبب السلوك العدواني أو لا يسبه. ففي ظل الغضب ربما ينسحب الشخص الغاضب تماما من الموقف، بل ربما يوظف غضبه توظيفا مناسبا كما سنرى (أنظر الشكل التالي، رقم 1)

لذلك يفضل بعض الباحثين التمييز بين أسباب كل من الغضب والعدوان في محاولة للإجابة عن تساؤلين منفصلين هما: ما الذي يسبب مشاعر الغضب؟ وما الذي يسبب السلوك العدواني.

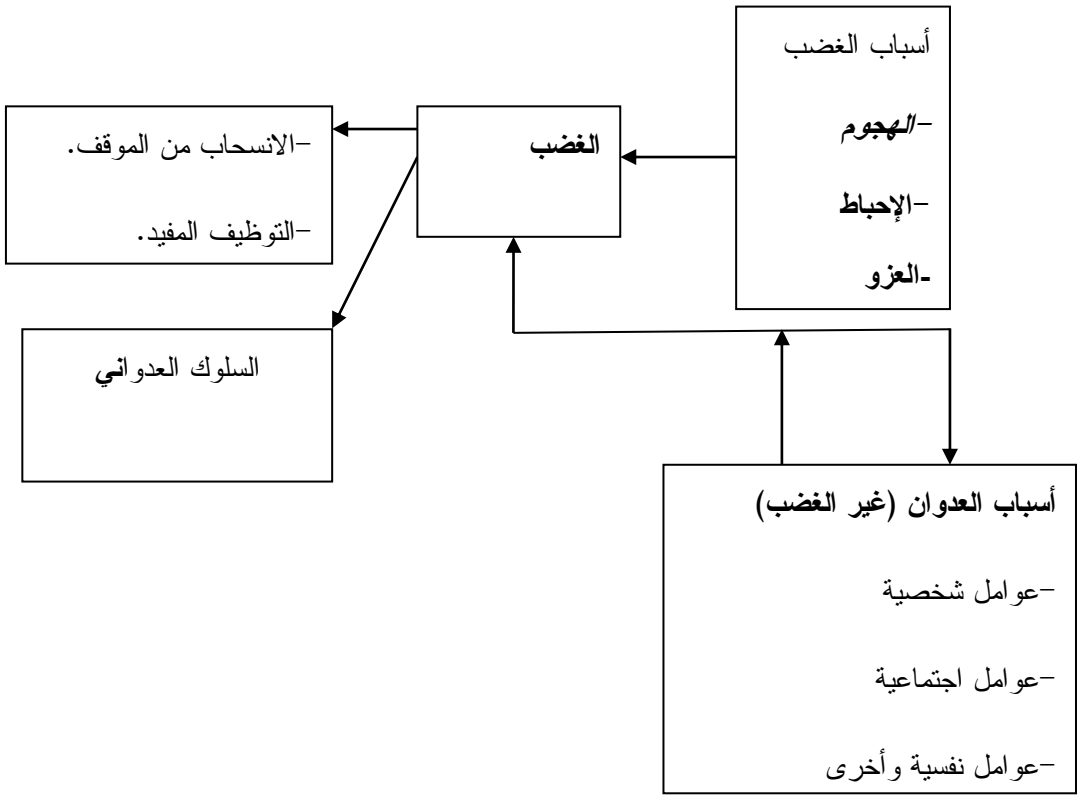

شكل رقم 1: العلاقة بين الغضب والسلوك العدواني

أ- الغضب كأحد أسباب السلوك العدواني:

هناك الهجوم على الفرد من قبل فرد أخر أو الانزعاج "Bothered" منه أكثر مصادر الغضب شيوعا. وهناك أمثلة عديدة للهجوم فتخيل أنك تقرأ صحيفة معينة وقام شخص أخر بصورة غير متوقعة بسكب كوب من الماء على رأسك أو تخيل أنك أحببت إجابة معينة في الفصل الدراسي تعبر عن رأيك في موضوع معين وقام أحد زملائك معلقا على إجابتك بأنها غبية وليس لها معنى. وكذلك تخيل أنك تسير بسيارتك في شارع عام وفجأة سبقتك سيارة أخرى ووقف أمامك دون مبرر. ففي كل الحالات نجد أن شخصا معينا قد فعل شيئا كريها لشخص أخر. وطبقا لكيفية معالجة الشخص الذي تعرض للهجوم أو الإزعاج لهذا الأمر يصبح من المحتمل بدرجة كبيرة استثارة غضبه وشعوره بمشاعر عدائية نحو مصدر الهجوم ومن ثم الرد يبرر احتمال عليه.

فالأشخاص يستجيبون للهجوم عادة بالتأثر ومقابلة الهجوم بمثله بأسلوب العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم. ومن ثم تزداد حدة العدوان والرغبة في الانتقام ويحدث تصعيد له. فالعنف يؤدي إلى مزيد من العنف في مختلف مجالات الحياة في المجتمع. فالعنف الأسري على سبيل المثال (كما سنرى فيما بعد) لا يشتمل على شخص عدواني واحد وضحية واحدة. ولكن يشتمل على نمط من العنف المتبادل بين الأزواج والزوجات أو بين الآباء والأبناء (65:337).

ب- الإحباط (Frustration):

المصدر الرئيسي الثاني للغضب هو الإحباط. وأبسط تعريف للإحباط هو الحالة التي يشعر بها الفرد عندما يصطدم مع شيء ما أو عندما يحول أمر أو أخر بينه تحقيق ما يريد. ويحدث هذا إذا أعيقت الاستجابة الموصلة إلى هدف معين سواء كانت هذه الإعاقة مفروضة على الفرد من قبل الآخرين مثلما يحدث عندما يلغي صديق لك فجأة موعدا كان قد حدده معك دون أن يذكر لك أسباب ذلك، أو سواء كانت هذه الإعاقة داخلية (نابعة من الفرد نفسه) مثلما يحدث في حالة الشعور بعدم الكفاءة أو نتيجة الشعور بالقلق مما يحول دون تحقيق الفرد أهدافه.

فإذا أراد الفرد أن يذهب إلى مكان معين أو يؤدي بعض الأفعال أو أن يحصل على شيء ما ومنع من فعل ما يريد أو لم يتمكن من تحقيقه. فإننا نقول أن الشخص قد أحبط. وقد قدم "دولارد Dollard" وزملاؤه في الثلاثينات من القرن العشرين الفرض الأساسي الذي ربط بين العدوان والإحباط ومؤداه أن العدوان هو دائما نتيجة للإحباط. فحدث السلوك العدواني يقتضي ضمنا وجود الإحباط، والعكس بالعكس، فوجود الإحباط يؤدي دائما إلى بعض أشكال السلوك العدواني.

وقد قام "باركر Barker" وميلاه عام1941 بدراستهم الكلاسيكية التي هدفت إلى الوقوف على الآثار النفسية للإحباط. وتمثلت إجراءات التجربة باختصار في أن مجموعة من الأطفال شاهدوا غرفة مليئة بدمى جذابة لم يسمحوا لهم بدخولها، ووقفوا خارج الغرفة ينظرون إلى الدمى التي يريدون أن يلعب بها، وليس في مقدورهم الوصول إليها. وبعد أن انتظر الأطفال فترة من الزمن سمح لهم الباحثون بالدخول للغرفة واللعب بالدمى الموجودة كيفما يريدون. وهم في مقابل مجموعة أخرى من الأطفال أعطيت الفرصة مباشرة لدخول الغرفة واللعب بالدمى الموجودة دون المرور بخبرة المنع الأولى التي تعرض للأطفال المجموعة الأولى. وتبين من النتائج أن الأطفال الذين أحبطوا (منعوا في البداية من الدخول للغرفة) قد حطموا الدمى على الأرض وألقوها على العائلة وسلكوا نحوها بصورة تدميرية بوجه عام، بينما كان الأطفال الذين لم يمر بخبرة الإحباط أكثر هدوء وأقل تدميرا مما يدعم فرض الإحباط –العدوان على أساس أن العدوان هو أهم المرتبات النفسية للإحباط.

وهناك مصادر عديدة للإحباط سواء داخل الأسرة وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية واقتصادية، أو في مجال العمل والصداقة أو حتى الإحباط في منظوره العريض في المجتمع على اتساعه وما يعانيه الأفراد في إطاره ما من مشكلات مختلفة. ولكن يبدو أن استخلاص "دولارد" وزملائه بأن الإحباط يود دائما إلى العدوان ليس صحيحا. فعلى الرغم من أن الإحباط يثير الغضب دائما فليس شرطا أن تؤدي إثارة الغضب إلى سلوك عدواني إلا إذا توفرت بعض المقتضيات الخاصة وأهمها تفسير الفرد لموقف الإحباط أو عزوه لسبب الإحباط.

ت- العزو (Attribution):

يؤدي الهجوم والإحباط في معظم الحالات إلى الغضب وما يترتب عليه من سلوك عدواني إذا أدرك الشخص أن الشخص الأخر يقصد إيذائه. فميلنا للسلوك العدواني يعتمد غالبا على الدوافع الظاهرة أو المقاصد التي تكمن خلف أفعال الشخص الأخر. وبمفاهيم نظرية العزو التي قدمها "واينر Weiner" نجد أن احتمال الغضب يزداد عندما يدرك الشخص أن الهجوم أو الإحباط مقصود من قبل الشخص الأخر (أو أنه في إطار تحكم الشخص الداخلي). وفي مقابل ذلك إذا قام الضحية بعزو الهجوم إلى ظروفه مخففة "Mitigating" (وأنه خارج نطاق تحكم الشخص) فلن يؤدي ذلك إلى إثارة غضب شديد، وذلك طبقا للشكل التالي رقم (2).

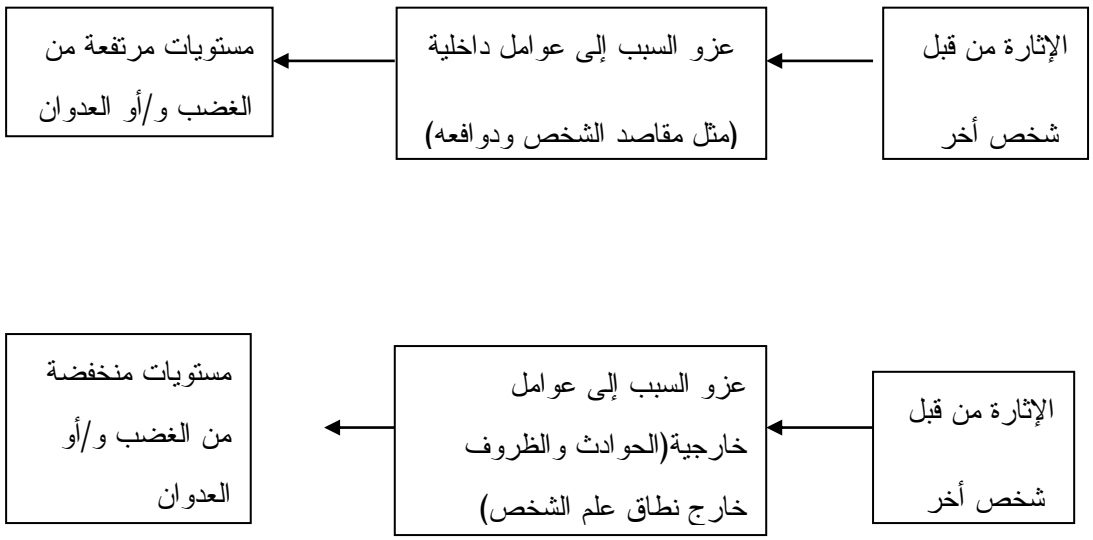

شكل رقم 2: الدور الوسيط للعزو في الاستجابة للاستثارة

ولكن توقيت المعلومات التي يتلقاها الضحية عن مقصد الطرف الأخر الظروف المخففة يعد عاملا مهما أيضا في إثارة الغضب. لا فإذا أدرك الضحية المبررات المخففة قبل أن يحبط فسيقل احتمال الغضب ومن ثم السلوك العدواني. أما في حالة تفسير كل المبررات الحسنة فيما بعد بدء التوتر والغيرة فسيصعب تقليل الغضب.

ومع ذلك فإن المعلومات المسبقة عن مقاصد الشخص الأخر أو على الظروف المخففة يصبح أثرها ضئيلا إذا كان الهجوم أو الاحباط كبيرا جدا. فالعنف العائلي يحدث غالبا لأن النقاش والجدال الشديد يزداد ويصعب دون أي اعتبار لمبررات أفعال الشخص الأخر. وكذلك فإن المعلومات المخففة ربما تأتي متأخرة جدا أو تصبح غير فعالة في ظل حرارة الغضب فالأشخاص يقتلون في ظل الغضب الشديد بصرف النظر عن المعلومات التي تصلهم عن ضحاياهم. وهذا أقصى نتائج الغضب المؤدي إلى العنف الجسدي (أي القتل).

3- العوامل الشخصية المسببة للسلوك العدواني:

تناولت مسبقا أسباب الغضب منفصلة عن العوامل الشخصية للعدوان من أجل التمييز الدقيق بين الغضب والسلوك العدواني. ويبقى ضمن العوامل الشخصية التي تؤثر في السلوك العدواني نوعان من هذه العوامل هما الأسباب العصبية والكيمائية للعدوان والاتجاهات التعصبية، وذلك على النحو التالي:

أ- **الأسباب العصبية والكيمائية للعدوان:**

هناك مجموعة من الأسباب العصبية والكيمائية التي كشفت نتائج الدراسات التجريبية التي أجريت (سواء على الإنسان أو الحيوان) أنها تؤثر على السلوك العدواني وهي على النحو التالي:

- **اللوزة (Amygdale):**

اللوزة منطقة في وسط المخ تبين اقترانها بالسلوك العدواني لدى الإنسان والحيوان على حد سواء. فعندما يتم تنبيه هذه المنطقة يصبح الكائن الحي القائم للتعلم عنيفا ويسلك بعدوانية.

- **هرمون التستسرون (Testostérone):**

أشارت بعض الدلائل إلى أثر بعض الهرمونات في السلوك العدواني ومنها تحديدا التستوستيرون (هرمون الذكور) فالحقن بالتستوستيرون يؤدي إلى زيادة السلوك العدواني لدى الحيوانات. وتوجد كذلك نتائج مماثلة لدى الإنسان. فقد وصل "دابس وزملاؤه" إلى أن مستوى التستوستيرون التي يفرز طبيعيا أعلى بصورة جوهرية لدى السجناء الذين ارتكبوا جرائم عنف من السجناء الأخرين الذين ارتكبوا جرائم غير عنيفة. وتبين كذلك أن المجرمين الذين لديهم مستويات مرتفعة من التستوستيرون ينتهكون نظم وقواعد السجن أكثر من غيرهم وينخرطون في مواجهة صريحة من القائمين على السجن. وكذلك فإن الأشخاص الذين لديهم مستويات أعلى من المتوسط في التستوستيرون يتميزون عادة بأنهم صعبي المراس وأقل مسؤولية اجتماعية وغير مهذبين وهذا ما نجده فعلا لدى بعض الأزواج وزوجات العينة.

وعلى ذلك، إذا كان مستوى التستوستيرون يؤثر في العدوانية، فهل هذا يعني أن أكثر عدوانية من الإناث؟ من الواضح أن ذلك صحيح إلى حد بعيد. ففي دراسات ومسوح عديدة أجريت في ثقافات متباينة وعبر طبقات اجتماعية مختلفة أن الذكور أكثر عدوانية من الإناث. فلدى الأطفال كانت السمات المميزة لمواقف اللعب هي الضرب والدفع العنيف وتعمد الإيذاء. وتبين كذلك أن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين نم القبض عليهم الكلمة الصحيحة هي التستوستيرون لارتكابهم جرائم عنف كانوا من الذكور بينما كان أغلب النساء اللاتي تم القبض عليهن ممن ارتكبن جرائم الملكية (التزوير والنصب والاحتيال والسرقة) وليس جرائم العنف (القتل والتعذيب والإيذاء الخطير). فهل هذه الفروق تعزي إذن إلى فروق بيولوجية بين الذكور والإناث؟ أم إلى فروق في التعليم الاجتماعي؟ رغم صعوبة التأكد من ذلك فإن هناك دلائل على الفروق

البيولوجية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية حدثت تغيرات اجتماعية هائلة أثرت على المرأة خلال الأربعين سنة الماضية. ومع ذلك لم تحدث زيادة في معدلات جرائم العنف التي ترتكبها النساء مقارنة بمثيلتها التي يرتكبها الذكور. وفي مقابل ذلك تظهر النساء زيادة كبيرة جدا فيما يخص الجرائم غير العنيفة مقارنة بالرجال. وبوجه عام فإن عدوان النساء أقل شيوعا من مثيله لدى الرجال وعندما تقوم المرأة باقتراف أفعال عدوانية فإنها تميل إلى أن تشعر بذنب أكبر أو قلق فيما يتعلق بأفعالها أكثر مما يشعر الرجال.

- **الكحول:**

إن هذا لا يعني أن الكحول يؤدي بصورة ألية زيادة العدوان والعنف. فليس شرطا أن يتجه الأشخاص الذين يشربون الكحول إلى البحث عن العراك والقتال. ولكن ما يحدث هو أن الكحول يؤدي إلى الكف الاجتماعي وتقليل القدرة على التحكم في السلوك وجهل الأفراد أقل حرية في سلوكهم عما يكونوا عليه في العادة. وعلى ذلك إذا تعرض الأفراد بعد شرب الكحول لأي شكل من أشكال الضغوط الاجتماعية للعدوان أو أحبطوا أو تمر إثارتهم بالهجوم عليهم في ظل حالة انخفاض الكف فسوف يقدمون على ارتداد الأفعال العنيفة.

- **الاتجاهات التعصبية:**

للاتجاهات التعصبية السلبية (على وجه التحديد) كأحد شكلي الاتجاهات التعصبية (الإيجابية والسلبية) أثار عديدة على كافة المجتمعات نظرا لما يترتب عليها من كافة أشكال العنف التي توجه إلى الجماعات موضوع التعصب أو إلى أفرادها والتي تتميز بالتميز بين الجماعات وتصل

بين الجماعات وتصل في درجاتها العنيفة إلى الاعتداءات والإبادة الجماعية أو الإعدام دون محاكمة قانونية.

- **العدوان والغيرة:**

الغيرة شعور بالغضب يتولد عند الفرد إزاء شعوره بالعجز عن أن يكون أفضل المحبوبين من حوله. وهي من الأمور المتوقعة لدى الأطفال الصغار أكثر من غيرهم. وترتبط الغيرة في بعض الأحيان بظاهرة نفسية أخرى هي الحقد. ويعرف الحقد بأنه شعور بالغضب يبرز من شعور الفرد بالعجز عن أن يؤدي مهامه المختلفة بشكل أفضل من الآخرين.

وربما يشعر الطفل في بعض الأحيان بالغيرة والحقد في أن واحد. فقد يشعر بالغيرة من طفل يصغره، ويحقد على طفل أخر يكبره ويفوقه. كما أنه من الممكن أن تنصب الغيرة والحقد في بعض الأحيان على شخص واحد مثلما يحدث في حالة طفل يغار من أخيه لأنه استحوذ على اهتمام أبويه، ويحقد في الوقت نفسه عليه لأن هذا الأخ يتميز بمهاراته وقدراته الأفضل التي عليها الوالدين.

والغيرة والحقد لا تميزان فقد الأطفال الصغار، بل يمكن ملاحظتهما في مستويات عمرية متباينة، وإن اختلفت مظاهر التعبير عنهما. والمهم أنهما من بواعث السلوك العدواني وأسبابه الواضحة بصرف النظر عن شكل هذا العدوان فمشاعر الغيرة والحقد تماثلان مشاعر الغضب إلى حد كبير.

المطلب الثالث: المفهوم الإجرائي للعنف والعنف المضاد بأنواعه في إطار العلاقة الزوجية:

أ- العلاقة الزوجية وخصائص العنف المعاش:

"إن أهمية الأسرة في مجتمعنا كبير جدا، ولهذا كان هدف الإسلام من تكوينها، وضمان وسائل تكفل حمايتها من العواصف، ووقايتها من التفكك". [1] فإن وقوع خلافات بين الأفراد خاصة بين الزوجين ترجع فيه أسباب ساهمت في خلق صراع وخلاف حاد بين الزوج والزوجة وفي الواقع قد ترجع إلى "بروز الأنانية بينهما، وسعى للحفاظ على المصالح لكل منهما وغالبا ما تهدف إلى خير العام (الأبناء) على هذا الأساس فإن كل منهما يعتبر أن له عالما منفصلا تحكمه قوانينه الخاصة، ومن حين إلى آخر تكتشف أمامه أمورا يراها الآخرون غامضة مبهمة" [2]. لهذا فإنه قد ترتفع حدة التوتر القائم بينهما تصل إلى المواجهة من طرف واحد في حين زيادة الضغط على أحدهما يؤدي إلى وجود مواجهة متبادلة بينهما، قد تصل حتى إلى ارتكاب الجريمة في حق أحدهما، وعليه سنحاول التعرض في هذا الفصل إلى تعريف العلاقات الزوجية وأنواع العلاقات الزوجية، وتعريف الخلافات الزوجية، وسنحاول التعرض أيضا إلى تحديد أهم العوامل المساعدة في حدوث الخلافات الأسرية للزوجين لاحقا.

---

[1] حسين محمد يوسف: أهداف الأسرة في الإسلام. تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع. 1985، ص 12.

[2] ألكسيس كاريل: الإنسان ذلك المجهول. ط3. تر: شفيق أسعد فريد. بيروت: مكتبة المعارف. 1970، ص 38.

1- تعريف العلاقات الزوجية:

"إن اتخاذ أساليب ثابتة (الذين يلتحمون في علاقات وثيقة، كأعضاء الأسرة) للتعامل فيما بينهم، هذه الأساليب يطلق عليها العلاقات النمطية، ومثل هذه الأنماط تنمو وتتأكد بتفسير التفاعل غير اللفظي الذي يبدو في إشارات الفرد في موقف معين ثم تصبح توقعات مطلقة في المواقف اللاحقة، وعلى سبيل المثال: قد تصل الزوجة إلى تفسير لما يقدمه الزوج من شرح لأسباب رجوعه متأخرا إلى بيته، فهو يفضل عمله ويعطيه كل وقته، أو هو لا يشعر نحوها بالحب الذي يدفعه إلى الحضور مبكرا أو هو شخص عديم الكفاءة ويتقدم في عمله ببطء، أو أنه يبذل جهدا كبيرا في رفع شأن الأسرة برمتها وما إلى ذلك من تفسيرات".[1]

ومن خصائصها (العلاقات الزوجية) أن ما يدور فيها من نزاع يبدو تافها في نظر الغرباء ويكون الحل من وجهة نظرهم هينا عن طريق التوفيق والتحكيم المنطق.

ولكن عندما يختلف الزوجان حول موضوع معين مثل نفقات الأسرة فإن الموضوع الذي يدور حوله النزاع يعتبر في الواقع مجرد مسوغ جيد لنوع آخر من الصراع أكثر شمولا.

2- أنواع العلاقات:

أ- العلاقات الودية:

الحب والتعلق، العلاقات الجنسية، العواطف المشتركة، الراحة النفسية المتبادلة، النمو والتكامل فيها: الحب المتبادل والتعلق والاستمتاع والإشباع تبادل العواطف، الاتفاق.

---

[1] محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. 1981، ص37.

وعليه ما يقابلها من التفكك والإحباط: لا مبالاة، كراهية، ونفور...عدم الإشباع، عواطف متباعدة، الاختلاف.

ب- العلاقات المتنامية (نمو الروابط):

ويميزها التفاعل الثقافي، الميول والقيم، الالتحام بالمحيط الأسري، النمو والتكامل لهذه العلاقة: الامتصاص والابتكار، التعضيد والعمق والمتعة المتبادلة في النشاط الأسري، وعليه ما يقابلها من الإحباط والتفكك والاصطدام والصراع، الضيق، والهروب إلى نشاط خارج الأسرة.

ت- العلاقة الثالثة (الرابطة في ديناميتها):

اتخاذ القرارات، التكيف المشاركة والديمقراطية، التكيف المتبادل (النمو والتكامل بالنسبة للعلاقة من الطرفين) وهناك جانب آخر للعلاقة يتمثل في الإحباط والتفكك أو الفردية، عدم تكيف أحد الزوجين أو كليهما مما يترتب عليه نتائج تعتبر مسببات في نشوء العلاقات المتوترة. [1]

ث- العلاقات الزوجية المتوترة:

هي الخلفية الاجتماعية والثقافية للزوجين، غير أن اختلاف في الخلفية للزوجين قد سببا مباشرا في وقوع الخلافات بينهما، غير أنه لا يمكن السبب الأول في حدوث الطلاق، فإن التشابه فيها قد يعمل أو يساعد على حفظ التوترات إلى حد كبير مما يحاول دون وقوع الانفجار أو الانفصال أو الطلاق. [2] (المعارضة أحد الطرفين مباشرة أو بقصد هي مسألة طبيعية في حياة الأسرة).

---

[1] المرجع نفسه، ص195.

[2] سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1995، ص 270.

وعليه يظهر "مفهوم الصراع بين الزوجين" تحديدا للعلاقات المتوترة أي الخلافات الزوجية وبالتالي يمكن اتخاذه كمفهوم إجرائي والذي يعني:

زيادة التفاعل المتوتر بصورة أكبر مما يحدث في كثير من الجماعات الأخرى، ويؤدي إلى عدم تضامن الأسرة إلى أن تصبح كثير من التصرفات، والأفعال التي تصدر عن هؤلاء الأعضاء –أي الزوجين– ذات أثار عميقة في الأعضاء الآخرين وغالبا ما يكون الأبناء.

عندما نتحدث عن الأسرة يتجه أسلوب تفكيرنا إلى التوافق الزواجي في تحديده إجرائيا أي الذي يرتبط بسمات شخصية مثل الاستعداد والتخلي عن موقف التحدي في المناقشة أو الصبر عند الاستثارة أو القدرة على تجنب قهر الآخرين أو إذلالهم، ويرتبط بالقدرة على الأخذ والعطاء في المسائل العاطفية بالسعادة الزوجية. [1] والاستقرار النفسي لطرفين وما يحققه هذا التوافق الزواجي داخل الأسرة وخارجها، لكن إذ كنا نعتبر هذا في الحياة العادية أما في الجانب الذي تسيطر جو الخلافات والتوترات، ويساهم تدريجيا في القضاء على مقومات الأسرة شيء فشيئا، وعليه فمن خلال دراستنا للموضوع سنحاول التعرض لأهم العوامل المسببة في حدوث الخلافات للزوجين والمؤدية للعنف بينهما وسنحاول ربط هذه الأسباب بفرضيات الدراسة في الجانب الميداني.

[1] محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي. الإسكندرية: دار المعارف. 1967، ص162.

ب- المفهوم الإجرائي للعنف والعنف المضاد:

لقد تم التطرق إلى أنواع العلاقة الزوجية وخصائص العنف المعاش في إطارها مع تفصيل للعنف وأنواعه في الفصل الثالث لذا نتطرق في تحديد المفاهيم للتعريف الإجرائي للعنف والعنف المضاد.

1- التعريف الإجرائي للعنف:

يقصد به في هذه الدراسة أي عمل عدائي أو مؤذ أو مهين يرتكب بأي وسيلة يخلق معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التهديد أو الإكراه أو العقاب، ويتراوح ما بين الإهمال والإهانة بالكلام حتى الضرب فالكلمات الحادة والعبارات العنيف، لها صدى يتردد باستمرار حتى بعد انتهاء الخلاف علاوة مع الصدمات والجروح العاطفية والمعنوية والسيكولوجية التي تتراكم على النفوس، ويتضمن هذا الأسلوب السلوكيات التي تتضمن إلحاق الأذى المادي بالأفراد أو الأشياء، كما تتضمن الأذى اللفظي كتوجيه الشتائم للطرف الآخر ويعرفه فرج عبد القادر طه في موسوعة علم النفس والذي سنعتمده في دراستنا.

"بأنه السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا كالضرب والتقتيل للأفراد، والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره.

2- التعريف الإجرائي للعنف المضاد:

إن تطبيق المثل الشعبي القائل: "العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم".

حيث أصبح هذا المثل يتعامل به حتى في العلاقة الزوجية القهرية كضرورة وكدفاع على الحفاظ على النفس.

إذ يغيرها البعض كغريزة طبيعية هذا من جهة ومن جهة أخرى تحاول المرأة المعنفة قدر الإمكان لإحداث توازن نفسي لعلاقتها بالشريك الذي هو الزوج خاصة إن صادف أن الزوج يتذكر لقهره ويتهرب عن مجابهته والوعي به خلال قلب الأدوار في علاقته بزوجته وهذا ما لوحظ خلال العلاقات المتوترة العنيفة، فإذا كانت التنشئة الاجتماعية تقوي دور السيد القوي والمتبسط ليفرض عليها دور التابع، حيث يسقط عليها قصوره النفسي ملصقا إياه بالأنوثة وخصائصها الطبيعية تطبيقا للمثل الشعبي أيضا: "**علق عصاك حيث يراها أهل الدار**".

فتعمل المرأة تحت كل هذه الظروف برد الفعل ولا تظل هكذا فاترة مستسلمة إزاء وضعية القهر التي تفرض عليها، وما ينصب عليها من اسقاطات تبخيسية فيستحيل استمرار الوضع إطار العلاقة على هكذا حال فلابد من إيجاد نوع من التوازن النفسي وهذا ينطبق على الطرفين معا والإحساس بشيء من الاعتبار الذاتي للمتضرر أو الذي وقع عليه العنف بأي شكل من أشكاله وعلى حسب درجة توتره وغضبه تتحدد استجابته لسلوك المضاد إذ يعتبرها وسيلة تضمن تحقيقا للذات فعليا أو وهميا.

كما تلعب المرأة وظيفة دفاعية ضد القهر الذي يعاني منه الرجل، فإنها بدورها تلجأ إلى أساليب دفاعية عدة لمجابهة مأزقها.

فإذا اعتبر تسلط الزوج وممارسته للعنف سلوك ويبيحه المجتمع والعادات والتقاليد.

فإن العنف المضاد للمرأة هو ما يحتاج إلى التعريف الإجرائي: إذ تعتبره في إطار العلاقة العنيفة الزوجية:

"أساليب دفاعية لمجابهة مأزقها، وتتراوح ما بين الاعتداد بقيم الأنوثة وخصائصها، وبين السيطرة الخفية على الرجل، إذ يتخذ الأمر في الحالة الأولى: طبع التضخيم النرجسي، أما في الحالة الثانية: فإنها تلجأ إلى حرب ضمنية أحيانا، أو صريحة أحيانا أخرى ضد الرجل، ولكنها تكاد تكون تاريخية في كل الأحوال، طالما استمرت وضعية القهر..."

إلا أن الزوج المعنف من طرف زوجته مع فقدان سلطته الأسرية كاملة أو بعضها هي ظاهرة منتشرة نسبيا في بعض المجتمعات لكن أحيانا أو نادرا ما تحصل في مجتمعاتنا العربية الإسلامية لما لزوج من دور أساسي داخل الأسرة بفرضه طبيعة الظروف المادية والاجتماعي والدينية، إذن فاسترجاع الزوج لسلطته إذا شعر بأن الزوجة تحاول فرض سلطتها المطلة عليه أو إلغاء وجوده وهيبته وفرض آرائها بأساليب عدوانية عنيفة يترتب عليه استعمال العنف المضاد وهو مشروع اجتماعيا.

إذن فتعريف الإجرائي العنف المضاد للزوج: "بأنه سلوك مشروع في المجتمعات العربية والإسلامية القصد منه التأديب والتهذيب من سلوكيات الزوجة لكنه يحتاج إلى دراسة في مقاصده ومضامينه الاجتماعية والثقافية".

خلاصة الفصل

تناولنا في المبحث الأول أهمية الدراسة وأسبابها حيث تطرقنا الى الأسباب العلمية الميدانية والأسباب الذاتية التي كانت من المحفزات لإنجاز هذا العمل في اطار فهم مختلف أنواع العلاقات الزوجية السالمة منها والمتوترة و محاولة فهم الأسباب المؤدية الى العلاقة العنيفة بين الزوجين وبذلك كان الطرح الإشكالي للدراسة ومحاولة تأكيد ملاحظاتنا عن طريق الدراسة الاستطلاعية بعرض حالات لذلك وبالتالي وضع اشكالية الدراسة وفروضها كما حاولنا تحديد أهم المفاهيم التي تخدم الدراسة ومحاولة وضع التحييد الإجرائي لها خاصة فيما يتعلق بمفهوم العلاقة المتوترة والعنف والعنف المضاد ومفهوم المثيرات أي الأسباب وإعطائها صبغة وصفة نفسية أكثر منها اجتماعية لأنها تعتمد في التحليل على المواقف والآراء والعوامل النفسية في ردود الأفعال العدوانية والعنيفة في العلاقة الزوجية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: أهم المداخل السوسيولوجية لدراسة العنف

تمهيد

يعرف العنف على أنه كل ضغط لا يحتمل، يمارس ضد الحرية الشخصية ومجمل أشكال التعبير عنها بهدف إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو غيره، أكان هذا الاختلاف قائما على الجنسين أو المنشأ أو العرق أو السن أو ما عدى ذلك أنه مساس بالشخصية الإنسانية، وبالتالي عائق لنموها وانعتاقها، لكن هناك ضروب من الإكراه لا تسمى عنفاً، وتعتبر طبيعية في مجتمع ما بينما ينضر لها كعنف في مجتمعات أخرى، حيث أن تعريف العنف نسبي في حين مثلا إذا قلنا أنه: إذا طالب المجتمع أفراده بالرضوخ لمعاييره ويمارس الإكراه بغرض قواعد سلوكية تلزمهم بالتلاؤم معها ألا يعتبر من يرفضها منحرفاً؟ ما نودّ التشديد عليه هنا خاصة هو أن الإكراه والقمع لا بدّ أن بولد خالة عدوانية قد تتحول عنفاً عند من يقرأها كعنف يمارس ضده، فإلى جانب آليات التصعيد المختلفة التي يلجأ إليها المرء لتصريف العدوانية، يمكن لهذه أن ترتد على ذات الشخص أو الغير فتصبح حالة مرضية محدثة حالات عصبية فالعنف إذا لا بد أن يستدعي:

1- عملية رد فعل لإعادة الشيء من التوازن بحكم مبدأ الثبات.

2- إن آلية رد الفعل لا تكون بالضرورة آلية أو ميكانيكية حيث قد تخضع لقانون التراكم.

3- يمكن لرد الفعل أن يتخذ أشكالاً مستقرة ومنحرفة تبدو أحيانا دون علاقة مباشرة وواضحة المنشأ.

المبحث الأول: محاولة لتحديد مفهوم العنف وماهيته

المطلب الأول: تعريف العنف لغة

ضمن الناحية اللغوية كلمة عنف مأخوذة من عنّف وهو ضد الرفق، والعنيف الذب لم يكن رفيقاً في أمره، العنف يعني ويعرّف معجم لسان العرب (العنف) بأنه الخرق بالأمر، وقلة الرفق به وهو ضد الرفق، وفي الحديث الشريف "إن الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف" وعَنف به وعليه، ويعنف عنفا وعنافةً وأعنفه وعنّفه تعنيفاً وهو عنيف إذا لم يكن رفيقاً، أما الأعنف كالعنيف وهو الذي يأخذ الشيء بشدة وقسوة، وتشير كلمة عنف في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع" وعلى هذا الأساس فإن العنف قد يكون سلوكا فعلياً أو قولا.

وتنحدر كلمة عنف Violence من الكلمة اللاتينية "فيولونتيا" Violentia التي تعني السمات القهرية بالإضافة إلى القوة والفعل هو "Violare" "فيولار" الذي يعني العمل بالخشونة والعنف والتدنيس والانتهاك والمخالفة وكل هذه الكلمات ترتبط بكلمة (Vis) التي تعني القوة واليأس والقدرة والعنف وتعني بدقة أكثر القوة الفاعلة والمؤثرة[1] ويتضح لنا أن الدلالة اللغوية لكلمة العنف في اللغة العربية أوسع منها في اللغة اللاتينية، ففي الأولى يشمل العنف إلى جانب استخدام القوة المادية، أموراً أخرى لا تتضمن استخداما فعلياً للقوة أما في الثانية، فالعنف يقتصر على الاستخدام الفعلي للقوة المادية[2].

---

[1] العنف ضد الزوجة عن ابن منظور: 1996، ومختار الصحاح للرازي 1996، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، سنة 2003.

[2] حسانين توفيق ابراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط1. القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية. بدون سنة، ص ص 40-41.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي

لم تتفق الباحثون على تعريف محدد للعنف ودلك عائد إلى اختلاف اهتمامات وتخصصات الباحثين في هذا المجال، لذا في تعريف علم الاجتماع أو علم النفس يختلف عن تعريف علم السياسة أو القانون كما أن التعريف يختلف باختلاف الأغراض التي يريد الباحث أو الدارس الوصول إليها أو باختلاف الظروف والبيئة المحيطة.

فمن الناحية السوسيولوجية: فهو يعني استخدام الضغط والقوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من نشأته التأثير على إرادة الفرد في الفاعل على موقف اتجاه شخصين أو فرد آخر ويعني بذلك انحرافاً في استعمال الحق ينشأ عنه ضرر بالغير ويذكر في هذا المجال الباحث مصطفى الحجازي القائل بأنّ العنف "هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومن الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل بالاعتراف بكيانه وبقيمته"، والعنف هو الوسيلة الأكثر شيوعاً لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر أو دوري، وكلما تجاوزت حدود احتمال الشخص"[1] كما نجد تعاريف عند بعض المفكرين الأجانب كالعالم "سندرا بول روكنغ" القائل بأن العنف "هو الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين"[2] ويعرف "وينستين" العنف بأنه استخدام وسائل القهر والقوة أو

---

[1] شكور جليل وديع: الجريمة والعنف. ط1. دار العربية للنشر، 1997، ص 31.

[2] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص 192.

التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات وذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعيا.[1]

ويعرفه حسانين بأنه "سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن ظرف قد يكون فرداً أو جماعةً أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً وسياسياً مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى.

ويعطي بعض الباحثين أسباب خارجية أو بنائية كنظام المعايير والقيم والعادات والتقاليد والثقافة التي يتباها المدح تولد أسبابا نفسية أو حتى وراثية في تفسير إنتاج هذا السلوك الذي يتصف بالعنيف، حيث يعرّف "شيروس" بأنه استجابة لمثير خارجي يؤدي إلى إلحاق الأذى بشخص آخر في خلل فعل عنيف تكون مشحونة بانفعالات الغضب والهيجان والمعاداة استجابة نتجت عن عملية إعاقة أو حالة إحباط. [2]

ويعرّف كذلك بأنه أحد إفرازات البناء الاجتماعي حيث يحدث العنف عندما يفشل المدح في تقديم ضوابط قوية على سلوك الأفراد. [3]

كما عرفوه في الوقت الحاضر بأنه استعمال غير القانوني لوسائل القهر المادي والبدني وابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية على أنه حالة نفسية يحمل التوتر والانفجار. [4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 32.

[2] حسانين توفيق ابراهيم: ظاهرة العنف السياسي. ط2. مراكز دراسات الوحدة العربية. 2003، ص 54.

[3] شكور، المرجع المذكور سابقا، ص 31.

[4] إجلال حلمي اسماعيل: العنف الأسري. القاهرة: دار البلقاء، القاهرة. 1999، ص 39.

كما يعرفه البعض بأنه كغيره من أشكال السلوك هو نتاج مأزق علائقي بحيث يصيب التذمر ذات الشخص في نفس الوقت الذي يصيب على الآخرين فتشكل العدوانية طريقة معينة للدخول في علاقة أخرى. [1]

كما يعرف بأنه تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يردها أو جماعة أخرى، ويعبّر العنف عن القوة حين تتخذ أسلوباً فيزيقياً (الضرب، الحبس، الإعدام) أو بأخذ صورة الضغط الاجتماعي وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به. [2]

ويتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن معنى استخدام العدوانية والفعل القهري المادي لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو الأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف، على هذا الأساس فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل، والخضوع أو المقاومة من جانب المفعول به أو المستهدف كما يقصد بجرائم العنف كل الجرائم التي تستخدم القوة أو تهديد باستخدامها لترويع الآخرين أو لتحقيق أهداف شخصية، أو سياسية أو غير مشروعة وغير قانونية ويدخل فيها جرائم السرقة بالإكراه والسطو المسلح والاغتصاب، والإرهاب، كما تستوعب ممارسات العنف التربوي والعنف الزواجي والأسري وهو موضوع الدراسة بالإضافة إلى العنف ضد المرأة وضد الطفل وضد كبار السن، والعنف النفسي بكل أشكاله.

---

[1] التير، المرجع المذكور سابقا، ص 32.

[2] شكور، المرجع المذكور سابقا، ص 32.

إلى جانب هذه الأبعاد السوسيولوجية والنفسية لا يمكن التغاضي على البعد الديني والفقه الإسلامي في ذلك والبعد القانوني، إذ يعرّف العنف في الفقه الإسلامي، ويتفق مع القوانين الجبائية التي تميز بين العنف والإكراه بالاعتبار الأول، أي العنف وسيلة لتحقيق الإكراه كما يعتبر التهديد نوعاً من أنواع العنف لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يشير أحدكم إلى أحدكم بالسلاح فإنه لا يدري لعلّ الشيطان تنزع يده فيقع في حفرة من نار. [1]

ويرى بعض الأئمة كالإمام الشافعي رحمه الله أن الإكراه أن يصير الرجل في يدي من لا يقدر على الامتناع منه من سلطان أو لص أو التغلب على واحد من هؤلاء، ويكون المكره يخاف خوفاً عليه ودلالة على أنه إن امتنع من قبول أمر يبلغ به الضرب المؤلم أكثر منه أو إتلاف نفسه كما يرى الإمام بن حنبل أنّ الإكراه يقتضي شيء من العذاب مثل الضرب والخنق وكسر الساق وما شابه ذلك حيث أن هذا الرأي يلزم توافق الركن المادي لا الإكراه وهذا هو العنف.

والرأي الغالب يقول أن الإكراه قد يكون مادياً عندما يكون التهديد بالوعيد واقعياً، وقد يكون التهديد بالوعيد معنوياً عندما يكون الوعيد والتهديد منتظر الوقوع.

وفي الأخير يمكن استخلاص من الفقه الإسلامي القانون الجنائي يتفقان في أن العنف يكون سابقا على الإكراه، وأنّ التهديد يعدّ عنفاً إذا سبب ضرراً جسمانياً على المجني عليه. [2]

ويتمحور البعد القانوني في نظريتين مختلفتين الأولى النظرية التقليدية وهي لا ترى العنيف إلاّ من جانب واحد وهو القوة المادية أي أن هذا الجانب ركز على ممارسة القوة الجسدية، أما

---

[1] أبو الونا محمد: العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الأزهر. 2000، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

الثانية فهي النظرية الحديثة والتي تأخذ بعين الاعتبار الجانب المعنوي، وهو لضغط والإكراه دون التركيز على الوسيلة بل التركيز على النتيجة، والمتمثلة في إجبار إرادة الغير بوسائل مختلفة. [1]

ومن هذا خلصوا إلى أنّ العنف هو المساس بسلامة الجسم ككل كما أنه لا يشترط أن تكون القوة المستخدمة قد مست جسم المجني عليه مباشرة وإنما يكفي أم تكون عملت أثرها داخلها، كما يعتبر العنف عادة مكتسبة يزداد كلما مارس المجرم المزيد من العنف، حيث يعتقد مرتكبوه أنهم يستطيعون إشباع حاجاتهم عن طريق ممارسة هذا الفعل ويبدو أن العنف هو عادة تتكون لدى الفرد في وقت مبكر من حياته عن طريق التنشئة الخاطئة للطفل ممارسة هذا الفعل ويبدو أن العنف هو عادة تتكون لدى الفرد في وقت مبكر من حياته عن طريق التنشئة الخاطئة للطفل إلى جانب العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، تدفع بالاستعداد الشخصي لارتكاب السلوك العنيف. [2]

وتعرّف منظمة الصحة العالمية سنة 2002 العنف على أنه أي سلوك متعمد ومقصود يسبب الإيذاء البدني أو النفسي أو الجنسي للمرأة، ويشمل مثل هذا السلوك الضرب المبرح واللكم والصفع، كما يشمل التهديد والاستخفاف المستمر بالمرأة وعزلها عم أسرتها وأصدقائها كما يشمل إكراهها على ممارسة الجنس بشكل قهري.

والحقيقة أننا نجد نتائج العنف لا نتوقف عند حدود الزوج والزوجة فقط بل نتعداهما ليكون تأثيرها السلبي في شخصية أطفالهم المستقبلية، كما أم هؤلاء الأزواج الذين يعيشون بعنف دائم

---

[1] محمود نجيب حسين: شرح قانون العقوبات القسم الخاص. بيروت: دار النهضة العربية. 1982، ص 599.
[2] المرجع نفسه، ص 420.

ينعكس ذلك على سلوكهم مع الآخرين خارج أسوار البيت [1]وهذا يعني أن العنف يتسلل إلى داخل الفرد تلقائياً ويحاول تعتبره بمظهر المحافظة والتزام القوانين والقواعد الاجتماعية، وعادة ما يكون مرتكبو العنف من الرجال سواء كانوا أزواجاً أو آباء أو إخواناً أو أصدقاء، مع أنّ بعض التقارير أشارت إلى وقوع الزوجة ضحية عنف الزوجة، إلا أنّ نسبتهم أقل بكثير عند مقارنة ذلك مع العنف الواقع على النساء، ففي تقرير الأمم المتحدة لعام 1989 أشارت النتائج إلى أن 20 مليون زوج أمريكي يتعرضون للعنف من زوجاتهم في حيث بلغت نسبة النساء من ضحايا العنف 95 إلى 98% [2] فهل في مجتمعنا العربي حقيقة لا توجد نساء تمارسن عنفاً مضاداً لما تتلقاه من أزواجهن، فإذا كان الحديث ووجود الدراسات والأبحاث وتحديد تعاريف ومفاهيم العنف ضد المرأة كظاهرة منتشرة وشائعة ومازالت مستمرة في العالم الغربي والعربي بهذه الحدة والاتساع.

- فهل يمكن أن تقام دراسات حوا العنف المضاد للمرأة والزوجة كردّ فعل لما تعانيه وتتلقاه من المعتدي؟
- أي حددت مظاهر العنف المتبادل في العلاقة الزوجية خلال تأزم العلاقة وفي أي درجة حددتها ومراحلها؟

وهذا هو موضوع دراستنا هذه إذ سنحاول أن نجري دراسة مبدئية حول ما إذا كان العنف ضرورة اجتماعية اقتصادية ثقافية، تبيح للعنف أن يكون في إطار العنف العائلي والمنزلي أن يكون متبادلاً وفق التغييرات الاجتماعية الهائلة التي تعرضت لها الأسرة العربية والجزائرية إلى حد سواء خاصة وأنّ محور تثبيت قيمة السلطة الذكورية قد أصبحت مهددة تشاطرها مع

---

[1] العنف ضد الزوجة؟ المجتمع الأردني، المرجع المذكور سابقا، ص24.

[2] المرجع نفسه.

الزوجة والأم إذ بات الحديث عن سلطة والدية وليس أبوية في الأسرة العربية والجزائرية خاصة قعد انتقالها من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية وكذا تغير أدوارها وهذا ما سنعرفه في الفصل الرابع عن التنشئة الاجتماعية والفرد الجزائري بالأخذ بشيء من التفصيل عن الأسرة الجزائرية كمحتوى اجتماعي وكذا ثقافي مع إبراز أهم مقوّماتها كلا الجنسين ودور عوامل الضبط والضغط الاجتماعيين في ذلك، بالإضافة إلى التطرق إلى أنواع وأشكال هذا العنف في الفصل الثالث لاحقا.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعنف

المطلب الأول: نظريات العنف العامة

تهتم العلوم الاجتماعية بحكم تقدمها الملحوظ بمسألة العنف الأسري، نظراً لكثرة انتشار هذه الظاهرة في الوقت الراهن، ويبدو ذلك في ظهور مئات الكتب والأبحاث والمقاولات وتنامي المعرفة حول هذا الموضوع واتساع مدى هذا العنف نوعاً ومكاناً بصورة غير متوقعة وغير مسبوقة حتى في المجتمعات الغربية التي يقال أنها مجتمعات راقية.

وبالإضافة إلى النظريات العامة والكبرى التي تناولت تفسير السلوك الانحرافي والإجرامي، وتحديد لكل نظرية المفاهيم المرتبطة بها والتي معظمها لها طابعها التفسيري السيكولوجي النفسي والسوسيولوجي الاجتماعي حوا العنف والعدوان والإحباط والانحراف الاجتماعي والعلاقة بين هذه المفاهيم في تفسير أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية وخاصة العائلية أي مجال الدراسة إذ نستنتج في هذا الإطار نماذج والنظريات التي فسرت العنف ضد المرأة والعلاقات الزوجية عامة بما في ذلك الرضا عن الزواج وتقدير مفهومه وأسبابه ونذكر أهمها حسب مقاربتها لموضوع الدراسة لا الحصر وذلك فيما يلي:

أ- النظرية البيولوجية الوراثية في تفسير العنف والجريمة:

حيث نلتمس في هذه النظرية أن العنف ناتج عن طبيعة الإنسان الحيوية (البيولوجية) أي الاستعداد أو القابلية الجسمانية السرية أو ناتج عن تعلم أو اكتساب معايير العنف أو كتبلور من قبل البناء الاجتماعي ذاته.

إذا فالطبيعة البشرية التي ترى أن الإنسان كحيوان لا غير مثال الفيلسوف الاجتماعي "هويز" الذي يؤكد على تأصيل السلوك العنفي في جسم الإنسان محل للصراع داخله أي للتنفس عن النزعات الداخلية الحيوانية الباطنية وفي ضوء هذه الرؤية فإن الإنسان يصبح عدواني بطبيعته تحت ظروف المدينة لابساً القناع الاجتماعي ويعطي عن طبيعته الحيوانية حيث صار معظم علماء النفس يدعمون التفسير الذي يقول "يولد الإنسان حيوانا بيولوجياً باحثاً عن حاجته الخارجية به ومتمتعا بقدرة سلوكية عنيفة.[1]

إذ تركز مع وجود عوامل بيولوجية تكمن وراء السلوك العدواني كالقول العوامل الوراثة المتمثلة في ناقلات الوراثة أو الجنايات أو القول "بأنهم يعانون من ضرب من ضروب التدمير الدماغي أو نقص أو عجز المجرم أقل استجابة للقيود والقواعد والنظام والقيم الاجتماعي إذن هم أقل شعوراً بالقلق ويرجع ذلك إلى اختلافات في جهازهم العصبي.[2]

إذن فالنظرية البيولوجية تعبد اكتساب العنف على أنها وراثية بيولوجية، أي أن الإنسان يكتسبها بطريقة غير مباشرة، وقد أثبتت نسبة صحة هذه النظرية في تركيز معظم الدراسات التي تناولت

---

[1] شعبان نجوى: دراسة عاملية للسلوك العدواني في مرحلة الطفولة المتأخرة. رسالة دكتوراه غير منشورة. مصر: كلية جامعة الزقازيق، 1987، ص 178.

[2] عبد الرحمن العيسوي: الإرشاد النفسي. القاهرة: دار الفكر العربي، 1990، ص 50.

الأسس الوراثية في النزعة المضادة للمجتمع أو السلوك المضاد للمجتمع على العنف والإجرام أكثر من تركيزها على النزعة المضادة للمجتمع في حدّ ذاتها ولذلك يصعب تفسير المعطيات التي حصل عليها، ذلك لأنه ليس كل الشخصيات المضادة لمجتمع المجرمين/ليس كل المجرمين/ شخصيات مضادة للمجتمع فلقد وجد "لانج" سنة 1929 بعد مقارنة معدلات الانحراف للتوائم العينية والتوائم الغيرية أن التوائم العينية الارتباط بينها في السلوك الإجرامي أكثر، مدعماً بذلك افتراض تدخل العوامل الوراثية ولقد استخدم "كرانز" سنة 1936 عينات منتقاة بطريقة أدق، ووجد نسب التوافق التالية:[1]

التوائم العينية	%66
التوائم العادية من نفس الجنس	%54
توائم عادية من مختلف	%14

ولكننا ينبغي أن نتذكر أن تربية الآباء للطفل الذكر تختلف عنها للطفلة الأنثى ويمثل هذا الاختلاف عاملاً بيئياً، وهناك بعض الدراسات التي أجريت في الدانمارك التي توحي بأن للوراثة أثراً كبيراً في الإجرام وفي الانحراف المضاد للمجتمع. فلقد وجد أنّ هناك معدلات للجرائم بين الأقارب أكثر منها بين أبناء المجتمع الأصلي، وبالمثل للشخصيات المضادة للمجتمع، وعلى ذلك فإن المعطيات المتوافرة حالياً توحي بأن هناك استعدادات وراثية لدى الشخص لكي يصبح مضاداً للمجتمع.[2]

---

[1] عبد الرحمن العيسوي: دراسات سيكولوجية فصل الاتجاهات. الإسكندرية: منشأة المعارف. 1970، ص 97.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

- **أثر كروموزوم الذكورة على العنف والسلوك الإجرامي:**

لقد لوحظ وجود كروموزومات ذكرية إضافية في الأشخاص الذي يرتكبون جرائم عنف. فالمعروف أن الخلية الذكرية السوية يوجد فيها كروموزوم y وآخر x، والخلية الأنثوية السيئة بها x x لكن لوحظ أخيراً أن خلايا بعض الرجال بها x واحدة وكثيراً من y أي أن ذكورتهم زائدة أو متفوقة ولكن "روزينثال" وضع سنة 1970 أنه لم يجد من بين عينة كبيرة فحصها من المجرمين سوي 1,5 % لخلاياها هذه الخاصية ولقد أوضحت لدراسات أن الرجال أصحاب الكروموزومات من نوع xyy كانت أكثر طولاً، ولكنهم كانوا أقل ذكاء، ولدلك لا يعرف إن كانت قلة الذكاء أم كثرة العنصر الذكري هي التي تدفع للجريمة بين هؤلاء الرجال، ولكن قلة الذكاء قد تكون السبب في سهولة اكتشاف جرائمهم، ولذلك تبدو نسبتهم عالية، لأنهم لا يمتلكون من الذكاء ما يساعدهم على الإفلات من العقاب.

- **أثر المخ والجهاز العصبي على العنف والجريمة:**

هناك كثير من الدراسات التي استهدفت دراسة موجات المخ لدى هؤلاء المنحرفين وغيرهم من الجماعات الضابطة.

ولقد استعرض "ايلنجسون" سنة 1954 هذه الدراسات التي تناولت عينات بلغ عددها 1500 منحرف كان من بينهم نسبة تتراوح ما بين 31 إلى 58 % ظهر في رسوم موجات المخ عندهم نوع من الشذوذ من أكثرها الموجات البطيئة وبين المنحرفين المندفعين والعدوانيين كان الشذوذ في موجات المخ لا يشمل كل أجزائه، ولكنه كان محددا في الفصوص الصدغية في النصف الكروي من المخ.

ب- النظرية النفسانية والتحليلية في العدوانية والعنف:

العدوانية من مشكلات البشرية الدائمة، كل الأديان والفلسفات كل المعايير والقوانين والقواعد السلوكية اهتمت بتنظير العدوانية وطرق تضبطها أو تصريفها، ومازال الإنسان حائراً حتى الآن إزاء عدوانية، كيف يسيطر عليها يتصرف بها، لا ولا ما توسله من عقائد وفلسفات تمكنه حتى الآن من إيجاد سبل ملائم لتوظيفها والسيطرة عليها، وقد كانت محاولات الحل عديدة ولكنها جزئية، تتذبذب ما بين إسقاطها على الخارج، على موضوعات خرافية كالجن والشياطين، أو على الآخرين، وبين ردها إلى الداخل (إتمام الذات)، وإتمام الطبيعة البشرية الشريرة، البعض حاول السيطرة عليها بفلسفتها وعقلنتها، مما يفرغها من شحنتها النزوية، البعض الآخر يرى أنها شرّ يميز الوجود الإنساني، لا خلاص منه. وعلى العكس من ذلك هناك من رأى فيها عنصراً ثانوياً معتبراً الخير كأساس. يقول "بوتول" في مقدمته لكتاب "الإنسان الغاضب"[1] من تأليف "فوستو أنطونيني".

إن إحدى الخصائص الرئيسية لكل حضارة هي الطريقة التي تفهم وتنظر بها العدوانية، هذا الفهم يغرس في نفوس جميع أفرادها منذ حداثة سنهم، كل تربية تتضمن توجيهاً للعدوانية فهي تعلم متى وكيف يجب أن تكبح أو بالعكس يسمح بها حتى تثار.

وهناك عدة وجهات نظر حول العدوانية والعنف صرح بها المعالجون النفسانيون على اختلاف نزعاتهم انطلاقاً من آراء "فرويد" وما حدث بصددها من انشقاقات يقول "فرويد" بنزوتين أساسيتين توجهان الفرد وتمادانه بالطاقة الحيوية. نزوة الحياة (ويطلق عليها اسم "إيروس") ونزوة الموت (ويطلق عليها ايم "تاناتوس"). توصل فرويد إلى القول بهما في نهاية بحثه العيادي

(1) Fausto Antonini : L'homme furieux. Paris : Hotihette, 1970, Introduction par Gaston Boithoul, p.9.

والنظري، أما نزوة الحياة فهي منبع الطاقة الجنسية، المسئولة عن كلّ رباط إيجابي مع الآخرين، عن كلّ علاقة عاطفية متعاطفة، هي المسئولة عن التقارب والتوحيد والتجميع وتكوين وحدات حية أكبر فأكبر، على العكس منها نزوة الموت التي تهدف إلى التدمير، إلى تفكيك الكائن الحي والعودة به إلى وضعية الجماد، وهي حين تتركز في المتعاطي أو ترتد إليه تؤدي إلى تدميره وإفنائه، أما إذا توجهت إلى الخارج فإنها تأخذ أشكال العدوانية والتدمير، والعنف والحق.[1] عندما تتوجه إلى الذات ولقسوة عليها والتشدد معها (فيما يسمى الأنا الأعلى القاسي) على العكس منها نزوة الحياة التي إذا ما تركزت في الذات تشكل أساس ومصدر كلّ اعتبار ذاتي، محبة الذات والحفاظ عليها، وقد تصل حد الأنوية المفرطة. ومن رأي فرويد أن الليبيدو (وهو الطاقة الجنسية الممثلة لنزوة الحياة) في صراع مفتوح مع غريزة الموت في كل متعاطي مهمة الليبيدو هي التحكم نزوة الموت ومنعها من تدمير المتعاطي، وذاك بتوجيه القسم الأكبر منها إلى الخارج فالنزوتان متفاعلتان داخليا وخارجياً، ولا توجدان إلا في حالات نادرة بشكل صاف، أمر آخر من الضروري الإشارة إليه، هو أن هاتين النزوتين لا تمارسان تأثيرهما كطاقتين حيويتين بشكل خام، أنهما تركزان منذ الطفولة الأولى في العلاقات مع الأم خصوصاً، ومع الوالدين عموماً، موفق الرضيع الانفعالي من أمه متجاذب يتضمن أقصى درجات الحب مع أقصى حالات الغضب الحاقد عندما تحبط هذه الأم رغباته، وكذلك الحال اتجاه الأب هذا التركيز النزوي في العلاقات الأولى وما يتخذه من طابع متجاذب، يولّد ويكوّن التصورات الأولى عن الشخص الإنساني وعن العلاقة عموماً فيما يسمى بالصور الوالدية الأولية. هذه الصور بجانبها المحبوب، وبما تستقطبه من حقد، هي النموذج الأولي لكل علاقة تالية، كل علاقة لا بدة متأثرة بتلك الصور الأولية التي يطغى عليها الطابع الإيجابي المحب، الرحوم، (الصور الجيدة الطيبة)

---

[1] رؤوف عبيد: أصول علمي الإجرام والعقاب. القاهرة: دار الفكر العربي. 1981، ص 88.

أو الطابع القاسي المهدد، العنيف (الصور السيئة الشريرة) وهناك ميل عام لإنكار الصور السيئة، وما تستقطبه من عدوانية وما تشكله من تهديد لتكامل الذات، من خلال نفيها وإسقاطها على الخارج يصاحبه ميل آخر لإعلان شأن الصور الطيبة (نموذج الحب والحماية) كدفاع إضافي ضد قلق العدوان.[1]

تلك هي باختصار وضعية النزوات ولقد حدث خلاف بين المحللين النفسيين حول أولويتها، فهناك من يتبع فرويد ويتمسك بتقسيمه حرفياً، قائلاً بأولوية نزوة الموت، أشهر من يمثل هذا التيار "ميلاني كلاين" ومدرستها وهناك من ينكر نوة الموت، وينكر حتى وجود نزوة كهذه أصلاً، رادا الأمر إلى عوامل مختلفة أهمها إحباط الحب واعتبار الذات، أشهر هؤلاء "رايش".

أما مدرسة "كلاين" فلها مكانتها الخاصة في شأن تحليل العدوانية، نظراً لإسهامها القيم في دراسة ديناميتها المختلفة وتفاعلها مع نزوة الحب.

فإذا ظلت نزوة العدوان على حالتها، فإنها تهدد المتعاطي بالتدمير من الداخل، وهذا ما يولد فيه أشد حالات القلق الذي يأخذ شكل الخوف من الفناء، أو الإحساس بالاضطهاد، وكذلك نزوة الموت، باندماجها مع نزوة الحياة وتوجهها إلى الموضوع الأول لاهتمام الطفل وهو الأم، تخلق صراعات عنيفة داخل الطفل. فهو يخشى من ميوله التدميرية على ذاته وعلى علاقته مع أمه، وعلى صورتها التي تكوّنت لدبه، ولهذا فإنه يحتمي عاد نزوة الحب من الحظر التدميري الذي

---

[1] المرجع نفسه، ص 89.

تتضمنه نزوة الموت. ولكن هذا لا يكفي بل ينشط الجهاز النفسي للطفل لكي يتسلح بعدة أولويات دفاعية، من أهم هذه الدفاعات وأكثرها بدائية في الرأي "ميلاني كلاين" ما يلي:[1]

الانشطار، المثلنة*، والإسقاط، أما الانشطار فيعني فهم الذات، وفصم النزوات عن بعضها البعض، الأول هو الطيبة كلها وهو المحبة الخالصة، والثاني هو السوء والشر والعدوانية خالصة أيضا. أمّا فهم الموضوع فيتخذ أيضاً المظهر نفسه، فصل قاطع للجوانب السيئة الشريرة عن الجوانب الحسنة المحبة، وأما فصم النزوات، فهو فصل الحب عن الحقد، في هذا الفصم المثلث يحدث إعلاء لشأن الموضوع المحبوب ورفعه إلى مرئية المقال الصافي (المثلنة)، هذه المثلنة للموضوع المحبوب تؤدي إلى مثلنة مقابلة للذات، عنوان الطيبة والحي والجودة، ولا تتم هذه المثلنة بالطبع إلاّ بإنكار كلّ عدوانية أو ميل تدميري عن الموضوع وعند الذات فالعدوانية التي تنكر، لا تظل عائمة هكذا، فهي تنفي من خلال إسقاطها أي بنبذها إلى الخارج، في هذا الإسقاط تتركز في موضوع مكروه هو رمز الشرور ورمز العدوان. وفيما يسميه "ميلاني كلاين" بالتماهي الإسقاطي، أي أننا بعد أن نصب كل سوئنا وعدوانيتنا على شخص خارجي، يصبح رمز هذه العدوانية، وحاملها، لا ندرك منه إلا جانبه هذا وبذلك نتهرب من عدوانيتنا وسوئنا، ونجنب من نحب شرهما، كما نجنب أنفسنا شر ما قد يتهددنا من عدوانيته.

تذهب "بولاهايمن"[2] (من أتباع ميلاني كلاين المرموقين) المذهب نفسه حين تقول: "أنه في حالة القسوة العمياء يحدث نوع من الكارثة النزوية، فلسبب ما ينكسر الدمج بين النزوتين الأساسيتين، وتستيقظ نزوة الموت داخل الشخص إلى درجة قصوى، دون إمكان تلطيفها بتدخل نزوة الحياة.

---

(1) Melanie Klein : Note sur quelques mécanismes schizoïdes in : développement de la psychanalyse. Paris : P.U.F. 1972, p 575.

* المثلنة: Idéalisation.

(2) Paula Heimann : développement de la psychanalyse. Paris : P.U.F. 1972, p 309.

الدفاع الأكثر بدائية ضد نزوة الموت هو التحويل الفظّ للخطر الداخلي إلى الخارج يصبه على ضحية ما". وتقول بهذا الصدد: "أنه ضرورة تحويل الحقد والتدمير، وفي المقام الأخير نزوة الموت، من الذات نحو الموضوعات، نحن بحاجة إلى موضوعات "سيئة" ونحن نخلقها إذا لم نجدها في متناولنا".[1] مهما يكن من آراء من أمر نزوة العدوان هذه، أولية كانت أم ثانوية، فإن ما نستطيع الاستفادة منه بلا جدال، من وجهة نظر "ميلاني كلاين" وأتباعها، هو هذه الديناميكية النفسية التي توضح الصراع العلائقي: التنكر للعدوانية الذاتية، ولمشاعر الإثم الذاتية، وإيجاد موضوع ضحية يجسدها ويعبّر عنها في الخارج، والتهجم عليه لدرجة إبادته. وكذلك انشطار العواطف إلى الميول السيئة والحسنة، والإحساس بأننا ومن نحب، وكذلك من يحالفنا، مثال البراءة والارتقاء وإسقاط كلّ الشر والخطر والعدوان على الأعداء.

تعرضت نظرية التحليل النفسي في تفسير النزعة لعدوانية والعنف إلى عدة انتقادات نذكر منها:

1- لقد أخطأ "فرويد" (في نظريته عن الغريزة الجنسية، وأعطى للدافع الجنسي أهمية تفوق ما يستحق في الواقع فقد أقام فكرته على أساس مبدأ اللذة، واعتبر سعادة الناس وشقائهم منوطين بكيفية إشباع غريزة التلذذ، ونجاحهم أو عدم نجاحهم في إرضاء الشهوة الجنسية). بعبارة أخرى وقوع النظرية في التركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك العنيف والعدواني ويصل حتى إلى السلوك الإجرامي.

2- إن الأخذ بمنطق المدرسة التحليلية يقودنا إلى التسليم بحتمية ارتكاب السلوك المضاد للمجتمع والسلوك الانحرافي وحتى السلوك الإجرامي تبعاً للصراع

---

[1] المرجع نفسه، ص 315.

الذي يتم في الجانب اللاشعوري من النفس البشرية، وما يصاحبه من خلل واضطراب نفسي، ولكن هذا يتعارض مع اعتبار السلوك المضاد والعنيف اجتماعياً له أطر قانونية تتجاوب مع متطلبات الحياة الاجتماعية).[1]

ت-نظرية المدرسة السلوكية:

وتسمى أيضا بنظرية الإحباط والعدوان وتتناول هذه النظرية مظاهر السلوك العدواني الذي يجمع ما بين الإحباط والعدوان، وتؤكد أن كل شكل من أشكال العنف تسبقه حالة عدوان وكل شكل من أشكال العدوان يكون مسبوقاً بحالة إحباط، ويعرف بعض الباحثين الإحباط بأنه: "الإعاقة المتتابعة للسلوك"[2] ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ العنف الناتج عن القهر الذي يتعرض إليه الناس بسبب الإحباط يتحول حقدهم غالباً على أصدقائهم، وعائلاتهم بدلاً من الأشخاص الذين يقهرونهم خصوصاً وأنّ العنف يعتبر وسيلة يلجأ إليها الرجل الذكر أياً كانت صفته سواء كان الزوج أو الأب أو الأخ يفرض سيطرته، ويرى مؤيدو الحركات النسوية "Féministe" أن كل من التصنيع والتكنولوجيا الحديثة فرضت فكرة امتياز الرجل على المرأة كذلك أصبح العنف بمثابة أداة لمحاصرة النساء والعودة بهن للأسرة والمنزل للتذكير بمراكزهن الأساسية مهما ارتفعت مراكزهن التعليمية والمهنية، كما أصبح الرجل يستخدم أساليب متنوعة من العنف (كالاغتصاب، والقسوة البدنية) لكي يحط من قدر المرأة التي أصبحت تتحدى شعوره بالتفوّق عليها. إنّ أغلب الباحثين الذين اهتموا بموضوع ضرب الزوجات يعتقدون أن الرجل الذي يمارس العنف يعتبرها كطريقة للتحكم في الزوجة خصوصاً إذا كان قد تلقى ضغوطات في عمله

---

[1] علي عبد القادر القهوجي: علم الإجرام وعلم العقاب. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر. 1985، ص 62.

[2] مصطفى البير: العنف العائلي. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية. 1997.

فترجع تلك الضغوطات بممارسة القوة على أفراد أسرته ويعلق (باجيلو Pagelou) لي ذلك بأنه في ظل هذه الظروف يلجأ الرجل للعنف مع زوجته وأولاده أو كلاهما[1]. كما تركز هذه النظرية على الشعور بالحرمان بين ما يرغب فيه وما يحمل عليه الناس وبين المستوى الاقتصادي فيلجؤون إلى العنف لعدم الرضا بمكانتهم وكذا لانعدام العدالة الاجتماعية وسيطرة القيم المادية ومن هنا نستخلص أن العنف الأسري هو استجابة لضغوط بنائية وإحباطات تنتج عن الحرمان، ولكن الأشد قسوة هو الإحباط الناتج عن الحرمان المادي لأنه يؤدي إلى الإيذاء الجسدي للزوجة من جانب الزوج الذي يتحكم في الموارد المادية التي تحقق التوقعات المعيارية ومسئولياته اتجاه أفراد أسرته فعندما لا يستطيع الزوج سد حاجيات أسرته فإن الضغوطات قد تدفعه إلى استخدام العنف مع أفراد أسرته وخاصة مع وجود تعابير يسمح بأن تكون الزوجة هدفاً مشروعاً يصب عليه غضبه وينفس فيه عن إحباطاته.[2]

ث-نظرية التعلم والتنشئة الاجتماعية:

تؤكد نظرية التعلم والتنشئة الاجتماعيين "ألبرت بانبدورة" (Bandura, 1977) على نوعين من التعلم: التعلم بنتائج الاستجابة، والتعلم بالنمذجة، أما تعلم نتائج الاستجابة وهو ذلك النوع من التعلم الذي يتطور من خلال الأشراط الإجرائي حيث أن الأفراد في التفاعلات الاجتماعية اليومية ينتجون سلوكيات بعضها يعزز وبعضها ليس له أثر وبعضها الآخر يعاقب، ويسمي "باندورة" السلوك المعزز سلوكاً ناجحاً، وهو سلوك انتقائي، ترى هذه النظرية أن الناس يتعلمون السلوك الاجتماعي من خلال ملاحظة سلوك الآخرين ونمذجة ذلك السلوك وإذا ما تم تعزيز تلك السلوكيات فإن سلوك العنف سيستمر وبناء على هذه النظرية فإن الأفراد يشاهدون السلوك

---

[1] المرجع نفسه، ص 37.

[2] المرجع نفسه، ص 68.

العنيف يمكن أن يقلدوه في مجالاتهم الخاصة، (فيقلد الطفل نماذج السلوك العدواني الصادرة عن أشخاص ذوي مركز اجتماعي عالي) وإذا ما نجم عن ذلك السلوك نتائج مرغوبة مثل سيطرة أحد الأطراف على الآخر دونما نتائج سلبية، كاللجوء إلى العنف فإنه من المحتمل أن يتكرر هذا السلوك ويمكن أن ينتقل سلوك العنف بناء على هذه النظرية من جيل لآخر، ويرى "باندورة" (Bandura, 1977 b) أن هناك عددا من الوظائف المرتبطة بنتائج الاستجابة وهي: الوظائف المعلوماتية التي يكتسبها الشخص من خلال ملاحظته المخرجات المتنوعة لتأثير أفعالهم، والوظائف الدافعية وهي مهمة للسلوك لأن الأفراد يمكن أن يفكروا بخبراتهم السابقة، ويمكن أن يخمنوا نتائج استجاباتهم ضمن الخبرات السابقة يمكنهم من بناء التوقعات المتعلقة بالمميزات التي يمكن الحصول عليها من أفعال معينة من خلال تحويل الاستجابات المستقبلية إلى معززات للسلوك الجانبي/ أما الوظائف التعزيزية فتقوم على أساس تقوية الاستجابة لسلوك معين، أما النوع الثاني من التعلم الاجتماعي وهو التعلم بالنمذجة فيرى "باندورة" "أن أغلب السلوك الاجتماعي يحدث من خلال وجود النموذج يحتذى به في ممارسة سلوك معين، فالعنف ينتقل من بين الأجيال من خلال مشاهدة الصّغار سلوكيات العنف من الآباء مما يجعل منهم نموذج يحتذى به الصغار بالكبار وبالتالي يتم سلوك العنف أو غيره من السلوكيات، وتعتبر من أكثر النظريات شيوعاً في دراسة العنف الأسري إذ يفترض أن الأشخاص يتعلمون العنف عن طريق التقليد والمحاكاة"[1] (كما سبق الذكر) ويرجع الفضل الأكبر في الاهتمام بموضوع التعلم عن طريق المحاكاة إلى "ألبرت باندورة" بشكل صريح. فقد حدد ثلاث مراكز رئيسية للسلوك العنيف في المجتمع الحديث، وتتمثل هذه المصادر في تأثير الأسرة والثقافة الفرعية والافتقاد بالنموذج

---

[1] أحمد المجدوب وآخرون: ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية". التقرير الأول للعنف الأسري (منظور اجتماعي وقانوني). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية. 2003، ص 22.

الرمزي وهذه المصادر يمكن أن تسبب العنف بدرجات متفاوتة"[1] فالأسرة تعد المصدر الأول لتعلم السلوك العنيف فبعض الآباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين وأن لا يكونوا ضحايا لذلك والبعض الآخر ينظر للعنف على أنه الطريقة الوحيدة للحصول على ما يريدون وقد أظهرت الدراسات أن الأسر التي يسودها العنف أكثر قابلية لأن يكونوا هم أنفسهم عدوانيين فقد وجد "ستوارس" [2] سنة 1983 وزملائه أن الأزواج الذين نموا في أسر يسودها العنف يكون احتمال ضربهم لزوجاتهم عشرة أضعاف الرجال الذين يشبون أو ينتمون لأسر لا يسودها العنف أو بدرجات قليلة أو وقتية ظرفية، وهذا لأنّ الأطفال يتأثرون بالسلوك العدواني للآباء والأمهات، كما تفيد بعض الدراسات أن الثقافات الفرعية لها اتجاهات إيجابية نحو العنف وهي تشجع أن يكون الذكر عدوانياً وعنيفاً في ظروف عديدة قد يضرب الأزواج زوجاتهم لأقل هفوة أو غلطة تحدث في وقت غير مناسب وتكون هذه الثقافات أكثر شيوعاً بين الفئات الاجتماعية الدنيا، أما المصدر الثالث فيتمثل في الاقتداء بالنموذج الرمزي في وسائل الإعلام خاصة التلفزيون وقد يتم تقليد هذا السلوك خاصة إذا تم مكافأة هذا السلوك. [3] وفي هذا الإطار ترى نظرية التنشئة أن التربية المتسلطة وعمليات الضبط الاجتماعي تبدأ من الإطار الضيق الأسري العائلي إلى النطاق الأوسع أي من خلال تأثير الثقافات الفرعية إذ يتعلم الفرد السلوك العنيف ومعاييره من خلال شاهدتهم للمجتمعات التي تحبذ المعايير العنيفة ومنطق القوة وحتى في تربيتهم البيئية يحصل أبناء هذا المجتمع على العقوبة الردعية والزجرية والعقابية والجسدية فإذا خالفوا أوامر وتعليمات أبويهم ويكتسبون معيار يعزز لا عقوبة والجسدية فإذا خالفوا أوامر وتعليمات أبويهم ويكتسبون معيار يعزز العقوبة والعنف والصرامة وإنه الشيء المرغوب فيه

---

[1] المرجع نفسه، ص 26.

[3] المرجع نفسه، ص 38.

ومحبب وعليهم أداءه لكي يحصلوا على التأييد الاجتماعي ويعتبرون حيناء ومخنثين في سلوكهم من قبل أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه إذا لم يستعملوا السلوك العنفي أي يجدون دعماً وتعزيزاً من ثقافتهم الاجتماعية لها النوع من السلوك. [1]

ج- نظرية الثقافة الفرعية للعنف:

تعني الثقافة أسلوب الحياة الاجتماعية لدى مجموعة من الأفراد ويشمل ذلك الموجودات المادية والحضارية والمعنوية من أعراف وقيم ومعايير دينية وأخلاقية وقانونية وسلوكية أنها تشكل الإطار العام السلوكي الذي يتعرف بموجبه الأفراد في جماعة ما (داخل المجتمع) أو المجتمع بأكمله، وتمثل الثقافة بإطارها العام الإجماع الاجتماعي على السلوكيات المقبولة اجتماعيا والتي يمثل خرقها أو التعدي عليها انحرافاً اجتماعيا عن القواعد الاجتماعية والسلوكية والقانونية في المجتمع. ترى هذه النظرية أن العنف الأسري يختلف باختلاف الثقافة الفرعية السائدة من مجتمع لآخر، ففي ثقافة المجتمعات التي يسودها المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني تكون أكثر قبولاً للعنف كأسلوب وطريقة لحلّ الخلافات والصراعات من ثقافة المجتمعات ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي وترى هذه النظرية أن سلوك العنف ضد المرأة في ثقافات فرعية محددة دونما غيرها وبناء على هذه النظرية فإنّ العنف العائلي لحدث في الطبقات الاجتماعية المتدنية أكثر من الطبقات الاجتماعية الوسطى، ذلك أن العنف الأسري أكثر قبولاً في تلك الطبقات كأسلوب لحل الصراعات الأسرية، كما أن أفراد الطبقات الاجتماعية المتدنية يتعلمون الانحراف داخل هذه الثقافة الفرعية. كلما كان التعارض بين النمط الثقافي في العالم وهذه الأنماط الثقافية الفرعية كبيراً وواضحاً كان الأفراد وبخاصة من المراهقين أكثر ميلاً إلى

---

[1] معن خليل معن: علم المشكلات الاجتماعية. دار المعرفة للطباعة. 1986، ص 56.

التحويل إلى هذه الأنماط الانحرافية والدخول في الجماعات الهامشية والثقافات الفرعية الجانحة لعدم توافر الثقافة التي تتكامل حول قيم أساسية مقبولة وإيجابية.[1]

ح- نظرية الاتجاه الإيكولوجي متعدد العوامل:

يرى هذا الاتجاه أن سلوك العنف هم ناتج عن عمليات التفاعل التبادلية بين العوامل الشخصية والموقفية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وقد بينت هيس في سنة (1998، Heise) والباحث "بروفنبرينر" (Bronfenbrenner) في دراستهما عن تأثير العامل الإيكولوجي أي المحيط في السنوات التالية: 1977، 1979، 1986 أن الفرد والبيئة والسلوك تتفاعل بطريقة نظامية منتظمة وتؤثر في بعضها بعضاً حيث أن خصائص الأفراد تؤثر وترتبط في التفاعل ببيئة العمل وفي بيئة الأسرة، وقد أجمع كل منها على أن النظام الإيكولوجي يتكون من أربعة أنظمة هي: [2]

1- النظام الشخصي (historie personnelle):

ويبدأ بمشاهدة الفرد لسلوك العنف منذ مرحلة الطفولة الناتج عن عنف الأبوين، ثم تعرضه للعنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو العاطفي، وانتهاء بغياب القدوة لدى الطفل ولتي توجه سلوكه وتردعه.

---

[1] محمد أبو زيد: المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. 2003. عن جمال معتوق: مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. ج01، البليدة: دار بن مرابط للطباعة والنشر. 2008، ص 301.

[2] طوبال صليحة: تحليل نفسي اجتماعي للعنف الجسدي الموجه ضد المرأة من قبل زوجها. مذكرة لنسل شهادة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي. جامعة الجزائر، كلية علم الاجتماع قسم علم النفس. 2002، ص 24.

2- النظام الجزئي:

وهي العوامل المتاحة للفرد والتي تساهم بدفع الفرد لسلوك العنف كاستخدام الكحول، وسيطرة الذكور وتحكمهم باتخاذ القرارات في العلاقات الزوجية والأسرية، بالإضافة لوجود الصراعات والخلافات الزوجية.

3- النظام الوسيط:

وهي عوامل البناء الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في سلوك الفرد كالبطالة، والحالة الاجتماعية والاقتصادية المدنية، والاقتران بالجانحين.

4- النظام الكلي:

ويشمل القيم والمعتقدات الاجتماعية التي تؤمن بدور الذكور بالسيطرة والعدوان ودور الإناث بالالتزام والخضوع، بالإضافة للقبول الاجتماعي والثقافي لاستخدام العنف في حلّ الصراعات الشخصية.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 50.

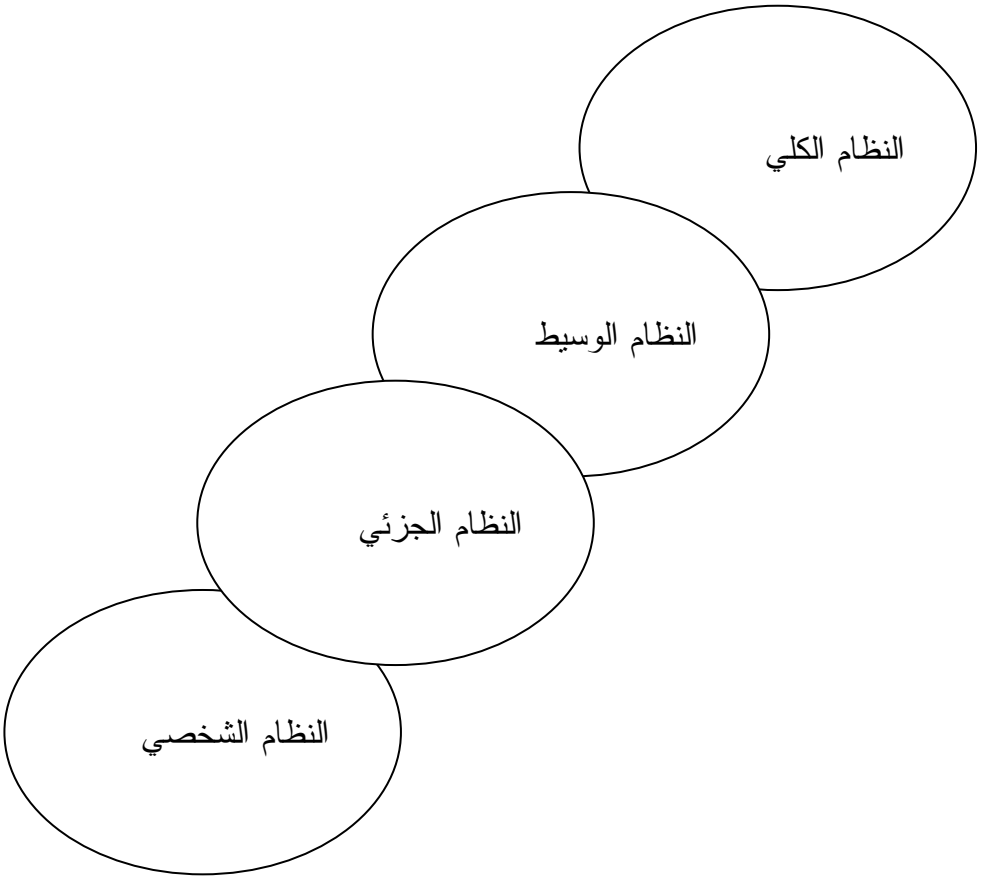

شكل رقم 3: النظام الإيكولوجي متعدد العوامل

المطلب الثاني: النظريات الجزئية حول العنف في العلاقة الزوجية

بالإضافة إلى النظريات السابقة الذكر التي تناولت العنف بشكل عام وبأنواعه المختلفة هناك نظريات جزئية تناولت الموضوع المدروس نماذج فسرت العنف ضدّ المرأة والعلاقات الزوجية عامةً في إطار العنف الأسري إذ اعتبرته كأساس له وتناولت عنصر الرضا عن الزواج وتكوين الأسرة كعامل مهم في التفسير ومن أهم هذه النماذج النظرية:

أ- نظرية حلقة العنف لينور واكر (Lenore Walker's Cycle of Violence)

تعد "والكر Walker" من أوائل المنظرين ي مجال العنف بين الأزواج حيث استخدمت مصطلح نظرية دائرة العنف (Le Cycle De Violence) كنتيجة لبحوثها في مجال النساء

اللواتي تعرضن للضرب المبرح، وكان الهدف من استخدام هذا المصطلح هو تفسير ديناميات العنف الأسري، حيث ترى والكر بأن حلقة العنف تمر ثلاث مراحل متميزة هي: مرحلة بناء التوتر، ومرحلة الانفجار أو الضرب الشديد، ومرحلة شهر العسل، وهذه المراحل متباينة بالشدة والمدة طبقاً لنوع العلاقة الزوجية وفيما يلي وصف مختصر لهذه المرحلة.

1- مرحلة بناء التوتر:

كما يشير اسم هذه المرحلة فهي مرحلة بناء التوتر في العلاقة الزوجية حيث يزداد التوتر داخل العلاقة الزوجية بشكل تراكمي، حيث تبدأ العلاقة العنيفة بانغماس الزوج في الضرب البسيط لزوجته، فتحاول الزوجة تهدئة الزوج من خلال الموافقة على طلباته والمحاولة بالبقاء بعيدا عن طريقه وتجنبه، وقد تعتقد الضحية (الزوجة) في هذه المرحلة وتبرر لنفسها أنها هي المخطئة وتستحق الإساءة التي وقعت عليها وتقبل منطق المسيء وتبريراته في إساءته، وقد تحاول الزوجة الانسحاب من العلاقة لتجنب المزيد من الصراع، ولكن التوتر يزداد في العلاقة حتى تنفجر لدى الزوج حالة الغضب.

2- مرحلة الضرب المبرح:

أما في هذه المرحلة فيفقد المسيء (العنيف) التحكم بسلوكياته، وينغمس في حوادث رئيسية من سلوكيات التعدي، وما يميز هذه المرحلة سلوك العدوان، ولتعدي المكثف، مقارنة بالسلوكيات البسيطة التي تحدث بالمناسبات من سلوكيات ضرب الزوجة في المرحلة السابقة. وعندما تنتهي التعديات الخطيرة فإن كلاً من الطرفين يشعر بالصدمة وبعدم التصديق وبنكران ما حدث، فعلى سبيل المثال قد تحاول الزوجة إيخاس شدة إصابتها.

3- مرحلة شهر العسل:

تتميز هذه المرحلة بسلوكيات الحب من طرف المسيء، فربما يقنع الضحية بأنه قد تمادى في المرحلة السابقة ويطلب منها الصفح، ويعد بعدم تكرار ذلك، وترغب المرأة بقبول وعود المسيء بأنه سيتغير وأن سلوك الحب الصادر منه يقنعها في البقاء بالعلاقة وما أن تمر فترة معينة حتى يعود إلى المرحلة الأولى وهكذا.[1]

وقد قدمت والكر مفهوم آخر هو (متلازمة المرأة المعنفة)، حيث ترى أن ضحايا العنف الزواجي يصبحوا بطريقة تراكمية عاجزين، من خلال الخوف والاعتقاد بأنه ليس لديهم أي خيار، وكنتيجة لذلك فإن المرأة تبقى في العلاقة العنيفة محاولة التكيف قدر الإمكان. وتشمل متلازمة المرأة المعنفة النساء اللواتي على الأقل تعرضت للعنف الجسدي أو الجنسي أو العنف النفسي الشديد من قبل الرجل الذي كان على علاقة حميمة معه، وهذه عملية تراكمية من الأشراط السلوكي حيث يشعر بالعجز وفقدان الأمل، وفي رأي والكر فإن ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الشريك يبقى في العلاقة العنيفة أكثر مما يتوقعه الآخرين، حيث تمر هذه العلاقة بالمراحل السابقة الثلاث (مرحلة بناء التوتر، مرحلة الضرب المبرح، ومرحلة شهر العسل)، أما الاستجابات التقليدية للمرأة التي تعاني من متلازمة المرأة المعنفة فهي قصور في سلوك المساعدة المتعلم، واستجابات التكيف للعنف المبنية على التدمير الذاتي.[2]

---

[1] همسة سمر أبو حجلة: العلاقة بين الرضا عن الزواج والعنف ضد الزوجة. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية. 2004، ص 6.

[2] همسة سمر أبو حجلة: العلاقة بين الرضا عن الزواج والعنف ضد المرأة في الأردن، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا، الجامعة الأرنية. 2004، ص 41.

ب-نظرية متلازمة الرهينة (نموذج ستوكهولم):

تحدث متلازمة ستوكهولم في الحالات التي يحتجز فيها الأشخاص رهائن أو سجناء حرب، حيث ينصاع هؤلاء الأفراد إلى سجانيهم وهؤلاء الضحايا يعزلون وتساء معاملتهم، ويمتنون لسجنائهم لقاء إبقائهم على قيد الحياة، وبالتالي فإنهم يصبحون عاجزين وينصاعون لما يطلب منهم، ويبقون حيث ما يؤمرون ويعتمدون على سجانيهم أو محتجزيهم من أجي أن يبقوا على قيد الحياة. ويطورون مشاعر إيجابية اتجاه سجانيهم، وسميت هذه المتلازمة بمتلازمة ستوكهولم (السويد)، حيث تم احتجاز أربعة موظفين في بنك كرهائن لمدة (131) ساعة من قبل اثنين من الجناة، وعندما أطلق سراح الضحايا فقد عبر الضحايا عن مشاعر إيجابية وامتنان اتجاه محتجزيهم لمحافظتهم على حياتهم "Wallace1998" وترى "والكر" أن الضحية في العلاقات الزوجية أو الحميمية تعتقد أنه لا خلاص من هذه العلاقة أو أنها رهينة مسيطر عليها (Graham et Bawbing 1991).

ت-نموذج العجز المتعلم:

بناء على هذا النموذج، فإن استمرار بقاء الضحية في العلاقة العنيفة، هو إدراك الضحية أنها مهما فعلت فلن يكون هناك سبل للنجاة من الجاني، وهذا ما يفسر سبب بقاء المرأة في علاقتها الزوجية رغم تعنيفها، وذلك لإدراكها بعدم وجود بديل أو نجاة من هذه العلاقة يجعلها تبقى فيها.

ث-نظرية رابطة الإصابة:

تقوم هذه النظرية على أساس وجود روابط عاطفية غير صحيحة بين الأزواج، حيث يلتحق الواحد بالآخر خوفاً من الهجر أو الطلاق أو الخوف أو القلق، فبعد أي حادثة عنف يقوم بها

الجاني (الزوج) على الضحية فإنه سرعان ما يظهر (الجاني) اللطف والعاطفة للضحية، مما يعزز ارتباط الضحية العاطفي به ويلغي رغبة الضحية تركها للعلاقة.

لقد طور "دوتون وبينز" هذه النظرية بتفسير بقاء المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة، حيث ترى هذه النظرية أن المرأة عندما تترك الشريك العنيف فإن خوفها الفوري يبدأ بالتلاشي، والتصاقها الداخلي بالمسيء يبدأ بالظهور، وتصبح منكشفة عاطفياً، وفي وضع يضغط عليها باتجاه دعوتها للشريك، وكلما زادت مخاوفها زادت حاجاتها للشريك، فقد تقرر منحه فرصةً أخرى. ويرى "ديتون" أن وجود عدم الاتزان في توزيع القوة والطبيعة المتقطعة للإساءة يفسران بقاء المرأة المعنفة مع الشريك المسيء وحتى أحيانا العودة له، ويرى "ديتون" أنه عندما توجد القوة غير المتزنة في العلاقة فإن الشخص الذي يمتلك قوة أقل يصبح أكثر سلبية في تقييم ذاته وأكثر في عدم القدرة على الدفاع عن نفسه، ويصبح بحاجة إلى شخص آخر أكثر قوة منه، كما أن حلقة الاعتمادية وتقدير الذات المنخفض تكرر نفسها مرة تلوى المرة، وينجم عنها رابطة عاطفية قوية مع الشخص الذي يمتلك قوة أكبر، أما العامل الثاني وهو عامل الطبيعة المتقطعة للإساءة، وهذا يحدث عندما يهدد الشريك المسيء وعلى فترات متقطعة شريكه فيعدي عليه جسدياً. ويتخلل هذه الوارث سلوك مقبول اجتماعيا وطبيعياً (Wallace 1998) مما يعزز ويقرونه بالسلوك المقبول اجتماعياً.

ج- نظرية التبادلية الاجتماعية:

إن الصياغة الأولية لنظرية "هومانس" في التبادلية الاجتماعية قد ظهرت في مناقشة لأنواع السلوك والتي أسماها السلوك الاجتماعي الأول، وهذا النوع من السلوك يمتاز بالتفاعل وجها

لوجه، والتبادل بين الأفراد، والتأثير المباشر، وهو سلوك فعلي. حيث يرى "هومانس" بأن هذا السلوك يمتاز:

1- يجب أن يكون اجتماعيا، ويجب مكافأته أو معاقبته من قبل سلوكيات الآخرين.

2- الشخص الذي يتفاعل مع الشخص آخر يجب أن يكافأ أو يعاقب من ذلك الشخص وليس من طرف ثالث.

3- السلوك يجب أن يكون سلوكاً فعلياً وليس عرفاً (Franklin 1982).

تطبق نظرية التبادلية الاجتماعية مبدأ الاقتصاد في تفسير العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، حيث قام "هومانس" (Homans) بصياغة فروض هذه النظرية وطبقها على علاقات الإنسانية عامة، ومن ضمن هذه العلاقات التي يمكن تطبيق هذه النظرية عليها العلاقات الزوجية، وبناء على هذه النظرية فإنه يمكن النظر للعلاقات الزوجية على أنها علاقات حكومة بالمبادئ الاقتصادية (الكلفة، المكافآت) وبالتالي فإن البقاء فيها والرضا عنها يمكن تفسيرهما بمقدار ما يتلقاه كل طرف من طرفي العلاقة الزواجية من مخرجات تتناسب وما يقدمه من مدخلات، فكل فرد في العلاقات الزوجية أو العلاقات الحميمية يتلقى خدمات ومميزات من شريكه تتناسب وما يقدمه من خدمات في هذه العلاقة وبما يرضى الطرفين، فتكون قيمة الكلفة مساوية لقيمة المكافآت (Homans, 1950) [1]. أما في العلاقات الزوجية أو الحميمية والتي يمتلك فيها أحد طرفي العلاقة القوة، فإن العلاقة تصبح علاقة حسابية بين قيمة الكلفة والمكافأة التي يلقاها المعنف لتلبية احتياجاته، فإذا كانت قيمة المكافأة أكبر من الكلفة في استخدامه للعنف للحصول على رغباته، فإن الشريك هنا سيعزز سلوكه، وبالتالي فإن الفرد الذي يخمن أن استخدامه للعنف سيؤدي

---

[1] المرجع نفسه، ص 46.

لمخرجات إيجابية أكثر منها سلبية، فإنه من المحتمل أن يصبح شخصاً عنيفاً، ويستخدم العنف بشكل دائم للحصول على متطلباته واحتياجاته في هذه العلاقة، كما أن الضحية (التي غالباً ما تكون المرأة) تملك قوة أقل وتبعية أكثر من حيث القوة المادية والجسدية فإنها تتجنب العقاب من خلال الامتثال، واستمرارها في العلاقة المعنفة لتجنب احتمال حدوث عنف أكبر كالموت أو التهديد بالقتل من الشريك، كما أنّ إظهار اللطف واللين من قبل الشريك المعنف في بعض مراحل العنف يعزز سلوك المرأة الضحية في البقاء بالعلاقة بأمل الحصول على مكافآت (Homans, 1961).[1]

ح- نظرية المصدر:

لقد كان "جود" Good في دراسته حول المجتمع الأمريكي سنة 1971 أوّل من طبق نظرية المصادر بالقوة لشرح استخدام الزوج للعنف الجسدي ضد الزوجة، حيث يرى هذا الباحث أنّ العنف مصدر مشابه لبقية المصادر كالمال أو الخصائص الشخصية التي يمكن أن تستخدم لمنع السلوكيات غير المرغوبة أو لتشجيع السلوكات المرغوبة، حيث يرى أنه كلما زادت المصادر التي يستخدمها الفرد، وكلّما قلّ استخدام الفرد للعنف، ويمكن النظر للعنف باعتباره المصدر الأخير حيث أنه يستخدم عندما لا يتمكن الفرد من استخدام المصادر الأخرى أو عندما تكون المصادر الأخرى غير متاحة، أو عندما يفشل بالحصول على الاستجابة المرغوبة، إنّ استخدام العنف يمكن النظر إليه من هذا المنظور على انه أكثر الوسائل فعالية إتاحة لممارسة الزوج ضبطه الاجتماعي.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 32.

[2] أبو الوفا محمد أو الوفا: العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم. دار الجامعة الجديدة. 2000، ص 98.

وتقوم هذه النظرية على أساس وجود القوة، ففي العلاقات الزوجية أو الحميمية التي يمتلك فيها أحد طرفي العلاقة مصادر القوة المعنوية (الاجتماعية، التعليم والقدرة على التأثير بالشيك والإقناع بالعاطفة والإغراء) أو المصادر المادية (الاقتصادية والجسدية) فإن العلاقة تكون مسيرة لصالح الأقوى والتي غالباً ما تكون بيد الرجل كون المرأة تملك أقل من هذه المصادر وبالمقابل فإن اللذين لا يملكون مصادر للقوة من الرجال غالباً ما يلجؤون لاستخدام العنف كوسيلة أو التحكم إذ يقول أن قلما سكون هذا أسلوب في التحكم والسيطرة في زمام الأمور.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تمهيد:

لم تجد مجموعة البحث دراسات تتعلق مباشرة بموضوع البحث سواء كانت أجنبية أو عربية أو محلية، وذلك على الرغم من البحث المستمر خاصة في علم الاجتماع، بل وجدت دراسات في مجال الخلافات الزوجية، وكيفية حل المشكلات الزوجية خلال تأزم العلاقة لكن في إطار علم النفس الأسري، الإرشاد الأسري وعلم النفس التربوي، حيث عثر على بعض الدراسات الغربية إلى حد ما من موضوع البحث ألا وهو مثيرات العنف بين الزوجين في إطار علم الاجتماع الجريمة واعتمدنا على هذه المراجع بالجوانب التي لها علاقة بموضوع العنف الزوجي والعائلي والإشارة إلى دراسة العنف المتبادل بين الزوجين هو دراسة كيفية اجتماعية بتحليل جانبي الدراسة في نفس الوقت وتتم الاستفادة بين الجانب النظري من حيث تأكيد بعض وجهات النظر أو رفضها، أو في الجانب العملي من حيث الاستفادة منها أثناء خطوات البحث الإجرائية وأهم هذه الدراسات : منها أجنبية وأخرى عربية.

---

[1] محمد بيومي خليل: سيكولوجية العلاقات الأسرية. القاهرة: دار القباء. 2000، ص 256.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

تؤكد الدراسات الاجتماعية أن المجتمعات الأوروبية الحدية لديها الاستعداد أكثر من غيرها مقارنة مع المجتمعات العربية لمناقشة الكثير من جوانب حياتهم الخاصة، إذ من شأنه أن يسهل مهمة الباحث الاجتماعي مما أدّى إلى التوسّع في مجال الأبحاث الاجتماعية، "لكن يلاحظ في هذه المجتمعات أن دراسة العنف العائلي متخلفة كثيراً مقارنةً بدراسة جوانب أخرى للحياة الاجتماعية، ولعل السبب في هذا راجع لبعض خصائص الثقافات الغربية التي تعطي الحق المطلق في التصرّف في مختلف شؤون أسرته. ويعتبر الزوج الزواج رباط أبدي لا يجوز الخروج عنه، كما تؤكد ضرورة خضوع الزوجة خضوعاً كاملاً لرغبات وأوامر الزوج وليس لها حق المطالبة بالانفصال عن زوجها حتى إلى حالة تعرضها للاضطهاد والقهر وللمعاناة.[1]

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن المجتمع الفرنسي من المجتمعات الأوروبية السباقة في تشريع قانون يقضي بالحكم بالانفصال في حالة توفر الأدلة التي تدي الزوج لسوء معاملته لزوجته وكان ذلك في أواخر القرن 19 فصدر في عام 1878 مواد قانونية تحكم بحق تطليق الزوج في حين لم تعرف باقي المجتمعات الأوروبية الأخرى ذلك إلاّ في سبعينيات هذا القرن. وكثر الحديث حول مظاهر العنف العائلي وبدأت تنشر التقارير والبحوث المتخصصة، فقد كانت أغلبها في مجال التحليل النفسي واعتمدت على المعلومات التي تبرعت بها السيدات اللاتي ترددن على العيادات النفسية قصد العلاج أو من خلال الشكاوى المقدمة لدى مراكز الشرطة وتمحورت التقارير الأولية حول حالات ضرب الزوجة وتوسع النطاق فيما بعد فشمل الأطفال والرجال المسنين والذين لم يترددوا على العيادات.

---

[1] التيرة: المرجع المذكور سابقا، ص 24.

فقام الباحث (Gayford, 1975)[1] ذكر فيها أنّ البيانات المستفادة من النساء اللاتي تعرضن للضرب لأن هذه الحالات تحدق على شكل انفجار من الغضب الشديد، بحيث يضرب الرجل أي مكان يحلو له من جسد المرأة، كما يضرب بيديه ورجليه ويستعين بأي أداة أو آلة أو قطعة تقع في طريقه، كما يطول الإعصار كلما اعترض طريقه من أثاث أو معدات وملابس، والأطفال والجيران أو الأقارب إذا قرّر أحده التدخّل، لذلك كثيراً ما تترك الضحية تواجه المصير المظلم وحيدة دون سند.

وقد وجد هذا الباحث أنّ 50% من الأزواج الذين ضربوا زوجاتهم سبق لهم أن قضوا وقتاً في السجن حسب عينة الدراسة لكن ليس تعميمها على كل حالات العنف الشائعة، فالعنف عند عينة الدراسة ليس بالشيء العارض بل هو الطريق لوضع حدّ لمختلف أوجه الاختلاف مع الآخرين.

وأوضح أيضاً من نتائج الدراسة أن الغيرة الشديدة من قبل الزوج أو الزوجة كثيراً ما تؤدي إلى نشاط يشبه عمليات التجسس، وعمليات التحري والتي تؤدي إلى ارتفاع درجة التوتر بين الزوجين ثم إلى العنف.

وأكدت دراسة (Gelles) [2] أن بعض الزوجات يقابلن الاعتداء بالبكاء والتوسل أو محاولة تفادي اللكمات، لكن بعضهن لا يستسلمن بسهولة، بل يدافعن عن أنفسهن بقوة وقد يتفوّقن أحياناً على الزوج المعتدي، خاصة إذا كان مخموراً. وتهتم الدراسات الأمريكية بعدد معين من المتغيرات المستقلة والتي في الأغلب تردّ إلى التعلم والسن، ونوع العمل والحالة الاقتصادية وخصائص مثل المنطقة السكنية فمثلاً المستوى التعليمي متغير هام في دراسة العنف العائلي

---

[1] المرجع نفسه، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

وتؤكد البيانات أن حوادث الضرب لكثير من غير المتعلمين أو الذين تحصلوا على علم بسيط ويبدو أن حصول الزوجة على نصيب أوفر يخلق جواً من التوتر وعدم التوازن يؤدي إلى ردة فعل من قبل الزوج فيعوّض النقص من جانبه باحثاً عن المناسبات التي يستخدم فيها تفوّقه العضلي ذلك ما أكّدت عليه الدراسة التي قام بها (Scott Gayford, 1974) وبالمقابل نتساءل إذا كان الزوج متفوّقاً في المستوى التعليمي فكيف يتعامل الزوج والزوجة مع الوضع، هل تتعامل معه بحساسية، هل تحاول أن تسد هذا الفراغ بإحداث توترات من شأنها أن تولد العنف بينهما، أو تسلم بالوضع على أنها زوجة وربة المنزل ومن مكونات البيت لا مجال لها باتخاذ القرارات داخل الأسرة لأن محور التسليط والسلطة من اختصاص الزوج والرجل الذكر، وتشير بعض نتائج الدراسات منها دراسة (Falk, 1974) و(Snell, 1964) إلى أن أغلبية مرتكبي جرائم العنف هم من الشباب الذكور وذلك ما أكدته دراسة "مصطفى عمر التير" سنة (1990) فتلاحظ وجود تشابه كبير بين خصائص العنف العائلي بين المجتمعات العربية والأوروبية وأهم ميزة وخاصية هي أن هذه المجتمعات هي مجتمعات ذكورية أي السلطة بيد الزوج أو الذكر، وبالمقابل إذا قارنا معدّل العنف عند الشباب بمعدّل ضرب الزوجات من طرف الأزواج يتراوح أعمارهن بين 40 و50 سمة حسب دراسة (Gelles) بينما كان متوسط أعمار الزوجات المضروبات في دراسات أخرى يتراوح ما بين 37 و39 سمة حسب دراسة (Snell & Falk) .

كما أن من المتغيرات المستقلة منها الدخل الاقتصادي وطبيعة العمل ونوعية السلوك فقد بينت الدراسات خاصة دراسة "Gayford وScott" السابقة الذكر أن أصحاب المهن التي تحتاج إلى القوة العضلية أكثر من القوة الذهنية هم ميالين إلى استعمال القوة في معالجة مشاكلهم وحل النزاعات، وذلك بنسبة كبيرة من الصحة، ففي حالات كثيرة أيضاً تكثر حوادث العنف العائلي

عند ذوي المستويات الثقافية العالية، نجدها عند المهندسين أو المعلمين أو حتى الأطباء إنما تكون راجعة إلى أسباب منها الغيرة أو الشعور بالدونية أو النقص أو انخفاض مستوى الدخل مقارنةً بالزوجة، وأشار أيضاً هذين الباحثين على أنّ المنطقة السكنية أي ربطوا ظواهر العنف العائلي بالنشئات الاجتماعية إذ ركزوا على أنها تكثر بالفئات الدنيا أي بالمناطق الفقيرة أو الدنيا، وكأنّ المناطق الراقية خالية من هذه المظاهر في المجتمع. فالباحث Scott قال "هذه النتيجة صراحة وأورد البيت العالية المرتبطة بالنشئات الاجتماعية التي هي أسفل السلم التدريجي الاجتماعي "[1] لكن نتائج دراسات أمريكية أخرى لا تؤكد هذا الرأي ولا تجد فروقاً هامة بين معدّلات الطبقات الاجتماعية المختلفة في هذا الشأن وأكدت دراسة "Borland" سنة 1976.[2] ذلك وأرجعها في العموم إلى الاختلافات الموجودة في خصائص وطبائع أفراد المجتمع الواحد، أومن مجتمع إلى آخر.

ويذكر "Gayford" أيضا أنّ أفعال العنف العائلي تتنوع وتتعدد بتعدد الأسباب المباشرة وغير المباشرة فهناك أفعال:

1- سلوكات تحدث باستمرار.

2- هناك التي تحدث بين الحين والآخر.

3- وهناك التي تحدث مباشرة بعد وقوع فعل آخر.

فيذكر أن المسكرات والكحول والمشاكل المتراكمة وعدم تحمل المسئولية تمثل نسبة 44% كأسباب مؤدية إلى وقوع العنف بالضرب للزوجات من طرف الأزواج فور رجوعه من الخارج

---

(1) Gayford : Research on battered wives, Royal Society Of Health Journal, vol 95, n° 6, pp. 288-289.

(2) Borland, M(ed) : Violence In The Family. Manchester : Manchester University Press. 1976, pp. 180-183.

بحيث يفقد توازنه العقلي ويطلب الكثير من المطالب والخدمات التي لا تكون الزوجة مستعدة لها فيثور عندما ترفض الزوجة هذه الطلبات أو تتباطأ في تنفيذها فيكون العنف هو النتيجة المنتظرة وهنا تختلف شدة ونوع العنف الممارسي حيث الحالات المتكررة التي تكون غالباً مصاحبة بصورة متوقعة بعد الضرب "إما يكون تأكيد العنف النفسي بالسّب والشتم أو العنف الجنسي والنتيجة تعاني نسبة كبيرة من الزوجات ضحايا العنف العائلي وتأتي بعدها نسبة الأطفال خاصة الأبناء أكثر من الذكور من الاكتئاب ومن مختلف الأمراض النفسية وأغلب هؤلاء تحملن سوء المعاملة لسنوات طويلة، بعضهم يداوم على أخذ المهدئات والتردد على العيادات النفسية، وحالات أخرى كانت نسبة الضحية هي من الأزواج ممن تعرضوا للضرب من طرف زوجات مسيطرات كما سجلت نسبة معتبرة"[1] ومحاولات الانتحار بين الأزواج والزوجات أعلى منها في بقية فئات المجتمع فلفتت الانتباه إليها فهذا يظهر تحولاً كبيرا في مجال الدراسة في دراسات أخرى، أو مما يشير بضرورة إجرائها. (وهو محور دراستنا الحالية إذ لا يوجد عنف موجه ضد النساء والأطفال فقط بل هناك حالات كثيرة عنف متبادل بين الزوجين يكون أهمها ضحية حسب مواقف الشجار والتوتر وأسباب المؤدية لذلك في تأزم العلاقة بينهما في حين هناك بعض الأفراد لديه القدرة على التكيف مع الآلام والأحزان إذ تؤكد بعض البيانات أن حياة الجحيم استمرت لسنوات قبل أن يقرروا التخلي عنها وحالات أخرى ما تزال مستمرة وفي حالات الزوج يضرب زوجته باستمرار ومع زوال فترة التوتر يتحدث هذان الزوجان عن الموقف العنيف بكل سهولة ومع ذلك لا يطيق الزوج أن تغيب عن نظره ولو لفترة قصيرة، وتعتبر الزوجة أنّ هذا حبا وعشقاً وأخريات يعتبرنه صبراً على أولادهن فلا يجوز التفكير في أنفسهن إذ يجب أن لا يكنّ أنانيات في اعتقادهن. وفي حالات تكون الزوجة هي المعتدية فتعتبر هذا

---

[1] التير، المرجع المذكور سابقا، ص 28.

الموقف عادي طالما أنّ هذا الزوج عديم الشخصية حتى وإن كان لا يريد أن يؤذيها أو يخسرها فتعتبر ذلك جبناً وعدم تحمل مسئولية ولا مبالي ولا يملك سلطة لا عليها ولا على أسرته.

ويرى "Gayford" أن الأزواج يتعاملون مع المواقف في العلاقة الزوجية على أساس الخبرة والتجارب التي مروا بها والحالات المطالعين أو المعايشين لها تصبح مصدراً للسلوك لديهم فتقومون بعملية الإسقاط وهذا هو الجانب السلبي في التفاعل مع الشريك.

ودراسة قام بها "كولما ندابان، 1985" [1] يبحث فيها عن مصدر بناء القوة الزواجية والصراع والعنف" حيث اعتمد على نظرية الصراع بهدف تحليل العلاقة بين بناء القوة المتعلقة بالزواج ومستوى الصراع الزواجي وشبه العنف في الأسرة، حيث تكوّنت العينة من (2143) زوجاً وزوجة من المجتمع الأمريكي وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: فتوضح النتائج أنّ أبنية القوة الزواجية غير المتساوية هي العامل الهام ي تفسير مستوى الصراع وشبه العنف.

- علاقات المساواة أبنية القوة أقل من مستويات الصراع الزواجي.
- هيمنة الرجل والزوج خصوصاً أعلى من مستويات الصراع الزواجي.
- الإجماع على توزيع القوة يقلل من مستوى الصراع، ومع ذلك فإنّ علاقات الهيمنة من طرف الذكر تستمر حتى عندما يرتفع الإجماع، أي الاتفاق ومستوى الحوار يكون وهمياً وشكلياً فقط.

---

[1] عزت عربي كايتي: تسلط الزوج وأثره في التوافق الزوجي. رسالة دكتوراه لنيل درجة الدكتوراه في علم النفس. جامعة دمشق. 2003–2004، ص 357.

- وتؤكد النتائج أيضا أن تغير بناء القوة من الزوج إلى الزوجة أو العكس، ودرجة شدتها وقوتها في العلاقات الزواجية ومحاولة جعلها متساوية هو منهج أساسي لوضع حدّ للصراع والعنف داخل الأسرة.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

أ- دراسة مصطفى عمر التير، 1997: دراسة عن العنف العائلي

حيث ربط العنف العائلي سلسلة من المتغيرات الاجتماعية منها أمن الضحية الموقع في العائلة، مستوى التعليم، المهنة، نمط الإقامة ونمط السكن، ومستوى الدخل، وصورة المعتدي وعلاقته بالضحية وحاول فهم وإعطاء تفسير سوسيولوجي لظاهرة العنف العائلي في الدول العربية وركز على وضع متغيرات رئيسية في شكل إجرائي ووضع مقياساً للعنف، ومقياساً لصورة الضحية كأساليب منهجية. والسؤال المطروح لدى الباحث أن حصر إشكالية هل أن أفعال العنف العائلي وارتفاع معدلات قياسه بالكمية المعلن عنها راجع إلى التغير في الدور الاجتماعي للأسرة الناتج نحو الحداثة من جهة ومرتبط بنمو الظواهر وارتفاعها المرتبطة به من جهة أخرى؟

والغرض العام من الدراسة ترجم على شكل تساؤلات رئيسية أهمها ما يلي:[1]

- إلى أي مدى تنتشر الظاهرة؟ وهل يمكن القول أنها في ازدياد، هو لطبيعة التغير الاجتماعي وخصوصا ما يعرف بالتحديث الذي يمر به المجتمع حالياً من دخل في ذلك؟
- ما هي أنواع العنف الأكثر انتشاراً أو الأعلى من حيث التكرار؟

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 124-125.

- هل يتوزع انتشار الظاهرة عشوائياً بين الفئات الاجتماعية أم أنها ترتكز في فئات معينة؟
- من المسئول عن أغلب حالات العنف العائلي؟ وهل له صفات معينة؟ هل يمكن تحديدها؟ وما أهمها؟
- ما هي العوامل التي يمكن القول إنها تتلازم في الظهور ومع العنف العائلي؟
- وهل يمكن تسمية بعض تلك التي ترتبط عادة بالعنف بصفة عامة مثل السن وضعية البنية العضلية والخلفية الاجتماعية؟
- متغيرات أساسية في إيجاد نمو العنف داخل الأسرة؟ وهل هي مرتبطة بالمجتمع الحضري؟ وهل لضغوطات الحياة عامل مهم في زيادة التوتر ورفع مستواه والإحباط لدى أفراد الأسرة خاصة الزوجين؟
- ما هي طبيعة ردود فعل الضحية، وهل تلعب دور في تحديد كمية وشدة واتجاهات العنف؟

على أساس هذه التساؤلات والمتغيرات المذكورة يتم الباحث فرضياته وعرضها للاختبار صدقها ميدانياً وتصل إلى أهم النتائج التالية:

1. جزء كبير من أفعال العنف العائلي تبقى محيط العائلة والأسرة ولم يعلم عنها غلا بعض الجيران والأقارب فغالبية أحداث العنف تدخل ضمن دائرة الخصوصة للأسرة لذلك فإن الكمية الفعلية للعنف العائلي في المجتمع لا يمكن معرفتها وكل ما يمكن التوصل إليه هو التقدير المبني على عدد من المؤشرات المتعلقة بالظاهرة إلاّ أنّ الأفعال شديدة القسوة

تظهر وتصل الأجهزة الرسمية المسئولة عن مكافحة الجريمة وتصل شبه منها إلى وسائل الإعلام وتدخل ضمن أحاديث الساعة.

2. أفعال العنف العائلي يرتكبها الأقوياء ويذهب ضحيتها الضعفاء وخصوصا الإناث ويربط هؤلاء عادة بين أفعال الظلم والعنف ووضع المرأة في المجتمع على وجه أخص، وتستخدم في حالة المجتمع العربي مفاهيم مثل القهر الاجتماعي والعنف الاجتماعي والنظام الأبوي وما يرتبط به من تسلط ...الخ، وتسلط الذكر على الأنثى وهذا ما أكدت عليه دراسات مصطفى حجازي في دراسته لسنة 1981 حول سيكولوجية الإنسان المقهور، ودراسة هشام الشرابي 192 حول النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ودراسة عبد الوهاب ليلى حول العنف الأسري والجريمة سنة 1994.
3. وتشير نتائج هذه الدراسة أن الأسرة التي يستمر أحد الزوجين فيها في تعويض الآخر لأفعال العنف على مدى فترة زمنية طويلة فإن الاحتمال الأكبر هو الذي يقول بأن المعتدي هو الزوج والزوجة هي الضحية في أغلب الحالات إلا أن الطفل أو الزوجة أو الضعيف في الأسرة قد يصل به التذمر درجة يعتدي فيها على القوي اعتداء شديد القسوة ويصل إلى درجة عالية من الوحشية في المجتمع العربي.
4. كلما تقدم من الضحية تقل كمية العنف وتوجه بصورة منطقية نحو الصغار في السن ونفس الشيء يقال بالنسبة لسن المعتدي سواء كان الزوج أو الزوجة، ومستواه التعليمي ونوع العمل لكل من الصحية والمعتدي ونوع السكن وكذلك صورة المعتدي [1].
5. تظهر البيانات أن هناك علاقة عكسية بين مستوى تعليمي الضحية والعنف العائلي الزوجي أو بعبارة أخرى كلما ارتفع مستوى تعليمي عضو الأسرة الذي يمكن أن يكون

---

[1] المرجع نفسه، ص134.

ضحية كلما انخفضت درجة احتمال تعرضه لحالات العنف وبالطبع هناك شبه كبير في ذلك مقارنة مع مجتمعات أخرى.

6. لا يتسبب في العنف العائلي عامل واحد فأي ظاهرة اجتماعية يتسبب فيها عدد كبير من العوامل كما أن العوامل المختلفة تتهاون متكافئة لإنتاج الظاهرة ترتبط بها مجموعة من المتغيرات بعضها مستقل وبعضها تابع وبعضها متداخل.
7. هناك فرق بين العلاقة النظرية بين متغيري التوتر والعنف فإن هذه العلاقة لم تصمد أمام البحث الأمريكي فقد يكمن السبب الحقيقي في سوء اختيار المؤشرات لقياسه أو الطريقة التي صيغت بها أو تأكيد حقيقة أن الأفراد الضحايا يجدون الأمر مقبولا دون تأزم العلاقة لذلك يتغاضون في التعبير عن وجود مشكلة.

ب-دراسة ليلى عبد الوهاب، 1994: دراسة حول العنف الأسري الجريمة والعنف ضد المرأة

وتدور أهداف الدراسة حول ما يلي وسعت إلى الإجابة عن أسئلة أهمها:

- ما هي لأكثر صور العنف شيوعاً في الأسرة؟
- من هي المرأة التي يقع عليها العنف وما هي ردود فعلها؟
- وما هي السباب والدوافع لتعرضها له وهل هناك علاقة ذلك بالمستوى الثقافي للزوجين وعامل السن: مقارنتها حسب المنطقة والطبقة الاجتماعية؟

بلغت عينة الدراسة 224 حالة من المجتمع المصري واعتمدت على معطيات على تقنيات من قضايا المحاكم، وحوادث العنف المنشورة في الصحف المصرية وقامت بتحليل المضمون الكمي والكيفي لوصف تحليل الظاهرة، وتتخلص نتائج الدراسة فيما يلي:

1- يتخذ العنف ضد المرأة والأسرة صوراً وأشكالاً مختلفة يندرج من أقل الصور حدة كالسب والشتم والهجر، لتتصاعد حدته إلى الضرب والطرد من بيت الزوجية.

2- تمثل الزوجات غالبة ضحايا العنف الأسري من نساء ثم الأمهات فالأبناء الإناث فالأخوات.

3- تأتي الأسباب الاقتصادية على رأس الأسباب المؤدية إلى وضع العنف على المرأة في الأسرة والتي غالباً ما تكون سبباً في وجود التوتر على أساس نقص الدخل الاقتصادي وعدم تلبية الحاجات الأسرية.

4- تبدو الأسباب الثقافية أقل الأسباب تأثيراً في ظاهرة العنف ضد المرأة لكن وجوده كعامل ضروري لأنه كلما قلّ المستوى التعليمي للزوج والزوجة كلما ازداد العنف في كثير من الحالات.

5- أكثر الضحايا هن الماكثات بالبيوت أي ربّات المنازل وربما هي ميزة تدينهن أكثر منها ميزة محببة لجعل المعتدي يكسب فرصة لإذلال الضحية بأنه معيلها وأنها معتمدة عليه كلياً فتتحمّل كلّ ما يصدر عن الزوج من غضب وتوتر وعنف والعكس يوجد في حالات كثيرة عندما يكون الزوج بدون عمل أو الأقل دخلاً فتعمل الحساسية والغيرة عمل المحرّض فتواجه نفس المصير، وفي حالات تقوى لدى الزوجة نزعة التفوّق فتصبح غروراً فبذلك تعمل عمل المتسلط على الزوج فتكون مصدر التوتر والمعنف على الزوج.

6- لم تكن للمنطقة الجغرافية ذات أثر إحداث وجود العنف على غرار الطبقة الاجتماعية والعمالية فتزداد مظاهر العنف عند الطبقات الأدنى بشكل ملحوظ وتتمركز لدى الفلاحين والمال والحرفيين وصغار الموظفين.[1]

ت-دراسة مادي عبد الله حبيب، 1983:

تدور حول الإدراك المتبادل للزوجين في العلاقات الزوجية المتوترة دراسة (اكلينيكية فينومينولوجية) رسالة دكتوراه في علم النفس جامعة القاهرة الهدف من الدراسة هو معرفة الإدراك المتبادل بين كل من الزوجين على حدا والعلاقة الزوجية المتوترة بمختلف درجاتها وكذلك معرفة الإدراك المتبادل بين مجموعة من الأزواج ومجموعة الزوجات كل على حدا في هذه العلاقة المتوترة.

وقد كانت العينة متكونة من 120 زوج وزوجة وفق متغيرات المراقبة وهي المنزل الذي يجمع الزوجين والمستوى التعليمي بدرجة متوسطة أو عليا بالإضافة أن تكون مدة الزواج ما بين سنة إلى 12 سنة واستعملت الباحثة أنواعاً مختلفة لجمع المعطيات وهي الاستبيان اختبار تكملة الجمل المقابلة، واختبار الصور (لمعرفة ردّة فعل المبحوثين) وكانت النتائج كالتالي:

1- إن التوتر والمعاناة موجودان في كل العلاقات الزوجي بنوعيات ودرجات مختلفة ويرجع الاختلاف إلى نوع التوتر والصدام وإلى اختلاف تنوع الضغوط واختلاف البناء النفسي للزوجين وإدراكهم للتوتر، واختلاف الموضوع بسبب التوتر، وما هي الدفاعات

[1] ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري الجريمة والعنف ضد المرأة. دمشق: دار الصدى للثقافة والشر. 1994.

الآستورية التي أثارها هذا التوتر، وهل وصل هذا التوتر إلى درجة عدم الرضا عن هذه العلاقة الزوجية أم لا.

2- تظهر هذه الدراسة إلى أنّ هناك نوعين أساسيين من العلاقة الزوجية المتوترة:

أ- علاقة زوجية متوترة بعدم رضا الزوجين عن العلاقة.

ب- علاقة زوجية متوترة تتميز برضا الزوجين عن العلاقة.

3- استخلصت الدراسة أهم أشكال التوتر التي أدركتها مجموعة الزوجات وهي: الإهانة وعدم الاحترام، عدم المشاركة واللامبالاة عدم القدرة على التفاهم، عدم الالتقاء الفكري، وجود اختلافات اجتماعية ثقافية، عناد الأزواج وتحكمهم، وافتقار المرأة للشعور بالنظرة الإنسانية الراقية من خلال الحياة الزوجية.

4- أما أشكال التوتر كما قدرتها مجموعة الأزواج: وجود خصائص شخصية غير محببة في الزوجة مثل: التسلط، عدم الطاعة، عدم القدرة على التفاهم، الخوف من خيانة الزوجة أو الخروج عن طاعة الزوج، إهمال التعرف على ميول الزوج واهتماماته ومشاركته عالمه، إهمال الزوجة للمظهر العام، إهمال الجانب الأنثوي، إهمال الانجذاب الشخصي والحب.[1]

هذه الدراسات المقدمة ما هي إلا نماذج على سبيل المثال لا الحصر وارتأينا أن نقدم العنف العائلي المتمركز حول العلاقات الزوجية فمعظم الدراسات حول هذه العلاقة كانت دراسات نفسية ومجال التربية إكلينيكية أو دراسات نفسية اجتماعية في مجال الإرشاد الأسري.

---

[1] المرجع نفسه، ص 48.

ت-دراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية بالجزائر، 2003: تمحيص في اشكالية العنف المنزلي "في الجزائر

وقد حاولت الدراسة الاجابة على مجموعة التساؤلات منها: ما هي الرمزية التي يحملها العنف المنزلي؟ هل كان في مرحلة ما من تاريخ البشرية يمثل فضيلة؟ ما هي المشاكل التي ينبثق عنها العنف المنزلي؟ هل العنف المنزلي نسبي؟ هل يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة؟ هل العنف المنزلي ظاهرة لا يمكن عزلها عن الجنس البشري والحياة العائلية في المجتمع؟ ما هي الأشكال والمكونات التي تحلت بها ظاهرة العنف المنزلي عبر تاريخ البشرية؟ هل يمثل العنف المنزلي بالنسبة للإنسان نمط تعبير مفضل؟ هل هو طريقة لحل النزاعات او إثارتها؟ هل يمكن معالجة الظاهرة بوسائل الاتصال الحديثة؟ أو هل يؤدي استأصلاها فقدان الانسان انسانيته؟ وما هو مصير الظاهرة في المجتمعات المتقدمة؟ ما هي الحالات التي يمكن اعتبار العنف مشروع أو غير مشروع؟ ما هي المبررات الرامية الى استئصال العنف في هذا النوع من المجتمعات؟ هل توجد أوساط سليمة من العنف المنزلي؟ ما هي الطرق المنتهجة لحصر الظاهرة في الدول المتطورة؟ وهل تعزيز وجود الأسرة بها هي احدى المعالجات؟ ما هي المرجعية التي يقوم عليها العنف المنزلي؟ وقد شملت هذه الدراسة 445 مستجوب ومستجوبة. وكان هذا المسح الميداني يرمي الى تحقيق بعض الأهداف التالية:

1. توفر معطيات وبيانات بالأرقام كفيلة بتبيان حجم العنف المنزلي ومدى اتساعه في المجتمع الجزائري.
2. ايضاح العواقب الرئيسية والنفسية والعائلية والاجتماعية والاقتصادية لهذا العنف.
3. اعداد معارف علمية حول العنف المنزلي.

4. ادراج هذه المعارف في المنهج المدرسية.
5. تنظيم ندوات وملتقيات للتوعية، وتوسيع نطاقها الى حصص اذاعية وتلفزيونية حول العنف المنزلي وبثها على مجال واسع
6. المساهمة في سن قوانين لحماية الفئات المعرضة للعنف منهم النساء والأطفال والمسنين على وجه الخصوص.

وتوصلت الدراسة الى أن العنف المنزلي قديم، يمس كل شرائح المجتمع وطبقاته. وقد تعرضت المرأة للعنف المنزلي بشكل واسع وبدرجات مختلفة عبر أحقاب وأزمنة تاريخية، وكشفت الدراسة أن:

أ. أن 70% من النساء المستجوبات من تعرضن للعنف عمرهن يتراوح بين 20 الى 39سنة.

ب. 75% من النساء اللواتي تعرضن للعنف مستواهن التعليمي ابتدائي ومتوسط.

ت. 37% من اللواتي تعرضن للعنف هن مطلقات وأرامل.

ث. 52% من اللواتي تعرضن للعنف ربّات بيوت.

ج. 74% من اللواتي تعرصن للعنف لم ولن يرفعن الشكاوى للسلطات ضد المعتدي.

المبحث الرابع: المقاربة السوسيولوجية ومكانة البحث الحالي بين الدراسات

العدوانية الزوجية وبالأخص سوء معاملة الزوجة من طرف زوجها وممارسة العنف الجسدي عليها من ضرب مبرح وجرح عمدي شكل مطروح في كل المجتمعات لقي اهتمام الدارسين والباحثين خاصة في السنوات الأخيرة لكن رغم ذلك نجد فراغاً نظرياً فيما يخص التفسيرات والسباب المختلفة بالجوانب المرتبطة بها من جهة ومن جهة أخرى نقص الاهتمام بالدراسات حول إمكانية حدوث عنف متبادل أي جانب عدوانية الزوجة على الزوج هو مشكل مطروح آخر مضاد.

فإذا كانت الدراسات تظهر بأن العنف ضد الزوجة في الأسرة يمس أطرافا معينة في بعض المجتمعات ويتعدى الحواجز الاجتماعية والعرقية والثقافية فقد تكون هي الأسباب نفسها مرتبطة بالزوجة في استعمال العنف كردّ فعل كاستجابة لما تعانيه أسرياً اجتماعياً، فهل تبيح لها الأسرة ذلك والمجتمع؟ أو تجرمه وهل هي حقيقة موجودة؟ الأسرة العربية عامة والأسرة الجزائرية خاصة تحاول التكتّم عنها خشية اهتزام العالم الذكري بها؟ أم هي حالات شاذة لا ترتقي لأن تصبح ظاهرة اجتماعية؟

فالأسباب والتفسيرات النظرية التي سوف نعرضها تعطي دلالات واضحة حول وجود عنف متبادل تقل أو تكثر درجة مستويات حدّته إذا قارناها بالخلفية المرجعية لكل من الزوج والزوجة وكذا الوسائل المعتمدة والمتاحة للطرفين؟ في إطار العلاقة الزوجية، ما هي المراحل التي يمر بها التوتر في هذه العلاقة وفيما يعتمد الأزواج والزوجات من مصادر في التأثير على درجة العنف الممارس ضد الشريك.

العدوانية الزوجية سواء كانت عدوانية الزوج على زوجته أو كانت عدوانية الزوجة على زوجها وكذا استعمال أنواع مختلفة لأشكال العنف ضد بعضهما البعض وذلك خلال عوامل تأزم العلاقة بينهما أو استعمال العنف يكون في مرحلة ما من مراحل هذا التأزم في لإطار الأسري يعدّ مشكلاً مطروحاً في كل المجتمعات وقد يعرف أكثر في شكله المادي (الجسدي) خاصة ضد المرأة مقارنة بالعنف النفسي والرمزي والأنواع الأخرى، كون هذا الأخير يمس الجانب الخفي للفرد فهو بذلك أقل وضوحاً من العنف الجسدي الذي يسبق جروحاً جسدية بينة.

وعدوانية الأزواج والزوجات خلال العلاقة يعرّفها علماء النفس بمفهوم الأزمة التي تعدّ لحظة حرجة وجامحة وقد تكون مفاجئة تواجه العلاقة الزوجية وأنها مرحلة من مراحل الصراع أو درجة من درجاته وهي حالة انتقالية أو نقطة تحوّل حياتية لها مضامينها النفسية والاجتماعية في التكيف الراهن وفي إطار هذه العلاقة وفي قدرة الأزواج على مواجهة أحداث الحياة الزوجية والضغوط اللاحقة والتّصدي لها."[1] ويتعرض الزوجان خلال حياتهما الزوجية إلى مجموعة من الأزمات التي تعود لأسباب متلفة وعوامل متعددة والتي تختلف في شدّتها حدّتها، من أهم هذه الأزمات، الأزمة الاقتصادية، الأسرية، الاجتماعية، الصحية، الجنسية، النفسية، المهنية، الدراسية والتعامل مع هذه الأزمة التي تعتبر مثيراً له يكون متأثر بأهدافه الشخصية ومستندا إلى خبرته وتجاربه وخلفيته منذ ولادته، فقد يلجأ إلى الأساليب التقليدية كالهروب من الأزمة أو التملص من المسئولية أو الهجوم والعدوان ليثير جانب الذكورية لدى الزوج على هذه الأزمة الواردة بينه وبين الزوجة أو العكس، أو ربما يستخدم الزوجان الأسلوب العلمي المتحضر في حل هذه الأزمة إلاّ أنّ الذي يهمّنا في هذه الدراسة ليس كيفية حل هذه الأزمة بقدر معرفة

---

[1] حنان خليل الحلبي: أساليب لتعامل مع الأزمات في العلاقات الزوجية. رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي. جامعة دمشق.

الأسباب الحقيقية المرتبطة بالزوجين المولدة لهذا الصراع والنزاع والذي يؤدي بدوره إلى استعمال العنف كوسيلة لفض هذا التأزم أو يعتبر عاملاً لتعقيده، واختيار أسلوب التعامل مع التوتر بين الزوجين يرجع بطبيعة الحال إلى مجموعة السمات الشخصية الإيجابية والسلبية الموجودة لدى كل فرد ليكون قادراً على الاستمرار والمحافظة على العلاقة الزوجية أو الفشل في حياته الزوجية."[1]

فمحاولة معرفة وفهم الأسباب الحقيقية الدافعة وتصنيف العوامل الأساسية في إحداث العنف بين الزوجين قد ترجع بشكل مباشر إلى التنشئة الأسرية للزوجين معاً، وخلفيتها الذهنية والفكرية حول الزواج وكيفية تأثير التنمية الأسرية حول مفهوم تسليط العنصر الذكوري في العائلة الجزائرية وكيف تلعب العادات والتقاليد والمحيط الاجتماعي دورا في تأكيد هذا النوع من القيم التي في الغالب تفسر مرجعية اجتماعية نامية لمفهوم العدوانية بين الجنسين حول المراكز والأدوار، إذن فمقاربتنا السوسيولوجية المعتبرة لموضوع الدراسة نتناولها بداية بالخلفية الفكرة للزوجين في إطار تنشئتهم الاجتماعية ثم تحديد المصادر التي يستعملها الزوجين كوسائل في استعمال العنف بكل أنواعه وتنشئة السلوك أثناء تعامله مع الشريك وذلك من خلال ارتباطها بنظرية المصادر، وكذا اقتراب الموضوع من نظرية المشقة أي مرور تواجد الأزمة ولتوتر بين الزوجين عبر مراحل من ميلادها أي تواجد التوتر والتأم ثم نموه وتحقيق التصادم العنيف وصولا إلى الاختفاء بعدما يفقد قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها وجزئياتها التي تنتمي إليها.

---

[1] المرجع نفسه، ص 21.

بتعريف سامية حسن الساعاتي "تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تربية وتعلم ترتكز على ضبط سلوك الفرد بالتواب والعقاب وكفّه عن الأعمال التي لا يقبلها المجتمع وتشجيعه على ما يرضاه منه حيث يكون متوافقاً مع الثقافة التي يعيش فيها".[1]

وفي هذا يقول "دوركايم": "إن جميع أنواع التربية تتحضر إلى ذلك المجهود المتواصل للوصول إليها لو ترك وشأنه."[2]

إذا تطلعنا على تنشئة الفتى والفتاة نجدها تختلف أشكالها بالنسبة عند الذكر في المكانة والدور يقول "Lacoste Dujadin" في دراسته سنة 1991 "بأنّ تنشئة البنت في المجتمع التقليدي عبارة عن عملية ترويض un dressage إذ تقوم الأم بوضع ابنتها في مدرسة الخضوع وإجبارها وبقمع شخصيتها ونزع كل ما فيها من بذور التحرّر كما تعمل أيضاً على إقناعها أنها في خطر على نفسها أيضاً، وأنها كائن يتسم بقصور أساسي تختلف عن الرجل أدنى اختلاف منه ومرغمة على العيش تحت حمايته وتوضع البنت في خدمة الرجل مبكرا فتقتنع بشتى الوسائل أنّ هذا واجب ودور طبيعي لها عليها أن تتوارى وتحمي كليهما، إذ لا يحق لها أن تبدي برأيها أو بمشاعرها وهي بذلك تعيش عزلة نفسية وتقع في فخ النظام التقليدي حيث الكل يلاحقها ويتحرش ضدها.

وفي نفس الموضوع أي فيما يخص التنشئة الأسرية بالبيئة للفتاة والفتى في الأسرة الجزائرية ترى "خديجة صبار" سنة 1999 من أن الفتاة تنشئتها منذ صغرها مشبعة ببعض المفاهيم

---

[1] سامية حسن الساعاتي: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة النشر. بدون طبعة. 1983، ص 34.

[2] Lacoste : Les Mères Contre Les Femmes. Paris : Edition a découvert. 1991, pp. 67-68.

كدورها الاجتماعي المتمثل في الزواج حين يلحق الذكر بالتعليم والتمهين والعمل، وقد كتبت تقول "لا تجرؤ الفتاة من وطأة الثقافة التي فرضت من أجلها أثناء ولادتها أن تفرض وجودها"[1] فهي تخضع بالتلقين أحياناً وبالعنف لتنشئة اجتماعية أسرية لقبول وضعيتها الدونية ووجودها المزرى وتسيطر عليها لدرجة إقناعها أن دورها في الحياة يتحدّد بالزواج والقدرة على الإنجاب وتتضاءل بقية الأدوار في عينيها.[2]

واليوم هناك جانب من التربية لا نستطيع أن نغفله أو نهمله وهو أنّ التنشئة تعني إعداد أفراد الجيل الجديد للقيام بأوارهم المستقبلية والحياة منها على سبيل المثال دور المهندس، الطبيب، الجندي، المعلم ...الخ ودور الزوج والزوجة، وفي عصرنا هذا تداخلت نوعاً ما الأدوار إذ بعد أن ضل المنزل حتى عهد قريب عالم المرأة تولد، تعيش، تعمل فيه وترث فيه أدوارها الاجتماعية عن النساء المحيطات بها والحياة العامة من شأن الرجل (سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج) كما يقال "البيت مملكة المرأة والمجتمع مملكة الرجل" لكن اليوم يختلف عن الأمس وهذا ما سنراه في فصل لاحق عن الرجل الجزائري والتنشئة الاجتماعية وكيفية تغير الأدوار لكلا الجنسين في الأسرة الجزائرية.

إن الذي يهمنا في وصف وتحليل لتربية والتنشئة في الأسرة الجزائرية في إطار توزيع الأدوار التقليدية فالملاحظ أن هذا التوزيع مازال يتم حسب الجنس والسن رغم وجود تغيرات وتعديلات في أدوار المرأة ومراكزها فالأسرة مازالت تمثل أهم مؤسسة للنسق القيمي وهي التي توزع الأدوار الاجتماعية والوظائف، الأمر الذي يجعلها مصدر القيم المركزية كالولاء والشرف العائلي، أما دور المؤسسات الأخرى العلمية والتربوية فإنه يبقى هامش بينما تسيطر العائلة

---

[1] خديجة صبار: المرأة من الميثولوجيا والحداثة. إفريقيا النشر. ط 1. 1991، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

سيطرة واضحة على حياة الأفراد وتكون السيطرة على الفتاة أشدّها مقارنة بالفتى مثلا يقال "أنت اسكتي حتى تتزوجين" كنوع من أنواع الوقف الرمزي، فالتنشئة الاجتماعية للفتاة في المجتمع الجزائري تتم لا لتصبح المرأة إنساناً لديه إمكانيات للتطور والاستقلال أو لتكون شخصا قائما بذاته بل كي تربط بشخص آخر، الزوج ثم الولد، وقد يؤدي بها هذا لتصبح إشكالية وتفقد مقوّمات تقديرها العالي لذاتها، فيكون رضوخها للزوج شبه عادي فهي متعوّدة على ذلك منذ طفولتها لأنّ العائلة في هذا الوضع تستعمل وتوظف آليات ثقافية اجتماعية مستغلة جميع الفرص المتاحة لها حتى تضع الفرد وخاصة هذه الفتاة وهذه المرأة والزوجة في قالب اجتماعي لا يمكن له الانفكاك منه.

وهذا ما يمكن التعبير عنه بالعنف النفسي والرمزي وتقديراً لحركاتها وسلوكاتها حسب قواعد اجتماعية تعد عوامل ضبط وضغط اجتماعيين، مما تتوقع استجابة ورداً فعلياً على العنف الممارس ضد الزوجة والأم والأخت والبنت فنتحدث بذلك على ما يسمى بالعنف المضاد كأحد أساليب الاستجابة الرفضية وثورية كأقصى درجات ردّ الفعل من حيث الشدّة والحدّة وفي إطار بحثنا هذا عن محور مثيرات العنف في العلاقة الزوجية ترى أنّ لزوج من خلال تنشئته الاجتماعية قد سبق صقله بشعائر تضمن له المشاركة بالتدريب والتلقين من الولادة حتى نهاية الطفولة الأولى يحملون بشعائر الانغماس من مرحلة التمدرس حتى نهاية لمراهقة يحملون شعائر التوجيه، حيث تعاش هذه الشعائر يومياً من جهة تأكيداً على الفروق الموجودة بين كونها بنتاً وولداً ومن جهة أخرى تأكيداً على دور كل منهما في هذه العائلة كونه مطاعاً أو مطيعاً.

ويستغل الآباء هذه الفرص بتقديم توضيحات فعّالة كيف يتصرّف ويبرهن لأطفاله بمحبة الوالدين للأبناء طالما لا يخرج عن نطاق المعارضة، فالمتمعن في الزواج يجد أنّ الرجل والمرأة يعدّهما

المحيط العائلي للاحتراس من النمط الجديد في ظلّ العلاقة الزوجية فينشأ الرجل بمفاهيم تصوّر له دائما أنّ الزوجة خطر على مستقبله ووجوده ويجب الحذر منها وتجنبها وذلك بفرض سلطاته ليها، فكثيراً ما يتداول المثل عندنا "علّق عصاك حيث يراها أهل الدار" ولهذا احتمالية وجود عنف جسدي على الأقل في العلاقات الزوجية طبيعي نظراً للاعتقادات التي تسيطر على تفكير الرجل حول المرأة كمنافسة لا كشريكة.

ويكون ذلك الاحتراس أشدّ عند المرأة حيث يلقنها من في الدار من نساء بأن الوسط الجديد يمثل عدواناً، فكثيراً ما تردّد أمّها أو جدّتها على مسامعها ما يلي: "دار زوجك ليست بدار باباك"، كلها دلالات توحي بأن منزل زوجها الجديد لن تجد فيه الحرية لأن حركتها ستقيد من جديد، كذلك من في الدار هم أناس غرباء يمثلون خطراً على مكانتها.

بهذا تجد المرأة سواء أماً أو جدةً في زواج الفتاة فرصة في نقل ثقافتها التي هي حصيلة تجاربها بالحياة لحفيدتها وابنتها في النموذج القديم والملاحظ هو أن الزواج بمجتمعنا لا يعطي المرأة العاملة والمثقفة من الوقوع في فخ الثقافة التقليدية فهي الأخرى مطالبة بالتزامات نظرية كالزواج والإنجاب مقابل رغبات مكتسبة كالعمل والوظيفة والمركز الاجتماعي والدور فيوجد الصراع بين الرغبات الفطرية والمكتسبة.

ويقول (Lacoste dujardin, 1991) حتى في الوقت الحالي بل وأكثر من أي وقت مضى نجد معظم النساء في المغرب العربي محتجزات في دور الأم منشغلات عن الأدوار الأخرى أما الرجال متفرّغين طبا للنشاطات الاقتصادية والسياسية يحتفظون بها لأنفسهم دائماً"[1] ضمن هذا المنطلق التربوي يتم استدراج مثيرات العنف إذا ما صادف لتولي النشاطات الاقتصادية

[1] Lacoste Dujardin. Ibid., p.92.

والسياسية والتربوية للمرأة من طرف الزوج فتولد الحساسية اتجاه هذا الموضوع مما يسبب شرارات تنتهز الفرصة من قبل الزوج في التظاهر في عدم إلزاميته أو إشكاليته بمردود هذه النشاطات في حين نجد حالات تثبت العكس من ذلك انطلاقاً من فكرة أنه من سمح لها بممارسة هذه النشاطات فله الحق باستغلال مردودها الإنتاجي بطريقة أو بأخرى أي باللين أو القسوة فكلا الحالتين لذهنية الأزواج تمارس على المرأة العاملة ضغطاً وعنفاً رمزياً أو جسدياً في استغلال واستهلال مواردها وهذا النوع المتكتم عليه أسرياً واجتماعيا رغم أنه شائع الحدوث على أوساط العلاقات الزوجية للأسرة الجزائرية.

فالآليات النفسية الاجتماعية التي توظفها العائلة الجزائرية تضمن استمرارية التمييز بيم الذكر والأنثى وتجعل هذه الأخيرة أكثر عرضة للعنف بجميع أشكاله.

وهناك بعض الدراسات كالدراسة التي قام بها "ستايميتز وستروسي" بالولايات المتحدة الأمريكية وجدوا أن أغلبية الأزواج التي تتعارك بصفة عنيفة تنحدر من عائلات كان أحد الزوجين يضرب فيها الآخر فكل شيء يوحي بطفولة ميزها العنف تولد عنها علاقات عنيفة في سن الرشد وأنّ الأولياء الذين عرفوا العنف سيرثه للجيل القادم.[1] ويوضحون أن عدد الاحتمالات تتضاعف ثلاث مرات عند الذين رأوا أولياءهم يتعاركون ويضربون زوجاتهم بعشر مرات حتى لو بالسلاح مقارنة بالنسبة لأولئك الذين لم يعرفوا العنف في عائلاتهم. هذا حتى لو لم يشاهدوا حصص العراك دون استعمال الكلمات أو الأسلحة فإن احتمال أن يصبحوا عنيفين عند سن الرشد يرتفع، إن 2% من الرجال المنحدرين من عائلات غير عنيفة يضربون بأنفسهم زوجاتهم مقبل 20% بالنسبة للرجال المنحدرين من عائلات عنيفة. [2]

---

[1] Tora Jaman : La maladie Conjugale. Belgique : Marabout université gènes. 1976, p.97.

إذن فالخبرة الحاصلة عند الأزواج سواء كانوا معتدين أو ضحايا قد سبق وعاشوا في أسرهم الأصلية، فالبيئة التي ينشأ فيها الفرد يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تشكيل هذا السلوك يتشكل النموذج في التنشئة الاجتماعية للزوجين ومحاولة تطبيقه في أسرهم المستقبلية ومن خلال تطبيق نماذج سابقة الأعداد في أسرهم الأصلية من آبائهم هو يتوافق مع ما جاء به "باندورا" في نظرية التعلم الاجتماعي وطرحه لمفهوم الاقتداء "L'imitation" بالإضافة إلى مفهوم السلطوية الموروث الاجتماعي الذي يظهر فيه العنف في تفضيل إنجاب الذكور على الإناث الأمر الذي يزيد من فرصة العنف لا سيما إذا كان المولود بنتاً. وبالرغم من وجود دلائل للدراسات التي تؤكد العلاقة الرابطة لتأثير التنشئة الاجتماعية للزوجين وعلاقته بالعنف كعوامل متأصلة في شخصية الزوجين وكذا معايشتهم العنف وجعله نموذج مستقبلي لهم في أسرهم الخاصة.

إلا أن الآراء تبقى متضاربة لأنه لا توجد معطيات قائمة تسمح بتأكيد أطروحة حول العنف والتنشئة الاجتماعية والبيئة.

وفي إطار العلاقة الزوجية تعتبر نظرية المشقة أو نظرية تعدّد المراحل بالنسبة للتوتر والصدام أو التأزم أي مراحل تواد العنف في هذه العلاقة وقد أعطت الباحثة "ألسياتور والكر" أن ظاهرة العنف الجسدي وخاصة الجسدي بين الزوجين تمر عبر أطوار ونموّ دوري للتوتر يجري عبر ثلاث مراحل تتكرّر دوريا وقد سبق ذكر هذه المراحل في النظريات الجزئية التي تفسر العنف وذكرت الباحثة ثلاث مراحل كما سبق شرحها ألا وهي:

1- مرحلة بناء التوتر.

2- مرحلة الضرب المبرح.

3- ومرحلة شهر العسل.

وذكرت الباحثة أن المرحلة (1) هي مرحلة تمهيدية نلاحظ فيها تزايد التوتر بين الزوجين لأسباب مختلفة إذ يأخذ العدوان شكلا لفظياً أو رمزياً معتدلا نسبيا وهنا تظهر لدى الزوجة الشعور بالذنب وأنها المسئولة عن هذا لتوتر أو الأصح ما يحاول الزوج أن يبرهن لها، سواء كانت هي المسبب للتوتر أو لا.

وفي المرحلة (2) ينتقل العدوان الكلامي والرمزي إلى الانفجار وينتقل حتميا إلى العنف الجسدي عندما يرتفع التوتر إلى درجة تفوق عتبة التحمل عند أحد الطرفين أو كلاهما، وهذا العنف الظاهر هو الذي يؤدي إلى خفض التوتر أو عبارة عن تنفيس كما يمكن في نفسيهما من غضب.

وفي المرحلة (3) قد يظهر فيها سلوك الزوجة الاستحالي إذا كانت في المرحلة الأولى من تلوم نفسها عن هذا التوتر فتتولد لديهن تراكمية لتقبل العنف ضدهن فيصبحن عاجزات عن رد الفعل المعاكس وتبقى بذلك في العلاقة لاعتبارات متعددة تلزمها على البقاء والصمت وهناك النوع الثاني للنساء وهذا ما لم يتطرق له "ليونور والكر"، وهو أن هناك نساء يقابلن العنف بالعنف إذ تضع نفسها نداً للنّد مع الزوج من أوّل مرحلة إلى آخرها، فقد أشار البعض أنّ المرأة كضحية نادراً ما تكون سلبية ومستسلمة والاستسلام يكون حقيقياً لحظة ثورة وعنف الزوج وذلك يرجع إلى بنيته الجسمية وليس لسلطته داخل الأسرة إذ في هذه الحالة يكون للمرأة القدرة على السلطة واتخاذ القرار وإبداء الرأي وإصدار الأحكام وتملك قوة سلطوية بعض لأسر تفوق سلطة الزوج، أو تساوى معه في ذلك طالما تعتبرها أنها تمارسها للمحافظة على حقوقها مع زوجها وأهله أو حفاظاً على حقوق مهنية تعليمية وهذا بحدّ ذاته يشكل لدى الأزواج مثيرات داخلية عنيفة

كالغيرة، التهديد، الحطّ من قيمتها ...الخ من السلوكات التي تضمن الحفاظ على مراكزهم الذكورية السلطوية لأنفسهم رغم استغلالهم لامتيازاتهن التعليمية وخاصة الاقتصادية والمهنية.

كما قد يتعرض لزوج في المرحلة الخيرة بتأنيب الضمير ويحاول استضاءتها بطرق شتى وينجح عادة في ذلك وهذا يتوقف على نوعية الزواج فتختلف المدة الزمنية التي يقضيها الزوجين في الانفصال والغضب حتى يصلا إلى المرحلة الثالثة وهذا الشكل من العلاقة يسميه والكر شهر العسل الدوري.[1] وهنا نلاحظ من أن الباحثة تربط شدة التوتر الذي هو عامل نفسي بالعنف مع توتر أسباب موضوعية تكون مختلفة تؤدي إلى زيادة التوتر أو خفضه فيظهر العنف حتماً بزيادته.

وتحدق هذه الأزمات الزوجية بشكل متكرر في السنوات الأولى من الزواج وتذكر الدراسات حول ارتباط علاقة مدة الزواج بتكرار العنف في العلاقة الزوجية أنه كلما طالت مدة الزواج كلّما قلّ التوتر والصدام بين الزوجين لمعرفة بطبائع كل شريك بالآخر وكلّما قلت مدّة الزواج كان العكس كذلك.

ومن خلال طرحنا للنظريات الجزئية أي التي تناولت بصفة خاصة العنف الزوجي نجد ارتباط موضوع دراستنا حول ميزات العنف بين الزوجين ونجد نظرية المصادر تفسر جانباً من دراستنا هذه حيث تقوم كما ذلك الذكر في ذلك) حول القوة أو من يملك القوة في إطار هذه العلاقة أ امتلاكه لمصادر القوة سواء كانت معنوية أو اجتماعية والقدرة على التأثير بالشريك والإقناع بالعاطفة والإغراء أو مصادر مادية اقتصادية أو جسدية فإنها تكون مسيرة لصالح الأقوى وهذا ينطبق على الزوجين معاً مقارنةً بالنظريات السابقة حيث تعطي وتفسر كون الزوج

---

[1] بركات مطلوع: العنف بين لزوجين. الكويت: مجلة العربي، العدد 445. 1996، ص 40.

هو العنيف والمرأة ضحية إذ في الوقت الراهن كلا الجانبين من العلاقة يملكون مصادر القوة إذ سيكون لكلا الطرفين الفرصة لاستخدام الأقل للعنف كوسيلة لفرض السيطرة أو التحكم مع دراسة الأسباب والدوافع لاستخدام الزوجة أو الزوج للعنف فنلاحظ أن كلما امتلكت المرأة مصادر القوة خاصة الاقتصادية المادية كلما استخدم الزوج للعنف لاستدراك النقص الذي يشعر به اتجاه زوجته ويحاول تعويضه بفرض سلطاته والتحكم ما دام هو سيد البيت، ويقول أحمد بيومي: "قلما يكون هذا أسلوب المرأة في التحكم والسيطرة على زمام الأمور" إلا إذا وضعت في موقف أنه انتهاك لحقوقها الزوجية والاجتماعية فتعطي لنفسها حق الاعتراض حتى لو كان عن طريق العنف.

وسنحاول من خلال دراستنا هذه أن نستكشف ما إذا كانت التنشئة الاجتماعية وسيرورة العلاقات الزوجية من العوامل الثقافية الاجتماعية يمكن أن تكون أسباباً مثيرة ودافعة وكذا اختلاف طبائع شخصية الزوجين واتسامها بمظاهر واستعدادات للعنف مع الشريك وكيف للزوجة من كونها في معظم الدراسات تعد ضحية العنف الزوجي تكون محور محرّك لتبادل العنف مع الزوج.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل التعرض لمختلف التعاريف اللغوية والاصطلاحية للعنف وكما تم الاشارة الى العنف الأسري إلا أننا تعرضنا بشكل مفصل لمختلف النظريات حول العنف بشكل عام كما خصصنا مبحثا مفصلا عن النظريات التي تناولت العنف بين الزوجين لاعتبارنا على أنه أساس كل عنف أسري وسنتطرق في الفصل الرابع لاحقا لعرض مفصل العنف الأسري ولما له علاقة بالتنشئة الاجتماعية للزوجين ،كما تعرضنا لأهم الدراسات في هذا المجال وقد وجدنا من المنطقي وضع المقاربة السوسيولوجية لما لها من تنسيق وترتيب من العام الى الخاص أي انطلاقا من عرض النظريات العامة ثم النظريات الجزئية وبذلك تقييم دراستنا في الإطارين معا.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: العنف المنزلي ومفهوم الأزمة الزوجية

تمهيد:

إن الظواهر الاجتماعية هي عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والإحساس التي تسود مجتمعا ما والتي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على إتباعها في عملهم وتفكيرهم وهذا ما نسميه بالعقلية الاجتماعية والتي لها علاقة بفئات العنف إذ تكون هذه الحالة شبه عفوية إذ يتدافع الأفراد نحو الانسياق في مسارها والاستسلام لها وفق حجم تأثيرها على مشاعرهم وأفكارهم واعتقاداتهم وبالتالي يتكون "ثقافة اجتماعية لها سمات ومؤشرات وصور يعبر عنها، عندها تبدأ الظواهر الاجتماعية في حقيقتها نفصح عن العقلية الاجتماعية التي تقف خلف كل ظاهرة والمقصود بها الوحدة الذهنية للجماعة والتي تتمثل في المشاعر والمعتقدات والآراء وغيرها".[1]

وظاهرة العنف الأسري واحدة من تلك الصور الاجتماعية المعبرة عن مكونات غير مرئية في العقل الاجتماعي مثل الميل إلى الاعتقاد بضرورة استخدام العنف كوسيلة تربوية للأبناء، أو الاعتقاد بأن العنف آلية من آليات نجاح القوامة للرجل على زوجته وأسرته.

ونقسم الذهنية الاجتماعية أو كما يسميها بعض الباحثين بالعقلية الاجتماعية في تفسيرها للظاهرة على أنها مقسمة إلى أقسام أو فئات كما عرضها منظمة الصحة العالمية في تقريرها العام 2000 م هي:

---

[1] أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ط1 1986، ص390.

أ- أما أن يكون موجه نحو الذات كالانتحار.

ب-أو يكون العنف بين الأشخاص كالعنف الأسري (بين أفراد الأسرة الواحدة) أو العنف المجتمعي الذي يقع بين أشخاص لا تجمعهم صلة قرابة أي الذين يحدث خارج المنزل.

ت-أو العنف الجماعي ويتم بفعل الأشخاص الذين ينظرون إلى أنفسهم ينتمون إلى جماعة ضد جماعة أخرى لتحقيق أغراض سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية ويأخذ بذلك عدة أشكال مختلفة الأعمال العسكرية داخل الدولة أو بين الدول أو القتل الجماعي كالقمع والانتهاك.

وهناك فرق واضح بين العنف الأسري الذي يحدث كحالة عابرة أو حالة طارئة في وقت محدد وينقطع، وبين العنف الأبوي كحالة دائمة بحيث يصبح وسيلة من وسائل الضبط الأسري كطريقة للحياة يستعين بها أفراد الأسرة في تعاملهم اليومي وفي حياتهم الاجتماعية.

فالتساؤل المطروح كيف يمكننا أن نكتشف تعايش الأسرة مع هذه الظاهرة؟ وهل يمكن تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة اجتماعيا وثقافيا ودينيا التي ترسم وتوجه هذا العنف الأسري وخاصة بين الزوجين المهدد الأول في تأزم ضمن العلاقة الزوجية بخسائر نقل أو تكثر نسبتها حسب شدة هذا العنف الممارس من الطرفين أو أحدهما؟ وماهي أنواعها وصفات أطرافها المعنفة.

لكن بداية كيف نحدد هذا المفهوم كظاهرة اجتماعية، سوسيولوجيا ودينيا وقانونيا.

المبحث الأول: تحديد مفهوم العنف المنزلي

بداية يتبادر للذهن هذا المفهوم عن أصل وجوده في الأسرة أي كيف نكتشف وجوده حالات عنف داخل الأسرة؟ فقد حظيت جرائم العنف الأسري في كثير من المجتمعات خلال العشرين سنة الأخيرة باهتمام واسع من جانب الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة، وخاصة علم الإجرام وعلم الاجتماع العائلي وعلم النفسي بغية فهم السلوك العنيف بصفة عامة والعنف الأسري بصفة خاصة.

ولقد اتخذت ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الجزائري أبعاد خطيرة حيث تتعدى مظاهر العنف والعدوانية إلى جد نتائج القتل وهذا ما سجلته مصالح الأمن من خلال إحصائيات الشرطة لسداسي الأول من سنة 2006 إذ تعرضت 3865 امرأة للعنف بمختلف أنواعه فيصدره العنف الجسدي بـــ 2497 امرأة ضحية وحسب نفس المصدر بلغ عدد النساء ضحايا العنف خلال السنة التي قبلها أي في 2005 بـــ 7419 امرأة منها 5179 تعرضت للعنف جسدي و277 لعنف جسمي و34 ضحية قتل عمدي وفيما تعرضت 1953 ضحية لسوء معاملة و176 ضحية تحرش جنسي. [1]

كما أنجز المركز الوطني الجزائري للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية (CENEAP) مطلع الألفية الثالثة دراسة حول العنف الأسري، شملت 9 ولايات وبلغت عينة الدراسة 445 مستوجبا ومستجوبة، وحول خصائص النسوة الآتي تعرضن للعنف أظهرت الدراسة أن 70 % منهن يتراوح أعمارهم بين 20–39 سنة، 79% مستواهن ابتدائي ومتوسط، 37% ممن شملتهن الدراسة هن مطلقات وأرامل. و52% منهن ربات بيوت،

---

[1] إحصائيات مقدمة من طرف مصالح الشرطة 2005 من طرف محافظ الشرطة سعودان خيرة.

و74% منهن لم يرفعن شكوات للسلطات [1] وعليه فإن هذه الأرقام ليست سوى مرآة عاكسة القيم السائدة في المجتمع على حسب تصريحاتهن إذ تعد السبب في وضعهن الحالي.

والدراسة التي قام بها المعهد الوطني للصحة العمومية (INSP) على المستوى الوطني ويقدر حجم العينة بـــ 0349 امرأة معنفة، اتضح أن 73% من الحالات تعرضن لعنف جسدي وحشي و423 حالة تعرضن لعنف نفسي وجسدي و2753 حالة لعنف جسدي و31 حالة تعرضن لعنف جسمي ونفسي، و81 حالة تعرضن لعنف نفسي. [2]

وبالمقابل والملفت للانتباه أن معدلات تعنيف المرأة للرجل مراد كان الأب أو الزوج أو الأخ لم يحظ لدراسته العلمية الموضوعية الكافية عكس بعض المجتمعات العربية التي ظهرت فيها دراسات عدة حول عنف وجرائم النساء كمصر والمغرب والعربية السعودية.

ومن هذا المنطلق وحسب الإحصائيات الصادرة سواء كانت من جهات مراكز الشرطة أو الحالات المعنفة والشواهد المعايشة لهذا العنف داخل الأسرة والتي تكون لها نتائج الأولى على الأطفال فيتعدى العلاقة الزوجية من الطرفين على حد السواء أو أحدهما إلى العنف ضد الأطفال.

والمفسرين لأنواع العنف الأسري يؤكدون ويصرحون على أن العنف الزوجي والعنف بين الأزواج هو أساس كل عنف أسري لهذا سنعرض تعاريف لهذا المفهوم الناحية الدينية السوسيولوجية النفسية والقانونية والفرق بين العنف والعدوانية وكذا إبراز أنواعه إعطاء حوصلة

---

[1] مريم عبد الله التميمي: الملكة الأسرية، دار ابن حزم للطباعة والنشر، 2005، ص 113.

[2] L'enquêtes national de l'institut national de santé publique (insp): Violence à l'enquête national, ed, diwan, 2005, p35.

عن تصورات الاجتماعية الخاطئة عن العنف ضد المرأة، وتبين مكانتها في ظل التشريعات القانونية الجزائرية.

المطلب الأول: تفسير المنظور الديني للعنف الأسري

لقد جمع الإسلام أساسيات التعامل وقيام الأسرة من جميع أطرافها ابتداء من الزوجين إلى الأولاد وشرع بأصول التعايش بينهما وقد كان وضع المرأة من أولى المسائل التي علمها الإسلام إذ أعلن انسانيتها وكرامتها دون تميز بينها وبين الرجل وقد قفر بوضع المرأة من الأسفل إلى الأعلى [1] فأخرج المجتمع العربي من مظالم وأد البنات الذي كانت تعتبره من المكرمات.

وفي فصل لاحق سنعرض لأهم دعامة في الأسرة ألا وهي قوامة الرجل وستعرض إلى ما شرعه الله تعالى في ذلك إلا أننا نشر هنا فقط توضح سورة الواجبات والحقوق التي أن يجب تقام عليها من جهة ومن جهة أخرى قدم كيفية العلاج الأزمة بين الزوجين حيث تختص هذا الجانب من العلاقة الأسرية وكيف أعطى نصوصا لتأديب الزوجة لا العنف والضرب المدرج كما أعطى الزوجة حق التسريح من العلاقة لا العنف والضرب المبرح كما أعطى الزوجة حق التسريح من العلاقة دون إحداث أضرار التي قد تؤدي إلى تفسير هذه الظاهرة بحجة الدفاع عن النفس إما يسمى بالعنف المضاد.

وذهبت إلى أبعد من هذا فقد حرص الاسلام إلى تكريم المرأة الأم تكريما لم يحظى به غيرها فإذا كان القرآن الكريم قد أمر برعاية الوالدين واحترامهما والإحسان إليهما وساوى في هذه

---

[1] معروف الدوالبي محمد: وضع المرأة في الإسلام. ط1. بيروت: دار الكتاب اللبناني. 1981، ص 20.

الرعاية وذلك الاحترام بين الأب والأم دون تمييز لأحدهما عن الآخر مثلما جاء في قوله تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"[1] فإن الإسلام اختص الأم بمزيد من العناية والرعاية فجاء في قوله كذلك: "ووصينا الإنسان بولديه حملته أمه كرها ووضعته كرها" وهنا يختص الأم بدرجة من التفضيل وقد عبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن هذا المعنى عندما جاء إليه رجل يسأله" من أحق الناس صحبتي يا رسول الله قال: أمك قال ثم من؟ قال أمك؟ قال ثم من؟ قال أمك، قال ثم من قال: أبوك" متنفق عليه، أما المرأة كزوجة فقد ابرز الإسلام دورها كشريك للرجل في حياته فجعلها موضع احترام الزوج وتكريمه وجعل بينهما رباطا متينا من المودة والرحمة ومبعثا للسكن والهدوء والاستقرار فهو كفيل يجعل هذه العلاقة أقوى من أي علاقة أخرى[2] وذلك استنادا لقوله تعالى: "هن لباس لكم وأنتم لباس لهن"[3] وهذا يدل على أنه لا يوجد علاقة أمتن من العلاقة الزوجية لما فيها من خصوصيات ومشاركة وجدانية وليساهم في تكوينها كل من الزوج والزوجة.

وللمرأة حق على زوجها أن يعاشرها بالمعروف وأن يحسن خلقه معها وأن يصبر عليها احتمال الأذى منها عند طيشها وغضبها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كان أزواجه يراجعنه الكلام وتهجره أحدهن إلى الليل، وأعلى من ذلك أن الرجل يزيد على احتمال الأذى بالمداعبة فهي التي تطيب قلوب النساء [4] لقوله تعالى: "وعاشروهن بالمعروف" سورة النساء، آية 19.

---

[1] سعيد عاشور: المرأة والمؤسسات الاجتماعية في الحضارة العربية. تونس: دار المعارف للطباعة والنشر. بدون سنة، ص 21.

[2] محمد التومي: نظام الأسرة في الإسلام. الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع. 1981، ص 65.

[3] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 186.

[4] سامية منيسي: المرجع المذكور سابقا، ص126.

كما حرص الإسلام على الحفاظ على الأسرة من التمزق والتشتت وذلك بأمر الزوج الذي بيده حق القوامة على المرأة، إذ حدث خلاف بينهما يسارع إلى نصحها وتوجيهها وتذكيرها بحقوق الزوجية، فإن لم يجدي ذلك نفعا فهناك إشارات في الإسلام إلى صرب النساب ضربا غير مبرح بل تأديبي لبعض النساء الناشزات فقد كان هذا آخر حل لمعاملتهن، فقد تدرج الإسلام في تأديب الزوجة من الوعظ إلى الهجر في المضاجع إلى آخره علاج لهن وهو الضرب وهو الحل الوحيد لعلاج المرأة الناشز بقوله تعالى في سورة النساء من الآية 34: "فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي يخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا".

فإن لم يتوفق في الإصلاح وظهر أن الزوجة كارهة ولا تطيق عشرة الزوج لأسباب خاصة وتشعر بأن ذلك سيخرجها من التزاماتها بواجباتها فيجوز أن تطلب الطلاق منه وتعوضه الصداق الذي أهرها به، وقد ذهبت امرأة تدعى أم جميل بنت عبد الله إلى رسول الله (صلعم) واشتكت له بأن زوجها يضربها فقال لها، هل لكي أن تبريه؟ فبرته، وقال ابن حجرات أن النبي (صلعم) قال له هل لك أن تفارقها؟ ففرق رسول الله (صلعم) وبذلك أكرم رسول الله المرأة ومنع الرجل من إهانتها. [1]

كما يرى ابن حنبل أن الإكراه من سمات ممارسة العنف فيقتضي شيئا من العذاب مثل: الضرب والخنق وكسر الساق وما شابه ذلك حيث أن هذا الرأي يلزم توافر الركن المادي في الإكراه وهذا هو العنف.

---

[1] صالح الصديق محمد: نظام الأسرة في الإسلام. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر. 1999، ص 100.

والرأي الغالب أن الإكراه قد يكون ماديا عندما يكون التهديد والوعيد واقعا، وقد يكون معنويا عندما يكون التهديد منتظم الوقوع.

وهذا أيضا ما يجسد مصطلح الإكراه الزواجي داخل الأسرة.

الإكراه الزواجي: مما قد كون دوافع لاحقة في رد والفعل اتجاه الزوج أو العكس لابد من التأكيد على أن ما يعطي للزواج كفعل اجتماعي معناه النبيل المفترض، هو التواصل والتفاهم، فالزواج طقس ووضع اجتماعي عرفته مختلف الشعوب والحضارات، كترجمة للمودة وتأكيد لها، يعني أن الزواج يفيد التلاقي والتفاهم والمشاركة النوعية والإيجابية بخصوص تدبير اليومي وصناعة الحياة، هذا ما نجده حاضرا بقوة في البناء المفترض لهذا الفعل الاجتماعي، وعليه فعندما يحضر الإكراه على طول الفعل يفقد المعنى.

المفتوح والتواصل والتبادل الرمزي والمادي المتوازن للقيم والممارسات الاجتماعية والثقافي داخل مؤسسة الزواج، ونصبح بالتالي أمام علاقة اجتماعية مفتوحة على الاختلال لا السواء، وهو ما يمهد قبلا وبعدا لكثير من الأعطاب الاجتماعية والنفسية والتي تتجاوز مستوى الزوجين إلى الأبناء والعائلات والمجتمع عموما.

إن الإكراه الزوجي وفقا لهذا الطرح يحيل على حالة من العنف يمارسها أحد طرفي العلاقة الزوجية على الآخر، إنه عنف رمزي ومادي في نفس الوقت.

يقوم على إلغاء حق الآخر في الاختيار وتقرير المصير، حيث تصير "الكلمة" بيد من يملك أكثر ومن يكره أكثر، إن الإكراه الزوجية هو ترجمة واقعية للاعتلال الذي يمس العلاقة الإنسانية

التي تبصم مؤسسة الزواج، وفي أبسط تعريفاته إرغام للزوج أو الزوجة على ممارسة فعل أو سلوك غير مقبول، لهذا نؤكد مرة أخرى على أنه تعنيف وانتهاك لحقوق الإنسان.

طبعا تتعهد مظاهر الإكراه داخل مؤسسة الزواج، وإن كانت هذه الظاهرة ذكورية بامتياز، أي أنها تمارس من قبل الأزواج.

في غالب الأحيان، اعتبارا لانغراس قيم المجتمع الذكوري في التشكيلة الاجتماعية العربية، فهذا كله لا يمنع.

من الاعتقاد بوجود زوجات يمارسن الإكراه في حق أزواجهن، وذلك بالنظر إلى الدينامية التي يعرفها سجل القيم والتبادلات الرمزية داخل المجتمع.

وعلى العمومي يمكن توزيع ألوان وصيغ الإكراه داخل المؤسسة الزوجية على إكراه على مستوى اللباس وآخر على مستوى العلاقات والفعل الاجتماعي فضلا عن إكراه آخر في مستويات التدبير اليومي والتعامل مع الأبناء

- فعلى مستوى اللباس نجد فئة من الأزواج يكرهون زوجاتهم على ارتداء نوع معين من اللباس يتراوح بين الحشمة والسفور تبعا للمنطلقات القيمية والاختيارات الفكرية، فهناك من يرغم زوجته على لبس اللباس القصير جدا، وبالمقابل هناك من يفرض عليها اللباس الفائق الاحتشام، ولو كانت راغبة فيغير ذلك، بل هناك يذهب في درب الإكراه إلى حدود اختيار الألوان والنماذج اللباسية.
- وبخصوص الإكراه الذي يتم داخل حقل العلاقات الاجتماعية فنعني به إرغام الزوجة على ممارسات وطقوس اجتماعية بعينها، كالمنع مثلا من زيارة الأقارب والأحباب،

أو المنع من استقبال الصديقات او الدخول في علاقات معهن مع ما يرفق هذه الصيغ الإكراهية من فرض لنمط اجتماعي معين غالبا ما ترفضه النساء، ويؤدي بالتالي إلى تنامي جبل الجليد داخل الأسر.

- الإكراه على الإنجاب: كما أوضحنا قبلا فهناك أوجه عديدة للإكراه الذي يتم تحت سقف المؤسسة الأسرية، والإرغام على الإنجاب أو عدم الإنجاب يشكل أحد أوجه هذه العلاقات المرضية التي صارت تبصم حياة كثير من الأسر العربية.
- عندما تكون الزوجة غير قائمة على أساس متين، فإن الإكراه يصير سيد الموقف، طبعا هناك من يعتقد أنه الواجب أن يخطط لحياته ويعتقد أن الأبناء يجب أن يولدوا في موعد محدد، ولهذا تجده يتفاهم مع الزوجة بشأن إرجاء الحمل إلى ذلك الموعد، لكن الزوجة هي الأخرى ترى بأن من حقها تكون أما، وهناك تتناقض الرغبات، ويصير القرار بيد من يملك وسائل الإنتاج والإكراه، وطبعا تحسم النتيجة في الغالب للزوج، الذي يرغم الزوجة على عدم الإنجاب وعلى تطليقها أو إجهاضها في حالة مخالفتها لأوامره، وتاريخ عطبنا الاجتماعي حافل بالحالات والظواهر التي تجسد هذا العنف المجتمعي، لهذا نقول بأن أسباب هذا السلوك تجد جذورها في بناء غير السوي للعلاقة الزوجية من أساسها كما تجد تفسيرها في الأمراض النفسية التي يعتل بها أحد طرفي العلاقة أو كلاهما نفس الأمر وربما بصيغ أكثر باعتبار أن الرجل وفقا لقيم المجتمع الذكوري يكون في الغالب هو من يقوم بالإكراه، فالزوجة التي تتعرض للإكراه، تكون موضع عنف رمزي ومادي، والعنف في جميع ألوانه هو انتهاك وتهديد للأمن النفسي الداخلي، لهذا نجد الزوجة التي تتعرض للإكراه تعيش ظروفا نفسية مهزوزة وغير مستقرة.

- الإكراه المادي للزوجة: ماذا ينتظر من زواج مولع بلغة المال والحسابات والفواتير؟ ماذا ينتظر من زوجة لا تتمثل زوجها غلا كحافظة نقود؟ وماذا نتوقع من زوج لا ينظر لزوجته غلا بمقدار راتبها الشهري.

عندما تتحول العلاقة الزوجية إلى حسابات وأرقام، فإنها تفرغ من محتواها ومعناها النبيل، وتصير مجرد صفقة اجتماعية تجارية صرفه، وهذا يجعل البعد القيمي آخر نقطة يتم الركون إليها أو الانشغال بها في سلم الممارسات الحياتية إذا كان المثل يقول بأن كل فتاة بأبيها معجبة، فكل زوجة ببيتها معجبة، ولا أعتقد أن هناك زوجة ترفض الإنفاق على بيتها وزوجها، لكن عندما تحضر لغة الأوامر والتعليمات ويصير الإكراه سيد الموقف، فالزوجة ترفض الإنفاق، وتطالب الرجل بتحمل مسؤولية كاملة على اعتبار أنه المعني بالنفقة.

ولهذا فعندما يكره الزوج زوجته على الإنفاق، فهذا يؤشر بدءا تأسيسا العلاقة على نوع من الاستغلال المادي لهذا نقول بأن نتيجة هذا التمثل المريض للزوجة كحافظة نقدية لا يكون إلا منتجا لعدم التفاهم وتنامي الاختلالات والعنف. [1]

المطلب الثاني: المنظور القانوني وموقفه من العنف الأسري

أ- موقف القانون الجزائري من إجرام المرأة والرجل ومن العنف الأسري:

بالرجوع إلى قانون العقوبات الجزائري نجد أن المشرع الجزائري لا يفرق بين إجرام المرأة وإجرام الرجل أو العنف غير المشروع المستعمل من قبل المرأة أو من قبل الرجل وبالرجوع للباب الثاني من قانون العقوبات المتعلق بالجنايات والجنح ضد الأفراد وبالضبط في فصله الأول

[1] عبد السلام بشير الدويبي: العنف العائلي، الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية. مجلة العلوم الاجتماعية، 2004/01/23.

المعنون بـــ "الجنايات والجنح ضد الأشخاص" نجد أن المواد من 254 إلى 263 تتكلم عن عقوبة القتل العمد والقتل الخطأ دون تمييز بين الجنسين إلا في بعض المواد مثل المادة 260 التي تتكلم عن التسميم والمادة 261 تتكلم عن عقوبة من تسبب في تسميم غيره وتتكلم عن المرأة التي تتسبب في قتل ابنها حديث الولادة.

فالمادة 260 نصت على ما يلي: "التسميم هو الاعتداء على حياة إنسان بتأثير مواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو آجلا أيا كان استعمال أو إعطاء هذه المواد ومهما كانت النتائج التي تؤدي إليها". [1]

أما المادة 261 فقد نصت "يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل أو قتل الأصول أو التسميم، ومع ذلك تعاقب الأم سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل ابنها حديث العهد بالولادة بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة على ألا يطبق هذا النص على من ساهموا أو اشتركوا معها في ارتكاب الجريمة". [2]

أما عن قتل المرأة للرجل مهما كانت علاقتها به فإنه يدخل في إطار المادتين 262 و263.

فقد نصت المادة 262 على ما يلي: يعاقب باعتباره قاتلا كل مجرم مهما كان وصفه استعمل التعذيب أو ارتكب أعمالا وحشية لارتكاب جنايته". [3]

---

[1] عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. ج1. ط5. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1984، ص ص 101-102.

[2] عودة، المرجع المذكور سابقا، ص ص 101-102.

[3] المرجع نفسه، ص101-102.

أما المادة 263 فقد نصت: يعاقب على القتل بالإعدام إذا سبق أو صاحب أو تلي جناية أخرى". [1]

هذا فيما يتعلق بجريمة القتل أما فيما يتعلق بجريمة الضرب والعنف فقد تناولها المشرع الجزائري من المادة 264 إلى غاية المادة 276 من قانون العقوبات تحت عنوان أعمال العنف العمدية فمثلا جاء في المادة 264: "كل من أحدث عمدا جروحا للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو الاعتداء يعاقب بالحبس من شهرين إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 10.000دج إذا نتج عن هذه الأنواع من العنف مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوما... وإذا ترتب على أعمال العنف الموضحة أعلاه فقد أو بتر إحدى الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد أبصار إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات.

وإذا أفضى الضرب أو الجرح الذي ارتكب عمدا غلى الوفاة دون قصد إحداثها فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة. [2]

وهكذا فإن المشرع الجزائري لا يفرق بين الرجل والمرأة في تطبيق أحكام قانون لعقوبات، لكن بالرجوع على قانون الإجراءات الجزائية نجد خصوصية في متابعة الجرائم التي تقع بين الأزواج بداية من تحريك الدعوى العمومية ووصولا على التنازل عنها.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص101-102.
[2] عودة، المرجع المذكور سابقا، ص ص 101-102.

"ويقصد بتحريك الدعوى العمومية بصفة عامة طرحها على القضاء الجنائي في حق الدولة في توقيع الجزاء على مخالفة أحكام قانون العقوبات" [1].

"وتحريك الدعوى العمومية هو أول إجراء تقوم به النيابة للمطالبة بتطبيق قانون العقوبات" [2]

والأصل في قانون الإجراءات الجزائية أن النيابة العامة ممثلة في وكلاء الجمهورية على مستوى كل محكمة هي صاحبة الاختصاص الأصلي في تحريك الدعوى العمومية ومباشرة إجراءاتها وقد نصت المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية "الدعوى العمومية لتطبيق العقوبات يحركها ويباشرها رجال القضاء أو الموظفون المعهود إليهم بها بمقتضى القانون.

كما يجوز أيضا للطرف المضرور أن يحرك هذه الدعوى طبقا للشروط المحددة في هذا القانون".

فالفقرة الثانية من المادة السالفة الذكر أعطت الحق للطرف المتضرر من جريمة ما حق تحريك الدعوى العمومية وذلك عن طريق تقييد شكوى على مستوى مراكز الشرطة أو مراكز الدرك الوطني أو على مستوى النيابة العامة للمحكمة التي وقع في نطاق اختصاصها الفعل المجرم أو التي يقع في نطاقها موطن الطرف المتضرر.

لكن بالرجوع إلى بعض مواد قانون العقوبات ومواد قانون الإجراءات الجزائية نجد أن المشرع يقيد سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية أو مباشرته فمثلا المادة 339 من قانون

---

[1] عبد الله أوهابية: شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية، التحري والتحقيق. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. ص49.

[2] المرجع نفسه، ص50.

العقوبات تنص: "يقضى بالحبس من سنة إلى سنتين على كل امرأة متزوجة ثبت ارتكابها جريمة الزنا.

وتطبق العقوبة ذاتها على كل من ارتكب جريمة الزنا مع امرأة يعلم أنها متزوجة.

ويعاقب الزوج الذي يرتكب جريمة الزنا بالحبس من سنة إلى سنتين وتطبق العقوبة ذاتها على شريكته ولا تتخذ الإجراءات جريمة الزنا بالحبس من سنة إلى سنتين وتطبق العقوبة ذاتها على شريكته ولا تتخذ الإجراءات إلا بناء على شكوى الزوج المضرور، وإن صفح هذا الأخير يضع حد لكل متابعة. [1]

ويستكشف من هاته المادة أن المشرع يقد سلطة النيابة العامة في متابعة أحد الزوجين بتهمة الزنا بضرورة وجود شكوى يقدمها الطرف المتضرر (زوج أو زوجة) وفي حالة تقديم الشكوى ثم صفح الطرف المتضرر فإن كل متابعة جزائية تتوقف حالا وهذا لكون المشرع الجزائري يعطي اعتبارا خاصا لاستمرار الحياة الأسرية.

وفي هذا الإطار دائما تنص المادة 369 من قانون العقوبات: "لا يجوز اتخاذ الإجراءات الجزائية بالنسبة للسرقات التي تقع بين القارب والحواشي والأصهار لغاية الدرجة الرابعة إلا بناء على شكوى الشخص المضرور، والتنازل عن الشكوى يضع حدا لهذه الإجراءات".

وتنص المادة 368 من نفس القانون: "لا يعاقب على السرقات التي ترتكب من الأشخاص المبينين فيما بعد ولا تخول إلا الحق في التعويض المدني:

---

[1] المرجع نفسه، ص131.

1- الأصول إضرارا بأولادهم أو غيرهم من الفروع.

2- الفروع إضرارا بأصولهم.

3- أحد الزوجين إضرارا بالزوج الآخر.

هذه العناية الخاصة التي يعطيها المشرع الجزائري لقداسة الروابط الأسرية تجعل سلطة النيابة مقيدة في متابعة الجرائم التي تقع بين أفراد الأسرة، ومن بينهم الزواج، مثل السرقات أو الاعتداءات، بضرورة تقييد شكوى من طرف الطرف المتضرر وفي حالة تنازل لهذا الأخير عن شكواه يوضع حد لكل متابعة عكس ما إذا كانت الجرائم بين أجانب فإن النيابة صاحبة الاختصاص في تحريك الدعوى العمومية حتى ولو لم يتقدم الطرف المتضرر بشكوى وإذا تنازل عن شكواه فبحالة تقديمها فإن ذلك لا يوقف المتابعة الجزائية ولا يسقط حق المجتمع في توقيع العقاب على الجاني بواسطة النيابة العامة.

هذه الحقيقة تجعلنا نفهم لماذا عدد قضايا النساء المتورطات في جرائم عنف ضد أزواجهن المعروضة على العدالة قليلة نسبيا مع جرائم عنف الرجال عامة ذلك لأن أغلب الأزواج إما أنهم يتكتمون عن هذا الأمر حفاظا على سمعتهم أمام العائلة والأصدقاء أو يلجؤون مباشرة لفك الرابطة الزوجية.

ب-مكانة المرأة القانونية في ظل التشريعات الجزائرية:

إن المقصود بالمكانة القانونية للمرأة الجزائرية هو مدى استجابة التشريعات القانونية لطموحات المرأة في تحقيق المساواة مع الرجل ومدى احترام قانون الأحوال الشخصية أو ما يعرف بقانون

الأسرة للقواعد الدستورية التي نصت على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

وما تجدر الإشارة إليه أن المشرع الجزائري لم يتمكن من صياغة قانون ينظم الحياة الأسرية إلا بعد مخاض عسير إذ كانت القاعدة المعمول بها بعد الاستقلال مواصلة العمل بالقوانين السائدة في الحقبة الاستعمارية وكانت القواعد المعمول بها في الحقبة الاستعمارية في مجال الأسرة مستمدة من الأعراف والشريعة الإسلامية كما كان المجال مفتوحا على مصراعيه للاجتهاد القضائي وهو ما أدى إلى بروز أحكام قضائية متناقضة، وفي 1984/06/09 تمت المصادقة لأول مرة بعد الاستقلال على قانون الأسرة الذي جاء يحمل رقم 11/84 معتمدا على تطبيق الشريعة الإسلامية في تنظيم الأسرة مغلبا الفقه المالكي "واستند المشرع الجزائري في صياغة قانون الأسرة على المادة 151 الفقرة الثانية والمادة 154 من دستور 1976 فالأولى تنص على اعتبار الإسلام دين الدولة والمادة الثانية تنص على اعتبار الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع".[1]

وقد احتوى هذا القانون على 224 مادة شملت أحكام الزواج والطلاق وآثاره، الولاية وأنواعها، النيابة الشرعية، أحكام المواريث، الوصية والهبة.

وقد اختلفت المواقف وتباينت نحو هذا القانون بين مؤيد ومعارض وبين داع إلى الإلغاء وداع إلى التعديل وداع إلى المحافظة عليه كما هو.

---

[1] لوعيل محمد لمين: المركز القانوني للمرأة في قانون الأسرة الجزائري.ط1. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع. 2004، ص28.

وقد أدخلت بعض التعديلات على هذا القانوني مؤخرا وذلك بموجب الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005.

وسنحاول معرفة المركز القانوني للمرأة الجزائري من خلال المطالب التالية:

ت-المركز القانوني للمرأة في عقد الزواج:

إن عقد الزواج هو عقد مدني ينشأ من توافق إرادة طرفين هما الرجل والمرأة والسؤال المطروح هنا هو مدى تكافؤ إرادتي الرجل والمرأة في إنشاء الحقوق؟

للإجابة عن هذا السؤال نقف عند ركن مهم من أركان عقد الزواج نصت عليه الشريعة الإسلامية، وتبناه المشرع الجزائري في المادة 09 من قانون الأسرة الا وهو ركن الرضا.

فطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية يعد الصداق والولي والشاهدان ورضا الزوجين من أركان عقد الزواج "وتطبيقا لأحكام القانون الوضعي يعد الرضا هو تطابق الإيجاب مع القبول كما هو وارد في أحكام القانون المدني، فلا ينعقد عقد الزواج بمجرد الطلب وإعلان الرغبة فيه من جانب واحد دون اعتبار لإرادة المرأة التي لا تمييز بينها وبين إرادة الرجل وهذه المبادئ مستوحاة من نصوص القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي قال" لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا بالكر حتى تستأذن". [1]

وقد نص المشرع الجزائري في المادة التاسعة من قانون الأسرة المعدل بموجب الأمر 02/05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 على اعتبار الرضا الركن الأول والأساسي لإبرام عقد الزواج

---

[1] المرجع نفسه، ص 51.

دون التفريق بين رضا الرجل ورضا المرأة فقد نصت: "ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين". [1]

لكن البعض يتساءل عن تأثير اشتراط وجود الولي كشرط أساسي في عقد الزواج على مكانة رضا المرأة في العقد فقد حددت المادة 9 مكرر من قانون الأسرة شروط انعقاد عقد الزواج على سبيل الحصر في: أهلية الزواج، الصداق، الولي، شاهدان وانعدام الموانع.

بل أن البعض يعتقد أن اشتراط الولي بالنسبة للمرأة في إبرامها لعقد الزواج يؤثر سلبا على مصداقية اشتراط رضاها.

لكن المادة 11 من قانون الأسرة تزيل هذا اللبس إذ أنها تمنع الولي من التعرض للبنت في الزواج إذا كانت ترغب فيه وكان هذا الزواج أصلح لها.

ويذهب المشرع في تعديله الأخير لقانون الأسرة إلى أبعد من ذلك حينما يسمح للمرأة بأن تختار أي ولي لتمثيلها في عقد الزواج في حالة تعسف من له الأولوية بأن يكون وليها وذلك من خلال المادة 11 و13 من قانون الأسرة، فقد نصت المادة 11 "تعتقد المرأة الراشدة زواجها بحضور وليها وهو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص آخر تختاره". [2]

أما المادة 13 فقد نصت على ما يلي: "لا يجوز للولي أبا كان أو غيره أن يجبر القاصرة التي هي في ولايته على الزواج، ولا يجوز له أن يزوجها بدون موافقتها".

---

[1] وزارة العدل: قانون الأسرة. ط4. الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية.2005، ص 6.

[2] المرجع نفسه، ص 7.

والملاحظ أيضا أن معارضي نصوص قانون الأسرة يتحججون بنص المادة 31 منه التي أوردت قيودا على مبدأ رضا المرأة التي لا تسمح بزواج المسلمة بغير المسلم وهو جعل البعض يعتبر أن هاته المادة هي التي تكشف تمييز المشرع الجزائري بين الرجل والمرأة وخرقه لمبدأ المساواة بينهما "وخلاصة القول أن اشتراط رضا المرأة في الزواج ارتبط في التشريع الجزائري بوجود الولي وعدم السماح بالزواج للمرأة بغير مسلم وهذان الشرطان قد يولدان تأثير على ممارسة المرأة لحريتها كما أن وجود الولي يؤثر على القيمة القانونية للرضا كتعبير عن الإرادة [1].

كما أن الحديث عن المركز القانوني للمرأة في عقد الزواج يقودنا للحديث عن حقها في الاشتراط وهذا ما نصت عليه المادة 19 من قانون الأسرة بقولها "للزوجين أن يشترطا في عقد الزواج أو أي عقد رسمي لاحق كل الشروط التي يريانها ضرورية ولاسيما شرط عدم تعدد الزوجات وعمل المرأة مالم تتنافى هذه الشروط مع أحكام هذا القانون". [2]

ومعنى ذلك أنه يحق للمرأة كطرف في العقد وضع أي شرط يبدو لها أنه سيحميها من تعسفات الزوج ومعنى ذلك أن المشرع الجزائري سوى بين الرجل والمرأة في وضع الشروط.

ومن أمثلة الشروط التي يمكن للمرأة أن تضعها عند إبرام عقد الزواج كحق الخروج إلى العمل أو التعلم وحق السكن بعيدا عن عائلة الزوج وأن تشترط عليه عدم إعادة الزواج ثانية لكن لا يجوز لها أن تشترط عليها تطليق من هي في عصمته".

---

[1] وزارة العدل، المرجع المذكور سابقا، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

وبالرجوع إلى الواقع نجد أن أغلب النساء تحجمن عن استعمال حقهن في الاشتراط قبل الزواج لانعدام الثقافة القانونية عندهن من جهة ومن جهة أخرى الخوخ من زعزعة ثقة الزوج فيها في وقت وصلت فيه العنوسة إلى أرقام قياسية إضافة إلى نوعية التنشئة الاجتماعية التي تفرض على المرأة الخضوع والخنوع لإرادة الزوج باعتباره هو المسير للأسرة وبالتالي له الحق وحده في وضع الشروط دونها.

ث-حقوق وواجبات المرأة في ظل الرابطة الزوجية:

تضمنت المادة 36 من قانون الأسرة المعدل بموجب الأمر 02/05 الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين أما المادة 37 فقد أشارت إلى الذمة المالية المستقلة لكل واحد من الزوجين إلا أن يتفقا على عكس ذلك، فقد نصت المادة 36 على ما يلي يجب على الزوجين:

1- المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة،

2- المعاشرة بالمعروف وتبادل الاحترام والمودة والرحمة،

3- التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم،

4- التشاور في تسيير شؤون الأسرة وتباعد الولادات،

5- حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربه واحترامهم وزيارتهم،

6- المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والقربين وبالحسنى والمعروف،

7- زيارة كل منهما لأبويه، أقاربه واستضافتهم بالمعروف. [1]

أما المادة 37 فقد نصت على أنه: "لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر، غير أنه يجوز للزوجين أن يتفقا في عقد الزواج أو في عقد رسمي لاحق، حول الأموال

[1] وزارة العدل، المرجع المذكور سابقا، ص 10.

المشتركة بينهما التي يكتسبانها خلال الحياة الزوجية وتحديد النسب التي تؤول إلى كل واحد منهما".

ج- حق المرأة في حل عقد الزواج:

أعطى المشرع الجزائري للمرأة حق خل عقد الرابطة الزوجية إذا كانت لا ترغب فيه أو تضررت وذلك من خلال السماح لها بطلب التطليق والمخالعة وهذا ما تضمنته المواد 53 و54 من قانون الأسرة.

فقد نصت المادة 53 على ما يلي: "يجوز للزوجة أن تطلب التطليق للأسباب التالية:

1- عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه مالم تكن عالمة بإعساره وقت الزواج،

2- العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج،

3- الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر،

4- الحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بشرف الأسرة وتستحيل معها مواصلة العشرة الزوجية،

5- الغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة،

6- مخالفة الأحكام الواردة في المادة 89 أعلاه،

7- ارتكاب فاحشة مبينة،

8- الشقاق المستمر بين الزوجين. [1]

[1] وزارة العدل، المرجع المذكور سابقا، ص ص 11-13.

والملاحظ أن هذا النص حدد الأسباب التي تسمح للمرأة المتضررة أن تطلب التطليق على سبيل الحصر كما يقع على المرأة وحدها عبء إثبات الضرر وهو الأمر الذي لن يتأتى للمرأة بسهولة مما يجعل كثير من طلبات النساء المتعلقة بالتطليق والمعروضة على المحاكم تنتهي بالرفض لعدم توفر الأسباب المذكورة في المادة أعلاه مما يجعل المرأة تبقى تتخبط في مشاكلها وهو الأمر الذي من شأنه أن ينمي عندها النزعة العدوانية والرغبة في التخلص من زوج لا تطليق معاشرته.

في حين أن المادة 54 من نفس القانون تجيز للمرأة طلب الخلع في حالة فشلها في إثبات الضرر إذ تنص على ما يلي: "يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل ما يلي إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع، يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم". [1]

والحقيقة أن ممارسة المرأة المتضررة من سلوك زوجها أو التي لا ترغب في العيش معه لحق طلب الخلع يتوقف على إمكانياتها المادية وبالرجوع إلى الواقع نجد أن النساء العاملات وحدهن القادرات على ممارسة حق طلب المخالعة لأن طلب الخلع يشترط فه أن تقدم المرأة لزوجها مقابلا ماليا لأنه الطرف المتضرر، في حين أن المرأة الماكثة بالبيت والتي ليس لها موردا ماليا تبقى تتجرع مرارة الشقاق بينها وبين زوجها فلا هي تستطيع أن تمارس حق المطالبة بالتطليق لصعوبة إثبات الضرر ولا هي قادرة على ممارسة حقها في الخلع لانعدام المورد المالي لديها ويمكننا بالتالي تصور الحالة النفسية التي تكون عليها مثل هاته المرأة.

---

[1] المرجع نفسه، ص14.

ح- قضية النشوز وموقف قانون الأسرة منه:

1- النشوز:

ومعناه الخروج عن الطاعة وعدم التزام بالواجبات الملقاة على عاتق أحد الزوجين وهو المتصور في المرأة والرجل. [1]

والنشوز هو العصيان مأخوذ من النشز وهو ما ارتفع من الأرض، والمعنى أن النشوز كراهية كل واحد من الزوجين. [2]

وإذا تخلف الزوج أو الزوجة أو كلاهما عن أداء ما عليه من واجبات فهنا يتحقق النشوز وهو عدم العمل بتلك الالتزامات التي أوجبها الشرع المقدس. [3] وفي القانون الأسرة الجزائري في سنة 1984 نص على قضية النشوز محددة في مادته 37 وقد ألغيت بعد التعديل في 2005.

- **نشوز المرأة:**

وذلك عندما تمتنع عن أداء واجباتها وأداء حقوق زوجها وعدم تمكينه من نفسها وهنا نشير إلى الأمور التي تؤدي إلى نشوز المرأة:

- ✓ عدم تمكين المرأة نفسها لزوجها من الناحية الجنسية.
- ✓ الخروج من البيت دون إذن زوجها.

---

[1] حبيب الله الطاهري: مشاكل الأسرة وطرق حلها. ط1. بيروت: دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع. 1997، ص 58.

[2] أبو الوفا، المرجع المذكور سابقا، ص 38.

[3] حبيب الله طاهري، المرجع المذكور سابقا، ص 121.

- ✓ الإسراف في مال زوجها وعدم إطاعته،
- ✓ إدخال الأجنبي إلى بيت زوجها أو أي فرد آخر بدون موافقة الزوج،
- ✓ الامتناع عن تلبية طلبات زوجها المشروعة واستقباله بوجه عابس،
- ✓ أن تخطط لتضييع حقوق زوجها والشروع بذلك،
- ✓ الخيانة في واجباتها والحقوق التي فرضها الشرع لزوجها عليها.

ويتحقق نشوز الزوجة عند خروجها من بيتها متمردة على زوجها رافضة أداء حقوقه الواجبة، أما إذا خرجت من البيت لأداء خدمات تحتاج إليها في البيت كالطعام أو غير لك فلا يتحقق النشوز. [1]

- **الآثار المادية والمعنوية لنشوز الزوجة:**

إذا لم تعمل المرأة بواجباتها الملقاة على عاتقها ورفضت إطاعة زوجها فإن وجوب إنفاق الزوج عليها يسقط وهذه النفقة تشمل المأكل والملبس والمسكن وعلى المرأة أن تسعى جاهدة لأداء واجباتها التي قدرها الشرع الإسلامي وأن تعمل لرضا زوجها وتبتعد عن كل ما يغضبه. [2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 122.

[2] المرجع نفسه، ص ص 122-123.

- **وسائل التأديب لرفع النشوز:**

- الموعظة الحسنة وتعد من أهم واجبات الزوج أنه مسؤول عن رعيته فإن رأى من زوجته شططا في سلوك، أو خطأ في قول فليأمر بالمعروف وقد تكون الكلمة الحسنة والتوجيه الرقيق من أشد وسائل التأثير على المرأة. [1]
- الهجر في المضجع ويقصد به هجر الزوجة لا مغادرة منزل الزوجية والهجر لفظ يستوعب الخصوصيات التي بين الرجل والمرأة ولا يحل أن يمتد إلى أربعة أشهر ولا ينبغي أن يشتد فيطغى على حق الزوجة في الاتصال بزوجها.
- الضرب: وهو إحدى وسائل العلاج فهذا ما يقوله علماء نفس الطفل وعلماء نفس المرأة وأساتذة علم العقاب ورجال القانون وقد حدد الشارع سلطته في التأديب بأمرين:

أولا: أن الضرب هو الملاذ الأخير لعلاج امرأة لم يعد يجدي في إصلاحها الوعظ والتوجيه والهجر.

ثانيا: أن الضرب المسموح به للزوج هو الضرب غير المبرح وهذا تحديد في النوع، وألا يمتد إلى الوجه وهذا تحديد في المكان والمقصود ألا يكون ضرب المرأة سبيل إلى الإهانة أو طريقا إلى الانتقام بضرب الوجه الذي يظهر للناس وكذلك لا ينبغي أن يشيع الضرب ويعلن وإذا كان الهجر مكانه البيت فالضرب مكانه البيت أيضا. [2]

---

[1] محمد كمال الدين إمام: الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بدون سنة، ص 101.

[2] كمال الدين إمام، المرجع المذكور سابقا، ص 102.

1- نشوز الرجل:

يتحقق نشوز الرجل في حالة عدم التزامه بأداء حقوق زوجته كحق المضاجعة وأداء النفقة، فكل عاقل يعلم أن التصرف بخشونة وتعذيب المرأة يدمر الحياة الزوجية والأهم من ذلك تتبدل الحياة إلى حياة مرة وجو الأسرة إلى حرب نفسية وعلى الزوج ألا يتعامل مع زوجته وكأنها خادمة بل هي شريكته وأم أولاده. [1]

وفي قانون الأسرة الجزائري يقرر مادة وهي المادة 55.

المادة 55: عند نشوز أحد الزوجين يحكم القاضي بالطلاق وبالتعويض الطرف المتضرر.

فإذا حرمت الزوجة نفسها عن زوجها وتلفظت به فهو غير جائز شرعا، والنشوز لا قيمة له إلا بعد الحكم برجوع الزوجة وامتناعها عن الامتثال فهذا هو النشوز.

والمبدأ 1: الذي تستند عليه هذه المادة والذي ينص أن الطلاق المتلفظ به من قبل الزوجة غير جائز ولو تعددت ألفاظه، وأن النشوز لا يثبت إلا إذا حكم على الزوجة بالرجوع فامتنعت، ولم يتم طلب الطلاق من الزوج ولا تزال العصمة بيده، فإذا تم الحكم يفك الرابطة الزوجية مع حرمان الزوجة من حقها في نفقة العدة فإن ذلك يعد مخالفا للشرع ويستوجب النقض.

والمبدأ 2: أنه لا يجوز النشوز إلا بعد تنفيذ حكم القاضي بالرجوع وإعطاء مهلة للمحكوم للانصياع له اختياريا مع مراعاة الإجراءات المعمول بها قضاء.

---

[1] طاهري، المرجع المذكور سابقا، ص 125.

والمادة 56: تقرر أن "إذا اشتد الخصام بين الزوجين ولم يثبت الضرر وجب تعيين حكمين للتوقيف بينهما يعين القاضي الحكمين، حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة، وعلى هذين الحكمين أن يقدما تقريرا عن مهمتهما في أجل شهرين.

المطلب الثالث: المنظور السوسيو-نفسي في تفسير العنف

أ- التعاريف:

ما يلاحظ في علم الاجتماع هو وجود تخصص يعرف بعلم الاجتماع العنف إلا أنه هناك خلط بين مفهوم "العنف" و"العدوان" وبتالي بصعب على علماء الاجتماع تحديد مفهوم العنف ولهذا فهم يستعملونه بدون فصله عن العدوان ويعطون للعنف طابعا سياسيا ولهذا يجب التطرف لتعريف العدوان والعنف.

فالعدوان هو سلوك يرمي إلى إيذاء الغير أو الذات أو ما يحل محلها من الرموز ويعتبر السلوك الاعتدائي تعويضا عن الحرمان الذي يشعر به الشخص المعتدى.

إما العنف فهو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروعا أو غير مطابقا للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما. [1]

يعرفه "بروكفتش" يرى أنه المتبع الرئيسي الأساسي للعنف والعدوان هو الشعور بالخطر. [2]

---

[1] بدوي أحمد زكي: قاموس العلوم الاجتماعية. بيروت: مطبعة لبنان. 1978، ص 13.

[2] بدون ريمون وبوريكو فكتور: المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 398.

وحسب التعريف المشترك بين "بوركيو وريمون" حيث يقولان أن العنف تطاول على الحرية وهذا التعريف أكثر نجاعة من سابقيه حيث نجده لم يركز فقط على الجانب الأخلاقي بل تعدى ذلك نظريات العنف.

ومن بين التعاريف التي ارتبطت معانيها بمفاهيم أخرى وأهمها العدوانية الجريمة منها: "يعرف العنف الأسري على أنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوية غير متكافئة اقتصاديا وسياسيا مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية للفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى". [1]

ويعرف علماء والنفس العنف الأسري بأنه سلوك غريزي مصحوب بالكراهية وجب التدمير، هدفه تصريف الطاقة العدوانية المكبوتة تجاه الآخرين". [2]

من أكثر أنواع هذا النوع هو العنف الزوجي والعنف المتبادل بين الزوجين.

ويقول المحللون الاجتماعيون كالباحث الاجتماعي "كاظم الشيب" أنه عندما تجتمع الكلمتان المكونتان جملة العنف الأسري فإنهما تحدثان ارتباكا حقيقيا في المدلولات المقروءة من مفردة الأسرة، وكذلك لأن مفردة العنف تمثل الانحراف والشذوذ عن الطبع السوي للإنسانية، بينما تمثل مفردة الأسرة الأصل والقاعدة الثانية المترافقة مع الطبيعة البشرية وهذه الحقيقة يستوعبها الإنسان عندما يسمع جملة العنف الأسري لأنها تعبر عن واقع سلبي وغير مرغوب فيه والتناقض الظهار في اجتماع المفردين يعبر عن وجود ارتباط أو حلل في المنظومة الاجتماعية

---

[1] المرجع نفسه، ص 398.

[2] كاظم الشيب: العنف الأسري. بيروت: المركز الثقافي العربي. بدون سنة، ص 21.

والثقافية التي يسير وفق نسيقها المجتمع وبالتالي فهو بحاجة إلى إعادة النظر في واقعه الاجتماعي ووضعه الثقافي[1].

وإذا كان المحللون الاجتماعيون يعرفون العنف على أنه نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسيها المجتمع لإعطائه وما يسمله من السلوكيات كالخشونة المادية والضغوطات المعنوية كما أن العنف قد يوجه من طرف الذات نحو الغير أو من الذات نحو ذاتها كالانتحار.

ويتعرض التداخل بين المفهومين بين العدوانية والعنف بأنواعهما أو أنها أقرب كأسلوب للتعامل بين أعضاء الأسرة سواء كانت نووية أو ممتدة.

ب-أنواع العنف

1- **العنف المادي:** هو الذي يحدث ضررا ماديا في جسد أو مال أو نفس المتعرض للعنف كالقتل، الضرب، السرقة.... الخ.
2- **العنف المعنوي:** وهو الذي يصيب اعتبار أو كرامة الشخص كالسب والتهديد.
3- **العنف التسلطي:** هدفه إحداث بعض الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والعقلية وغالبا ما يستعمل في إطار الصراعات الفردية أو الجماعة وبين المنظمات والدول والشعوب والأهداف للسيطرة السياسية أو الاقتصادية وقد يقوم أساسا على فكرة الإقصاء أو القضاء حتى الغلبة حيث العنف الجسدي لا يعتبر إلا عاملا إحداث ثغرات في الصف.
4- **العنف الاختياري:** الذي يكون هدفه إظهار القدرات الفردية كالشجاعة في الجماعة ويتجلى هذا في منافسات لعب جماعة الأطفال والمنافسات الرياضية.

---

[1] وزارة العدل، المرجع المذكور سابقا، ص 8.

5- **العنف اللامشروع:** هدفه الحفاظ على حق مزعوم أو انتزاع حق غير مشروع باستعمال القوة وهو مخالف للقانون.

6- **العنف المشروع:** الذي يتوافق مع القوانين والأعراف والعادات كأداء الواجب والدفاع الشرعي عن النفس.

والحقيقة أن الكثير من العلماء يرجعون السلوكيات العنيفة الصادرة عن الإنسان إلى تلك الروح العدوانية والطاقة التدميرية التي تحتوي عليها ذاتية الأفراد وهذا ما يقودنا للتعريف بالعدوانية.

ت- تعريف العدوانية وأنواعها

"العدوانية مأخوذة من العدوان الذي يعد مفهوما أكثر حيادا من العنف، كون العنف مفهوم سياسي وسوسيولوجي أما العدوانية فهي مواقف ترتبط ببيولوجية وسيكولوجية الفرد إذ غالبا ما تكون خفية في أعماق الفرد ويكشفها تصرف أو موقف ما".

هناك من عرف العدوانية بأنها "سلوك يهدف إلى إحداث جروح للأشخاص أو إتلاف الممتلكات سواء أكان جماعيا أو فرديا مهما اختلفت البواعث والمقاصد" وهناك من عرفها بأنها "السلوك الذي يهدف إلى إلحاق الأذى أو الضرر بالآخر".

ويعتبر مصطلح العدوانية من أكثر المصطلحات المستعملة من طرف نظرية التحليل النفسي بزعامة فرويد الذي قال "بوجود علاقة وطيدة بين العدوان والكبت أي الحرمان العاطفي إذ عندما تكبح رغبة ما ويحال دون إشباعها تترجم على شكل عدوان بغية التحرر من هذا الحرمان ويرى كذلك أن العدوان هو غريزة الموت التي تواجه الغرائز الأخرى".

وهكذا فإن العدوانية هي من أهم المشكلات النفسية التي تهم الدارسين في علم النفس، علم الاجتماع والعلوم القانونية وعموما تعتبر العدوانية "سمة شخصية ثابتة نسبيا وتظهر غالبا في سياق العلاقات الثنائية وتهدف إلى الدفاع عن الذات والتكيف مع الآخر بشكل ما".

ث- أنواع العدوانية:

للعدوانية أنواع وأشكال يمكن حصرها فيما يلي:

1- العدوانية المادية: "تهدف إلى إلحاق الأذى أو التهديد بالأذى بجسم الآخر وقد تكون مصحوبة بالكلمات المهينة كالرغبة في العراك أو الضرب والعدوانية المادية نوعان:

- **عدوانية رد الفعل:** وهي عدوانية دفاعية انتقامية تظهر عند إدراك استفزاز ما ويلازمها شعور بالغضب ويظهر هذا النوع من العدوانية في سياق العلاقات الثنائية حيث يكون كلا الطرفين هدفا لعدوانية الآخر.
- **عدوانية قبل الفعل:** "وهي تظهر قبل الفعل دون استفزاز واضح وتوجه نحو الآخرين من أجل السيطرة عليه أو الإساءة إليه ويرتبط هذا النوع من العدوانية بالميكانزيم المعرفي للشخص وغير مصحوب بانتقال الغضب عادة وهو ليس بظاهرة ثنائية فالعلاقة بين المعتدي والضحية ليست متبادلة وتتصف بعدم التماثل".

2- العدوانية الاجتماعية:

وتهدف إلى إلحاق الأذى باعتبار الذات أو الوضع الاجتماعي للآخر كنشر الإشاعات وتتضمن سلوكيات غير لفظية كتغييرات الوجه وحركات الجسد السلبية التي يقصد بها الاستهزاء بالآخر.

3- العدوانية غير المباشرة:

وتتضمن سلوكيات مقنعة تهدف إلى إلحاق الأذى بالآخر دون مواجهة مثل الذي يداعب بواسطة الاحتيال على الفرد لإضحاك الآخرين عليه.

4- العدوانية اللفظية:

هي جزء من العدوانية المادية وتتضمن الإهانات اللفظية الموجهة للآخر بقصد الإساءة إليه.

5- العدوانية الموجهة للعلاقات:

هدفها إلحاق الأذى بعلاقات فرد ما بأقرانه أو أصدقائه كالنميمة، التهديد بإفشاء الأسرار أو هي ببساطة التحدث بالنقد السلبية حول شؤون الآخرين.

"وقد أظهرت دراسة قامت بها كريك سنة 1997 نوعان للعدوانية: المادية وهي أكثر ارتفاعا لدى الذكور والموجهة للعلاقات وهي أكثر ارتفاعا لدى الإناث".

ج- الفرق بين العنف والعدوانية والجريمة:

مما لا شك فيه أن كل شخص منا لديه قدر من العدوانية والميل إلى العنف مكمون في الذات وأنه من الضروري وجود تنفيس لهذه العدوانية من خلال العمل أو الرياضة، وقد يحتاج بعض الأشخاص إلى سيطرة خارجية لكبح العنف طوال الوقت سواء من الأسرة أو من المؤسسات المجتمعية المختلفة لتحول بينه وبين ممارسات العنف حتى لا ينقلبوا إلى لصوص ومجرمين حقيقيين.

وبعد العنف في الدراسات النفسية استجابة سلوكية تتميز بصيغة انفعالية شديدة قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير كما يحدث العنف كرد فعل أو استجابة لعنف قائم وهو العنف المضاد.

ومن جهة أخرى ليس من الضروري أن يكون كل سلوك عدواني سلوك عنيف فمفهوم العدوان أشمل مدى ويشير إلى صور من السلوك تتضمن غرضا عدائيا، ومن نماذج ذلك أن العدوان يمكن أن يكون في صور تنافسية بسيطة أو قد يكشف عن نفسه من خلال تعديات لفظية أو حتى من خلال سلوك غير لفظي (مثل التلويح بقبضة اليد) في حين أن العنف يتضمن فعلا عدوانيا واضحا يستهدف التدمير والتخريب.

فالعنف يستهدف دائما التدمير والإيذاء البدني والمادي في أغلب الأحيان في حين أن العدوان قد لا يستهدف بالضرورة هذه الغايات.

ومع ذلك هناك ارتباط وثيق بين هذين المفهومين –أي العنف والعدوانية– باعتبار أن العنف يستهدف دائما غرضا عدوانيا وبعبارة أخرى فإن العنف هو في حد ذاته صورة من صور العدوان أو حالة عدوانية لا شك فيها.

ويتضح لنا من كل هذا أن العدوانية والعنف لصيقة بحياة الإنسان وهي لا تصل إلى مستوى الجريمة إلا إذا أنتجت سلوكا يخالف القانون، فالعدوانية في حد ذاتها والسلوك العنيف لا يشكلان جريمة غلا إذا وصلا إلى حد يخالف القانون هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الجريمة لا تحصر فقط في الفعل العنيف كالقتل والضرب والسب والشتم بل هناك جرائم لا علاقة لها

بالعدوانية والسلوك العنيف كجرائم التزوير والأفعال المخلة بالحياء، فمفهوم الجريمة أوسع وأعم من مفهومي العنف والعدوانية.

وهذا ما جعل العالم هول في دراسة له تحت عنوان –الخصائص العامة للقانون الجنائي– يعطي سبع خصائص لابد من توافرها للحكم على سلوك ما بأنه جريمة وهي على التوالي:

1- الضرر وهو المظهر الخارجي للسلوك، فالسلوك الإجرامي يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معا.
2- يجب أن يكون هذا السلوك الضار محرما قانونا ومنصوصا عليه في قانون العقوبات.
3- ضرورة وجود تصرف، سواء أكان إيجابيا أو سلبيا، عمديا أو غير عمدي يؤدي إلى وقوع الضرر.
4- توافر القصد الجنائي، فالجريمة التي يرتكبها الإنسان العاقل عن قصد ورغبة وحرية تختلف عن تلك التي يكره الإنسان عليها أو التي يرتكبها الطفل أو المجنون.
5- التوافق بين القصد الجنائي والتصرف حتى نميز مثلا بين القتل الخطأ والقتل العمدي.
6- توافر العلاقة العلية بين القصد الجنائي والضرر.
7- يجب النص على عقوبة للفعل المجرم قانونا.

استنتاج:

من خلال تطرقنا لمفهومي العنف والعدوانية نلاحظ أن كلاهما ينصب على إلحاق أذى وضرر بالغير والجدير بالملاحظة أن هذا الضرر والذي إذا أنصب على مصلحة محمية قانونا اعتبر

ذلك العنف والعدوان سلوكا إجراميا كضرب شخص أو إزهاق روحه أو الإساءة إليه بعبارات وكلمات شائنة عبر الهاتف والجرائد.

وهنا يظهر لنا التداخل بين مفهومي العنف والعدوانية من جهة ومفهوم الجريمة من جهة أخرى لذا فإننا في بحثنا سنقتصر على مفهوم العنف والعدوانية لكونه يفي بالغرض ويستغرق المفهوم الأخير وهو الجريمة التي تغير من نتائج هذا العنف والعدوانية.

المطلب الرابع: أسباب العنف المنزلي

تتعدد أشكال العنف وأنواعه ولكل منها أسبابه الخاصة فمن الصعب تعميم تفسير أسباب حدوث أحدها لكي تفسر بها نوعا آخر من العنف فالعنف ضد الزوجة أو المرأة تختلف أسبابه عن العنف ضد الأطفال والعنف بين الأقران فالأسباب التي تكمن وراء العنف ضد المرأة لا تصلح في تفسير العنف ضد الأطفال ومن ثم فإن الوقوف على الأسباب التي تسهم في حدوث العنف ضد المرأة يساعد على تشخيصه وإيجاد الاستراتيجيات الوقائية والعلاجية الملائمة التي تساعد في منع هذا العنف وهناك مجموعة من العوامل تسهم في حدوث العنف والإساءة ضد المرأة أو العكس فالعنف لا يولد من فراغ وإنما هو نتاج ظروف ثقافية واجتماعية واقتصادية وعوامل نفسية مختلفة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- الضغوط والانفعالات:

لا شك أن مستوى الضغوط يؤثر على العنف ومصدر الضغوط هو العمل والأسرة والبطالة وعدم القدرة على العمل وزيادة عبء ومطالب العمل إلى جانب الظروف الاقتصادية فلا شك أن تعرض الرجل لقدر كبير من الضغوط والإحباطات قد يؤدي إلى شعور بالفشل في إشباع

حاجاته وتحقيق أهدافه مما يزيد ذلك من احتمالية ممارسته للعنف بوصفة وسيلة للتخلص من التوترات الناتجة عن هذه الضغوط فالرجل الذي تحاصره الضغوط الشديدة يسهل استثارته انفعاليا ومن ثم يصعب عليه التحكم في انفعالاته مما يدفعه ذلك إلى ممارسة العنف فالتحكم في العنف يرتبط بزيادة قدرة الفرد على التحكم في انفعالاته، وقد تكون المرأة عادل في زيارة هذه الضغوطات فتكون السبب والنتيجة.

ولقد أوضحت الدراسة التي قام بها "Hotaling and Sugrman" أن الضغوط وحدها لا تسهم في إساءة معاملة المرأة بل عوضا عن ذلك فإن الضغوط تتفاعل مع متغيرات أخرى من قبيل تعاطي المخدرات والكحوليات والتعرض للعنف في الطفولة وانخفاض الدخل والفقر والبطالة وكلها عوامل تسهم في حدوث العنف ضد المرأة.

ويؤكد "Farrington" على أن الضغوط تمثل عامل مهم في العنف ضد المرأة داخل السياق الأسرى إذ أن زيادة مستوى الضغوط يؤدي إلى استخدام العنف بوصفه استجابة مقبولة وعلى هذا فإن الأسر التي تعاني كثيرا من الصراعات والضغوط ينتشر فيها العنف وأن هناك مصادر ومطالب العمل المتزايدة كلها تضع الرجل في مواقف ضاغطة وكذلك الظروف الاقتصادية السيئة فالرجل المسيء أو المعتدى يعيش مستوى مرتفع من الضغوط في العمل وأيضا صراعات في الأسرة ونقص في الدخل كما أنّ عدم الاستقرار الانفعالي يجعله يفقد التحكم في أعصابه فالغضب والإحباط يؤديان إلى السلوك العنيف.

ولقد وجد "Straus" أن الرجال الذين يعانون مقدارا قليلا من الضغوط يكون لديهم مستوى منخفض من ارتكاب العنف أما الرجال الذي يعانون مستويات مرتفعة من الضغوط يكونون أكثر عنفا وعدوانية ومع هذا لا يعتبر العنف نتيجة ضرورية للضغوط المدركة في العلاقات الزوجية

فمستوى الضغوط يمثل عامل وسيط هام في حدوث العنف ضد المرأة أي أن الضغوط قد تسهم في حدوث العنف ضد المرأة ولكنها غير كافية وحدها في حدوث العنف إذ أنها واحدة من سلسلة من العوامل التي تسهم في حدوث العنف.

ب- عملية التنشئة الاجتماعية:

لا شك أن الأفراد الذين شاهدوا العنف في الطفولة يمارسونه عندما يكبرون ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة بين مشاهدة العنف في الطفولة والعنف ضد المرأة وعلى هذا يعتقد البعض أن العنف يكون ضروريا لحل الصراعات الزوجية كما أن عملية التنشئة الاجتماعية تتوقع أن يسلك الرجل والمرأة بشكل مختلف عن الآخر فالاعتقادات الثقافية وثقافة الذكورة والاعتماد الاقتصادي تؤدي إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة فمن خلال عملية التنشئة الاجتماعية يتم تنشئة الرجل بشكل مختلف عن المرأة فالرجل يتوقع منه المجتمع أن يسلك بعدوانية ويرفض المجتمع هذا السلوك العدواني إذا صدر عن المرأة فالطفل يتشرب عملية التنشئة الاجتماعية خلال مراحل الطفولة ويمارسها طوال حياته وفي هذا الخصوص يحصل الرجل على مزايا أكثر من المرأة فالمجتمع ينشئ الرجل على أن يكون قويا وأن يكون قادرا على إثبات رجولته وينبغي أن يكون عدوانيا ليحصل على ما يريد وأن تكون المرأة سلبية اعتمادية وتابعة وأن تعتمد المرأة اقتصاديا وانفعاليا على الرجل وأن يكون هو المسؤول عن حمايتها وهذا ما تتعلمه المرأة داخل المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة ويتم تعزيز ذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، فالتنشئة الاجتماعية تضع أدوار معينة لكل من الجنسين فتنظر إلى المرأة كزوجة وأم وتعتبرها أقل من الرجل وتحتاج إلى حماية الرجل في حين تنظر إلى الرجل على أنه ناضج وأكثر قوة من المرأة ومن ثم فهي تعطي الرجل الحق في العنف ضد المرأة وترى بعض الثقافات أن المرأة لا ترتدع

إلا بالضرب ونتيجة لهذه الاتجاهات الثقافية والاجتماعية تفرض القيود على حرية الإناث فالفتاة من الطفولة يتم تنشئتها على أن تكون هادئة ولا يسمح لها بالخروج مع الأصدقاء في حين يحصل الولد على وقت أكبر للعب والخروج مع الأصدقاء ويسمح له أن ينطلق خارج المنزل ليلعب ومن هنا فقد يعد العنف مؤشرا لفشل الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية.

ت-تعاطي المخدرات والكحوليات:

وهناك عامل آخر يرتبط بالعنف ضد المرأة وهو تعاطي المخدرات ولقد أوضحت الدراسات أن معدل تعاطي المخدرات والكحوليات بين الرجال الذين يسيئون معاملة الزوجة تكون مرتفعة وهذا يوضح أن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والعنف ضد المرأة ولكن لا يوجد دليل يؤيد هل هذه العلاقة هي علاقة سبب ونتيجة ومن الضروري أن نؤكد هنا على أن العنف هو سلوك متعلم اجتماعيا ولا يكون نتيجة لتعاطي المخدرات فالرجل المسيء غالبا يلجأ إلى تعاطي المخدرات للهروب من المشاكل في حياته وأن العديد من الرجال المسيئين لا يتعاطون المخدرات ولكن يرى آخرين أن الرجال المسيئين الذين يتعاطون المخدرات يكونون أقل قدرة على التحكم في المحفزات والانفعالات لديهم ومن السهل تعرضهم للإحباط وبالتالي يسهل عليهم اللجوء إلى العنف لحل مشكلاتهم وتشير الدراسة التي قام بها "Rhee" إلى وجود علاقة بين تعاطي المخدرات والكحوليات وضرب الزوجات إذ أن أحداث الحياة الضاغطة وتعاطي المخدرات تؤديان إلى ضرب النساء والاعتداء عليهن من قبل الرجال كما أن تعاطي المخدرات قد يكون مقترنا بعوامل أخرى مثل الضغوط والصراعات الزوجية وكلها عوامل تسهم في حدوث العنف ضد المرأة.

ث-العزلة الاجتماعية ونقص المساندة للأسرة:

لا شك أن المرأة التي تتعرض للإساءة والضرب تعيش في عزلة عن الأصدقاء والأقارب والجيران مما يجعلها تشعر بالوحدة وخصوصا في أوقات الضيق والكرب ولذلك فهي تميل إلى قمع مشاعرها كالغضب والاكتئاب ولا تجد مصادر دعم ومساندة تساعدها في تخطي الأزمة والإساءة والتغلب عليها وأن هذه العزلة الاجتماعية للمرأة قد تجعلها تعتمد على المسيء.

وفي هذا الصدد يشير "Pogelow" إلى أن الزوجات تبقى في العلاقة المسيئة نتيجة لنقص الدعم والمساندة الاجتماعية من الأصدقاء والأقارب والجيران وحيث أن الرجل يعتقد أن المرأة تعتمد عليه في إشباع حاجاتها المادية ففي هذه الحالة يعاملها كما يرغب ويبدو ذلك في المناطق الحضرية حيث تعتمد النساء على الرجال في كل شيء فهم يعتمدون عليهم في الطعام والوقاية والحماية والأمن في حين أن معظم النساء في القرية قد تكون غير متعلمة ولديها نقص في المعرفة ومن ثم تعاني من العزلة أكثر مما يسهل ذلك من تعرضها للعنف.

أي أن المرأة المساء معاملتها تكون منعزلة بمعنى أن علاقاتها مع الآخرين تكون مقطوعة ومن ثم تعاني من نقص في حرية الحركة وذلك لأن لديهما نقص في الموارد والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية ونقص في مهارات العمل وكل هذا لا يكنها من ترك هذه العلاقة الزوجية المسيئة فلا شك أن عزل المرأة اجتماعيا وغلق الأبواب عليها ومنع أي مصادر للمساندة يمكن أن تقدم لها قد يمكن للرجل من السيطرة والهيمنة عليها ولذلك تعد العزلة الاجتماعية من العوامل التي تسهم في حدوث العنف ضد المرأة لأن الأسر المعزولة اجتماعيا تكون أقل سعيا نحو المساعدة من الخارج بينما الأسر التي يكون لديها شبكة من العلاقات الاجتماعية الواسعة يكون معدل العنف فيها أقل وهذا يعني أنه كلما كانت الأسرة ترتبط بعلاقات اجتماعية مع الأصدقاء

والجيران كلما قل حدوث العنف بها إذ أن التحدث مع الآخرين قد يخفف من غضب الزوج فلا يتمادى في غضبه إلى حد العنف تجاه زوجته.

وعلى هذا فإن معظم حالات الإساءة للزوجة تحدث في الأسر التي تتميز بالعزلة الاجتماعية ومن هنا تعيش المرأة المساء معاملتها في عزلة عن أسرتها والجيران والأصدقاء الذين يمثلون مصدرا للدعم والمساندة لها في أوقات الشدة والضغوط وتتخذ عزلة الزوجة المضروبة أشكال مختلفة فأحيانا تحدث بسبب الانتقال المتكرر للأسرة وذلك عندما يكون الزوج مضطرا للانتقال بأسرته من مكان لآخر بحكم وظيفته أو بسبب تصرف الزوج المسيء بصورة غير مهذبة عند تواجد وحضور صديقات زوجته بالمنز مما يؤدي إلى امتناع الصديقات عن زيارتها أو بسبب إتهام الزوج المسيء لأسرة الزوجة أو صديقات عن زيارتها أو بسبب إتهام الزوج المسيء لأسرة الزوجة أو صديقاتها بأنهن السبب في المشاكل والخلافات بينهما وبالتالي يرفض اتصال زوجته بأي منهن ومن ثم تنقطع علاقة الزوجة بالعالم الخارجي من حولها وعلى أية حال فإن نقص العلاقات الاجتماعية ونقص أنسقة المساندة اللاجتماعية للمرأة يجعلها عاجزة في مقاومة العنف الصادر ضدها، وهذا مما يسهل من إساءة معاملة الرجل لها.

ج- الصراعات الزوجية ونقص مهارات التواصل:

ويتمثل ذلك في الغيرة والشعور بعدم الأمن وانخفاض الثقة بالنفس مما يجعل الرجل يميل إلى استخدام القوة والتحكم في سلوك المرأة وقد ينشأ الصراع الزواجي من عدم اتفاق الزوج والزوجة بشأن أدوارهم في الحياة وبيئة العمل وقد ترجع الصراعات الزوجية إلى عدم إشباع الرغبات الجنسية وقد يترتب على هذه الصراعات الزوجية ظهور كثير من المشكلات وقد تنشأ هذه الصراعات نتيجة لوجود تباين في خصائص الشخصية لدى كل من الزوجين أو بسبب

الظروف الاقتصادية السيئة أو الضغوط مما يترتب عليها عدم إشباع الحاجات النفسية واضطراب العلاقة بين الرجل والمرأة.[1]

وقد تنشأ الصراعات الزوجية نتيجة لعجز الزوجين عن مواجهة ما يعترضهما من مشكلات أو اختلافهما في أساليب حل هذه المشكلات وتظهر أثار هذه الصراعات في نقص التواصل بين الزوجين وعدم الرضا عن العلاقة الزوجية وعلى هذا فإن الصراعات الزوجية تسهم في حدوث العنف داخل الأسرة فالأسر التي تكون خالية من الصراعات الزوجية يشعر فيها كل من الزوجين بالرضا الزواجي ويكون كل منهما في حالة تفاعل وتواصل مستمر وفعال ويظهر كل منهما الحب للآخر.

ومن هنا فإن العنف ضد الزوجة يعد مؤشر هام على وجود خلل في "طبيعة العلاقات بين الزوجين" .[2] واضطراب نسق الأسرة فالأسر التي تتسمك بمعدلات مرتفعة من عدم الاستقرار الزواجي والأسرى قد يلجأ الزوج فيها إلى العنف ضد الزوجة لما يعنيه من نقص في أساليب ومهارات التواصل معها حيث يصعب عليه التعبير عن أفكاره ومشاعره وانفعالاته ومن ثم يميل إلى توجيه اللوم إلى الضحية مع أنه يعتمد عليها ويرفض في الوقت ذاته الاعتراف بحاجته إليها ويفسر المواقف بشكل خاطئ فمثلا عندما تتأخر عنه فهذا يعني أنها تريد هجره وحين تبتسم لترضيه فهي بذلك تسخر منه وإذا ما انتقدته يغضب ويعتدى عليها وعلى هذا يعد التواصل الفكري والوجداني الإيجابي مؤشر هام في الكشف عن الرضا الزواجي.

---

[1] كيال، المرجع المذكور سابقا، ص 54.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

ولقد كشفت الدراسات أن الصراعات الزوجية والتواصل السلبي تؤدي إلى الضيق الزواجي والعنف وتتضمن أنماط التواصل السلبي صور عدة منها نمط الانسحاب عن المطالب والدفاعية والتجنب وقد يحدث العنف الزواجي بسبب الفشل في حل الصراعات الزوجية وهذا يؤيد فكرة أن الفرد العنيف غالبا يكون لديه نقص في مهارات حل الصراع وحل المشكلات ولقد كشفت نتائج دراسة "Babcock" أن الرجال الذين يكون لديهم نقص في مهارات التواصل ونقص القوة في اتخاذ القرار يزداد العنف لديهم ضد المرأة، فالأزواج العدوانيين يكونون أكثر معاناة من المتاعب الزوجية عن الأزواج غير العدوانيين وعلى كل حال يؤدي انسداد قنوات التواصل الفكري والوجداني بين الزوجين إلى تولد العنف ويزيد من التوتر والكراهية بين الزوجين حيث لا يكون هناك مشاعر وأفكار متبادلة وتنعدم الثقة ويتطاول كل من الزوجين على الأخر بالسب والشتائم أو بالنظرات المستهجنة ومن ثم يكون العنف هو لغة الحوار وأداة التواصل بين الزوجين.

ولقد كشفت نتائج الدراسة التي قام بها "Hotaling et al" أن انخفاض الدخل والمستوى التعليمي ونقص التوكيدية وأن التواصل السلبي والفشل في حل الصراعات الزوجية ونقص مهارات حل المشكلات ومهارات حل النزاع في الأسرة يعد مؤشر هام في العنف الزواجي والعدوان النفسي قد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالطلاق وهذا يوضح أن الأفراد الذين يكون لديهم نقص في حل المشكلات ومهارات حل الصراع يميلون إلى ممارسة العنف ضد الزوجة.

فالحياة الزوجية السعيدة تساعد على إشباع الحاجات النفسية لكل من الزوجين من خلال الأخذ والعطاء والتعاون المتبادل القائم على المودة والرحمة والتقدير والاحترام المتبادل والمواجهة

للمشكلات معا والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها ولا يمكن أن تعتبر الحياة الزوجية ناجحة إلا إذا توفرت لها عوامل الاستقرار والإشباع والتوافق فالتفاعل بين كل من الزوجين هو الذين يحدد نجاحها أو فشلها ولهذا إذا أغلقت قنوات التواصل بين الزوجين فقد يؤدي ذلك إلى صراعهما وإلى الإحساس بالخطر والشعور بالإحباط والقلق وهذا يدفع بهم إلى الشجار والمشاحنات وإلى استخدام السلوك العنيف من أحدهم تجاه الآخر وتتحول حياة الأسرة إلى جحيم لا يطاق.

ح-صراعات الدور الجنسي: [1]

يلعب السياق الثقافي والاجتماعي دورا هاما في تحديد الدور وتوقعات الدور الجنسي لكل من الرجل والمرأة وتؤدي صراعات الدور الجنسي دورا هاما في إثارة العنف ضد المرأة خاصة في المجتمع الذي يقوم على النظام الأبوي أو مجتمع الذكورة والذي بموجبه تكون القوة والسطوة والسيطرة على المرأة والأطفال في يد الرجل بينما تتسم المرأة على الطرف الآخر بالضعف والاستكانة والخضوع والاستسلام لسيطرة الرجل وبالتالي فدورها ينحصر في أن تكون تابعة في حين يكون دور الرجل هو المسيطر والمتحكم فيها أي أنها تدور في فلك رجولي وحياتها دون الرجل لا قيمة لها.

ومن هذا المنطلق فإن الرجل يميل إلى استخدام القوة في الهيمنة والسيطرة على زوجته وإذا حللنا علاقات القوة بين الرجل والمرأة لوجدنا أن المرأة ضعيفة تابعة لا حول ولا قوة لها مقابل قوة الرجل الذي تعطيه تلك الثقافة الذكورية السيطرة والحرية فهو صاحب القوة والتحكم في كل شيء وعلى هذا فإن العنف بوصفه سلوك متعلم يمارسه من بيده القوة على الحلقة الضعيفة

---

[1] طه، المرجع المذكور سابقا، ص 86.

والأقل قوة في الأسرة وهما المرأة والطفل وتلك هو الدور الذي يتوقعه المجتمع من المرأة وينتظر منها القيام بها إذ أن أساليب التنشئة الاجتماعية تحدد أنماط السلوك الخاصة بكل من الجنسين.

وفي هذا الصدد تقول "كارين هورنى" أن فكرة اعتماد المرأة على زوجها وإبراز ضعفها وأنها لا حول ولا قوة وتعيش دائما في كنف الرجل ورعايته كل ذلك أساطير من صنع الثقافة وحدها أي أنها مكتسبة اجتماعيا وليس فطريا كما أن النوع يعد متغير أخر يمكن من خلاله التنبؤ بسلوك العنف فالمراهقين من الذكور مقارنة بالإناث لديهم نزعات للعنف ترجع إلى التباين والاختلاف في جوانب النمو المختلفة لديهم جسميا واجتماعيا ومعرفيا والتي تحدث خلال المراهقة وبالرغم من أن المراهقات تقوم بسلوك العنف ولكن معدل العنف لديهن يكون أقل من الذكور ولقد أوضحت بعض الدراسات مثل دراسة Martin ودراسة Walker (1979، 1984) أنّ النساء المضروبات لديهن تنميط للدور الجنسي وأوضحت دراسة (Rosenbaumer ,1986) أن النساء [1] المضروبات يكونون أقل في الذكورة ومن المحتمل أن يكونون أقل في الخنوثة فالعنف الأسري ببساطة لم يكن تعبيرا عن مشكلات فردية ولكن هو مظهر من علاقات القوة المعروفة اجتماعيا أي من خلال الأدوار الجنسية لكل من الذكور والإناث.

خ- المؤثرات الثقافية والاجتماعية نحو العنف:

لا يمكن فهم سلوك الفرد إلا في ضوء المعايير الثقافية والقيم الاجتماعية التي تعطى السلوك دلالته ومعناه ومن ثم فلابد من الرجوع إلى القيم الثقافية والمعايير الاجتماعية القائمة في

---

[1] المرجع نفسه، ص 87.

المجتمع في فهم العنف إذ أن العنف مفهوم ثقافي اجتماعي يختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى فالتنشئة الاجتماعية وحدها لا تستطيع تفسير إساءة معاملة المرأة في السياق الأسرى ولكن الثقافة أيضا تؤثر في تشجيع السلوك العنيف ضد المرأة.

فالثقافة هي جزء من التنشئة كما أن التنشئة هي جزء من الثقافة وبالتالي لا يمكن دراسة أحدهما دون الرجوع إلى الآخر وتختلف الأطر الثقافية من مجتمع لآخر في نظرتها إلى كيفية التعامل مع المرأة فمثلا في الثقافة الإفريقية هناك اعتقادات تتوقع من المرأة أن تخضع لأوامر زوجها وينبغي عليها دائما الإصغاء والاستماع إليه بوصفه هو رأس الأسرة وسيدها ولذا فإن هذه الثقافة تدعو إلى هيمنة الرجال، وخنوع وتبعية المرأة واستخدام الرجال القوة الجسمية كوسيلة في تقوية الهيمنة والسيطرة على سلوك زوجاتهم وأن الرجل ينبغي أن يكون قويا وصاحب سلطة وأن يكون مستقلا.

أي أن بعض الثقافات تشجع بذلك على إساءة معاملة المرأة فالرجال الذين يعتدون على زوجاتهم ويضربونها يعيشون في إطار ثقافي يشجع على العدوانية وهيمنة الذكور وتبعية المرأة للرجل وأضف إلى هذا أن ثقافة الأنثى تبدو أنها تلعب دورا في الإساءة إليها ففي معظم الحالات تلوم المرأة نفسها على أي نوع من الإساءة سواء كانت جسمية أو جنسية أو انفعالية ونفسية توجه نحوها، فالمرأة دائما يتم تنشئتها على أن تعتمد على الرجل بشكل تام انفعاليا واقتصاديا وحمايتها جسميا أيضا ولقد أوضحت الدراسات أن معظم النساء اللاتي يتم إساءة معاملتهن لديهن نقص في الوسائل الاقتصادية وبالتالي يكونون خائفين أن يصبحوا فقراء لو تركوا المسيء أو المعتدي وهذا يدعم الاعتقادات التقليدية لهيمنة الرجل على المرأة ولقد أوضح (Williams & Mohoney, 1998) أن المرأة التي يساء معاملتها جسميا من قبل زوجها والمرأة التي يتم

اغتصابها عن طريق زوجها تعتبر نفسها هي المسؤولة عن هذه الاعتداءات وتلوم نفسها لفعل ذلك فهذه الثقافة الأنثوية غالبا ما تشجع الرجل على ممارسة الهيمنة والتحكم في سلوكها فضلا عن وجود اعتقادات لدى المرأة الضحية مفادها أن من حق الرجل أن يضرب زوجته وأن الضرب دلالة على الحب وأن عدم الضرب مؤشر لعدم الحب منه لها ومن ثم فهي قد تستفز الرجل لكي يضربها والدليل على ذلك أنها تستمر في العيش معه على الرغم من ضربه لها ولكن ذلك يعد تصورات واعتقادات خاطئة والحقيقة أن المرأة لا ترغب في الضرب ولكن استمرار بقاءها في العلاقة الزوجية المسيئة يكون مرتبطا بعوامل أخرى الحفاظ على البيت والأطفال وغيرها من الأسباب التي سوف نذكرها فيما بعد.

لاشك أن الاتجاهات الثقافية القائمة في المجتمع والتي تشجع على العنف تزيد من معدل حدوثه فقد يشيع في بعض الثقافات أن للزوج الحق في أن يضرب زوجته ليوقفها عند حدها وهذا يؤدي إلى زيادة العنف ضدها فمثلا في كينيا ترتفع معدلات العنف ضد المرأة لأن المجتمع ينظر إلى ضرب المرأة على أنه أمر عادي وليست مشكلة وعندما يكون سلوك العنف مقبولا في المجتمع فإن ذلك يشجع على استمرار وقد يتعامل المجتمع مع العنف كعقوبة اجتماعية تحل بمن يخالف وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية ومن ثم ينظر إلى المعتدى على أنه يقوم نيابة عن المجتمع بتنفيذ تلك العقوبة ومن ثم يتسامح أفراد المجتمع معه ويعتبرون أن ما قام به من عنف هو علاج كما في حالة ضرب الفتاة التي تعقد علاقة جنسية غير مشروعة مع آخر أو الابن الذي يعاق واديه وكذلك ضرب الزوجة في حالة رفع صوتها على زوجها أمام الآخرين.

فالعنف هنا يعتبر جزء من المعايير الاجتماعية باعتباره أسلوب يستخدم للتأديب والتهذيب وخصوصا لتأديب الزوجة التي ترفض الطاعة والانصياع لأوامر زوجها وحديثا ثبت أن

التعريض المتزايد للعنف من خلال وسائل الإعلام (التلفزيون والراديو والصحف) وألعاب الفيديو جيم العنيفة ربما تدفع ببعض الأفراد إلى القيام بمستويات مرتفعة من العنف.

ولعل مما يزيد من معدل العنف واستمراره المعايير الثقافية القائمة في المجتمع فقد تشيع بعض المعتقدات في ثقافة ما تحبذ العنف وبالتالي يصبح مقبولا إضافة إلى المكاسب والفوائد التي يحققها المعتدى من وراء العنف ضد الزوجة فإذا أدرك أن العنف ضد الزوجة يكون له مردود وفوائد إيجابية تتمثل في خفض القلق والتوترات والصراعات لديه وجعلها أكثر استجابة لرغباته وآراءه فإن ذلك يجعله يزيد من عنفه ضدها وعلى هذا فإن المعايير الثقافية والاجتماعية تدعم وتساند استخدام العنف من الرجل تجاه المرأة ويظهر ذلك جليا في بعض الأمثال الشعبية السائدة في بعض الثقافات "مثل المرأة مثل السجاد ما ينظف إلا بالخبط والمرأة مثل الزيتون ما يتحلى إلا بالرص والمرأة كلم بهدلتها حبتك وكلما دللتها سبتك (بتصرف)" والحقيقة أن المرأة هي المتنفس لكبت الرجل وهي التي تدفع الثمن من حريتها وكرامتها وجسدها وهكذا فإن المجتمعات التي تسود فيها ثقافة العنف كطريقة وأسلوب مقبول تساعد بذلك في حدوث العنف واستمراره.

د- الرغبة في الهيمنة والتحكم (النظام الأبوي Patriarcal):

يشير (Stanko & Radford, 1996) [1] أن العنف الذي يستخدمه الرجل ضد المرأة ما هو إلا تعبير عن هيمنة الرجل وتبعية المرأة في النظام الاجتماعي الأبوي ومن ثم يعد التحكم في المرأة داخل السياق الأسري أحد العوامل الحاسمة في تشجيع العنف ضد المرأة وتعرف الأبوة على أنها نسق من البناء الاجتماعي من خلاله يهيمن الرجل على المرأة ويقهرها وعلى هذا فإن

---

[1] المرجع نفسه، ص 91.

الرجل يسيء معاملة المرأة جسميا أو نفسيا أو جنسيا اعتقادا منه أن لديه القدرة على التحكم والسيطرة عليها وأنها تكون تابعة له.

وقد يتصور الرجل خطأ أن سعادة أسرته واستمرار بقائها مرهون بقهر المرأة أو الزوجة نفسيا وجنسيا وانفعاليا واقتصاديا ليصبح الرجل هو المسيطر والحاكم والمرأة هي الخاضعة والمحكومة وكلما أصبح منزل الزوجية أكثر استبدادية كلما قلت تبعا لذلك علاقات الزوجة مع الآخرين في المجتمع وكان اعتمادها على الزوج أكثر حيث يصبح هو السند الوحيد الذي تلجأ إليه ولذلك فإن الذي يجعل الرجل مسيئا للمرأة هو الاعتقاد بأن له الحق في التحكم والسيطرة عليها فالعنف ضد المرأة في ضوء ذلك يرجع إلى الحاجة إلى الهيمنة والتحكم من الرجل في المرأة.

فلا شك أن نقص التحكم والهيمنة لدى الرجل على سلوك زوجته قد يدفعه إلى ممارسة العنف ضدها وعليه تكون العلاقة بين الرجل والمرأة في ظل النظام الأبوي القائم في المجتمع أشبه ما تكون بعلاقة العبد بسيده وبالتالي فإن الإساءة التي تمارس ضد الزوجة تكون بدافع القوة والهيمنة الذين يحكمان العلاقة بين الزوج والزوجة في إطار الأسرة.

فالعنف ضد المرأة ينتشر بشكل واسع في المجتمعات الأبوية التقليدية حيث أن هذه المجتمعات تعتبر المرأة مواطن من الدرجة الثانية وتشجع على هيمنة وسيطرة الرجل على المرأة وعلى أن يكون الرجل أكثر قوة وعدوانية وأن تكون المرأة تابعة وخانعة له حيث أن ثقافة المجتمع الأبوي تحدد توقعات الدور الجنسي لكل من الرجل والمرأة.

ومما لا شك فيه أن تقبل المرأة وتسامحها مع الإساءة هو نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية التي تفرض على المرأة أن تحترم زوجها وتقدره وأن الرجل يمثل رمزا للسلطة في المنزل وعليه أن يعاقب الزوجة والأطفال وعلى هذا يرجع العنف في المجتمعات الشرقية ضد المرأة بشكل عميق إلى النظام الأبوي القائم في المجتمع الذي يقمع ويظلم المرأة والذي من خلاله يلعب الرجل دور الهيمنة والسيطرة على المرأة في معظم المواقف الاجتماعية المختلفة.

ذ- خبرات الإساءة في الطفولة:

ويتمثل ذلك في أن الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة في الطفولة من الآباء من المحتمل أن يقوموا بهذا السلوك العنيف عندما يصلون سن الرشد فالطفل الذي يشاهد والده وهو يضرب أمه قد يمارس العنف بعد ذلك عندما يصبح رجلا حيث أن الطفل قد يتعلم العنف من خلال مشاهدة العنف بين الوالدين ويمارسه عندما يصل إلى مرحلة الرشد وكذلك أيضا تتكون لديه اتجاهات إيجابية نحو النحو باعتباره وسيلة فعالة في حل المشكلات والصراعات في المستقبل علاوة على ذلك أن هؤلاء الأطفال الذين شاهدوا العنف بين الوالدين قد يمارسون العنف مع أقرانهم وأخواتهم أيضا وعندما يكبرون قد يمارسون هذا العنف ضد زوجاتهم وبالتالي فإن الطفلة التي تشاهد والدها يضرب أمها قد تتوحد مع أمها وتكون عاجزة حين تصبح زوجة مثل أمها وقد ترى أن العنف هو جزء من الحياة الزوجية وهو شيء مقبول وهذا يشير إلى أن سلوك العنف لدى المعتدى على المرأة هو سلوك متعلم وينمو معهم منذ الصغر.

ولقد كشفت الدراسات أن المسيئين لزوجاتهم يعانون من خبرات الإساءة في الطفولة فالأطفال الذين شاهدوا العنف بين الوالدين في الطفولة أو الذين تعرضوا للإهمال والإساءة من قبل الوالدين قد يمارسون العنف فيما بعد فهناك علاقة واضحة بين مشاهدة العنف الوالدي في

الطفولة والعنف ضد الزوجات فيما بعد فالطفل الذي يشاهد العنف الأسري يتعلم أن العنف يستخدم لحل الصراعات وأن العنف يصبح مقبولا إذا كان ضروريا لحل الصراعات الأسرية وهو ما يعرف باستحسان العنف.

ولذلك فهم يستخدمون العنف ضد زوجاتهم خلال الصراعات الزوجية أي أن العنف ضد الزوجات ينتج عن خبرات الإساءة في الطفولة وهكذا فإن هؤلاء الأطفال الذين عايشوا العنف إما بوصفهم ضحايا لهذا العنف أو مشاهدين له داخل الأسرة من المحتمل أن يمارسون العنف عندما يكونون أزواجا أو أباءا في المستقبل وهكذا فإن الأطفال الذين يساء معاملتهم في الطفولة أو يشاهدون العنف بين الوالدين يسعون إلى العنف في مرحلة الرشد.

ر- البطالة وانخفاض الدخل:

لاشك أن التعليم وانخفاض الدخل يرتبط بالعنف الأسري فالأفراد ذوي الدخل المنخفض يكونون أكثر ممارسة للعنف ضد المرأة لأن ذلك ينتج عنه عدم استقرار اقتصادي ولقد أشارت الدراسة التي قام بها "Rhee, 1996" و"Song, 1997" أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تؤثر في مستوى إساءة معاملة الزوجة فالعنف يحدث في الأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض مقارنة بالأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع وأن بطالة الزوج تساهم في حدوث العنف فكلما طالت فترة البطالة كلما ازدادت مشاعر الضيق والسخط وتضاءلت المكانة الاجتماعية للرجل مما يساعد ذلك على تكوين اتجاهات سلبية ومشاعر عدوانية تجاه الزوجة والأطفال في داخل الأسرة كما أن انخفاض الدخل يترتب عليه الشعور بالحرمان وعدم إشباع الحاجات النفسية والبيولوجية.

وكلما ازداد الشعور بالحرمان ازداد القيام للعنف فالحرمان سواء كان ماديا أو نفسيا يخلق حالة مؤلمة من الاغتراب والقلق والتوتر وبالتالي يسعى المعتدى للتخفيف من هذا التوتر والقلق واستعادة الاتزان بالعنف على الزوجة والأطفال باعتبارهم الحلقات الضعيفة في الأسرة وعلى هذا فإن الظروف الاقتصادية المتدنية قد تسهم في نشأة العنف حيث تلجأ المرأة غالبا إلى الشجار مع زوجها نظرا لعدم كفاية الدخل ومن ثم قد يتحول أو يتطور هذا الشجار إلى عنف فالعنف منتشر في كل الطبقات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن بدرجات متفاوتة فمعدل العنف يكون مرتفعا في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المنخفضة.

ز- السلوك الاستفزازي من الزوجة وهو بحد ذاته عنف ضد الرجل: [1]

قد يكون سلوك الزوجة ذات طبيعة استفزازي يستثير عنف الرجل فمثلا قد تهنيه وتقلل من شأنه وتجادله في حضور الآخرين مما يجعله يفقد احترامه ومكانته وتقديره لذاته هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يكون نمط شخصية الزوجة من النوع العنيد إذ ترفض الإذعان لأوامر الزوج وتمتع عن الجماع معه وتعصى أوامره أو قد تقيم علاقات غير مشروعة مع رجل آخر أو تتعامل مع رجال آخرين بشكل يثير الشك في نفس الزوج كل هذا قد يدعوه إلى ضربها أو أنها تميل إلى الثرثرة وكثرة الكلام حينما يريد الصمت أو العكس فقد تميل إلى الصمت عندما يريد التحديث معها فالمرأة المستفزة والتي تشجع على العنف وتستمتع بالعنف الصادر ضدها قد يكون ذلك راجعا إلى اضطراب في شخصيتها فقد تكون ذات شخصية مازوشية فالرغبة اللاسوية في العقاب لديها تؤدي بها إلى أن تصبح اعتمادية ومدمرة للذات كما أن شخصية الزوجة أيضا قد تسهم في حدوث العنف ضدها فالمرأة التي تكون منطوية وانسحابيه وتشعر بالسلبية العجز إذ لم

---

[1] طه، المرجع المذكور سابقا، ص ص 94-95.

يصدر عنها أي استجابات إزاء الاعتداءات السابقة والحالية عليها من الزوج قد يجعل الزوج يستمر في الاعتداء عليها لما يجنيه من مكاسب من وراء اعتدائه عليها كما أن نقص المكانة الاجتماعية ونقص السلوك التوكيدي لديها وانخفاض توكيد الذات لديها كل هذا يجعل المرأة أكثر تعرضا للعنف ويشجع الرجل على ضربها فلقد أوضحت الدراسات أن النساء المساء معاملتهن يتصفن بالاكتئاب وانخفاض تقدير الذات ويعانين من الشعور بالعجز.

ويؤكد ذلك نتائج الدراسات التي قام بها (Dobash, 1979)، (Rosweter, 1986)، (Walker ,1984) والتي توصلت إلى أن النساء اللاتي يتم الاعتداء عليهن ويمارس العنف ضدهن يتصفن بالغيرة والاكتئاب وانخفاض تقدير الذات وأنهن أكثر تعاطيا للمخدرات مقارنة بالنساء التي لا يتم الاعتداء عليهن أو ضربهن ولقد قام (Hamberger & hostings 1991، 1988، 1986) بدراسة العلاقة بين السيكوباثولوجية وتعاطي المخدرات والعنف الأسري ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن بروفيل الشخصية لدى النساء المضروبات يوضح أنهن يعانين من اضطرابات نفسية ويشعرن بعدم بالارتياح وأقل مواجهة للعنف ويعانين من مشكلات وجدانية ومعرفية وأن النساء اللاتي يتعاطين الكحوليات لديهن مستويات مرتفعة من السيكوباثولوجية (المرض النفسي) مقارنة بالنساء الأخريات اللاتي لم تتعاطى الكحوليات.

وأوضحت الدراسة التي قام بها (Walker, 1984) أن النساء المضروبات يكون مركز الضبط لديهن خارجي وتوصلت أيضا نتائج الدراسة التي قام بها (Neiding et al ,1986) إلى عدم وجود فروق بين النساء المضروبات وغير المضروبات على مقاييس الإمباثية والدوغمائية والتسلطية وعلى هذا يمكن القول أن خصائص الضحية وسلوكها قد يزيد من تعرضها للعنف

والإساءة وأن الزوجة عندما تكون استفزازية أو اندفاعية فإن هذا يجعل الزوج يسلك نحوها بعنف فالاستثارة الانفعالية غالبا ما تكون عنصرا هاما في حدوث العنف.

س-اختلال توازن القوى في الأسرة:

يزداد معدل العنف عندما يكون أحد الطرفين أكثر قوة عن الطرف الآخر فمعدل ضرب الأم للطفل ينخفض حين يصبح أكبر سنا لتضاؤل فارق القوة بينهما وأن البنت تضرب أكثر من الولد لأنها أكثر ضعفا وكذلك الزوجة وخاصة إذا كان تعليمها ومكانتها أقل وتشير نظرية المصادر إلى الرجال الذين يكون لديهم نقص في مصادر القوة من قبيل الدخل والتعليم والوظيفة والمكانة الاجتماعية يميلون إلى العنف لاستعادة نقص القوة لديهم فالعنف الزواجي يزداد في العلاقات التي يشعر فيها الأزواج أنهم أقل قوة من الزوجات.

ش-الغيرة الشديدة:

يعاني الرجل المعتدى على زوجته من غيرة شديدة فالغيرة كما أوضحت دراسة (Berglow, 1981) أنها تشكل نسبة 41% من حوادث العنف ضد المرأة أي أنها تمثل سبب رئيسي في العديد من حوادث العنف ضد المرأة وأنها ذات علاقة وثيقة بالعنف الأسري وأن هذه الغيرة تشجع الزوج على تنفيذ وتقوية العزلة وفرض المطالب غير المرغوبة الأخرى على الزوجة فالغيرة تؤدي إلى الاكتئاب والغضب ونقص تقدير الذات والعنف فالزوج عندما ينشأ في أسرة يستخدم فيها الوالد أساليب الرفض والنبذ كوسيلة للتحكم والضبط فمن المحتمل جدا أن يكون غيورا وهكذا هناك علاقة بين الغيرة والعنف ضد المرأة فالأزواج الغيورين يكونون أقل أمنا واستقرارا في علاقاتهم مع زوجاتهم.

المبحث الثاني: أشكال العنف المنزلي ومظاهر العنف بين الزوجين

المطلب الأول: أشكال العنف المتبادل بين الزوجين

يتضمن العنف بين الزوجين أشكالا عديدة منها الإساءة الجسمية والجنسية والنفسية والاقتصادية تغذي كل منها الأخرى.

أ- الإساءة الجسمية:

وتشير إلى أي سلوك جسمي يعرض المرأة للخطر وعدم الأمان الجسمي وهي تعني استخدام القوة الجسمية ضد المرأة بطريقة تؤدي إلى إلحاق الضرر الجسمي لها وتتضمن الضرب والركل والحرق والصفع واللكم والجلد وضد الشعر والخنق والقرص والتشويه والاعتداء عليها بالسلاح مثل السكين والقذف بالأشياء والخطف والكدمات والحبس وتكسير العظام والتكبيل بالقيود والدفع على الأرض وترك أضحية في مكان خطير وغير آمن ورفض مساعدة الضحية عندما تكون مريضة أو تعاني من الأذى وغالبا ما تكون الإساءة الجسمية هي السائدة وهي أكثر أشكال الإساءة ضد المرأة إذ أن حوالي 85% من حالات إساءة معاملة الزوجة تكون من هذا النوع.

ب-الإساءة النفسية والانفعالية:

وهي التهديد اللفظي وغير اللفظي بالعنف ضد المرأة من قبل الزوج أو العكس وتشير إلى النقد الدائم وتحطيم نسق الاعتقادات الشخصية لدى المرأة والتهديد والأذى أو قهر الأطفال وجعل المرأة ترى أطفالها وهم يساء إليهم ولا يسمح لها بالتدخل وعادة ما يكون هذا النوع من الإساءة

مقترن بالإساءة الجسمية أو تستخدم بمفردها كطريقة لتحقيق التحكم والسيطرة على الضحية، كما تشير إلى الازدراء والسخرية والمقت والتدني في أسلوب الكلام مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالنفس لديها وجعلها تلوم نفسها بسبب العنف الذي تعانيه وإنكار السلوك الذي تتعرض له كما تتضمن التهديد بالضرب أو القتل للمرأة وإجبارها على القيام بأفعال غير مشروعة وحملها على الانتحار وغزلتها عن البيئة والأنشطة الإجتماعية وذلك للحد من الحرية السلوكية لديها ومنعها من رؤية عائلتها وأصدقائها كما تتضمن النبذ والرفض والتخويف والتقليل من الشأن وإطلاق الأسماء المستهجنة والعزلة الإجتماعية، كما قد تعمل المرأة على استعمال نفس الأسلوب خاصة إذا توافقت مع إكتسابها بعض الحقوق والحوافز التي تشجعها على ذلك مثل التدعيم الأسري والإستقلال المادي وتستخدم الإساءة النفسية ضد المرأة بهدف الهيمنة والتحكم في سلوكها ولهذا النوع من الإساءة أضرار خطيرة على إحساس الضحية باستحقاق الذات كما تؤدي إلى سلبية الرجل واهتزاز سلطته داخل الأسرة وقد تأتي هذه الإساءة النفسية في صورة لفضية وهي تشير إلى أي سلوك لفظي يستهدف إيذاء المرأة أو التهديد بالإيذاء، وقد تكون صورة غير لفظية ويقصد بها كل فعل أو إشارة أو إيماءات أو نظرات بالعين التي تحمل دلالة مخزية ويترتب عليها إحساس بالدونية والإمتهان وفقدان الكرامة وتتسم الإساءة اللفظية بعدة خصائص:

إن الإساءة اللفظية ربما تكون صريحة ويعبر عنها من خلال ثورات ليغضب وقد تكون ضمنية لتعليقات مبالغ فيها ضد المرأة وتكون في مضامينها أقرب إلى غسيل المخ ومن أمثلة الإساءة اللفظية الصريحة منها اللوم والتوبيخ أما الإساءة الضمنية فهي عدوان خفي بهدف التحكم في الضحية دون معرفتها بذلك.

- الإساءة اللفظية لا يمكن التنبؤ بها فالضحية قد تصعق وتذهل ويقتل توازنها من خلال التعليقات المؤذية الموجهة نحوها.
- يمكن التعبير عنها في رسائل مزدوجة حيث لا يمكن الترابط والاتساق بين الطريقة التي يتحدث بها المسيء أو المعتدي وبين مشاعره الحقيقية.

ت-الجمع بين الإساءة الجسمية والنفسية:

إن هذا النوع من الإساءة قابلة للتصعيد والزيادة في شدتها ومعدل تكرارها ونوعيتها فربما تبدأ بالنكات ثم تتصاعد إلى إساءة جسمية من قبيل الدفع والركل وقد تتصارع الإساءة اللفظية وتظهر في صورة شتي منها الاحتجاز الحبس للضحية وغياب الحميمة واللامبالاة ورفض الاستماع. وتتضمن الإساءة الانفعالية الإشكال الأخرى من الإساءة ولذلك فكل الإساءات تتضمن على عناصر من الإساءة الإنفعالية وغالبا ما تكون الإساءة الإنفعالية مصحوبة ومرتبطة مع الأشكال الأخرى من الإساءة أيضا كما قد تحدث بمفردها فالأشكال الأخرى من الإساءة سواء كانت جسمية أو جنسية تترك نتائج وعواقب نفسية أو إنفعالية مؤلمة على الضحية.

ث-الإساءة الجنسية:

وتتمثل في إجبار المرأة على أن تتصرف جنسيا ضد رغباتها وإجبارها على المشاركة في الأنشطة الجنسية التي لا تريدها وتقلل من قيمتها وتحط من قدرها فضلا عن المضايقات الجنسية والإستغلال الجنسية وتتضمن الإساءة الجنسية أيضا الإغتصاب والتحرش وإجبار المرأة على العقم وتعاطي وسائل منع الحمل والإجبار على الجماع بالقوة (الإغتصاب الزواجي) وقد دلت الدرات في المجتمعات الغربية على أن العنف ضد المرأة يتعدى إجبارها على الدعارة

والخلاعة والجماع الإستي وإجبارها على الجنسية الفمية والإيذاء الجسمي للضحية خلال الجنس والإعتداء على أعضائها التناسلية وإجبارها على أن ترتدي ملابس مثيرة إستفزازية وغالبا ما تكون الإساءة الجنسية مرتبطة بالإساءة الجسمية وتحدث معا أو أن الإساءة الجنسية ربما تحدث بعد الإساءة الجسمية.

ج- الإساءة الاقتصادية:

وتتمثل في منع المرأة من العمل والتحكم في إختياراتها المهنية وأخذ أموالها الخاصة التي تكون قد حصلت عليها بالميراث وعدم إعطاء معلومات عن دخل الأسرة إلى جانب حجب مصروف المنزل عنها، وإستغلال ثروات الضحية في تحقيق الأهداف الشخصية وحجب الموارد والإمكانات المادية عن الضحية مثل الطعام والملابس والعلاج ومنعها من تحقيق الإستقلال المادي فهذا النوع من الإساءة يتضمن تحكم وسيطرة المعتدي على مصادر الضحية ومواردها متضمنا ذلك الإستيلاء على الدخل الخاص لها إذا كانت تعمل وبالتالي فالضحية إذا تركت منزل المعتدي تصبح شريدة لا مسكن لها. [1]

ح- الإساءة الروحانية (المعنوية):

وهي تتضمن التقليل من الإعتقادات الروحانية للضحية ومنعها من ممارسة إعتقادتها الروحانية والدينية والسخرية من المعتقدات والأفكار التي تعتنقها.

---

[1] سامية الخشاب: المرأة والجريمة. القاهرة: مكتبة الأنجو مصرية. 1983، ص 5.

خ- الإساءة التربوية:

وتتمثل ذلك في التميز بين الجنسين في الفرص التعليمية حيث يعتقد كثيرا من أولياء الأمور أن تعليم الذكور أهم من تعليم الإناث، ولهذا فهم يكتفون بإلحاق الإناث بالمدارس القريبة منهم ولا يجعلونها على متابعة الدراسة بحجة أن مصيرها في النهاية في المنزل ففي بعض المناطق الريفية قد يرفض الآباء تعليم الإناث لأن ذلك يؤدي إلى تفتحهن وفساد أخلاقهن وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على تعليم الفتاة في الدول العربية إلا أن نسبة الأمية بين الإناث في أغلب الدول العربية مرتفعة مقارنة بالذكور ما تحرم الفتاة من متابعة دراستها مما ينعكس أثرا ذلك سلبيا على مستوى ثقتها بنفسها وعلى صحتها وصحة أسرتها في المستقبل، إضافة إلى أن هذا الزواج المبكر يحرم الفتاة من فرص، مما يجعل هذه الزيجات تنتهي بالفشل والطلاق ولهذا يعتبر الزواج المبكر عنفا يمارس ضد الفتيات ويمثل انتهاكا لحقوق المرأة الصحية والنفسية والاجتماعية والتربوية.

المطلب الثاني: خصائص العنف بين الزوجين

- إن هذا العنف يحدث في كل المستويات الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والمهنية والمناطق الجغرافية،
- يحدث داخل سياق العلاقة الحميمة بين الزوجين بوجه خاص،
- يتصف بأنه سلوكا متكررا ويشمل أنواعا مختلفة من الإساءة،
- يستهدف استمرار وبقاء القوة والحكم في الضحية،
- كما يتصف أنه سلوك متعلم ومكتسب من البيئة الاجتماعية،

- يكون المعتدي دائما السبب في حدوث العنف وليس الضحية سواء كان الرجل أو المرأة وقد يتطور إلى أن يكون متبادل،
- ومعظم الحالات يؤدي إلى حدوث أثار حادة وسلبية على البناء النفسي للضحية بالإضافة إلى تأثيراته السلبية في نمو الأطفال.

المطلب الثالث: تصورات خاطئة عن العنف ضد المرأة ومبررات تأزم العلاقة الزوجية

من خلال الإستنتاجات المستخلصة من الدراسة الإستطلاعية الميدانية لاحظنا تصورات واعتقادات وعدد من المزاعم تحيط بمسألة العنف ضد المرأة أهمها:

1. إن العنف ضد المرأة نادر الحدوث والحقيقة أن العنف ضد المرأة يمثل كارثة وأن ضرب الزوجات أمر شائع وكثيرا لحدوث ولقد كشفت التقارير في الدراسات عن الأسرة العربية في وجود الملايين من النساء يساء معاملتهن والعديد من النساء المضروبات تخاف من إن تخبر شخص آخر وتكشف عن العنف ضدها فالمرأة هي الحلقة الضعيفة في الأسرة والتي يساء معاملتها.
2. إن العنف ضد المرأة يحدث في الطبقات الفقيرة فقط والحقيقة أن الرجال في كل المستويات افقتصادية والإجتماعية يضربون زوجاتهم فهناك المحامي والطبيب والمدير وغيرهم ممن يمارسون العنف ضد زوجاتهم أو بناتهم وأخواتهم واللواتي هن أيضا بمستويات مختلفة تعليمية واقتصادية ومهنية وعمرية.

3. إن المجتمع يرفض إساءة المرأة والحقيقة أن المعايير الإجتماعية قد تشجع على إساءة معاملة المرأة وخاصة ذات المجتمعات ذات النظام والأبوي كما سبق الذكر، فعوامل الضبط والضغط الإجتماعيين في ثقافة أي مجتمع قد تساهم في جعل المرأة ضحية للعنف وغالبا ما يعكس العنف ضد المرأة مظهرا مباشرا لسلوك الدور الجنسي المكتسب اجتماعيا.
4. إن المرأة المساء معاملتها تعليمها اقل ولديها مهارات أقل في العمل إذا كان ذلك صحيح فكيف نفسر عنف الزوج أو الأخ ذوي المستويات التعليمية والمهنية الأقل من الزوجة أو الأخت؟ ويكون الإعتداء إما بحرمانها أو استغلالها.
5. إن المعتدي على زوجته يكون عنيفا في كل الصراعات الإجتماعية.
6. إن المعتدي غير ناضج ولديه نقص في الموارد والإمكانيات للتوافق متطلبات الحياة الإجتماعية.
7. إن المرأة المساء معاملتها تستحق الضرب لأنها هي التي تسمح له ذلك حسب رأي المبحوثين وأفراد المجتمع نظرا لضعفها وعدم مقدرتها على المواجهة.
8. إن المعتدي بشكل متكرر ومستمر ليحب الضحية.
9. إن الضحية هي التي تستفز المعتدي والحقيقة أن المعتدي يصبح عنيفا للأسباب داخلية، وقد يرجع العنف إلى وجود رغبة لديه في القوة والتحكم في سلوك الزوجة.
10. يعتقد الناس أن الضحية بإمكانها ترك العلاقة المسيئة مع الزوج والحقيقة أن هناك عوامل عدة تمنع الضحية وتتضمن الاعتماد الإقتصادي والإعتماد الإنفعالي والخوف على الأطفال، والخوف من الإنتقام ونقص المعرفة والعزلة الإجتماعية.

11. إن الأطفال الذين يتعرضون للعنف أثناء عنف الآباء ضد أمهاتهم يكونون معتدين في بيوتهم عندما ينمون أو عندما يصلون إلى مرحلة الرشد، والحقيقة أن ليس كل الأطفال الذين عايش العنف بشكل مباشر يتأثرون بالعنف ويمارسونه في بيوتهم بل بعض الأطفال الذين شاهدوا العنف في الأسرة أو تعرضوا له يظهرون نفس الاستجابات العنيف ولقد أوضحت الدراسات أن 30% منهم يصبحون معتدين في الرشد وهذا يعني أن معظمهم بنسبة 70% لا يكتسبون السلوك العنيف المعتدي على زوجاتهم أو أبنائهم في المستقبل. [1]

12. عندما يحدث العنف في الأسرة ضد المرأة فإن كل أعضاء الأسرة مشتركين في تنميته وحركته ولذلك يجب تغير الجميع لوقف العنف، وخاصة في بعض الأسر والأزواج الذين تسود فيها مشاكل دائمة ونزاعات مستمرة مع الكنات، والحقيقة أن المعتدي وغالبا ما يكون الزوج فقط هو الذي لديه القدرة على وقف العنف، وإن التغير في السلوك أعضاء الأسرة لا يؤثر على المعتدي ليكون غير عنيف كما أن العديد من النساء اللواتي تم ضربهن قمن بمحاولات عديدة لتغير سلوكهن.

13. إن الرجل المسيء للمرأة يفقد القدرة على الضبط والتحكم في غضبه والحقيقة أن إساءة معاملة المرأة تكون موجهة بشكل انتقائي وأن مسألة ضبط الغضب هو أداة يستخدمها المعتدي للحصول على ما يريد اتجاه زوجاتهم فقط ولا يكونون عدوانيين مع الآخرين، إذ يستطيعون التحكم في غضبهم ومشاعرهم بفاعلية.

---

[1] سامية الخشاب، المرجع المذكور سابقا، ص 39.

14. إن العنف يحدث مرة أو مرتين في العلاقة الزوجية والحقيقة أن المعتدي يتحول سلوكه نحو الزوجة مباشرة وتأكيدا لذلك إذ قارنه مع معدل تكراره وشدته ونوعه مع مرور الوقت إلا إذا واجه عوامل ردعية تقلل من حدته ولا تنفيه.

إن المرأة عنيفة مثل الرجل وتعد حالتها هذه عامل ردعي لما تلاقيه أو ما يسمى بالعنف المضاد، والحقيقة أن 90% من حالات العنف الأسري تكون ضد المرأة والرجل هو المعتدي عليها، إذ المعايير الثقافية والتاريخية تخول له ذلك الحق، والحالات التي تكون فيها المرأة عنيفة باستعمالها شتى أنواع العنف غالبا ما يكون كرد فعل على سلوكه العنيف والمتكرر نحوها.

المبحث الثالث: تطورات وخصائص الأزمة الزوجية المولدة للعنف

إذا تأملنا مصطلح الأزمة فتعني كما يثبت ريمون بيبر "Bieber Rymand": بأنها نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة، ويمكن أن نقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على إحتوائها ورد أخطارها. [1]

وقدم كارل سلايكي "Karl Sllaiki" سنة 1990 تعريفا للأزمة "بأنها حالة مؤقتة من الإضطرابات ومن اختلال التنظيم تتميز بقصور الفرد في مواجهة هذه الحالة بإستخدام الطرف المعتادة لحل المشكلات كما تتميز بما تنطوي عليه تلك الحالة من إمكانية لحدوث نواتج ومترتبات موجبة أو سالبة بشكل جذري". [2]

والأزمة تعبر عن موقف "Situation" وحالة "Statut" وعملية "Processus" وقضية "Cas" يواجهها الفرد في أحد البيانات (مؤسسة، علاقة زوجية، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث بالحوادث وتتداخل، وتتشابك معها الاسباب والنتائج، تختلف وتنعقد ويفقد معها الفرد قدرته على الرؤية عند اصطدامه بها في المراحل الأولى وعند محاولته السيطرة عليها على اتجاهاتهما المستقبلية، فيتضح لنا أن الأزمة هي لحظة أو فترة صعبة وحرجة تؤثر سلبا في ردود أفعال الزوج والزوجة على علاقتهما الزوجية.

---

[1] حسان خليل الحلبي: أساليب التعامل مع الأزمات في العلاقات الزوجية وعلاقتها ببعض سمات الشخصية عند الزوجين. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس، جامعة دمشق، كلية التربية، سنة 2008-2009، ص 44.

[2] الحلبي، المرجع نفسه، ص 55.

جدول 1: الاختلافات بين مفهوم الأزمة والمفاهيم المشابهة

الاختلافات بين مفهوم الأزمة والمفاهيم المشابهة					
أبعاد المقارنة	**الواقعة**	**الظاهرة**	**المشكلة**	**الحادثة**	**الأزمة**
الطبيعة والتكرارية	محدود	كبير	محدود/ متوسط	نادرا	نادرا
الاتجاه	سلبي أو إيجابي	سلبي أو إيجابي	سلبي	سلبي	سلبي
المدى الزمني للآثار المترتبة	قصير الأجل	طويل/ متوسط الأجل	قصير الأجل	قصير الأجل	قصير أو طويل
إمكانية التنبؤ	متوسط	مرتفع	مرتفع	لا يمكن	محدود للغاية
القدرة على المواجهة	محدودة	كبيرة	متوسطة/ محدودة	محدودة	متوسطة/ محدودة

وبعد توضيح مفهوم الأزمة وبعض المفاهيم الأخرى الشائعة ذات الصلة، لابد من الإنتقال إلى الحديث عن مفهوم الأزمة الزوجية وتعريفها من تطور علم الإجتماع وعلم النفس الإجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الزوجية

تتعدد المواقف التي يجد فيها الزوجان أن لكل منهما رغبات واحتياجات لا تتفق مع ما يريده الآخر .. وتواجه الحياة الزوجية أزمات حادة حين يصر كل طرف على ما يريد، كما أن فوز طرف وخسارة الآخر لا تعني مرور الأزمة بسلام بل فقط تأجيل الإنفجار لوقت لاحق لشعور طرف بالغين وتجاهل رغباته أو احتياجاته، ومن جهة أخرى يتعرف كل طرف أثناء الأزمات على ما يغضب أو يفرح الطرف الآخر، ويلتمس طباعه على أرض الواقع، بل ويعرف أخطاء نفسه، فيحاول إصلاحها وتعديل مسارها وتصحيح المفاهيم والأفكار الخاطئة التي قد تكونت لديه

ضد الطرف الآخر، ومن ناحية أخرى يستطيع كلا الزوجين أن يتعرف على الأفكار وطموحات وتطلعات زوجه فيشارك في تلك التطلعات والآمال وبذلك تمتد جسور التواصل بين الطرفين. [1]

لذا فلا غرابة أن نتحدث عن الأزمات في الحياة الزوجية للوصول لأفضل الصيغ التي تحقق حلا معقولا للطرفين لتستمر الحياة بعدل وتوافق، وتعد الأزمة واقعا حتميا يواجهه وممتلكاته ويتوقف التعامل معها والقدرة على احتوائها والإستفادة منها كفرص للتعلم على أسلوب الزوجين في إدارتها، حيث يخضع بعض الأزواج في تعاملهم مع الأزمة العشوائية وسياسة رد الفعل، مما قد يتسبب خسائر اجتماعية ونفسية تهدد بقاء الأسرة، في حين يخضع بعض الأزواج تعاملهم مع الأزمة للعمليات المنهجية العلمية السليمة لإدارة الأزمة مما يسهم في منع الأزمات، والحد من آثارها السلبية وقد أثبتت الدراسات البحثية لعلاج الأزمات الزوجية أن 90% من الزيجات أظهرت تحسنا كبيرا مع نسبة منخفضة من الإنتكاس، عند اتباع الأسلوب العلمي في الخروج من الأزمة، وتوفير المزايا للعلاقة مثل: تحسين الإتصالات، تعزيز حل الأزمات، زيادة الإرتياح في العلاقات، توسيع التفاهم، زيادة الوئام، تعميق الترابط العاطفي، زيادة الوفاء الجنسي، استعادة الرومانسية والعاطفة، تجديد الثقة والإحترام.

ومن هذه الأزمات: صعوبات التواصل، ثورات الغضب، الإنسحاب، الإحتياجات الجنسية، أدوار الأبوة المتضاربة، العنف. [2]

---

[1] الحلبي، المرجع المذكور سابقا، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص 46.

وينبغي أن ندرك أن الأزمة الزوجية لا تحدث فجأة، كما أنها لا تختفي بأعجوبة، ولا يمكم الهروب منها دون مزيد من العواقب، ولن نستطيع تجاوزها إلا بالإلتزام من الطرفين لأن الزواج شبكة معقدة من العلاقات وتقاسم الخبرات والذكريات، وفرصة للتعلم والنمو. [1]

وجدير بالذكر أنه على الرغم من تعدد وتباين الأزمات التي تتعرض لها الأسرة فإنه لكل أزمة من الأزمات الخصائص المميزة لها، التي تتطلب أسلوبا معينا للتعامل معها، يتوافق مع طبيعتها، إلا أن كل الأزمات تخضع لعمليات منهجية علمية مشتركة في إدارتها، لتجنب وقوعها، والتخفيف من نتائجها السلبية.

ويرجع تباين الأزمات إلى أن منها ما يتعلق بالظروف الإقتصادية ومنها ما يتعلق بالظروف الإجتماعية والنفسية والمهنية والجنسية وغيرها.

لذا تمثل الأزمات التي يمر بها الزوجان نقطة حرجة وحاسمة في كيان الأسرة تختلط فيها الأسباب بالنتائج، مما يفقد الزوجين قدرتهما على التعامل معها واتخاذ القرار المناسب حيالها، في ظل عدم التأكد وضيق الوقت ونقص المعلومات، الأمر الذي قد يؤدي إلى إعاقة الأسرة عن تحقيق أهدافها وإحداث الخسائر النفسية والإجتماعية.

وتواجه الأسرة المعاصرة أنواعا متعددة من الأزمات التي تختلف في أسبابها ومستويات حدتها وشدة تأثيراتها ودرجة تكرارها نتيجة التغيرات البيئية السريعة والمفاجئة لأسباب مختلفة وشدة تأثيراتها ودرجة تكرارها نتيجة التغيرات البيئية السريعة والمفاجئة لأسباب مختلفة سواء أكانت: إجتماعية أم اقتصادية أم تربوية أم تقنية أم بيئية، الأمر الذي يشير إلى أن الأزمة تعد ظاهرة حتمية لا يمكن تجنبها أو القضاء عليها.

إلا أنه يمكن منع الأزمة أو الحد من آثارها السلبية عن طريق التعامل مع الأزمات باستخدام عمليات منهجية علمية تحقق المناخ المناسب للتعامل مع الأزمات والتحرك المنتظم للتدخل، وتحقيق السيطرة الكاملة على موقف الأزمة، حيث أكدت الدراسات على أن التعامل مع الأزمات بفعالية يتطلب عمليات منهجية علمية سليمة في منها أن الاعتداء قبل الزواج وبعده بتعامل مع الأزمة يشري العلاقة الزوجية ويقويها.

وهذا ما يوجد التعارض مع عوامل التنشئة الاجتماعية للأسرة العربية عامة والجزائرية خاصة في أعداد الأزواج للعلاقة الزوجية (للذكور والإناث).

ويجب أن نعلم أن حياة الزوجين أكثر من أيام يقضيها الإثنان معا، إلا علاقة بناءة في جو من الإصغاء والحوار المتبادل والمصالحة، وهذا ما تسميه بالعلاقة الصحية السليمة، ولكن مما يتضح مما سبق أن من مسببات الأزمة الزوجية هي التنشئة بحد ذاتها كما سنعرض ذلك في الفصل الرابع ذلك في تضخيم قيم الذكورة وتنحبس الأنوثة وكذا تدريب الفتاة مسبقا على الإنسياع الكامل لسلطة الأب والأخ الأكبر تمهيدا وتدريبا لتقبلها سلطة الزوج وأهله وهذا ضمن آليات تستخدمها الأسرة وهي من إختصاص الأم في تأكيد هذه المظاهر في ذهنية الفتاة إذ تعتبر هذا من أولى العوامل لهذه الأزمة الزوجية التي تتبع المخلفات التربوية هذه مخلفات أخرى إقتصادية وتعليمية .....الخ مما يفقد الزوجين القدرة على التعامل بالشكل المتعارف عليه من قبل (الإعتيادي) في سلسلة عن الأحداث التي تختلط فيها السباب والنتائج وتتلاحق الأحداث في ظل عدم التأكد وضيق الوقت ونقص المعلومات الأمر الذي يزيد من درجة غموض الدور وحده هذه الأزمة مما يتسبب في فقدان التوازن وحدة درجة التوتر مما يؤدي إلى إستخدام البديل المتوفر هو استعمال العنف بأنواعها على حسب درجة هذه الأزمة ابتداءا بالعنف الرمزي والنفسي

واللفظي إلى أن يصل إلى اقصاه وهو العنف الجسدي لأحد الزوجين أو يدخلان في عملية تبادلية فيما بينهما ولا يقتصر بذلك على استعمال العنف من طرف الزوج فقط.

ومع تطور الدراسات في الإرشاد النفسي في علم الإجتماع أوجد الدراسات حول إدارة الأزمات الزوجية في معالجة هذه الطلاقات حسب درجة توترها منعا لوصولها إلى التفكك أو الطلاق أو موت أحد الزوجين بإستعمالها عمليات تنسيقية بين جهود ومتطلبات الطرفين ومدى قابليتهما للخضوع لمثل هذه التجربة ومدى استعدادهما لفك الصراع والنزاع وذلك وفقا لثقافتهما المرجعية ووعيهما وتقديرهما لهذه العلاقة والتنسيق بين جهود الزوجين لإدارة الأزمة، وتبادل المعلومات والأفكار المتعلقة بالأزمة من خلال توفير نظام اتصال فعال يتكون من الزوجين، يمكن من إدارة الأزمة بفاعلية، واتخاذ القرار المناسب في موقف الأزمة، في ظل ضيق الوقت، ونقص المعلومات، تسارع الأحداث، وعد الأزمات فرصا للتعلم، من خلال تقييم موقف الأزمة، والإجراءات التي اتخذت في التعامل مع الأزمة ومحاولة تحسينها.

المطلب الثاني: خصائص الأزمة الزوجية

هناك سمات أو خصائص عامة متفق عليها بين الباحثين فيما يتعلق بالأزمة توجها الباحثة في:

- تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة،
- تتطلب قرارات مصيرية لمواجهتها أو لحسمها،
- تسبب حالة عالية من التوتر العصبي والتشتت الذهني وذلك لانطوائها على عنصر المفاجأة،

- تهدد القيم العليا أو الهداف، مثل انهيار الأسرة، الطلاق،
- تتسم أحداثها بالسرعة والديناميكية والتعقيد والتداخل، وقد يفقد احد الزوجين –أو كلاهما– السيطرة على مجرياتها،
- المفاجأة العنيفة أو الشديد،
- التشابك والتداخل في عناصرها وعواملها وأسبابها،
- عدم توافر قاعدة المعلومات التي تساعد في وضوح الرؤية لدى الزوج أو الزوجة، مما يشكل رعبا وهلعا من المجهول،
- مصاحبة الأزمة لأمراض سلوكية كالقلق الشديد وحالات عدم الإنتباه التي قد تؤدي إلى تخريب الموجودات،
- ضغوط مادية ونفسية واجتماعية مزمنة تشكل في مجموعها أزمة، قد تؤدي إلى خسائر اجتماعية ونفسية هائلة تهدد الإستقرار في العلاقة الزوجية،
- التحول المفاجئ في الأحداث المتعاقبة،
- يتطلب الحدث الأزموي وسائل غير عادية لمواجهة حالات عدم التأكد وللسيطرة على الحالة،
- كل أزمة تحمل في طياتها مقومات نجاحها وأسباب فشلها ..... وهنالك حقيقة يجب ألا تغيب عن البال هي أنه لا وجود لأزمتين متشابهتين تماما، ولابد من حل كل أزمة بصورة مختلفة،
- مربكة، فهي تهدد الإفتراضات الرئيسية التي تقوم عليها العلاقة الزوجية، وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة، خاصة في ظل نقص

المعلومات الأمر يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة،

- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه جيدا، حيث لابد من تركيز الجهود لإتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط،
- تعدد الأطراف المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها مما يخلق صعوبات جمة في السيطرة على الموقف، وبعض هذه الصعوبات أسرية أو مادية أو اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية الخ، [1]
- وليس بالضرورة أن تتصف كل أزمة بالسوء، فربما تصبح حافزا على التقدم والتطور والمشاركة بفعالية على الرغم مما تحمله من درجات المخاطرة وعدم التأكد، لذا نجد بعض الأزواج يرون في الأزمات فرصا لتعزيز أدوارهم.

وهي بذلك نقطة تحول، تتطلب قرارات على الأحداث، تهدد أهداف وقيم الأطراف المشاركة بها، وفقدان السيطرة أو ضعف السيطرة على الحداث، تتميز بضغط عامل الوقت والشعور بالضبابية والاضطراب مما يولد القلق. [2]

- مهما يكن وبصرف هي المفاجأة ونقص المعلومات والتدفق المتصاعد للأحداث وفقدان السيطرة وعقلية الحصار والذعر والتدقيق الشديد من الخارج والتركيز قصير الأمد.

---

[1] كاظم شبيب: العنف الأسري. بيروت: المركز الثقافي الغربي، دون سنة، ص 211.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: أسباب الأزمات الزوجية

إن الأزمات الزوجية شائعة بين الجميع وهي ليست السبب الوحيد للطلاق، فهي تعطينا الوقت للأسئلة وتساعدنا في اكتشاف بعضنا بعضا، وقد تحدث الأزمات بسبب عوامل عدة منها فقدان التواصل عند أحد الزوجين أو كلاهما، حيث يسئ فهم الآخر أو يتجاهله أو لا يقدره، أو بسبب العنف، أو المشكلات الاقتصادية...الخ. [1]

لقد قدمت إحدى الدراسات الميدانية مجموعة الأزمات التي يتعرض لها الزوجان في السنوات الأولى من الزواج واقترحت الحلول للبرنامج الإنمائي، والأزمات الثلاثة الأهم التي قدمتها هي: صعوبة التوفيق بين العمل والأسرة، توتر العلاقات الجنسية، القضايا المالية. [2]

ومن أهم السباب لحدوث الأزمات الزوجية:

1. سوء معاملة الأزواج: الجسدية، اللفظية، العاطفية، الجنسية.
2. الخيانة العاطفية أو الجنسية.
3. المفاجآت المروعة: الإدمان والمقامرة والكذب، والاضطرابات النفسية.
4. خطورة مرض عضال والإجهاد في التعامل معه، مما يضع الزوجين في حالة أزمة.
5. الخسارة المفاجأة وعدم الاستقرار المالي: حيث تعد القضايا المالية الأكثر انتشارا، ومن أسباب الشقاق العائلي.
6. الاختلاف في القيم والمعتقدات، وصعوبات الأدوار.

---

[1] المرجع نفسه، ص 231.

[2] حبيب الله الطاهري: مشاكل الاسرة وطرق حلها. بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. ،1999، ص 58.

7. الإختلاف الكبير في نمط الشخصية. [1]

إن لكل إنسان سماته الشخصية الخاصة به وأسلوبه المتميز في إدراك وفهم بيئته وكذلك استجابته للمؤثرات الخارجية، وكذلك له افكاره ومفاهيمه وقيمه ومعايير أخلاقه، وسلوكياته وعاداته الخاصة التي أكتسبها أثناء مراحل نموه من أبويه ومعلميه وأقرانه ومجتمعه، ومن خبراته الحياتية سلبية كانت أم إيجابية، فقبل الزواج يكون لدى كل من زوج وزوجة المستقبل أفكارهم ومفاهيمهم وتوقعاتهم الخاصة عن الزواج قد تكون مستقاة عن قراءاتهما ومساندتهما الخاصة أو تجارب أصدقائهما .. والمهم هو التعرف على السمات الشخصية لدى الزوج والزوجة والتعامل معها بوعي وإدراك ومحاولة التوافق والتوفيق. [2]

ولقد لخص الشافعي أسباب الأزمات الزوجية:

أسباب نوعية: خاصة بالزواج نفسه كالازدواج والمعاشرة الخاصة والطبع والشخصية.

أسباب خارجية: كاختيار الزوج والأحوال المالية والثقافة والتربية والأهل والسن والمهنة والأطفال والجنس والدين وغيرها.

أسباب جنسية: كالنفور الجنسي وعدم التوافق والغيرة والأمراض الجنسية والتناسلية والشذوذ الجنسي. [3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 66.

[2] العواودة، المرجع المذكور سابقا، ص 54.

[3] المرجع نفسه، ص55.

أسباب أخرى: مثل غياب الحوار المشترك بين الزواج، عدم التوفيق بين البيت والعمل، عدم التحدث اللغة نفسها (عدم فهم الآخر)، عدم إيجاد أماكن صالحة للحوار، عدم الصفح والمسامحة، مشاكل الأبناء.

المطلب الرابع: أنواع الأزمات وتقسيماتها

تصنف الأزمات تبعا لأسس عدة في شكل مجموعات، لأن التصنيف يفيد في أمور عدة من أهمها:

- تعميق التفكير في الأزمة، ولفت الانتباه إلى بعض القضايا المهمة التي تخص الأزمة حسب نوعها.
- توضيح المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالأزمة حسب نوعها التي تعد أداة توصيل الأفكار، مما يساعد على الاتفاق في منطلقات النقاش، والحوار حول الأزمة.

أ- تصنيف الأزمات من حيث مراحل التكوين

1- الأزمة في مرحلة الميلاد:

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة الوليدة في مرحلة الظهور لأول مرة في شكل (إحساس) مبهم قلق بوجود شيء ما يلوح في الأفق، وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم أو الاتجاه أو الحجم أو المدى الذي سيصل إليه.

ويرجع هذا إلى اتساع نطاق المجهول في الأزمة، وغياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو المجالات التي ستخضع لها وتتطور إليها أو ستنفجر عندها، وحجم هذا الانفجار.

ومن هنا يكون إدراك الزوج أو الزوجة وخبرته ومدى نفاذ بصيرته، هي العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد، ويكون محور هذا التعامل هو (تنفيس الأزمة) وإفقادها مرتكزات النمو، ومن ثم تجميدها أو القضاء عليها في هذه المرحلة دون أن تحقق أي خسارة أو دون أن تصل حدتها إلى درجة الصدام العنيف.

وتكون عملية التنفيس في محورها العام بالوسائل التالية:

- خلق محور اهتمام جديد يطغى على الاهتمام بالأزمة، ويحولها إلى شيء ثانوي لا قيمة له.
- معرفة أين تكمن عواملها والتعامل معها بالعلاج الناجح للقضاء على أسباب التوتر الذي أنشأ الأزمة.
- امتصاص قوة الدفع المحركة للأزمة وتشتيت جهودها في نواح أخرى.
- زيادة الإحساس بالراحة والتفاؤل وبالأمل في المستقبل.

2- الأزمة في مرحلة النمو والاتساع:

عندما لا ينتبه الزوجان إلى خطورة الأزمة في مرحلة الميلاد، تنمو وتدخل في مرحلة النمو والاتساع، حيث يغذيها في هذه المرحلة نوعان من المغذيات هما:

أ- مغذيات ومحفزات ذاتية مستمدة من ذات الأزمة تكونت معها في مرحلة الميلاد.

ب-مغذيات ومحفزات خارجية استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وبها، وأضافت إليها قوة دفع جديدة وقدرة على النمو والاتساع.

وفي تلك المرحلة يتعاظم الإحساس بالأزمة ويشعر بها الزوجان، ولا يستطيعان إنكار وجودها أو تجاهلها نظرا لوجود ضغط مباشر يزداد ثقله وكثافته يوما بعد يوم، فضلا عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة، إما لأن خطرها امتد إليهم أو لخوفهم من نتائجها، أو من أن خطرها سوف يصل إليهم، ومن ثم حرصا على مصالحهم يقومون بتنبيه الزوجين بوجود الأزمة، ويطالبونهما بالتدخل قبل أن تستفحل وتصل إلى قمة نضجها وعنفها وفي هذه المرحلة يكون على الزوجين التدخل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة والمقوية لها على النحو التالي:

- تحييد وعزل العناصر الخارجية المدعمة للأزمة، سواء باستقطابها، أو خلق تعارض مصالح بينها وبين استفحال الأزمة.
- تجميد نمو الأزمة بإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه وعدم السماح بتطورها وذلك عن طريق استقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركت الأزمة.
- معالجة الأزمة بتصحيح الاختلال وأوجه القصور التي أدت إلى نشأتها وتحجيم عناصر الفساد التي قامت بها. [1]

3- الأزمة في مرحلة النضج:

نادرا ما تصل الأزمة إلى هذه المرحلة، ولكنها أحيانا تحدث عندما يكون أحد الزوجان أو كلاهما على درجة كبيرة من الجهل والتكبر والتخلف والإستبداد برأيه وانغلاقه على ذاته، أو

---

[1] حنان الخليل الحلبي: أساليب التعامل مع الأزمات في العلاقات الزوجية. رسالة دكتوراه، قسم علم النفس الاجتماعي، جامعة دمشق، 2003، ص 212.

إحاطة هذه الذات بالقدسية والتأليه، وتصل الأزمة بذلك إلى أقصى قوتها وعنفها، وتصبح السيطرة عليها مستحيلة ولا مفر من الصدام العنيف معها.

وقد تكون الأزمة بالغة العنف، شديدة القوة تطيح بالعلاقة الزوجية، أو بالأسرة أو يكون الزوج أو الزوجة قد استطاع بدهاء تحويل اتجاه الأزمة إلى كبش فداء وهمي تتفتت الأزمة عنده، وتنتهي باستقطاب عناصر القوة فيها والسيطرة عليهم بشكل أو بآخر.

ومن ثم فإن في مرحلة النضج وانفجار الأزمة لا يكون أمام الزوجين إلا أحد سبيلين أساسيين:

- **السبيل الأول:** الاستسلام للأزمة وما أفرزته من نتائج والاعتراف بها والاستجابة الكاملة لمطالبها.
- **السبيل الثاني:** ركوب الموجة الأزموية في ذكاء إلى حين انحسارها.

ومن ثم امتلاك قدرة التفوق على الأحداث والمعرفة الكاملة بما يجري من الحوادث، وإن كان بالطبع لا يملك قدرة السيطرة عليها. [1]

4- الأزمة في مرحلة الانحصار والتقلص:

وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تتفتت بعد تحقيقها هدف التصادم العنيف، فالصدام العنيف يؤدي إلى إفقاد الأزمة جزءا هاما من قوة دفعا، ومن ثم تبدأ بالإنحسار والتقلص بل والإرتداد إلى الخلف أحيانا، وإن كان يجب التحذير من أب بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة، خاصة عندما يفشل الصدام في تحقيق أهدافه، أو عندما لا يستجيب أحد الزوجين للضغط الذي

---

[1] المرجع نفسه، ص 233.

ولدته الأزمة، ويقوم بإجراء التغيرات المطلوبة للأزمة، أو يعمل على استقطاب عناصر الأزمة المحركة لها والموجهة لتدفقها.

وتصبح الأزمات في هذه الحالة كأمواج البحر، موجة تندفع وراء موجة، ويصبح الكيان الذي حدثت به الأزمة عرضة لهذه الأمواج المتلاطمة المتلاحقة، سواء بالغة العنف، أو الخفيفة، إلا أنها تشكل في النهاية معالم عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى تدمير الكيان، لعدم قدرته على النمو المتوازن، ومن ثم فإن من لا ينمو ينكمش ويتقلص ويحكم عليه بالفناء أو الاختفاء أو تصيبه بالشلل فلا يستطيع تحريك قوى الفعل في هذا البنيان ومن ثم يتخلف وينهار.

5- الأزمة في مرحلة الاختفاء:

وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها وجزئياتها التي تنتمي إليها، ومن ثم تتلاشى مظاهرها وينتهي الإهتمام بها ويختفي الحديث عنها إلا باعتبارها حدثا تاريخيا قد انحسر وانتهى.

والحقيقة أن الإنحسار يكون دافعا للزوجين لإعادة البناء، وليس لإعادة التكيف، فالتكيف يصبح أمرا مرفوضا وغي مقبول لأنه يبقى على آثار ونتائج الأزمة بعد انحسارها، أما إعادة البناء فيتصل أساسا بعلاج هذه الآثار والنتائج، ومن ثم استعادة فاعلية الكيان وأدائه وإكسابه مناعة أو خبرة التعامل مع أسباب ونتائج هذا النوع من الأزمات.

إن دراسة واقع ومحاور ومراحل دورة حياة الأزمات أمر بالغ الأهمية ليس فقط لنمو المعرفة عن طبيعة الأزمة، ولكن وهو الأهم لفهم طبيعة البدايات والنهايات وعمليات الإرتقاء والتصاعد الحادثة فيها. [1]

ب-تصنيف الأزمات من حيث تكرار حدوثها:

يعد هذا الأساس من أهم الأسس التي تستخدم في التفرقة بين الأنواع المختلفة من الأزمات فعلى الرغم من أن الأزمات كثيرا ما تحدث في شكل دوري، ويتم معالجتها، والوقاية منها، إلا أن الأسرة لم تستطيع أن تحول دون إصابتها بها، فأصبحت كفيروس الأنفلونزا يأتي مع الشتاء كل عام، ولا يوجد ما يحول دون الإصابة به، ومن ثم فإن الوقاية والحماية تكون بلا شك للتخفيف من حدة الإصابة وزيادة قدرة الجسم على التغلب عليها.

ووفقا لهذا الأساس يمكننا أن نميز بين نوعين من الأزمات:

1- الأزمات الدورية:

أزمات ذات طابع دوري متكرر ومتعاقب الحدود، ويعالج هذا النوع من الأزمات بمعالجة الأسباب التي أدت إلى حدوثه.

وخير مثال على ذلك من الأزمات هي الأزمات الإقتصادية، حيث تصيب الأسرة أزمات اقتصادية تأخذ طابع التكرار، وإن كان مدى وحجم وشدة اتساع الأزمة لا يمكن توقعها والتنبؤ بها بشكل كامل ودقيق.

---

[1] المرجع نفسه، ص 341.

ومن أهم أسباب هذه الأزمات، طبيعة الدخل والظروف الإقتصادية، وازدياد الأسعار بدرجات متصاعدة حتى تصل الأسعار إلى مستوى لا يستطيع تحمله بعض الأزواج.

ووجود فجوة متصاعدة ومتنامية بين معدل الزيادة في الأسعار ومعدل الزيادة في الأجور، ونتيجة للأزمات الإقتصادية المتتالية يحتاج الزوجان إلى أساليب للخروج منها.

2- الأزمات غير الدورية:

أزمات غير دورية عشوائية وغير متكررة ولا تحدث إلا نادرا، ويعالج هذا النوع من الأزمات بمعالجة النتائج التي أفرزتها الأزمة، هذه الأزمات عشوائية الحدوث، لا ترتبط في حدوثها بأسباب دورية متكررة مثل الأزمات الإقتصادية، أو الدراسية، ومن ثم لا يسهل توقعها، وإن كانت بالطبع المتابعة الحثيثة لعوامل نشوئها أمر يساعد على الإقلال من حدوث هذه الأزمات، وإذا حدثت الأزمة العشوائية فلن تكون عنيفة بل سيكون هناك استعداد دائم لمواجهتها، أما إذا تركت الأمور للعشوائية الإرتجالية الجاهلة، فإن الأزمات الضعيفة ستكون من القوة بحيث يصعب مواجهتها أو سيكون تأثيرها السلبي هداما، ومن هنا كان من الضروري على الزوجين تقوية الجهاز المناعي ضد الأزمات ليساعد على تقليل وتخفيض إمكانية حدوث هذا النوع من الأزمات، والعمل على معالجتها أو تلافي وقوعها، والأزمات غير الدورية تحدث نتيجة عوامل متعددة، وإن كانت تحدث عادة فجأة ودون مقدمات مثل الأزمات الناجمة عن فقدان العمل، أو الأزمة الصحية، وعلى الرغم من أن هذه الأزمات تكون شديدة التأثير، إلا أنه يمكن معالجتها بمعالجة النتائج، وليس بمعالجة الأسباب التي أنشأتها، فعلى الرغم من أن الأزمات ذات الطابع الدوري يتم معالجتها بمعالجة السباب التي أنشأتها، إلا أن الأزمات ذات الطابع غير الدوري غالبا ما يتم معالجتها بمعالجة النتائج التي أفرزتها، فمعالجة الأزمة الصحية هي في توفير

العلاج ومحاربة المرض، وهو ما يختلف عن الأزمات الدورية المعتادة، حيث يتم التعامل مع الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة، مثل ما يحدث نتيجة فقدان العمل ويتم معالجته بمعالجة أسبابه ومن خلال البحث عن فرصة عمل جديدة.

ت-تصنيف الأزمات من حيث التأثير:

يمكن تقسيم الأزمات إلى نوعين أساسيين وفقا لمقدار وحجم تأثير الأزمة على أداء الكيان الذي حدثت فيه سواء من حيث النمو، أو من حيث انفجار الأزمة، حيث يمكن تقسيمها إلى نوعين هما:

1- أزمات ظرفية هامشية محدودة التأثير وهي أزمة وليدة ظروفها، ويطلق عليها أيضا الأزمة العابرة وهذا النوع من الأزمات يحدث عادة دون أن يترك بصمات أو معالم واضحة على الكيان الذي حدثت فيه الأزمة، مثل أزمة عدم القدرة على توفير سلعة معينة يوجد لها بديل.

2- وهذا النوع من الأزمات يختلف اختلافا كاملا عن النوع الأول من حيث اتصاله ببنيان الكيان، وأداء هذا البنيان، وبالشكل الذي يضع قيدا محددا على حركته وعلى إنتاجه وإنتاجيته وعلى ما تفرزه الأزمة من اختلالات ذات تأثير على احتياجات أو مطالب أساسية لا يمكن الإستغناء عنها، بل وقد تتصل باستمرارية العلاقة الزوجية، أو الأسرة حسب نوع الأزمة وأهم الأمثلة على هذا النوع من الأزمات الصحية، الإقتصادية، الجنسية.

ومثل هذه الأزمات لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها، أو حتى مجرد إهمالها وإرجائها إلى حين، نظرا لأن استمرارها قد يؤدي إلى إفراز نتائج صعبة بالنسبة للزوجين، وقد يؤدي إلى أزمات أكثر خطورة وأشد تدميرا. [1]

ث-تصنيف الأزمات من حيث شدتها:

1- أزمات بالغة الشدة والعنف:

تهز العلاقة الزوجية هزا، وتكاد تقلع أعمدة هذه العلاقة، وتقوض بنيانها، وهذا النوع من الأزمات لا يقف شيء في طريقه، بل إنها تحتاج كل شيء وتعصف به عصفا، ولا سبيل للتصدي لها إلا بإفقادها قوة الدفع الخاصة بتيار الأزمة، وتفتيتها إلى عناصر وأجزاء، ويتم معالجة كل جزء على حدة، مع حرمانها من أي فرصة لإعادة التوحد أو لإكتساب روافد جديدة.

وخير مثال على هذا النوع من الأزمات، الأزمات الزوجية العنيفة التي تصل إلى حد الطلاق أو الطلاق النفسي والذي يعني "علاقة مدمرة من الداخل بين الزوج والزوجة لو توفرت الشروط الموضوعية وترك الخيار لأحد الطرفين أو كلاهما لإتخاذ قرارهما بالإنفصال وتحقيق الطلاق الشرعي أو الفعلي "مما قد يؤدي إلى خسائر ضخمة تتحملها الأسرة والمجتمع.

2- الأزمات الهادئة الخفيفة:

وعلى الرغم من أن هذا النوع من الأزمات يبدو عنيفا بعض الشيء بالنسبة للقائمين به، إلا أن تأثيره على العلاقة الزوجية يكون خفيفا، ويسهل معالجته بشكل فوري سريع بمجرد لمس ومعرفة أسبابه، ومن ثم يتم التعامل بها ايجابيا، وأهم مثال على هذا النوع من الأزمات: التأخر

---

(1) ؟؟؟؟؟؟؟.

الدراسي للأبناء، وبمجرد الوصول إلى أسباب هذه الأزمة ومعالجتها، تنتهي الأزمة ويتم التغلب عليها. [1]

ج- تصنيف الأزمات من حيث مدى الإحساس بها

يتم تصنيف الأزمات وفقا لهذا الأساس إلى نوعين رئيسين هما:

1- أزمات صريحة علنية:

وهذا النوع من الأزمات يكون من القوة بحيث يصعب إخفاؤه وبالتالي يشعر به الجميع ويصبح معروفا للجميع، ولا يستطيع أي فرد تجاهله، بل إن هذا النوع من الأزمات يفرض ذاته وبشكل قوي.

2- أزمات خفية ومستترة:

لا يعرف بها إلا الخاصة: وهذا النوع من الأزمات السرية يحيط بها الكتمان وإخفاء أي معالم لها، وهي أزمات بالغة التعقيد والشدة. [2]

3- تصنيف الأزمات من حيث محور الأزمة وموضوعها

ووفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف الأزمات إلى نوعين أساسيين:

---

[1] المرجع نفسه، ص 245.

[2] Tordjman: La maladie conjugale, p. 99 .

1- أزمات مادية محسوسة وملموسة:

وهي أزمات تحدث وتدور حول محور موضوعي مادي، مثل أزمة اقتصادية، إجتماعية، دراسية ..الخ وهي جميعها أزمات تدور حول شيء مادي ملموس، يمكن التحقق منه ودراسته والتعامل معه ماديا، بأساليب التعامل المختلفة، ويمكن رصده بسهولة ويسر، ومعرفة ذلك بالنتائج المادية المترتبة على هذا التدخل.

2- أزمات معنوية عاطفية ونفسية:

وهي أزمات تحدث وتدور حول محور غير موضوعي يرتبط بذات الأشخاص المحيطين بالأزمة مثل أزمة الثقة، أو أزمة المصداقية، وأزمة الولاء والإنتماء، وهذه الأزمات جميعها تدور حول محور معنوي شخصي غير ملموس، بمعنى أنه لا يمكن الإمساك به ماديا، أو لمسه أو تذوقه، أو رؤيته، وإنما التعامل معه يتم من خلال إدراكه المضموني.

3- وهناك نوع ثالث يجمع بين النوعين السابقين:

بل غالبا ما تضم الأزمة الواحدة النوعين سالفي الذكر، وهذا النوع من الأزمات يجمع بين المادية والمعنوية، وكثيرا ما نلمسه في المشكلات الأسرية، فالجانب المادي متمثل في الواقع المادي الذي أحدثته الأزمة أو نجمت عنه، والجانب المعنوي الذي تحدثه الأزمة في نفسية المحيطين بها.

أما الأزمة الإقتصادية فيكون جانبها المادي الملموس في الأضرار المادية التي حدثت نتيجة لذلك، أما الجانب المعنوي فيتمثل في ردود الفعل العنيفة المصاحبة للأزمة، بل إن هذا النوع

المزدوج من الأزمات يشكل الطابع العام الحديث للأزمة في عصرنا الحاضر، حيث يصعب أن توجد أزمة ما بدون أن يكون لها آثارها المادية والمعنوية في آن واحد. [1]

وبالنظر إلى التقسيمات السابقة يتضح أن:

الأزمات مرتبطة بالأحداث اليومية ، فنحن بلا استثناء نتعرض لها يوميا ومن مصادر مختلفة، فالضغوط الخارجية تلاحقنا في البيت أو الشارع أو العمل أو الدراسة أو التعاملات المالية وتسبب لنا بعض الأحيان أزمات نقف عاجزين أمام حلها، نضطر لأن نبحث عن سبيل لحلها ولكن دون جدوى، وهناك صنف من الأزمات الذي يجيء فجأة ودون سابق إنذار أو توقع، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى الخسارة ومن هذه الأزمات: البطالة، تغيير المهنة، أزمات طبية، أزمات مالية، افتراق، طلاق نفسي، حوادث مؤلمة، الأزمات الإجتماعية، ضغوط العمل، الأزمات (المهنية)، الأزمات الإقتصادية، الأزمات الأسرية، الأزمات الدراسية، الأزمات العاطفية...الخ. [2]

وأهم الأزمات التي اعتمدتها الباحثة في بحثها الحالي:

- **الأزمة الإقتصادية:** وهي الصعوبات التي يعاني منها الأزواج والزوجات مثل تدني مستوى الدخل، أو عدم القدرة على تأمين ما تحتاجه الأسرة، أو خسارة مالية، مما ينعكس على علاقاتهم الزوجية، وقد أوردت دراسة أصدرها مجموعة محامين متخصصين في القضايا الأسرية الأمريكية أن ثاني أهم أسباب المشكلات الأسرية هناك هي القضايا المالية، كما أورد مركز أبحاث الأسرة بجامعة "كريتون"

---

[1] Ibid., p.102.

[2] الحلبي، المرجع المذكور سابقا، ص 89.

(Creighton) أن المال هو أحد أهم ثلاثة عناصر لأزمات الأسرة، وأن الأزمات تنشأ مبكرا عندما يعتمد الزواج على الديون من أيامه الأولى، وأن أسلوب النقاش يعد من أهم مضاعفات الخلاف بين الطرفين. [1]

لذلك تقدم "Barbara" بعض الإقتراحات حول الأزمات الإقتصادية:

- ناقش كيف أن لديك خبرة سابقة مع المصروف، افتح مناقشة تقودك لفهم أفضل لكل منكما الآخر وتوقعاته من الآخر.
- تحدث عن الأهداف القريبة والبعيدة للمصروف.
- تعرف على التوجيهات المحاسبية، وهذا يساعدك على عدم صرف المزيد من النقود.
- أطلب مساعدة من مرشد حسابات إذا كنت بحاجة لذلك، لأن ذلك يقودك إلى تواصل جيد واحترام ويوصلك للتوافق ومستويات راحة للعلاقة الزوجية.

ويركز "مولوني" على الوعي الإجتماعي في حل الأزمات المادية، وإلى الرفقة والألفة والرغبة في العيش داخل الوسط الأسري، والتدخل في الوقت المناسب لحل الأزمة، والتدخل العلاجي مع الأسر في الأزمات، والبرامج الوقائية والتربوية والإقتصادية والإصلاحات التشريعية، التي تهدف إلى خفض مستوى الإجهاد، وتحسين نوعية الحياة للأسرة، وخصوصا التي تتناول مباشرة مسائل الفقر والعمل والفرص التعليمية، والتي لها تأثير كبير على عدد ومستوى شدة الأزمات التي تعانيها الأسر. [2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 120.

[2] المرجع نفسهن ص 85.

- **الأزمة الأسرية:** مجموعة من المشكلات ناتجة عن أسباب متعددة داخل السرة مثل الصراعات الأسرية، التفكك الأسري، افهمال، الإختلاف في نمط تربية الأطفال، الخلافات مع أهل الزوج ...الخ، وهي تلك السلوكيات التي تؤثر على حياة الزوجين كتدخل الأهل في علاقات الزوجين، فقدان الحوار.

وهي شكل من أشكال التوظيف الخاطئ الذي يمارس في نطاق الأسرة، فالقصور في أداء الوظائف الأسرية بشكل حالة من حالات التفكك، وعدم التكامل وعدم التوازن يحيد بالأسرة عن الأهداف العامة المشتركة التي يتوقع المجتمع منها تحقيقا.

وهي حالة من اختلال نسق العلاقات الأسرية، نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية لعضو أو أكثر من جماعات الأسرة، بما يؤدي إلى ظهور الخلاف بين الزوجين وتهديد بقاء واستمرار الحياة الزوجية.

لذلك أي أزمة عائلية لا يمكن أن تحل إلا بتوافر مهارات للحلول، وقد تكون الأسباب فردية أو مزدوجة، وتنتهي بالحل العلمي للمشكلة أثناء فترة الأزمة، والأسرة تكافح من أجل بقائها من خلال تخفيف المشكلة، ويصبح لديها ذخيرة فنية للتعامل مع الأزمات المستقبلية. (

- **الأزمة الإجتماعية:** تلك السلوكيات التي تؤثر على حياة الزوجين والمتمثلة في سوء العلاقة بالآخرين وصعوبة تكوين صداقات، أو انخفاض المشاركة الإجتماعية.
- **الأزمة النفسية:** تلك الصعوبات الناتجة عن فقدان الحب أو الإهتمام أو الإستقرار أو الطمأنينة وفقدان الإستقرار النفسي والعاطفي مما يؤدي إلى الثورة والغضب والإكتئاب، الإحباط والتهور والألم النفسي والحزن.

- **الأزمة الصحية:** وهي الصعوبات المرتبطة بالصحة الجسدية كالصداع وارتفاع ضربات القلب والغثيان والرعشة، أو مرض مفاجئ، أو مرض خطير، أو عادات سيئة مثل التدخين والتي تنعكس على العلاقة الزوجية.
- **الأزمة الدراسية:** وهي الصعوبات المتعلقة بالفرق في المستوى التعليمي أو الثقافي بين الزوجين، الغيرة من تفوق الطرف الآخر، أو غياب الإنسجام الفكري، أو الصعوبات الدراسية للأبناء أو إهمال متابعة الأبناء الدراسية.
- **الأزمة المهنية:** مجموعة من الصعوبات والضغوط يتعرض لها الزوجان بسبب العمل وتؤثر عليهما تأثيرا سلبيا على الأولاد نتيجة عدم التوفيق بين العملين أو عدم تعاون الزوج أو الزوجة لإنجاز العمل والقيام بدوره.

وهي صعوبات بسبب ضغط العمل، أو بسبب الملل والتعب الناتج عن العمل، أو ساعات العمل الطويلة، أو الفشل في العمل.

- **الأزمة الجنسية:** تعني المشاكل والصعوبات الجنسية وعدم الرضا عن العلاقة الجنسية نفسها بين الشريكين.

وقد أجرى فرنكن "Frenken" في هولندا دراسة حول الأزمات الجنسية وأساليب التعامل معها، وقام بتطبيق مقياس الخبرات الجنسية "Sexual Experience SES" ويحوي هذا المقياس على أربعة عناصر هي: (الأخلاقيات الجنسية، الإثارة الجنسية النفسية، الدوافع الجنسية، الإنجذاب نحو الزواج). وبينت هذه الدراسة بأن الدوافع الجنسية، ذات أهمية بالنسبة للقبول والإندماج في سلوكيات جنسية، وكانت الدوافع الجنسية هي التي حددت القدرة على الإستمتاع

بالعملية الجنسية والتفاعل مع الشريك بشكل مرض، والشعور بالرغبة الجنسية بسبب هذه الدوافع.

دراسة أخرى في الدانمارك حيث قابل "د.فرنكن" سيدات في الأربعين من العمر ووجد أن هناك حوالي 35% منهن يعانين من مشاكل جنسية نفسية، 15% منهن كن يعانين من قلة الدوافع الجنسية، 7% لم يشعرن بأي مشاعر تجاه العملية الجنسية، بينما حوالي 6% شعرن بأنهن يقمن بذلك كواجب ليس أكثر، 11% عبرن عن رغبتهن في أن يسدي لهن أحد النصيحة بشأن حياتهن الجنسية، بينما قال 5% بأنهن يحتجن لعلاج جنسي في عيادات متخصصة في هذا المجال. [1]

دورة حياة الأزمة: ويمكن تمييز أربع مراحل في دورة حياة الأزمة إذا ما ظهرت وهي:

- مرحلة ما قبل الأزمة، وهي مرحلة تبذل خلالها الجهود للوقاية من وقوعها.
- مرحلة تفاقم الأزمة، وبخاصة إذا كان الزوجان يتصفان بضعف التواصل وبطء اتخاذ القرار واللامبالاة.
- مرحلة إدارة الأزمة، وهنا تبذل الجهود الحثيثة للتغلب على الأزمة باستخدام الأساليب العلمية لتجاوزها.
- مرحلة ما بعد الأزمة، وهي مرحلة تقويمية لكفاءة الزوجين في مواجهة الأزمات. لما كانت الأزمات على اختلاف أشكالها وأنواعها وصورها لها دورة حياة مستقلة ومحددة فإننا نلاحظ أنها تتمثل فيما يلي:

---

[1] المرجع نفسه، ص 101.

أ- مرحلة النشوء (الولادة).

ب-مرحلة الزيادة (النمو).

ت-مرحلة القوة (الشباب).

ث-مرحلة الضعف (الشيخوخة).

ج- مرحلة الاضمحلال (الفناء) والشكل التالي يبين تلك المراحل:

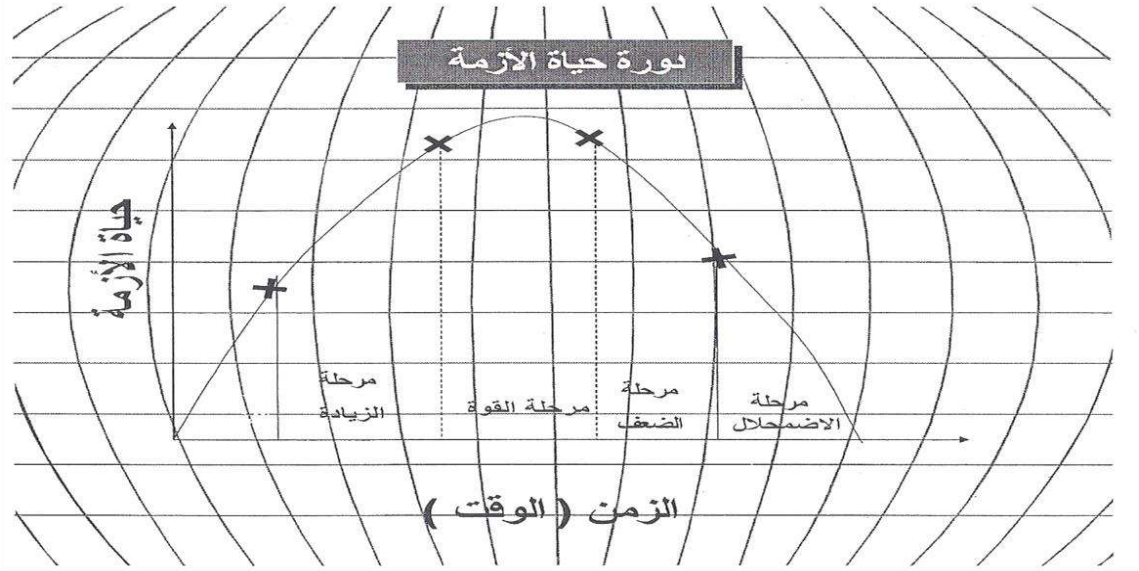

شكل رقم 4: دورة حياة الأزمة

4-الآثار النفسية للأزمات الزوجية:

من أجل أن تعرف ماهي طبيعة الأزمة الزوجية لابد أن نشير إلى طبيعة الحياة الزوجية الخالية من المشاكل السلبية، وطبيعة العلاقة الزوجية السليمة الصحية، التي وصفها الله بكلمات، وذلك من خلال قوله تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) "الروم 20" فنلاحظ أن مفردات العلاقة الطبيعية السكن والمودة والرحمة، وإذا أردنا أن نتصور طبيعة الأزمات الزوجية فعلينا أن نتصور حياة زوجية خالية من السكن والمودة

والرحمة، ليحل مكان هذه المعاني الراقية مفردات أخرى مثل الشقاء والقلق والغضب والألم والتعب والنفور والهم والخوف.

وإذا دخلت الأزمات الزوجية على الحياة الأسرية يضطر المرء للعيش مع عدوه تحت سقف واحد، لأن الأزمة الزوجية مثل الفيروس السرطاني الذي دخل إلى الجسد فإنه يقوم بتخريب الخلايا وتصبح عملية التخريب عامة وشاملة وبشكل متتابع حتى تلقي بالجسد جثة هامدة مخربة لا حراك بها، وهي تحطم الآمال وتكبل الطموحات، وتشل الحركة وتقلب الموازيين وتبدد الطاقات والقدرات، وتعمم الرؤية المظلمة وتضخم الزلات، وتجعل الشخص يصدق الشائعات، ويتبع الظن ويجانب الحق، ويسهل الجور والقسوة ويوقظ العداء ويقطع التواصل ويجفف الرحمة ويقلع جذور المودة، ويتحول البيت من مهد للسكن إلى قبر ضيق موحش، لذلك تعد الأزمة الزوجية آفة خطيرة تجعل الزوج ينفر من زوجته وتدفعه لممارسة الأخطاء، وتجعله فاشلا في عمله مرتبكا في تعامله مهملا لواجباته مقصرا في أداء ما يجب عليه، وتجعل الزوجة مرتبكة وقاسية وأحيانا أخرى ثائرة ومهملة لواجباتها ولتربية أبنائها ولنفسها وأسرتها متألمة وتعيسة.

المبحث الرابع: خصائص ومميزات كل من المعتدي والضحية

المطلب الأول: خصائص كل من المعتدي والضحية

تشير الدراسات إلى أن عدد كبير من الثقافات تتقبل العنف ضد المرأة وتساهم في إستمراره وخاصة المجتمعات التي يسود بها النظام الأبوي أو السلطة الأبوية، حيث تعطي هذه الثقافات الحق للرجل في الهيمنة على زوجته وتعتبر هذا الحق من حقوق الزوج على زوجته وأبنائه في المعاقبة في حالة العصيان أو المخالفة أو حتى التأخر في تلبية الطلبات ويعرف جيل (Gil,

1975) العنف الأسري على انه يتضمن العنف ضد المرأة أو الزوجة والعنف ضد الأطفال والعنف المتبادل بين الزوجين (عنف الرجل تجاه الزوجة وعنف الزوجة اتجاه الزوج)في حين يغفل عنه المحللين عند دراستهم للعنف الأسري ربما يرجع ذلك لعدة أسباب، إذ يكن الزوجات ضحايا لهذا العنف في أغلب الأحيان، مع أنه لا يمكن استبعاد امكانية حدوث عنف متبادل ويكون الرجل والزوج هو الضحية في حين لا يمكن الحزم أنه في كل الحالات تكون المرأة هي محور الضحية بهذا العنف بأي شكل من أشكاله.

إذ تكون موقف الإذعان والخضوع بعظة وقوع العنف، إذ تختلف وتتنوع ردود الأفعال على إثره مما يزيد من تصعيد عمليات العنف المتبادل من الطرفين، لكن التبادل المطروح، هل يختلف الرجل والزوج العنف عن غيره من الرجال؟ وهل للمرأة والزوجة المعنفة صورة تختلف عن غيرها من النساء... هل هذه المميزات والصفات التي يحملها المعتدي والضحية تكون من المسببات لقلب الأوضاع، فيصبح الضحية معتدي والمعتدي ضحية وتجرم بوجود عنف متبادل، أم لا؟

كل هذه الأسئلة، شغلت الكثيرين من العلماء الذين درسوا موضوع العنف المتبادل بين الزوجين. فما توصل إليه العلماء بهذا الشأن يظهر لأن للرجل العنيف صورة تختلف عن غيره من الرجال، فقد أكدت الدراسات أن الرجل والزوج العنيف وهي الحالات الأكثر شيوعا ذلك حسب هؤلاء راجعة إلى أسباب تؤهله إلى يكون المعتدي في أغلب الأحيان منها أسلوب التنشئة الإجتماعية وجملة من الأسباب الآخرين (نرجع إليها لاحقا)، إذ يتصف بصفات ويمارس سلوكات تميزه عن غيرهن وتشير الدراسات إلى أن عدد كبير من الثقافات تتقبل العنف ضد المرأة وتساهم في استمراره وخاصة المجتمعات التي يسود بها النظام الأبوي أو السلطة الأبوية

حيث تعطي هذه الثقافات الرجل الحق في الهيمنة على زوجته وتعتبر هذا حق من حقوق الزوج على زوجته، وأطفاله إذا عصت أمره أو خالفته تأخرت في تلبية حاجاته وطلباته أو رفضت ممارسة الجنس معه، ويحفظ العنف الممارس من طرفه إلى أنه من الأمور الأسرية الشخصية والخاصة التي لا يجوز التدخل فيها وعلى أنه من المسائل التي لا يجوز التحدث عنها والبوح بها، وعلى هذا فإن العنف الذي يكون مصدره الزوج المعتدي يعتبر ذلك سوء استخدام القوة ضد الزوجة في العلاقة أو بعد الإنفصال وهي تحدث عندما يحاول الزوج الهيمنة والتحكم في الزوجة جسميا ونفسيا وجنسيا.

ولعل من أهم الخصائص التي يتسم بها العنف ضد الزوجة خاصة والمرأة عامة على أنه:

- عنف يحدث في كل المستويات الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والمهنية والأديان.
- يحدث داخل سيان العلاقة الحميمية بين الزوجين.
- هو سلوك متكرر ويشمل أنواع مختلفة من الإساءة.
- يستهدف إستمرار وبقاء القوة والتحكم في الضحية.
- هو سلوك متعلم ومكتسب من السيئة الإجتماعية.
- يكون المهتدي دائما السبب في حدوث العنف وليس الضحية.
- يكون إجراميا عندما تستخدم القوة الجسمية فيه بشكل متطرف.
- يؤدي إلى حدوث آثار حادة وسلبية على البناء النفسي الضحية.
- له تأثيرات ونتائج سلبية على اللهو النفسي للأطفال في الأسرة.

المطلب الثاني: من خصائص المعتدي وطبيعة شخصيته

- غالبا ما يكون المعتدي على زوجته عنيفا في كل الصراعات الإجتماعية.
- المعتدي غير ناضج ولديه نقص في الموارد والإمكانيات للتوافق مع متطلبات الحياة الإجتماعية.
- إن المعتدي لا يحب الضحية.
- المسيء هو المسيء والحقيقة أن السلوك المسيء أو المؤذي سلوك منقلم ويمكن محوه ولكن التغيرات السلوكية لدى المعتدي يحتاج إلى تدخل علاجي.
- المعتدي يمكن أن يكون من الذين عايشوا أو تعرضوا للعنف اثناء عنف آباءهم ضد أمهاتهم، يكونون معتدين في بيوتهم عندما ينتمون أو عندما يصلون إلى مرحلة الرشد، ولا يمكن الجزم بذلك إذ ليس بالضرورة أن تكون له إستجابات عنيفة، وذلك ينسب متفاوتة الدرجة.
- المسيء الزوج المعتدي لديه القدرة على إصدار العنف وعلى وقفه بهذا العنف هو اختيار سلوكي إذ أن التغير في سلوك أعضاء الأسرة لا يؤثر على المعتدي ليكون غير عنيف.
- إن العنف يحدث بمعدل مرة أو مرتين في العلاقة الزوجية والحقيقة أن المعتدي عادة يصعد من السلوك العنيف نحو الزوجة من حيث معدل تكراره وشدته وكذلك نوعه مع مرور الوقت.
- إن الزوج والرجل عامة يكتسب قوته من المعايير الثقافية والتاريخية إن تعطيه الحق في ضرب زوجته فيكون عنيفا بوجه عام في حياته ويكون عنيفا بوجه خاص اتجاه زوجته

وأطفاله إذ غالبا ما يكون العكس مع التغيرات الإجتماعية الحالية على مستويات الأسرية.

- يقول بعض المحللين أن الزوج المعتدي يعاني من مرض نفسي والحقيقة أن نسبة كبيرة من هؤلاء المعتدين يكونون أقوياء وليسوا مرضى نفسيين، ولكن الإختلاف الرئيسي بينهم وبين الآخرين هو أنهم يستخدمون القوة والقهر والتخويف للتحكم والسيطرة على سلوك المرأة تضرب المرأة هو اختيار سلوكي، والدليل على ذلك أن المعتدي لا يكون عنيفا خارج المنزل بشكل عام أو مع الناس الآخرين الذين يتفاعل معهم مثل الأصدقاء ورؤساء في العمل علاوة على أن الشخص المريض نفسيا لا يكون قادرا على ممارسة هذا العنف الإنتقائي ضد الزوجة دون غيرها من الآخرين[1].
- إن المعتدين قد يصعد ريفاقهم من عنفه عندما تتركه الزوجة أو تحاول فعل ذلك، ويعزز موقفه من خلال لوم معظم الناس تلك الزوجة إذا تركت هذه العلاقة الزوجية المسيئة [2].
- إن الأزواج العنيفين موجودون في كافة المستويات الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والأعمار المختلفة، والمجموعات العرفية المختلفة (Maltin, 2000)، وأكد على ذلك كل من هو تالينج وشوجرمان (Hotaling & Sugerman, 1986)، الوارد في (Holtz Work-Munroe)، على أن السلوك العنيف هو سلوك للرجال، ويؤكدون كي أن الزوج العنيف ضد زوجية تقليديا فغي اتجاهاته، نحو الأدوار الذكورية والأنثوية،

---

[1] طه عبد العظيم: بسيكولوجية العنف العائلي والمدرسي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2007، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص 46.

ويتمسك بالصورة النمطية الأنثوية والذكورية في علاقاته بالآخرين (Walker, 2000).

- تشير الأبحاث إلى أن الأزواج العنيفين ربما يدركون أنفسهم كأشخاص ضعفاء ويستعملون العنف عادة لكسب حالة من الضبط طه عبد العظيم حسين، أي ضبط الزوجة، وقد وجد كولمان وستراوس (Colman & Straus) أن العلاقات التي تكون فيها السيارة للرجل يكون فيها درجة عالية من الصراعات و درجة أقل من الإتفاق وأن العلاقات ذات السيادة المشتركة بين الرجل والمرأة فإنها تحتوي على درجة أعلى من الإتفاق ودرجة أقل من الصراعات.
- إن الأزواج الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم يفتقرون لمهارات الإتصال ومهارة تأكيد الذات وحل المشكلات ولذلك فهم يلجأون للعنف عندما لا يستطيعون حل الصراعات الزواجية بنجاح.
- غالبا ما يتصف الأزواج العدوانيين والعنيفين بالإزدواج في الشخصية: حيث يظهر الزوج العنيف وجهان: أحدهما طيب ودود ولطيف ومحب لكن إلا في الأماكن العامة، أما في المنزل فتظهر شخصية مختلفة تماما إذ يبدو مرعبا ومخيفا ولا يصدق المحيطين بهم الزوجة إذ اشتكت من سلوكاته العدوانية العنيفة.
- يتصف الأزواج العنيفون بكونهم مزاجين وسريعو الإنفعال فقد وجد الباحثون أن الرجال العنيفين مقارنة بغير العنيفين يظهرون سنويات عالية من الغضب والعدوانية ليس فقط على مقاييس الغضب العام والعدوانية، ولكن في الإستجابة للصراعات الزواجية وأثناء مناقشة مشكلات زواجية مع زوجاتهم.

- غالبا ما يستعمل الزوج عمليات الإسقاط (Projection) إذ يقوم الزوج بلوم الآخرين والظروف الخارجية لسلوك الخاص ويتجنب نتائج سلوكه ويقلل من إحساسه بالمسؤولية تجاه أعماله العدوانية كما، أنه لا يبذل جهدا في التغير فهو يسقط أخطاءه على زوجته ومما يزيد من حدة الصراعات إذا واجهته الزوجة بما هو عليه.
- الإدراكات والمعارف التي يحملها الزوج من خلال تنشئته على أنه الرجل الذكر غذ يجب أن يكون على رأس العائلة لأنه هو الأهم وهذا ينسجم مع الأدوار الجنسية التقليدية وليس من المدهش أن نجد أن هناك الكثيرين من الرجال الذين يحملون اتجاهات ايجابية نحو العدوان اللفظي والجسدي على المرأة وهؤلاء هم أكثر عنفا ممن لا يحملون مثل هذه الإتجاهات وهذا ما ورد في دراسة (Maltin, 2000).

ودراسة أخرى لهولتز وورث–مونرو وآخرين (Holtzworth-Monroe & al, 1997) إلى أن الأزواج العنيفين يقترضون النوايا السلبية لسلوك زوجاتهم مما يزيد من غضبه وعنفه ثم يقوم يلوم زوجته واعتبارها المسؤولة عما يدر منه من عنف ضدها.

- إن الزوج الذي يمارس العنف ضد زوجته لا يؤمن بإستقلالية المرأة ولا يحترم ذلك، وعندما يقوم بممارسة العنف ضد الزوجة يتصرف يتصرف وكأنهم عبارة عن ممتلكات خاصة به.

هذا ما أكدت عليه دراسة (Walker, 2000).

- يعاني الأزواج الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم من شعور بالعزلة الإجتماعية ونقص في الدعم الإجتماعي وهذا ما أكدت عليه الدراسة قام بها (Herbert & Brown, 1997).
- يستخدم الزوج المسيء عادة أساليب تعمل على إضعاف إستقلالية زوجته ولومها على أي شيء يسير بشكل خاطئ، والنقد الشديد وإطلاق ألقاب مهينة عليها والتشكيك لذكائها وقدراتها وجمالها ومظهرها، وأدائها الجنسي (Davies, 1998).

المطلب الثالث: ومن خصائص الضحية وطبيعة شخصيتها

المرأة المعنفة هي المرأة التي تتعرض للعنف على يد زوجها حيث ترى وتزل وروس (P151 WERZEL and Hoss, 1986) أن صورة المرأة التي تتعرض للعنف تشمل على الخصائص التالية:

- قبولها لأدوار الذكورية والأنثوية التعليمية.
- مطبعة ومتسلمة ومن السهل السيطرة عليها.
- قبولها للسيطرة الرجولية وأسطورة التفوق الذكري.
- شعورها بأنه ليس لها حقوق أساسية، كالحق في ألا يضرب.
- قبولها الشعور بالذنب، حتى عندما لا يكون هناك خطأ قامت بإرتكابه.
- تقبلها لواقع الشريك.
- شعورها بوجوب مساعدة الرجل.
- لديها حاجات قوية لأن يكون الآخرون محتاجين لها.
- تقبلها لخطورة موقفها.

- قناعتها انه لا يمكنها عمل أي شيء إطلاقا فيما يتعلق بموقفها.
- تعتمد في تقييمها لذاتها على قدرتها على جذب انتباه الرجل.
- لديها شكوك حول سلامة عقلها.
- لديها تقدير ذات متدن حيث أكدت دراسة هانسون (Hanson, 1992) حول العلاقة ما بين التعرض للعنف وتقدير الذات حيث أظهرت الدراسة أن النساء غير المعنفات يظهر لديهن مستوى عال من تقدير الذات، مقارنة بالنساء المعنفات في كلتا المجموعتين ونشير الزوجة والمرأة المعنفة أنها عديمة القيمة والفائدة إذ تحمل صورة سلبية عن حياتها وقيمتها الفعلية، وهي نتيجة لظروف سيئة تعيشها كقبولها سلطة الرجل عليها وتمسكها بهذه الأدوار التقليدية، وقبولها سلطة الرجل عليها وتمسكها بهذه الأدوار التقليدية وقبولها الشعور بالذنب ومما يزيد في الأمر صعوبة عندما نجد أنها رأيها ليس مهما، وأن مشاعرها وتقييماتها ليست محل للثقة.
- المرأة تستحق العنف ضدها لأنها تقنع نفسها بأنها السبب في استفزازه.

المطلب الرابع: أنماط الأزواج المسيئين للزوجة

يمكن تصنيف الأزواج المسيئين لزوجاتهما إلى عدة أصناف:

أ- مسيئين بوجه عام في مقابل مسيئين أسريا:

فالمسيئين أسريا (العنف ضد الزوجة)، يتصفون بأنهم رجال يعانون من مدى واسع من المشكلات الشخصية والإنفعالية والمشكلات النفسية داخلهم مثل: الحقوق من الحميمة والحذف من الهجر وإنخفاض شديد في تقدير الذات والإكتئاب وأن لديهم صعوبات ومشاكل في العلاقة

الزوجية وفي إقامة علاقات اجتماعية ولديهم أحداث ضاغطة في حياتهم وفي مقابل ذلك يوجد الرجل العنيف عامة (العنف ضد الزوجة والآخرين خارج المنزل) وهؤلاء الرجال يتبنون العنف كأسلوب حياة وهذا النوع من الأفراد يقدرون العنف وصفة وسيلة وطريقة مقبولة ومرغوبة في التعامل مع الصراعات التي تواجههم في حياتهم.

ولقد قام (Majuro et al, 1988) [1] بدراسة قارن فيها بين الرجال الذين يمارسون العنف خارج المنزل أو الأسرة وبين الرجال الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم فقط ولقد أوضحت نتائجها أن جميع المجموعات العنيفة لديها مستويات مرتفعة من الغضب والعدائية عن المجموعة العنيفة لديها مستويات مرتفعة من الغضب والعدائية عن المجموعة الضابطة ولكن الرجال الذين يمارسون العنف أسريا أي ضد الزوجة فقط كانت درجاتهم مرتفعة بشكل دال على مقياس الإكتئاب وهذه النتيجة تشير إلى أن كل المعتدين ليس بالضرورة يكونون أوقوياء على زوجاتهم.

وقام (Dutton, 1998)[2] بدراسة قارن فيها بين مجموعة من المعتدين على زوجاتهم بمجموعة من المعتدين الذين يمارسون العنف عامة ومجموعة من (الأسوياء) فيما يتعلق بالغضب إزاء الإستجابة على مشاهد من الصراعات الزوجية وأظهرت الدراسة أن أفراد المجموعة التي تسيء معاملة الزوجة تختلف بشكل دال عن المجموعات الأخرى في الإستجابة لمشاهد الهجر فهي تميل إلى إدراك الهجر أكثر وتعاني الغضب في الإستجابة على مشاهد الهجر.

---

[1] المرجع نفسه، ص 55.

[2] المرجع نفسه.

ولقد حدد (1984) خصائص الرجال الذين يميلون إلى العنف بوجه عام في عدة خصائص وهي التوجه نحو الذات والإهتمام بأنفسهم وحاجاتهم فقط في العلاقات الإجتماعية دون الإهتمام بالآخرين فهم يرون الآخرين بوصفهم مجرد أشياء عوضا عن كونهم أشخاص ينبغي أن توضع حاجاتهم في الإعتبار أيضا وأن هذا النوع من المعتديين لديهم انفعالات ضحلة وأنهم يتمركزون حول الذات ولا يتعلمون من الخبرات الماضية وأن هؤلاء الأشخاص غالبا ما يكونون ذوي شخصيات سيكوباتية ولديهم نقص في المهارات المعرفية والنفسية ويرجع ذلك إلى شخصيتهم السيكوباتية وأن لديهم نقص في الإمباثية أو التعاطف وعدم القدرة على التصرف في المواقف البينشخصية بطرق ملائمة وأن لديهم نقص في الأحكام وهم عادة يميلون إلى تعاطي المخدرات والكحوليات.

ب- العنف الوسيلى مقابل العنف التعبيري لدى المعتدين على الزوجة:[1]

حيث يمكن تصنيف المعتدين على الزوجة إلى نوعين وهما المعتدى التعبيري في مقابل المعتدى الوسيلى فالمعتدى التعبيري يكون لديه نزعه إلى الإنفجار والهياج والغضب في المواقف التي يكون فيها غير قادر على التعامل نعها وهذا النوع من العنف يتأثر بنقص في مهارات الضبط والتواصل وأن المعتدى التعبيري يكون لديه حصيلة محدودة من الإستراتيجيات البينشخصية وأن هذا العنف التعبيري يكون استجابة للضغوط الموقفية.

وعلى هذا فإن الأشخاص ذوي العنف التعبيري يستجيبون للمثيرات التنفيرية والسلبية بالعنف وجعل الضحية تشعر بالأذى والمعاناة حيث أن العنف التعبيري يخفف من الحالة الإنفعالية الداخلية المؤلمة لدى الشخص المعتدى وذلك من خلال إيذاء الضحية وإيلامها بينما العنف

---

[1] المرجع نفسه، ص 77.

الوسيلي يكون موجها للضحية وذلك لتحقيق هدف أو نتيجة وليس بالضرورة ايذائها فالهدف من الإساءة فيه يكون القهر والتحكم في المرأة وهذا النوع من العنف يشير إلى القيام بفعل عدواني لتحقيق هدف غير عدواني ومثال ذلك قيام الطبيب ببتر أحد أعضاء المريض إنقاذا لحياته وهنا يكون عمل الطبيب مدفوعا بدوافع إنسانية تهدف لإنقاذ المريض ويؤيده المجتمع في ذلك على الرغم من أنه يؤلم الشخص المريض ويسبب له اثار نفسية وجسمية سيئة.

ت- وأخيرا النوع الثالث وهو المسيئين ذوي الشخصية الحدية أو البيئية:

وهؤلاء يتسمون بالمصاعب والضيق النفسي وتكون مستويات العنف لديهم شديدة ولديهم شخصية حدية ويعتبر هذا التصنيف مهم جدا فهو يشير غلى أنه ليس هناك علاج واحد يصلح لهذه الأنماط المختلفة من المسيئين للزوجة.

ويؤكد ذلك التصنيف هولتزورث (Holtzworth-Munrae et al ,1994) حيث يشير إلى أن هناك ثلاثة أنواع من المسيئين وهم:

- **المسيئين في الأسرة فقط:** ويتميز هؤلاء بإنخفاض في التواصل الفكري والوجداني ونقص المهارات الإجتماعية ولهم تاريخ من الإساءة والتعرض للعنف في الأسرة ومستوى مرتفع من الإعتمادية على الشريك.
- **المسيئين ذوي الشخصية الحدية:** وهذا النوع لديهم تاريخ من النبذ الوالدي والإساءة وهم أطفال ولديهم اعتمادية مرتفعة على الشريك ونقص في التواصل والمهارات الإجتماعية فضلا عن العدائية نحو المرأة ومستوى منخفض من الشعور بالندم.

- **المسيء العنيف عامة أو المضاد للمجتمع:** وهذا النوع يعاني من العنف المنزلي وله تاريخ من الجنوح ونقص في التواصل والمهارات الإجتماعية ويعتقد أن العنف هو الإستجابة الملائمة للإستفزاز والإثارة.

المطلب الخامس: أنماط الزوجات المعرضات للإساءة

لقد وضعت (Dian follingstad et al, 1991) تصنيفا خاصا بنماذج وأنماط الزوجات اللاتي يتعرضن للضرب أو للإساءة وذلك من خلال دراستهم عن التوحد مع نماذج الزوجة المساء معاملتها وقد جاء هذا التصنيف ليشمل على خمسة أنماط من هؤلاء الزوجات كما يلي:

النمط الأول:

والزوجة من هذا النمط قد تتعرض لخبرة الضرب المتكرر مما قد يجعلها طرفا في علاقة تتسم بالإيذاء لفترة طويلة المدى وعلى الرغم من كون الزوجة قادرة على الخروج من هذه العلاقة إلا أنها كانت أكثر عرضة لهذا الإيذاء شأنها في ذلك شأن الأطفال حيث كانت تلقى باللوم على الضغوط الخارجية ضد إرادة الرجل فتولد لديه رد الفعل الذي يؤدي غلى استخدام العنف (القوة البدنية) وكثيرا ما كانت الزوجة في هذا النمط تلجأ إلى مصادر متعددة لطلب الحماية حينما تتعرض لأسلوب الضرب كالملاجىء (Shelter) والوكالات المتخصصة وغير ذلك وعلى الرغم من قدرة الزوجة على التنبؤ بوقوع العنف أو الإساءة البدنية إلا أنها كانت تشعر أيضا بأن علاقتها بزوجها كانت مرضية إلى حد كبير بالرغم من استمرارية حدوث الإساءة كما كان لدى الزوجة أيضا من هذا النمط العديد من الأسباب التي تدفعها إلى الإبقاء والإستمرار في هذه العلاقة منها خوفها من رد فعل الجماعة أو المجتمع تجاهها والأمل في أن يتغير الزوج كما أنها

قد اتجهت بإعتقاداتها في اتجاه قد يصل بمسؤولية الزوج إلى الحد الأدنى في حدوث الإساءة وأنها لم تشعر بأية أثار سلبية ناتجة عن الضرب كما أنها قد تتقبل فكرة أن العنف البدني أو الإساءة البدنية يمكن أن تحدث في مثل هذه العلاقات الزوجية.

النمط الثاني:

والزوجة في هذا النمط قد تتعرض لدرجة اقل من الضرب الشديد والمتكرر وأنها كانت اقل احتمالية في تقبل استمرار العلاقة (بمعنى انها يمكن أن تقرر الانفصال بالطلاق عما هو الحال في المجموعة الأولى) كما أنها كانت أقل احتمالية من الزوجات في النمط الأول من ناحية الإستمرار في العلاقة حيث كانت تعتقد بأن الأحداث التي وقعت لها كانت تزيد عن مجرد كونها أشياء تافهة أو تحدث بدون أسباب خاصة وأن الزوجة في هذا النمط لم تتعرض للضرب شأنها شأن الطفل كما هو الحال في مجموعة النمط الأول.

كما كانت الزوجة أيضا أكثر احتمالية في أن تبقى على علاقتها بزوجها بسبب مشاعرها تجاهه وأملها الشديد في أن يتغير على حين كانت كثيرا ما تشعر الزوجة في هذا النمط أثناء خبرات الضرب بأن العلاقة أكثر سواءا بحكم ما تتعرض له أحيانا من خبرات الإساءة البدنية والذي كان يعد أكثر سواءا من الإساءة الإنفعالية والتي كانت تتعرض له الزوجة أحيانا، هذا وقد تشابهت الزوجة في هذا النمط مع الزوجة من النمط الأول من حيث جعل مسؤولية الرجل عند حدها الأدنى عند حدوث الإساءة وتقبلها أيضا فكرة أن العنف أو الإيذاء قد تحدث في العلاقة الزوجية إلا أنها قد قررت بان مرورها بخبرة الإيذاء لم تترك لديها أية أثار سلبية على العلاقة الزوجية كما أنها كانت ترى نفسها انها اقل من النمط التقليدي فيما يتعلق بالأدوار الجنسية كما أنها كانت أكثر توكيدية.

النمط الثالث:

والزوجة في هذا النمط قد تعرضت لدرجة متوسطة من الضرب المتكرر إلا أنها كانت أكثر احتمالية للتعرض للجروح الشديدة والجروح التي تتطلب رعاية طبية هذا وقد كانت احتمالية تكرار حدوث الضرب أو الإساءة وشدتها في هذا النمط تزداد سواءا مع مرور الوقت كما كان الإيذاء طويل المدى ويمكن التنبؤ به خاصة وأن هؤلاء الزوجات كانت لديهن القدرة على تحديد نمط أو حدوث الإساءة وكثيرا ما كانت الزوجات في هذا النمط يبحثن عن مصادر للحماية لشعورهن بأنهن قد تعرضن لبعض صور الإساء الجسمية (الضرب) المماثل لإيذاء الأطفال وعلى الرغم من أن هذا الضرب كان يقل في درجته عما هو عليه في النمط الأول وربما بسبب ذلك فإن هؤلاء الزوجات كن الأكثر احتمالية في المجموعات الثلاثة لتقبل فكرة أن الإيذاء والإساءة يمكن أن تحدث في العلاقات الزوجية كما كانت هؤلاء الزوجات أيضا أكثر احتمالية لجعل مسؤولية الرجل عند حدها الأدنى شاعرين أن خبرات الإيذاء لابد من التسامح تجاهها وكن أكثر اعتقادا بعدم وجود أثار سلبية ناتجة عن خبرات الإيذاء (الضرب) على العلاقة الزوجية.

النمط الرابع:

والزوجات في هذا النمط كن على النقيض من النمط الثالث وعلى الرغم من تعرض الزوجات في هذا النمط لمعدل متوسط من الضرب المتكرر (الإساءة) إلا أنهن لم تتعرض لأي زيادة في تكرار حدوث هذه الإساءة مع مرور الوقت كما أن شدة الضرب كانت متعدلة ولم تحدث فيها أي تزايدات هذا وقد إشتمل هذا النمط أيضا على الزوجات ممن تعرضن للضرب بشكل طويل

المدى أو قصير المدى كما اختلفت درجة التنبؤ بالإيذاء (الإساءة) فيما بينهن وقد استمرت هؤلاء الزوجات في علاقتهن لسباب تتعلق بالعلاقة نفسها بالرغم من أنهن لم يظهرن اي اعتقاد في ضرورة التسامح مع العنف أو تقبله أو من الوصول للعنف البدني إلى اقل درجة في العلاقة.

وكانت هؤلاء الزوجات أكثر طلبا للجوء إلى مصادر خارجية للحماية غير أن معظم هذه المصادر كانت من الوكالات التي ليس لها علاقة مباشرة بالخدمات التي تقدم لهؤلاء الزوجات اللاتي كن ضحايا لخبرات الإساءة (الضرب) كما أن هؤلاء الزوجات لم تتعرضن لنفس الدرجة من الإساءة الجسمية أو الإهمال الذي كان يتعرض له الطفل كما يشعرن بأنهن أقل تقليدية وأنهن توكيديات إلى حد معقول.

النمط الخامس:

والزوجات في هذا النمط الأخير قد تعرضن للضرب بشكل غير عادي سواء من ناحية تكرارية حدوث الضرب بشكل غير عادي سواء من ناحية تكرارية حدوث الضرب أو شدته وكان معدل الإصابات وشدة الضرب أو الإساءة منخفضة ولكنه كان يزداد انخفاضا مع مرور الوقت إلا أن الزوجات لم يستطعن تحديد نمط الإساءة ولذلك فإنهن قد أكدن بأنهن غير قادرات على التنبؤ بحدوث العنف أو الإيذاء كما ذكرت هؤلاء الزوجات بأن السبب الوحيد للإستمرار في العلاقة عدم وجدود مأوى لديهن.

كما أكدن بأن حالتهن العاطفية كانت سيئة للغاية أثناء المرور بخبرات الضرب والإيذاء وكن أكثر احتمالا للجوء إلى مصادر للإيواء أو الحماية كما نسبة 75% منهن قد لجأن إلى أحد الوكالات كما قد تعرضن للإيذاء البدني والإهمال كما هو الحال لدى الأطفال ولكن بمعدل

معقول كما تقبلن فكرة أن الإيذاء البدني قد يحدث في العلاقات كما كن أكثر احتمالا للوصول بمسؤولية الرجل إلى حدها الأدنى والتسامح مع الإيذاء ولكنهن يعتقدن أن الآثار السلبية على العلاقة كانت ناتجة عن الضرب وكانت هؤلاء الزوجات أكثر تقليدية من غيرهن ولكن في الوقت نفسه كن أكثر توكيدية.

المطلب السادس: ردود فعل الزوجة تجاه العنف نحوها (أو العنف المضاد الفتيات خاصة)

تختلف درجة ونوع معاناة الأطفال الذين يشاهدون أو يتعرضون للعنف في الأسرة من جراء العنف ضد الأم كما تختلف استجابات الأطفال بصفة عامة تجاه العنف ضد الأم إذ أن علاقة الطفل مع الآباء والظروف البيئية وخصائص شخصية الأطفال قد تساعدهم على مواجهة ذلك العنف فقد يكون لديهم ميكانيزمات مواجهة تساعدهم على الحماية عندما يتعرضون للعنف فالطفل (ذكر أو أنثى) المرن معرفيا وسلوكيا يكون قادرا على استخدام هذه المرونة والإمكانات المتاحة في وقف العنف في الأسرة كما أن خصائص الطفل تلعب دورا هاما في إستخدام مهارات المواجهة الإيجابية للتعامل مع العنف المنزلي كما أن الموارد والإمكانيات الداخلية لديه من احتمالية قدرته على مواجهة العنف فالنمو العقلي المرتفع والمهارات البنيوية والشخصية الفعالة تمثل خصائص شخصية لدى الطفل تساعده في التغلب على العنف.

وهناك عوامل شخصية أخرى هامة تساعد الطفل، وهنا نجد الفرق بين الذكور والأثاث على مواجهة العنف وهذه العوامل تتضمن فعالية الذات وتقدير الذات المرتفع لدى الطفل ويشير ذلك إلى تباين استجابات الأطفال نحو العنف المنزلي حسب خصائص شخصيتهم والظروف البيئة

وعلاقاتهم مع الآباء وذلك يستخدم الأطفال استراتيجيات مختلفة عندما يتعرضون للعنف المنزلي أو يشاهدونه فقد يلجأ بعض الأطفال الإناث إلى إبعاد أنفسهم عن العنف في أماكن بعيدة أو يهربون من المنزل حيث لم يسمعوا أو يلاحظوا مشاهد العنف بين الوالدين في الأسرة والبعض الآخر قد يستخدم التلفزيون أو الموسيقى الصاخبة وذلك لصرف انتباههم عما يحدث من عنف تجاه الأم بينما الآخرون من هؤلاء الأطفال قد تكون أفكارهم ومشاعرهم منصبة على سلوك العنف وهم الذكور بدرجات مرتفعة ويأخذون جانب من التفاهم والمناقشة مع آبائهم وقد يحمون أمهاتهم من الإساءة من خلال القفز في الوسط بين الأب والأم أو قد يستعينون بأخذ الأقارب والجيران وأحيانا قد يطلبون الشرطة عند الضرورة، وهكذا تختلف استجابات الأطفال حسب الجنس نحو العنف المنزلي.

أما عن ردود فعل المرأة في العلاقة الزوجية واستجاباتها تجاه العنف الصادر ضدها فكثيرا ما يتخذ رد الفعل لدى المرأة على العنف شكلا سلبيا يتمثل في إذعان الزوجة واستمرارها في الحياة الزوجية والاستسلام للرجل بسبب مجموعة من الضغوط الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كرغبتها في الحفاظ على أسرتها وعدم تشريد أطفالها وعدم تشريد أطفالها وعدم توفر مصدر دخل لها وعدم وجود مكان تلجأ إليه وعدم شعورها بمساندة الأسرة والأصدقاء لها وأملها في أن يتغير الزوج فضلا عن التكلفة الباهظة التي تتحملها المرأة عندما تشتكي للقضاء وتعقد إجراءات التقاضي وامتداد فتراته لسنوات طويلة وصعوبة إثباتها للضرر الذي يقع عليها عند إساءة معاملة زوجها لها أو ممارسة أي شكل من أشكال العنف ضدها فمعظم حالات العنف التي وصلت إلى القضاء تم الصلح والتنازل فيها من قبل المرأة وهذا مما لا يشجع المرأة على اللجوء للقضاء لطلب الحماية هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى قد تكون استجابات المرأة تجاه العنف اللجوء إلى استخدام العنف المضاد فكثيرا ما ترتكب المرأة جريمتها وتمارس العنف ضد زوجها كرد فعل للعنف الذي وقع عليها وفي بعض الأحيان تكون في حالة الدفاع عن النفس وأحيانا تقدم على العنف كرد فعل على الأفكار والإعتقادات والأعراف والتقاليد المسيطرة اجتماعيا والتي تتيح للرجل السيطرة والتحكم في سلوكها والتي تعلو من شأن الرجل وتحط من قدر المرأة وهكذا تمارس المرأة العنف ضد زوجها بعد تعرضها المتكرر للضرب المبرح من قبله وللإهانات المستمرة والمعاملة السيئة والمشاجرات العنيفة أمام الأطفال والجيران والتشهير بسمعتها وسوء سلوكها للضغط عليها أو لزواجه من أخرى ورفض تطليقها وذلك في ظل رفض الأسرة مساندتها بحجة أن من حق الزوج ضرب زوجته ومن حقه أن يتزوج بأخرى وأن طلاقها عار عليها وعليهم وهكذا تقوم بضرب الزوج أو تحاول قتله أو تنتحر هي يأسا من أوضاعها وهكذا فإن المرأة حتى عندما تكون من وجهة النظر القانونية معتدية تستحق العقاب تكون في الحقيقة ضحية غما بسبب العنف ضدها أو نتيجة للأفكار والقيم السائدة في المجتمع لتي تعزز العنف ضدها.

المطلب السابع: ردود فعل المزدوجة تجاه العنف ضدها

هل حقيقة مازال الأسلوب الإستجابي السلبي سائدا لدى الزوجات المعنفات، أم تعداه إلى نماذج أخرى مع تزايد عوامل وعيها وإفتزاز لها لهذا العنف الممارس ضدها؟

فنستخلص أن بالرغم من انتشار ظاهرة العنف الموجه ضد الأزواج نسبيا في بعض المجتمعات، إلا أن مثل هذه الظاهرة نادرا ما تحصل في مجتمعاتنا العربية والإسلامية كما للزوج من دور أساسي داخل الأسرة تفرضه طبيعته، الظروف المادية والإجتماعية والدينية، ومع ذلك قد يتعرض الزوج في بعض الأحيان من قبل البناء الذكور أو إهماله من قبل زوجته خاصة إحالة

مرضه أو عجزه أو إذا كان صغير السن وفقير الحال، وتعرف مستويات ممارسة هذا العنف الممارس ضده...إلخ، على شكل إنتقام وعلى مراحل إبتداءا من العنف اللفظي وهو الأكثر شيوعا وصول في حالة عدة إلى العنف الجسدي وأهم العوامل الأساسية التي تخدم الزوجية المساعدة في ممارسة العنف ضد زوجها وهي العوامل التربوية والتنشئة الإجتماعية خاصة إذا ما توافق مع إحدى النماذج الشاذة أو المنحرفة لسلوكها وكذا العوامل الإقتصادية والمادية.

ولا يخفي على الباحث أن سيكولوجية المرأة تلعب دورا كبيرا في ممارسة العنف المضاد حسب الدراسات النفسية في تفسير العنف ضد المرأة وتأثيراته وهذا ما يحتاج إثباته في هذه الدراسة حول إمكانية وجود عنف متبادل بين الزوجين وبشكل متكرر.

المطلب الثامن: سيكولوجية المرأة

يعتقد كثير من العلماء والمشتغلين بالدراسات النفسية أن الأكثرية من النساء في دول العالم الثالث مصابات بالعقد والأزمات النفسية جراء ما تشعر به من كبت وحرمان "والمرأة بطبيعة الحال مرت بظروف قاسية وقاهرة وفي أكثر الأحيان مؤلمة جعلت منها إمرأة سلبية دون إرادة منها بسبب الواجب المفروض عليها منذ البدء من طرف الأهل أو الأخ أو القريب المهيمن عليها ثم الزوج بالرغم من تطوره العلمي والثقافي لا يزال كما هو من حيث طغيانه وسلطانه الذكوري كرجل ورب أسرة"[1].

"وعلى الرغم من حصول المرأة العصرية على أكبر الشهادات التي يحصدها الرجل أيضا إلى جانب إقتحامها للحياة المهنية والسياسية التي تؤهلها لأن تكون متساوية مع أفراد العائلة الذكور

---

[1] عابد عياد الوريكات: نظريات علم الجريمة. ط1. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2004، ص 16.

لكن التفرقة تظل هي العائق الوحيد لها من حيث كونها أنثى وليست ذكرا... والتفرقة حاصلة كذلك في عطف ألهل على الولد الذكر أكثر من البنت مما زاد عندها الكبت والنقص الذاتي في مستقبلها الزوجي والذي جعل منها مجرد خادمة لشهوة الزوج الذكورية ورعاية أطفاله" [1].

إن التفرقة بين الرجل والمرأة جعلت المرأة من حيث الخلفية العقلية في تناقص مع ذاتها ومع الأهل والمجتمع، فتارة تراها متطورة إلى حد الخلاعة وتارة تتقوقع على نفسها كما كانت في البداية إمرأة سلبية تلبي كافة طلبات الأهل والزوج ورعاية الأطفال رغم ثقافتها وتكوينها العاليين.

"والملاحظ أن الزوج يستغل الزوجة والمجتمع يستغل المرأة العاملة إن كان على الصعيد المهني العملي أو صور على زجاجات الشمبانيا مثلا لترويج هذه البضاعة أو تلك والرجل الغني هو الذي يشتري المرأة بماله حتى تكون أداة لخدمة شهواته وذكورته" [2].

ونظرا للوضعية السالفة الذكر فإن أكثر نساء العالم وخاصة العالم الثالث ومنع العالم العربي والمجتمع الجزائري مريضات نفسيا وعقليا وحسيا بسبب البيئة والمجتمع اللذان ترعرعن فيهما وشعورهن بالضغط والخوف والكبت.

المطلب التاسع: نماذج للمرأة الشاذة أو المنحرفة

هناك عدة نماذج وصور لإنحراف المرأة وخروجها عن القواعد العامة للسلوك منها:

---

[1] المرجع نفسه، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

أ- المرأة السحاقية:

"وهي المرأة الناشئة في بيئة ومحيط عائلي كله كبت وحرمان إلى جانب الزجر من جانب الوالدين في طفولتها الأولى وهي ظروف تجعلها تشذ عن قاعدتها الأنثوية لتقلد الرجل وتفعل فعله في أخذ دوره وحقه في هذه الحياة نحو الشذوذ الجنسي والنفسي وممارسته مع بنات جنسها دون الرجال. [1]

فهذا الشذوذ الجنسي هو ثمرة التنشئة الإجتماعية التي تلقتها المرأة في بيئتها الأسرية فتميل إلى تقليد الرجل ومحاكاته في كل شيء بحثا عن التفوق وإثبات الذات حتى وإن كلفها ذلك القيام بسلوكات مخالفة لفطرتها.

ب- المرأة المسترجلة:

"وهي المرأة التي ولدت في بيئة منحلة الأخلاق كثيرة النزاعات متفككة الروابط بين الأبوين فيولد ذلك عند البنت فجور علني أمام الغير دون خجل نتيجة إصابتها بالعصاب الإنفعالي نحو بيئتها" [2].

فهذا النموذج من النساء يمثل رد فعل غير طبيعي وغير سوي نحو بيئة غير متزنة وتنشئة غير سوية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 21 .

[2] عياد، المرجع المذكور سابقا، ص 21.

ت- المرأة اللعوب:

وهي المرأة البيت فقدت كل عطف وحنان من البيئة المنزلية منذ طفولتها المبكرة فتزيد أن تغطي حرمانها العاطفي والذاتي من خلال مظهرها الخارجي الخادع ولسانها المعسول لتعوض الحرمان الذي عاشته بإندفاعاتها غير المعقول وراء الجنس بشكل ملفت للإنتباه لتقهر ذاتية الجنس في ذاتيتها الملتهبة والمعقدة.

وبالتالي فإن هذا النموذج من النساء يحاول أن ينتقم من الوسط الإجتماعي بطريقة شعورية أو غير شعورية.

ث- المرأة الخجولة:

وهي المرأة البيت أو جدتها الظروف داخل أسرة يكون الأب فيها متسلط على إرادة الكل إلى جانب لومه وتقريعه وسخطه على زوجته مما ولد عند هاته البنت وإخوتها نوع من الجبن والخوف من الرجال، فهي مصابة بنوع من الكبت الذاتي إلى جانب العصاب وهي سلبية في حياتها لأنها فقدت روح ومعنى الحياة وهي رغم كل ذلك بداخلها بركان يغلي من الشذوذ النفسي والعقلي المكبوت يتحين فرصة الإنفجار.

وهذا النموذج من النساء هو أكثر النماذج إستعدادا لإرتكاب الإجرام ضد الرجال بمجرد توفر فرصة.

ونلاحظ من كل ما سبق أن النماذج التي عرضناها عن المرأة الشاذة ما هي إلا ثمرة من ثمار التنشئة الإجتماعية غير السوية.

المطلب العاشر: الوضعية النفسية للمرأة العربية

إن وضعية المرأة العربية لا تقل سواءا وتقل سوءا وتأزما عن وضعية المرأة في العالم الثالث [1] والمتخلف بشكل فقد أشارت إحدى الدراسات "التي أجريت بجامعة عين شمس بمصر أن نسبة الأمراض والأعراض النفسية كالإحباط والإكتئاب والإنهيار العصبي والكبت تصيب ثلاثة نساء مقابل رجل واحد، أي بمعدل ثلاثة أضعاف وأرجعت الدراسة ذلك لعدة عوامل أهمها أن المرأة العربية لا يسمح لها بالتعبير عن ذاتها [2].

فقد توصلت هذه الدراسة إلى حقيقة تتمثل في أن:

"المرأة العربية مسموح لها بأن تمرض وتعالج جسديا لكن غير مسموح لها عن طريق القهر الإجتماعي بأن تبوح ما بداخلها من الإنفعالات ومشاعر نحو المحيط الخارجي بحكم عدة إعتبارات من ضمنها طبيعة المجتمع في حد ذاته كسيطرة التقاليد والأعراف وتكريس بعض القيم التي تجاوزها الواقع المتجدد" [3].

ومن الإنعكاسات السلبية الأساسية للجانب الإجتماعي النفسي للمرأة العربية كونها تنتج وتعيد إنتاج واقعها وقضيتها عبر العملية البيولوجية المتمثلة في التوالد.

"فقد جاء في دراسة نشرت في مجلة "الفكر العربي" في عددها الرابع والستون تحت عنوان" سيكولوجية الإنسان المقهور "أن الرجل يميل إلى ممارسة القهر والسيطرة بحكم التنشئة الإجتماعية التي تلقاها وخاصة تغليب عقدة العلوية لديه لعدة إعتبارات أهمها تكوينه أو بنيته

---

[1] كاميليا ابراهيم: سيكولوجية المرأة العاملة. بيروت: دار النهضة العربية. 1984، ص ؟؟.

[2] ياسمينة كيال: سيكولوجية المرأة. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر. 1983، ص 45.

[3] المرجع نفسه.

الجسدية التي تتميز بالقوة وأمام شعوره بإحباط من مختلف المصادر يحاول إسقاط إخفاقاته وشحناته العدوانية أو الإنفعالية تجاه المرأة مهما كانت طبيعة العلاقة التي تربطه بها"[1].

وبموجب نفس المعايير التي تلقتها المرأة من المجتمع تشكلت لديها وبإستمرار قابلية الخضوع والإستكانة لحاجتها للشعور بالقوة.

[1] المرجع نفسه، ص 46.

خلاصة الفصل:

نلاحظ مما سبق ذكره حول العنف العائلي علاقته بالأزمة الزوجية وكذا تطورات هذه الأزمة إلى غاية أن تصبح مولدة للعنف بين الزوجين، وذلك وفق ميكانيزمات خاصة بالزوجين معا تغير، من أهم الأسباب: حدوث هذا الصراع والصرام.

مما سمح لنا بإستخلاص مميزات وخصائص الزوج العنيف المعتدي وأنماط هؤلاء الأزواج.

إلى جانب استخلاص مميزات الزوجة الضحية وأنماطهن وهذا حسب ما جاء في الدراسات السابقة وصول إلى استنتاج حول سيكولوجية المرأة وكيف لها أن تكون الطرف المعتدي والزوج هو طرف الضحية وتكون بذلك تكلمنا عن كيفية حدوث عنف متبادل بين الطرفين في العلاقة الزوجية.

وعلى العموم فإن الفهم الموضوعي لعنف الزوج أو الزوجة يحتم علينا أخذ جميع هذه التفسيرات بعين الإعتبار تجنبا لأي تعصب أو عداء لأي نظرية تجسيدا الروح البحث العلمي القائم على الموضوعية والحياد لذلك نحاول أن نتطرق إلى الفصل الرابع إلى الخلفية الأسرية التربوية للزوجين مع مقومات قيام الأسرة من مراكز وأدوار.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: الرجل الجزائري والتنشئة الاجتماعية

تمهيد:

انّ الفرد يعيش دائما في وسط اجتماعي محدد تسوده القيم التي تضبطها السلطة السياسية للدولة أو المحلية الممسكة بزمام الأمور والتي تحكمها ضوابط القوانين بمواردها وبنودها المتعددة، ومنها الضابط والأجهزة القضائية والرسمية، والهدف منها مراقبة مدى احترام التجسيدات القانونية للقيم السائدة وتأتي الأسرة التي ينتمي إليها الفرد لتحوّل هذه الضوابط القانونية من جديد إلى قيم سلطوية أبوية تطلب أو تلزم أبناءها الامتثال الكامل لها لتكون لدى كل فرد منهم جهة مرجعية تكون بمثابة المموّل والضابط التي تقرر في شخصية كل فرد حلقة سلطوية من جهة سلطة الفرد على نفسه ومن جهة أخرى إمكانية الفرد أن يعيش مع الآخرين وفي محيطهم وهو لا يستطيع أن يعيش إلاّ معهم حتى يكون بإمكانه الاستمرار في البقاء فإنه يخضع حتما للحلقات السلطوية إليها المكتوبة كانت أم اصطلاحية فيما كانت لها مواد قانونية أم لا.

وهذا فيما سنطرحه في هذا الفصل حول الرجل الجزائري والتنشئة الاجتماعية من خلال تقديم عرض خاص حول مفهوم القوامة المغلوط في المجتمعات العربية والجزائري وما حدّده الشرع الإسلامي وصول مكانة هذا الرجل الزوج والأب وتعامله مع السلطة الأبوية مقارنة بالمرأة والزوجة والدخول في إشكالية الأدوار بين الزوجين في مجتمعنا العربي عامة وعرض واقع المجتمع الجزائري في تنشئته الاجتماعية لثنائية الأسرة المكونة لها وهي (المرأة والرجل).

المبحث الأول: مفهوم القوامة والرجولة:

المطلب الأول: مفهوم القوامة لغة: مفهوم القوامة لغة

نقول (قام بالأمر)، (يقوم به)، (قياما) فهو (قوام)، (وقائم)، (واستقام) الأمر وهذا (قوامة) بالفتح والكسر وتقلب الواو ياء جوازا مع كسرة أي: عماده الذي يقوم به وينتظم. [1]

والقوامة/ من قام على الشيء يقوم قياما: أي يحافظ عليه وراعي مصالحه. [2]

وجاء في المعجم الوسيط: (القوام: قوام كل شيء عماده ونظامه وما يقيم الإنسان من القوت، وقوام الأمر ما يقوم به، وهو قوام أهل بيته يقيم شأنهم، والقوامة: القيام على الأمر والمال أو ولاية الأمر.

والقيوم: القائم الحافظ لكل شيء واسم من أسماء الله الحسني.

والقيم: السيد وسائس الأمر، ومن يتولى أمر المحجوز عليه، وقيم القوم الذي يقوم بشأنهم ويسوس أمرهم. [3]

وذكر الزبيدي في تاج العروس: (وقد يجيء القيام بمعنى المحافظة والإصلاح ومنه قوله تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾[4]، وقوله تعالى ﴿إلا ما دمت عليه قائما﴾[5]، أي ملازما

---

[1] الفيومي المقرئ: المصباح المنير، مادة (قام)، ص 268.

[2] ابن منظور: لسان العرب. ط1. بيروت: دار صادر. 502/12.

[3] أحمد الزيات وآخرون: المعجم الوسيط، 768/2.

[4] لقرآن الكريم، سورة النساء، الآية 34.

[5] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 75.

محافظا [1]، وقال في موضوع آخر: (القيم: السيد وسائس الأمر وهي قيمة، وقيم المرأة زوجها.... لأنه يقوم بأمرها وما تحتاج إليها... والقوم التكفل بالأمر) [2]، ويسمى الزوج قيم المرأة وقوامها. [3]

والقوام على وزن فعال للمبالغة من القيام على الشيء، والاستبداد بالنظر فيه وحفظه بالاجتهاد. [4]

ويقال قام يقوم قياما وهو قائم وجمعه قيام، وإقامة غيره، والقيام على أضرب: قيام الشخص بتسخير أو اختيار، وقيام للشيء هو المراعاة للشيء والحفظ له. [5]

وقال البغوي: (القوام والقيم بمعنى واحد، والقوام أبلغ، وهو القائم بالمصطلح والتدبير والتأديب). [6]

فالمتحصل مما تقدم أن القوامة عبارة عن القيام بأمر وشؤون شخص أو قوم، وتسييس أمورهم وتكفل معاشهم والحفاظ على مصالحهم، ويقيم شأنهم.

---

[1] الزبيدي: تحقيق علي شبري: تاج العروس من جواهر القاموي. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 1994، 317/33.

[2] المرجع نفسه، ص317/23.

[3] أبو اسحاق الزجاج: معاني القرآن إعرابه، 75/3.

[4] محمد بن أبي اسحاق الزجاج: مختار الصحاح، 75/3.

[5] الأصفهاني: معجم مفردات القرآن، مادة (قوم)، ص 464.

[6] البغوي: تفسير البغوي، 422/1.

المطلب الثاني: مفهوم القوامة اصطلاحا

إذا كان الله –عز وجل– ذكر أن الرجل قوام على المرأة –وهذا لا يجادل فيه عاقل– ولكن الجدال والنقاش مع الذين يدورون في رحى الخلاف: التحديد لماهية القوامة، وكيف يقوم الرجل على امرأته؟ وما معنى القوامة هذه؟

المقصود بالقوامة في الاصطلاح الشرعي قيام الزوج على زوجته بالحماية والرعاية والصيانة والتدبير.

يقول الإمام الطبري: (الرجال أهل قيام على نسائهم، في تأديبهن والأخذ على أيديهن فيما يجب عليهن لله ولأنفسهم). [1]

ويقول الإمام أبو بكر العربي المالكي: ("قوامون"، يقال قوام وقيم، فعال وفعيل من قام، المعنى هو أمين عليها يتولى أمرها، ويصلحها في حالها، قال ابن عباس، وعليها له طاعة). [2]

وقي بأنها –القوامة– قيام الرجال بمصالح النساء من الكفالة والرعاية والإنفاق [3]، وبنفس المعنى جاء بيان القوامة (بأنها ولاية يفوض بموجبها الزوج تدبير شؤون زوجته والقيام بما يصلحها) [4] وقال القطب الراوندي في فقه القرآن، بعد تفسير الآية المباركة في بيان مفهوم

---

[1] ابن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، 59/4.

[2] ابن العربي: أحكام القرآن، 530/1–531.

[3] الفيروز آبادي: بصائر ذوي التمييز في وظائف الكتاب العزيز، 309/4.

[4] محمد بن أحمد القرطبي: الفتاوى الهندية، 214/6 و409/6، والجامع لأحكام القرآن، وبداع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، مؤسسة التراث العربي، 16/4.

القوامة: (على الرجل أن يقوم بأمرهن وبتأديبيهن، ويجب عليه أن يدبر أمر المرأة وأن ينفق عليها، لأن فضله وانفاقه معا علة لكونه قائما عليها مستحقا لطاعتها). [1]

وعليه: فإن القوامة الشرعية في نظر العلماء ماهي إلا آلية تنظيمية تفرضها ضرورة السير الأمن للأسرة المسلمة القائمة بين الرجل والمرأة وما ينتج عنهما من نسل طيب، وما تستتبعه من تبعات.

فكل المعاني التي ذكرتها اللغوية والاصطلاحية متماسكة يكمل بعضها بعضا والتي تجمع على أن القوامة هي: الصيانة والرعاية، والكفالة والحماية، وقوامة الرجل في بيته تعني أن يوفر لهم كل أسباب الحياة من مسكن ومطعم وملبس، فضلا عن الحياة الأبدية أي أن يعلمهم دينهم وشريعتهم لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا قووا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة﴾[2]، فضلا عن ذلك فإن هذه القوامة مبنية على التعاون والتألف والتشاور والتراحم.

إن أهل العلم السابقين تكلموا عن ذلك، وشرحوا النصوص الربانية القرآنية بكل تحقيق وتدقيق [3]، فأحسنوا وأبدعوا في إيصال معانيها وفوائدها النفسية، وفي المقابل حاول الكثير من

---

[1] القطب الرواندي فضل الله بن علي الحسيني: فقه القرآن، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعضي، قم، الطبعة الثانية، 145، 192/2.

[2] القرآن الكريم، سورة التحريم، الآية (6).

[3] المتأمل في نصوص الفقهاء –رحمهم الله تعالى– واستخدامهم للفظة (القوامة) نجد أنهم يستخدمون لفظ القوامة ويريدون به أحد المعاني الآتية:

- الأول/ القيم على القاصر، وهي ولاية يعهد بها القاضي إلى شخص رشيد ليقوم بما يصلح أمر القاصر في أموره المالية.
- الثاني/ القيم على الوقف، وهي ولاية يفوض بموجبها صاحبها بحفظ المال الموقوف، والعمل على بقائه صالحا ناميا بحسب شروط الوقوف.

أعداء الإسلام التشنيع على الدين الإسلامي من خلال مفهوم القوامة كدليل على التمييز ضد المرأة، ولعل أطراف ما قيل:

- إن الإسلام قد سلب المرأة حريتها، وأهليتها وثقتها بنفسها إذ جعل الرجل قواما على المرأة.
- إن القوامة تمثل بقايا من عهد استعباد المرأة وإذلالها.
- ليس من المستساغ، ولا من العدل أن ينفرد الرجل بالقوامة، ورياسة الأسرة من دون المرأة. [1]

وهذا يجرنا إلى الحديث عن سبب قوامة الرجال على المرأة (وسيأتي التفصيل عن هذا الموضوع في مبحث خاص).

- الثالث/ القيم على الزوجة، وهو المراد بهذا البحث، ينظر: البحر الرائق، 244/5، وحاشية ابن عابدين، 417/4، وغمز العيون البصائر، 232/2.

[1] محمد قطب: شبهات حول الإسلام. بيروت: دار الشروق، ص 121.

المطلب الثالث: التأصيل الشرعي للقوامة

الأصل في قوامة الزوج على زوجته الكتاب وما دل عليه من السنة النبوية ..... .

أ- القوامة في الاستخدام القرآني [1]

قال تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾[2]، قال ابن كثير: (أي الرجل قيم على المرأة أي هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا أعوجت) [3]، وقال العلامة الشيخ الشنقيطي: (أشار إلى أن الرجل أفضل من المرأة، وذلك لأن الذكورة شرف وكمال، والأنوثة نقص خلقي طبيعي، والخلق كأنه مجمع على ذلك، لأن الأنثى يجعل لها جميع أروع الزينة والحلي وذلك إنما هو لجبر النقص الخلقي الطبيعي... ولا عبرة بنوادر النساء لأن النادر لا حكم عليه) [4]، وقال الشيخ الطوسي في التبيان: (الرجال قوامون على النساء بالتأديب والتدبير (بما فضل) الرجال على النساء في الرأي والعقل). [5]

وقال الطبرسي في مجمع البيان: (أي قيمومة على النساء، مسلطون عليهن في التدبير والتأديب والرياضة والتعليم (بما فضل الله بعضهم على بعض) هذا بيان سبب تولية الرجال عليهن: أي إنما ولاهم الله أمرهن لما لهم من زيادة الفضل عليهن، بالعلم والعقل وحسن الرأي والعزم (وبما انفقوا من أموالهم) عليهن من المهر والنفقة وكل ذلك بيان علة تقويمهم عليهن، وتوليتهم

---

[1] المصدر نفسه، ص 121.

[2] المصدر نفسه، ص 122.

[3] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 34.

[4] ينظر: تفسير ابن كثير، 491/1.

[5] ينظر: أضواء البيان، الشنقيطي، 136/1-137.

أمورهن) [1]، وقال الجصاص في تفسير الآية: (قيامهم عليهن بالتأديب والتدبير والحفظ والصيانة لما فضل الله الرجل على المرأة في العقل والرأي وبما ألزمه الله تعالى من الإنفاق عليها، فدلت الآية على عدة معان منها: تفضيل الرجل على المرأة في المنزلة وأنه هو الذي يقوم بتدبيرها وتأديبها، وهذا يدل على أن له إمساكها في بيته، ومنعها من الخروج، وأن عليها طاعته وقبول أمره مالم تكن معصية، دلت على وجوب نفقتها عليه) [2]، وقال البيضاوي: (الرجال قوامون على النساء يقومون عليهن قيام الولاية على الرعية وعلل ذلك بأمرين: وهبي، وكسبي، فقال: (بما فضل الله بعضهم على بعض)، بسبب تفضيله تعالى الرجال على النساء بكمال العقل، وحسن التدبير، ومزيد القوة في الأعمال والطاعات، ولذلك خصوا بالنبوة والإمامة والولاية، وإقامة الشعائر والشهادة في المجامع والقضايا، ووجوب الجهاد والجمعة ونحوها، وزيادة السهم في الميراث، وبأن الطلاق بيده (وبما انفقوا من أموالهم في نكاحهن كالمهر، والنفقة) [3]، وقال الشيخ السعدي: يخبرنا الله تعالى أن (الرجال قوامون على النساء) أي قوامون عليهن بإلزامهن بحقوق الله تعالى، من المحافظة على فرائضه، وكفهن عن المفاسد، والرجال عليهن أن يلزموهم بذلك، وقوامون عليهن أيضا بالإنفاق عليهن والكسوة والمسكن). [4] فالإسلام إذ جعل القوامة للرجل على المرأة، لم يشرع استبداد الرجل بالمرأة، ولا بإرادة الأسرة، ولم يرد أن تكون تلك القوامة سيف مسلط على المرأة، وإنما شرع القوامة القائمة على الشورى،

---

[1] ينظر: تبيان أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد بن قصير العاملي، مكتب الإعلام الاسلامي، قم، ط1، 1409هـ، 189/3.

[2] ينظر: مجمع البيان، أمين اسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1995م، 79/3.

[3] ينظر: أحمد بن علي الرازي الجصاص: أحكام القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية، 236/2.

[4] ينظر: تفسير البيضاوي، 184/2.

والتعاون والتفاهم، والتعاطف المستمر بين الزوج وزوجته، قال تعالى: ﴿وعاشروهن بالمعروف﴾[1].

وبمجموع كلام هؤلاء المفسرين نستنتج أن معنى القوامة يدور على خمسة أشياء:

- أن الرجل كالرئيس على المرأة والحاكم عليها والأمير.
- مؤدبها إذا اعوجت وأخطأت وضلت طريق الهدى.
- إن الرجل يبذل لها المهر والصداق.
- إن الرجل يتولى أمرها ويصلح حالها، ويحسن عشرتها، ويأمرها بالاحتجاب عن الأجانب وأهل الشر والفتنة.
- إلزامهن بحقوق الله تعالى، بالمحافظة على فرائضه، والكف عما نهى عنه.

ب- القوامة في السنة النبوية

جاءت أحاديث كثيرة يأمر فيها النبي صلى الله عليه وسلم المرأة بطاعة زوجها مادام ذلك في حدود الشرع، ومادام ذلك في حدود قدرتها واستطاعتها، ومن تلك الأحاديث ما يأتي:

1. عن أبي هريرة، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه) [2]، وفي رواية لمسلم: (لا تصم المرأة). قال

---

[1] ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمان ابن سعدي، مؤسسة الرسالة، ص 142.

[2] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية (19).

ابن حجر: وهذا القيد– أي زوجها شاهد– لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب، وإلا فغيبة الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات. [1]

وقال السوكاني: إن النهي في الحديث محمول على عدم العلم برضا الزوج، أما لو علمت رضاه بذلك فلا حرج. [2]

2. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا يحل لا مرأة أن تأذن في بيت زوجها وهو كاره، ولا تخرج وهو كاره، ولا تطيع فيه أحدا، ولا تخشن بصدره، ولا تعتزل فراشه، ولا تضر به، وإن كان هو أظلم منها، حتى ترضيه فإن هو رضي وقبل منها فبها ونعمت، قبل الله عذرها، وأفلح وجهها ولا أثم عليها، وإن هو أبي أن يرضي عنها فقد أبلغت عذرها) [3] قال ابن تيمية في مجموع الفتاوي: (لا يحل لزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذنه، ولا يحل لأحد أن يأخذها إليه، ويحبسها عن زوجها، سواء كان ذلك لكونها مرضعا، أو لكونها قابلة، أو غير ذلك من الصناعات، وإذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه كانت ناشزة عاصية لله ورسوله، ومستحقة للعقوبة). [4]

3. عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمير الذي على الناس راع عليهم وهو مسؤول عنهم ألا وأن الرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم ألا وإن المرأة راعية على بيت زوجها وهي مسؤولة عنهم

---

[1] ينظر: صحيح البخاري، 1994/5، رقم الحديث (4899)، وصحيح المسلم، 711/2، رقم الحديث (1.26)، وموارد الضمان، 318/1 رقم الحديث (13.9).

[2] ينظر: ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان، 307/9.

[3] ينظر: محمد بن علي الشوكاني: نيل الأوطار، دار النفائس، 238/6.

[4] ينظر: المستدرك على الصحيحين، 206/2، رقم (2770)، وسنن البيهيقي، 293/7، رقم 14492، والمعجم الكبير، 620/20 رقم 1014.

ألا والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) [1].

إن هذه الرعاية التي هي القوامة، لم يجعلها الإسلام للرجل بإطلاق ولم يحرم منها المرأة بإطلاق، وإنما جعل للمرأة رعاية في الميادين التي هي فيها أبرع وبها أخبر من الرجال، فهذه الرعاية –القوامة– هي في حقيقتها تقسيم للعمل تحدد الخبرة والكفاءة ميادين الاختصاص فيه، فالكل راع ومسؤول، وليس فقط الرجال هم الرعاة والمسؤولون وكل صاحب أو صاحبة خبرة وكفاءة هو راع وقوام أو راعية وقوامة على ميدان من الميادين وتخصص من التخصصات، وإن تميزت رعاية الرجال وقوامتهم في الأسر والبيوت والعائلات وفقا للخبرة والإمكانات التي يتميزون بها في ميادين الكد والحماية، فإن لرعاية المرأة تميزا في إدارة مملكة الأسرة وفي تربية الأبناء والبنات.

ويمكن القول: إن الأحاديث التي أوردناها لها دلالات صريحة وواضحة على قوامة الرجل في البيت من حيث صوم المرأة وخروجها وغيرها من الأمور العائلية فهي داخلة ضمن حدود صلاحيات الرجل في الحفاظ على الأسرة وعلى قوامة البيت.

المطلب الرابع: أسباب القوامة الزوجية

من خلال ما تعرضنا له من تفسير (أية القوامة) عرفنا إجمالا أن الله سبحانه وتعالى أعطى بيد الرجل، وهنا نأتي لنكمل الصورة من خلال معرفة أسباب قوامة الرجل على المرأة، فقد ذكر

---

[1] ابن تيمية: مجمع الفتواي، 281/32، وينظر أيضا: محمد يوسف عبد: قضايا المرأة في سورة النساء. الطبعة الأولى. الكويت: دار الدعوة. 1985م، ص 164.

ابن العربي في تفسير (أحكام القرأن)، إن سبب تفصيل الرجل على المرأة في القوامة ثلاثة أشياء، فقال: الأول كمال العقل والتميز.

الثاني: كمال الدين والطاعة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على العموم.

الثالث: بدله لها المال من الصداق والنفقة، وقد نص الله عليها هاهنا). [1]

وهناك أسباب أخرى ذكرها الشوكاني في تفسير أية بأن السبب الذي استحق به الر جال الزيادة كأنه قيل: كيف استحق الرجال ما استحقوا ما استحقوا مما لم تشاركهم فيه النساء فقال (الرجال قوامون إلخ....) والمراد أنهم يقومون بالذب عنهم كما تقوم الحكام والأمراء بالذنب عن الرعية، وهم أيضا يقومون بما يحتجن إليه منم النفقة والكسوة والسكن....،أي إنما هذه الميزة لتفضيل الله للرجال على النساء بما فضلهم به من كون فيهم الخلفاء والسلاطين والحكام والأمراء والغزاة وغير ذلك من الأمور[2].وهذا الكلام ذكره الشيخ محمد رشيد رضا، ولكنه توسع في تفرع الأسباب حيث قال: (والسبب في ذلك هي أصل الخلقة، وأعطاهم ما لم يعطهن من الحول والقوة، فكان التفاوت في التكاليف والأحكام أثر التفاوت في الفطرة والاستعداد، ومن ثم سبب أخر كسبي، يدعم السبب الفطري، وهو ما أنفق الرجال على النساء من أموالهم، فإن في المهور تعويضا للنساء ومكافأة عن أمر تفتضيه الفطرة ونظام المعيشة، وهو أن زوجها قيما عليها، فجعل هذا الأمر من قبيل الأمور العرفية التي يتواضع الناس عليها بالعقود ولأجل

---

[1] إبن العربي: أحكام القرأن، 531/1.

[2] الشوكاني: فتح القدير، 460/1..

المصلحة. [1] ويمكن القول الذي فطر الله تعالى الرجال عليها، وبسبب المسؤولية التي يتحملها الرجال للنساء من النفقة، والقيام على شؤونهن بالحفظ والرعاية.

وهناك أسباب مشابهة ذكرها العلماء [2]، لا حاجة في الإطالة لأن الموضوع كسب درجة قطيعة من الفهم، وبعد هذا التتبع والاستقراء نستنبط من كلام هؤلاء العلماء سبب قوامة الرجل على المرأة:

- كمال العقل وتميزه.
- كمال دينه كله، فالطبيعة التي خلق عليها جعلت تكليفه أكثر من المرأة.
- إعطاء المرأة صداقها ومهرها، والنفقة عليها.
- إن الرجال عادة يكون منهم الأنبياء والرسل والخلفاء والغزاة والأمراء.
- إن الرجل بطبيعته أقوى من المرأة قوة بدنية، ونفسية، فهو يتحمل المشاق والمتاعب والأعباء.

وهذا كله بحسب الشرع، أما بالنسبة للعقل، فإن لإسناد القوامة إلى الرجل أمر تفتضيه طبيعة التكوين، وحيث ذكر الباحثون في علم النفس والمهتمون بشؤون المرأة عدة نقاط تمتاز بها المرأة عن الرجل:

---

[1] محمد رشيد رضا: تفسير المنار، 67/5.

[*] ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ،503/1، وأحكام القرآن، للجصاص 232/2، وزاد المسير، 46/2، وتفسير ابن السعدي، 20/2، والتفسير الصافي، الفيض، الكاشاني الملا محمد محسن، مكتبة الصدر، طهران، ط1، 1376،1416هـ، 1373ش، 448/1، والتفسير الواضح، محمد محمود حجازي، دار التفسير لطبع والنشر، الطبعة العاشرة، 1992م، 370/1، والانتباه والنظائر، للسيوطي، 410، والاشياء والنظائر، ابن نجيم، 374، وتحفة العروس، محمود مهدي الاستانبولي، الطبعة الشرعية الوحيدة، 2001 م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 236.

- أن المرأة أشد تأثيرا بالمشاهدة العاطفية والمأساوية من الرجل.
- تحب المرأة الرجل الذي يقدرها ويعبر عن حبه لها، وتظل أسيرة الثناء والإطراء.
- يستهوي المرأة من الرجال الرجل الشجاع ذو الشخصية القوية، وغالبا ما تبحث عن الرجل القادر على حمايتها [1]، وغيرها من النقاط.

إذن القوامة ضرورة من ضروريات النظام والتنظيم في أية وحدة من الوحدات الاجتماعية، لأن وجود القائد الذي يحسم الاختلاف والخلاف، هو مما لا يقوم النظام والانتظام إلا به وهي لا تعني–أي القوامة–إلغاء شخصية المرأة كما يقول سيد قطب: (أن القوامة ليس من شأنها إلغاء شخصية المرأة في البيت ولا في المجتمع الإنساني، ولا إلغاء وضعها المدني...وإنما هي وظيفة داخل كيان الأسرة لإدارة هذه المؤسسة الخطيرة، وصينتها وحمايتها...) [2]. ويقول الدكتور عبد الله وكيل الشيخ في كتابه ((المرأة وكيد الأعداء)): أما قوامة الرجل، فالمرأة أحوج إليها من الرجل، لأن المرأة لا تشعر بالسعادة وهي في كنف رجل تساويه وتستعلي عليه...)). [3]

ورغم أن الأسرة الممتدة هي الإطار الأوسع للأسرة في الرؤية الإسلامية، لكن مفهوم ((القوامة)) الضيق بخصوصية الأسرة الزوجية الصغيرة وأهميتها، حيث تعد الأسرة الصغيرة نموذجا في الوقت ذاته الدعامة الأساسية واللبنة الجوهرية لهذا النظام.

---

[1] محمد صنقور: مقالات حول حقوق المرأة، دار المحجبية البيضاء، ص 32.

[2] السيد قطب: في ظلال القرآن، 652/2.

[3] عبد الله وكيل الشيخ: المرأة وكيد الأعداء. الطبعة الرابعة. مطبعة الدوادين، 1996، ص 25.

المطلب الخامس: ضوابط القوامة

إن الشارع الحكيم لما جعل القوامة بيد الرجل بحكمته بيد الرجل سبحانه وتعالى لم يجعل ذلك مطلقا يستغله الرجال في إذلال النساء والتحكم بهن، وفق أهوائهم وما تشتهيه أنفسهم بل قيد تلك الوظيفة بضوابط وقيود من شأنها أن تكون سببا في فهم الرجال للقوامة التي أرادها الشارع، وتنبه النساء إلى ذلك، وتردع كل من يستغل تلك الوظيفة الشرعية لإهانة المرأة والحط من قدرها، وسلبها حقوقها.

والأصل أن كل ما هو للرجال فهو للمرأة من أحكام وتشريعات وحقوق إلا ما جاء النص على خلافه فالنساء يدخلن في خطاب الرجال عند جمع من الأصوليين [1] والتي عبر عنها ابن حزم في قوله ((لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مبعوثا إلى الرجال والنساء بعثا مستويا، وكان خطاب الله وخطاب نبيه–صلى الله عليه وسلم–للرجال والنساء خطابا واحدا لم يجز أن يخص بشيء من ذلك الرجال دون النساء إلا بنص جلي أو إجماع ذلك تخصيص لظاهر، وهذا غير جائز)). [2]

ويمكن القول بأن ضوابط القوامة الزوجية تتمثل في أداء الزوج لواجباته ومنها:

أ- **المهر:** لغة جاء في كتاب العين: المهر: مهرت المرأة: قطعت لها مهرا فهي ممهورة، فإذا زوجتها رجلا على مهر قلت: أمهرتها [3] وقيل هي الصداق [4]، واصطلاحا: ما

---

[1] البحر المحيط، 178/3.

[2] ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، مجلد 3، 352/1.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 50/4.

[4] الجواهري: الصحاح، 183/2، والرازي: مختار الصحاح، 682/1.

تستحقه المرأة بعقد النكاح والوطء [1]، وعرفه المالكية بأنه ما يجعل للزوجة في نظير الاستمتاع بها [2]. وعرفه الحنابلة: بأن العوض في النكاح سواء سمي في العقد أو فرض بعده بتراضي الطرفين أو الحاكم أو العوض في نحو النكاح كوطء الشبهة ووطوء لكراهية [3] وقد نقل الاجماع على وجوبه في النكاح، قال ابن عبد البر (اجمع علماء المسلمين أنه لا يجوز له وطء في النكاح بغير صداق دينيا أو نقدا). [4]

وهذا المهر فيه تمكين المرأة من التهيؤ للزواج بما يلزم لها من لباس ونفقة وكون المهر واجب على الرجل دون المرأة ينسجم مع المبدأ التشريعي في أن المرأة لا تكلف بشيء من واجبات النفقة سواء كانت أما أم بنتا أو زوجة، وإنما يكلف الرجل بالإنفاق وذلك لقيمومة الرجل وهو أقدر على الكسب والسعي للرزق. [5]

ب- **النفقة:** لقوله تعالى (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما أتاه الله) [6]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)) [7]، وقد أجمع العلماء رحمهم الله تعالى على وجوب إنفاق الزوج على الزوجة، قال ابن قدامة المقدسي((اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين،

---

[1] ينظر: الدر المختار ورد المختار، 452/2.

[2] ينظر: حاشية الصاوي على شرح الغير، 428/2.

[3] ينظر: المغني لابن قدامة المقدسي، 438/5.

[4] ينظر: فتح البر في ترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر، محمد المغراوي، دار التحف والنفائس الدولية، 168/10.

[5] المغني: /679.

[6] القرآن الكريم، سورة الطلاق، الآية (7).

[7] مسلم، صحيح مسلم، 889/2-890.

إلا الناشر منهن...وفيه ضرب من العبرة وهو أن المرأة محبوسة على الزوج يمنعها من التصرف والاكتساب، فلا بد من ن ينفق عليها)). [1]

والنفقة على الزوجة تشمل كل ما يحقق لها الحياة الكريمة، وقد جعلت هذه النفقة من قبل الزوج على زوجته وأهله من أفضل النفقة لقوله صلى الله عليه وسلم: ((دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبته، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجرا الذي أنفقته على أهلك)). [2] وبهذا يقول السيد الطباطبائي: (قيمومة الرجل لزوجته ليست بأن لا تنفذ للمرأة فيما تملكه إرادة ولا تصرف، ولا تستقل المرأة في حفظ حقوقها الفردية والاجتماعية والدفاع عنها والتوسل إليها بالمقدمات الموصلة إليها، بل معناها أن الرجل إذا كان ينفق ما ينفق من ماله بإزاء الاستمتاع فعليها أن تطاوع وتطيعه في كل ما يرتبط بالاستمتاع والمباشرة عند الحضور، وأن تحفظه في الغيب فلا تخونه عند غيبته بأن توطئ فراشه غيره وأن تمنع لغيره من نفسها ما ليس لغير الأزواج التمتع منها بذلك، ولا تخونه فيما وضعه تحت يدها من المال وسلطها في ظرف الأزواج والاشتراك في الحياة المنزلية. [3]

ج- **المعاشرة بالمعروف:** إن من حق المرأة على زوجها أن يعاشرها بالمعروف، قال تعالى: (وعاشروهن بالمعروف) [4]، ولا شك أن المعاشرة لفظ عام يشمل جميع جوانب

---

[1] ابن قدامة: المغني، 348/11.

[2] مسلم: صحيح مسلم، 396/2.

[3] تفسير الميزان، 344/4.

[4] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية (19).

الحياة الأسرية والتعاملات الزوجية التي تقع بين الزوجين، هذا وذهب الجمهور إلى أن العشرة بالمعروف مندوبة مستحبة، بينما اختار المالكية ديانته. [1]

يقول الجصاص رحمه الله: في معنى العشرة بالمعروف: (أن يوفيها حقها من المهر والنفقة والقسم، وترك أذاها بالكلام الغليظ، والإعراض عنها، والميل إلى غيرها، وترك العبوس والقطوب في وجهها بغير ذنب) [2]، ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ((استوصوا بالنساء خيرا فإنهن خيرا عندكم عوان)) [3]،والناظر في أدلة القرأن والسنة، يجد أن الأحكام فيها عامة للجنس، إلا ما اقتضته الفطرة في التمييز بين الزوجين: الذكر والأنثى، فالمرأة احكامها الخاصة، وللرجل درجة القوامة والمسؤولية عن الأسرة، ولها عليه حق الإنفاق والرعاية. [4]

وعليه يمكن القول أن ضوابط القوامة كما مربنا سابقا هي المهر والنفقة والمعاشرة بالمعروف بموجب الضوابط يستطيع الرجل أن يكون قيما على زوجته، وبالعكس إذا أختل ضابط من هذه الضوابط كان الرجل فاقد القوامة، وعلينا أن نعي قبل كل شيء معنى السياق (الرجل)، ومعنى كلمة (النساء) والسر من وراء استخدامها دون فيرهما في هذا السياق فظاهر الآية الرجال قوامون على النساء –يتحدث عن الحياة الزوجية بشكل عام، وهذا ما ينسجم مع كلمة (قوامون) وهي غير (أولياء)، والله تعالى– لم يقل الذكور قوامون على الإناث، هذا أولا.

---

[1] ينظر: فتح القدير، 410/3، وحاشية الدسوقي، 238/2، ومغني المحتاج، 325/4، والمغني، 220/10.

[2] ينظر أحكام الجصاص، 132/2.

[3] رواه الترميذي، وقال حديث حسن صحيح، 467/3. إن كلمة (عوان) التي وصف الرسول (صلى الله عليه وسلم)، بها النساء في خطبة حجة الوداع، وتعني في لسان العرب (النصف والوسط) أي الخيار وتعني ذات المعنى في موسوعات مصطلحات الفنون. ينظر: لسان العرب، 301/2، والمفردات في غريب القرأن الراغب الاصفهاني،30 والكليات، أبو الالبقاءى الكوفي، ص287، تحقيق: عدنان درويش.

[4] ينظر: فتاوي معاصرة، يوسف القرضاوي، 372/2–373.

أما ثانيا فلم يقل الله: الرجال أولياء النساء، وإنما قال (قوامون) وهذا يعني أنهم مكلفون بصيانة الأسرة وحمايتها ورعايتها وتأمين مستلزماتها.

ونورد هنا ما قاله الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي من أن : الولاية على الشيء أو الشخص في المصطلح الشرعي: أثر من أثار نقص الأهلية في الشخص الذي تسري الولاية عليه، فلا يتأتى له ممارسة حقوقه أو بعض منها إلا بإذن الولي، بل ربما بممارسته هو لها وأنه من المعلوم أن الشريعة الإسلامية ساوت بين الرجل والمرأة في حق الأهلية عندما يكون كل منهما يتمتع بكامل الرشد، ومن ثم فليس لأحدهما ولاية على الآخر، وإن (القوامة) مصطلح شرعي يعني نظر الزوج بشؤون زوجته من حيث الرعاية والحماية لها ورد الخطر عنها وتقديم العون المادي والمعنوي اللازمين لها. [1]

إن مسؤولية الرجل داخل العلاقة الزوجية، عن دفع المهر، والإنفاق على الزوجة والأولاد، مما نفهمه من سر اعتبار حصة الرجل ضعف حصة المرأة، من خلال ما أراده الله تعالى من التوازن بين الحقوق والواجبات بعيدا عن كل إساءة للمرأة في إنسانيتها وكرامتها. [2] فلم يجعل الإسلام للمرأة تشريعا يختلف عما جعله للرجل، مما يجعل من قضية المساواة بينهما قضية تطبع أكثر جوانب الحياة، ماعدا بعض الموارد التي لاحظ الإسلام فيها الخصوصيات الذاتية للمرأة، تماما كما هي خصوصيتها في عالم التكوين، وذلك من خلال ما اختص الله به المرأة في القدرة على الحمل والإرضاع ونحو ذلك. [3]

---

[1] محمد سعيد رمضان البوطي: لا يأتيه الباطل. ط1. دار الفكر، ص ص 148–149.

[2] مجمد حسين فضل الله: تفسير من وحي القرآن. ط2. دار الملاك، مجلد 7، ص ص 218–219.

[3] المرجع نفسه، ص219.

المطلب السادس: القوامة والرجولة

يقول تعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم".[1]

ساهم الإدراك الخاطئ لمفهوم القوامة أو قاعدة قوامة الرجال على النساء في وجود تداعيات سلبية كثيرة ضدّ المرأة بشكل عام سياسياً واجتماعياً وإعلامياً، وضدّ المرأة بصورة خاصة الزوجة والأم والبنت، فعلى الصعيد العام استخدام المعرضون الفهم الخاطئ لهذا المبدأ نحو إقصاء المرأة واستصغار شأنها والإقلال من مكانتها وبالتالي عدم توليها أو قيامها بأعمال كبيرة في الثقافة والسياسة والاقتصاد،...الخ، بل عدم التعاطي معها بالعدل والإنصاف فغابت المساواة في الحقوق والواجبات بينها وبين الرجل واستغل بعض الآباء والأزواج الفهم الخاطئ لهذا المبدأ المستقى أصلا للفهم الخاطئ للمجتمع ككل، وأخذ الموقف "نحو امتهان الزوجة والأم والبنت عبر التعامل معهن بدرجة ثانية أو ثالثة مقابل الدرجة الأولى، التي تعطي للذكور من الأولاد، ويتمثل ذلك في استغلال هذا الفهم وتكريسه عند الإناث والذكور فيقع الظلم والعدوان والاستبداد المستمر للمرأة".[2]

وهذه الصورة في التعاطي مع النساء كانت سائدة في مجتمعات الحضارات القديمة المختلفة، كما هي سائدة في مجتمعات هذا العصر، ولم تسلم النساء منها سواء في مصر أو الهند أو الغرب أو الشرق كما دلت الدراسات على ذلك وقد جاء في التاريخ بأن المرأة في اليونان القديم كانت تعدّ

---

[1] القرأن الكريم، سورة النساء، الآية: 34.

[2] كاظم الشبيب: العنف السري. بيروت: المركز الثقافي العربي. بدون سنة، ص 100.

كالصانع والسلع التجارية لا أكثر، فكانت تباع وتشترى في الأسواق ولم يكن لها الحق في الحياة بعد وفاة زوجها لأنهم كانوا يقتلون الزوجة بعد موت زوجها". [1]

وقد حق للأب في حضارة الرومان بيع بناته بينما لا يحق له بيع الولد، بل كان يحق للأب القضاء عليها وقتلها عندما يرى ذلك، وكذلك حقّ له بيع زوجته أو تبديلها بزوجة أخرى أو بسلعة ثانية ويحق للأب ذلك مادامت البنت غير متزوجة، فإذا تزوجت ينتقل هذا الحق إلى زوجها باعتباره مالكاً لها بحكم القانون.

"أما في حضارة الهند فقد كانت الزوجة تحرق مع جثمان زوجها وأحياناً تحرق وهي على قيد الحياة كي تخلص روحها مع العزلة والانفراد".[2]

وفي حياة الجاهلية قبل الإسلام كان العرب يئدون بناتهم خشية أن يقعن بيد العدو وينجبن له الأطفال.[2] بل وكانوا يستبشرون بالولود الذكر ويتشاءمون بالأنثى.

وقد ساهم في تكريس الفهم بمبدأ القوامة وجود ثقافة الذكورية في المجتمعات، كما أسرنا في السابق وميل رجولي في النظام السري للهيمنة على المرأة كما يسميه علماء الاجتماع "هيمنة الرجل" إذ يستخدم هذا المصطلح "لشرح النظام الأبوي الرجولي في هيمنته على المرأة والتي

---

[1] المرجع نفسه، ص 101.

[2] المرجع نفسه.

[3] السيد محمد الحسيني الشيرازي: اللاعنف في الإسلام. ط1. بيروت: دار العلوم. 2004، ص 165.

تظهر على أنواع مختلفة من المجتمعات وغالباً ما يقترن مع هيمنة الرجل الجسدية مثل تقرير الإنجاب أو عدمه وإنتاج الأشياء الضرورية".[1]

وقيل أنّ "لأبوية تعني في أصلها اللغوي حكم الأب وتعود في جذورها كمفهوم إلى الحضارة الرومانية، حيث كان ربّ الأسرة يملك السلطة المطلقة على كل من تحت ولايته من البنين والبنات والزوجات وزوجات الأبناء، وكانت هذه السلطة حكراً على الرجال فقط، وكانت تشمل البيع والنفي والتعذيب وكان ربّ الأسرة هو مالك أموال الأسرة والمتصرّف فيها وهو الذي يتولى تزويج البنات والأبناء دون مشورتهم".[2]

وهذا ما يؤكد وجود نزعة رجولية تعززها الثقافة الذكورية السائدة تميل نحو السيطرة لي المرأة والأسرة ما لم يتسم الرجل بالوعي القيمي والإنساني، إذ قد ترجع هذه الأصول التاريخية في أحداث تأثيرات على بنية المجتمعات، جل المجتمعات الشرقية والمغربية قد تعرضت إلى الاحتلال الروماني فنتج عنه الاحتكاك والتقليد للمجتمعات الأصلية.

المطلب السابع: المفهوم الصحيح للقوامة

غير أنّ الفهم الصحيح لهذا المبدأ لا يعني مطلقاً ظلم المرأة، الوصاية على أقوالها وأفعالها وعواطفها وتفكيرها، أو تقييدها عن المشاركة في إدارة شؤون الأسرة ومتطلباتها أو الاستخفاف برأيها وإهانتها وتحفيزها أو تحويلها إلى أمة تدور في فلك إمبراطورية الزوج حيث دار سواء كان على حق أم باطل، ولا يعني هذا أبدا أن تتحول المرأة إلى أداة في خدمة الرجل بحيث

---

[1] معن خليل عمر: معجم علم الاجتماع المعاصر.ط1. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2000م، ص 332.

[2] هبة رؤوف عزّت: القوامة بين السلطة الأبوية والإدارة الشورية. عمان: دار العلوم. 2002، ص 212.

يستغل طاقتها وجهدها وإدارتها في زيادة رأس ماله المادي الاجتماعي كما يلاحظ في الوقت الحاضر حول استغلال دخل الزوجة العاملة من طرف الزوج باستعمال شتى أنواع العنف الرمزي والجسدي وأن قطعة جمالية تزيد اللوحة الفنية للمنزل أو العمل جمالاً وافتخاراً بما يملك.

القوامة كمبدأ كما يفسّرها كاظم شبيب أنها أسمى وأجلّ من هذه المعاني الخاطئة التي تضرب المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً كلما ضعفت الثقافة الدينية أو تشوّهت، وكلّما سادت الثقافة الذكورية وتكرّست أو كلّما ضاقت مساحة التعبير عن الرأي أمام المرأة وتخلصت أو كلّما سيطرت إدارة تهميش المرأة ودورها ومن ثم إقصائها عن مكانتها الأسرية والاجتماعية".[1]

فمبدأ القوامة كما ورد في سورة النساء في قوله تعالى "الرجال قوامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم" إذ يقول المفسرون أنّ الآية تدور حول جانبين أساسيين للحياة الأسرية.

أ- المنظومة الإدارية للأسرة:

إذ وضع الله تعالى وأسس للكيفية التي يسير عليها النظام الأسري إنسانياً وإدارياً ونفسياً ومالياً وضوابط هذا السير وفق المكوّنات القطرية التي أودعها الله عزّ وجلّ عند كل من الرجل حيث أن الأسرة النواة الأولى التي تولد العناصر الجديدة في تكوين أسر جديدة فوضع القوامة على أنها درجة في سلم القيادة وليست الهيمنة، يعني أنّ الأسرة أن يكون لها قائد قائم بأمورها ومشرف على أوضاعها وأن يكون لهذه القيادة مساعد وسند وعنصر مشاور هو المرأة.

---

[1] شبيب، المرجع المذكور سابقا، ص 103.

حيث أن الأسرة وحدة اجتماعية صغيرة وتتكوّن عند تأسيسها من الرجل والمرأة ولا بدّ أن يستقلّ أحدهما بالقيادة ويكون الآخر معاوناً ومشاوراً للأوّل، جاء التوجيه الإلهي بجعل القيادة للرجل.

فسبحان الذي خلق الإنسان وفطره على نبذ السلطة المطلقة سواء كانت تمارس عليه في الأسرة والمدرسة أو العمل أو المجتمع سواء كان عاماً أو خاصاً، وكلّما كانت دائرة ومحيط هذه الممارسة أقرب إلى الإنسان التصاقاً واحتكاكاً وتعاملاً ثقلت مرارتها عليه، وخاصة إذا مارسها الفرد داخل أسرة مع الزوجة والأبناء، وقد يتيح ذلك من خلال الفهم الخاطئ لمبدأ "قوامة الرجل".

ب- حدود القوامة بين الزوجين:

الجانب الثاني من الآية الكريمة يوضح لنا الله تعالى حدود القوامة لتي راعت خصوصية المكونات الذاتية لكلّ من الرجل والمرأة فالرجل عنده قابلية تحمل خشونة الحياة وقسوتها بينما المرأة عندها القدرات المتميزة في العاطفة الانسانية وضرورتها وعند الرجل قدرة الحزم والحسم وبنظرة عقلية خالية من العاطفة أحياناً، بينما عند المرأة ميزة الحزم والحسم بنظرة عاطفية خالصة لا تخلو من العقلنة أيضاً، وعند الرجل قابلية التريث والتروي والتأني في رسم القرار واتخاذه، وعند المرأة قابلية الدفع نحو اتخاذ القرار وصياغته.[1]

[1] المرجع المذكور سابقا، ص 230.

هذه الصورة عند كلّ طرف تكمّل بعضها بعضاً بما لدى كل طرف من مكوّنات، ويعبّر بذلك عن تكامل الطرفين وليس تنافرهما، تخدم الطرفين وتجعل حياة كل منهما تصبّ في خدمة الآخر، وبالتالي يقوّي الأول الثاني، ويكمّل الثاني الأول في إطار بناء الأسرة.

فحدود القوامة متداخلة بحيث يبقى للرجل هامش القيادة الذي لا يعني الفتك والديكتاتورية في الشخصية، ويبقى للمرأة هامش المساعدة في إنجاح القائد نحو إدارة الأسرة ورسم توجيهاتها واتخاذ القرارات المسيرة للحياة اليومية بما فيها من تفاصيل وتعقّد.

إعطاء الرجل لهذه المكانة ليس لأنه الأفضل من الناحية البشرية، بل من أجل اختلاف المكوّنات الذاتية عنده من المرأة، وأيضاً بما عهد الخالق إليه من القيام بواجبات مالية اتجاه الزوجة والأولاد "وتداخل حدود القوامة ولا تبني جدارا فاصلا بين الزوجين تمنع التداخل، بمعنى جعل العلاقة بينهما في تداخل وجريان وانسياب بما يحفظ مكانة موقعية كل طرف عند الآخر، وهذا الانسياب يمكن المرأة من إبداء رأيها في جميع الشؤون الحياتية ويعطي للرجل حق القيادة أيضاً".

"وقيمومة الرجل لزوجته ليست بأن لا تنفذ للمرأة فيما تملكه إدارة ولا تصرّف، ولا أن لا تستقل المرأة في حفظ حقوقها الفردية والاجتماعية، والدفاع عنها، والتوسل إليها بالمقدّمات الموصلة إليها، بل معناه أن الرجل إذا كان ينفق ما ينفق من ماله بإزاء الاستمتاع فعليها أن تطاوعه وتطيعه في كل ما يرتبط بالاستمتاع والمباشرة عند الحضور، وأن تحفظه في الغيب فلا تخونه عند غيبته بأن توطئ فراشه غيره، وأن تمنع لغيره من نفسها ما ليس لغير الزوج التمتع منها

بذلك ولا تخونه فيما وضعه تحت يدها من المال، وسلطها عليه في ظرف الازدواج والاشتراك في الحياة المنزلية".[1]

ونفهم من ذلك أن الفهم الصحيح للقوامة يزيل التشوش الذهني الدافع نحو ممارسة سلوكيات خاطئة من قبل المجتمع الذكوري تجاه المرأة والأبناء، "وهذا الفهم يقطع الطريق ويحدّ من الناشرين والمروّجين لفكرة السلطة الأبوية التي تعود جذورها كمفهوم لحضارات قديمة كالفرعونية والرومانية والهندية حيث كان ردّ الأسرة يملك السلطة المطلقة على جميع من تحت ولايته من زوجات وأبناء وبنات وزوجات الأبناء أيضاً".[2]

هناك محلّلون اجتماعيون ومفسرون للقرآن الكريم وكذا الدارسون للمجتمعات العربية خلصوا في دراساتهم حول العنف الأسري والعنف الزوجي بوجه خاص على أن للزوج له الحق في ضرب زوجته فالملاحظ أن هناك استغلال لهذا المفهوم استغلالاً سيئاً من جانبين:

الجانب الأول:

الأزواج نتيجة لضعف الالتزام بتعاليم الإسلام ووصية الرسول (ص) لأهل البيت، أو للفهم الخاطئ لقيمه، أو استجابة لموروث اجتماعي خاطئ.

---

[1] محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ط03، 1973، مجلد 04، ص 344.

[2] كاميليا حلمي: دور القيم في مواجهة العنف، الإسكندرية، 2005، ص 45.

الجانب الثاني:

تأثير العولمة وانتشار الجمعيات النسوية المساندة للتّحرّر غير مفهوم الدفاع عن المرأة التي تتعرض للإهانة والضرب لأن الإسلام يميز للزوج بما يدّعون أن يضرب زوجته. فالسؤال المطروح: هل مفهوم "اضربوهن" قاعدة في التعامل أم استثناء وما هي حدودها؟

مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف المفسرين في تفاصيل قصة أيوب عليه السلام واتفاقهم على أخذ العبر من قصص الأنبياء عليهم السلام، فإنّ تحقق الضرب في قصة أيوب عليه السلام حدث من أجل أن يتحقق للنبي عدم الحنث باليمين، هذا من جهة ومن جهة أحرى وهي شاهدنا في هذا الموضوع، فالمتمعن في الكيفية التي جاء بها الضرب وصورتها، عيها مراعاة للحق الإنساني للزوجة مثالية رائعة وقيمة إنسانية سامية.

حيث أن النبي أيوب عليه السلام عندما كان مريضاً يعاني آلام الابتلاء والمحن التي وقعت عليه في ماله وجسمه وأهله حلف لئن عافاه الله سبحانه وتعالى من مرضه ليضربن امرأته لأمر أنكره عليها قولاً أو فعلاً، ولكنه رغب في العفو عنها احتراماً وتقديراً لوفائها ولخدماتها التي قدّمتها إليه أيم مرضه، فشمله الباري عزّ وجلّ بالطاقة ورحمته حتى لا يحنث النبي عليه السلام عن قسمه فقال له "وخذ بيدك ضفتاً فاضرب به ولا تحنث"[1] أي ملك الكفّ من الحشيش أو الورد أو من سيقان الحنطة والشعير "فاضرب به" أي بذلك الضفت زوجتك ولا تحنث" في يمينك".[2]

---

[1] القرآن الكريم، سورة ص، الآية 44.

[2] مجمع البيان في تفسير القرآن إلى الأذهان: 531/4، تبين القرآن: 469، التفسير المبين: 602، المثل في تفسير القرآن العظيم: 384/14.

لذا فإن صورة الضرب هذه لا تقرّ أو تؤسس أو تشرّع للضرب المؤذي أو البسيط أو القليل، سواء كان تأديباً أو عقاباً وفقاً لهذه الآية الكريمة في قصة النبي أيوب عليه السلام.

وفعل الأمر "اضربوهن" من ضمن 58 موردا للفظ الضرب في القرآن الكريم يقول المفسرون للقرآن الكريم لهذا اللفظ الذي أتى في سورة النساء الآية 34، ليس فيه أي توجيه لاستخدام الضرب كوسيلة عنيفة للتعامل بين أفراد المجتمع العام أ بين أفراد الأسرة بوجه خاص، وهذا ما يجعل القول بأنّ مفهوم "اضربوهن" ليس قاعدة في التعامل بين الرجل وامرأته مؤكدا وصحيحاً، إذن كيف أخذ بالتفسير هذا اللفظ وما هو الفهم الصحيح له؟

أولاً: جاء هذا اللفظ "اضربوهن" في سياق المعالجات الأسرية كخيار أخير وفي سياق التأديب كبديل نهائي، بمعنى أنه اعتبر استعماله للحالات الاستثنائية، وليس من أجل تأسيس قاعدة للتعامل لأن قاعدة التعامل في الإسلام مع الأسرة مبنية على الرأفة بالمرأة والأطفال (الذكور والإناث) بالإضافة إلى الحفاظ على حقوقها الشرعية. فعنى لرسول صلى الله عليه وسلم فيما عناه "أنّ أهل الرجل أسراؤه وأحبّ العباد إلى الله عزّ وجلّ أحسنهم صنعاً إلى أسراؤه"[1] والمبنية على اللطف بالمرأة فعن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "أحسن الناس إيماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله وأنا ألطفكم بأهلي"[2] ويحث الرسول صلى الله عليه وسلم أن يجاري الأزواج زوجاتهم وتجاوز سيئاتهن والتغاضي والصبر في إصلاح أخطائهن ويؤكد على معاشرتهن بالمعروف، ويقول تعالى: "وعاشروهن بالمعروف"[3] واقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم

---

[1] السيد ممد الحسيني الشيرازي: اللاعنف في الإسلام. ط1. بيروت: دار العلوم. 2002، ص 120.

[2] المرجع نفسه، ص 121.

[3] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 19.

فقد كان أزواجه يراجعنه الكلام وتهجره إحداهن إلى الليل وأعلى من ذلك أن الرجل يزيد على احتمال الأذى بالمباعدة فهي التي تطيب قلوب النساء.[1]

ثانياً: إن إدراج لفظ اضربوهن في سياق علاجي كخيار أخير للتأديب يأتي في خضم مسئولياته للمنظومة الإدارية للأسرة إذ بذلك ينظم الأدوار والمهمات، ويوضح بذلك تتابع الأعمال، ومراقبتها وبالتالي معالجة مجالات التقصير وتعزيز مجالات الإنجاز والقوة، إذ يقول تعالى في سورة البقرة " ..... هنّ لباس لكم وأنتم لباس لهن ..... ".[2]

من الحالات الاستثنائية كما يسميها القرآن الكريم "نشوزهن" وفي قوله تعالى "واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهنّ في المضاجع، واضربوهنّ فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إنّ الله كان علياً كبيراً".[3]

والنشوز هو الارتفاع في الشيء، ونشوز المرأة تجاه زوجها كما جاء في لسان العرب: ارتفعت واستعصت عليه وأبغضته وخرجت عن طاعته.[4]

وأغلب المفسرين للقرآن الكريم في هذه الآية حيث تطابقت تفسيراتهم لـــ "تخافون نشوزهن" بظهور أسبابه وعلامته وبلوغه مرتبة مرتفعة من العصيان بحيث تظهر منهن مؤشرات التمرّد والعداوة والتخلّف عن القيام بوظائفهن وواجباتهن.[5] وهذه الحالة بين لزوجين تتطلب الحوار

---

[1] سامية منيسي: المرأة في الإسلام. ط1. بيروت: دار الفكر العربي. 1996، ص 126.

[2] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 186.

[3] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 34.

[4] ابن منظور: لسان العرب. ط1. بيروت: دار صادر. 2000، ص258/14.

[5] مجمع البيان في تفسير القرآن 150/3، تقريب القرآن إلى الأذهان 476/1.

والواجهة والمعالجة كي تستمر هذه العلاقة، لذا جاء لفظ "اضربوهن" لعلاج تقويمي لسلوك الزوجة لإرجاعها إلى طبيعتها، واعتبر علاجاً أخيراً وليس تقويمياً.

لذا ثالث نقطة، لفظ "اضربوهن" جاء في سياق التأديب كبديل نهائي من أجل منع النشوز من الظهور والحدّ من وجوده والوقاية من احتمالات وقوعه، أو تماديه وورود الضرب في هذا السياق كوروده في ضرب الأولاد من باب التأديب لا التعنيف.

لذا جاء الضرب هنا في مرحلة متأخرة بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى ومنها ما جاء في الآية نفسها، إذ عندما يقع النشوز من المرأة والزوجات يجب أوّلاً إرشادهن ووعظهنّ وتوجيههن وتذكيرهن بما ينبغي أن يكنّ عليه وبواجباتهن اتجاه أزواجهن وأولادهن وبيوتهن لقوله تعالى: "واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن" فإذا فشل أسلوب الوعظ تأتي المرتبة الثانية وهي "اهجروهن في المضاجع" كموقف يظهر فدم الرضا عن الزوجة وذلك بتحويل الظهر في محل النوم والفراش، أو يعزل فراشه عن فراشها.[1] وهو نوع من العقاب التأديبي.

وإن الوسيلتان الأوّليتان " الوعظ والهجر" يلجأ إلى الوسيلة الأشد غلظة وهي الضرب.

والضرب هنا رخصة لا عزيمة كما يقول الفقهاء في ذلك فعلى الزوج أن يلتزم بشروط كثيرة منها:

- إنّ للضرب مراتب ولا يحق له اللجوء لمرتبة أشدّ إلاّ بعد عدم جدوانية المراتب المتقدّمة. [2]

---

[1] نفس المراجع ونفس الصفحات.

[2] العنف واللاعنف، المرجع المذكور سابقا، ص 22.

- وأن يكون الضرب خفيفاً لمجرّد الردع وفي الحديث الشريف أنّ الضرب المقصود من الآية هو الضرب السواك وبدل ذلك على أن الضرب ليس للتشفي وإنما نوع من أنواع التقويم. [1]
- ألاّ يبلغ الضرب حداً مؤذياً، أي غير مبرح، ولا يقطع لحماً ولا يكسر عظماً. [2]
- أو ممّا يترك أثراً على الجسد
- وألا يراد من الضرب إذلال للمرأة والحط من قدرها أو امتهان لكرامتها.
- وأن يكون كضرب الصبيان للتأديب بحيث يتألم منه المضروب ولا يوجع في بدنه. [3]

وبذلك إذا كان الضرب في سياق التأديب لا يعد انتفاضا للمرأة من كرامتها وإنما من أجل المحافظة على كيان الأسرة، فإذا تعدّى التقويم التأديب وفق الكيفية والخصائص المذكورة سابقاً دخل ذلك في نطاق التعنيف وهذا من جهة الزوج وإذا لم تتقبل الزوجة وزادت في عدوانيتها وهي بغير حق يعد كذلك تطاولاً وعنفاً اتجاه الطرف الثاني، إلاّ ما حدّدت أسبابه فنتساءل كيف يكون الحكم القرآني والإسلامي والقانوني في ذلك؟ أي ما هو الحكم الشرعي للعنف المضاد للمرأة على عنف تلقته مسبقاً؟

يقول المفسرون بأنّ غر أنواع الضرب المذكورة التي تبيحه على أنه تقويم وتأديب للزوج لزوجت من أهل بيته فو من المحرّمات الشرعية. [4]

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف: إذ قال: "ألا أخبركم بشرّ الرجال؟"

---

[1] المرجع نفسه، ص 23.

[2] مجمع البيان في تفسير القرآن، 3-4/58.

[3] العنف واللاعنف، المرجع المذكور سابقا، ص 23.

[4] اللاعنف في الإسلام، المرجع المذكور سابقا، ص 122.

فقلنا: بلى

فقال: "إنّ من شرّ رجالكم البهات، البخيل، الفاحش، الآكل وحده، المانع رفده، الضارب أهله وعبده".[1]

وخلاصة القول: أن الدين الإسلامي لم يشرّع في ضرب المرأة أو مهانتها، وحالة نشوزها وضع الضرب للعلاج بالتأديب، مع أنّ النشوز يقع من الرجل أيضاً إلاّ أنّ معالجته تقع ضمن مسئوليات الحاكم الشرعي لذا يبغي إعادة النظر للمجتمعات العربية في نظرتها إلى المرأة وخاصة معايير ومكوّنات محتواها الثقافي الأسري، الاجتماعي حتى تتحسن وتضبط أساسيات التعامل مع المرأة سواء كانت الزوجة أو الأم أو الأخت، وفق الحقوق المشروعة لها، والتي تأسست على قواعد الرأفة والعفو والتسامح عن أخطائها والتعامل معها بالتي هي أحسن باللين والرحمة، إذ وفق التغيرات الاجتماعية الهائلة لهذه المجتمعات وعدم قدرتها على فهم تعاليمها الإسلامية على مستوى أفرادها في حياتهم الاجتماعية وعلاقاتهم الأسرية من جهة وعلى مستوى مؤسساتها ونظمها من جهة أخرى، إذ لا نتعجب إذ ما توصلنا إليه من معدّلات العف الاجتماعي وخاصة الأسري لخلوّه من المفاهيم لدينا ومعتقداتنا الإسلامية، فما هو إلاّ إسلاماً موروثاً غير مكتسب لمعانيه حتى يتسنى له تطبيقه. إذن غياب هذه الرؤية هي من أكبر المعوّقات المعرقلة والمعطّلة لمواجهة واحتواء ظاهرة العنف الأسري والاجتماعي أو الحدّ من انتشارها برغم وجود انتشار هائل للمجتمعات المحافظة لحقوق الإنسان وزادت الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية تتعاطى مع مثل هذه القضايا كلّ وفق منظور خاص بها.

---

[1] المرجع نفسه، ص 123.

فإذا غابت الرؤية غابت كل الحقوق والواجبات، عندها لا يعاقب المعتدي ولا يتوقف عن ممارسة العنف داخل بيئته أوّلاً ثمّ خارجها، وفي الحصيلة النهائية تبقى ظاهرة العنف ويزداد اتساعاً فهل تعتبر بذلك عنف المرأة المضاد حتمية وضرورة اجتماعية؟ وظاهرة العنف المتبادل بين الزوجين؟ ظاهرة صحية؟ إذ تبقى تحتاج إلى دراسة علمية لتحديد أسبابها وتشخيصها والخروج من دائرة (Les tabous).

المبحث الثاني: مكانة الرجل والسلطة الأبوية

المطلب الأول: السلطة الأبوية ومركز الذكر في الأسرة

إن مفهوم النرجسية أو السلطة الأبوية غالبا ما تكون محور تنشئة الطفل أو أسلوب تربيته داخل الأسرة إذ يتحدث الآباء والأمهات عن حاجات الطفل سوء كان ذكراً أو أنثى، دون أن تعطى الفرصة للطفل لكي يعبّر عن حاجاته، فنحن الذين نحدّد حاجات الطفل من خلال مفهومنا عن الحاجة ومن خلال معاييرنا التي ليست بالضرورة منسجمة مع معايير الطفل وما يسعر من حاجات. [1]

"فنحن نحدد حاجة الطفل انطلاقا من حاجاتنا للطفل، وبدافع من نزعة لتسلط التي غرسها فينا مجتمعنا الأبوي السلطوي، والتي أصبحت الصفة المميزة لشخصيتنا، إننا نخال أن ننشئ الطفل تنشئة تجعله يفقد الثقة في آرائه الخاصة وتشجعه على قبول آراء الآخرين دون تردد أو

---

[1] لبيب الطاهر: الطفل العربي بين الحاجات والمؤسسات. بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 100 الصادر سنة 1987، ص 90.

تساؤل".[1] وبذلك ننمي فيه الإذعان للسلطة وبصفة خاصة لوالديه وتحليله لهذه الظاهرة يشير هشام الترابي إلى أنّ "النظام التربوي الاجتماعي في مجتمعنا الأبوي السلطوي يدجن الفرد منذ الطفولة بحيث يتعلم أن يكون متحفظا ولا يتخذ موقفاً حاسماً في أي موضوع، لذلك يكتسب عادة استشارة الآخرين، والأخذ برأيهم لعجزه عن اتخاذ قراراته بنفسه".[2]

وعن شأن هذا النمط من التنشئة الاجتماعية للطفل أن تجعله دائما بحاجة إلى والديه في جميع المواقف التي تعترضه لا لشيء إلاّ لأنّ والديه بحاجة إليه لكي يمارسا من خلال نرجسيتهما الأبوية أو بعبارة أخرى نزعتهما الأبوية.

يتميز متمعنا بأنه مجتمع أبوي سلطوي، والمجتمع السلطوي يفسر العلاقات بين البشر ويجعل منها علاقات يتحكم فيها الأعلى بالأدنى أي أنّ الرجل هو أعلى مرتبة من الأنثى وبذلك يفقد الضعيف في محاولة تحديد مكانته أمام القوي القدرة على التعامل ويغيب مصطلح الاعتراف بالآخرين أساس الحرية والمساواة، والمجتمع السلطوي ينتج شخصية استبدادية ذات طبيعة مزدوجة "سادية مازوشية" إذ أن هذه الشخصية تبدي من ناحية استعداداً كبيراً للخضوع والتبعية، ومن ناحية أخرى تبدي ميلاً عدوانياً واضحاً إزاء الآخر، وهذا ما يحصل للرجل أو الذكر في الأسرة ذات النظام الأبوي إذ يتمتع بكونه يقوي مركزه يذكر فيها لكن في نفس الوقت يخفي الشخصية الاستبدادية ميلها العدواني، فإنها تكبته في اللاشعور وتعبر عنه في الشعور على شكل إعجاب شديد بالسلطة وحب أعمى لها".[3]

---

[1] محمد عباس نور الدين: التنشئة السرية، رؤية نفسية اجتماعية. ط1. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005، ص 34.

[2] شرابي هشام: مقدمات لدراسة المجتمع العربي. بيروت: دار الطليعة.1991، ص 33.

[3] المرجع نفسه، ص 34.

فالطفل في مجتمعنا يعوّد منذ صغره على تقبّل سلطة والديه وفي نفس الوقت يطلب منه ألاّ يثور عليها أو يعارضها لذا فإنّ الطفل يجد نفسه مضطراً –ما دام لا يستطيع مواجهة هذه السلطة – لأن يكبت عداءه لها ويبدي "حبّه" و "إعجابه" بها.

ويتحلى الطابع السيادي للشخصية السلطوية التي ينتجها مجتمعنا الأبوي في تعامل الأب مع أبنائه أو تعامله مع أشخاص آخرين يعتبرهم أدنى منه، ففي تعامل الأب وأبناءه يظهر لهم الحب الشديد ويضحي بالكثير من أجلهم ويظهر اهتماماً كبيراً بهم وفي مقابل ذلك يطالبهم أو ينتظر منهم أن يطيعوه ويعترفوا له بالجميل، والطفل الذكر في كل هذا يكون له الدعامة الأكيدة من طرف الأسرة بأنه سيرث هذا الاتجاه السلطوي في التعامل في كون أنّ ما يبديه هذا الأب من حث لأبنائه هو إرضاء لشخصيته الاستبدادية التي تحتاج إلى إنسان تفرض عليه سيطرتها لكي تشبع رغبتها في الهيمنة وتشعر نتيجة ذلك بقيمتها.

ويقول المحلّل النفسي "إيريك فروم" في تحليله للشخصية الاستبدادية إنّ الشخص السادي يحث بوضوح تام أولئك الذين يهيمن عليهم بقوته، سواء كان هذا الشخص زوجته أو طفله أو مساعده ...الخ هناك شعور بالحبّ بل والعرفان بالجميل لموضوعات هيمنته... إنه بالفعل يحبّهم لأنه يهيمن عليهم، وقد يعطيهم أيّ شيء فيما عدا شيء واحد: الحق في أن يكونوا أحراراً مستقلين".[1]

وينطبق هذا التحليل على الأب في الشخصية السلطوية الاستبدادية والذي يحيط بأبنائه بكل ما يستطيع من الرعاية والحماية ويعاملهم كملكية خاصة به لا يجوز لأحد غيره أن يشاركه فيها،

---

[1] فروم إيريك: الخوف من الحرية. ترجمة مجاهد عبد المنعم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1972، ص 121.

ويقول هذا المحلل أيضاً "إنّ الطفل يوضع في قفص ذهبي يمكنه من الحصول على كل شيء شريط ألا يظهر رغبة في مغادرة القفص، ونتيجة هذا خوف عميق من الحث من جانب الطفل عندما يكبر، حيث أن الحث يتضمن عنده الحبس والحيلولة بينه وبين السعي إلى الحرية".[1] لذلك تبقى البنت أو الفتاة في تبعية مستمرة لقبول هذه السلطة من طرف الأخ والزوج بعد الأب نتيجة لتبني والتأكيد للمحيط الاجتماعي للأسرة من خلال عوامل الضبط والضغط الممارسان اجتماعياً على الأفراد وعلى الأسرة نفسها. وفي هذا الصدد يشير كل من عباس مكي وزهير حطب في دراستهما الميدانية النفسية عن طبيعة السلطة بين الآباء والأبناء "إلى لأنّ مفهوم السيادة الذاتية عند الشخص على وجوده وحركته واستقلاليته الاقتصادية... وفكره وحياته لا يملكها بقدر ما هي ملك للمحيط والأسرة والأهل..." وظاهرة البقاء لتبعية أبنائهم لهم بأنها جانب من جوانب استمرارية النرجسية الأبوية عن طريق تقمص جسد الأهل في جسد الأبناء، وطموح الأهل لإشباع رغبات غير مشبعة عندهم في تاريخية جسدهم... عن طريق جسد الاستمرارية النرجسية... أي عن طريق الإيثار".[2]

يعني أن إيثار أو تضحية الآباء في تعاملهم مع الأبناء هو إحدى مظاهر النرجسية الأبوية ويؤكد الباحثان "بأن ما يسمى تضحية أو غيرية عند الأهل صحيح على الصعيد الاقتصادي ولكنه من مؤشرات الذاتية على الصعيد العلائقي والنفساني"[3] وحاولا هذين الباحثين إثبات فرضية حول إشباع الحاجات الغذائية والذهنية والعاطفية والاجتماعية الغاية منها هي "أن تستعيد مكانتها وسلطتها عليه كلّما ضعف تأثير أحد هذه العناصر".

---

[1] المرجع نفسه، ص 122.

[2] مكي عباس وحطب زهير: السلطة الأبوية والشباب. بيروت: معهد الاتحاد العربي، سلسلة الدراسات الإنسانية، بدون تاريخ، ص 97.

[3] المرجع نفسه، ص 99.

فتوصلوا إلى أننا نتزوج ونرغب في أن يكون لنا أبناء لكي يمارس كلّ منا دوره كربّ أسرة، ويفرض احترام أبنائه له، مما يشعرنا بالمكانة الاجتماعية ويمنحنا صورة إيجابية عن ذاتنا من جهة.

ومن جهة أخرى أنّ الآباء في المجتمع العربي يميلون إلى جعل الأطفال والشباب أي الذكور خاصة أكثر التصاقاً بهم مادياً ومعنوياً وعدم تشجيعهم على الاستقلال عنهم... ويصبح الفرد الذكر في الأسرة العربية "عضواً" أكثر منه فرداً له دور داخل الأسرة يحدّد انتماءه إليها.

وفي قابل لتبعية للأسرة أو العائلة، فإنّ الفرد العربي يُعامل من طرف والديه بكثير من التفاني ونكران الذات، لأنه يشكل تبريراً لوجودهما في الحياة، ويشير "حليم بركات" إلى أنّ رموز نكران الذات لدى الأب والأم، في المشرق العربي أن يسقطا اسميهما عندما يرزقان ولداً ذكراً فيناديهما الناس وينادي أحدهما الآخر بأب فلان وأم فلان،[1] وبذلك يتوحد الفرد والأسرة فأس نجاح أو إخفاق لأي منهما هو نجاح أو إخفاق للآخر، وإذا ما حاول الشاب أن يتحرّر بفكره أو جسده (أي الاستقلال في السكن) فإنه يلقى معارضة تتباين في شدّتها حسب تباين تفهم الأسرة لحاجات أبنائها ورغباتهم ويشير عباس مكي، زهير حطب إلى أن القسم الأكبر من مشاكل الأهل وخلافاتهم مع الأبناء الشباب الذكور والإناث تأتي من هذه الزاوية. [2]

إن الآباء في مجتمعنا العربي نتيجة توحدهم مع أبنائهم في وحدة نرجسية سلطوية، يشعرون بواجب نحو أبنائهم في أبعاد ودلالات دينية، وكذلك الشأن بالأبناء وعلاقاتهم بآبائهم، لذا يشعر كلا الجانبين بالذنب وتأنيب الضمير، إذا أخل بواجبه إزاء الطرف الثاني وكل طرف يشكل مرآة

---

[1] بركات (حليم): المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 176.

[2] مكي و حطب، المرجع المذكور سابقا، ص 96.

لهذه الوحدة النرجسية السلطوية، ويكون صورته عن نفسه ووعيه لذاته من خلال صورة الآخر ومواقفه منه، لذلك تزداد قوة ومركز الابن الذكر كلما تقلد سلطة أبيه دون الخروج عنها أو انتقادها تزداد بذلك قوة إذعان واستسلام الفتاة لهذه السلطة بما تتأكل عليه من خلال تربيتها أنّ رضا الوالدين من رضا الله، وبالتالي يشعر بأنّ نجاحه في الحياة مرهون برضا والديه، والابن العاق ينظر إليه نظرة احتقار وتبخيس من طرف المجتمع لأنّ صورته عن ذاته لا يكوّنها إلاّ من خلال مواقف الآخرين منه ولا سيما أفراد أسرته. وهكذا ينشأ الطفل فاقداً للثقة بنفسه، وغير قادر على المبادرة في ممارسة الفكر النقدي ويميل إلى الاستسلام والخضوع والتبعية للآخرين" خاصة الإناث، وعندما ينتقل الأبناء إلى مرحلة الشباب، يكون قد تم تدجينه وترويضه ليتلاءم مع القيم السلطوية التي تسود المجتمع وبذلك فإن نمط التنشئة الاجتماعية السائد في معظم الأسر العربية لا يتيح للطفل أن يعدّ للاستقلال عن أسرته مادياً ومعنوياً.

وفي ضوء دراستنا حول مثيرات العنف بين الزوجين فإنّ الزوج الذكر ومفهوم التوحّد مع الأسرة الذي تكلمنا عنه سابقا يكون أسسنا في توحّد الطفل الذكر مع والده أي توحده مع العنصر القوي العدد الذي في الأسرة استعداداً للقيام بدوره في المستقبل، خاصة إذا كان للذكور خصائص عنيفة قهرية فإن العوامل البيئية والوراثية والبيولوجية تلعب دوراً هاماً في جعل الطفل الذكر يقوّي عدوانيته من خلال عنصر القوة الاستبدادية في الأسرة وهو السلطة الأبوية" وحتى في ضوء التوقعات الثقافية فإن المجتمع يتوقع أن يظهر الأطفال الذكور مزيداً من العدوان أكثر مما يتوقع من الإناث، حيث أنّ العدوان يتسامح إزاءه الكبار ويشجعونه ويعززونه في الذكور.

ولقد وجد أنّ الأمّهات أقل تسامحاً في السلوك العدواني مع الإناث عنهم مع الذكور، ولقد وجد "سيدزر" أنّ الأطفال الذكور يأخذون درجات أعلى من البنات في السلوك المعتاد للمجتمع فالعدوان يصرّح به للذكور في مراحل النموّ المختلفة ولكنه لا يسمح به للإناث لأنه لا يناسب الأنوثة والظهور بمظهر السيدة وما ينبغي أن تمتاز به الأنثى من نعومة ورقة وجاذبية". إذن فكيف يكون ردّ الفعل حيث تتعرض للأذى والعدوان لذلك فإنّ معظم ردود الفعال يكون لفظياً، ويكون عدوانهم دفاعاً عن النفس كجانب للأخذ بالثأر وذلك في معظم الحالات.

إنّ المحلّلين للأسرة الجزائرية والدّارسين لها تعتبر من الناحية الشرعية والقانونية أسرة أبوية فالأب يتحمّل مسئولية الأسرة وينسب إليه النسب وتلعب القرابة دوراً كبيراً في إحلال روابط التضامن والتفاعل وهذا ما أكد عليه "مصطفى بوتفنوشت" حيث قال: "إنّ النوع الأبوي هو من الأسر السائدة في المجتمع الجزائري" [1]، فالأسرة في المجتمع الجزائري هي أسرة موسعة والأب هو القائد للجماعة والسلطة تنتقل من الأب إلى الابن الأكبر لكن السر الجزائري قد شهدت تغيرات من الناحية البنائية والوظيفية فتطوّر بناء الأسرة في الجزائر يفرزه واقع اجتماعي عن طريق عوامل التطور الحديثة أو بدافع ينبع من الأسرة نفسها كما سنرى في المبحث اللاحق عن إشكالية الأدوار في الأسرة الجزائرية حسب الأنواع السائدة في المجتمع الجزائري.

إلاّ أنّ الحديث عن السلطة الأبوية داخل الأسرة الجزائرية يتم اتفاق لتكوينها والأشكال التي تتخذها وذلك في التعامل بين الأزواج والزوجات في العلاقة التي تربطهما والتي تنعكس بالضرورة على الأبناء سلباً أو إيجابياً.

---

[1] بوتفنوشت مصطفى: العائلة الجزائرية: تطور الخصائص الحديثة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 15.

إنّ التساؤل المطروح حول محتوى السلطة الأبوية تشكل نقطة انطلاق بالنسبة لبحثنا في دراسة العلاقة بين الزوجين والمثيرات التي تسببها في أحداث العنف بينهما.

لذلك فإنّ دراسة السلطة من حيث مردودها يتعين دراستها من خلال آفاق ثلاثة [1] تحدد مستوياتها وتدخل في تكوينها وهي:

- مستويات تكوين السلطة:

أ- **حدّة السلطة:** بمعنى الإصرار الوالدي على إنجاز عملية إيصال القيم التي يعتنقها الأب إلى أبنائه الشباب الذكور والإناث على حدّ سواء خاصة خلال تأهيلهم وإعدادهم لتكوين الأسر الخاصة بهم مستقبلاً وما ثمن ذلك والأشكال التي تتم بها؟

ب- **العمق:** الذي تطاله السلطة من بنية شخصية الشباب وتحديد طبيعة الحاجات الحياتية التي تلاحقها هذه السلطة وتصنف عليها وهل ترتبط بالمستوى السوسيولوجي المباشر أم بالمستوى العلائقي أم بالمستوى الذهني المتعلق بالقناعات الإيديولوجية؟

ت- **الترجيع:** الذي يعكسه الشباب إثر ممارسة هذه السلطة أو محاولة ممارستها في الوسط الشباني مهما بلغ عمق المستوى الذي تطاله.

إنّ حدّة السلطة التي يخضع لها الفرد في المجتمع الجزائري تتباين بتباين الفلسفة المعتمدة والمموّلة للقانون المكتوب والاصطلاحي، وتباينها يتمحور حول مسألتين أساسيتين تحددان الغاية من التعامل فإذا كان تركيزها على السلطة الأبوية فإن مسألة أو طريقة المنع المطلق أو النسبي وطريقة التفتح المطلق أو النسبي. هاتين المسألتين هما اللتان تحددان أو تؤكدان تفسير سياسة

---

[1] حطب ومكي، المرجع المذكور سابقا، ص 19.

السلطة المتشدّدة أو المتراخية اللامبالية، مع كلّ الاحتمالات الممكنة للتشكيلات السلطوية المختلفة.

وأشكال أو أنماط السلطة الوالدية أنواع وهي تحدد أنماطاً لممارسة الأهل لسلطتهم انطلاقاً من حدّتها، يمكن تصنيف أساليب ممارسة الأهل لسلطتهم إذا اتخذنا مدى حدة هذه السلطة كمعيار مبدئي وهي لا تخصّ سلطة الأب، فقط ل الوالدين معاً فهذا ما لاحظناه بعد التغيرات الاجتماعية التي توصلت إليها مجتمعاتنا العربية والجزائرية على حدٍّ سواء إذ أنماط هذه السلطة تتفرع إلى ثلاثة وهي:

1. نمط التشدّد في المنع والتحريم وينقسم إلى قسمين:
2. النمط الديمقراطي يعتمد على الحوار والتفهم وكذلك ينقسم إلى قسمين
3. النمط السلطوي اللامبالي المتراخي

المطلب الثاني: أشكال (أنماط) السلطة الأبوية والوالدية

نحدد أنماطا لممارسة الأهل لسلطنهم انطلاقاً من مدى حدّتها يمكن تضييق أساليب ممارسة الأهل لسلطتهم إذا اتخذنا مدى حدة هذه السلطة كمعيار مبدئي بثلاثة أنماط هي:

النمط الأول: ويعتمد الأسلوب المتشدد في المنع والتحريم

أ- تكون السلطة في النمط الأول سلبية حين يكون ممارسها غير قادر على الوصول إلى الفرض والقمع بشكل كامل، لذلك يعتمد على التهديد والوعد والتأنيب الخارجي والصراخ... عن طريق استحضار صور ومراجع قمعية تخويفية (سأفعل بك كذا

وكذا...)، أو خارجية (سأقول لفلان أو فلان...) من المراجع الأولى الأمر وهي كلها أساليب سلبية كلامية لها طابع القمع الهوامي الهجومي.

ب-ويكون اتجاه السلطة في هذا النمط إيجابياً حين يكون أسلوبها في ممارسة الفرض والقمع معتمداً على القهر الجسدي المباشر الذي يهدد الكيان الشباني بالألم والاندثار والتفكك المادي ويعتمد هذا الأسلوب الوسائل القاهرة من ضرب وتعذيب ماديين ويحصل ذلك أحياناً، عندما يفشل الفرض والقمع السلبيان في الوصول إلى هدف ترويض الشباب وتدجينه لرغبة الأهل وحين لا ينفع طابع القمع الهوامي الهجومي في الوصول إلى نفس الهدف. ونشير إلى شكلي القمع المطلق أو النسبي المشار إليهما وهما يجسدان ما يسمى بـــ " الأبوة الزاجرة" التي تعتمد قانون الاستمرارية النرجسية حين يكون الابن رائعاً ما استمر يحترم ما يريده منه أهله.

النمط الثاني: يعتمد أسلوب الحوار والتفهم

أ- **يكون إيجابياً**: تستعمل السلطة الأبوية أسلوب الحوار الديمقراطي في محاولتها لإقناع الشباب باعتماد قيمها، ولتحقيق ذلك تلجأ إلى كل وسائل الإقناع الديمقراطية وتعوّد نفسها على الاستماع إلى كل الانتقادات الشبابية المناقضة لاتجاهاتها، وتتسامح مع هذه الآراء ولا تزجرها متقبلة لذلك كل الاحتمالات الاعتراضية دون تبرم أو دون أن يقودها ذلك إلى تفجير مآسي أو مآزم خارجية ظاهرة، ويكاد يكون هذا النمط السلوكي الأبوي التجسيد الواضح لما يسمى بـــ "الأبوة الحانية" عملاً بالقول المأثور "لا تكرهوا أولادكم على أخلاقكم فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم..." هذا الاتجاه يمثل سياسة التفتح المطلق

أو النسبي المشار إليها، لا سيما وأنه يسعى إلى تحقيق حاجيات الشباب وإطلاق طاقاته الأساسية.

ب-ويكون الحوار سلبياً: وذلك حين تعتمد السلطة أسلوب الديمقراطية المزيفة أو الحوار الشكلي الذي يعتمد النقاش الهادئ في محاولة لفرض الفكرة أو الرأي بطريقة غير مباشرة، ويتوقع الأهل في إطار هذا الأسلوب السلطوي أن يقتنع البناء بوجهة نظرهم وإلا هددوا بالانسحاب من النقاش، وتظاهروا بالانزعاج الألم والمرارة، أو أحسوا بذلك فعلاً، مما سيتتبع عن قصد استثارة مشاعر الندم والألم والتوبيخ الذاتي وتأنيب الضمير وتجاذب المشاعر عند الشباب، واستشعاره بأنه يقتل أباه "هواميا" من خلال قتل سلطة الأب في ذاته...وهذا النمط السلوكي هو الوجه لثاني لنمط الفرض أو القمع السلطوي السلبي المشار إليه، وهو نمط تهويلي تخويفي انسحابي هادف.

النمط الثالث: ويعتمد أسلوب السلطة الضعيفة

نمط السلطة الضعيفة وغير القادرة، المتراخية، المفككة التي لا تقوى على إيصال رسالة المنع إلى الشباب، ولا تتمكن بالتالي من جعل الشباب يحترمها، ولا تمثل مقام المرجع والرموز المردودة إليه، وليس لها هيبة السلطان ورهبته وهذا النمط من السلوك السلطوي ينعكس على العلائق الأسروي فيظهر على شكل شغور مركز السلطة وحاجة إلى إيجاد الرموز ذات الدلالة والقوة والقدرة، فتسارع العناصر الأسروية الأخرى (من الأم إلى الأخ الأكبر إلى الأقارب...) لتقوم بالدور الشاغر، وقد يتمكنون من ذلك وقد لا يتمكنون.

وهذا جانب لما توصلت إليه الدراسات الأجنبية حول السيطرة الوالدية حيث أوضح هوفمان (Hofman, 1970)، سالتزستين (Staltzstain, 1967) الطرق التنظيمية المختلفة بأن لاحظا أن هناك ثلاثة أشكال على الأقل من العقاب يستخدمها الوالدان:

أ- التأكيد على القوة (Power assertion): ويشير إلى استخدام العقاب البدني، الحرمان من الأشياء المرغوبة أو الامتيازات أو التهديد بذلك، وباستخدام هذا الشكل من العقاب يسيطر الوالد على الطفل من خلال ضعف الطفل وليس من خلال الذنب الذي ينجم عن تعرف الطفل على ذاته في والديه.[1]

ب-هناك شكلان من وسائل السيطرة ذات طبيعة سيكولوجية هما: التأكيد على عدم القوة، والسيطرة من خلال سحب الحب Love-Withdrawal والانسحاب يتضمن التعبير غير البدني للغضب الوالدي أو عدم الموافقة، مثل التجاهل، العل والتعبير عن عدم الرضا للطفل، وهذه الوسائل قد تكون أكثر عقابية من العقاب التقليدي بسبب تهديدها الواضح بالتباعد، والذنب بدوره يمكن أن ينشأ ويبدأ في السيطرة على سلوك الطفل، وبعكس تأكيد (فرض) السيطرة فإن سحب الحب Love-wighdrawal فقد يستمر لفترة طويلة بدلاً من أن ينتهي بسرعة نسبياً كما يحدث في حالة العقاب البدني.

ت-أما الوسيلة الثالثة التي لا تلجأ إلى القوة هي: الاستقراء induction فعندما يفسر الوالد لماذا يجب ألا يقبل الطفل على سلوك ما -مثل تحذير الطفل من النتائج الخطرة للمس موقد ساخن أو اللعب الكبريت، فإن الوالد إنما يستخدم السيطرة الاستقرائية ليحاول إقناع الطفل بتغيير هذا السلوك من خلال قدرة الطفل على فهم بعض المواقف تتطلب ألواناً معينة من السلوك Hoffman (1970) وثمة مظهر آخر للسيطرة بالاستقراء يتضمن

---

[1] إقبال محمد بشير: دينامية العلاقات الأسرية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. دون تاريخ، ص 48.

إيضاح تأثير سلوك الطفل على الآخرين. وهذا ما ينمي فهم الطفل لمدارك الآخرين ويساعده على إدراك تأثير أفعاله على الآخرين.[1]

ومن أمثلة السيطرة بالاستقراء ما يتضمن الإشارة إلى مخاطر الجري داخل المنزل، أو حمل الغازات بطريقة غير سليمة، أو دفع الأطفال الآخرين وما إلى ذلك. وهذا النوع من السيطرة ينمي مظاهر لنمو الخلقي، وبعكس استخدام مظاهر القوة وسحب الحب، فإن الاستقراء لا يقوم بأي محاولات لعقاب الطفل، إذ يحاول الوالد أن يدرب الطفل على فهم نتائج أفعاله في إطار موقف عقابي له تأثيرات مختلفة على نمو الطفل، ولدينا بعض الأدلة على أن لوالدين اللذين يسجلان تقديرات عالية في العدائية يميلان لاستخدام السيطرة التي تؤثر على القوة.

والوالدان اللذان يسجلن تقديرات عالية في الدفء يميلان لاستخدام المدح والاستقراء، حيث أن الوالدان اللذان يستخدمان العقاب البدني يكون أطفالهم أكثر عدوانية أي أن الآباء الأكثر عدوانية ينشئون أطفالاً أكثر عدوانية وهذا هو الواقع، وهذا ما يؤكد على تأثير المرجعية الثقافية للتنشئة الاجتماعية في إعادة صياغة هذا العنف المكتسب في الأسر الأصلية للزوج أو الزوجة في إحداث مشاكل وأزمات في العلاقات الزوجية مستقبلاً فعوض أن تكون هذه المرعية عامل إعداد تصبح عامل تهديم.

وقد وجدت الباحثة ديانا بودمرند (D.Boudm Rind) أنّ هناك ثلاثة للتنشئة الاجتماعية وهذا ما يؤكد التقارب بين المجتمعات الإنسانية في أنماط التنشئة رغم الاختلافات في الأساليب لتربوية الناتج للاختلافات في الثقافات المرجعية بين المجتمعات العربية والأجنبية وقد حدّدت الباحثة هذه الأنماط كالتالي:

---

[1] المرجع نفسه، ص 49.

1- **النمط التسلطي:** ويتميز بالضبط الصارم، وإيقاع العقاب المتكرّر وعدم الاستماع للطفل والتأكيد الشديد على القواعد السلوكية وهذا ينعكس حسب تصوّر الباحثة على شعور الطفل بالتعاسة والانسحاب وعدم الثقة في الآخرين، العداوة والتحصيل الدراسي المنخفض.

2- **النمط التربوي:** ويتميز بالضبط المعتدل، الحزم، التواصل، الحب، إيقاع العقاب البدني أحياناً، مكافأة السلوك الجيّد، إعطاء تفسيرات للقواعد التي ينبغي اتباعها، ويتمثل أثر هذا النمط على سلوك الأطفال في الضبط الذاتي، الرضا، التعاون، الاعتماد على الذات.

3- **التساهل المفرط:** يتميز بالدفء دون صرامة أو ضبط وبوجود عدد قليل من القواعد وندرة العقاب ويؤثر هذا النمط على سلوك الأطفال في الاعتمادية على الذات، وضبط ذاتي ضعيف.[1]

وهذا ما يبين التمييز في التنشئة بين الجنسين في الأسرة وما يعطي مكانة الرجل في الأسرة الجزائرية في ظل الأبوية.

المبحث الثالث: إشكالية الأدوار في الأسرة العربية عامة والجزائرية خاصة

إن الانطلاق من العناصر الأساسية المكونة للأسرة مثل الوضعية، الوظيفة، والجماعة يؤدي بالفرد إلى اتخاذ أدواره الاجتماعية المختلفة بحسب الجماعة التي ينتمي إليها، فهناك تعريفات هائلة ومتعدّدة للدور والمكانة في تحديد العلاقة بينهما، فمنها مل يشير إلى "وضعية الفرد في

---

[1] عثمان سيد احمد: علم النفس التربوي، التطبع الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988، ص 56، عن مجلة آفاق لعلم الاجتماع، جامعة سعد دحلب، البليدة، مقال لـــ د. فضيل رتيمي حول التنشئة الاجتماعية وتشكيل عقلية الطفل الجزائري، العدد 01، سنة 2007، ص 84.

المجال الاجتماعي أما الدور يشير إلى ما يفعله الإنسان ومنه فهو الطابع الملموس للمكانة، وهو مقياس من مقاييس المكانة الاجتماعية وهو الطابع الديناميكي للمكانة.[1]

وكذلك يعرف لينتون (Linton) لدور بأنه مجموع الأنماط الثقافية التي ترتبط بمركز معين وبذلك تتضمن الاتجاهات والقيم والسلوك التي يصفها المجتمع ككل فرد يحتل هذا المركز والمكانة.

ويرتبط هذا الدور بتوقعات الآخرين، فدور المسئول عن الأسرة فهو مرتبط بتوقعات أفراد الأسرة ويرتبط بأدوارهم الاجتماعية كأن يحدد الجماعة سلفاً دور الفرد ضمن النسق، ما يتوجّب على الأم من مسئوليات الإعداد والهيئة للأطفال من أجل التكيف الاجتماعي خاصة الإناث وإحداث التوازن النفسي الاجتماعي لديهن، ومهام تضخيم قيمة الذكور في أذهان الفتية والفتيات" وتحدد وفق معايير وقيم وسلوكيات وتصرّفات هذا الفرد وبالتالي يحقق انتماءه وولائه. وهذا ما سنراه في المبحث القادم حول التنشئة الاجتماعية للجنسين في المجتمع الجزائري.

وهناك تعريف ميريل للمركز فيقول: "إنّ المركز هو الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع يحكم سنه أو جنسه أو ميلاده أو حلته العائلية أو وضيفته أو تحصيله".[1]

تتشكل الأسرة من الناحية البنائية من عدد من الأفراد رجل وامرأة تربطها علاقة زواجية، يترتب عنها تقسيم للأدوار والمراكز والحقوق والواجبات يخضع كل ذلك إلى النظام الاجتماعي

---

(1) Linton (R) : Fondement Culturel De La Personnalité(Couvreur) Sociologie et hôpital, Bruxelles, Ed Boeck, 1978, p. 52.
(2) Meriel (Francis) : Society and culture, Introduction to sociology, 3rd ed, NJ printing, Sept, 1965, p.182.

السائد في المجتمع من خلال آليات الضبط الرسمي وغير الرسمي، والذي يهدف إلى المحافظة على الأسرة وتمكينها من أداء وظائفها الاجتماعية. [1]

غير أنه يوجد اختلاف في النضرة إلى هذه الحقوق والواجبات باختلاف الثقافات والجدول التالي يوضح الأدوار والمراكز والحقوق والواجبات داخل الأسرة:[2]

جدول 2: الأدوار والمراكز والحقوق والواجبات داخل الأسرة

الأفراد	المراكز	الأدوار	الحقوق	الواجبات
الرجل	أب، زوج، ولي	عائل، مربي، مسئول، موجه	الطاعة، البر	النفقة، الحماية، التوجيه، التربية
المرأة	أم، زوجة، ولي	عائلة، مسئولة، موجهة، مربية	الطاعة، البر	الحماية، التوجيه، التربية
الأبناء	ابن، بنت	مساعد، متربي، طالب	النفقة، الحماية، التوجيه	الطاعة، البر

إذن فأولى الوظائف والأدوار التي يقوم بها لزوجين من خلال العلاقة الزوجية ما اعتبرته الدكتورة سناء الخولي بنتائج التفاعل الزواجي[3] وهو الإنجاب في إطار تكوين الأسرة عن طريق الزواج.

وقد أشار الدكتور كمال دسوقي إلى أنّ الأسرة تتجه إلى إبراز الارتباط بين الرجل والمرأة وما يترتب على هذا الارتباط من إنجاب ورعاية للأطفال والقيام ببعض الوظائف التي لم تسقط عن

---

[1] مراد زعيمي: مؤسسات التنشئة الاجتماعية. عنابة: منشورات باجي مختار. 2002م.

[2] سناء الخولي: الزواج والعلاقات السرية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1983، ص 98.

الأسرة في تطوّرها تماشياً مع ظروف المجتمع. [1] والشكل الذي تكون عليه مثل نماذج السلطة داخل الأسرة، العلاقة القرابية، وأشكال الزواج، وخطوط النسب .... الخ.

ومن أهم الوظائف الأسرية التنشئة الاجتماعية ويقول بعض المفكرين أن الخطر كل الخطر أن تهمّش الأحاسيس في مرحلة الطفولة لأن الطفل كلما صغر سناً كان في أكثر الأمور واقعياً، فإنه يقدّر كل ما يتعامل معه ويقترب منه عن طريق الحب، بدون تكتم أو تعنيف بتكوين شخصية ذات إدراك واعٍ، وذلك ينطبق على الذكور والإناث ولكي يكون المربي والمسئول ناجحاً لا بدّ أن يعي تماماً مع من يتعامل وإلاّ أصبحت الحياة الأسرية هادمة ومحطمة وليست ناشئة.

وهناك وظائف أخرى للأسرة بكل أشكالها المذكورة سابقاً وهي الوظائف الوجدانية، وتلبية الحاجات الأساسية والانتماء والرعاية كما أنها تقوم بوظيفة الحماية وتمنع الحاجة إلى العزلة الاجتماعية والنفسية بل تعمل على تحقيق لتقارب الاجتماعي والترابط، كما تعمل على تقسيم العمل الاجتماعي بين أفراد الأسرة بالتعاون والتكافل.

ألاّ أنّ ما أوجدته وما توصلت إليه الدراسات العربية لهشام الترابي وزهير حطب وعلي زيغو ومصطفى حجازي للمجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمع المشرقي أن تقسيم المهام والأدوار من مربين ومسئولين وموجهين وعائلين لأسرهم لا يتطابق مع ما يجب أن يكون أو لا يتطابق مع مقدرة كل طرف في هذه العلاقة الزوجية، فطغيان السلطة للأب أو الزوج داخلها يخلخل موازين هذه الأدوار والمسئوليات فتنقلب إلى عمليات استلاب لشخصية المرأة والزوجة، فأصبحت صفات مضافة ملتصقة بها تقلص من إمكانياتها عند ما تتحول إلى مجرّد ملكية للرجل، تسقط عليها كل عجزه الذاتي أو تكون هذه الزوجة هي القاصر ولا تعرف كيف تتحمل

---

[1] كمال دسوقي: الاجتماع ودراسة المجتمع. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية. 1982، ص 63.

مسئولية وجودها، ولا بدّ لها من وصاية وإعالة، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك صورة شائعة بمجتمعاتنا العربية وهي منتشرة حتى في مجتمعنا الجزائري ألا وهي صورة المرأة العبء "إذ يعتبرها الأب مصدر همّ له وهي صغيرة" ومصدر قلق على عفّتها حين تصبح مراهقة، وكصدر همّ له ولأمّها حين تبلغ سن الزواج، ومصدر همّ آخر قبل أن تنجب لزوجها الأطفال وخصوصاً إذا تأخر الحمل، أو هي لم تنجب سوى البنات) أمّا الزوج فيعتبرها أيضاً عبئاً عليه، كأحد الأفواه لتي لا بدّ أن تطعم وجسد لا بدّ أن يكسى". [1]

وهنا قد تتحول المرأة أي الزوجة إلى عامل مستنزف لجهد الزوج وماله، أي المرأة لا تكتفي، وتصبح مصدر إرهاق له إذ هذا يدفعنا إلى الاقتراب من نوع من النساء ذكره مصطفى حجازي بالمرأة التي يعتبرها الرجل الماكرة فيسقط عليها كل تناقضاته ويحملها مسئولية كل صراعاته العلائقية فيصبح غير آمن لها، ويحترس لكيدها، ويعدّها السبب الأول في كل خلافاته الأسروية، في كل هذه الحالات وغيرها ينطلق الرجل الزوج في مجابهة المرأة باستعمال الأسلوب العنيف بكل مظاهره ويبرّر ما يمارسه عليها من قهر من خلال النعوت التي يلصقها بها.

وإذا صادف وأن ارتفعت درجة تقديرها يرفض الزوج أن تكون لها نوايا عدوانية، أو تطلعات تمرّدية أو رغبات آثمة، أو حاجات جسدية وجنسية، ويقدر حاجة الرجل إلى الضعف السلبي للمرأة فهو بحاجة إلى جانبه الإيجابي في احتوائه إذ يجد فيه الطمأنينة ضد قلق الهجر وملجأ ضد مصاعب الحياة وتهديداتها إلاّ أنّ في كل الحالتين يتم تسخير المرأة لخدمة غايات الرجل وعدم التعامل معها ككيان قائم بذاته.

---

[1] مصطفى حجازي: التخلق الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور. ط8. المركز الثقافي العربي. 2001، ص 220.

وكخلاصة لدراسة حول إشكالية هذه الدوار يقول إن المرأة الزوجة والأم هي "موضع يستقطب كل التناقضات الذاتية للرجل الزوج، لأنها تقوم بدورها على القطيعة من خلال استنادها إلى أوليات الانشطار العاطفي: حب مطلق يتبعه التقمّص والتمثيل له بصورة تعسفية مفروضة، وكره صافٍ يتبعه تبخيس واعتداء.

وهذه التنازلات في الأدوار وتعقدها هي المسئولة عن كثرة الصراعات والتناقضات والاختلافات الزوجية. فنشير إلى أنّ هذه الوضعية هي التي أفرزت استعمال العنف المضاد وإباحته الواقع المعاش وأدّت به إلى ضرورة دفاع المرأة الزوجة والأم ضد وضعية القهر فيصرّح أنّ "المرأة أكثر الكائنات غبناً وقهراً، تقوم في الوقت نفسه بالنسبة للرجل بوظيفة الدفاع ضدّ وضعية القهر التي يخضع لها، إنه يتنكر لقهره ويتهرّب من مجابهته ولوعي به من خلال قلب الأدوار في علاقته بالمرأة، إذ يحتل دور السيد القوي ليفرض عليها دور التابع، حيث يسقط عليها قصوره النفسي، ملصقاً إيّاه بالأنوثة وخصائصها الطبيعية. [1]

وإذا كان الرجل يمتلك المرأة في علاقة السيطرة والتبعية فإنها تجد لنفسها تعويضاً عن ذلك في امتلاك الأطفال فمن خلال تضخيم قيمة الأمومة تتضخم قيمة الطفل ويدفع بذلك الفل في النهاية ثمن تعويض المرأة العنف والقهر الذي يلحقه بها المجتمع وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن حقيقة التنشئة الاجتماعية للجنسين وإعدادها كزوجين في المستقبل، وكيف يتم نقل هذا العنف عبر الأجيال؟

---

[1] المرجع نفسه.

المبحث الرابع: التنشئة الاجتماعية للزوجين (الرجل والمرأة) والآليات التي تجسد مظاهر العنف بالمجتمع الجزائري

رغم عالمية الظاهرة بجميع الدول إلا أن العوامل والسباب المؤدية لحدوثها تختلف بينها نظرا للاختلاف في النظام الاجتماعي والاقتصادي لكل مجتمع، فالموروث الثقافي والتنشئة الإجتماعية وللعادات والتقاليد تأثير على العلاقات بين الأفراد في السر بما فيه علاقة الزوج بزوجته. كما للنظام الاقتصادي الذي يميز كل بلد والتغيرات التي يمر بها إلى جانب الأوضاع المادية بانعكاسها كذلك على الحياة الإجتماعية للأسر والأفراد وبالتالي تتأثر الروابط الأسرية ويكون الانعكاس عليها سواء بالسلب أو الإيجاب.

لهذا إذا ما كان للتطور التكنولوجي السريع تأثير على حدوث عامل العنف المادي بين الأزواج في الدول المتقدمة وإذا كانت لا توجد معطيات بها حول عامل التنشئة الإجتماعية والمشاكل فقد يكون للعاملين تأثير بمجتمعنا فيكون للتغير الاقتصادي انعكاس على مكانة المرأة الإجتماعية وعلى وضع الرجل مما يساهم في حدوث العنف المادي اتجاه الزوجة من قبل زوجها أو العكس كما قد تكون للتنشئة الإجتماعية تأثيراتها لهذا نحاول البحث عن الآليات التي تجسد الظاهرة بمجتمعنا من خلال البحث عن أهم مراحل الحياة الإجتماعية للرجل والمرأة، في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية ويتم ذلك بمعرفة أساليب التنشئة الإجتماعية بين الماضي والحاضر وكذا هيمنة العادات والتقاليد حتى نتمكن من معرفة تأثير عامل الموروث الثقافي وكذا عامل الظروف المادية للأسر.

إلى جانب التركيبة النفسية لكل من الزوج والزوجة قبل وبعد الزواج وتأثيره في حدوث الأزمة والصدام المولد للعنف بينهما، ولذلك ارتأينا أن نحدد ونحرص على الإلمام على جميع العناصر التي تفسر وتدخل في تكوين التنشئة الأسرية وهي كالتالي:

1- محددات الأسرة عقلانية التنشئة.

2- مجالات تطاول قيم الذكورية والمكانة الإجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري وعلاقات التبعية.

3- عوامل الصراع الزواجي.

فالمعروف أن التنشئة الإجتماعية عملية تعلم تهدف إلى إعداد النشء والحرص على عملية اندماجهم في أنساق البناء الإجتماعية والتوافق مع المعايير الإجتماعية والقيم الساندة ولغة الاتصال والاتجاهات الخاصة التي ولد فيها، والتي تنظم إلى عضويتها، ضمن تفهمه للحقوق الواجبات من خلال المراكز التي يشغلها بتعلمه لأدواره كما يتفهم أدوار الآخرين ضمن إطار العلائق والموافق الإجتماعية أثناء تعامله معهم.

ولا يكفي تعريفها لهذه التنشئة تعريفا لغويا من حيث اختيارها جميع الجهود والنشاطات والوسائل الجماعية والفردية التي يعمل على تحويل الكائن العضوي عند الولادة إلى كائن اجتماعي، فهي عملية تعلم وتعليم يشارك فيها كل من الفرد والجماعة الفرد بما هو عليه من تكوين بيولوجي ثم نفسي، والجماعة بما يوفره من ظروف اجتماعية مادية. [1]

كما يمكن القول إن عملية التنشئة الإجتماعية تتضمن اكتساب:

---

[1] إبراهيم عثمان: مقدمة في علم الاجتماع. الأردن: دار الشروق. 1999، ص182.

- القدرة على التكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية الثقافية للجماعة.
- القدرة على التفاعل وبناء علاقات مع الآخرين.
- أنماط السلوك والرموز الخاصة بالجماعة أو المجتمع أو الحضارة مما سيضمن اكتساب أنماط الفعل والفكر والشعور إضافة إلى اكتساب الهوية.
- المعرفة والمهارات اللازمة لشغل دور أو أكثر، علما أن هذه الأخيرة متغيرة وتختلف باختلاف الأدوار.
- مراعاة المراحل العمرية ووسائل تطوير المعارف والمهارات ومستويات الوعي.

بهذه الخصائص يدخل الفرد في عملية التفاعل في إطار الجماعات الولية الأسرية والثانوية (عمل، دراسة) ومرجعية للمعادات والتقاليد الإجتماعية لكل ويختبوا تعامله مع هذه الجماعات من خلال الواقع الإجتماعية والمواقف الإجتماعية.

المطلب الأول: محددات لمفهوم الأسرة وعقلانية التنشئة الاجتماعية

إذا كانت الأسرة مجال إعداد المواقف الأسرية الناجحة فإن التنشئة الإجتماعية هي السيرورة كما عرفها (M.Grawitz) أي أعطى لها معنى (processus) الذي يتم من خلالها إندماج الفرد في المجتمع من خلال استنباطه للقيم والمعايير والرموز ومن خلال تعلمه للثقافة في مجملها بفضل هذه آلية وهي الأسرة أو المدرسة وكذلك اللغة والمحيط...الخ"[1]

كما يعرفها غي روشي (Guy Rocher): بأنها "السيرورة التي تعلم الفرد من خلالها ويستنبط العناصر الإجتماعية والثقافية لوسطه الإجتماعية، كما يقوم من خلال هذه السيرورة، باندماج هذه

---

[1] Grawitz (M) : Lexique des sciences sociales, Paris, Ed Dalloz, 6ème ed, p.355.

العناصر في بنية شخصيته تحت تأثير التجارب والفاعلين الاجتماعيين، ومن ثم تكيفه مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه". [1]

وإذا ما أردنا تعريفا للأسرة، وتحديدا لمفهومها بما يتفق وطبيعة دورها في إيجاد وإعداد المواقف الأسرية التي تساهم في تنشئة الأبناء، فإن الباحثين يعتبرونها مفهوما مركبا من عدة مفاهيم متفاعلة معا وهي:

أ- مفهوم الأسرة كتكوين.

ب-مفهوم الأسرة كحركة (أو كتنظيم جماعي يتميز بنوع من العلاقات والارتباطات والتعامل).

ت-مفهوم الأسرة كمحتوى ثقافي (أي كنمط ثقافي).

ويمكن من خلال معرفة مفهوم الأسرة الناتج من ترابط تلك المفاهيم، معرفة الدور الذي تؤديه تنشئة أبنائها من خلال إعداد المواقف الأسرية الناجحة.

أ- التغير الاجتماعي ومفهوم الأسرة كتكوين:

إن الأسرة كتكوين هي الأفراد المكونين لها وأدوارهم وحجم الأسرة وجنس أعضائها وأعمارهم (أي الأسرة كنوع من التنظيم في حالة السكون)، ولقد تغير مفهوم الأسرة كتكوين في الوقت الحاضر عن مفهومها في الماضي.

---

[1] Guy Rocher : introduction à la sociologie générale, Tome1, Montréal, Ed H.M.H, 1968, p. 119.

في الماضي كانت الأسرة تضم الأكبر وأولاده وزوجاته (أولاد) وزوجات أولاده وأحفاده كلهم يعيشون في مكان واحد ويتولى الجد الأكبر السيطرة على هذه الأسرة وتصريف أمورها وتحقيق الأمن والاستقرار لها وقد ينظم أيضا إلى الأسرة بالمصاهرة من ناحية الزوج والزوجة.

في الحاضر تغير مفهوم الأسرة الشاملة الكبيرة وأصبح التركيز على الأسرة المباشرة التي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد فقط، ولقد كان ذلك التغير لمفهوم الأسرة كتكوين ناتجا عن عدة عوامل من أهمها:

- ميل الأبناء للاستقلال عن أسرهم استقلالا فكريا وقيميا واقتصاديا.
- تعليم المرأة وأثره في تكوين نظرة استقلالية لتكون نظرا لاختلاف المستويات الثقافية عن اسرها وأسرة الزوج الأولى.
- أزمة المساكن التي لم تعد توفر المنزل الكبير الذي يتسع للأسرة الكبيرة.

ولعل تغير مفهوم الأسرة كتكوين في الوقت الحاضر عن مفهومها في القديم له آثاره الإيجابية والسلبية على تربية الأبناء ويتضح ذلك فيما يلي:

أ- الآثار الإيجابية:

- الأسرة قد تعني بأطفالها عناية أكبر.
- تنفيذ القرارات الأسرية تتعلق بالأطفال مباشرة وتحدد في ضوء ما يفيد مستقبلهم مباشرة بعد أن كانت الأسرة الكبيرة تحدد مستقبلهم في إطار المستقبل العام للأسرة كلها وأهدافها.

ب- الآثار السلبية:

- الأسرة الصغيرة العدد قد يفقد أفرادها الإحساس بالأمان خاصة عند غياب أحد أفرادها المسؤول عن الأسرة بعكس الأسرة الكبيرة في الماضي.
- قلة الأطفال قد يؤدي إلى زيادة التركيز عليهم وزيادة توقعات الآباء من الأبناء.
- في الأسرة المباشرة قد يكون الوالدين أو أحدهما صغار السن ليس لديهم الخبرة في تنشئة الأبناء كما في الأسرة الكبيرة أو قد لا يكونوا قد استقروا بعد على بعض العادات السلوكية التي ينبغي ممارستها كآباء وهذا له أثره السلبي على تنشئة الأبناء.
- التوزيع العمري للأفراد وكذلك التكوين الجنسي لأفراد الأسرة قد يكون عاملا معوقا في تربية الأبناء إذا لم يدرك الآباء مطالب واحتياجات كل فرد بالأسرة.

ب- التغير الاجتماعي ومفهوم الأسرة كشكل من أشكال التفاعل الاجتماعي (الأسرة كحركة):

إن الأسرة أكثر من مجرد مجموعة من الأفراد ساكنين بل إنهم يعيشون معا في علاقات مستمرة وثيقة وبذلك فإن الأسرة تعتبر شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي ويمكن أن تميز في الأسرة ثلاث مستويات لهذا التفاعل هي:

- خروج الوالدين للعمل (الزوج والزوجة) وترك الأولاد للمربيات اللواتي لم يتدربن بعد التدريب الملائم لتربية الأبناء وبذلك أصبح الأبناء والأطفال بعيدين كل البعد عن الآباء خلال فترة العمل أو بعد الانتهاء لانشغالاتهم بحاجيات وضروريا المعيشة.

- هجرة أحد الآباء أو كليهما للعمل بالأماكن البعيدة مما يؤدي إلى ضعف عملية التفاعل بين أفراد الأسرة.
- تغير مفهوم المنزل فلم يعد مفهومه كما كان في الماضي التي تجتمع فيه أفراد الأسرة للترويح والاستجمام بل أصبح مكانا للنوم فقط، وميل كل فرد من أفراد الأسرة لقضاء أوقات فراغه في أماكن أخرى بعيدة عن المنزل استحدثت في الوقت الحاضر.
- انتشار وازدياد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وانجذاب أفراد الأسرة صغارا أم كبارا لها لما يجعل أفراد الأسرة في صمت لمتابعة ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة وهذا له أثره الضار على عملية التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة.

ويتضح مما سبق أن الأسرة كحركة في الوقت الحاضر أصبحت غير معنى –إلى حد ما– لعوامل عديدة أثرت على ذلك.

وهذا بدوره له آثاره الضارة على التنشئة السوية للأفراد حيث أن التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة يحقق له ما يلي:

- يحقق الارتباط الاجتماعي للأسرة.
- يحقق الارتباط الاجتماعي والبيولوجي.
- يهيئ التفاعل الاجتماعي الضروري للطفل لكي ينتمي قدراته واستعداداته وذلك عن طريق المواقف التي يختار فيها رفاقه، أو ملابسه، وأغراضه الشخصية إلى أن يصبح شابا.
- يتعلم الابن كيفية التعامل مع الغير وكيفية التكيف معهم.

- تتكون من خلال عملية التفاعل الاجتماعي الاتجاهات والقدرات الأساسية لتكوين شخصية الطفل.
- من مرحلة الطفولة يكتسب الطفل من خلال التفاعل الأسري اللغة وهي عملية أساسية لعملية الاتصال والتواصل بين أفراد الأسرة.
- يكتسب أيضا الطفل من مرحلة الطفولة العادات الأساسية الأولى في سلوكه الإنساني.

ولنا أن نتصور في ضوء ذلك أثر تغير الأسرة كحركة في الحاضر وتلاشيه كمفهوم حقيقي للأسرة في تنشئة الأبناء والآثار السلبية على الأبناء.

ت- التغير الاجتماعي ومفهوم الأسرة كمحتوى ثقافي:

لقد تعددت معاني كلمة ثقافة كما تفاوتت معانيها عند التطبيق وتعرف عادة بالمعنى الواسع الأسلوب في الحياة، وما يتصل بها من علاقات بين الأفراد بل شمل جميع ردود الفعل التي يراد بها الإنسان على جميع الكائنات الحية، وقد يضيق معنى الثقافة حتى لا يتجاوز حالات الفنون والآداب وبعض جوانب العلم بالنسبة للخاصة من الأفراد.

إن مفهوم الثقافة الشامل يمثل ذلك المجموع المعقد من المعلومات والأفكار والعادات والتقاليد والقيم والأخلاق والقانون .... الخ.

وبالنسبة للأسرة فإن الثقافة تغير التراث الاجتماعي المعقد الذي يولد فيه الأبناء باعتبار الأسرة جزءا من النظام الثقافي العام، وتعتبر أيضا وسطا ينتقل من خلاله التراث الثقافي للأبناء، وبذلك

فإن الأسرة كنمط ثقافي تشمل "طرق المعيشة والتفكير التي تميز الأسرة وذلك هو ما يمثل التراث الاجتماعي المعقد الذي يولد فيه ويطبع من خلال مراحل تنشئته المختلفة". [1]

أما مفهومها كوسيط ناقل للثقافة فإنها بذلك تعمل على نقل ثلاث وظائف وهي الأساسية: [2]

- الانتقاء الثقافي أي اختيار ما تنقله للأبناء.
- تغير ما تنقله للطفل.
- تقييم ما تنقل أي إعطائه قيمة.

وتلك الوظائف التي تقدم بها الأسرة كوسط ناقل للثقافة تتأثر بعوامل عديدة منها:

- طبيعة ما يدخل في خبرة الأسرة من مظاهر للثقافة وتعتمد على ما تصل إليها الأسرة من مفردات ثقافية، وعلى نتائج خبراتها وتعاملها مع مظاهر الثقافة وما ترجوه لأبنائها نتيجة ذلك من مستقبل.
- نوعية التغيرات التي تقدمها للأفراد ومدى صحتها ودقتها.
- نوعية التفاعل اللفظي أو غير اللفظي بين أفراد الأسرة والذي يهيئ فرصا مناسبة لنقل مفردات الثقافة.

كما أن مفهوم الأسرة كنمط ثقافي يعتبر جزاء من النظام العام يتأثر أيضا بنوع التراث الاجتماعي المعقد الأسري والذي تميزه ومدى اتفاقه أو مدى تمثيل البناء للتراث الاجتماعي، فقد

---

[1] مجدي وهبة: (الثقافة). مجلة القاهرة: العدد الأول، فبراير. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب. 1985، ص 96.
[2] المرجع نفسه، ص17.

تكون الأسرة عاملا يسهم في تخلف النشأة الإجتماعية للأبناء بتغير الأسرة كمحتوى ثقافي أن ذلك المفهوم يكاد يفقد في الأسرة الحديثة المباشرة في الوقت الحاضر لعدة أسباب منها:

- حداثة سن الزوجين وعدم مرورهم بخبرات متعددة وبذلك فإن ما يدخل للأسرة من مظاهر الثقافة قدر ضئيل إذا ما قورن بكم التراث الثقافي الممثل للنظام الثقافي العام، وعلى ذلك أيضا يكون تغييرهم وتقييمهم لما ينقلونهم لأولادهم من مفردات الثقافة في ضوء خبراتهم المحددة قد تكون مضلة أو ناقصة ومحدودة.
- قلة أو انعدام التفاعل اللفظي بين أفراد الأسر الحديثة لا يعطي فرصا لنقل مفردات الثقافة.
- عدم ملائمة التراث الاجتماعي الأسري للتراث الاجتماعي الممثل للنظام الثقافي العام.

وبذلك فإن الأسر الحديثة تكاد تفقد وظائفها الثقافية التي تقوم بها بغرض التنشئة الإجتماعية السليمة.

العوامل المؤثرة على الأسرة حالية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على أداء الأسرة لوظائفها أو أحدهما أو بعضها وقد تكون هذه العوامل داخلية أو خارجية ومن بعض العوامل الهامة الداخلية هي:

1- المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة:

يعتبر ذلك المستوى عامل مؤثر على سلوكيات أفراد الأسرة واتجاهاتهم وتعاملهم مع الآخرين، كما أن مستوى الأسرة الاقتصادي يؤثر على أداء الأسرة لوظائفها خاصة المتعلقة بالعناية والرعاية الصحية والتعليمية...الخ.

وعلى المستوى الاجتماعي يؤثر على دور الأسرة كنمط للثقافة أي كمحتوى ثقافي بحيث تختلف كل أسرة عن غيرها كنمط ثقافي تبعا لمستواها الاجتماعي، من الواضح أن الأسرة التي يكون مستواها منخفضا قد تكون فاقدة لمميزاتها عن الأسر الأخرى مما ينعكس سلبا على إيجاد ابناء أو خلف متدني أو متخلف ثقافيا.

2- حجم الأسرة:

يعتبر ذلك العامل من العوامل المؤثرة حاليا ومنذ الماضي على أداء الأسرة لوظائفها التربوية بغرض تنشئة الأبناء حيث أن زيادة حجم الأسرة كما اتضح من الدراسات تعتبر عبئا على الأسرة في تربية الأبناء خاصة إذا ما ارتبط ذلك ببعض القيم السائدة في بعض الأسر عن مكانة تبعا للجنس أي تفضيل الذكر على الأنثى وعدم الاهتمام لمقابلة الفروق الفردية بين أفراد الأسرة الكبيرة العدد، وهذا قد يؤدي إلى التضارب الواضح بين الوالدين في اتخاذ القرارات المناسبة لتربية الأبناء.

3- بعد الشقة (الفجوة) بين الآباء والأبناء: [1]

يعتبر ذلك عاملا هاما يؤثر على كيان الأسرة كتكوين وكمحتوى ثقافي حيث أن بعد الشقة بين الآباء والأبناء يؤثر على قدرة الآباء على توجيه أبنائهم وتنشئتهم وقد يكون ذلك العامل سبب لعوامل أخرى خارجة عن الأسرة نفسها:

- المستوى الاقتصادي للأسرة وانشغال الآباء برفع مستواهم الاقتصادي.

---

[1] قيس عبد اللطيف جاسم: صراع بين جيلين. قطر: صحيفة التربية القطرية. العدد 35 فبراير 1978، ص 15.

- انتشار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والتي تفرض برامج قد تؤدي إلى زيادة الشقة بين الآباء وقد يكون هذا العامل أيضا سببا لظهور العديد من المظاهر منها:

أ) فقدان سلطة معظم الآباء على أسرهم.

ب) رد الفعل في سلوك الأبناء وتصرفاتهم والتي قد تؤدي إلى نتائج معاكسة.

4- التحرر من القيود الأسرية:

وقد يكون ذلك التغير ناشئا من ميل الفرد للاستقلالية والتحرر عن الآباء وذلك لزيادة آمال وطموح الفرد في التحرر الاقتصادي عن الآباء وميله لتحقيق ذاته وقد يكون ذلك ناتجا عن التقدم التكنولوجي الذي يركز على العمل بأقصر جهد وبربح أكبر والذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى إنجاز انجذاب أفراد الأسرة إلى مناطق الرزق الوفير وتأكيدا وتبعا للمصلحة الشخصية وتأمينا لمستقبل وبذلك نشأ هذا التغير في المجتمع وأصبح أفراد الأسرة يميلون إلى التحرر من كل القيود الأسرية أو قيود الكبار والاعتماد على الجهد الذاتي والانخراط في مشروعات أو العمل في صناعات وحرف دون التعاون مع الآخرين.

5- التغير في القيم والاتجاهات السائدة:

وهذا التغير المتسارع بين الأفراد قد يكون سببا واضحا للصراع بين الأجيال وقد يكون منشأ هذا التغير انتشار الكثير من التيارات الفكرية والسياسية والاقتصادية واستغلال كل وسائل الإعلام في ذلك وهذا لا شك له أثره على أداء الأسرة لدورها التربوي إذ أنها تواجه العديد من المفاوضات التي تؤثر على أفرادها وقد تناقض تلك الأفكار الفكرية آراء المسؤولين عن تربية

البناء في تأكيد استقلالها من جهة وضرورة تغير أطرهم الفكرية وعاداتهم تماشيا مع التغير الاجتماعي العام.

6- عدم التكافؤ بين الزوجين:

وهذا أيضا يعتبر من العوامل المؤثرة على أداء الأسرة لوظائفها نظرا لعدم اتفاق الوالدين على أنماط ومفردات الثقافة التي يجب نقلها للأبناء لعدم التكافؤ بين الزوجين وهذا قد يؤدي إلى اضطرابات في نوعية القرارات التي يأخذها كل منهما في التربية، كما يؤدي ذلك العامل أيضا إلى عدم إحداث التواصل الفعال بين أفراد الأسرة مما يؤدي إلى انحياز الأبناء إلى أحد الوالدين أو دفع الأبناء إلى انتقاد أسلوب تربيتهم مما يؤثر على ردود أفعالهم اتجاه آبائهم.

ومن أشكال الأسرة الجزائرية الحديثة:

ليس لاصطلاح الأسرة تعريفا ومعنا واضحا يتفق عليه العلماء (كما سبق ذكره) بالرغم من أنها من الوحدات الأساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي فتعددت تعاريفها إلا أننا يمكننا تحديد تعريف للأسرة الجزائرية في ضوء محلليها ودارسيها، وما هو متعارف عليه أنها تعتبر من الناحية الشرعية والقانونية أسرة أبوية فالأب يتحمل مسؤولية الأسرة وينسب إلى النسب وتلعب القرابة دورا كبيرا في إحلال روابط التضامن والتفاعل وهذا ما أكد عليه "مصطفى بوتفنوشت" حيث قال "إن النوع الأبوي هو من الأسرة السائدة في المجتمع الجزائري" [1]، فالأسرة في المجتمع الجزائري هي أسرة موسعة، والأب هو القائد للجماعة والسلطة تنتقل من الأب إلى الابن الأكبر لكن الأسر الجزائرية قد شهدت تغيرات من الناحية البنائية والوظيفية، فتطور بناء

---

[1] بوتفنوشت، المرجع المذكور سابقا، ص 15.

الأسرة في الجزائر يفرزه واقع اجتماعي عن طريق عوامل التطور الحديثة أو بدافع ينبع من الأسرة نفسها والأنواع السائدة هي:

1- الأسرة الأبوية الموسعة:

هي عبارة عن عائلة كبيرة يرجع فيها النسب إلى الأب الذي يعتبر مسؤولا عنها وهي تضم عدة أسر مرتبطة به وتخضع لنظام معقد من توزيع المسؤولية والأدوار، وتقوم بوظائف معقدة منها الخلية التناسلية والأخلاقية وتعتبر وحدة سياسية يمثلها زعيمها (رئيسها) خارج العائلة كما أنها وحدة اقتصادية إنتاجية واستهلاكية وتقع مهمة استغلال الأراضي على كل أفراد العائلة، ويوزع الأب المهام الواجب إنجازها كما يقسم المدخول أيا كان بين الأسر الداخلية فيه، كما تعتبر وحدة دينية يكون زعيم العائلة في مقدمة الاحتفالات الدينية وتجسد العائلة الموسعة بوحدة السكن، الدار الكبيرة أو الخيمة حسب نمط الإنتاج السائد في الناطق المختلفة.

"وبمجيء الاستعمال وما استهدفه من تفكيك القبيلة وانهيار القرابة الإجتماعية، كذلك سياسة التفقير، لم تستطيع الأسرة الموسعة من صيانة وحدتها من جراء عوامل:

- قاعدة الاستغلال الزراعي بمختلف مساحتها، لا تؤمن الحد الضروري لإعالة كل فرد فيها واستمرار العمل في الأرض وانقسامها.
- ضعف المردود الزراعي والانجذاب في دائرة التبادل النقدي والنمو السكاني مما يؤدي إلى تفجير هذه الوحدة ...". [1]

---

[1] الهواري عيد: الإستعمال الفرنسي في الجزائر. ط1. تر: جوزيف عبد الله. الجزائر: دار الحداثة. 1983، ص ص 124-125.

إذن لوحدة العائلة الموسعة أساسها الأرض التي يمكن من خلالها أن توفر لأفرادها الاكتفاء الذاتي الغذائي والمستوى المادي وبالتالي بقاء أفرادها في تجمع يربطهم سكن واحد.

وفي ذلك يقول "Myang" أن الأرض أساس العائلة الحقيقي وعندما تقول إن العائلة تفككت بمعنى ذلك فقدان أرضها" [1]، فظهور الأسرة الصغيرة (الذرية) التي يكون فيها ربها والمسؤول عنها مزارعا أو عاملا زراعيا، كانت مهيأة لتكوين أسرة موسعة بحكم الظروف الاقتصادية التي تتطلب ذلك، والطابع التقليدي للأسرة الجزائرية هي أسرة موسعة تعيش فيها مجموعة أجيال تخضع لقوانين الإلزام والعلاقات القائمة على أساس القرابة.

2- الأسرة الأبوية المركبة:

وهي تختلف عن الأسرة الموسعة في كون أنها لا تشمل على عدة أسر تحت مسؤولية الأب من القارب المبعدين أو المقربين، لكن هذه عائلة مكونة من الزوجين والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين بالإضافة إلى بعض الأقارب على أن يتولى الأب تحمل مسؤولية الأسرة، وقد يكون هذا النوع نتيجة لعدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية فالأبناء المتزوجين مثلا "لا يحق لهم الانفصال عن الأسرة الأصلية، كما أن الأخوات العانسات أو المطلقات أو بعض الأرامل يعيشون في هذه العائلة، ولا يحق لهن الانفراد عنها وهذا النوع أيضا أخذ في الاختفاء".

---

[1] عاطف غيث محمد: تطبيقات علم الاجتماع. الإسكندرية: دار الكتب الجامعية. 1970، ص 180.

3- الأسرة الأبوية البسيطة:

تتكون من الزوجية والأطفال، على أن يتولى الأب رئاسة الأسرة أو الوالدين معا، والملاحظ في الجزائر أن العائلة قد تتحول إلى أسرة أو إلى عدة أسر نتيجة انفصال البناء المتزوجين أو القارب الداخلين في تركيبها.

كما أن الأسرة قد تتحول إلى عائلة نتيجة لكبر البناء أو انضمام أحد القارب إليها، وهكذا نلاحظ عدم وجود استقرار في كون الأسرة الجزائرية أسرة بسيطة أو عائلة.

المطلب الثاني: مجالات تطاول قيم الذكورية والمكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري وعلاقات التبعية.

إن البعد الثقافي الاجتماعي الذي يميز المجتمع الجزائري بحيث يغير ظاهرة العنف بين الزوجين والذي هو مجال دراستنا حدثا تابع لحياة الزوجين، فمن خلال التنشئة الإجتماعية اليومية تدرك كيف يشجع أفراد العائلة سوء معاملة الزوج لزوجته كما تدرك ونعي المثيرات التي تحت المرأة على عصيان زوجها ومبادلة العنف هي أيضا، فإذا ما ضرب الزوج زوجته يقال بها: "ضربك لأنه يغار عليك ويحبك ويريد أن تكون أفضل النساء" وكما يقول رونالد لينج: "إننا نحطم أنفسنا بالعنف الذي يشكر في نزعة الحب". [1]

لكن بداية كيف يتم تهيئة وتجهيز هذين الطرفين في العلاقة الزوجية في الأسرة الجزائرية ونتساءل بذلك هل تحظى هذه التنشئة بعقلانية معينة "تنشئة البنت في المجتمع التقليدي عبارة

---

[1] نوال السعداوي: دراسات عن الرجل والمرأة في المجتمع العربي. المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ص 271.

عن عملية ترويض (un dressage) إذ تقوم الأم بوضع ابنتها في مدرسة الخضوع وبإجبارها وبقمع شخصيتها ونزع كل ما فيها من بذور التحرر كما تعمل أيضا على إقناعها أنها في خطر وأنها خطر في على نفسها أيضا.

أنها كائن يتسم بقصور أساسي تختلف عهن الرجل أدنى اختلاف منه ومرغمة على العيش تحت حمايته وتوضع البنت في خدمة الرجل مبكرا فتقتنع بشتى الوسائل أن هذا واجب ودور طبيعي لها عليها أن تتوارى وتحمي كليه إذ لا يحق أن تبدي برأيها أو بمشاعرها وهي بذلك تعيش عزلة نفسية وتقع في فخ النظام التقليدي حيث الكل يلاحقها ويتحرش ضدها". [1]

وفي نفس الموضوع أي فيما يخص التنشئة الأسرية بالنسبة لفتاة والفتى في الأسرة الجزائرية ترى "**خديجة صبار**" (1999) من أن الفتاة تنشأ منذ صغرها مشبعة ببعض المفاهيم كدورها الاجتماعي المتمثل في الزواج في حين يلحق الذكر بالتعليم والتمهين والعمل، وقد كتبت تقول "لا تجرؤ الفتاة من وطأ الثقافة التي رفضت من أجلها أثناء ولادتها أن تفرض وجودها". [2]

فهي تخضع بالتلقين أحيانا وبالعنف لتنشئة اجتماعية أسرية تهيئها لقبول وضعيتها الدونية ووجودها المزدرى وتسيطر عليها لدرجة إقناعها أن دورها في الحياة يتحدد بالزواج والقدرة على الإنجاب وتتضاءل بقية الأدوار في عينيها. [3]

واليوم هناك جانب من التربية لا نستطيع أن نغفله أو نهمله وهو أن التنشئة تعني إعداد أفراد الجيل الجديد للقيام بأدوارهم المستقبلية والحياة، منها على سبيل المثال دور المهندس، الطبيب،

---

[1] Laccoste Dujardin, 1991, p. 67-68.

[2] خديجة صبار: المرأة بين الميثولوجيا والحداثة. ط1. إفريقيا للنشر. 1999، ص 55.

[3] المرجع نفسه، ص59.

الجندي، المعلم ودور الزوج والزوجة، وفي عصرنا هذا تداخلت نوعا ما الأدوار إذ بعد أن ظل المنزل حتى عهد قريب عالم المرأة تولد تعيش، تعمل فيه وترث في أدوارها الإجتماعية عن النساء المحيطات بها والحياة العامة من شأن الرجل وكما يقال البيت مملكة المرأة والمجتمع مملكة الرجل، لكن اليوم يختلف عن الأمس فبفضل التربية والتعليم والعمل طرأت بعض التغيرات على أحوال المرأة فدخلت مجالات جديدة وشاركت الرجل في دوره الأداتي، لكن بالرغم من ذلك مازال دورها الرئيسي يتمثل في الزوجة والأم، فهي مطالبة بالإنجاب كما شبه "حليم بركات" المرأة بالأرض حيث قال "المرأة رمز للخصب مثل الأرض". [1]

ومما يفسر أن الدور التقليدي للمرأة مازال هو الأهم هو توقف النساء عن العمل بعد الزواج إضافة إلى التسرب المدرسي، التطور الحديث للمرأة يجب التكلم عنه لأنه لم يمس كل النساء الجزائريات، فكما سبق الإشارة غليه نساء الأرياف مازلن كما كن عليه في الماضي، وإن حدث تغيير وتطور فقد صاحبته مشاكل وصراعات داخل الأسرة وخارجها، إضافة إلى أن وجود الأدوار الجديدة يدفعنا للتكلم عن طريقة ونمط توزيعها فحقيقة فيه أدوار جديدة، لكنها لم توزع حسب شروط أدائها كما هو الشأن بالنسبة للأدوار التقليدية فالملاحظ في المجتمع الجزائري توزيع الأدوار فيه مازال يتم حسب الجنس والسن.

فالأسرة مازالت تمثل أهم مؤسسة للنسق القيمي وهي التي توزع الأدوار الإجتماعية والوظائف، الأمر الذي يجعلها مصدر للقيم المركزية كالولاء والشرف العائلي، أما دور المؤسسات الأخرى العلمية والتربوية فإنه يبقى هامشي بينما تسيطر العائلة سيطرة واضحة على حياة الأفراد وتكون السيطرة على الفتاة أشد على الفتى مثلا يقال لها "أنت أسكتي حتى تزوجين" فالتنشئة الإجتماعية

---

[1] حليم بركات: النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1981، ص56.

للفتاة في المجتمع الجزائري تتم لا لتصبح المرأة إنسانا لديه إمكانيات للتطور والاستقلال أو لتكون شخصا قائما بذاته بل كي تربط بشخص آخر، الزوج= ثم الولد، وقد يؤدي بهذا لتصبح اتكالية وتفقد مقومات تقدير عال، فيكون رضوخها للزوج شبه عادي فهي متعودة على ذلك منذ طفولتها لأن العائلة في هذا الوضع تستعمل وتوظف آليات ثقافية اجتماعية مستغلة جميع الفرص المتاحة لها حتى تضع الفرد في قالب اجتماعي لا يمكن له الانفكاك منه.

وهذا ما يمكن التعبير عنه بالعنف الرمزي بحيث تقيد حركات الأفراد وسلوكياتهم حسب قواعد اجتماعية وعلى الجميع اتباعها.

وفي كتابة "العنف الاجتماعي في الجزائر" ذكر الأستاذ "سليمان مظهر" أن "الفرد في العائلة الجزائرية يكون مصقول بشعائر تضمن له خدمات المشاركة بالتدريب والتلقين بالنسبة للأطفال من الولادة حتى نهاية الطفولة الأولى يحملون شعائر الانغماس من مرحلة المتمدرس حتى نهاية المراهقة يحملون شعائر التوجيه، بحيث تعاش هذه الشعائر يوميا وأهم حدث هو اليوم السابع لميلاد الطفل، أول سن أول مشية، أول قطع لشعر، أول يوم في رمضان، أول قراءة للقرآن". [1]

ويستغل الآباء هذه الفرص بتقديم توضيحات فعالة كيف يتصرف ويبرهن لأطفاله لأنه يحبهم ويضحي من أجلهم.

فالمتمعن في الزواج يجد أن الرجل والمرأة يعدهما المحيط العائلي للاحتراس من النمط الجديد في ظل العلاقة الزوجية، فينشأ الرجل بمفاهيم تصور له دائما أن الزوجة خطر على مستقبله

---

[1] Medhar (S), 1997, p. 110.

ووجوده ويجب الحذر منها وتجنبها وذلك بفرض سلطانه عليها، فكثيرا ما يتداول المثل عندنا "علق عصاك حيث يراها أهل الدّار".

بهذا احتمالية وجود عنف جسدي على الأقل في العلاقات الزوجية طبيعي نظرا للاعتقادات التي تسيطر على تفكير الرجل حول المرأة كمنافسة لا كشريكة.

يكون ذلك الاحتراس أشد عند المرأة حيث يلقنها من في الدار من نساء بأن الوسط الجديد يمثل عدوانا، فكثيرا ما تردد أمها أو جدتها على مسامعها ما يلي "دار زوجك ليست بدار باباك" كلها دلالات توحي بأن منزل زوجها الجديد لن تجد فيه الحرية لأن حركتها ستقيد كذلك من في الدار هم أناس غرباء عليها يمثلون خطرا على مكانتها.

وبهذا تجد المرأة سواء أما أو جدة في الزواج فرصة لنقل ثقافتها التي هي حصيلة تجاربها في الحياة لحفيدتها وتصبها في النموذج القديم والملاحظ هو أن الزواج بمجتمعنا لا يعفي المرأة العاملة والمثقفة من الوقوع في فخ الثقافة التقليدية فهي الأخرى مطالبة للزواج والإنجاب وبهذا تواجه مشاكل تتمثل في رغبة ملحة وفطرية في أن يكون لها بيت وزوج وأولاد مقابل رغبة ملحة ولكنها مكتسبة في أن يكون لها عمل ووظيفة الرغبتان قويتان ومتعارضتان في غالب الأحيان تجبر المرأة بذلك على اتباع الطريق المسطر لها أحيانا دون مقاومة، فتتغلب بمجتمعنا الرغبة الفطرية على المكتسبة هذا ما كتب عنه (Laccoste Dujardin, 1991) «حتى في الوقت الحالي بل وأكثر من أي وقت مضى نجد معظم النساء في المغرب العربي محتجزات في دور الأم منشغلات عن الأدوار الأخرى أما الرجال متفرغين طبعا للنشاطات الاقتصادية والسياسية يحتفظون بها لأنفسهم دائما».

أنا فيما يخص الإنجاب فإنه يشير إلى الذكور أكثر من الإناث فقد تثير المرأة شفقة الجميع إذا أنجبت فتيات ولم تنجب صبيانا ويدعوا لها الجميع أن يباركها الله بولد يحمل اسم أبيه كما قد تهدد الزوجة من قبل زوجها بالطلاق أو بالزواج بأخرى إن أنجبت فتاة، فالهدف من الزواج بالنسبة للعائلة هو إنجاب عدد ممكن من الذكور، وقد كتبت "نفسية زردومي" (1970) [1] «وضعية المرأة الجزائرية تثبت إن صح التعبير بولادة الأطفال وخاصة الذكور منهم فهم يكونون العنصر الأساسي لحمايتها ويضمنون استمرار السلالة العائلية وكذلك يسمحون لها ويساعدونها على الاندماج في عائلة الزوج».

إن التنشئة النفسية الإجتماعية التي توظفها العائلة الجزائرية تضمن استمرارية التمييز بين الذكر والأنثى –وتجعل هذه الأخيرة أكثر عرضة لعنف بجميع أشكاله بحيث حين يولد الذكر تعم الفرحة وتقام الاحتفالات ولا يحدث ذلك حين تولد البنت وإن حدث لن يكون بذات الدرجة، فحتى أيامنا هذه ما يزال الترحيب بمقدم الولد خاصة إذا ما كان الأول ولا تتلقى البنت إلا الشيء القليل من الترحيب وعدم الاكتراث أو الشعور بخيبة أمل، فمنذ ولادتها تواجه مجتمعنا رافضا لوجودها يلقاها متجهما وحزينا فيمارس من رفضه عنفه على أمها –التي أنجبتها– محملة لها المسؤولية فكم من امرأة تزوج زوجها بأخرى لكونها أما لبنات وكم من زوجة طلقت لأنها مخلفة للإناث، ويتضح كذلك الرفض من خلال ممارسة العنف رمزيا كان أو ماديا على كل أنثى مدركة سواء كانت الأم أو الأخت الكبرى، فيشعرها ذلك بأنها هي الأخرى قوبلت بالرفض حين ولدت وأنها لا تزال كائنا منبوذا.

---

[1] N. Zerdoumi et Enjane d'nier : L'éducation de l'enfant en milieu traditionnelle en Algérie, Paris, Maspero, 1970, p. 72.

بعبارة أخرى إذا كانت الصبية الحديثة الولادة لا تعي ما يواجهها من رفض ولا ما يقع عليها من عنف رمزي، فإن الذي يتحمل ذلك هو كل أنثى بلغت سن الإدراك والوعي.

وقد كتبت الأستاذة "شريفة بوعطة" في الموضوع «تقديس الذكر واقع عميق في الجزائر الأمس واليوم، فالولد موضوع كل الرغبات والانتصارات على المستوى الاجتماعي يعتبر قادرا على حماية أمه من السلطة الأبوية العظمى وعلى المستوى النفسي مباشر الولد على الإصلاح النرجسي، "إنني قادرة على إنجاب الذكر إذن أنا موجودة"، إنجاب الذكر يجعل المرأة موضوع تقدير واهتمام، وهذه الولادة غالبا ما يحتفل بها إنها الفرح والشرف للأب والأم وكذلك للعائلة» [1].

الرغبة في إنجاب الذكور خاصية اتسم بها المجتمع العربي منذ الجاهلية، ليستمر بذلك تفضيل الذكر، ولو أنه في الحاضر يوجد من يعلل أسباب التفضيل إلى أن الوالدين ينتظران الوريث الشرعي، إذ يشعرون بأن الولد أقدر من البنت بتخليد اسم العائلة.

أو هما يضيقان درعا بتلك الابنة التي سيكون عليها أن تشق طريقها بصعوبة في مجتمع معقد لم تستقر فيه الأوضاع الإجتماعية أو هما قد يعلمان علم اليقين بأن الولد أقدر من البنت على مساعدة أهله ومواصلة حرفة أبيه. [2]

ما مكانة الإجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري وماهي المجالات التي يتم تطاول القيم الذكورية فيها وتعنيف الشريك من قبل الزوجين لبعضهما البعض؟

---

[1] شريفة بوعطة: سلسلة دفاتر نسائية. الجزائر: دار المصباح للنشر. 1992، ص 133.

[2] زكرياء ابراهيم: علم اجتماع لدراسة المرأة. بيروت: المكتب الجامعي الحديث. 1998، ص 33.

وكيف نسمي العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع العربي والجزائري علاقة مساواة أو تبعية؟

لفهم وضعية المرأة حاضرا لابد من استقراء الواقع الاجتماعي العام واستكشاف البنية الأسرية لكونها تمثل العنصر البنيوي والوظيفي في الأسرة ومؤسسات المجتمع، وإن تكلمنا عن مكانتها الإجتماعية وقلنا بأنها قد تغيرت ومازالت تتغير فإن درجة هذا التغير يختلف بلا شك من منطقة لأخرى ومن امرأة لأخرى.

لكن ما يلاحظ هو أن تزايد التعليم وتعميمه في الريف والمدن والعمل بالنسبة للمرأة سواء كانت متزوجة وعازبة تضاعف بشكل كبير مقارنة بما كان عليه في السابق.

كما أن نصيبها من الدراسات العلمية في تزايد خاصة بالدول المتقدمة، لكن بالمجتمع الجزائري إذا ما استبعدنا الدراسات الدينية والآداب الشعر نلاحظ افتقار الساحة العلمية لتلك البحوث والدراسات التي من المفروض إعدادها حول موضوع المرأة.

فمعظم الأبحاث التي تناولت موضوع المرأة الجزائرية بصفة عامة تتمحور حول إشكالية التغيرات مثل دراسة "سعاد خوجة" (1985) [1] وإلى جانب الانطباعات التي قدمها "دايفيد جوردن" (1968) [2] إذا ما قورنت وأجرينا إسقاطات على قضية المرأة ووضعها إذ لخص مسيرتها في أربع مراحل تتمثل المرحلة الأولى في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر بحيث تميز وضع المرأة خلالها بالتصاقه بالتراث العربي التقليدي القديم المتعلق بتفسيرات إسلامية كما تتميز هذه الفترة بقبولها تعدد الزوجات والطلاق واستعمال الحجاب...إلخ.

---

[1] المرجع نفسه، ص 197.

[2] المرجع نفسه، ص 180.

وأما الفترة الثانية فتضمنت السيطرة الفرنسية على الجزائر وتميزت بزيادة قوة التقاليد القديمة ذلك حتى يحافظ على التراث القديم كما تراءى للجزائريين وقد اعتقد الرجال أن التمدن والتحديث والأفكار الفرنسية تشكل تهديدا لوضعها العام.

في حين تميزت المرحلة الثالثة حسب "دايفيد جوردن" لتضمن حرب التحرير الشعبية والتي حاولت من خلالها المرأة الانخراط في الثورة.

أما المرحلة الرابعة والتي كانت بعد الاستقلال فقد اكتشفت المرأة بأنها تعيش في خيالات غير واقعية وبتعبير (جوردن) «على الرغم من ادعاء الحكومة بأنها تتجه نحو التحديث والاشتراكية وتغيير القوانين الخاصة بوضع المرأة إلا أن استقلال المرأة الجزائرية والحصول على حريتها أمر متروك للمستقبل البعيد». [1]

وبالتحليل يمكن القول بأنه بالنسبة لما ذكره "دايفيد جوردن" حول وضع المرأة الجزائرية يبقى مجرد انطباع شخصي حول قضيتها، وليتضح أن مشاركة المرأة للرجل فإن الثورة التحريرية لم يكن يهدف إلى تحرير المرأة بل إلى تحرير الوطن ومشاركة المرأة في تحقيق هذا الهدف كان حسب أوضاعها.

في حين يتعدى وضعها بالنسبة للمرحلة الرابعة غلى المرأة العربية بصفة عامة كما عبر به عن ذلك "سناء الخولي" (1984) [2] خلال دراستها للأسرة والحياة العائلية في الدول العربية «...

---

[1] أحمد جمال ظاهر: المرأة في دول الخليج العربي، دراسة ميدانية. الكويت: منشورات دار السلاسل. 1984، ص ص 31-32.

[2] سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية. ط1. بيروت: دار النهضة العربية. 1982، ص.

مع قدوم السبعينيات من القرن 20 اكتشفت فجأة المرأة مازالت تعيش تابعة للرجل لأنها قد وضعها في قالب لا يمكن لها الانفكاك منه». [1]

أما بالنسبة لسعاد خوجة (1985) في تحليلها لمكانة المرأة ووضعها في المجتمع الجزائري فإنها تؤكد بأنها حرمت طوال التاريخ وعصوره بحيث كانت جزءا من نظام البيت تتبع زوجها وتكون تحت إمرته ورعايته دون حق، إلى أن جاءت مرحلة ما بعد الاستقلال أين لوحظ مشاركة المرأة الرجل المدرسة والجامعة والمصنع ويتمحور التغيير في وضعيتها ومكانتها حسب تحليل الباحث حول التعليم والعمل إذ تقول «...أحدثت المدرسة انشقاقا وانكسارا في الخيال الاجتماعي القديم المرتكز على الفصل بين الجنسين وتربيتهما المختلفة ... ». [2]

مضيفة «هذا إلى جانب التحاقها بميدان العمل المأجور وإن كانت النسبة قليلة الذي أكسبها نوعا من الاستقلالية المالية.... ».

والملاحظ هو أن الباحثة في تحليلها اعتمدت على أبعاد سياسة التنمية التي طبقت في الجزائر بعد الاستقلال والتي من أبعادها التعليم والعمل المأجور.

بحيث صادقت الجزائر على إجبارية التعليم، كما أنها انضمت إلى منظمة العمال الدولية المتعلقة بشروط عمل المرأة سنة 1962 وأقرت سنة 1979 على ستة بنود من بينها تساوي الأجور

---

[1] خولي، المرجع المذكور سابقا، ص 165.

[2] خوجة، المرجع المذكور سابقا، ص 61.

بين الرجل والمرأة خلال القيام بنفس العمل المتعلق كذلك بالحمولة القصوى الممكن حملها أو جرها من قبل المرأة، عمل المرأة قبل وبعد الولادة. [1]

لكنها في الأخير تؤكد على أن نسبة التغيير في وضع المرأة الجزائرية كانت ضئيلة.

بالنسبة لوضع ومكانة المرأة فالاعترافات التي حظيت بها كانت بين الحقيقة والخيال، حيث أنه لم يطبق كليا في الواقع وتضيف مؤكدة «هذا فاليوم غالبا ورغم كل التغيرات الملاحظة في العلاقات بين الشباب لم يتغير في العمق إلا القليل حيث أن عددا كبيرا من النساء يلتحقن بالمدرسة ويصلن إلى الجامعة يمارسن أعمالا مأجورة، يخترن أحيانا أزواجهن ولكن في الحقيقة تبقى التغيرات سطحية... وتبقى المرأة موضوع متعة والمسؤول الوحيد عن الأشغال المنزلية، ويبقى النظام التقليدي يضغط بكل ثقله على اللاشعور عند المرأة التي يكون لديها الاستعداد لتقبل القهر والقيود الإجتماعية وكذلك على لا شعور الرجل، حيث يكسبه هذا النظام الشعور بالتعالي ويربي فيه الاستعداد للعدوانية».[2]

والسؤال المطروح من خلال قراءتنا لهذه الدراسات هو ما الذي تغير إذن في وضعية وظروف النساء بالنسبة للمجتمع الجزائري مقارنة بسلطان القيم الذكورية في الأسرة؟

لتقديمنا لتلك النتائج المتحصل عليها حتى وإن كانت بصفة سطحية يظهر بأن التغير السطحي فبرغم من انتشار التعليم والعمل في الوسط الأنثوي كجانب للنظام العصري إلا إذ لم تعتبر كقيم أساسية لتعويض المرأة مكانتها الإجتماعية وتؤثر في نظرة المجتمع بالنسبة للواقع الذي تعيشه

---

[1] هنري عزام: وضع المرأة في المجتمع العربي. ط1. المجلة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 4، 1999، ص 68.

[2] السعداوي، المرجع المذكور سابقا، ص 159.

فإنه يرى التغيير في وضع المرأة والرجل على حد سواء مرهون بالتحول بينما الباحثون الاجتماعيون اللذين درسوا المجتمع الجزائري فيما يخص التصورات الإجتماعية المتعلقة بالنساء وكذا علاقة المرأة بالرجل والأدوار الإجتماعية لكل واحد منهما هي نتيجة بنيات اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة فالتحول الاقتصادي للجزائر منذ الاستقلال وتبنيها للنظام الاشتراكي فتح مجال أمام المرأة للتعليم ولكن حدث ذلك ببطيء وإذا ما تكلمنا عن المرأة بالريف نجد دورها محصور في حدود المنزل.

ونظرا للبعد الثقافي الذي يسيطر على معظم الأسر الريفية، ولو أنه حتى المرأة بالمدينة مازالت الأشغال المنزلية وتربية الأطفال من اختصاصها مما يفسر بأن المجتمع مازال بنظامه الثقافي التقليدي يفرض على النساء بصفة عامة قيودا تقليدية تعطل قدرتها على الحركة وتعقد فرصتها المشروعة، فالبرغم من اقتحام المرأة لمجالات العمل المختلفة إلا أن هناك سلطة ذكرية تجعلها لصيقة بالرجل نتيجة القيود الثقافية التي تمتد جذورها منذ تربية الأنثى وهي طفلة وصبية.

بالنسبة للعلاقة بين الزوج وزوجة وفيما يخص حضور العنف بأنواعه الجسدي واللفظي والرمزي واختراقه لتلك الرابطة التي تحظى باهتمام اجتماعي خاص قبل الزواج فيمكن لكل من عامل التنشئة والعادات والتقاليد أن يكون لكل واحد منهما دخل في تحديد نوع العلاقة من خلال تأثيرهما على الحياة الإجتماعية لكل من الرجل والمرأة، فنجدها تختلف أشكالها بالنسبة للبنت عند الذكر إذن في المكانة والتفرقة وتتسم العائلة في المجتمعات الإنسانية بكونها عائلة بطريركية "أبوية هرمية" حيث تخضع الأسرة لسلطة كبار العمر من الذكور وبصورة مطلقة وتعظم من قيم الذكورة وتبخس من قيم الأنوثة في المجتمع، والسلطة فيها هرمية، حيث يقع كبار العمر من

الذكور على قمة هرم السلطة، بينما تقع النساء والأطفال في أسفل هذا الهرم والشواهد الإجتماعية واضحة وكثيرة والتي تؤكد سطوة قيم الذكورة على قيم الأنوثة.

ولعلى من أهم المظاهر الإجتماعية التي ما زلت تؤكد وجود ممارسات للعنف ضد المرأة خاصة في المجتمعات النامية، حتى هذه اللحظة والتي تتضمن أيضا مؤشرات واضحة حول حالات التهميش والتبخيس والاستلاب والعنف والمتمثلة فيما يلي:

1- عدم أحقية المرأة بالإرث والتحايل على إرثها.
2- مازالت النساء يتزوجن بدون موافقتهن وليس لهن الحرية في التعبير عن أراءهن خاصة فيما يتعلق بقرارات ذات صلة بحياتهن ومستقبلهن.
3- مازالت الكثير من النساء يتعرضن لأنواع شتى من التمييز في أماكن عملهن سواء فيما يتعلق (بالأجور أو حقوق العمل والترقية...الخ).
4- ما زلت الكثير من النساء يتعرضن لحالات من الاختزال والتهميش لمكانتهم وأدوارهن ومحاصرات بمكانة وأدوار تقليدية قائمة على العمر والإنجاب والعناية بالزوج وتربية الأطفال. [1]

وهناك تحليلات تاريخية حول حدة التغيرات التي حدثت بالمجتمع الجزائري فعلى غرار مختلف المجتمعات فإن القبائل الجزائرية في القديم تعرضت لعدة تقلبات تاريخية، إذ أنها تشبعت شبكة

[1] كرداشة، المرجع المذكور سابقا، ص 76.

سوسيوثقافية مختلفة كونها تعرضت لمختلف أشكال الهينة والاحتكاك بالشعوب الأخرى التي احتلتها. [1]

إن الممارسات التي اختارتها مختلف القبائل والعشائر الجزائرية لم تقف عند حد الانطواء على التقاليد والأعراف، وإنما أبعد من ذلك فإن العراف الأسرية في تلك الحقبة الزمنية وعلى غرار ما كان يحدث في مختلف المجتمعات الغربية أو العربية كانت تبيح للب أن يحتقر أفراد أسرته كما يشاء، خاصة النساء منهم، إذ أن التقاليد والأعراف التي كانت تسير حقوق وواجبات أفراد البناء الأسري الجزائري في تلك الحقبة الزمنية تبيح للأب بيع بناته بالمزاد العلني، إذ أن الوالد يمكن أن يبيع إحدى بناته متى يشاء دون أن يكون لها أي اعتراض ولا من طرف أحد الأفراد الآخرين المكونين للبناء الأسري وله أن يزوجهن كما يشاء وكذلك الشأن بالنسبة للأبناء.

وإذا قلنا إن المجتمع الجزائري لا يختلف في قواعد ونظام وسلطته الكامنة على المرأة عن باقي المجتمعات ذلك يحتاج إلى دراسة تاريخية سوسيولوجية أنترولولوجية معمقة حوله، وتوافقا لما ورد في بحث آمال وواقع المرأة العربية أن:

"Chaque père sur sa propre famille ses femmes à qu'il réserve les besognes ville, sur ses filles qui vend au plus offrant sur ses fils qu'il marie à son gré et grade sous a sujétion ". [2]

وعليه فإن هذا الدور سوى شكل من أشكال إعادة إنتاج المرأة لعملية السيطرة عليها أي إعادة إنشاء جيل يتمتع فيه الرجل بسلطة وتسلط لا محدود على المرأة، وذلك من خلال تلقين المرأة

---

[1] Julien Mince, La Femme Dans Le Monde Arabe, Zd Magazine, France, 1981, p.54.

[2] Catherine de la croise, Espoirs et réalités de la femme arabe, Algérie, Egypte, édition L'harmattan, France, 1986, p. 37-38.

لأبنائها عادات وتقاليد والعراف لأبنائها فلن تكون في معزل عن ذلك الخضوع والسيطرة الرجالية، وبالتالي فإنها لا تستطيع إلا إعادة تربية أبنائها وبناتها على شاكلتها[1] سواء رضيت بذلك أم لا وهي مجبرة بحكم تسلط الرجل على تنشئة أبنائها على ثقافة تقييم الأدوار والوظائف داخل الأسرة على أساس تقديس الرجل والخضوع له تحت غطاء الخروج عن ما تمليه التقاليد والعادات والأعراف التي تؤكد على دونية (الحط من قيمة أو قدر) المرأة في المجتمعات العربية.

«Dans l'antiquité et jusqu'au moyen âge, la femme fut considérée dans la législation et dans les mœurs comme un être inférieur à l'homme».[2](2)

وقد جاء الإسلام بثقافة منحت أهمية كبرى في التشريع الأدوار والوظائف الأسرية وتخليص المجتمع الجزائري من جل تقاليده وأعرافه واستبدالها بتشريع ينظم سلطة الرجل ويحدد حقوق المرأة وهذا التشريع لم يتغير إلى يومنا هذا:

« La conquête musulmane l'occupation française… au cours de cette période, le droit de la famille en Algérie est fortement imprégné par le morale et la religion » [3]

قد بينت أولى مظاهر سيطرة الرجل على المرأة في العهد الإسلامي من خلال اعتماد الرجل على حجب المرأة في البيت، حتى في اقصى ضروريات الحياة ومنعت من الخروج في الكثير من المناطق الجزائرية وبذلك إلغاء الكثير من حقوق المرأة التي منحت لها تبني الضوابط

---

(1) Ibid., p. 38.
(2) Marie Thérèse, La participation des femmes à la vie civique, éd Guvière, France, 1945, p. 30.
(3) خوجة، المرجع المذكور سابقا، ص 61.

المستنبطة من الشريعة وهذا ما يؤكده الشيخ الغزالي حول وضع المرأة في الأسرة العربية لكل فيقول:

«الحق أن المرأة تأخرت تأخرا شنيعا من عدة قرون والذين أخروها ألغوا رسالة الإسلام بالنسبة لها، وأسقطوا عنها وجبات التعلم والعبادة والإدراك لحقيقة الدين وحقوقه وحقيقة الدين وواجباتها».

وهذا ما يدل على أن المجتمعات العربية بما فيها المجتمع الجزائري تغاضت عن التعاليم الإسلامية في مجال حقوق المرأة وإن إسلامنا ثم بشكل تراثي وفهمنا وجعلنا بعقيدتنا ينحصر في محدودية لثقافة ووعي الفرد الجزائري وفقا لعاداته وتقاليده.

« Seulement en Algérie ou la loi islamique n'est suivre que de façon. T'outre superficielle ou : les principes fondamentaux sont appliqués suivant les nécessités de l'heure et pour faire plaisir au Vivien… la famille musulman a évolué dans un cercle restreint, appliquant des principes souvent contraire au Quorane et au Hadith ». [1]

إلا أن هذا يحتاج إلى تدقيق وتمحيص في حيثيات المجتمع الجزائري حتى يمكننا إطلاق هذه النتائج القطعية.

وعليه فإن الوضعية التسلطية التي افرزها البعد عن التعاليم الإسلامية من طرف الطبقة الذكرية في المجتمع خاصة والحاكمة بصفة عامة، انحرفت عن مسارها في تطبيق التعاليم الإسلامية، لانتشار الجهل والأمية ولاعتقاد بالأولياء الصالحين خاصة في الحقبة الاستعمارية، بذلك مع مرور الوقت بدأت الأوساط الإجتماعية في الخلط بين ما هو التقاليد وبين ما هو الدين فانتحبت

[1] Secrétariat social d'Alger, Dossier sur le problème de la femme algérienne, Alger, 1963, p. 05.

وضعية أسرية تتعامل تعاملا خاصا مع المرأة وعلى فهم خاص للعلاقة بين الزوجين، كرست عقلية أفضلية الرجل في السلطة الكاملة على المرأة، وإن هذا الانحراف نتج عنه اختلاط في الضبط الاجتماعي بين ما ضبطته الشريعة الإسلامية وما أنتجته العقلية القبلية والعروشية خاصة في الزواج والميراث ومختلف العلاقات التي تربط الرجل بالمرأة في النشاطات أو المواقف وبذلك شوه صورة القوامة ومفهوم الرجولية الزوج ورب العائلة.

وبالتالي فإن السلطة الرجالية داخل البناء الأسري في شكلها العام وسلطة الرجل الزوج والأب والأخ على المرأة الزوجة، والأخت والبنت بشكلها الخاص لم تستقر على حال من الأحوال لعدة أسباب، كما يعرف المجتمع الجزائري نمط واحد من التعامل المنظم والمسير للأدوار والوظائف أو بالأحرى نمط واحد نتجلى من خلاله تقسيم الواجبات والحقوق بين الرجل والمرأة فقد تداخل فيه مجموعة من التيارات المختلفة من تقاليد بدائية من جهة وضرورة التشريع الإسلامي من جهة مما أنتج ضرورة ازدواج ثقافي بين ما هو ديني وما هو غريزي.

دون أن ننسى الأوضاع الاستعمارية كما ذكرنا سابقا لم يكن هدفه تحرير المرأة من ساتها السرية المعاشة بل كان مشروعا إلى المستقبل البعيد فالبغية الآتية كانت تحرير الوطن.

المطلب الثالث: الصراع الزواجي وعوامله

أ- تعريف الصراع الزواجي:

انطلاقاً من أن الوجود البشري يطبعه التفاعل في الوسط أو البيئة الاجتماعية باعتبار الروابط والعلاقات المختلفة والمتشابكة التي تربط بين الأفراد والجماعات، فإنه يمكننا أن نعتبر أن كل

علاقة من هذه العلاقات تقوم على أساس الصراع. وللظروف المحيطة بالفرد دور هام في تخفيف الصراع أو الرفع من حدته.

والعلاقة الزوجية من أهم العلاقات القائمة في الوسط الاجتماعي. فهي لا تخلو من الصراع ليس فقط بالنظر إلى أن كل علاقة تتضمن أو لأن الصراع في حدوده المعقولة يبقى مطلوباً ومقبولاً فحسب، بل لأن التغير الذي تعرفه بنيات العلاقة الزوجية بفعل ما يطرأ على المجتمع من تطور وما تشهده الظروف من تجدد، والتشريعات المرتبطة بهذه العلاقة، كل هذه العوامل تساهم في إذكاء الصراع وتغذيته في إطار العلاقة الزوجية وبالتالي تغذية التفاعل.

وحيث إن العلاقة تتسم بطابع الاستمرار والثبات في المجتمع، فإنها تعتبر حقلاً أو نموذجاً متميزاً لدراسة الصراع في مظهره النفسي والاجتماعي.

والنزاع بين الزوج وزوجته أمر عادي وطبيعي، وقد يحدث في جميع الأسر، إلا أنه قد يكون نزاعا بسيطا وسرعان ما يختفي أثره، وقد يكون نزاعا خطيراً ومتكرراً بحيث يجعل التوتر قائماً على أشده شبيها بالحروب الباردة التي تهدد كيان الاجتماع الأسري، وكذا ينبغي التمييز بين الصراع أو النزاع المنتج المثمر وبين النزاع أو الصراع الهدام، فالصراع المنتج أو ما يعرف أحياناً بالخلافات البناءة يقصد بها "خلافات لا تفسد الود بين الزوجين، ولا تؤدي إلى الخصام أو النفور .... وسميت بناءة لأنها تقوي الروابط الزواجية، وتجعل كلا الزوجين يصحح من أساليب توافقه مع الآخر، حتى يزداد قرباً منه، وتعاونا معه، وتجعله يغير من ردود أفعاله، حتى تكون في مستوى ما هو متوقع منه.

والخلافات من هذا النوع مفيدة للحياة الزوجية، في اكتساب الخبرات وصقل القدرات على مواجهة المشكلات الأسرية" [1] ومن ثم يقول "ابراهيم الوليلي": "فأما النزاع المنتج فإنه يجفل رباط الزوجية أقوى وأوثق لأنه يعيد تعيين الأمر الذي أثار النزاع، وهو نزاع موجه إلى مسألة بالذات ودائر عليها ومفوض إلى تفاهم جديد، أتم. وهو في خير الحالات يقل تكرره وعنفه كلما تقدمت الحياة الزوجية وتقررت الحلول الأساسية للمسائل.

ومن شأن النزاع المثمر أن يكشف للزوجين عن قوة علاقتهما ومتانتها في الحقيقة. وهكذا يساعد النزاع على توطيد الزواج بتذكير الزوجين حين يصطلحان بعمق ما بينهما من الحب والتقدير.

أما النزاع الهدام فتصبح مزايا العلاقة الزوجية بعده أقل مما كانت قبله لأن غرضه ليس الموضوع بل الشخص، ولما كان محصوراً في شخصية الطرف الآخر فإنه يحقره ويؤذيه، ولذلك يؤدي إلى فتور القلب ويقلب الحب بغضاً، لأن الشدة فيه تزدادان باطراد فيه". [2]

فالنزاع الهدام أو الخلافات الهدامة يقصد بها: "خلافات تؤدي إلى الخصام والعداوة والصراع والانتقام. فهي خلافات مطلقة ليس فيها تفاوض، ولا تفاهم، ولا حلول وسط، تخلو فيها العلاقات الزواجية من الود والرحمة، وتجعل مواقف التفاعل الزواجي مواقف بغيضة إلى نفس كل من الزوجين، وتدفعهما إلى التوافق الزواجي السيء وتنبئ بهدم العلاقة زوجية ووقوع الطلاق". [3]

هكذا نرى ن الصراعات والمناعات الزوجية قد تنمو من نفور بسيط إلى كراهية شديدة ومن خلاف بسيط إلى خصومة عنيفة وعنيدة "واجتياز مراحل أي نزاع عائلي يتطلب نضجا عاطفيا

---

[1] مرسي، المرجع المذكور سابقا، ص 237.

[2] ابراهيم الوليلي: الطريق إلى السلام العائلي. القاهرة، ص 147.

[3] مرسي، المرجع المذكور سابقا، ص ص 238- 239.

وقوة نفس وحيوية ضمير"[1] فالصراعات تحتوي على سبب الهدم، وسبب وحدة كبيرة فهي تؤدي إلى الحرب أو إلى تفاهم كبير متبادل"[2]. وللصراع الفردي والاجتماعي، وللطرق التي تبع في حله أهمية نظرية وعملية على السواء. والصراع في حدّ ذاته كما ترى ذلك "آن ماري كولون (Anne-Marie Goulon) [3] عنصر من العناصر الأساسية للنضج عند الزوجين. فمعرفة أن الصراع هو أمر طبيعي يجنب أحياناً "هول" المواقف.

والصراع في رأس أوبير "Aubert"[4] شرط من شروط الوجود الإنساني، ومن ثم فإن مأساة كثير من المطلقين تكمن في كونهم يولون الصراع أهمية كبيرة، معتقدين أنه شيء خارق للعادة، وأن ظهور أول صراع يدفعهم حتما، أو شيئا فشيئا نحو الطلاق. في حين أنه ينبغي تسوية مكانة الصراع باعتباره من مكونات كل حياة اجتماعية.

1- الصراع: في الفرنسية Conflit والانجليزية Conflict واللاتينية Conflictus[5]

والصراع يعني في القواميس العربية والأجنبية[6]: النزاع، الشقاق، الخلاف، التضارب، التعارض، التناقض، والاصطدام، ويرى أحمد الخشاب وحسين عبد الحميد أحمد رشوان في هذا الصدد أن المعنى الاصطلاحي للتصادم يقتصر الآن على مدلول الصراع بين القوى الاجتماعية المتصادمة حين يكون التنازع أو المقاومة شعورية عن وعي وبقصد، وحين يقذف المتنازعون في ميدان الصراع بكل ما يملكونه من وسائل مشروعة أو غير مشروعة ومن وسائل

---

(1) الوليلي، المرجع المذكور سابقا، ص 147.
(2) Thomas Gordon, Parents efficaces, La célèbre méthode Gordon, col. Marabout service, 1986, p. 168.
(3) Couple et familles dans la société d'aujourd'hui, Op.cit., p. 237.
(4) Ibid., p. 239.
(5) صليبا، المرجع المذكور سابقا، ص 725.
(6) Jean-Baptiste Belot, Dictionnaire Français-Arabe, Op.cit., p. 109.

استفزازية[1] والصراع في الأصل "نزاع بين شخصين يحاول كل منهما أن يتغلب على الآخر بقوته المادية"[2] هكذا نجد أن "وليم الخولي" يقول: "قد يكون الصراع بين أشخاص كل منهم يصارع الأخر للحصول على هدف معين، ويسمى ذلك النوع من الصراع (interpersonal) أي بين أشخاص.

ويشاهد هذا النوع من الصراع في الحروب وفي المشاجرات وغيرها، في صورة مادية أو معنوية، ويسمى صراع النوع "Race conflict." [3]

وتعد عملية الصراع إحدى خصائص الحياة النفسية الاجتماعية لأنها ترتبط بالعلاقات بين الأفراد والجماعات. وفي حدود هذا المعنى "يعتبر الصراع من أخطر العمليات الاجتماعية التي قد تسبب انهيار البنية الاجتماعية القائمة"[4]، كالأسرة مثلا كما أن عملية الصراع "تنطوي على عمليات التفرد ولتباعد والحسد الاجتماعي"[5]

إن الأفراد حين يسعون في سلوكهم إلى تحقيق أهداف مشتركة نسمي ذلك تعاوناً "وتشتق كلمة نعاون من كلمتين لاتينيتين، فكلمة co تعني together، وكلمة Operari، وتعني عمل

---

[1] أحمد الخشاب: العلاقات الاجتماعية. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. 1957، ص 282.
حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الطفل، دراسة في علم الاجتماع النفسي. المكتب الجامعي الحديث. 1992، ص ص 107–108.

[2] صليبا، المرجع المذكور سابقا، ص 725.

[3] وليم الخولي: الموسوعة المختصرة في علم لنفس والطب العقلي. الطبعة الأولى. مصر: دار المعارف، 1976، ص 112.

[4] الخشاب، المرجع الذكور سابقا، ص 282.

[5] المرجع نفسه، ص 87.

Work والتعاون هو عملية اجتماعية، وهو الشكل الرئيسي للعلاقات والتفاعل داخل الجماعات". [1]

والتعاون هو ذلك الشعور بالانتماء للوسط الاجتماعي أو الجماعة مع إحساس كل فرد من الأفراد بالثقة وشعوره بالمسئولية إزاء جماعته ورغبته في تحقيق أهدافها المشتركة.

وبتحليل السلوك التعاوني نجد أنه "سلوك هادف يرمي إلى تحقيق هدف، والهدف فيه مخطط، أي قائم على الوعي به والتفكير فيه، كما أنه سلوك اجتماعي جماعي أي من خصائص الجماعة ويعتبر عملية أساسية للحياة الاجتماعية، ويقوم على الغيرة لا الأنانية، حيث يقوم فيه لتحقيق الهدف المشترك، أي يقتضي إسهام كل فرد بما عنده مع التنازل عن بعض حقوقه في سبيل الهدف الذي تعود فائدته على الجميع. ولما كان الأفراد لا يسعون إلى أهداف إلا لإشباع دوافع، فالدوافع إلى السلوك التعاوني فردي وجماعي أو يشبع حاجات الفرد التي لا تحقق إلا عن طريق الجماعة. وأخيراً يقتضي التعاون الإيجابية أي قيام الفرد بنشاط في المخطط الذي يوصل إلى الهدف". [2]

انطلاقا مما سبق، نجد أن التعاون سلوك يعني بالأساس الاشتراك فيما يؤدي إلى تحقيق أهداف مشتركة وبالتالي نجده مرتبطاً بالطبيعة الاجتماعية للأفراد الذين يقبلون الاشتراك ويقبلون أيضا التعاون مع الجماعة.

وهكذا فإن التعاون يدعم ويقوي التآزر والإجماع بين أفراد الجماعة.

---

[1] أحمد رشوان، المرجع المذكور سابقا، ص 105.

[2] سعد جلال: المرجع في علم النفس. الطبعة الخامسة. مصر: دار المعارف. 1980، ص ص 769-770.

وإذا ما تحول الاهتمام من الأهداف وأصبح موجها نحو الأفراد أنفسهم ظهر ما يسمى بالخصومة. فالخصومة عبارة عن تنافس بين الأفراد. والشخص المتنافس يرغب في الحصول على ما يبتغي بحرمان الآخرين مما يرغب فيه وذلك بهزيمتهم إذ أن الغرض هنا لا يتحقق إلا بهزيمة الآخرين.

إن اشتداد التنافس بين الأفراد يؤدي إلى ازدياد العداوة في نفوسهم وتكون الحصيلة ما يسميه علماء النفس الاجتماعي "بالتنافس العدواني أو الصراع"[1] والتنافس ينقلب إلى صراع عندما تستمر وتطول المنافسة بين المتنافسين. فيقوم الصراع بسبب الاختلاف حول الطريقة السليمة التي يتم بها تطبيق المعايير التي تتحكم في المنافسة وتفسير هذه المعايير.

والصراع هو إذن "أقوى درجات التنافس وأشدها عنفاً. وهو رفض لعملية التعاون. والصراع عملية اجتماعية تحدث عن قصد وتعمد بين فردين أو أكثر أو بين الجماعات، أو بين الطبقات في المجتمع الواحد... أو بين المجتمعات بعضها وبعض. ويعود هذا إلى الكراهية والعداء، وتعارض المصالح والأهداف فحين تتجانس المصالح تقل حدة الصراع، وحين تتعارض المصالح تزداد حدة الصراع... والصراع يحدث بين أطراف غير متكافئة من حيث المستويات والقدرات والإمكانيات وفي الصراع يعرف الأطراف المتصارعة بعضهم بعضاً، وحيث يعرف كل منهم مواطن القوة والضعف في خصمه، فيحاول التغلب عليها مستعيناً في ذلك بكافة الأساليب سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة". [2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 770.

[2] أحمد رشوان، المرجع المذكور سابقا، ص ص 107-108.

إلا أن المبادئ التي تحكم هذه العمليات ليست واحدة في هذه المستويات الثلاث. فالصراعات التي تشب داخل الجماعة تهدد تكاملها أكثر مما لو كانت هذه الصراعات بين عدة جماعات، فالثابت هو أن الصراع بين الجماعات يقوي ويدعم التعاون الداخلي بين أفراد الجماعة الواحدة.

انطلاقا من هذا المنظور الدينامي النفسي–الاجتماعي لعملية الصراع، نستنتج أن الصراع هام وضروري لإذكاء التوترات سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات وبالتالي لا يمكنه الزوال إذ أنه لا يقوم في أساسه على الشروط المادية الخارجية فحسب، بل لأنه يدخل في طبيعة التكوين الفردي والجمعي.

وإذا ما قمنا بتحليل سيكولوجي لعملية الصراع "فإنه ينبغي أن نعي أنه بمرد ما أن يدخل شخصان في علاقة ما، خاصة إذا كان هناك ثراء في هاتين الخصيتين من حيث أن كل واحدة خصوميه وتميزاً، وتعدّ ثروة داخلية، فبمجرد ما تكون هناك محاولة تواصل، ويكون الكلام ناقصاً، فإننا نجد بالضرورة خطر الاصطدام وعدم التفاهم"[1] إن الفلاسفة استدلوا على أن الحياة لا تنشأ إلا من خلال توترات وهكذا نجد أن "هيجل"[2] قد أوضح أن الصراع ملازم لكل مجهود وهذا الإقرار ينطبق إلى حد كبير على الحياة الزوجية التي تربط بين شخصين، ليس بكيفية فردية، ولكن دوما، ليلا ونهارا، روحا وجسداً.

إذن إذا كان هناك موضع يظهر فيه الصراع كشيء ممكن يجب معرفته، تجاوزه، والتعالي عليه، فإن هذا الموضع يتمثل في الحياة الزوجية، فالأزواج عند بداية معاشرتهم يعرفون أنهم سيتصارعون يوماً ما، إذن سيكونون على مقدرة ليجعلوا من خطر الفشل فرصة لتعميق حبهم وتجاوز أنانيتهم، والقيام بخطوة أولى لفهم الآخر في أعماقه، والصراع آنذاك سيصبح موجباً.

---

(1) Couples et familles dans la société d'aujourd'hui, Op.cit., p. 239.
(2) Ibid.

ويخلص (Martin Jentel) [1] إلى أن عارضا ما قد يظهر إذن بكيفية عنيفة: قضية في وجودنا، تلك التي ننتظر من ورائها الحصول على أكبر قسط من الإشباع، تلك التي تتوقف عليها سعادة أبنائنا، تتكشف بالنسبة لغالبيتنا على أنها فشل... وإذا كانت المعاشرات الزوجية سيئة، فإن الزواج في حدّ ذاته حسن.

1- الصراع الزواجي:

يتخذ مفهوم الصراع في الحياة الزوجية معاني كثيرة، فهو يشير إلى "المشاحنات الزوجية والأسرية والافتقار إلى المناخ العائلي الطبيعي"[2] كما أنه يعبر عن "مشاجرات الوالدين واختلافهما"[3] و"الاضطراب المنزلي والمشاجرات والمنازعات بين الآباء"[4] ويعرف أحياناً الصراع الزواجي "بعدم التوافق العائلي أو الصراع العائلي"[5] أو "التوتر العائلي، وهو ظاهرة تنشأ عادة من تصادم المواقف في داخل الأسرة وتعارض الاتجاهات بين عناصرها وتعرضها لبعض المشاكل، فتنقلب سعادة الأسرة إلى شقاء ويضطرب نظامها وتفتت وحدتها"[6] كما يعرف أحيانا أخرى "بالحياة الزوجية المضطربة"[7] حيث تكون الأسرة مضطربة العلاقات، دائمة الخلافات بين الزوجين، لا تقدس الروابط العائلية، وتفتقر إلى الاحترام والود اللازم بين

---

[1] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 4.

[2] أحمد ظافر محسن: مشكلة إدمان الشباب على تعاطي المخدرات، مظاهرها أسبابها، القضايا المعاصرة للشباب المسلم، مجلة الفكر العربي، العدد 47، السنة الثامنة، 1987، ص 61.

[3] عبد العزيز القوصي: أسس الصحة النفسية. الطبعة الثامنة. القاهرة: دار القلم، مكتبة النهضة المصرية، 1970، ص 188.

[4] المرجع نفسه، ص 71.

[5] أوزي والدريج، المرجع المذكور سابقا، ص 15.

[6] الخشاب، المرجع المذكور سابقا، ص 228.

[7] محمد علي حسن: علاقة الوالدين بالطفل وأثرها في جناح الأحداث، دراسة تطبيقية لمشكلة الأحداث الجانحين في الجمهورية العربية المتحدة، كلية التربية، جامعة عين شمس، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970، ص 173.

الزوجين. وهي أيضاً "الأسرة يتصف أفرادها باضطراب انفعالاتهم وكثرة ثوراتهم، وحدة طبعهم، واستمرار شجاراتهم وبالتالي فهي لا تعرف معنى الاستقرار أو الهدوء الذي يجب أن تتميز به الأسر والذي لا بد من وجوده لتحقيق الاستقرار النفسي لأبنائها"[1] ويعرف لصراع الزواجي كذلك بالخلافات الزوجية ويقصد بها "تباين في أفكار ومشاعر واتجاهات الزوجين حول أمر من الأمور، ينتج عنه ردود أفعال غير مرغوب فيها، تظهر الخلاف وتوضحه، ثم تحوله إلى نفور وشقاق وزيادة في ردود الفعال غير المرغوب فيها، فيختل التفاعل الزواجي، ويسوء التوافق الزواجي، وتضعف العلاقة الزوجية." [2]

وهناك ما يطلق عليه تعبير "الأسرة المحطمة" [3] التي تتم بالمشاجرة المستمرة أو سجن أحد الوالدين أو غيابه بصورة مطردة أو وفاته أو بالطلاق، ذلك الغياب الذي يعبر عنه أحياناً بالتفكك الجزئي الذي يقع في حالات الانفصال والهجر المتقطع بمعنى أن "الزوج والزوجة قد يعاودان الحياة الأسرية، ويستأنفان علاقتهما المتبادلة في فترات إصلاح ذات البين، ولكن من المستبعد أن تستقيم الحياة الزوجية في مثل هذه الحالات، بل لا بد أن تكون مهددة من حين لآخر بمعاودة الانفصال والهجر"[4] وقد يكون التفكك كليا وذلك بإنهاء الزوج وزوجته لعلاقتهما الزوجية سواء بالطلاق أو بتدمير حياة الأسرة عن طريق الانتحار أو القتل.

---

[1] علي حسن، المرجع المذكور سابقا، ص 394.

[2] ابراهيم مرسي، المرجع المذكور سابقا، ص ص 236-237.

[3] محمد طلعت عيسى: الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة. 1965، ص 271.

[4] الخشاب، المرجع المذكور سابقا، ص ص 232-233.

والانفصال والهجر معناهما ترك لحياة الزوجية والتفكير في إنهائها أو التهرب من مسئولياتها، إلا أنّ هناك فرقاً دقيقاً في استعمال اللفظين. "فيدل الانفصال على ترك الزوج أو الزوجة الحياة المنزلية بناء على اتفاق سابق بين الزوجين على هذا الوضع.

أما الهجر فيدل على ترك أحدهما هذه الحياة بدون اتفاق وبدون أن يبدي وجهة نظره في الإبقاء على العلاقات الزوجية أو إنهائها.... وقد حددت مختلف الشرائع مدة معينة يعتبر الهجر بعدها طلاقاً، وتقضي به الهيئات القضائية والشرعية". [1]

ويعبر عن ذلك الغياب "بالتفكك من الناحية الاجتماعية"[2] الذي يضم إلى جانب الانفصال الشقاق في العائلة الصراع فيها حتى ولو لم يؤد هذا الشقاق والصراع إلى انفصام روابط العائلة.

ويعبر عن الصراع الزواجي كذلك بالأسرة المتصدعة بالمعنى النفسي "وهي الأسرة التي يعيش فيها الوالدان معا ومع أطفالهما، ولكن يسودها المنازعات المستمرة، ويشيع فيها عدم احترام حقوق الآخرين، وهي التي يعيش فيها الطفل تحت ضغط مستمر وكثيراً ما يكون موضع سخرية باقي أفرادها، وهي في العادة أسرة متسلطة يتحكم فيها الأب ويتحول مركز الزوجة والأطفال فها إلى مركز سلبي، وكثيراً ما نجد الطفل في هذه الأسرة غير مرغوب فيه ولا تكون لديه أية خبرة بشعوره بالانتماء إليها وتكون نتيجة ذلك أن يصبح طفلاً مهجوراً قلقاً وغير مستقر وكثيراً

---

[1] المرجع نفسه، ص 233.

[2] محمد عارف عثمان: نقد عوامل انحراف الأحداث مع دراسة تطبيقية للموضوع في مصر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1966، ص 357.

ما يكون طفلاً عدوانياً"[1] ويضيف آخرون لهذه الأسرة "الإدمان على المسكرات أو المخدرات أو لعب القمار". [2]

أما علماء النفس الاجتماعي فيعبرون عن الصراع الزواجي "بالاحتكاكات بين الزوجين"[3] نتيجة صعوبات ناجمة عن عدم التوافق الجنسي أو الرغبة في السيطرة والخضوع، عدم مراعاة كل من الزوجين لشعور بعضهما، عدم قدرتهما على تبادل الآراء فيما يتعلق بمشكلات الأسرة، عدم اتفاقهما حول أساليب تنشئة أطفالهما، عدم احترام كل منهما الآخر لحقوق الآخر، إلى جانب الإهمال العاطفي والمعاملة السيئة.

والصراع في الزواج قد يتخذ صوراً ملتوية كاضطراب أحد الزوجين من حيث لتكيف النفسي، أو تكوين اتجاه سلبي نحو مختلف المواقف المرتبطة بالشريك أو ما يعبر عنه بالعلاقات الزوجية التبادلية.

والصراع الزواجي يعني "اصطدام شخصيتين، إظهار بعض المعارضات، قصورا متبادلا لإشباع جزئي أو كلي لمجموع الرغبات المتبادلة، والصراع الزواجي يمكن أن يسخر بكيفية إيجابية لدعم التعارف المتبادل (إذا كان الحب مهيمنا) أو ينحط إلى صراع دائم، إلى حرب زوجية إلى "انفصال انفعالي تام"[4] إن كثيرا من الآباء يكرهون أن تكون لديهم صراعات، فهم يضطربون عندما يحدث ذلك ويتضايقون أمام إيجاد طريقة ناجعة لمواجهة هذه الصراعات.

---

[1] علي حسن، المرجع المذكور سابقا، ص ص 59-60.

[2] محمد طلعت عيسى وآخرون: الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. منشورات المكتب الدولي العربي، ص ص 45-65.

[3] علي حسن، المرجع المذكور سابقا، ص 172.

[4] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p.125.

وفي الحقيقة، توصف علاقة بالشذوذ إذا لم تتصارع فيها حاجات شخص ما خلال مدة زمنية مع حاجات شخص آخر "فعندما يحدث اتصال بين شخصين أو جماعتين لا بد من حدوث صراعات بكيفية أو بأخرى، فقط لأن الأشخاص مختلفون، يفكرون بكيفية مختلفة، لهم حاجات متضاربة ويرغبون في الحصول على أشياء تكون أحياناً متعارضة". [1]

إذن فالصراعات ليست بالضرورة أمراً قبيحاً، فهي موجودة وتشكل جزءاً من حقيقة كل علاقة والواقع، أن علاقة لا تظهر فيها صراعات يمكن أن تكون علاقة أقل "صحة" من علاقة أخرى تكون فيها الصراعات كثيرة الوقوع، وأحسن مثال على ذلك الأزواج حيث تستجيب الزوجة الخاضعة دائما لرغبات زوجها المسيطر.

ويرى كوردون[2] أن العنصر الهام في كل علاقة، هو الطريقة التي تسوى بها الصراعات، وليس عدد الصراعات التي يمكن أن تحدث، إنها تأكيد العنصر الهام لتحديد ما إذا كانت علاقة ما صحيحة أو غير صحيحة، مرضية أو غير مرضية، ودية أو عدوانية، عميقة أو غير عميقة أو مزيفة، حارة أو باردة.

فالصراعات الزوجية علامة على ظهور نوع من عدم التوازن "عموما وحدهم الأزواج الذين يتمتعون بتجانس وتجاذب قويين ودائمين، يقبلون مواجهة الصراع والأزمة، أما الآخرون فغالباً ما يقطعون صلاتهم بمجرد ظهور الأزمات". [3]

والصراع الزواجي قد يظهر في شكل غيض وسخط دائم وهو يعني هنا التوتر بالنسبة للزوجين معاً، وهذا التوتر دائم تتخلله فترات من الهدوء الظاهري وفترات هيجان دائمين يعطيان لأبسط

---

(1) Thomas Gordon, Parents éfficaces, Op.cit., p. 169.
(2) Ibid., p 170.
(3) Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 48.

طارئ أبعاداً لا محدودة "فالسخط يؤول كل ما يصدر عن الآخر: إشاراته العادية، ضحكاته، صوته، تعبيراته، أفكاره، أحكامه فكل شيء يصبح مثيراً ومهيجاً... فالتوتر هنا يصبح ملازما وغير قابل للانحباس، وكل واحد من الزوجين يسعى من جهته إلى هدم الوحدة الزوجية"[1] وفي هذه الحالة فإن الزواج كوحدة حية ومهدمة، يبقى عبارة عن زواج مخيف تحافظ على وحدته الرغبة في لتطاحن أو في تعذيب لنفس. وسلوكيات الأزواج تصبح هنا شديدة التماثل نظراً لأن المواجهة أصبحت مفتوحة بينهما إلا أن وسائل كل منهما تختلف عن الآخر.

كما أن الصراع الزواجي قد يظهر في شكل "سلم مسلح وحرب زواجية"[2] ففي جميع الحالات نجد أن التواصل مقطوع بين الاثنين كما تعبر عن ذلك العلاقة التفاعلية وكذا عدم الإنصات الموجب، إذ يصبح هناك نوع من التحريف والانحطاط الكلامي أو السكوت الزائف كتعبير عن توتر وعن سلوكيات متعارضة، كما أن الصراع قد يتحول إلى جحيم زواجي حيث الخصام الدائم الذي يتخذ شكل حرب زواجية والذي يمكنه أن ينفجر في شكل زوابع، أو يستمر بشكل غير محدود.

وفي هذه الحالة تسود اتجاهات ثلاث: [3]

1- الدفاع ضد اتهام الذات: فالرغبة في أن يكون أحد الطرفين على الصواب، وأن الحق معه، والقانون في صفه، تعبير عن رغبة في براءة الشخص وأنه بالتالي الضحية،

---

(1) Ibid., p. 48.
(2) Ibid., p. 87.
(3) Ibid., p..87.

2- اتهام الطرف الآخر: وهو اتجاه مكمل للأول، وهنا يسعى أحد الطرفين إلى وضع الآخر أمام وقائع الاتهام، وهذه طريقة "موضوعية" للتعبير عن حقه وعداوة تتخذ لنفسها طابع الاتهام.

3- الحاجة إلى العقاب: فهناك جرح عميق وهو أعمق من المس بالكرامة، ذلك الجرح هو نتاج لتحطم الأمل في السعادة، وكذا الإحساس بأن الشخص قد أضاع أهم ما في الحياة، ومن ثم فإن هذه لخسارة الوجودية تستحق العقاب.

إن الأزواج في حالة الانفصال العاطفي والذين يرفضون الطلاق الشرعي أو الانفصال، هم في الحقيقة أولئك الذين لا يكفون عن المعاقبة المتبادلة، فالزواج إذن يتحول إلى مصيدة.

والانفصال العاطفي يمكن أن يتحقق ضمن حياة مشتركة يتم الحفاظ عليها مؤقتاً أو دائماً، يتجلى الانفصال العاطفي كذلك من خلال تجاهل الأزواج لما قد يفصلهم بشكل خطير، أو إنهم يعون ذلك ولكنهم لا يقبلون الاعتراف بشكل رسمي بفشل وحدتهم لأسباب اجتماعية، أخلاقية أو دينية". [1]

هكذا نخلص إلى أن الحرب قد تعبر عن نفسها من خلال الانفصال العاطفي، فـ "ديسبير" (J.L Despert) استعمل في مؤلفه Les enfants du divorce [2] تعبير الطلاق العاطفي لتعيين حالة قطيعة للعلاقة لزوجية العاطفية دون أن يكون هناك طلاق في معناه القانوني، ففي هذه الحالة، نجد أن الأسرة كوحدة حية مندثرة تصبح عبارة عن أزواج يسمهم الخوف والقبح ولا

---

[1] Robert Lafon, Op.cit., p. 258.
[2] J.L Despert, Les enfants du divorce, PUF, voir: Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 87.

تجمع بينهم في التقاتل وتعذيب الآخر، وتسود الحرب الزوجية في جميع مراحلها القطيعة سواء على مستوى العلاقات التفاعلية بين الأزواج أو على مستوى الإنصات والتفهم الإيجابي.

والحرب الزوجية هي مرحلة تحتدم فيها الأزمات والمشاحنات نتيجة طابعها الدائم واستحالة استغلال التوتر القائم بشكل إيجابي "وقد تنتهي هذه الحالة بقبولهما مبدأ إنهاء العلاقات الزوجية عن طريق الطلاق، وقد لا يستسلم أحدهما لرغبة الآخر ويفترقان، ويظلان في خصومات ومنازعات قضائية يطول أمدها... إلا أنّ حالات التوتر لا بد أن تنتهي على حساب حياة الأسر، أي بتفككها وانحلالها". [1]

ب- عوامل الصراع الزواجي:

سنتعرض هنا لدراسة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الصراع الزواجي، تلك العوامل والأسباب التي تجعل من الحياة الزوجية حياة تطبعها التعاسة والنكد والحزن والهم الشيء الذي ينعكس على الأزواج سواء في أقوالهم وأفعالهم وكذا اتجاهاتهم النفسية نحو الحياة الزوجية، كما ينعكس في تربيتهم لأبنائهم والصراع في الحياة الزوجية "يرجع لعوامل كثيرة ومتداخلة، ومتفاعلة بعضها مع بعض تؤدي أحياناً إلى التصدع وأحياناً أخرى إلى ما هو أشد من ذلك فتؤدي إلى الطلاق". [2]

ويعتقد مصطفى الخشاب [3] أن السباب البارزة التي تؤدي إلى التوفر في محيط الأسرة هي:

---

[1] الخشاب، المرجع المذكور سابقا، ص 232.

[2] عبد العزيز، المرجع المذكور سابقا ، ص 242.

[3] الخشاب، المرجع المذكور سابقا ، ص ص 228- 232.

- عدم توافر المقومات الأساسية لمعيشة الأسرة ولا سيما من الناحية الاقتصادية ومن ناحية الاستقرار،
- اختلاف فلسفة كل من الزوجين في الحياة،
- اختلاف الأفق الثقافي للزوجين واختلافهما في المعايير المتعلقة بالدين والأخلاق وآداب السلوك والذوق العام،
- طغيان شخصية أحد الزوجين على الآخر بشكل ملموس،
- ظهور الاتجاهات الفردية والأنانية،
- الميول الجنسية ومبلغ أثرها في زيادة حالات التوتر،
- التصرفات الشاذة نتيجة الضعف العقلي والانهيار والأمراض المزمنة،
- العادات الضارة والانحرافات الشاذة ومظاهر السلوك التي تتنافى مع الآداب العامة،
- انعدام العواطف الأسرية،
- اشتداد العواطف الزوجية وتأجج الانفعالات المحيطة بها والغيرة وما إليها،
- تدخل الأقارب في العلاقات الزوجية أو اشتراكهم في معيشة الأسرة،
- الأصدقاء والجيرة،
- قلة الوسائل الترويحية والتزمت في معاملة أفراد الأسرة يصيبهم بضيق نفسي وأزمات تؤدي إلى التوتر،
- عدم الوفاء والإخلاص والوضوح والصراحة والصدق في المعاملات الزوجية،
- تعدد الزوجات.

ويرى إبراهيم الوليلي[1] أن من بين العوامل التي تثير أسباب النزاع والشقاق العائلي: تباين الطباع في الرجل والمرأة، الغيرة وضياع الثقة، مشاكل الأهل والأقارب، تنازع السلطة، الناحية المالية في حياة الأسرة، سوء التدبير والجهل والإهمال، الهجر والخصام والكراهية، والنشور، وتعدد الزوجات.

يمكننا أن نضم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الصراع الزواجي في مجموعتين رئيسيتين وهما: العوامل الداخلية أو النفسية الخاصة بشخصية الزوجين ووحدتهما، **و**العوامل الخارجية أو الاجتماعية – الأسرية وهي أساساً عوامل مادية.

وتختلف هذه العوامل حسب الحالات. إلا أنها تبقى مع ذلك عوامل متشابكة في عمقها ومتداخلة يصعب التمييز بينها. وقد قمنا بتقسيمها فقط لتسهل دراستها ومن أهمها:

1- انعدام الحب الزواجي:

ويستحق هذا العامل أم يذكر في مقدمة العوامل الأخرى نظراً لكون هذا القصور العاطفي يفرق بين الزواج ويدفع بهم إلى الاحتكاكات التي يصعب تجنبها والتي تمس أهدافهم المتعارضة والمتضاربة.

يقول لمير (Lemaire) [2]: إن السبب الأساسي، والوحيد للخلافات، هو التطور اللامتكافئ للزوجين بعد الزواج. إنهما يريدان أن تكون للحب قوة موحدة، فكل واحد منهما يريد أن يظل

---

[1] الوليلي، المرجع المذكور سابقا ، ص ص، 153-196.

[2] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 77.

الآخر كما عرفه لأول مرة، وهذا غير ممكن، ينبغي أن يتكيف كل واحد منهما مع الآخر بكيفية مستمرة وهذا ليس دائما بالأمر السهل.

فعندما يضعف الحب الزواجي، نجد أن كل واحد يحمل الطرف الآخر مسئولية فشل الزواج، وتدعم ذلك بالنسبة لكل واحد منهما خيبة أمله التي تزيد من حدة شعوره بأنه الضحية، ويقول مصطفى الخشاب في هذا الصدد "... فقد تفتقر العلاقة الزوجية عند أحد الزوجين لسبب أو لآخر بعد فترة قد تطول أو تقصر، فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف وثقيلة الظل، وهذا الجفاف لا يستقيم مع طبيعة الحياة الأسرية، ويتعارض مع مقوماتها الأساسية في الحب والإخلاص والتعاطف والتودد، وتؤدي آجلا أم عاجلا إلى وضع حد للعلاقات الزوجية وإنهائها على صورة ما". [1]

وهكذا فإن الحب الزواجي عندما يصيبه الضعف، فإن المقومات تسترد نشاطها مما يدفع كل واحد من الأزواج إلى اتهام الآخر بكونه سببا في فشل الوجود المشترك بينهما سواء كان ذلك الفشل ضعيفاً أو خطيراً، كما يدعم الشعور بالخيبة الذي يزيد من اعتقاد الزواج بأنه الضحية.

إن التفاعل الزواجي يقوم على المشاركة الوجدانية، والتعاطف بين الزوجين، وتمركز كل منهما حول الآخر يحبه، ويتعاون معه ويضحي من أجله. "فالتعاطف بين لزوجين يجعل العلاقات الزواجية قوية، وينمي التفاعل الإيجابي بينهما، ويقرب وجهات نظرهما، ويدفعهما إلى التعاون والتكامل والتفاهم والمصاحبة". [2]

---

[1] الخشاب، المرجع المذكور سابقا، ص 230.

[2] مرسي، المرجع المذكور سابقا، ص ص 126- 127.

ويجعل كل واحد منهما متحملا للآخر وإن كان مشغولا عنه، وتعاطف الزوجين معا هدف أساسي من أهداف الزواج الشرعي "وبدون هذا التعاطف الزواجي إلى الكيد والشقاق والصراع، وتفقد الحياة الزوجية أهم أهدافها، ويعيش الزوجان معاً بجسميهما متباعدين بروحيهما، بسبب نفورهما العاطفي". [1]

إن التأثير متبادل بين الحب والتعاطف، ذلك أن تعاطف الزوجين ينمي الحب بينهما، والحب ينمي التعاطف بينهما، ولا يوجد تعاطف بدون حب، ولكن قد يوجد حب بدون تعاطف، وهذا النوع من الحب لا يكفي وحده ليكون التفاعل الزواجي إيجابياً ذلك لأنه خال من المشاركة الوجدانية، فقد يدفع الزوجين إلى أن يتعاونا معا إذا حصل كل واحد منهما على إشباع حاجاته من التفاعل مع الآخر، وإذا لم يحصل عليه انقلب تفاعله معه إلى الشقاق والصراع رغم وجود الحب الجنوني بينهما.

2- التباين الفكري بين الزوجين:

قد يشمل هذا التباين إلى جانب الفكر، الثقافة، العادات، الآراء، البيئة الأصلية لكل من الزوجين، هذا التباين "يزيد من حدة التباعد بينهما، ويعمل على مجابهة الإطارات المرجعية لكل منهما، كما أنه يحرف كل تواصل بينهما"[2] وهنا يصعب على كل واحد من الزوجين تفادي هذا التباين ومحاولة التأثير وإقناع الطرف الآخر وجعله يندمج في إطاره المرجعي. فهناك حالات تدفع فيها الضرورة، ضرورة التحول والتبدل إلى دفاعات لا تقهر، وفي حالات أخرى، نجد أن سلوكيات

---

[1] مرسي، المرجع المذكور سابقا، ص ص 126- 127.

[2] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 8.

أحد الزوجين وأفكاره غير الموافقة للبيئة التي تحدث فيها يكون من شأنها أن تؤدي إلى شعور الشريك الآخر بالخجل والحياء والاحتقار أ الغضب.

3- التباين بين مميزات الجنسين: الطبع-الخلق-الشخصية

ويدخل في التنشئة الاجتماعية للزوجين:

إن تنافر الطباع لدى الزوجين وكذا شخصيتهما، وتوقعاتهما أو رغباتهما لا يرفع من حدة عدم التفاهم بل إنه يؤدي كذلك إلى خلق شعور بالعجز لبناء حياة زوجية مستقرة في الوقت الذي تكون فيه مجموعة من السلوكيات مختلفة تماماً.

"إن تنافر الطباع بين الزوجين يؤدي بهما دائما إلى سرعة الاحتكاك والاختلاف والانفجار الانفعالي". [1]

وإذا كان الطبع يعني "الجانب الموروث للأخلاق ويمكن أن نقول عنه أنه الجبلة أو المزاج أو الطبيعة التي طبع عليها الفرد وتستند إلى بنية الإنسان أو تتصل بها كالطبع الحاد مثلا أو المرح أو العصبي... فمن ذلك نفهم سر الاختلاف بين الأشخاص في البنية والأخلاق والطباع والشخصيات وبين الذكر والأنثى". [2]

وهكذا فإن السبب الرئيسي للخلاف بين الزوج والزوجة إنما يرجع إلى تعقد الطبيعة البشرية لدى كل منهما" ذلك أن لكل واحد من الزوجين شخصيته وطبيعته المختلفة والمتميزة. مما يؤدي

---

[1] عبد العزيز، المرجع المذكور سابقا، ص 237.

[2] محمد زكي شافعي بك: الأزمات الزوجية وعلاجها (بحث اجتماعي نفساني). مصر: دار المعارف، بدون سنة، ص ص 25- 26.

إلى تأزم المواقف وإيقاد نار الغضب وإلى افتقاد الصبر بينهما في كل شيء تعلق الأمر بالصبر في التفاهم، أو الصبر في تناول أمور ومشاكل الأسرة أو الصبر في استجابة أحد الزوجين لثورات غضب الشريك الآخر.

ومن عوامل الصراع "طغيان شخصية أحد الزوجين على الآخر بشكل ملموس"[1] فقد ينقاد أحدهما إلى الآخر انقياداً شعورياً أو غير شعوري، وأحياناً أخرى قد يتشبث كل واحد منهما بالأطراف المتناقضة فيشتد النقاش بينهما في صورة المد والجزر ويحل الجدل محل التفاهم مما يؤدي إلى تصادم المواقف وتعارض الاتجاهات وتأزم المعاملات فتشتد حالة الصراع والتوتر بينهما مما ينذر بانهيار بنيان الأسرة.

إننا في هذه الحالة، لا نرى فقط الارتفاع النسبي لدرجة انعدام التفاهم بين الزوجين بل وكذلك شعورهما بالعجز وعدم القدرة على تشكيل أسرة ما دام أن مراجع السلوك تختلف تماما بينهما.

ويقصد بالخلق "جمع الصفات التي يتحلى بها الإنسان كما يراها غيره من الناس فيه". [2] وهذه الصفات تجد لنفسها تعبيرا من خلال معاملات الشخص وسلوكه واستجاباته المختلفة. والخلق "هو وليد الطبع والبيئة". [3] فالبيئة والوراثة لهما دور مهم في إنتاج كثير من الصفات لدى الفرد.

والخلق يعني "الاتجاه العقلي لدى كل من الزوج والزوجة"، ذلك الاتجاه الذي يتكون خلال طفولتهما الأولى، حيث إن السمات الأساسية لشخصية الرجل والمرأة إنما توضع في مرحلة

---

[1] الخشاب، المرجع المذكور سابقا، ص 229.

[2] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص 23.

[3] عبد العزيز، المرجع المذكور سابقا، ص 243.

مبكرة من حياتهما، وفيها تحدد أسس السواء أو الاضطراب، وفيها أيضا تشكل نظرة كل واحد منهما إلى العالم الخارجي ويتكون أسلوبهما في الحياة.

وهناك صفات تميز الرجل عن المرأة كالتعدي والسيطرة وتركيز الفكر وضبط النفس والأنانية والتنافس الذي يطعمه ميل الرجل الطبيعي إلى الاعتداء والتهجم.

وتلازم هذه الصفات الرجل وعليها يقوم كفاحه في الحياة تعلق الأمر بنفسه أو بزوجته أو بأولاده. وهذا الكفاح قد يكون جسمياً أو ذهنياً أو مزيجاً منهما.

ويتطلب كفاح الرجل الذهني تنمية تركيزه العقلي وقدرته على التفكير الدقيق المتزن والمنطق وكفايته في الحكم على الأشياء والأمور والأشخاص "ولا غرابة إن زجت هذه الصفات بالرجل إلى الطموح أي الرغبة في النجاح أو العلو والتقدم في مدراج الحياة، ولكنها قد تؤدي به أيضاً إلى الأنانية... وقد تحرض الأنانية الرجل على العزلة والتباعد عن الناس لفترة قصيرة أو طويلة، وهذا التباعد يعقبه أحيانا انقباض (هبوط) نفساني يسبب له الألم والحسرة... وقد يكون سببا في هبوط جنسي وقتي نفساني ومضايقات للأسرة". [1]

إن المبالغة في مثل هذه الصفات الرجولية، قد تقود إلى ظهور أو خلق أزمات في الحياة الزوجية، فهي قد تدفع الرجل إلى انهماكه في العمل وإخماد إحساسه الجنسي وإهمال زوجته وأبنائه، فتضن الزوجة بزوجها الظنون مما يؤدي إلى نشوب مناقشات حادة بينها وبين زوجها قد تنتهي بازدياد الخطب عليه.

ويمكننا أن نقرأ هذا الوصف للصورة الأبوية:

---

[1] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص ص 32-34.

"إن الوظيفة المزدوجة أو بالأحرى الخاصية المزدوجة للوالد، هي أن يكون في الوقت ذاته قويا وحامياً، عارفا وحكيما"[1] فالأب هو أولا وقبل كل شيء منبع لكل معرفة ولكل سلوك، وهو أيضاً الحامي، المعالج، المواسي، فوجوده في حد ذاته يطمئن.

وإذا كان الأب الحقيقي رجلا مستضعفا وناقص القيمة، ومختل الأمن، فإنه يخلق صورة أبوية فاسدة في لا شعور طفله. فهو يجعل بذلك نضج الطفل أمراً صعباً فالصغار يعانون من عجز صورة الراشدين الملائمين للتوحد معهم.

وعلى العموم يبدو أن عوامل غريزية في سلوكيات أبوية للجنس البشري، إلا أن هذه العوامل تبدو من طبيعة أكثر رحمية منها أبوية، بمعنى أنه إذا ظهرت هذه العوامل عند كل فرد إنساني ابتداء من سن الرابعة، فإنها لا تصل إلى اتجاه أبوي صرف إلا بسبب اندماجها في شخصية ذكورية بالغة محكومة بوسط اجتماعي.

والأبوة تجربة أساسية بالنسبة للرجل، ذلك لأنها من الممكن أن تكمل نضجه وتضع مرة أخرى بنية شخصيته محط تساؤل. فحسب "فرويد"[2] إن البالغ الذي استطاع التخلي عن نرجسيته الذاتية وعن تمركزه الذاتي الصبياني، كونه أصبح أباً، سينجذب إلى هذا الكائن الذاتي المركز الذي هو صورة منه تجسده في طفولته، وهكذا سيجد الأب مرة أخرى أنانية أو نرجسيته. إلا أنّ هذا الإشباع يمكن أن تصحبه توترات داخلية إذ أنها يمكن أن توقظ وأن تحيي في أعماقه القلق والعدوانية اللاشعوريين المختلفين بعد طفولته الخاصة. والأب يمكن أن يحس بطفله ويعتبره كتأكيد وإثبات لفحولته، إثبات سعيد إذا كان نضجه العاطفي يجعله يقوم بمهمته الزوجية والأبوية

---

(1) Georges Mauco, La paternité, sa fonction éducative dans la famille et à l'école, édition universitaires, 1971, p. 23.
(2) Ibid., p. 33.

مع كامل الثقة في نفسه، إثبات محير وربما قلق، إذا كان يشعر هو نفسه بإخلال في أمنه وبشكوك وكذا بإحساسات بالذنب أو بالعدوان وربما بالغيرة المسيطرة عليه. ففي هذه الحالة، نجد أن الطفل لذي سيولد سيصبح موضوع إحساسات أو مشاعر معقدة ومتناقضة. فهذه المشاعر المهتزة طبيعي جدا أن تؤثر على الأم وعلى شعورها الخاص وكذا على علاقتها بزوجها. "ولهذا فإن الاستجابة الأبوية موجبة كانت أم سالبة طبيعية أو عصابية، ترتبط أكثر بالاتجاه اللاشعوري نحو الطفل أكثر منه بالاتجاه الأبوي الظاهري، كذلك إن بعض العصابات النفسية يمكن أن تنفجر مع الوالدية، فهي تتستر عادة نحو أعذار بسبب هموم مادية، أو صعوبات وظيفية، أو متعلقة بالسكن، أو الانشغالات بالصحة الفردية...". [1]

وتعد الأبوة في حقيقة الأمر، "إقرار للشخصية الرجولية" [2] فالبالغ كونه أصبح أباً، وأعطى اسمه أو لقبه العائلي للطفل، فإنه حقق بذلك المساواة مع والده الشخصي. فالأمر هنا يعني رفعاً للقيمة الاجتماعية للشخص، وفي نفس الوقت تخلياً عن الطفولة الخاصة.

وبنمو الطفل يغير نسبياً دور الأب، الذي يصبح المسئول عن تعليمه النظام وينده بنموذج التطابق الهام، ويعطي لبنته خبرات هامة في التعامل مع الذكر، فالعلاقة التي كونها مع زوجته تعطي لأطفاله الذكور والإناث تصورات أولى بل والمثل العليا لما يمكن أن يكون عليه الزوج، ويمكننا وصف سلوك الأبوة بأنه كل سلوك يبديه الأب نحو أطفاله في دوره الرسمي كأب "والسلوك الأبوي الصحي يعبر عن ذات الأب الحقيقية، ويعطيه إشباعات ويؤدي إلى سعادة ونمو الطفل"[3] ومن المحتمل أن يواجه الأب صعوبات في قيامه بدوره الأبوي نتيجة تغيرات

---

[1] Ibid., p. 34-35.
[2] Ibid., p. 36.
[3] جوارد، المرجع المذكور سابقا، ص 32.

ثقافية فيما يتعلق بمفهوم دور الرجل، فالرجل كان في وقت من الأوقات رجلا فقط عندما كان يكسب المال، وأبا لأطفاله ويترك لأمهم مسئولية تربيتهم، وكان يحكم بيته وأهله ويعاقبهم كلما صدرت عنهم سلوكيات رديئة، غير أن هذا المفهوم للرجولة قد تغير حديثاً، فالمشاعر الرقيقة والمشاركة الإيجابية في شؤون الأسرة والوالدية لم تعد علامات للأنوثة والضعف.

"والرجولة وظيفة تكوينية ونفسية يقوم بها الذكر الناضج، وجمال الراشد في رجولته المتكاملة في شخصيته ومظهره ومركزه ونشاطه العام. بينما جمال المرأة الراشدة في أنوثتها التي تعتبر غاية التكامل في زواجها وأمومتها". [1]

والأب يقوم بدور هام متعدد الجوانب في الأسرة، فهو أب الأسرة عليه أن يقدم لأطفاله ولزوجته غذاء روحيا قوامه الحنان والعطف والحب، وهو في الوقت نفسه زوج يجب أن تكون علاقته بزوجته قائمة على أسس الزواج السعيد الموفق.

وللأب مكانة خاصة في الأسرة، وهو يؤثر بشكل قوي على جميع أفرادها "فهو يمثل وجهة النظر الذكرية في البيت ووجوده يحدث الاتزان مع وجهة نظر الأم، وبفضل وجود الأب إلى جانب الأم يتمكن الطفل مستقبلاً من أن يعرف كيف يتعامل في المجتمع من كل من الرجل والأنثى... فالبنات تتمكن من فهم عقلية الرجل عن طريق الاحتكاك بالأب، وهذا يمكنهم من التعامل مع الأزواج مستقبلاً... أما الأبناء فيتشبعون بالمثل العليا للرجولة الحقة عن طريق الآباء"[2]، ولقد أبانت التجربة على أن "التوازن العاطفي للآباء، كشرط للزوجين المنسجمين، هو في نفس الوقت شرط للتطور المتجانس للطفل. وعندما نتحدث عن التوازن المتجانس للزوجين

---

[1] محمد الهاشمي، المرجع المذكور سابقا، ص 271.

[2] عبد العزيز، المرجع المذكور سابقا، ص 306.

فإننا لا نعني بذلك فقط اتفاق القلوب، بل وكذلك التجاوب والتوافق الجنسي، إذ بدونه سيكون هناك عدم إشباع جسدي وبالتالي عدم تحقيق الرغبات. فعدم الإشباع هذا سوف يغذي إخلالات بالأمن لا شعورية بالنسبة للزوجين والتي يستشعرها الطفل بدوره. وعلى العكس من ذلك فإن شعور الزوجين بالمودة والانسجام بينهما يعد من بين العوامل الهامة التي تقود الطفل خلال المرحلة الأوديبية إلى تقبل النهي عن ارتكاب المحارم، الشيء الذي يعد ضروريا بالنسبة لنضجه". [1]

والأب لا ينبغي أن يكون اتجاهه اتجاها تحكمياً أو استبدادياً، أو اتجاها مبالغا في التسامح بل أن يكون في الوقت ذاته حاميا ومتشددا، موحيا بالأمان ومنشطا، فالتشدد المبالغ فيه من طرف الأب يخلق في سلوك الطفل، فقدانا لكل مبادرة، ضعفا في الأنا، قلقاً، رغبة لدى الطفل في أن يكبر أو ينمو، شعوراً بالعجز وعدم القدرة على الدفاع عن النفس، التجائه إلى أعمال أو ألعاب مملة وآلية يكررها الطفل إلى ما لا نهاية من غير أن يفرحه ذلك.

وهناك صفات تميز المرأة عن الرجل كالانفعالية والكياسة والبداهة والقابلية للإيحاء والاندفاع والتقلب والحساسية والمرونة والأمومة.

"والانفعالية حالة حركية شعورية ذات باعث كالخوف، والانفعالية كتلة إحساسات مضطربة... والانفعالية كالشعور في انتشارها وفي شمولها، وتختلف عنه في أنها أكثر وضوحاً لا سيما في الجزء الحركي منها، فيدفع الخوف الإنسان إلى الفرار كما يدفعه الغضب إلى الهجوم". [2]

---

[1] Georg Mauco, Op.cit., p. 58.

[2] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص 35.

وتتشكل الانفعالات من الإيماءات والأوضاع والتعجبات والنغمات الصوتية والتعابير الوجهية وترتكز كذلك على الحركات غير الإرادية.

والمرأة حساسة، انفعالية، عاطفية في إدراكها ورغباتها وأفعالها، مما يؤثر كثيراً على علاقتها بزوجها، وهناك صفات أخرى تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للمرأة نفسها ولمحيطها تتولد عن انفعالية المرأة وعاطفتها الشديدة وهذه الصفات منها الكياسة والبداهة والإيحاء.

"إن الكياسة لم تميز بها المرأة فحسب بل تفوقت فيها... والكياسة لا تحل المشكلات فحسب بل إن المرأة الكيسة لتعرف متى تجرح جرحاً خفيفاً أو نجرح جرحاً غائراً". [1]

وتتميز المرأة كذلك بالبداهة وسرعة الخاطر "والبداهة هي إدراك الأمور لأول وهلة إدراكاً غير مقيد بالتفكير والتعقل والحكم". [2] فهذه الصفة ساعد المرأة على إدراك أي الأمور صالحة وأيها عكس ذلك، والبداهة نامية لدى المرأة أكثر من الرجل لا تساع عقلها الباطن.

ومن صفات المرأة المميزة كذلك قابليتها للإيحاء من الرجل "فينتقل إليها أفكار الغير بسهولة وبسرعة ولا تفعل فقط في أفكارها بل وفي شعورها وفي استجاباتها ووجهات نظرها ومواقفها اتجاه البيئة التي تعيش فيها... فالإيحاء عامل مهم في العلاقة الزوجية... فقابلية المرأة للإيحاء تقي الحياة الزوجية الشقاق والأزمات وتساعد على استمرار هناءتها وسعادتها". [3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 43.

[2] المرجع نفسه ، ص 44.

[3] المرجع نفسه ، ص 48.

والاندفاع إحدى الصفات التي تتميز بها المرأة، "فهي تتأثر بالمنبهات أو الحوافز وقد تكون استجاباتها لها عاجلة وقوية"[1]، إلا أن اندفاعها هذا قد يكون أحياناً سببا في خلق متاعب لدى المرأة. والاندفاع يمكن مواجهته بالتعقل والروية والتخفيف من حدته. "فتناوب هذه الصفة (الاندفاع) مع الاستعداد للانفعالات يجعلها تميل إلى التنويع في كل ما ترى أو تسمع وحتى في حالاتها النفسية التي تنبت من شدة حساسيتها فتارة تراها واجمة وأخرى مستبشرة لغير سبب ظاهر... على أن هذا التنويع يحد من طغيانه لدى معظم النساء التعقل والإحساس بالواجب"[2] ويعود السبب في تقلب المرأة وحساسيتها الشديدة ومرونتها إلى حالتها الفيسيولوجية في كل أدوار حياتها، التي هي عبارة عن انفعالات تؤثر إلى حد كبير على خلقها وتصرفاتها وتوازنها وعلى كل قواها الذهنية حيت تتأرجح بين رغبتها في العمل والنشاط وبين إحساسها بالضعف.

"والزوجية والأمومة وظيفة تكوينية نفسية في كيان المرأة الأساسي، كما أنها مظهر من مظاهر الجمال التكاملي في حياة الأنثى"[3] فالمرأة لا تكون أنثى إذا أرادت أن تكون أما في جسمها وعقلها، فالأمومة ضرورة حيوية للمرأة وطبيعية لها "وغريزة الأمومة دافع قوي جدا... وغريزة الأمومة لا تفيض بالسعادة على الأبناء فحسب، بل تتعداهم إلى محيط المرأة... فالأم عامل هام في تكوين الأسرة التي هي نواة المجتمع وعامل أساسي في نظامه وبنائه". [4]

إن تكوين المرأة النفسي يقوم على التفاعل العاطفي في مختلف أوجهه، فهي بفطرتها عاطفية سواء أكانت أما أم أختا أو زوجة أم بنتاً، كما أن هيمنتها العاطفية تتجلى في تضحيتها من أجل

---

[1] المرجع نفسه ، ص 48.

[2] المرجع نفسه ، ص 49.

[3] الهاشمي، المرجع المذكور سابقا، ص 272.

[4] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص ص 59-61.

تحقيق أمومتها، فهي تعرض نفسها لأشد المخاطر على حياتها لكي تفرح بوفاء أنوثتها وتحقيق أمومتها، تلك الأمومة التي تقوم على شمول عاطفي أساسه الحنان والحب. وهذا الغذاء العاطفي الذي تمتلكه المرأة يلعب دورا كبيرا وأساسياً في التكوين النفسي لجنينها ثم وليدها فطفلها، ثم إذا كبر وترعرع تسلمته زوجا قرينا "فأعمال الحب العطف ألصق بالنساء منها بالرجال". [1]

وبالرغم من هذا التباين الكلي بين الجنسين في تركيب بنيتهما وفي شعورهما وعواطفهما وخلقهما وطبعهما إلى غير ذلك، فإن الحياة الزوجية تقتضي نوعا من "الازدواج"[2] الذي يتمثل في المعاشرة الجنسية وفي ملازمتها لبعضهما وتعاونهما معاً. حيث إن ما يوجد بين الأزواج أو الأفراد عموما من اختلاف في الصفات والأخلاق والأحوال وتعدد في الأغراض والأهداف قد يدفع بهم أحياناً إلى التذمر والعصيان وكذا الثورة أحياناً على حياتهم الزوجية. فالازدواج يتوقف إلى حد كبير على إرادة كل واحد من الزوجين فقد يكون سببا في سعادتهما، كما قد يكون سبب شقائهما وتدمرهما.

إن العلاقات الزوجية تزداد ثباتاً واستقراراً مع طول عهدها، وكذلك لما يجمع بين أعضائها من خبرات كثيرة متشابهة تطعم تجانس أنماطهم النفسية، وبالتالي تعمل على تقاربهم، فالزيجات التي تقوم على درجة من التماثل والتشابه يمكنها غالباً أن تستقر وتتوطد أكثر من غيرها.

وربما كان من بيم الأسباب المساهمة في ارتفاع نسبة الطلاق في أيامنا هذه، ازدياد اتساع الهوة التي تفصل بين نمط البناء النفسي لدى كل من الرجل والمرأة. يضاف إلى هذا الارتفاع درجة

---

[1] الهاشمي، المرجع المذكور سابقا، ص 273.

[2] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص 19.

التصلب الاجتماعي بوجه عام نتيجة ازدياد التوترات، ولعل ذلك يعد من بين الأسباب التي تساعدهم بشكل مباشر في تفكك العديد من المجتمعات الحديثة.

ويرى مكدوجل (W.Mc.Dougall) أن أساس التئام أي جمع من الناس ليكون بالمعنى السيكولوجي الدقيق هو وجود شيء مشترك بين أفراد هذه الجماعة، فهذا الاشتراك يتولد عنه تجانس نفسي يخلق لدى الأفراد سرعة التفاهم وزيادة التقارب.

فالاهتمامات المشتركة هي حقيقة السيكولوجية الهامة وراء وظيفة الاشتراك هاته. وقد أشار فرويد (Freud) [1] إلى ذلك بقوله إن ظهور اهتمامات مشتركة بين أعضاء الجماعة يولد بينهم شعورا بالوحدة والتضامن. أما ظهور الاهتمامات المتعارضة فهو من أهم مصادر الصراع والتمزق.

ويرجع السبب أحياناً في خلق الأزمات الزوجية إلى الخلق الهستيري الذي يكون لدى المرأة أو الرجل، مع أنه يكون منتشراً أكثر من صفوف النساء، خاصة اللواتي يم ينضجن انفعالياً ولم تنم لديهن الصفات الثانوية للأنوثة ويميزن بالاستعداد إلى الإيحاء الملتوي. "ويتميز هذا الخلق في المرأة بالرغبة في الظهور بمظهر أكبر من مظهرها... والمرأة الهستيرية قد تتعلق بزوجها تعلقا مقلقاً لراحته وهناءته حيث يكون الزوج عرضة لاحتجاجاتها ومناقشاتها... وبالاختصار في عذاب أليم ومستمر فيفقد بذلك بهجة الحياة، والمرأة الهستيرية لا تفتر همتها عن الشغب والصخب والتذمر والشكوى والتوجع والغيرة...". [2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 30.

[2] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص ص 56-58.

وقد تكون الزوجة ذات الخلق الهستيري شديدة العناية بأولادها وبيتها أو مهملة لهما إهمالاً كاملا، تثير الأزمات واحدة بعد الأخرى فينتهي الزواج ويكون مصيره الفشل، إلا في الحالات النادرة التي يكون فيها الزوج متمتعاً بقوة خارقة لضبط النفس أو يكون من ذوي الأمزجة التي تتحمل الأذى بصبر أو من أولئك الذين يفضلون التضحية في سبيل أولادهم على حساب هنائهم وسعادتهم الشخصية.

كتبت دوروثي ديكس تقول:

"إن سعادة الرجل في الزواج تتوقف على مزاج زوجته أكثر من أي شيء آخر. وقد تتمتع الزوجة بكل فضيلة أخرى تحت الشمس، ولكن هذه الفضائل كلها تصبح لا وزن لها ولا قيمة إذا كانت الزوجة سيئة الطبع، حادة المزاج، محبة للنقار".

وكثيرون هم الأزواج الذين تتبدد طاقة جهدهم فيتخلون عن الكفاح من أجل النجاح لأن زوجاتهم قد أذهبن آمالهم، وقتلن طموحهم نتيجة الانتقاد المستمر، والإلحاف بالمطالب، وإبداء العجب من أجل أزواجهن لا يكسبون مثلما يكسب غرهم ولا يحققون في الحياة ما حقق جيرانهم وأصدقاءهم". [1]

تلك هي بعض صور الأزواج غير المتوافقين بسبب تكوينهم النفسي الشاذ، فتضطرب علاقاتهم الزوجية ويؤدي ذلك إلى تفكك أسرهم وتشرد أبنائهم. فمشكلاتهم اليومية التي تتولد عن مشاكلهم الانفعالية كثيراً ما تضعف هذا الكائن الحي وتقتله، كما أن المهاترات بينهم تؤدي إلى الإهمال ويكون كل ذلك على حساب أطفالهم.

---

[1] دوروثي كارنيجي: ادفعي زوجك إلى النجاح. تر: عبد المنعم محمد الزيادي. بدون سنة، ص 121.

4- عدم التوافق الجنسي:

ويقصد بعدم التوافق الجنسي بين الزوجين "عدم استمتاع كل من الزوجين (أو أحدهما) بالإشباع الجنسي مع الآخر، وشعوره بالإحباط والتوتر، مما يفسد علاقتهما الزواجية ويؤثر على تفاعلهما الزواجي بشكل عان تأثيراً سيئاً". [1]

إن أسباب عدم التوافق الجنسي [2] كثيرة ومتعددة بعضها يرجع إلى تعقيدات شخصية: رفض الأنوثة، رفض الأمومة، الخوف من الجنس، البرودة الجنسية عند المرأة...، رفض الرجولة أو الفحولة، الضعف الجنسي لدى الرجل، وبعضها الآخر يعود إلى مشاكل تقوم على مبادئ خارجية وبعيدة عن الجنس: اختلال العلاقة الزوجية، الشعور بالنقص، القلق، وهناك أسباب أخرى ترتبط مباشرة بالممارسات الجنسية الزوجية، وبالجهل بالخلقة الجنسية للذكر والأنثى، وباختلافات على مستوى الرغبات الجنسية وتواترها، وبأخطاء الزوج، والخوف من الحمل عند المرأة.

وفي جميع هذه الحالات يرجع السبب إلى غياب تبادل الحديث بين الزوجين بخصوص أمور الجنس باعتبارها من المحرمات.

فقد أشارت دراسات كثيرة ومتعددة إلى أن عدم التوافق الجنسي يقف وراء مشكلات أسرية كثيرة، ليس لها علاقة بالإشباع الجنسي منها "الخلافات حول النواحي المادية والعادات والطباع

---

[1] مرسي، المرجع المذكور سابقا، ص 124.

[2] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 83.

وتربية الأولاد وغيرها، فالإحباط الجنسي يجعل ردود الأفعال في التفاعل الزواجي غير ودية، وقد يؤدي إلى الشقاق والصراع بين الزوجين". [1]

وفي حالة الصراع الزواجي "قد ينشأ (بين الزوجين) النفور الجنسي من الكراهية لا سيما لدى النساء بسبب عدم استيفائها لنصيبها من العملية الجنسية فتكره المرأة الرجل وتحتقره.... أو تصاب بأمراض نفسية كالتهيج ...أو تصاب بنوبات غ وكدر أو غضب شديد. وكذلك الحال مع الزوج الذي لا تمكنه زوجته من استجابة الرغبة الجنسية وتعطيه الفرصة للراحة الذهنية والجسمانية، فمثل هذه الزوجة تمهد السبيل لتقزز زوجها وكراهيته لها وقد يدفعه ذلك لكراهية كل جنس النساء". [2]

والنفور الجنسي قد يتولد عن النزاع والشقاق والخصام المتكرر حيث يؤدي كل هذا إلى التباعد بين الأزواج ومن ثم يكون النفور الجنسي سببا في حصول متاعب زوجية شديدة. وقد ينجم النفور الجنسي بين الأزواج عن ضعف الرغبة الجنسية لديهم، "حيث تخمد حرارة الجاذبية الجنسية أو تضعف من وقت لآخر... وتتولد من ذلك الكراهية فالأزمات الزوجية، ويصير اتصال الرجل بزوجته اتصالا لا يبقى منه إلا راحة الجسم أو التفريغ، ويكون ذلك غالباً في فترات متباعدة جدا فيصبح هذا الاتصال آليا أي يفقد الحنان أو الحنو والعطف لأن الرغبة الجنسية تتطلب حنوا واستجابة جسمانية أي حيوانية وهذا الحنان يشعر الطرفين بالابتهاج". [3]

إن التوازن في الحب بين الأزواج قائم في أساسه على توافقهما الجنسي الذي هو في نفس الوقت تناسلي وعاطفي. ويمكن للأزواج التغلب على النفور الجنسي ومعالجته بتحديد التعاطف القلبي.

---

[1] مرسي، المرجع المذكور سابقا، ص 124.

[2] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص ص 98- 99.

[3] المرجع نفسه، ص 100.

"فالزواج الذي يسوده الاختلاف وعدم التطابق بين الأزواج الذين تجمع بينهم فقط اللذة أو الشهوة الجسمية ليس زواجا أكثر توازنا من زواج لا تستطيع فيه القلوب العاشقة القضاء نهائياً على عدم الإشباع الجسدي. إلا أن الزواج في هاتين الحالتين يبقى أحسن بكثير من الزواج الذي يسوده عدم التفاهم حول هاتين النقطتين". [1]

يقول لمير (Lemaire) [2] عندما سئل عن أهمية العوامل الجنسية في الإخفاقات الزواجية: إنها تحتل حقا مكانة هامة، ولكنها غالبا ما تكون نفسها تعبيرا عن اختلاف عميق... إذا كان للمرأة عاشق أو كانت ترفض ممارسة الجنس مع زوجها، فلأن هناك شيئا محطما بسبب سلسلة من الخلافات.

ويعد الصراع من العوامل الهامة التي تكون سببا في حدوث كثير من الاضطرابات الجنسية لدى كل من الزوجين خاصة الزوجة "فالصراع بين هاتين الشخصيتين صراع دائم شعوري ولا شعوري"[3]، فحسب مدرسة التحليل النفسي، إن لدى المرأة رغبة مكبوتة في أن تكون ذكراً. وهذا راجع –كما يعلل ذلك علماء النفس–إلى شعورها منذ طفولتها الأولى بأن الولد أكثر امتيازا منها فتحسده من أعماق نفسها وتتمنى أنها لو كانت مثله. وعندما تنضج الفتاة وتدخل في مجال الحياة، تجد أن الرجل يحتل مكانة مرموقة في المجتمع الذي يحابيه ويميزه عنها بل يخضعها

---

[1] Maurice Porot, L'enfant t les relations familiales, col. S.U.P, 7ème éd. P.U.F, 1973, p. 27.

[2] Psychologie de la vie conjugale, Op,cit., p. 77.

[3] عبد العزيز، المرجع المذكور سابقا، ص 118.

له. "هذه النزعة اللاشعورية تسبب لهن (النساء) عجزاً تاما في حياتهن الزوجية"[1] فهناك حالات كثيرة نشدها في حياتنا اليومية ويتجلى فيها هذا العجز نذكر منها ما يلي: [2]

- إن بعض النساء الجميلات المحبات للسيطرة يملن إلى أن يكون أزواجهن من بين الرجال ذوي العاهات أو النقص الأدبي أو المادي، فهذا النوع من النساء يولي أهمية كبيرة إلى انحطاط الرجل.
- إن بعض النساء المتسلطات سواء أكان ذلك شعوريا أو لا شعوريا يزول عنهن البرود الجنسي ويشعرن بنشوة كبرى في أول عملية جماع عقب انتصارهن في شجار يحدث بينهن وبين أزواجهن، فهؤلاء النساء المتسلطات إذا تزوجن ذوي الشخصية القوية أو من أصحاب المكانة المرموقة في المجتمع، يصيبهن البرود الجنسي الذي يرافقهن في حياتهن الزوجية، أما إذا تزوج هذا النوع من النساء من أزواج أضعف منهن أو أقل مركزاً ومكانة فإن شهوتهن الجنسية تثور وذلك لشعورهن بالقوة وبالامتلاك.
- إن النساء المتسلطات يشعرن بكراهية نحو الرجال نتيجة تجربة قاسية، فتنصب هذه الكراهية على أزواجهن ويصيبهن البرود الجنسي، كما يندر أن يقعن في شراك حب أزواجهن، فالحب معناه الخضوع، وهن بطبيعتهن متسلطات ويكرهن الرجال لا شعورياً.

---

[1] المرجع نفسه، ص 118.

[2] المرجع نفسه، ص ص 118-119.

أما الأزواج فقل ما يتعرضون للاضطراب الجنسي إلا في الحالات التي يشعرون فيها بانعدام شخصيتهم أمام شخصية زوجاتهم.

فعندما تكون الزوجة أسمى مكانة من الزوج يتولد لديه شعور بالنقص وتضطرب قدرته الجنسية فيحقق إشباعه الجنسي من خلال الخادمات والحاضنات وبنات السبيل.

وإذا كانت الخيانة الزوجية قليلة الوقوع في زواج يعمه الانسجام والحب والوئام، فإنها تعد من أهم أسباب الصراع بين الأزواج "والرجل قد يقع فريسة الخيانة إما لغلمته أو لوقوعه تحت سلطان امرأة، أو يخضع هو امرأة بغريزة حب السيطرة والسلطان فيسعى لقهرها ويوقعها في حباله فيتغلب على صدها ومقاومتها.

وليس من شك في أن الشريك الخائن يتمرد على الزوجة عادة أنه يعتبرها مقيدة لحريته، ومثل هذا ينفر من شريكه ويخلق الأزمات"[1] لا سيما وأن الزوجة قد تسبب لها الخيانة جرحا لكرامتها ولعزة نفسها فيصيبها الغيظ وتقلق على فقدان السند المادي أو جزء مما يدفعها إلى أن تثور لشعورها أن حقا من حقوقها الشرعية والوضعية والاجتماعية قد ضاع منها. وتكون المرأة هنا عرضة للغيظ والحقد والغيرة بسبب استمرار العلاقة الأثيمة منافسة امرأة أخرى لها في وجها وحصولها على إشباع رغباتها الجنسية منه وشعورها بالسعادة في أحضانه، مما يدفعها إلى تقريعها لزوجها وإهانته وسبه وشتمه فتكثر بذلك المشاحنات والمشاجرات ويشتد الصراع بينهما، وقد يدفع ذلك الزوج إلى تدعيم علاقته وتوطيدها مع منافسة زوجته فيتمسك بها في الوقت الذي نجده ينفر من زوجته مما يؤدي إلى افتراقهما ولا شيء غير ذلك.

---

[1] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص ص 104-105.

"وهناك أسباب أخرى من جانب الزوجة ربما تدفع بالرجل إلى الخيانة كتعلقها بذويها وطول غيبتها لديهم أو التغيب عن منزلها لآجال طويلة أو لتعلقها بصديقة أو بمكان معين فلا تنتقل مع زوجها أينما يكون، أو انهماكها في شؤون نفسها وأولادها وعدم الاكتراث براحة الزوج الجنسية أو إهمالها أو استرجالها... وإغفال زينتها..." [1] إلى غير ذلك من الأسباب التي تدفع الشريك إلى خيانتها.

5- اللوم والعتاب بين الزوجين:

يكون اللوم والعتاب في حالات الصراع دائما، وفي "حالات الغيرة الاستحواذية التي تتخذ لنفسها ذرائع شتى فتكون تأويلاً مزعجاً". [2] وقد يكون اللوم خفيا لا يتم الإفصاح عنه من طرف الزوجين وفي هذه الحالة قد يتعلق الأمر بشك يعجز عنه الوصف، أو بقصة قديمة تم طيها بشكل رسمي لكنها تظل دائمة مفسدة وضارة بالعلاقة الزوجية، أو بلوم لا يمكن الإفصاح عنه نظراً لكون الشريك ليس مسئولا كما هو الشأن مثلا في حالة إصابتهم بالعقم.

إن اشتداد العواطف الزوجية وتأجج الانفعالات والغيرة... كلها أسباب مباشرة في خلق الصراع بين الأزواج والتوتر. ذلك "أن الدقة في محاسبة الرجل على تصرفاته داخل الأسرة وخارج نطاقها، والخوف الشديد عليه من اختلاطه أو مجالسته للغير، وملاحقة حركاته وسكناته، وتأويل اتجاهاته، كل هذه الأمور وما شابهها يسيء إلى العلاقات الزوجية، ويجعل كلا منهما يضيق ذرعا بالآخر، ويرميه بعدم البراءة والوفاء، فالغيرة والحب الشديد يثيران أمورا هي في واقع

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 105-106.

[2] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 84.

الأمر مجرد شبهات وأوهام لا وجود لها، وظنون تعكر صفو الحياة الزوجية". [1] وقد يحدث الصراع الزواجي نتيجة سوء تصرف أحد الأزواج أو هما معا، وكذا نتيجة "لانتشار كلمات اللوم والتقريع والعتاب والسب من أحد الزوجين للآخر أو نتيجة التراشق بهذه الألفاظ، فتصاب الحياة الزوجية بفترات من الفتور، وعدم المبالاة، وغياب العاطفة بين الزوجين". [2]

6- صراع الدور:

يخضع الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات إلى تنظيمات معينة تحدد مكانتهم أو مراكزهم في هذه التنظيمات، وكل فرد من هؤلاء لأفراد يحتل أكثر من مركز بالنسبة للتنظيمات الاجتماعية التي يمثلها والأدوار التي يقوم بها حسب مركزه في كل منهما.

"والجنس يحدد المكانة التي يشغلها الفرد، وتختلف المكانة المرتبطة بالجنس بين المجتمعات المختلفة كما يختلف بدرجة ما في المجتمع الواحد بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة... وللمهنة علاقة كبيرة بالمركز الاجتماعي للفرد فهي تحدد نوع النشاط الذي يقضي فيه الإنسان معظم وقته وهي التي تحدد المجال الاجتماعي الذي تتم فيه معظم علاقاته الاجتماعية وهي التي تحدد المستوى الاقتصادي الاجتماعي له كما تحدد مجال التقدم والترقي له. كما تحدد مدى استقراره النفسي فقد تكون مهنته مصدرا لسعادته وشعوره بالثقة والقدرة والكفاية أو تكون مصدرا لشقائه وعدم استقراره وضعف ثقته بنفسه". [3]

---

[1] الخشاب، المرجع المذكور سابقا، ص ص 230-231.

[2] عبد العزيز، المرجع المذكور سابقا، ص 120.

[3] فراج، المرجع المذكور سابقا، ص ص 68-69.

وفكرة الموضع أو المكانة استخدمها علم لاجتماع وعلم لنفس وأعطياها اسم المركز ويعرف عثمان لبيب فراج المركز بأنه "الأوضاع التي يتخذها الأشخاص في المجتمع كل إزاء الآخر، التنسيق الاجتماعي من هذه الزاوية يمكن أن نعتبره مجموعة متسلسلة من الأوضاع المحددة لتي تربط جميع أعضاء المجتمع.

وللمركز ناحية خاصة وناحية عامة أيضا، فيظهر العنصر الخاص للمركز في العلاقات التي تقوم بين الأشخاص... أما المراكز العامة فإنها تشير إلى الفكرة التي تقع وراء العلاقات في النسق الاجتماعي ككل... ويرتبط بهذا ما يمكن أن نقول عنه الواجبات والحقوق والامتيازات التي تعتبر في نفس الوقت المكونات الأساسية لهذه المراكز التي تطبع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص هذه الواجبات والحقوق تسمى أدوارا (Rôles) من ناحية أخرى". [1]

ويعرف لينتون (Linton) الدور بأنه "الجانب الديناميكي للمركز أي لمكانة الفرد في المجتمع ومن ثم يتضمن الدور القيام بالحقوق والواجبات الخاصة بمركز معين". [2]

ويعرفه بعض علماء الاجتماع بطريقة متشابهة فيرون أنه "نمط من السلوك يتفق مع نظام للحقوق والواجبات ويرتبط بمكانة أو مركز خاص في المجتمع". [3]

ويعرف روتير (Reuter) الدور الاجتماعي بأنه "الدور الذي يلعبه الشخص في جماعة، أو موقف اجتماعي، أو وظيفة الشخص في الجماعة". [4]

---

[1] فراج، المرجع المذكور سابقا، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

[3] المرجع فسه، ص 71.

[4] المرجع نفسه، ص 71.

ويذهب علماء الاجتماع إلى التمييز بين الأدوار المخصصة للأفراد والأدوار المكتسبة وبين تلك الأدوار التي يعينها المجتمع آلياً، وبين التي يصبح الفرد متهيئا لها بما يتعلمه ويؤهله.

وإذا كانت الاستعمالات المختلفة لمفهوم الدور، وعلى الخصوص في علم الاجتماع الأمريكي، تجعله يتموضع على مستوى أفقي يرتبط بفرد أو أكثر، فإننا نستطيع أن نعبر عن مفهوم مكانة في شكل خط مستقيم عمودي يأتي على رأسه النموذج وفي أسفله الأفراد أو الواقع.

إن كلمة مكانة (Statu) ترجع إلى أصلها اللاتيني (Stutum) الذي يعني "القانون أو القاعدة المنظمة لسلوك مجموعة ما". [1]

أما ماين (Maine) وسبنسر (Spencer) فقد اتخذ مفهوم المكانة لديهما معنى "الدرجة أو الوضع". [2]

أما لنتون (Linton) فقد اعتمد هو الآخر على هذا المعنى حين ربط بين المكانة والتحديد النموذجي للسلوك الذي لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات الاستغناء عنه. فالمكانة هي "وضع خاص داخل نموذج خاص"[3]. "إنها بالقدر الذي نستطيع به تمييزها عن مجموعة الأفراد الذين يحتلونها ليست إلا مجموعة من الحقوق والواجبات". [4]

نستنتج من خلال تعريف لنتن للمكانة أن هذا المفهوم لا يمكن أن يعبر عن نفسه إلا من خلال الأفراد. إلا أنه نظراً لطابعه المعياري يتجاوز الأفراد عند ارتباطه بمفهومي الحق والواجب.

---

(1) Encyclopédie universalise.
(2) Ibid.
(3), (4) Ralph Linton, De l'homme, Minuit, 1986, p. 137-138.

فالمكانة هي تلك الوضعية الأولية للفرد كما تحدد ثقافيا نتيجة شروط لا يتحكم فيها الفرد نفسه بل إنها هي التي نقوم بتوجيه سلوكه عن طريق تحديدها لحقوقه وواجباته التي عليه القيام بها.

فكلمة حق تعني في الموسوعة العالمية:

"القدرة على القيام بفعل أو التمتع بشيء ما، أو مطالبة الآخرين بإنجاز فعل". [1] وهناك كلمات أخرى متشابهة ترتبط بكلمة الحق ومنها: إمكانية، امتياز، إذن، سلطة، ما هو مسموح به.

أما الواجب، فهو يرتبط بالوضعية التي يكون فيها الفرد ملزما بالقيام بفعل ما، أو مجبراً على تنفيذ أمر ما، من هنا نرى أن كلمة واجب ترتبط بالمسئولية، التكليف، والإلزام.

هكذا نخلص إلى أن المكانة رغم طابعها المعياري فإنها تتجه عبر الدور إلى التحقق في سلوك الأفراد، كما نخلص من خلال ربط "لنتن" بين الدور والمكانة – حيث إنه ينظر إلى الدور على أنه "الوجه الدينامي للمكانة". [2] إلا أنّ الدور يبقى متصلا بالنموذج يتفاعل معه بكيفية إيجابية أو سلبية رغم ارتباطه بالواقع. كما أن المكانة تنفذ إلى سلوك الفرد فتتحقق بذلك سواء بشكل جزئي أو كلي رغم ارتباطها بالنموذج.

فالدور والمكانة في رأي "لنتن" غير قابلين للانفصال "الدور والمكانة متلاحمان بشكل كامل فليس هناك دور بدون مكانة ولا مكانة بدون دور". [3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2], [3] Ralph Linton, Op.cit., p. 183.

أما ميد (Mead) فقد ربط بين مفهوم التواصل ومفهوم الموقف، فهو يرى أن الفرد يقوم بدور ما فإنه يكون بذلك قد وضع نفسه في مكان الآخر ليتفهم موقفه ويتنبأ بسلوكه ومن ثم يمكنه التكيف مع مواقفه، وهكذا يتحقق التفاعل بين الأنا والآخر.

أما "نيوكمب" (Newcamb) فقد ركز على عملية التفاعل بين الأنا والآخر عندما ربط بين الدور والتوقعات المنتظرة من القائم بهذا الدور، وهذه التوقعات هي التي تكسب الفرد قوته وثقته.

أما مورينو (Morino) فإنه يذهب إلى أبعد من ذلك، فالدور بالنسبة إليه إبداع فردي وبالتالي فهو يرفض اعتباره تحقيقا لنموذج سلوك اجتماعي ثابت، ويمكن أن نميز انطلاقا من أبحاثه، بين ثلاثة مستويات للدور:

1- المستوى السوسيولوجي الجماعي، حيث يرتبط فيه الدور بالنماذج الاجتماعية أي المكانة،
2- مستوى التفاعل بين الأفراد، حيث إن الأدوار لا تكون منفصلة عن بعضها البعض،
3- المستوى الفردي، حيث تكون هناك علاقة بين الأدوار والشخصية في تميزها وفردانيتها.

نستنتج من خلال هذه المستويات أن الدور يتموضع بين الإلزامات والإشباعات، ويفترض فيه تحقيق توازن بين الاثنين.

والمستوى الثالث يجعل الدور يعتني باستمرار بمحددات سيكولوجية أو شخصية تفرض نفسها على المستوى الثاني، فالجديد يتحقق من خلال تفاعل الأدوار المشخصة فيما بينها، إن هذا المستوى السيكوسوسيولوجي بمعنى مستوى تفاعل الأفراد فيما بينهم هو الذي يقدم لنا الإطار الملائم للحديث عن الصراع الزواجي داخل الأسرة العربية عامة والجزائية خاصة كمجال للدراسة.

ونعني هنا بصراع الدور "تلك الخلافات التي تقوم بشأن الأدوار الذكورية الأنثوية بصفة عامة". [1] فحول هذه النقطة، نلاحظ أن هناك تكاثر أسباب الصراع، فكل واحد من الأبوين يحمل في نفسه "نظاما تربوياً" تكون فيه أدوار الأب والأم محددة ومقررة مع ما يرافق ذلك من اختيارات تتعلق بالتربية، فاللوم المتبادل بخصوص سلوكيات الآباء مع الأبناء يكون في الغالب سببا لصراعات خطير بين الزوجين.

وفي حالات أخرى نجد أن "الأزواج يصطدمون على مستوى النجاح والتفوق الاجتماعي الذي حققه أحدهما". [2]

إن الرجال–النساء والنساء–الرجال، والرجال–الأطفال والنساء–أمهات أزواجهن لا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتبارهم شركاء أو أزواجا طبيعيين، فقد تم تهيئتهم للقيام بهذا الدور الآخر، دور الآباء بشكل سلبي.

---

[1] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 83.
[2] Maurice Porot, Op.cit., p. 41.

وهناك حالات أخرى، استطاع فيها الأزواج تحقيق دور الشريكين إلا أنهما لم يتمكنا من تجاوز هذا الدور للدخول في المرحلة الوالدية، فدورهما هذا لا يمكنهما من إشباع حاجات طفلهما إذ أنهما يكونان أنانيين ولا يهتمان إلا بما يحقق إشباعاتهما الذاتية.

"فإذا كان على الفرد أن يصبح شريكاً، عنصرا في حياة زوجية، ثم أبا أو أما، فإنه ينبغي أن يفارق حالة للدخول في أخرى، بل ينبغي له أن ينتعش من كل تقدم جديد مع حفاظه على أن يبقى، وبشكل إيجابي، وفي الوقت ذاته، شخصاً، شريكاً، عنصراً في أسرة ووالداً". [1]

كما أن عمل المرأة يكون أحياناً من بين أسباب الأزمات الزوجية، "فالاستمرار في المهنة مع الزواج يعوقها عن أداء واجبها كزوجة ويعرض نفسها إلى صراع ذهني بين هذا الواجب وواجب المهنة فتصاب بقلق نفساني وقد يصاب الانسجام الزوجي من جراء ذلك بتصدع تطل منه أفعى الأزمة الزوجية". [2]

ويرى "دايفيس" أن المرأة العاملة تعاني من نشوء ضغط نفسي خصوصا بالنسبة للمرأة المتزوجة العاملة، "فهي تتحمل مسئوليات عمل بدوام كامل خارج المنزل، إضافة إلى معظم المسئوليات المنزلية والعائلية، وقد بينت دراسات "حساب استعمال الوقت" أن المرأة المتزوجة العاملة تصرف الوقت نفسه تقريبا في رعاية الأولاد كالمرأة المتزوجة غير العاملة، وأن هذا الوقت يؤخذ كله من أوقات فراغها". [3]

---

[1] Maurice Porot, Op.cit., p. 44-45.

[2] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص ص 78-79.

[3] هدى زريق: دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العاشرة، عدد 109، 3/1988، ص 103.

ويعتبر عمل المرأة مجالاً خصباً يبرز فيه صراع الدور، فهو مجال واسع تتكشف لنا فيه الصراعات حول الأدوار الذكورية والأنثوية بصفة عامة، وهناك من يرفض مسبقاً توزيعا معينا للأدوار ويتخذ موقفاً من عمل المرأة خارج البيت، وكذلك من الدوار الزوجية والوالدية، وعادة ما تحدث الخلافات بين الأزواج بسبب اختلاف اتجاهاتهم ومواقفهم من الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين.

هكذا نرى أن حاجة الفرد إلى لعب دورين متعارضين في وقت واحد، عادة ما تؤدي إلى الصراع وعدم التكيف، "وقد لا يحدث التكيف بين فردين لأن دور كل منهما بالنسبة لزميله لا يتفق مع دور الآخر"[1]. فقد يقع تعارض بين دور الزوجة المتعلمة التي ترى المساواة بيم الرجل والمرأة، ودور الزوج الذي يتوقع من زوجته الخضوع له بحكم أنهما يعيشان في مجتمع يسوده التمييز بين الرجل والمرأة. فالزوج هنا يتوقع منها دورا معيناً، وهي بدورها تتوقع منه دورا معينا، فيخيب ويفشل كل منهما في سلوكه تبعا لتوقعات الطرف الآخر مما يدفعهما نحو الانفصال، ذلك أن شعور الزوج هنا بالفشل في لعب دوره

كرجل، والزوجة في لعب دورها كامرأة أو كأنثى من أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم تكيفهما.

---

[1] جلال، المرجع المذكور سابقا، ص 340.

خلاصة الفصل:

نستخلص من كل مل تقدم ان مفهوم القوامة مرتبط عند بعض المجتمعات وخاصة العربية بالفهم الخاطئ لها جاهلين بذلك عن محتواها الديني والشرعي واقترن محتواها الاجتماعي بالعادات والتقاليد، كما لمسنا أيضا من خلال الدراسات حول تركيبة المجتمعات العربية مرتبط بالسلطة الأبوية والذكرية والتي هي بالضرورة تعطي الأحقية لها في تقييم أسباب القوامة الزوجية دون مراعاة ضوابطها ،مما نعتقد أنها من الأسباب الخطيرة في استحداث مظاهر العنف في الأسرة العربية والأسرة الجزائرية الذي هي محور الدراسة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة مقترنة بدراسة أسليب تنشئة كل من الفتاة والذكر فيها وكيفية اعدادهم لنماذج اكتسابهم لأدوارهم الاجتماعية وأسلوب علاقاتهم الزوجية لاحقا، فهذا التجاهل الخطير في التفضيل الذكر على الأنثى ضمن ما تفرضه العادات والتقاليد انجرّ عنه الخلط بين ما هو موروث وما شرّعه الدين وأصبح بحكم العادة مفهوم القوامة مقترنا بمفهوم الرجولة مع تبخيس الدور الفعلي للعنصر الأنثوي داخل الأسرة الأصلية الزوجين مما يسبب حالات لعدم التكيف الاجتماعي والصراع في العلاقات الزوجية تتخللها معوقات إما لاختلاف التنشئة أو لتعرض أحد الزوجين لنمط أو أنماط من العنف الأسري أو تتعدى ذلك لامتلاك صفات وطبائع تختلف عن الآخر تكون من الدوافع والمثيرات في وجود هذه المظاهر العنف .

الفصل الخامس

الفصل الخامس: التصور المنهجي للدراسة

تمهيد:

لكل بحث أو مشكلة تتعدد أطر البحث فيها بتعدد المصادر والمراجع في طرحها وتحليلها، من مصادر البيبليوغرافيا مكتبية، وثائقية أو حقلية ميدانية، أو إسهامات الباحث، وخياله السوسيولوجي في البحث، إذ تعتبر أولويات لابد من جمعها في خدمة الموضوع المدروس.

فهناك عدة طرق لدراسة مسألة تأزم العلاقات بين الشباب و أسرهم، منها دراسة حالة الشباب فتشكل محصلة ذاتية تاريخية توضح واقع أسرهم و علاقاتهم مع آبائهم وردود أفعالهم اتجاه أسلوب تربيتهم، فتكون دراسة لسلوك و مواقف بعض الحالات بمعزل عن الدلالات الإحصائية، فدراسة بعض الحالات لا تشكل مقياسا مطلقا تقاس الحالات الأخرى بالنسبة إليها لهذا كله نعتقد أن هذا الأسلوب غير كاف بمفرده إذ تسمى الطريقة العيادية لتناولها المشكلة المطروحة بالنسبة لذلك ارتأينا أن يكون هناك تكامل في الطريقة النظرية الصرفة والطريقة الإستقصائية الإحصائية التجريبية.

فمجموعة البحث قامت بخطوة أولية تجلت أهميتها في فحص بيبليوغرافي للكتب و المذكرات وكذا لميدان الدراسة سواء من ناحية الاطلاع المعرفي و توسيع دائرة المعلومات التي تكون لها صلة بموضوع الدراسة من دراسات وأبحاث حول نفس الموضوع أو من الناحية التخيلية ومختلف الأطر المنهجية و تطورات الباحثين في طرح المشكلة لا سيما أن تشابه الموضوع أو المشكلة، وتعددت واختلفت دراستها وتحليلها فتمثلت أهمية هذه المراجع في فتح تصور ووضع

الخطوط العريضة للدراسة من استخلاصات لدراسات سابقة و نتائج بحوث ميدانية خاصة، وتخطي أو محاولة تجاوز بعض الصعوبات بالاطلاع على مختلف المشاكل الميدانية التي قد يقع فيها الباحث وذلك بالاستفادة من نماذج معينة.

واستخلاصا لهذا البحث الميداني من جهة (الدراسة الاستطلاعية) والبحث البيبليوغرافي وضعت مجموعة البحث مخطط للدراسة الميدانية يتوافق مع مشكلة البحث لتحليلها ابتداء من اختيار العينة والمناهج المستعملة والأدوات لجمع وتحليل المعطيات ضمن إجراءات ميدانية نلخصها في:

المبحث الأول: حدود البحث وتعيين المجتمع الإحصائي لعينة الدراسة

المطلب الأول: حدود البحث

فموضوع الدراسة ينطوي على محاولة التعرف على علاقات الزوجين معا والأبناء، وتركز الاهتمام على استكشاف الخصائص التي تطبع هذه العلاقات وطبيعة مسار السلطة الذكورية المفروضة على الزوجات أولا ثم على الأبناء إن وجدوا، من حيث الوقائع التي تطالها، أو السلوكيات المسموح بها من جانب الزوجان، وتجاوز هذا المنع والامتثال له من جانب الأزواج مما ينتج عنه عنف ومعاناة الزوجات أو عدمها إذا صادف أن تجاوز لسلطة المنع الذكورية للأزواج وكيف تكون ردّة الفعل. أو العكس من ذلك في سيطرة وعنف الزوجات على شركائهم.

وقد كان التركيز على استكشاف وجود أو عدم وجود سلطة ذكورية وعلى طبيعة التعامل مع هذه السلطة من قبل من تفرض عليهم، وقد تم ذلك بشكل عام استنادا إلى الواقع المعاش أكثر من

استناده انطباع الأزواج (الجنسين معا) حولها، وذلك وفق ثلاثة عوامل للدراسة لتحليل لواقع الأسر وطبيعة علاقة الزوجين فيما بينهما:

- مدى تأثير أسلوب تنشئة الأباء على الشباب المقبل على الزواج.
- مدى تأثير الفرق العمري بين الزوجين.
- مهارات الاتصال لدى الزوجين وأشكال العنف الناتج وتحديد الاكثر شيوعا لدى الجنسين.
- دور المستوى التعليمي للأبناء في اكتساب دور مكانة في الأسرة وفي العلاقة الزوجية.
- دور ومدى تأثير العامل الاقتصادي لإمكانية تجاوز السلطة الذكورية أو العكس.

ومن خلال مختلف الآراء والمواقف التي تطبع تفكير الشباب المتزوجين (بمختلف الأطر الإجتماعية، الجامعيين منهم وفئات الشباب الأخرى خاصة العاملين منهم) اتجاه أسلوب أوليائهم في تكوين أسرهم إلى جانب معامل تأثير عوامل التغير الاجتماعي في تغيير النظرة اتجاه هذا الموضوع، والمتغيرات لتحديد هذا المجال البشري والمجال الجغرافي، إذ تحددها من خلال المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة.

المطلب الثاني: المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة

في دراستنا الحالية نرتكز إلى النتائج والأطر النظرية التي رسمها في دراستنا الحالية وتحديدها في الدراسة السابقة الاستطلاعية.

اعتبرنا المجتمع الإحصائي لهذه الدراسة هو حصيلة مجموع الأزواج الذين يعيشون في حقل الدراسة الجغرافي في مدينة البليدة بالإضافة إلى اتصافهم بالشروط التالية:

- أن يتجاوز عمر الشباب السن القانوني للزواج.
- أن يكون الزوجين في علاقة قائمة أو أحدهما معايشا للعنف فيها لانّ مسألة العنف بين الزوجين تتطلب جهة تمارسها أو تفصح عنها.
- أن يكون جزءا من بين أفراد عينة الدراسة عامل، أي منتجين خاصة الإناث (الزوجات).

ولما كانت مجموعة قد اختارت مجموعة من العوامل والمتغيرات، وأخذت لدراسة تأثيراتها أصبح ضروريا ومطلوبا أن يحترم تركيب العينة، واقع هذه العوامل وأن نمثل الخصوصيات الجزئية التي تتصف بها المتغيرات في الواقع. وعلى هذا الأساس تتمثل المتغيرات ضمن العوامل التالية:

- عامل الجنس أن تتضمن العينة عددا من الإناث مساويا لعدد الذكور مقارنة بالعدد الإجمالي لكلا الطرفين للأزواج مدينة البليدة لكن ليسوا غالبا من نفس الأسرة.
- عامل المستوى التعليمي الذي تم تحصيله وخصص بما يلي:
  - المستوى المتوسط.
  - المستوى الثانوي.
  - المستوى الجامعي.

ولقد اعتمدنا المستوى الأدنى المتوسط لما وجدناه في الدراسة الميدانية الاستطلاعية أنّ جل الشباب المتزوجين لا يتعدى أدنى مستوى لهم عن التعليم المتوسط، يلزم الحد الأدنى من التكوين إلى جانب أنه إلا في المناطق النائية فقط ما لو حظ عناصر شاذة لعدم إدخال أبناء بعض الأسر إلى المدارس رغم انتشار التعليم في الجزائر خاصة الإناث منهم إذ هذا ما تدعمه أرقام

السجلات المركز الولائي لمدينة البليدة الخاص بالإحصاء والتخطيط، التعداد الأخير لسنة 2010 تعد نسبة الشباب بهذه المدينة تقدر بـــ 45% من نسبة الفئات الأخرى (الطفولة، الكهولة) ما بين (25–45) سنة هم غير المتزوجين والذين لهم أهلية الزواج.

- عامل الانتماء الجغرافي الحضريين منهم والريفيين، لأنّ الدراسة تستلزم المقارنة في طبيعة السلطة في كلا المنطقتين، ومع أنّ الدراسة حددت الشباب–إجرائيا ولأغراض البحث الميداني مثل سحب العينة–شريحة من أفراد المجتمع تتدرج تحت فئة عمرية محددة (كما سنأتي لبيان ذلك لاحقا لتقييم الفئات العمرية) إلا أن اقتناعنا "بأنّ الشباب ليس مجرد مرحلة عمرية بالمعنى السوسيولوجي، أو الفيزيولوجي فحسب بل يمتد ليشمل مجموعة الخصائص النفسية والاجتماعية التي حددتها ظروف النشأة والبيئة وأوضاع الواقع الأسري، وأدوار أو مكانات الأفراد في المجتمع واستجابة وتفاعل مع عناصر الموقف ثابتها ومتغيرها" [1] كل هذا جعلنا نتصور أنّ نوعية المشكلات التي يواجه بها الشباب المكتسب ومدى وعيه بها، وطبيعة استجابته لها، وتصوره لأساليب حلها، أمور قد تكشف عن قدر كبير من التنوع والتفاوت حتى من يندرجون تحت نفس المرحلة العمرية الشبابية لجزء من عينة الدراسة للإناث لغرض إثبات الفرضية.

ولقد تم اختيار الشباب المكتسب أي الذي انخرط في الحياة العملية ويشغل مكانة مهنية أيا كان مستواها أو مستوى التعليم الذي بلغه سحب العدد بطريقة عشوائية من مدينة البليدة، كوحدة للدراسة. وتم اختيار الشابات المتزوجات المكتسبة لأسباب ترجع إلى أهمها:

---

[1] السيد عبد العاطي السيد: صراع الأجيال: دراسة في ثقافة الشباب. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1990، ص 89.

أنّها باعتبارها المرحلة التي يبدأ فيها الاختيار الشخصي لمقتضياتها الشخصية واعتبارها بأنها مرحلة النضج العقلي والشخصية المستقلة والتفكير في أمور وحالات اجتماعية شتى منها الاستقلال ماديا عن الأسرة الأصلية وعن مدخول الزوج، الاهتمام بترتيب حياة شخصية وأسلوب معيشة ليس بالضرورة ما تحده له الأسرة مادام يعتمد على دخله المادي وتقليص حدة السلطة عليه ولكن هل يتوافق حتما مع منظور الأزواج عند بناء العلاقة؟ وعلما بأنّ من أهم المشاكل التي تواجه الباحث الاجتماعي مشكلة سحب العينة التي يجري عليها البحث باعتبار أنّ على هذه العينة يوقف عليها كل قياس أو كل نتيجة ينتهي إليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ معامل الارتباط بين أي متغيرين يتوقف على درجة الانسجام واختلاف العينة التي يسحب فيها هذا المعامل. [1]

إذ على الأسباب السابقة الذكر تم اختيار مجموعة البحث لهذه الفئة من الأفراد المتزوجين التي تتوفر على هذه الخصائص مما يسمح لنا بالمقارنة.

وقد اعتمدت مجموعة البحث في سحب العينة غير الاحتمالية وهي طريقة الكرات الثلجية: وتعود هذه التسمية إلى" تينوتن" 1971 وهي عينة تصلح خاصة مع الظواهر العصية على البحث الاجتماعي أي التي يصعب الحصول على معلومات حولها والتي لها صلة بالطابوهات الاجتماعية ففي هذه الحالة ينصح بعينة الكرات الثلجية. والتي بموجبها يعمد الباحث الاجتماعي في التعامل مع مجتمع بحثه، الى تحديد مجموعة من الوحدات بشكل قصدي، وجمع المعلومات من خلالهم، ثم الطلب من هذه الوحدات الإدلاء على وحدات أخرى، ثم يأتي الباحث الى الوحدات المدلول عنها وجمع المعلومات من خلالها ثم الطلب منهم الإدلاء عن وحدات أخرى

---

[1] عبد الباقي زيدان: قواعد البحث الاجتماعي. القاهرة: الهيئة العامة لكتاب. 1974، ص 235.

وهكذا دواليك الى أن يجمع الباحث كل المعلومات والمعطيات التي يعتقد وفق أساس علمي وموضوعي انها كافية لشرح وتفسير ظاهرته.

إذ تنتهي هذه الأخيرة على اختيار أفراد العينة من بين الجماعات أو الفئات ذات الخصائص المعينة وتكمن أهم الأسباب في الاعتماد على هذا النوع من العينات في:

- عدم وجود قوائم إحصائية يمكن الاعتماد عليها في سحب العينة خاصة التي تتضمن العنف الأسري الزوجي.
- عدم التسجيل في الدوائر الرسمية المعتمدة.
- عدم امتلاك العدد الإجمالي للمجتمع الإحصائي أي العينة الأم.
- فضلا على اعتبار هذا الطرح في الدراسة يعتبر من أكبر الأسرار الداخلية للأسرة وعدم البوح بها.

وجود متغيرات تساعد في تناول هذه العينة لدى عينة البحث بالميدان تتمثل في متغير الجنس والسن (المحدد سابقا) لكنهما غير كافيان لتطبيق أي طريقة معاينة أخرى لأنّه لا يمكن تطبيق نسبة السبر عليها لاستخراج العينة للدراسة، كما أن هذه العينة لها مزايا وعيوب ككل أنواع العينات أهمها:

أنها تتم بسرعة أكبر كما أنّها "تتميز بقدرتها الكبيرة في إعطاء معلومات وأدلة كافية عن طبيعة مجتمع البحث خاصة إذا استعملت في استكمال مرحلة المقابلة وأخيرا عدم ضرورة ملحة

لإجراء عمليات التحليل الإحصائي المعقدة التي تعتمدها العينات العشوائية في مواضيع الاستنتاجات والاختبارات الإحصائية". [1]

بالإضافة إلى وجود نقائص لهذه العينة تتمثل في:

تعرف بأنها النموذج المختار من المجتمع الكبير بطريقة معتمدة أي بطريقة لا تعطي جميع وحدات المجتمع فرصة متساوية للاختيار ويعتمد عادة على أفكار الباحث وآرائه، وأذواقه ومصالحه، فيختار الأشخاص المقربين منه التي تنطبق آرائهم مع آرائه وقيمه مما يؤدي إلى بعض التحيز وبالتالي فإنّ الدقة في المعاينة العمدية لا يمكن حسابها بالمعاملات الرياضية نظرا لعدم قدرة حساب عامل الاختيار لدى الباحث، ولا يمكن الاعتماد عليها في التعميمات الشمولية عن مجتمع البحث، وعليه فإنّ نتائجها العلمية لا تتمتع بالمصداقية العالية والموضوعية المجردة.

وقد اختارت مجموعة البحث نسبة من المجتمع الذي هو من شباب مدينة البليدة، وتم توزيعهم حسب الجنس والسن وتخص أنّه الشباب المكتسب بدائرة البليدة فقط.

ونظرا لقلة الإمكانيات الزمنية والمادية التي لا تسمح بالتطبيق على المجتمع الكلي، تم اختيار عينة البحث يقدر حجمها بـــ 238 زوج وزوجة موزعة حسب الجنس والسن مع شروط لهذه العينة أن تأخذ عدّة أنماط من الفئات والتوفيق فيما بينهما أي في الجزئيات أو التفصيلات في المجتمع الأم يجب أن نجدها في العينة والفئة الأكبر في المجتمع الأم كفئة يتراوح فيها العنف الزوجي بين 24–40 سنة يجب أن تكون ممثلة بنسبة كبيرة في العينة أي عنصر التجربة، وهذا ما ستثبته الدراسة الاستطلاعية ونتائج شبكة الملاحظات لاحقا.

---

[1] MOSER (c) : A quata, San pling-journal of royal statistical. Society (A.115)1952, p. 30.

وقد اختارت مجموعة البحث نسبة من المتزوجين الذكور والإناث من مدينة البليدة، وقد تم توزيعهم حسب الجنس وجدولين آخرين نوضح فيهما توزيع سن أعضاء العينة الذكور والإناث حسب سن شركائهم كل على حدى:

جدول 3: سن أعضاء العينة حسب الجنس

الجنس / السن	ذكور العينة		اناث العينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 25	0	0	1	%0,08	1	%0,04
35-25	41	%34	38	%31	79	%33
45-35	55	%46	55	%46	110	%46
55-45	12	%10	29	%24,36	41	%13
55 وأكثر	5	%4	6	%5,04	11	%0,4
المجموع	119	%100	119	%100	238	100%
38,9 X سنة						

جدول 4: توزيع عينة الذكور حسب سنهم وسن شركائهم الإناث في العلاقة (الفعلية)

الجنس / السن	ذكور العينة		شركائهم الإناث في العلاقة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 25	0	%0	29	%24,2	29	%12,18
35-25	41	%34	55	46,2%	96	%40,33
45-35	55	%46	29	%24,4	84	%35,29
55-45	12	%10	6	%5,1	18	%7,5
55 وأكثر	5	%4	–	–	–	–
المجموع	119	%100	119	%100	238	%100
X 38,9 سنة						

جدول 5: توزيع عينة الإناث حسب سنهن وسن شركائهن الذكور في العلاقة (الفعلية)

الجنس / السن	اناث العينة		شركائهن الذكور في العلاقة الفعلية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 25	1	%0,08	19	%15	20	%8,40
35-25	38	%31	63	%52,94	101	%42,43
45-35	55	%46	30	%25,21	85	%35,71
55-45	19	%15	1	%0,84	20	%8,40
55 وأكثر	6	%5	6	%5,04	12	%5,04
المجموع	119	%100	119	%100	238	100%
X 31,57 سنة						

المبحث الثاني: مناهج البحث

لا يخفى على ذهن الباحث الاجتماعي أنّ "لتحديد المنهج المستعمل في الدراسة هو في الأساس مستنبط من نوع الدراسة والاهداف التي ترمي إليها" [1] كما أنّ اختيار المناهج وطرق البحث ترتكز على عملية اختيار الفروض و "اختيار المناهج الصحيحة يعتمد على: طبيعة البحث نفسها إذ يرتبط بتحديد وتعيين مكان البيانات والمداومات الضرورية وتجميعها، إذ تشكل المحور الأساسي لحل أي مشكلة، بالإضافة إلى تحليل وتصنيف هذه البيانات للوصول إلى إمكانية إثبات الفروض كما يمكن نفيها". [2]

فعلى ذلك فإنّ "منهج البحث أو طريقة البحث هي خطة معقولة لمعالجة المشكلة وحلها عن طريق استخدام المبادئ العلمية المبنية على الموضوعية والإدراك السليم لا البداهة والتخمين أو التجربة العابرة أو مجرد منطق". [3]

لذلك كان من الأنسب في دراستنا الأخذ بجملة من المناهج كالمنهج الإحصائي وإتباع الطرق العلمية والأساليب الإحصائية وهي الطريقة الاستقصائية الإحصائية التجريبية، والطريقة الثانية هي التحليلية النظرية أي تحليل لوقائع الأسر وطبيعة علاقاتها بالأبناء في إطار مرجعي نظري يتبناه الباحث، أما معطيات الواقع الملموس فينتقي منها ما يساعده على تأكيد نتائج تحليله النظري وتكون أداة إثبات أو الحجة التجريبية التبريرية لما يصل إليه عبر ممارسته لتحليلات النظرية، والطريقة الثانية باعتمادنا عليها كأسلوب في البحث يرتكز أصلا على مادة انتقائية

---

[1] زيدان: المرجع المذكور سابقا، ص119.

[2] بدر أحمد: أصول البحث العلمي ومناهجه. كويت: وكالة المطبوعات الجامعية.1979، ص ص 229–230.

[3] المرجع المذكور سابقا، ص 230.

ليمتلكها الباحث نتيجة اطلاعه وتجربته الشخصيتين ولا يخفى أنّه مهما بلغ مدى اطلاعه فإنّه يبقى محدودا نظرا لتنوع المعطيات و توزيعها في مجالات قد لا تغطيها تجربة الباحث واطلاعه الذاتي. والمنهج التجريبي على خلاف المنهج الوصفي يسعى إلى تحديد العلاقة التي تربط الأسباب بالمسببات في الظواهر التي يتم دراستها. فالمنهج التجريبي بذلك هو المنهج الذي يسمح بتفسير الظواهر بشكل دقيق خلال دراسة مختلف مظاهرها.

يتميز المنهج التجريبي بقدرة الباحث المجرب على عزل الظاهرة موضوع البحث عن غيرها من الظواهر المؤثرة عليها، ثم القيام بشكل تدريجي باختيار مدى تأثير كل عامل من العوامل المعزولة بمفرده على الظاهرة المدروسة، مما يسمح بتحديد وتأكيد العامل أو العوامل المؤثرة عليها.

غير أنّ التحكم في الظواهر ومعالجتها معالجة مخبرية أو ملاحظة الظواهر بعد اصطناعها أو إحداثها بكيفية تؤدي إلى تغييرها عن طريق عزل المتغير المستقل عن المتغير التابع، هو أمر يتم في مجال العلوم الطبيعية والفيزيائية، ونادر الحدوث في العلوم الإنسانية. وفي الحالات التي تسمح بالتجريب، فإنّ الوضعية المصطنعة التي تسمح بها قد تتعرض إلى تغيير ردود فعل المجرب عليها. وهذا ما يقودنا إلى القول بأنّ التجريب في شكله الدقيق الذي يفيد التدخل في الظواهر واصطناعها غير ممكن في جميع العلوم، فعلم الفلك عرف تقدما وتطورا دون اللجوء إليه.

إنّ التجريب يتخذ أشكالا مختلفة بحسب طبيعة الظواهر التي يتم إخضاعها للبحث والدراسة. ويدل معنى التجريب قبل كل شيء على دقة خطوات البحث وضمان صحة المنهج المتبع. وتبعا إلى ذلك، فإنّه ليس المهم في العلوم الإنسانية استخدام خطوة التجريب بشكله المخبري كما هو

الحال مثلا في العلوم الدقيقة، بقدر ما هو مهم استيحاء الطابع المنطقي الدقيق والصارم الذي يتميز به هذا المنهاج وانتهاجه خلال البحث في ظواهرها والتكيف معها بشكل منطقي وعقلاني، بحيث يتسم الباحث بالموضوعية ويلتزم بدقة الروح العلمية قدر الإمكان.

1. مزايا المنهج التجريبي:

إنّ مزايا المنهج التجريبي عديدة ولا يمكن إنكارها، ومن جملتها نذكر:

- أنّه يسمح للمجرب بالتدخل في الظواهر التي يدرسها والتحكم فيها باصطناعها ومعالجتها بالشكل الذي يسمح له من التأكد بشكل تجريبي ويقيني من العامل او مجموع العوامل التي تؤدي إلى حدوثها أو التأثير فيها. وبذلك يستطيع أن يقدم تفسيرا صحيحا وكاملا عنها. وإذا خالجه أي شك في النتائج التي تم الحصول عليها، فإنّ بوسعه إعادة التجريب لطرد أدنى الشكوك التي تنتاب أحكامه النهائية حول الظاهرة التي يدرسها.
- إنّ الاستخدام المخبري للمنهج التجريبي يتيح في أغلب الأوقات التحكم الكامل في الظاهرة أو الحدث موضوع البحث، مما يعلي من قيمة دقته وضبطه.
- يتسم المنهج التجريبي بالغنى والخصوبة التي تساعد على تحليل وعزل الظواهر المعقدة عن بعضها، بهدف إبراز تأثيرات كل منها والوصول إلى نتائج ملموسة ومشخصة بصدد العوامل المؤثرة فيها.

2. عيوب المنهج التجريبي:

غير أنه وبالرغم من المزايا العديدة التي يتميز بها المنهج التجريبي عن غيره من المناهج الأخرى، والتي بسببها يطلق على العلوم اسم "العلوم التجريبية"، فإنه يؤخذ عليه بعض المآخذ، والتي نذكر من جملتها:

- أنّ النتائج التي يبلغها في معظم الأحيان في الشروط المخبرية خلال الضبط والمراقبة المطلقة، تتم في ظروف مصطنعة تختلف عن الظروف الطبيعية التي توجد فيها الظواهر عادة.
- صعوبة استيفاء المنهج التجريبي كل مراحله خلال دراسة بعض الظواهر.
- يقتضي استخدام المنهج التجريبي تخطيط وتنفيذ العديد من المراحل، مما يتطلب من الباحث طاقة ونفقات هامة قد لا تكون في وسعه.

رغم النتائج الزائدة التي يمكن ان يصل إليها باستعمال هذه الطريقة في المجالات النظرية – وقد لا تكون إيديولوجية إلى حد ما– إلا أنّها في الدراسات الإجتماعية تؤثر مسبقا على مسار البحث نفسه و تختزله أو تلغي بعض عناصره بالتغاضي عنها إلا أننا لا نأخذها طريقة نظرية صرفة لكي لا تقلل من الاعتماد على معطيات الواقع، وتعطي اهتماما بجدلية العلاقة بين الممارسة النظرية الذهنية والممارسة التجريبية لأي بحث علمي.

والاعتماد على الإحصاء يمدنا بوسيلة فعالة لوصف البيانات والمعلومات وتصنيفها، فالهدف من استعماله يكمن في وصف أفراد العينة والظاهرة المتغيرة وتحدي ترددها وأهميتها من خلال جميع الملاحظات حولها للتعبير عنها وترجمتها إلى أرقام سواء كانت كمية أو كيفية.

وفي دراستنا نقتصر على المستوى الأول هو المستوى الوصفي بوضع المتوسطات والحسابات غير المعقدة، ولهذا كان ضرورة استخدام الإحصاء في هذه الدراسة لاستعمال الاستمارة كأداة لجمع البيانات واحتوائها على بيانات رقمية كمية فنعتبر الإحصاء كأداة أساسية للقياس والبحث ولما كان لزاما علينا لتحقيق الهدف من هذه الدراسة المتمثل في محاولة التعرف على الخصائص والتفصيلات الجزئية لواقع الشباب المتزوج حاليا وأسرهم في علاقاتهم بالسلطة داخل الأسرة والتطرق إلى مناهج أخرى. "ذلك ان أي بحث سوسيولوجي ينطوي بالضرورة على مقارنات بين بعض المتغيرات، إذ يقصد به عادة دراسة توزيع الظواهر الإجتماعية في مجتمعات مختلفة ...أو مقارنة النظم الإجتماعية الرئيسية من حيث استمراريتها وتطورها ..." [1] و"ترمز المقارنة إلى نمط من التحليل الاجتماعي الذي تتناوله دراسة الوحدات الاجتماعية من منظور كلي" [2] وهذا ضمن مجال دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الانماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي "فوضع الدراسة المقارنة في أي مرحلة من مراحل البحث الاجتماعي يعكس العمق النظري والتحليلي للبحث". [3]

وعليه استخدام أسلوب المقارنة في النتائج على مستوى نظري مطروح هو جيل الآباء، بتحليل عوامل التغيير الاجتماعي وتأثيرها على التطور والواقع المعاش لجيل الأبناء المتزوجين وتشكيلهم لأسرهم الجديدة باختلاف مستواهم التعليمي والتعرف على العناصر الثابتة والمتغيرة في تلك الظواهر كوسائل تستخدم للمقارنة.

---

[1] محمد علي محمد: مقدمة في البحث الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية. 1983، ص 227.

[2] المرجع نفسه، ص 231.

[3] المرجع نفسه، ص 61.

ولحل مشكلة البحث تعين علينا ان نكون بصدد استخدام المنهج التحليلي كأسلوب للدراسة الذي يتم بتحليل الظواهر ضمن حالات مختلفة كنقائص أو اختلاف الآراء أو المواقف أو أسلوب في الحياة المعيشي كان أو ثقافي كما هو الحال في موضوع بحثنا.

نستخلص في الأخير نتائجنا للتوفيق او الاخذ بمنظور دون آخر أو عرض تحليلي في إطار التغير عبر مراحل زمنية معينة فيكون كل من المقارنة والتحليل كأسلوبين مكملين للمنهج الإحصائي الذي اعتمد عليه في البحث وبهذا يكون تحليل وربط الظواهر بعد شرحها وتفسيرها باستنتاج نتائج لعوامل ثابتة نسبيا أو متغيرة وفقا لنتائج التغير الاجتماعي في بناء ثقافي سائد به وإطار اجتماعي يوجد فيه.

المبحث الثالث: وسائل جمع وتحليل البيانات

المطلب الأول: وسائل جمع البيانات (أدوات البحث)

على الباحث ان يختار الأداة الملائمة لتجميع بياناته من الانسب أن يستفيد من أكثر من أداة في بحثه إذ لا يخفى على الباحث ان وسائل جمع البيانات تختلف باختلاف مشاكل موضوع الدراسة إلا أنّ الإكثار منها أمرا مرغوبا فيه وذلك للتقليل من عملية لنحيز والحصول على معلومات كافية.

فاعتمدت مجموعة البحث في هذه الدراسة على ثلاث أدوات: المقابلة، الملاحظة، الاستمارة.

أ- المقابلة

وهي أنواع أهمها والمستعملة في البحث تصف المواجهة مع أعضاء المستويات المختلفة من الوسط الشبابي المكتسب والعاطل والذين مازالوا يزاولون دراستهم أو الذين أكملوا شرط أن يكونوا متزوجين (طلبة، عمال إدارة، أساتذة لكن معظمهم شباب)، وقد طلبت مجموعة البحث من المبحوثين الإفصاح عن آرائهم و أفكارهم ووجهات نظرهم ومشاعرهم حول بعض محاور موضوع البحث والمقابلة كأداة للبحث "تعتبر إلى حد كبير استبياننا شفويا، فبدلا من كتابة الإجابات فغنّ المستوجب يعطي معلوماته شفويا في علاقة مواجهيه" [1] وتتضمن أسئلة يوجها الباحث إلى المبحوثين في إطار غير رسمي وذلك قصد الوصول إلى معرفة أهم النقاط والمحاور الرئيسية التي يدور حولها الموقف المبني المعاش لهؤلاء الشباب المكتسب على الخصوص البنات ومقارنته مع ربات البيوت أو العاملات في إطار المنزل إذا كانت من نوع المقابلات الفردية وأحيانا جماعية تكون نصف موجهة إذا طرحت عليهم الاسئلة (كما سنذكرها لاحقا في الدراسة الاستطلاعية)، فلقد استخدمت هذه المقابلة في الدراسة الاستطلاعية وكان الغرض منها معرفة أكثر بأسلوب تفكير الشباب أو الكهول توضيح الرؤية أكثر حول الموضوع إذا كانت دفعا في اختياره بالإضافة إلى الاستعانة بنتائجها واستخلاصها في وضع شبكة الملاحظات بالإضافة إلى استمارة البحث.

---

[1] أحمد، المرجع المذكور سابقا، ص 339.

ب- الاستمارة:

هي نموذج يضم أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف أما الهدف من استخدام استمارة البحث فيتمثل في الحصول على بيانات متعلقة بآراء وأكثرها مواقف عينة البحث، فاختارت البحث أداة الاستمارة للأسباب التالية:

- صعوبة تحديد أساليب تعامل الزوجين تحديدا موضحا والتحكم فيه لقلة الدراسات في هذا الموضوع.
- ونظرا لصعوبة المنهجية التي تضعها دراسة التصورات والذهنيات التي تكون أساس لأساليب والتعامل وردود الأفعال. فعلى حد تعبير (Abric) "بأنّه لا توجد وسيلة فاصلة مطبقة ومستعملة كما تسمح بالاقتراب من الحقيقة المعقدة والمخفية الذاتية التي تكون التصور". [1] الذي يكون المحدد لمصطلح الدّافع أو المثير والذي هو المحور الجوهري في دراستنا ألا وهي البحث عن مثيرات العنف بين الزوجين.

فالحديث المستنبط من المقابلة أو الاستمارة يبقى الحد الوسيط بين التصور الداخلي والتصور المستخرج الذي يدرسه الفرد أو الباحث، فكان من الأجدر من الوجهة المنهجية الاعتماد على تحليل محتوى والاعتماد كلية على المقابلة وهذا يعطينا نتائجا قوية وإلا أنه يشكل لنا بعض الصعوبات أهمها:

صعوب التحكم في المصطلحات المستعملة وبالتالي المبعوث يحيد عن المعنى الحقيقي بالإضافة إلى الوقت القصير لتحليل النتائج مع العلم أنّ فرز الإجابات يستغرق وقتا طويلا، وفي ضوء

---

[1] Arabic. (J) et Vocherat. (G) : Méthodologie et étude expérimentale des représentations sociales, Bulletin de psychologie, 1973, p. 329-335.

الدراسة الاستطلاعية وشبكة الملاحظات من خلال إجابات الأفراد والاطلاع على الدراسات المكتبية الوثائقية تم تكوين استمارة أولية بوبت حسب الفرضيات وهذا عن طريق صياغة أسئلة مختفة بعدها تم إجراء بعض التعديلات عليها وضمنت في صورتها النهائية 20 سؤالا تحتوي على موضوعات تعد موضوعات ترجمية واضحة لفروض البحث التي أسلفنا ذكرها إذ قسمت إلى خمس محاور تمثلت في:

- بيانات عامة حول المبحوث.
- وعي الزوجين لمستويات العنق الأسري.
- التأثير العكسي لعامل المستوى التعليمي ومقارنته بحالات العنف.
- تأثير الفارق العمري وعلاقته بأنماط العنف الممارس من الطرفين.
- استقلال الزوجات اقتصاديا وتأثير سلطة الزوج. وقد استخدمت في هذه الاستمارة أسئلة مغلقة مقننة الإجابة التي تعكس مواقف المبحوثين في موضوع الدراسة. كما توجد أسئلة مفتوحة عبارة عن آراء تتعلق بالكشف عن معتقدات المبحوث وأفكاره ومعرفة انطباعه وأسئلة المواقف، بالإضافة إلى الأسئلة نصف مغلقة إذ تعتبر كمواقف كذلك.
- إنّ الأسئلة المفتوحة معظمها صدرت في نهاية الاستمارة إذ تعتبر إلى حد ما خلاصة أسئلة الاستمارة عامة، بشيء من التدقيق في الإجابة بإعطاء حرية المبحوث في إيراد رأيه الذي يعتمد على الخبرات والتجارب السابقة والخلفيات الثقافية والاجتماعية التي تميز المبحوثين.

ت-أداة تمثل شبكة الملاحظة وتحليل المحتوى

وهي عبارة عن مدركات وتفسيرات عما يقع تحت حواسنا من متغيرات تقترن بالخبرة التفسيرية التي تطبع عليها معاني وتفسيرات تجسدها في الواقع، وباستعمال الملاحظة المباشرة في المقابلة للوقوف على أثر استجابة المبحوث اتجاه الأسئلة وانفعالاته نحوها. وبذلك تستخدم الملاحظة في نوعين من المجالات: في العينات المتحصل عليها إذ اعتمدت خاصة على الملاحظات الظاهرة للبحث عنها واستخدامها، بالإضافة إلى ملاحظة أعضاء العينة أثناء إجراء المقابلة معهم في مختلف ردود أفعالهم واستجاباتهم لموضوع الدراسة كما نجد أن الملاحظة تتبع الدراسة منذ بدايتها كفكرة حتى تحلل النتائج وذلك في التحليل أثناء البيانات المجمعة والمقارنة بينها وما هو موجود بالواقع، علما بأنّ شبكة الملاحظات قد أعدّت بطريقة منظمة لأسئلة مرتبطة بفرضيات الدراسة ونتائج وتم تطبيق عليها تحليل محتوى لاستنتاجها إذ تعتبر تحليل محتوى من الوسائل والتقنيات لجمع المعطيات و مجال استخدامه لم يعد يقتصر على بحوث الإعلام و يرى هنري وموسكو فيتشر (S.Mocovici):

"إنّ كل ما قيل أو كتب، ألا وهو قابل لأن يصبح موضوعا لتحليل المضمون" وهذا يعني أنّ اللغة شرط أساسي من شروط تحليل المضمون، والواقع أنّه مجال أوسع من ذلك وإنّما يتجاوز ليشمل مجالات أخرى:

1. مجال اللغة المكتوبة.
2. مجال اللغة الشفاهية
3. مجال اللغة الغير المكتوبة أو منطوقة [1]

المهم في عرض تحليل محتوى كوسيلة لجمع المعطيات أنّ هذه المادة المراد جمعها تتخذ شكل حوار داخل جماعة صغيرة كالنقاش أو الحوار الذي يدور بين أفراد جماعة النادي أو جماعة صغيرة أخرى كالأسرة والعلاقة الزوجية.

بالإضافة إلى الحوار الثنائي كما هو الحال مثلا في المقابلة (Interview) وفي جميع أشكال الحوار الثنائي.

والشيء الجديد المهم لموضوع الدراسة أنّنا نهتم أيضا بالشكل الثالث والأخير.

أمّا الشكل الثالث والأخير، فهو يوضح مجالا آخر يمكن أن يكون أرضية خصبة لبحوث تحليل المضمون، وهو مجال لا يعتمد اللغة المكتوبة ولا اللغة المنطوقة، وإنّما يعتمد ما يسمى "باللغة الموازية" (Paralanguage) أي مادة إعلامية تحمل في طياتها بلاغات، وإن كانت غير واضحة لأول وهلة، وتحتاج إلى بذل جهد للوصول إلى معانيها، وسر اهتمام تحليل المضمون بها أنّه يقوم بتحليل مضامين أي وثيقة إعلامية تخضع للإدراك سواء كانت مكتوبة أو منطوقة او مصورة. إذ المهم أن تكون متضمنة لمادة إعلامية عن صاحبها أو عن الجماعة التي ينتمي إليها، أو قامت بإنتاجها، وأن تكون مستجيبة لطبيعة البحث الذي يقوم به المحلل.

---

[1] هذا النوع من اللغة غير المكتوبة أو المنطوقة قد يسمى "باللغة الموازية" (Paralanguage).

وتواجه الباحث المستخدم لتحليل المضمون مشكلة أساسية، خلال استخلاصه أو معالجته للبيانات المتعلقة بموضوع بحثه أو أثناء التعبير عنها. تلك هي تساؤله عما إذا كان من المفيد أن يصوغ بيانات بحثه صياغة كمية أو التعبير عنها وتحليلها كيفيا.

الواقع أنّ التعبير عن معطيات البحث بهذه الكيفية أو تلك مسألة أثارت خلافا، تعود جذوره إلى المناقشات الكلاسيكية حول مدى علمانية العلوم الإنسانية، حيث إنّ الأمر على خلاف ذلك تماما. فالتحليل الكمي هو الأسلوب الذي ظهرت به هذه التقنية مع إعلامها الأوائل مثل "برلسون" الذي يرى أنّ تحليل الموضوع:

"وصف للمحتوى الظاهر [1] أو المحتوى الصريح للمادة الإعلامية، وصفا موضوعيا منتظما، كميا" وذلك عندما ظهر تحليل المضمون في مجال الإعلام والدعاية وقياس الرأي العام، حيث ركزت كثير من الأبحاث فيه على إحصاء لغة الخصم، وتحليل وتصنيف تكرار ألفاظ معينة في خطبه، كما هو الحال مثلا في اهتمام المحللين خلال الحرب العالمية الثانية، باستخلاص مواقف أحد الأطراف المشاركة في الحرب، من خلال جرد وتصنيف وإحصاء المفردات والتعابير الواردة في صحفه، والتي تكشف عن اتجاهه نحو الطرف الآخر...إلخ.

بل إنّ الحساب والعد أو قل بتعبير أدق لغة الكم، تفرض نفسها على المحلل منذ الوهلة الأولى، حين يشرع للتخطيط لبحثه –المشروع–، وقبل أن يبدأ عملية تكميم النتائج ومعالجتها إحصائيا. وذلك عندما يتعرض لمشكل اختيار العينة. فكيف سيختار هذه العينة إذا كان مجتمع بحثه واسعا، وما نسبتها بالنسبة لهذا.

---

[1] أحمد أوزي: الطفل والمجتمع. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة. 1988، ص 98.

المطلب الثاني: وسائل أو أدوات تحليل البيانات

إنّ مجمل الأدوات المستعملة في تحليل البيانات المشتقة من نتائج الاستمارة وتحليل محتوى لشبكة الملاحظات.

وضعت جداول بسيطة منها لإبراز تكرارات الملاحظات الخاصة بالشبكة ومنها لتقديم العينة. بالإضافة إلى جداول مزدوجة وفقا لمتغيرات المراقبة والمتغيرات المستقلة بالإضافة إلى الجداول المركبة المرتبطة بأسئلة الاستمارة وذلك في إطارين:

أ- التحليل الكمي:

بالإضافة إلى اعتمادنا في كل الجداول على النسب المئوية وكذا حساب المتوسط الحسابي لأعمار أزواج وزوجات العينة وشركائهم في العلاقة ومتوسط الدخل.

اعتمدنا أيضا العروض البيانية كلما تطلب ذلك من أجل المقارنة.

ب-التحليل الكيفي:

تحليل محتوى المقابلات الاستطلاعية وشبكة الملاحظات كما سبق شرح ذلك. وكذلك الأسئلة المفتوحة في الاستمارة "لماذا؟" وتستخدم في دعم نتائج وتحليل الجداول.

ت-تقنيات الفرز:

يقصد بها استبدال الإجابات الوصفية برموز رقمية تسهل عملية تفريغ البيانات وتجميعها في جداول وبعده يتم تحليلها بأساليب إحصائية معينة.

وقد تم تجهيز البيانات يدويا أو ما يسمى بالجدل المسطح ويكون من خلال تفريغ الأسئلة لإستبيانية في الحاسوب (الإعلام الآلي) بموجب تسلسل الأسئلة وتباين مواضعها العلمية بحدود البيانات، وبإعداد جداول وكشوف للتفريغ الآلي. وبذلك يمكن تبويبها في جداول طبقا لأكثر من خاصيتين إذ تم وضع قائمة للعناوين الجداول المرتبطة بالفرضيات واستخراجها أليا أيضا وتتمثل تقنية التحليل "المحتوى" استعمالها في تحليل نصوص جرائد أو خطابات سياسية كما تستعمل في تحليل إجابات الأسئلة المفتوحة وهي أسئلة الآراء التي تحتاج إلى تعبيرات الفرد اتجاه الظاهرة بحرية أكثر فيمكن للباحث أن يترجم مقاصد ومعاني مبحوثين إذ يفتح مجالا للاحتمالات لمعالجة المعطيات بطريقة منهجية، وكذا التبريرات التي تمثل درجة معينة.

المبحث الثالث: أهم نقائص الدراسة

لكل بحث أو دراسة مهما اختلف اختصاصها وإلا كانت فيها نقائص في مستوى معين من مستويات البحث سواء كان في الجانب النظري أو الميداني خاصة المنهجي في التناول والتحليل، فتعتبر دراستنا محاولة ثانية بعد مذكرة الليسانس ويمكن أن يرجع هذا إلى اعتبارات علمية وفنية لكن هناك نقائص على مستويات يمكن تعدادها:

أ- على مستوى الطرح النظري:

فمن الصعب إيجاد خلفية لدراسات سابقة تحرك الموضوع رغم إيجاد دراسات عن السلطة مستقلة في تناولها عن الأسرة بل في إطار علم الاجتماع السياسي لذلك يصعب علينا أخذها في إطار علم اجتماع العائلة إلا من خلال استثناءات تؤخذ كدعامة وكمواصلة في البحث فيها، وعليه فإنّه يؤثر على موضوع البحث باعتباره يشكل نقطة نقص في الإطار المرجعي للدراسة.

ب- على مستوى التحليل المنهجي:

وذلك أن المتغيرات التي أخذت للدراسة بإمكانها ألا تعطينا نتائجا أوفر من جهة وهذا عند أخذنا في التحليل على أساس الجنس والمنطقة والمستوى التعليمي واعتمدنا على العينة العاملة فقط، دون أخذ الفئات غير العاملة والمتابعة لدراستها فيعد نقصا في استقصاء المعلومات خاصة وأنّ الموضوع يتناول العلاقات الأسرية بطبيعة الحال هناك متغيرات أعمق وأدق من هذه المتغيرات كالوضعية الإجتماعية والاقتصادية للعائلة، أخذ العينتين الأزواج والزوجات على حد سواء لتمثيل المقارنة الميدانية (إذن عامل الجنس) وغيرها... ومن جهة أخرى فإنّ موضوع العنف الأسري والسلطة الذكورية والعلاقات الأسرية الزواجية يمكن ألا يكون متجسدا في السلوكيات الممنوعة أو المسموحة للزوجين إذ قد ترجع أي دراسة تطور قرابة العلاقات الزوجية وعلاقتها ودراسة خصائص الأسرة أو دراسة وظائف الأسرة وأدوار ومكانة أفرادها لنستخلص منه مفهوم الأسرة الجزائرية والسلطة ومختلف أساليب الاتصال فيها القمعية او الديمقراطية أو اللامبالاة وبذلك لا تعطينا نتائجا يمكن التحقق منها و التسليم بها.

وفي الأخير يمكن أن نشير إلى أن هذه الدراسة هي محاولة للتأقلم مع الميدان، التي تتطلب تكملة من خلال طرح آخر للموضوع وفي تصور سوسيولوجي ومنهجي معين.

الفصل السادس

الفصل السادس: الدراسة الاستكشافية لوقائع الأسر الجزائرية

المبحث الأول: المقابلة الميدانية للواقع الأسري المعنف المعاش للزوجين وتقويم شبكة الملاحظة:

قامت مجموعة البحث بدراسة استطلاعية كبداية أولية عند اختيار الموضوع إذا كانت ميدانية او مكتبية وثائقية إلا أنّ الدراسة الاستطلاعية الميدانية كانت أكثر ثراء حيث كان الهدف منها اكتساب الخبرة المباشرة من الميدان وتحسين الصعوبات الميدانية الموجودة خاصة على مستوى السلوكيات المعاشة والتصورية لأعضاء مجتمع الدراسة اتجاه الموضوع من مواقف وأراء واتجاهات فكانت الدراسة الاستطلاعية لعينة البحث ولأسئلة القابلة التي كانت معظمها مفتوحة فجرت بدايتها بسؤالنا عن نظرتهم العامة حول الموضوع دون تحديد الأسئلة لذا كانت المناقشة عامة وحرة فلوحظ أن موضوع السلطة الذكورية للزوج ومظاهر العنف اللفظي للزوجة عند جل الشباب الإناث والذكور –دون تحديد العاملين منهم– أنه منحصر في قضية السلوكيات الممنوعة والمسموحة من طرف الأزواج وغالبا ما يكون الزوج عنصرا فعالا إزاء القيام بها أم لا ومدى استقلالهم وحريتهم في إبداء آرائهم الذي يعتبرونه أدنى حقوقهم خاصة الإناث، فكانت دفعا في حوصلة المعلومات حول معاني السلطة الزوجية، وأهم النقاط والعناصر التي يضعها الشباب عند الحديث عن سلطة أزواجهن أو زوجاتهن هو أخذ اعتبارات العادات والتقاليد في الحسبان والتي تدخل في إطار إعطاء الشرعية والقوامة لهذه السلطة الذكورية أكثر منها سلطة الزوجة،

مما ساعدت مجموعة البحث في تصميم أسئلة شبكة الملاحظات التي تمت عن طريق المقابلة والتي دامت شهرين.

والنتيجة المستخلصة منها تمثلت في وجود تجاوب أو رفض تام من قبل الشباب خاصة الجامعي منه وذوي المستوى العالي والعاملين بالمراكز الإدارية باعتبار بأنّ هذه الأمور إلى حد ما شخصية تمس حياة الفرد ونفسيته، فلا يحق لأحد معرفتها، إضافة إلى أن معظم الذين تجاوبوا مع الموضوع كن من الإناث خاصة وربما قد يرجع ذلك إلى أن المجموعة القائمة بالبحث من الإناث، إلا أنّ بعض الشباب الذكور اعتبروها فرصة أكثر لمعرفة أكثر حول الموضوع، ويرجع كذلك القيام بدراسة استطلاعية لعينة البحث هو وجود اختلاف في الانتماءات الإجتماعية إذ لوحظ ذلك من خلال إجابات الشباب مما بين أن المنطقة أو المحيط الاجتماعي للشباب المتزوج ليس لها دور في صناعة فكره وتصوره اتجاه الموضوع خاصة وإن كان يتعامل معه يوميا في مواقف وآراء معينة لذا كانت عينة البحث تتكون من ريفيين وحضريين على حد سواء، ولم يكن هذا التقسيم على أساس اعتبارات وخصائص المناطق التي ينحدر منها هؤلاء الشباب سواء كانت مناطق صناعية، زراعية رعوية أو تجمعات سكانية تتفاوت درجتها وثقافتها وفق العامل الاقتصادي برغم أننا أخذنا دائرة البليدة الوسطى إلا أن سكانها ليسوا حضريين كليا بل من مسكنهم الأصلي ومنطقة نشأتهم ريفية إذ أنّ المعاني التي تحملها هذه المفاهيم لا تعني واقعا جغرافيا بحتا بل اجتماعيا في جوهره، فأنماط الانتماءات تختلف حسب المناطق الجغرافية والواقع الاجتماعي لها من ذهنيات وعادات وتقاليد لذا يرتكز هذا التحديد على أساس خصائص هذه المناطق، فيمكن ان يكون أي فرد حضري أو ريفي بحالات متعددة وذلك بحكم السكن أو لديه حرفة أو مهنة بنسب إليها، أو لتنشئة اجتماعية ما في منطقة معينة فأكسبت شخصية معينة.

وفي صميم الموضوع يلاحظ أنّ جل المستجوبين كانت لهم نظرة في السلطة الزوجية الذكورية فيصرحون على أنّها أمور يملكها الذكر وأنها حق له أكثر من الأنثى فإجاباتهم تنبئ على التفضيل الحاصل في التنشئة الأسرية ومع ما يجب أن يتعامل وينقله الآباء والأمهات لهم كأزواج وزوجات مستقبلا كما انّ بعض الإناث يصرحن في إجاباتهم أنه عليهن عدم النظر إلى عيوب الزوج وعدم التصريح بها ومواجهتهم بها لأنّه يعود ذلك عليهن بالضرر وهو من أول سمات إحداث أو مثير للعنف الزوج. فيختزلن ذلك إلى وقت لاحق إذ في مراحل معينة أكثر ما تستطيعنه هو قبول قرار الزوج.

يعد تعوُّد ذلك من قبل في قبول قرار الأب والأم والأخ الأكبر وذلك لعدّة اعتبارات سنراها لاحقا في شبكة الملاحظات. ولما كان أمر استقرار الأسرة يعني به الطرفين معا، الأزواج والزوجات فإنّ مجموعة البحث ترى أنّ العامل الأساسي لوجوده (أي الاستقرار في العلاقة أو وجود عنف بين الزوجين) يعتمد على المحتوى الذي يعطيه كلا الزوجين لهذه السلطة والقوامة التي يمتلكان حق مشروعيتها والمشاركة بها.

وكذا إلى الأخذ بعين الاعتبار في ممارستها التطور الاجتماعي والنفسي والعاطفي والبيولوجي وكذلك الفكري للشاب أو الشابة في كيفية تقبله لها على أساس شكل ممارستها عليه، وعلى هذا الأساس فإنّ البحث يدور حول مدى ممارسة السلطة الزوجية وأساليب تعامل الزوجين معها إذ أنه لا يرتبط بنظرة وتصور كل من الشاب والشابة إليها فحسب بل يرتبط الواقع المعاش بالسلوك الفعلي الذي يوجد فيه هذا الشاب، ولما كان جل أعضاء العينة الاستطلاعية يركزون على العامل الاقتصادي بأنّه العامل الأكثر فعالية الذي من خلاله يستطيع الشاب أن يجد مجالا لتحقيق رغباته وطموحاته، اعتمدنا في اختيار عينة الدراسة الشباب المتكسب المنتج ودراسة إلى

أي مدى يكون للعامل الاقتصادي تأثير إيجابي في كسب الشباب و خاصة الإناث حرية استقلال الزوجة عن سلطة واقتصاد الزوج والعكس من ذلك.

وأهم ما يستنتج من هذه الدراسة الاستطلاعية وبالأحرى نتائج المقابلة والملاحظة باعتبارها أداتين أدرجتا في الدراسة الاستطلاعية لإضفاء الصفة العلمية أكثر عليها من أجل الحصول على معلومات، وإبراز أهم العوامل والمتغيرات التي يعتقد المبحوث أنّ لها أهمية في نظره، إذ أنّ الدراسة الاستطلاعية لا تنطلق من فرضيات محددة فهي تهدف إلى البحث عن عوامل التغير وأساليب القابلية للتغير أو تبنيه، إذ أدرجنا تحديد أوجه المقارنة من خلال جيل الأبناء المتزوجين حاليا وما عهده أباءهم أو العكس.

فأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة الاستطلاعية من المقابلة وشبكة الملاحظات (التي أدرجناها في أدوات البحث) نقدم نتائج ملخصة مع توضيح أسئلتها في نتائج الدراسة الميدانية.

نتائج شبكة الملاحظات: كانت نتائج الدراسة الاستكشافية الميدانية التي تمت على مراحل بإجراء شبكة من الملاحظات التي تمت عن طريق المقابلة والملاحظة بالمشاركة ومن أهم نتائجها:

أ- الأسئلة شبكة الملاحظات كالتالي:

س1: متي يكتشف الشريك عيوب ونقائص الشريك الثاني قبل أو بعد الارتباط وما هي درجة احتمالها؟

س2: عدم التفاهم بين الأزواج هل يكون سببا مباشرا في اثارة العنف بيتهما؟

س3: مشكلة السيطرة أو التسلط.

س4: إهانة واحتقار الشريك.

س5: العوامل الخارجية أو الاجتماعية.

س6: استجابات الأزواج لمواقف الصراع الزواجي.

س7: إلى أي مدى يلجأ المتضرر في العلاقة الزوجية الى البحث النشط عن تعويض هل يكون على مستوى الشريك وكيف ذلك أو يتعداه الى الأولاد؟ ولملذا؟

س8: هل القطيعة الكلامية هو الاسلوب الاكثر انتشارا لتحسيس الطرف الثاني بوجود تجاوزات من طرفه؟ وهل يضمن ذلك عدم وجود العنف بأنواعه؟

س9: التزوج من المرأة المثقفة والعاملة ما مصير العلاقة من وجهة نظر الطرفين هل تحدد شروط معينه؟

ب-نتائج شبكة الملاحظة:

أهم النتائج المتوصل إليها:

من الملاحظ أن العينة المدرجة عليها الدراسة الاستطلاعية تتسم بكثير من الصفات التي يصعب علينا تجميعا من خلال الاستمارة نظرا لحساسية الموضوع المطروح فمن الصعب الادلاء بتصريح على سمات وطبائع معينة لأحد الشريكين عن نفسه خاصة وأن كانت تدينه في تعنيف العلاقة الزوجية.

وهذا ما سنحاول اثباته في نتائج الاستمارة وتكون لنا عونا في إجراء المقارنة في دراسات أخرى لبعض الباحثين في نفس المجال لبعض الدول العربية مما يسمح لنا باستخلاص بعض التعميمات لخصائص العلاقة الزوجية العنيفة من مسببات وحلقات الحدوث ليس على المستوى الجزائري فقط بل العربي أيضا.

1- اكتشاف عيوب ونقائص الشريك:

إن الأمثلة العمياء تترك مكاناً عن طريق الممارسة اليومية للآخر لاكتشافات مفزعة وصادمة، وبطبيعة الحال، ليست هناك عيوب أو نقائص إلا بالنسبة لمزايانا، لكن هناك نقائص معقولة... فبعض النقائص التي يكتشفها لشريك تكون لدى شريكه قبل الزواج إلا أنه لم يلاحظها أو أنه استصغرها، وهناك نقائص أخرى تظهر في الزواج وبواسطته، ذلك أن الحياة بين اثنين لها لزوميات محددة، وعندها يقع الشخص فيما يمكن أن نسميه "دائرة عدم القدرة على احتمال الشريك". [1]

2- عدم التفاهم بين الأزواج:

إن كل شخصية هي طريقة لفك معلومات ومعطيات "الملاحظة"، ومن ثم فإننا "بإدراكنا لسلوك الآخر مكون قد أولناه بكيفية عفوية ولا شعورية ". [2]

وإن إحساس الشريك بعدم فهمه من طرف شريكه، قد يحدث له مسبقا وهنا في العزيمة وغضبا أو لوما، بدلا من أن يخلق لديه مجهودا لتدارك ذلك، ويلعب التفاهم والتبصر دورا كبيرا في التخفيف من حدة الصراع الناتج عن الازدواج والحد من عواقبه السيئة.

---

[1] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 78.
[2] Ibid.

ويرى عبد العزيز خليفة [1] أن أصل الاختلاف بين الناس يعود إلى التفاوت بينهم في التفكير والتجارب، المعرفة وتقدير الأشياء، وبقدر هذا التفاوت تتحدد درجة الاختلاف ويكون سوء التفاهم. وحيث إن الزوجين شريكان في إدارة بيت واحد ويعيشان معا عيشة واحدة، فإن السبب في الاختلاف بينهما يرجع إلى ما يتعلق بمعاشرتهما الشخصية، أو ارتباطهما بالخدم، أو بصلاتهما العائلية، أو المعارف والجيران أو حوادث الماضي أو الحاضر أو المستقبل إلى غير ذلك من الأمور التي تتعلق بهما ويجري فيها الحديث بينهما أو يرجع أمر الفصل فيها إليهما.

إن الاختلاف وسوء التفاهم بين الأزواج تختلف درجة قوته وضعفه حسبما يكون التفاوت بينهما في لتجارب والتقدير، وحسب ما يشعر به كل منهما بالثقة والود اتجاه الآخر، كما تتفاوت مدة بقاء أثره حسب تقديرهما لقدسية الزواج والتمسك بها.

3- إهانة واحتقار الشريك:

إن الاحترام حاجة جوهرية للشخص، فكل فرد يعلق إحساساته الشخصية على بعض السلوكيات التي تحث على الشعور بالاحتقار، فرغم وجود حالات وسطى لا تكون للآخر نية احتقار شريكه، ينبغي قبول حالات أخرى موضوعية للاحتقار [2]: كالرفض التهكمي لطلب الشريك، السخرية أمام الملء، العدوان الجسدي، الإكراه، الازدراء أو تجاهل الآخر كإنسان... التغاضي عن المساواة في الحقوق، أما عن كيفيات هذا الإنكار أو التجاهل فهي متنوعة منها استغلال الآخر كوسيلة لتحقيق رغبة أنانية، أو تشكيل علاقة السيد بالعبد، أو اتخاذ موقف الرفض في جميع الأوقات.

---

[1] عبد العزيز خليفة: المشكلة الزوجية أسبابها وعلاجها. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1984، ص 131.

[2] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 79.

4- مشكلة السيطرة أو التسلط: [1]

تكثر التوترات في الحالات التي نجد فيها أحد الزوجين أو كلاهما يفرض آراءه وأفكاره على الآخر الذي يعتبره كمنفذ أو كعبد، بينما تكون هذه لتوترات متوسطة في الحالات التي يكون فيها التعاون تاما بين الزوجين، أما الحالات التي يتمتع فيها الزوج أو الزوجة بالحرية لتامة أو الاستقلالية الكاملة فإن لتوترات تكون فيها ضعيفة. إلا أن انخفاض أو ضعف التوترات هنا له دلالته، إذ أنه يعبر عن فقر في التواصل بين الزوجين فأحدهما يبقى بعيدا عن اتخاذ القرار وتنفيذه، أي أنه لا يحظى بأدنى اعتبار وهذا يعني غياب التوتر نتيجة عدم المبالاة ورفض التواصل، بينما يوجد هناك توتر راجع بالضرورة إلى أفضل التواصلات عندما يكون الزوجان موجودين فعليين ... فالتوتر هنا حي وإيجابي.

فبين حرب الغلبة المفروضة والسكون الناتج عن تواصل مقطوع واللذان يمثلان شكلين من غياب حياة زوجية، نجد الزوجين الطبيعيين في حالة من التوازن الديناميكي الذي يضم توترا متوسطاً.

إن التواصل وظيفة رئيسية في أي بناء متكامل سواء تعلق الأمر بالبناء البيولوجي أو السيكولوجي أو الاجتماعي، ويمكن أن نلخص أهم الآثار المختلفة للتواص بين أعضاء الجماعة فيما يلي:

- تحقيق التقارب الذهني،
- تنمية الاتجاهات،
- زيادة اندماج الشخص في الجماعة،

---

[1] Ibid., p. 50.

- زيادة كفاءة التعكير زيادة موضوعية،
- تمكين أعضاء الجماعة من التكيف المتبادل.

ويرى "كرش وكرتشفيلد" (D.Krech et R.S Crutchfield) أن "انغلاق الناس بعضهم بالنسبة للبعض وجهلهم بآراء واتجاهات بعضهم البعض يؤدي إلى ظهور توترات تقلل من استقرار الموقف وتكامل الجماعة". [1]

وهناك نوع من الزوجات (النساء–الرجال) أو ما يعرف الزوجة المسترجلة التي تكون لها رغبة قوية في التسلط والتحكم في الجنس الآخر، فالزوجة المسترجلة تريد أن يكون لها دائما مركز الصدارة في الأسرة، فيحتل بذلك زوجها مركزاً ثانوياً، والزوجة المسترجلة ميالة إلى إظهار سيطرتها على زوجها وإظهار عيوبه، كما أنها تميل إلى الثرثرة ومحبة للجدل، فهي غير قادرة على ربط علاقات عاطفية مع زوجها إذ أن الرجال جميعهم بما فيهم زوجها ما هم إلا صورة لشخصية أبيها غير المرغوب فيه، وغالباً ما يكون الأب مهتماً بأطفاله ولا بمنزله ومتعاطياً للخمر والقمار، ومن ثم نشأ لدى البنت فكرة لا يشوبها الاحترام والتقدير الذي يليق بالأب وتعمم ذلك على عامة الرجال.

وتكون الزوجات المسترجلات مصدر قلق لأزواجهن، إذ أن اتجاهاتهن المسترجلة العدوانية نحو أزواجهن ومحاولتهن السيطرة عليهم والتقليل من شأنهم وإخضاعهم لأرادتهن كل هذا يؤدي إلى سوء علاقاتهن بأزواجهن "فيختل التوافق الأسري، وهو عامل في اضطراب الصحة النفسية للأطفال". [2]

---

[1] Ibid.

[2] مصطفى فهمي: الصحة النفسية في الأسرة والمدرسة والمجتمع. ط2. دار الثقافة. 1976، ص 75.

وهكذا نخلص إلى أن "الرجل–المرأة" والمرأة المسترجلة «و"الزوج–الطفل" و"المرأة–أم الزوج" لا يمكن أبدا اعتبارهم أزواجا طبيعيين، فهم في جميع الحالات غير مهيئين وبالتالي غير مؤهلين للقيام بمثل هذا الدور أي مهمتهم كوالدين". [1]

كما أن أسوء الأسر تلك التي "تتكون من زوجين متسلطين، يسعى كل منهما إلى السيطرة على الآخر، ويحدث الصراع بينهما، حيث لا تعترف الزوجة بقوامة الزوج وترفضها، وتنافسه فيها، ويقاوم الزوج قوامة المرأة، ويعارضها، ويجتهد في إثبات فشلها وضعفها، يكثر بينهما الشقاق والخلافات، ويغدر تفاعلهما الزواجي وكأنه جبهة قتال، يستخدم فيها كل منهما كافة أسلحته لهزيمة الآخر والسيطرة عليه". [2]

إن بعض هذه الصعوبات السيكولوجية قد تظهر بسيطة، إلا أننا نجدها أحيانا سببا في كثير من حالات التفكك السري العنيف، فالأمراض السيكولوجية تخضع لنفس القوانين التي تتحكم في الأمراض العضوية، فأي مرض تم اكتشافه مبكرا، يسهل عامة علاجه أما إهماله فقد يؤدي إلى تعقيدات وعواقب وخيمة ثم الموت.

إن بعض الشروحات والتوجيهات وكذا بعض المقترحات التي تقدم مبكرا لأسرة تنزلق دون أن تدرك ذلك نحو التفكك، يمكنها أحياناً أن تفيد في تجنب فقدان أسرة وتحطمها حيث يكون الطفل فيها الضحية الأولى والأساسية.

---

[1] Maurice Porot, Op.cit., p .42.

[2] مرسي، المرجع المذكور سابقا، ص 163.

5- العوامل الخارجية أو الاجتماعية:

إن للعوامل الخارجية تأثيراً حقيقياً على السلوك النفسي للزوجين، ونكتفي هنا بذكر بعض العوامل الخارجية للصراع الزواجي أو ما يعبر عنه أحياناً بالأسباب العارضية للأزمات الزوجية.

- **صراعات المصالح:** [1]

إن الممتلكات المادية وكذا المال يمكنه أن تسمم الوجود الزواجي سواء في حالة قلتها أو في حالة أهميتها عندما تكون المصالح متضاربة والممتلكات موزعة، فتعارض المصالح يدفع الأزواج إلى الاصطدام، كما أن الحسابات الحقيرة والشحيحة بين الزوجين تثير أحدهما ضد الآخر، فلا يستطيعان أبدا تحقيق شيء مشترك بينهما كما أن المحادثات والمناقشات تلوثها الاتهامات بخصوص وضوح نية كل واحد منهما.

إن معظم الخصومات والمنازعات الزوجية يرجع السبب فيها إلى الأمور المالية نظراً لما تولده من طمع وحسد وحقد وسرف مما يدعو إلى إثارة الغضب. كما أنّ عجز أحد الأزواج عن أداء واجباته المالية ينظر إليه على أنه تقصير أو تقتير وبالتالي فهو شر الأزمات الزوجية وعواقبها الوخيمة. فإذا حل الشقاق بين الزوجين بسبب المال حل بينهما الشنآن فالشقاء وودعا السعادة والحب، وفي غالبية الأحيان نجد أن المرأة هي البادئة في المشادة، فهي بطبعها ترغب في الاستشارة وبانفعالاتها لا تتحمل الشظف والحرمان. وهكذا "فالشريعة الإسلامية أباحت طلب

---

[1] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 86.

المرأة الطلاق للإعسار فقلة المال، أو البخل به مدعاة للأزمات الزوجية كالسرف تماما الذي يؤدي إلى الفقر". [1]

وإذا مس أحد الزوجين مال الآخر دون إذن منه، فقد يؤدي إلى أزمات مستحكمة الحلقات، وهناك من الأزواج من تفوق مطالبهم استطاعة بعضهم البعض، فبعض الأزواج لا يجدون ما ألفوه من ترف في أسرهم فيدفعون بزوجاتهم إلى كسب المال سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة.

وهذا نجد أن عدم كفاءة الزوج لزوجته يعد سببا في خلق المشاكل والمتاعب الزوجية خاصة إذا كان الزوج قد ألف الرفاهية، والعكس صحيح، ففي مثل هذه الحالة يشعر الزوج "بعقدة الدونية" عن زوجته، وقد يصير ذنباً لشريكه كما قد يستأسد عليه "والرجل الذنب لزوجته يفقد الكرامة الشخصية بل وشخصيته، وتكون وظيفته زوجا لا أكثر ولا أقل... وأما الزوج المستأسد فإنه بعقله الباطن أو حتى بوعيه يعوض عن "دونيته" عن زوجته بانتهاز الفرص للحط من قدر زوجته والتعالي عليها والانتقاص من قيم ما تراه عظيماً، وإذا تعالت هي أيضا صار المنزل جحيماً وتوالت وتكررت المشاهد المؤلمة". [2]

ولهذا السبب أو غيره من الأسباب أحاطت الشريعة الإسلامية المرأة بعناية كبيرة ورعاية عظيمة "فاشترطت الكفاءة في الدين، والكفاءة في النسب والحسب، والكفاءة في الحرفة وفي المال أي

---

[1] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص 64.

[2] المرجع نفسه، ص 70.

يكون مالكا للمهر والنفقة... وليس من شك في أن كفاية الزوجة من حيث الدين والتربية والثقافة والأسرة من عوامل الإبقاء على الزوجية واتقاء الأزمات". [1]

وهناك من يرى أنه تجنباً واتقاء لما قد يقع بين الزوجين من صراعات وأزمات نتيجة المال المشترك، ألا يكون ذلك بينهما سواء تعلق الأمر بالمال أو العقار، وأن يكون لكل واحد منهما نصيبه الخاص. وفي الحالات التي يكون فيها الرجل هو صاحب المال أن يعين لزوجته نصيباً من ماله تتصرف فيه بحريتها.

- **الصعوبات الاجتماعية والمهنية لأحد الأزواج:** [2]

هناك قانون ثابت ومحقق يؤكد أن التوترات الناتجة عن عدم الشعور بالارتياح وعن عدم الرضا والخيبة وضع أو ظروف معينة، يكون من شأنها أن تفرغ في شكل عدوان ضد الأفراد القريبين جدا والمعروفين كثيرا والذين يقضي معهم الفرد معظم أوقاته، وعندما تصل هذه التوترات إلى درجة معينة، فإن البيت لا يعود ملجأ للراحة بل يصبح مكانا للتفريغ الحر لهذه التوترات: فالشريك والأبناء يصبحون أكباش فداء طبيعيين لكل أشكال العدوان الذي استحال تصريفه في جهات أخرى، وكذا لكل الصراعات المستعصية والمتعلقة بالشغل أو المهنة بل ولكل الإحباطات الخارجية...

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 69-70.

[2] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 86.

- **مشاكل المكان، الوسط، والعلاقات الخارجية:** [1]

ونعني بذلك انمحاق الشخص في مكان لا يروقه، وفي وسط منفر وخانق، وفي أفق كئيب فهو لا ستطيع تحمل المحيط الطبيعي أو الإنساني، وكذا العلاقات الاجتماعية المفروضة وكل ما يتعلق بإطار الوجود الزواجي والمجتمعي... كل هذا من شأنه أن ينعكس على مزاج الزوجين وعلى انسجامهما عندما يكون أحدهما راضياً بهذا الوضع أو يقبله على الأقل دون معاناة.

- **تدخل الأهل أو وجود الغير:**

إن الأزواج بعيدا عن الأهل، عادة ما ينعمون بالراحة والطمأنينة "ومن الفضول بل من أسباب الأزمات الزوجية تدخل الوالدين أو الأهل في شؤون أبنائهم وبناتهم المتزوجين" [2] وفي كثير من الحالات يكون تدخل الحماة سببا في ذلك، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب على الأقل وهي كما يلي: [3]

- إن المرأة والحماة يختلفان بسبب اختلافهما حول إدارة البيت، فالحماة تقوم أحيانا بدور المراقب أو المفتش،
- إن المرأة والحماة تتنازعان سلطة البيت،
- إن المرأة والحماة تتنافسان من أجل الحصول على عطف الرجل ويشعران بالغيرة، فالحماة كغيرها من الأمهات امتزن بغريزة الأمومة التي هي "دافع أو باعث موروث... وهذه الغريزة هي مصدر الحنو والرعاية والمحبة للأبناء فطريا ولكنها عندما يشب الأطفال ويترعرعون قد نقلب إلى أن تكون مصدر

---

[1] Ibid., p. 85.

[2] الشافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص 88.

[3] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 86.

نزاع داخلي بينها وبين نفسها ونزاع خارجي بينها وبين أبنائها وبناتها أو أزواجهم، أي عندما يظهر شخص ثالث في الطريق وهو أكثر حقا في ولاء الزوجة من الأم أو الزوج في البنات فتثور الأم في أشكال من التوترات المتنوعة بشتى المظاهر من التدخل أو التحكم أو العنت أو فرض إرادتها". [1]

وهكذا فإن تدخل الأهل والأصدقاء في العلاقات الزوجية أو اشتراكهم في معيشة الأسرة قد يكون له دور خطير في مجرى الأمور العائلية، وقد يؤدي إلى نشأة حالة من التوتر والصراع فيتبدل الوضع كلية وتفقد الألفة والمودة. "ولقد أثبتت التجارب أن الذين يتدخلون بين الزوجين لا يخلون من التحيز أو المجاملة أو المحاباة وهذا يترك أسوء الأثر المرارة في نفس الزوجة أو الزوج، كما أنه يؤدي إلى اضطراب الحياة الزوجية وتعقدها". [2]

- **تزوج المرأة المثقفة من زوج عاطل وجاهل:**

"ومن أسباب الأزمات الزوجية تزوج المثقفة بعاطل أو جاهل أو أقل منها ثقافة، فالخلاف يدب بينهما مرارا وتكرارا" [3] فالزوج العاطل يكون دائما سبب شغب، دنيئا يلاحق زوجته بمطالبه اللامتناهية والمرهقة. والجاهل يكون عدوا لما لا يعلم أو يجهل فقد يسخر من ثقافة زوجته وعلمها فتنشأ عن ذلك الصراعات والأزمات المتكررة، هذا وقد يلاحق الزوج العاطل زوجته ويصحبها كظلها فلا يفارقها ويعد عليها أنفاسها فيكون ذلك سببا للسخرية منها وانحطاط قدرها وهبوط مستوى مركزها الاجتماعي.

---

[1] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص 88.

[2] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 86.

[3] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص 88.

هذه هي الأسباب البارزة التي تؤدي إلى الصراع والتوتر في محيط الأسرة، كما أن أي سبب أو أي عامل من هذه العوامل يمكن أن يضر بالحياة الزوجية وينغصها، وبالأحرى إذا كان هناك جمع لهذه العوامل، فعندما تصل الخلافات إلى مرحلة تكون فيها مفتوحة ونشطة فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى نشوب وتطور الحرب الزوجية المتمثلة في صراع دائم بين الزوجين.

وهكذا قد يكون الصراع أو التوتر بينهما بسيطا ومحددا يزول أثره وتعود المياه إلى مجراها، وقد يتجدد تحت تأثير بعض العوامل السابقة الذكر، ويد في معاملة أحد الزوجين للشريك الآخر ورغبة أحدهما أو كلاهما في مواصلة الشقاق واستمرار حالة الصراع هاته والتوتر، حقلا خصبا يصبح فيه الخلاف بينهما مفتوحا ونشطا وقد يتحول إلى حرب زوجية باردة متطورة يشنها كل واحد منهما على شريكه الآخر.

- **استجابات الأزواج لمواقف الصراع الزواجي:**

يواجه الأزواج خيبات أملهم في حياتهم الزوجية ومواقف الصراع كل حسب طبعه، وطرقه المعتادة في الدفاع عن نفسه، وقدرته الذاتية لمقاومة الإحباط، ورغبته في تجاوز العقبة أو المواقف من أجل التغير والتطور، وكذا حسب درجة شدة الإحباط ودوامه، ومن أوجه استجابات الزواج لمواقف الصراع الزواج ما يلي:

(1) التقبل: [1]

إن الشريك هنا قد يلتمس أعذارا لشريكه، أو قد يجد تعويضات وبدائل في اتجاهات أخرى للشريك، وقد يتغاضى عن الإحباط وذلك عن طريق الكبت حيث إن الشريك الخائب يتظاهر

[1] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 79-80.

بعدم الشعور بالخيبة ويذهب أحيانا إلى حدّ الاقتناع بذلك، إلا أن كبت الإحباط يهدم الثقة وبالتالي يمكن أن يحدث تجميع وتراكم للحقد وللعداوة، ونحن نعلم أن توتر متراكم يمكنه الانفجار في أي وقت بسبب حادث موضوعي أو تافه.

(2) العزلة: [1]

إن العزلة أو الانزواء والانطواء على الذات والمرض كلها استجابات تدل على المعاناة المعنوية ويمكن أن تكون عابرة، وعندما يصل الشريك إلى مرحلة من اليأس والقنوط نتيجة تجميع وتراكم كثير من الإحباطات والتوترات، فإنه يأخذ في البحث عن أساليب ناجعة للنسيان، منها ما هو لطيف وسليم كالانشغال بالعمل، أو بممارسة بعض الهوايات أو بالهروب، ومنها ما هو خطير كالإدمان على المسكرات والمخدرات أو نمو وتطور الحياة الخيالية، وقد يتعرض الشخص إلى حالات مرضية عضوية، أو عضوية–نفسية أو عقلية كالاكتئاب أو محاولة الانتحار.

ويرى أحمد ظافر محسن [2] "إن الخلافات الزوجية تزيد من اضطراب المدمن فيلجأ إلى تعاطي الكحول لينسى مؤقتا همومه وليقلل من قلقه النفسي، وعادة ما يحقق راحة نفسية مؤقتة ولكنه ومع عودته إلى بيته يكون غير قادر على التفكير المنطقي ولمجادلة الحكيمة والمناقشة الواقعية فيكون الخصام والخلافات ثانية وبما أن هذا يعتبر مثيرا سلبيا بالنسبة له فإنه يشد رحاله إلى مكان يبتغي فيه الخمر من جديد وغالباً ما يستمر الحال هكذا إلى أن يحدث الطلاق بين الزوجين".

---

[1] Maudice Porot, Op.cit., p. 52-55.

[2] أحمد ظافر محسن، المرجع المذكور سابقا، ص 61.

فتعاطي الخمور بإفراط ولمدة طويلة تكون عواقبه وخيمة على الشخص تصيب جهازه الهضمي والتناسلي كما تعرضه إلى كثير من الاضطرابات والانحرافات [1] التي تظهر على أشكال عدة منها:

أ- ارتعاش عام يصيب بصفة عامة عضلات الوجه والأصابع واللسان،

ب-عجز على التفكير وتركيز الانتباه،

ت-اضطراب دائم عدم استقرار في حياة الفرد، وشعوره بالخوف الشديد، والشك فيما يدور حوله،

ث-تعرض الرد للهلوسة البصرية والسمعية،

ج- إساءته الظن بسلوك زوجته واتهامها بالخيانة.

وقد يلجأ بعض الأشخاص من مرضى الخمور نتيجة هذه الهلوسات إلى ارتكاب جرائم القتل ولا سيما قتل الزوجة أو الانتحار.

أما عن شخصية المدمن، وعن صفاته، فهي كما يرى ذلك مصطفى فهمي [2] ليست من النوع المنبسط بل إنه وكما يسمى في علم النفس منطو على نفسه، ويدفعه شعوره هذا إلى تجنب المجتمع، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كون الفرد قد تعرض في صباه إلى تربية خاطئة خاصة العطف الزائد والإفراط في الرعاية، فحين يشب الطفل ويخرج إلى الحياة يعوزه النضج الذي يمكنه من الاحتكاك بالغير والاعتماد على النفس.

---

[1] فهمي، المرجع المذكور سابقا، ص ص 167-168.

[2] المرجع نفسه، ص ص 168-169.

وهكذا يتطور مع الفرد شعوره بالعجز لدرجة أنه كلما واجه موقفا صعبا إلا ولجأ إلى الأساليب الطفلية لأن في ذلك تحقيق لنوع من الراحة له، فهذه الشخصية غير قادرة على مواجهة الحياة إلا تحت تأثير المخدر، وهنا يلجأ الفرد إلى الخمر أو المخدرات كعامل يساعده على مواجهة الحياة الواقعية بما فيها من صعوبات وعراقيل.

(3) البحث النشط عن تعويض: [1]

كما يواجه الأزواج مواقف الصراع والإحباط بالبحث النشط عن تعويض، وأكثر أساليب التعويض انتشاراً تتمثل في تحويل العطف إلى الطفل وإحاطته بالزائد منه، والبحث عن النجاح والتفوق في المجال الاجتماعي أو الوظيفي، أو البحث عن مغامرات جنسية خارج الحياة الزوجية وقد يصل هذا البحث بالشخص إلى أن ينغمر في حياة ثانية نظامية.

إن افتقاد الصلات العاطفية والشعور بالإحباط الناتج عن إحساس الزوجين بأن الحياة الزوجية لم تعد مجدية بالنسبة لهما، وأنهما زوجان فاشلان، منفصلان رغم أنهما يعيشان معاً، كل هذا "يخلق لديهما حالة من الاستعداد العاطفي للقيام بمحاولات للمغامرة أو البحث عن تعويضات قد يجدها الشخص داخل بيت الزوجية أو خارجة كل حسب مزاجه وأذواقه وقدراته الأخلاقية". [2]

---

[1] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 80.
[2] Maurice Porot, Op.cit., p. 50.

(4) القطيعة الكلامية: [1]

تلك القطيعة التي تتحول معها الشركة إلى تعايش بين فردين ريثما يتم دحضها نهائياً بواسطة الصمت أو الحرب الزوجية –في حالة قبول الشريكين الاستمرار في المعاشرة الزواجية– أو الطلاق عند رغبة الزوجين في استرجاع حريتهما.

وهناك حالات يعود فيها سبب فرار الزواج من منازلهم والتجائهم إلى النوادي والمقاهي إلى استخفاف زوجاتهم بهم وبأهمية أعمالهم وكثرة شكواهن من متاعبهن المنزلية، وفي حالات أخرى نلاحظ يأس الزوجات وضجرهن من إدمان أزواجهن في إثبات عظمتهم ورفعة شأنهم أو من عدم تقديرهم لزوجاتهم ولشأن إدارتهن لبيوتهن أو لتربية أطفالهن أو لتسفيه آرائهن والسخرية منها "وكل هذا يدعو إلى السآمة فالتهيج لأتفه الأسباب.

إن مضار الإكثار من اللوم والتأديب والعتاب والمزاج والملاحظات مدرجة للقطيعة". [2]

إن التجربة المتمثلة في التأويل المغيظ والمثير من طرف الشريكين لكل ما يصدر عن الآخر من كلمات أو حركات وإشارات، تؤدي في كثير من الحالات إلى تقليص متنامي لكمية الخطابات بين الزوجين مما يسهم في تمديد فترات الصمت بينهما، فيكفان عن الكلام ويتجنبانه، أو أن الكلام يتحول إلى بضع كلمات مختصرة ذات محمولات غير بريئة.

ويكون هذا الصمت "صمتا زائفاً" [3] لأنه يدل عن توتر، وينتج عن سلوكيات متعارضة، ومن ثم فإن أكبر توتر حقيقي ينكشف من خلال أضعف تبادل كلامي وكذا من خلال التظاهر بالهدوء،

---

[1] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 80.

[2] شافعي بك، المرجع المذكور سابقا، ص 91.

[3] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 88.

وعندما يقل الكلام المتبادل بين الزوجين، أو يتوقف كل واحد منهما عن الكلام مع الآخر، فإن من ذلك من شأنه أن يجعل التواصل بينهما يختل، والتفاهم يسوء والتفاعل يضطرب، لأن "التوقف عن الكلام يعني الخصام أو الإهمال، أو عدم الرغبة في التفاعل الزواجي، ويؤدي إلى تنمية مشاعر العداوة، ويثير الشقاق والصراع". [1]

(5) ارتكاب الجريمة: [2]

قد يستجيب الأزواج لمواقف الصراع والإحباط بارتكاب الجريمة ذلك أن الفكرة الاستحواذية الوسواسية تتأصل عند أحد الزوجين وتتمثل في أن الشريك الآخر هو سبب إحباط وجوده والمعرقل لحياته وأنه العقبة الوحيدة والمطلقة التي تقف في وجه رغبته وشعوره بالسعادة، فهذه الفكرة الوسواسية والملازمة للشخص تهيئ وتنظم تدريجياً لصالحها كل القوى العقلية وتدعم الترصد لارتكاب الجريمة التي يعيشها الشخص استيهامياً كشكل من أشكال التحرر.

(6) تبادل الاتهامات: [3]

إن تبادل الاتهامات، يمنع الأزواج من إدراك دورهم ومسئوليتهم في إفشال الحياة الزوجية وتتمثل هذه الاتهامات في تشبث كل واحد من الزوجين بسلوكياته وآرائه لتجاوز وضعية أو موقف لا يحتمل حتى وإن أبانت التجربة المتراكمة عن أن الحل الذي يتشبث به كل منهما بلا فائدة وعديم الجدوى.

---

[1] مرسي، المرجع المذكور سابقا، ص 112.

[2] Psychologie de la vie conjugale, Op.cit., p. 80.

[3] Ibid., p. 81-82.

إن وقوف الزوجين على الخلافات التي تحدث بينهما يدفعهما بكيفية آلية إلى تبادل الاتهامات، فينشأ بينهما نوع من المنافسة ليبين كل منهما أن الآخر هو المسئول على فشل الحياة الزواجية ويستمر اتهام كل واحد منهما للآخر في دائرة مفرغة دون أن يعي كل منهما ذلك.

فتبادل الاتهامات بين الزوجين يظهر بشكل جلي خلال المقابلات أو محاولات الصلح التي تعقد بين الطرفين لتفادي الطلاق، أو من خلال تراكم الحجج التي تكون طرفاً أو جزءاً من الخطوات والإجراءات التي تدفع إلى الطلاق.

إن اتهام الزوج لشريكه يكون أكثر حدوثاً إما بشكل خفي وضمني أو بشكل صريح، مفتوح، علني، وعنيف، كما أنه يكون اتهاما هداما للوحدة الزواجية، فيصبح الزواج مرغما وضاغطا أو انسلاباً يحمل النفور والعداوة والكراهية، تلك الكراهية التي هي في شكلها العام، عبارة عن اتجاه متناقض بكيفية جدرية مع الحب تجاه الآخر: "فبقدر ما يقربنا الحب من الشيء أو الشخص الذي نحبه، قدر ما تبعدنا الكراهية عنه وتجعلنا نتعارض معه، فهي عدوانية وتهجمية في حين أن الحب يمجد موضوعه سواء أكان شيئا أو شخصاً، إنها ترمي إلى التقليل من شأنه وتحقيره ... فهي تدفع بالشخص إلى البحث عن الاتصال بالعدو لإضعافه والاستمتاع بهزيمته، ذلك أن خاصية الكراهية وميزتها هي الرغبة في إلحاق الضرر بالآخر لأن الكراهة مرتبطة بموضوع الشر، وهنا يبحث الشخص مهما كلفه ذلك على أن يكون الحق والصواب في جانبه". [1]

وأخيراً إن الكراهية تحمل في جانب منها أحاسيس ذاتية، ترجع إلى استجابات الشخص اتجاه موضوع كراهيته: "فهو يتمتع بفرحة خاصة ونوعية، ناشئة عن تحطيمه للآخر، وبإحساس بقوة

---

[1] Jean Maisonneuve, Les sentiments, Op.cit., p. 91-98.

خبيثة لا يتحقق أبداً إشباعها ومن ثم فهي تتستر في شكل غضب شديد عاجز يسترجع العدو قوته، وفي كلتا الحالتين فإن المرارة والكآبة تجد مكانها في نفس الشخص الخبيث والشرير". [1]

(7) اللجوء إلى الطفل:

إن اللجوء إلى الطفل يمثل أخطر حالات رفع الاستئناف ضد وضع زواجي مرفوض، ويستحق دراسة خاصة، فالطفل يكون في هذه الحالة الوسيلة والضحية للتعويض المنشود، إن كل العناصر العاطفية الجاهزة وخاصة منها تلك التي لم تكن من الممكن استثمارها بشكل طبيعي مع الزوج يتم إسقاطها على الطفل "فالطفل يعطى مكانة ليست في حقيقة الأمر مناسبة له، إنها مكانة خاصة بالزوج يتحمل طاقة عاطفية ساحقة له لأنها لا تتلاءم وسنه وكذا وضعه". [2]

فالطفل لا يستطيع على المستوى العاطفي الوجداني أن يدعم هذا الدور الوالدي الذي هو مدعو للقيام به، وشيئا فشيئاً ينمو لدى الطفل شعور بالذنب "فالطفل يدعى في هذه الحالة للوقوف إلى جانب أحد الوالدين الذي يمنحه شهادات وجدانية أكثر شدة دون إعطائه فرصة لانتقادها، والحكم على نوعيتها وقيمتها". [3]

والطفل لا يكون بمقدوره الوصول إلى تحقيق نوع من الاستقلال إلا بعد أن يتجاوز المنافسة التي تجعله يتعارض مع الوالد الذي هو من نفس جنسه، إن هذا النوع من الارتقاء الذي هو أولا صعب التحقيق، يصبح تقريباً مستحيلاً إذا تبين للطفل أن هذا الوالد كموضوع غير جدير بأن يتوحد معه، فهناك من الأزواج من ينتقد ويصدر أحكامه بشكل علني على شريكه أمام أطفاله.

---

(2), (4) ,(3) Maurice Porot, Op.cit., p. 56-57.

المبحث الثاني: عرض محتوى الاستمارة

منذ أن ارتكزت مجموعة البحث على دراسة العلاقات الزوجية، ترتكز الاهتمام أيضا إلى استكشاف الخصائص التي تطبع هذه العلاقات.

وكانت مجموعة البحث قد بينت في الدراسة الاستطلاعية أهم معالم الطبيعة ومسار السلطة في الأسرة المفروضة في المحيط الأسري من حيث الوقائع التي تطالها او السماح من جانب الأزواج وتجاوز هذا المنع والامتثال له من جانب الزوجات وفي أحيانا تقع حتى على الأبناء أو العاكس من ذلك ثم بنتيجة ذلك المعاناة أو عدمها إذا صادف أن تجاوزا لسلطة المنع الأبوية الزوجية.

وقد وجد اهتمام على استكشاف وجود أو عدم وجود سلطة زوجية معنفة على طبيعة التعامل مع هذه السلطة من قبل من تفرض عليهم أي الأزواج أو الزوجات (وقد تم ذلك بشكل استنادا إلى انطباع أعضاء العينة أكثر من استناده إلى واقع السلوك اليومي في الدراسة الاستطلاعية.

وجدنا انّ السلطة المانعة لا يتم تجاوز الأساسي من حلقاتها (و إنما تجاوز الثانوي منها) وإنّ نسبة المعاناة لسبب التجاوز ترتفع في مجالات الحالات الأساسية ويخف في مجالات الحلقات الثانوية ثم إن كل هذه الخصائص تتباين بتباين العوامل الإجتماعية الأساسية التي تم عرضها بتفصيل في الدراسة السابقة وبعد الوقوف مطولا عند النتائج المشار إليها و بعد التقويم النقدي لحصيلة الدراسة السابقة والاستطلاعية ظهر لمجموعة البحث أنّ حركة التعامل في العلاقة الزوجية مع السلطة المانعة بحاجة إلى مزيد من الاطلاع على الأزواج (الذكور والإناث) وطريقة تعاملهم مع هذه السلطة سواء على الصعيد الموقف المتبني (أي الذهنيات والأفكار

السائدة والتي نشأوا عليها) أما على الصعيد السلوكي اليومي المعاش (الذي نجد ردود أفعالهم في امتثالهم أو معارضتهم للموقف المتبني).

بمعنى كيف يستطيع الأزواج تبرير سلطتهم على الزوجات والعكس سلطة الزوجات على الأزواج على الصعيد المواقفي:

(الضغط النفسي، المعنوي، الذي يحيط به أطراف العلاقة الزوجية والصورة النفسية الهوامية التي يظهرون فيها أمامهم والتي تتابعهم وتلاحقهم وتراقب حركتهم).

وعلى الصعيد السلوكي: (الضغط المادي اليومي الذي يفرضه الازواج على شركائهم في حياتهم اليومية الذي يحسه الطرفين ويلامسونه ماديا، ويتخذ غالبا بشكل الثواب والعقاب الماديين في إطار عملية تشريط سلوكية تطال كل الطرفين بمختلف أعمارهم.

إنّ هذه القراءة النقدية لخلاصة المشكلة التي نحن بصدد دراستها نطرح جانب آخر تحليلها وهي كيفية التعامل الصحيح الذي يجب أن يعتمده الأهل مع الأبناء تجاوزا للمأزق العلائقي بينهما ورفعا للاضطراب والكبت والمأزم سواء كان ضمنيا أو ظاهريا واضحا في الصراع مع الأهل وما يستتبع ذلك من انعكاسات سلبية او إيجابية على صعيد النفسية والاجتماعية في المحيط الذي يعيش فيه الأهل والأبناء معا.

إنّ ذلك كان مقدمة للوصول بعدها إلى تصور واقتراح أساليب تعامل الأسرة في المحيط المجتمع الجزائري فقد تم اعتماد البعدين الجديدين في الدراسة الحالية وهاذان البعدان يحكمان جوانب الاستمارة الجديدة وهما:

أولا: الفارق الذي يفصل بين الموقف المبني والسلوك المعاش.

ثانيا: المظاهر والأشكال التي تتخذها مجموعة المواقف والسلوك بصورة تتراوح ما بين القمع والكبت للطاقات الشابة وبين إطلاق وتفتح هذه الطاقات كليا أو جزئيا وبدرجات متفاوتة.

وتظهر هذه الاحتمالات كلها على شكل مزدوجات أحد طرفيها يرمز إلى الكبت والآخر إيجابي يرمز إلى الإطلاق.

أولا: الفارق الذي يفصل بين الموقف المبني والسلوك المعاش.

تعرض بشكل من الدقة لهذين البعدين في تقديم الاستمارة ضمن أسئلتها المبني منها والمعاش، وكما سبق وأن أشرنا إلى مفهوم الموقف في تحديد المفاهيم وعلاقته بالآراء والتصور فإنّه يعني كمصطلح إجرائي لهذه الدراسة إلى:

أ- الموقف (L'Attitude):

" هو عبارة عن نظرة تقييمية معينة للأحداث والأشياء والظواهر والأفراد والعلاقات وتشير إلى حكم معين على ذلك وتتجسد على شكل تصور ذهني حيالها يسمى بالموقف. والموقف أقرب ما يكون إلى الرأي والاتجاه، وهو المحرك الأساسي لسلوك، وبتعبير آخر فالسلوك هو المجسد الفعلي لهذا الموقف، حتى لنكاد أن نقول أنّه الأسلوب بدون خلفية مواقفية معينة، فالموقف هو الأرضية بينما السلوك هو الأسلوب الذي يوصل إلى الهدف الموقفي ويجسده".

ب-الموقف (Le Comportement):

هو تجسيد للموقف يظهر على شكل مادي ملموس إنّه أكثر من الرأي إذ يصل إلى مستوى الفعل (أو ردات الفعل) ويكتفي عنه حدود التصور والتقييم العام والانطباع المبدئي.

ويجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ الموقف لا يكون دائما وبالضرورة واعيا بل على العكس من ذلك، فهو غالبا ما يكون لا واعيا عند الفرد أو الجماعة بفعل تراكم تاريخي اقتصادي اجتماعي ضمن معطيات معينة تترك آثارها على الجماعة والأفراد الذين يخضعون لهذه التفاعلات التاريخية وتترجم هذه المواقف اللاواعية غالبا على شكل سلوك عدواني أو معاكس اتجاه من او ما له علاقة بالتفاعلات المذكورة.

وكذلك الموقف الذي هو نتاج تطور تاريخي لمعطيات اجتماعية، اقتصادية، يتجسد هذا الموقف على مستوى السلوك اليومي ومن خلال أحداث ووقائع تعتمد في جوهرها حوصلة مرافقيه تعتبر المرجع الواعي أو اللاواعي (غالبا) لكل تحرك سلوكي يومي والأمثلة على ذلك كثيرة ويمكن أن تطول اللائحة.

ت- المبنى (Le Construit):

وهو المنطلق الأساسي أو المرجع (Le Référentiel) النظري الذي يفترض الركون دالين عن وعي أو غير وعي كقياس في أي تحرك علائقي في إطار الجماعة أو المحيط، إنّه خلاصة نوعية لطبيعة العلاقات التي تربط العناصر فيها بينها كما ينبغي أن تكون مبدئيا ونظريا:

يفترض من الفرد المنتمي إلى جماعة ما، وثقافة ما، أن يحترم القواعد العامة للجماعة التي تتلخص في عدد من المبادئ في إطار العلاقات الأسرية (التي هي محور الدراسة) وبالدرجة الأولى والعلاقات على الأقارب وأفراد المحيط الاجتماعي والمعروف أنّ على الفرد أن يحترم روح ثقافته وأصالتها، وهو بذلك يلتزم بموقف مبدئي مبني على عادات وتقليد المجتمع الذي

ينتمي إليه والجدير بالذكر أنّ الموقف المبدئي يتغير ويتنوع بتغير مركز وموقف الفرد في الجماعة.

ث- المعاش (Le Vécu):

وهو التنفيذ الفعلي، والتجسيد العملي لما ينبغي أن يكون عليه لسلوك الفرد في الجماعة عن طريق التحديد الدقيق في الزمان والمكان وعلى هذا الأساس هناك إجمالا مبني واحد أو عدد قليل من المواقف المبنية نوعيا، يستتبعها مجموعة كبيرة من السلوكيات المعاشة والمتعددة كميا، وكما أنّ المبني يرتبط بالمركز والموقع الذي يحتله الفرد فإنّ المعاش يرتبط بالدور الذي يلعبه بناء على معطيات ذلك المركز، فمثلا إذا كان هناك خلافا في جماعة يطبق ويجسد المبني من المواقف الجماعية من حيث العلاقات مع الجنس الآخر، أو الخروج الكلي أو التصرف بالمصروف ...إلخ، بشكل يختلف عمليا وكميا من فرد إلى آخر في نفس الجماعة من ذلك يمكن أن نقول أنّ العناصر الثلاثة السابقة (الموقف والسلوك والمبني) يجسد في سلوك ذلك الزوج أو الزوجة كفرد من جماعة محتور عاداتها وتقاليدها، أو تتجاوزها في حالة معارضتها أو الثورة عليها مما يشير ذلك إلى مدى التطابق السلوكي للأفراد مع المواقف المبنية للجماعة، وللاستخلاص نقول أنّ الموقف هو الأقرب إلى المبني، وإن السلوك هو الأقرب إلى المعاش أي أنني أبني موقفا، واتخذ سلوكا معاشا، واقعيا في حياتي اليومية.

ثانيا: مزدوجات (مثاني) المواقف والسلوك:

إنّ البعد الثاني الذي يوجه نظرتنا إلى إشكالية الدراسة، وينعكس على الاستمارة كما أشرنا -تتمحور المواقف والسلوك- عند أعضاء العينة وشركائهم حول احتمالات متنوعة يتضمن كل

منها احتمال فرعين متعاكسي الاتجاه، وهو ما يعرف بالمزدوج المحتمل للسلوكيات اليومية للزوجين.

إنّ المزدوج يشير إلى عملية ترافق بين عنصرين قرينين يكمل أحدهما الآخر حيث الصفات والخصائص والعلاقات، ويتم التكامل على شكل تدرج جدلي من الشيء إلى آخر وذلك يكون الانتقال من الوجه السلبي إلى الوجه الإيجابي او على العكس مرورا بأشكال بديلة ومتقاربة من أحد طرفي المزدوج، والاحتمالات متعددة بتوزعها سلم قيمي وسواء كان الاتجاه صعودا أو نزولا من القمة إلى القاعدة والعكس، كمثل مزدوج الاحتواء والاستقلالية وما بينهما.

- **تجسد المزدوج الاحتواء-الاستقلالية:**

كما يظهرها الأزواج عن شركائهم يتجسد المزدوج في احتمال اتخاذ مواقف في مواجهة الأزواج بقطب اول (هو الطرف الأول للمزدوج) على شكل اتجاه نحو إطلاق الحرية للشريك والسماح له بالتفتح والتعبير الحر والسلوك الغير مقيد مما يشير إلى قبول من الأزواج باستقلالية الشركاء لهم موقفا وسلوكا.

(وهذا ما تم ذكره وتحديده عند الحديث عن الأنماط المتعددة التي يعتمدها الأهل مع الأبناء ضمن نمط حوار إيجابي).

إنّ ما يقابل ويناقض القطب الأول (الاستقلالية) هو القطب الثاني لمزدوج العلاقات بين الأهل والأبناء ويمكن أن يظهر على شكل اتجاه نحو ضبط الأبناء وكبتهم وقمعهم واحتوائهم والتشديد على تبعيتهم للأهل على صعيد المواقف والسلوك، وهذا القطب الآخر يتميز بالاحتواء والتبعية

(وقد تمت الإشارة إليه ضمن نمط الأبوي الذي يعتمد الأسلوب المتشدد أو أسلوب الحوار السلبي الانسحابين).

إنّ المزدوج المذكور يتمحور حول الاستقلالية من جهة والاحتواء أو التبعية من جهة أخرى وبينهما كل الاحتمالات الواردة التي تقترب في نهاية التحليل من أحد القطبين أو تبعد عنهما حتى يمكن أن تصل إلى نقطة فصل بينهما وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الاحتمالات لمواقف الأزواج أو سلوكهم اتجاه شركائهم في منظور تربوي وتكويني هي الأساس الذي سوف يوجه ويحدد الطبيعة–المعقدة أو البسيطة–لتعاطي الأزواج (الذكور وإناث) موقفا أو سلوكا مع مواقف الشركاء في العلاقة الزوجية وسلوكهم:

فالشركاء هم الذين يحددون العلاقة مع الأزواج عن طريق الموقف (السلوك) المتخذ حيالهم وهؤلاء يرُدون (بالموقف والسلوك المناسب) على الشريك. ويمكن للشركاء أن يردوا بدورهم مجددا على ردات فعل أزواجهم تجاههم، ويمكن للأزواج أن يردوا بدورهم على ردات شركائهم حيال ردات فعلهم... وهكذا إلى آخر شبكة العلاقات الأسرية، وفي هذا المسار فإنّ حركة الأزواج هي الأساس فعليا في تحديد الطبيعة المعقدة أو البسيطة للعلاقات الأسرية المعنفة.

إنّ المزدوج الأول: الاستقلالية–الاحتواء والتبعية، هو الحدث الأول أو المحطة الأولى التي تعطي الدفع والاتجاه للعلاقات بين الزوجين، فكل قطب من هذا المزدوج يقابله احتمالات علائقية (مرافقيه وسلوكية من الجانب الآخر) نترافق معه من حيث الطبيعة. ويمكن تصور الحركة الجدلية الصراعية بين المزدوجات المتتالية: إنّ مزدوج الاستقلالية–الاحتواء بجانبيه السلبي والإيجابي (بالنسبة للطاقات الأساسية للفرد) يشكل القاعدة والمنطلق الذي سيفرزان مزدوجا آخر يظهر عند الأزواج هذه المرة، ويتم بخصائص تعاملهم مع شركائهم وهذا المزدوج

يظهر من خلال حالتي المأزم واللامأزم عن طريق أشكال علاقات مضطربة ومتأزمة او أشكال أخرى هادئة–لا مأزميه بين الطرفين.

- **تجسيد المزدوج كما يعبر عنه الأزواج:**

يتجسد المزدوج في احتمال أن يجد الأزواج نفسهم، بنتيجة طبيعة تعامل شركائهم معهم (مما سبق ذكره) في حالة انطلاق وتصالح معهم وما يريد القيام به من تحقيق لرغباته. ويظهر كل ذلك من خلال حالة العلاقات الأسرية تتميز بالهدوء والصفاء والانطلاق والسكينة (مؤقتة) كانت أو دائمة، أما القطب الثاني فهو حالة المأزم أو الصراع وهذا يعني أنّ الأزواج يجدون أنفسهم بنتيجة تعامل شركائهم معهم، في حالة توتر وعصبية وصراع داخلي عميق (واع او لا واع) وينتظر الازواج الفرص المواتية للتعبير عن حالته المعاشة هذه بكل الأشكال المواقفية والسلوكية المتاحة، وهذا القطب الآخر وهو قطب المأزم خاصة الظاهر على أساس المزدوج السابق (لجهة الشريك) يشكل المأزم الكامن... وهكذا فإنّ المأزم الكامل يفعل توتر شروط تسمح له أن يظهر على شكل مواقف وسلوكيات ظاهرة. إنّ موقف شركاء العلاقة وسلوكهم تجاه الأزواج من خلال تعاملهم مع احتياجاتهم وضمان تحقيقها لهم يوجد وضعيات ومرافق وسلوكيات تتباين وتختلف تجاه ذلك وترجع في الأساس إلى الطريقة التربوية والتكوينية لهم لنقد وتقييم هذا التعقد في العلاقات الأسرية الزوجية.

وإنّ من الصعب أن يلتزم الازواج بشكل مطلق بقطب سلوكي واحد لا يحيد عنه (قطب التمرد أو الثروة أو القبول المطلق...إلخ) إنّ الواقع المعاش يفيد أنّ الأزواج يتحركون في الاتجاهين إجمالا... وأحيانا يثبت في نقطة فصل بينهما...وذلك تبعا للقضايا بين الشركاء زمانيا ومكانيا

من ناحية ولإمكانية الاحتمال عند الأزواج من ناحية ثانية أو ما يسمى بعتبة الانفجار عنده، أي قدرته على إبقاء المأزم على المستوى الكامن ومنعه من الانتقال إلى المستوى الظاهر (العنيف).

وإجمالا وكما سبق ذكره فإننا قد اعتمدنا على السلوك المعاش أكثر منه اعتمادنا على الموقف المبني لذلك كان القسم الثاني من الاستمارة بعد المعلومات العامة يهدف إلى كشف طبيعة وعي الأزواج لحدود السلطة الذكورية الزوجية. وقد ترجم ذلك عمليا بسلسلة من الأسئلة من السؤال 6 حتى السؤال 20 التي تحقق تتبعا لتصورات أفراد لعينة والخلفيات الموافقية المبنية والمعاشة لتقويم دور أهله تجاهه، وهذا ما سيتيح لنا في مراحل لاحقة بالقيام بالتحليل الموضوعي لاكتشاف طبيعة وعي الأزواج (ذكور وإناث) للوضعية التي تشمله وتطالها أولويات السلطة داخل الأسر وممارستها.

أما القسم الأخير من الاستمارة فهو من جهة تجسيد لفرضيات البحث ومن جهة وضعه على شكل أسئلة التي تفيد حول السلوك المعاش وتحديد السلوك الفعلي للأزواج والتي ستمكن من قياس التباعد بين المواقف المبنية والسلوك المتخذ او المعاش إزاء الشريك، وكذا اكتشاف طبيعة توجهات السلطة المفروضة على الأزواج والمستويات التي تطالها فهل تسعى لمساعدته على تحقيق استقلاليته وإطلاق طاقاته أم إلى احتوائه وتبعيته لها (المقارنة بينها وما هو موجود بالواقع).

الفصل السابع

الفصل السابع: مستويات العنف في الأسرة الجزائرية وردود فعل الأزواج إزائـها

المبحث الأول: تقديم أزواج وزوجات العينة

المطلب الأول: جداول تقديم العينة

جدول 6: توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكور	119	50%
اناث	119	50%
المجموع	238	100%

يتوزع أعضاء العينة بشكل متساوي في العدد والنسب بشكل متساوي إذ تقدّر بـــ 119 لكلا الجنسين وكذلك في النسبة التي تقدّر بـــ 50 %.

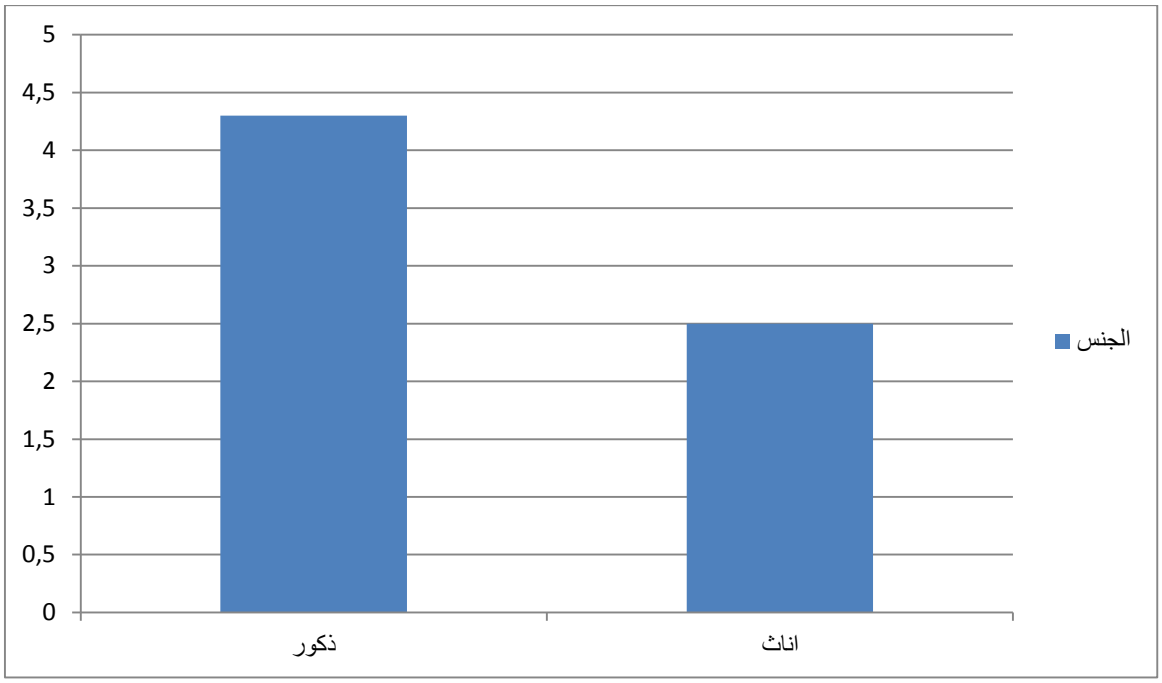

شكل رقم 5: توزيع العينة حسب الجنس

جدول 7: توزيع سن أفراد العينة حسب الجنس

السن/ الجنس	ذكور	النسبة	اناث	النسبة	المجموع	النسبة
]25-	0	0,00%	1	0,84%	1	0,42%
]35-25	41	34,45%	38	31,93%	79	33,19%
]45-35	55	46,22%	55	46,22%	110	46,82%
]55-45	16	13,45%	19	15,97%	35	14,70%
55+	7	5,88%	6	5,04%	13	5,46%
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

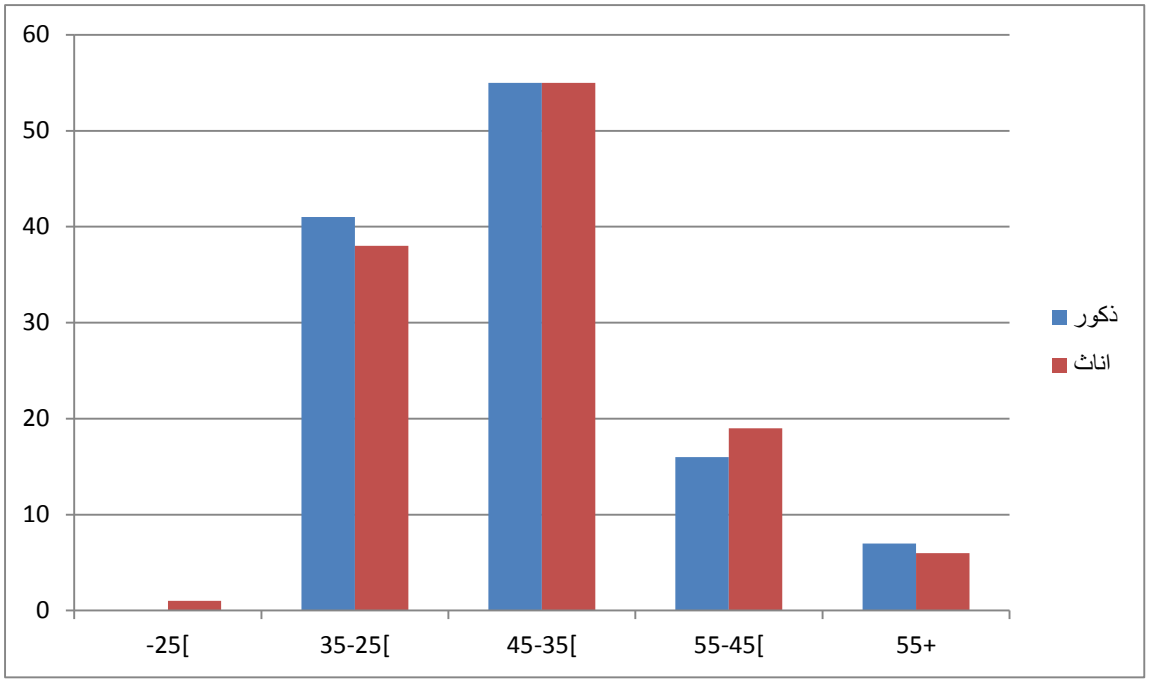

شكل رقم 6: توزيع سن أفراد العينة حسب الجنس

يتبين من الجدول رقم (أن نظرا لتساوي العدد المسجّل في الفئة ما بين (35–45) لسن الأزواج و زوجات العينة سجل أيضا تساوي النسب و التي تقدّر ب 46,22% كنسبة عالية موافقة للفئة و تليها نسب متقاربة نسبيا بين الجنسين في الفئة 25(–35) وتقدر ب 43,45% بالنسبة للأزواج إذ سجل عدد هم ب 41 مبحوث و سجل عند الزوجات ب 31,93% و الموافق لعدد

المبحوثات بـــ 38 زوجة. وتتقلص باقي النسب في الفئات المتبقية لكلا الجنسين من أفراد العينة تتراوح بين 5 ,88% و 34,45%النسبة إلى 0% بالنسبة للأزواج والزوجات لا تختلف النسب عن قبلها في الجنس الآخر إذ النسبة المتوسطة في باقي النسب الدنيا هي 31,93%.

جدول 8: سن شركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس

السن/الجنس	شريكات الذكور	النسبة	شركاء الاناث	النسبة	المجموع	النسبة
]25-	19	15,96%	-	-	19	7,98%
]35-25	63	52,94%	67	56,30%	130	54,62%
]45-35	30	25,21%	47	39,49%	77	32 ,35%
+45	7	5,88%	5	4,20%	12	5,04%
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%
X=47,6						

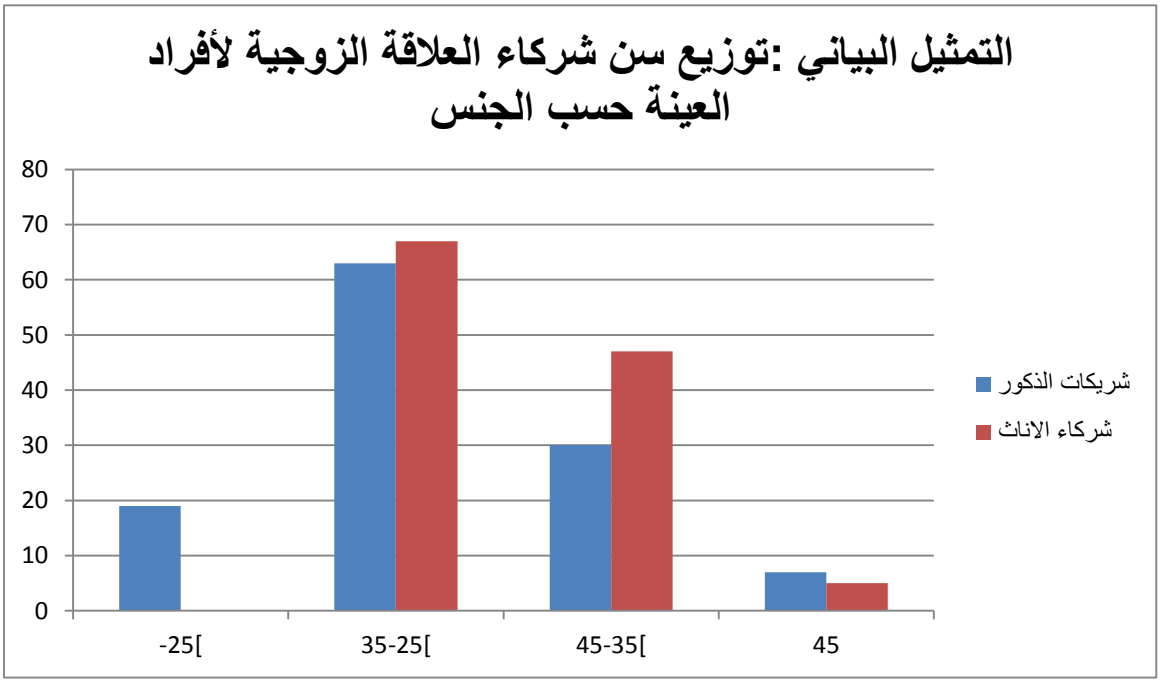

شكل رقم 7: توزيع سن شركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس

مما يتبين من الجدول رقم (أن أعلى نسبة مسجلة في سن شريكات الأزواج تقدر ب 63 حالة ما يوافق 52,94% في الفئة ما بين 25–35 سنة في حين تقابلها نسبة دنيا تقدر ب 5,88% في الفئة + 45 سنة ما يوافق 7 حالات فقط أم باقي النسب تتراوح بين 15%و25% من أصل مجموع 119 شريكة لأزواج العينة المدروسة.

ومقارنة بشركاء زوجات العينة فيتبين لنا أن أعلى نسبة مسجلة تقدر ب 54,62% ما يوافق67 حالة في الفئة ما بين25–35 سنة وهي تتقارب في ذلك مع الفئة السابقة بفارق بسيط أي بالنسبة للفئة 25–35 سنة أي ما يعادل بتسجيل 31,93% 38 حالة أما أدنى نسبة فتقدر ب 4,20% في الفئة الأخيرة .

مما يلاحظ أن سن شريكات الأزواج وشركاء الزوجات العينة تتروح أعمارهم بين الفئتين الثانية والثالثة أي من 25–45 سنة وهو ما يعكس نوعا ما تناسبا في الأعمار بين أعضاء العينة وشركائهم في العلاقة.

جدول 9: توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	المجموع	
	ك	%
متزوج(ة)	209	87,81%
مطلق(ة)	29	12,18%
المجموع	238	100%

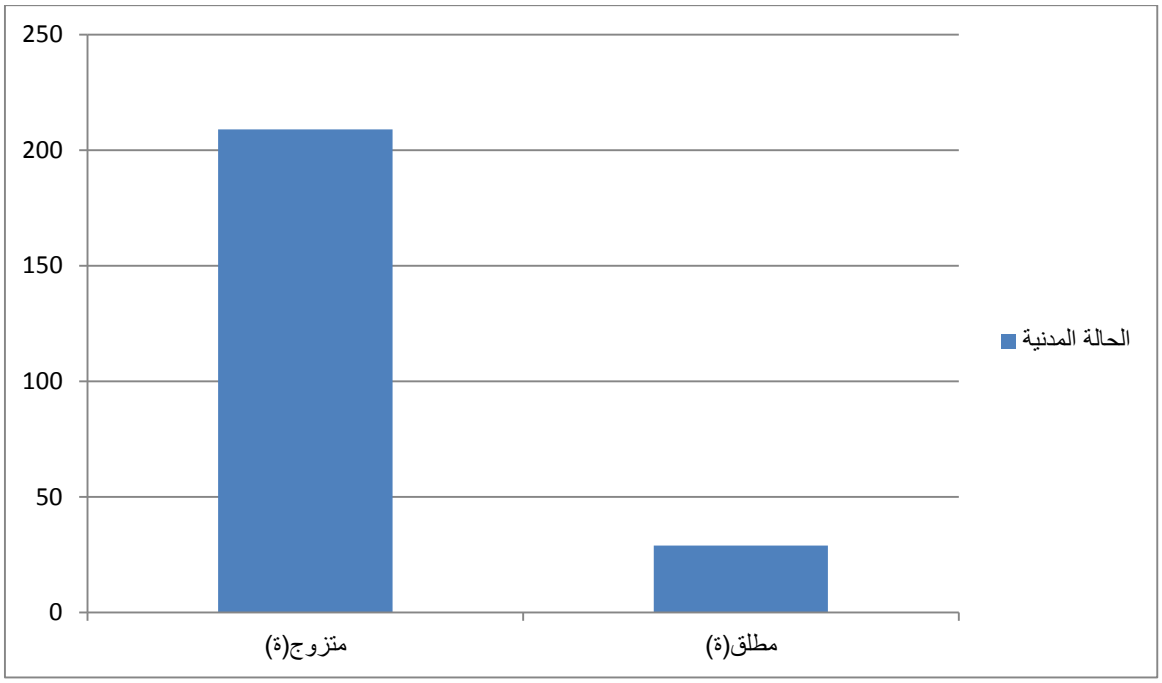

شكل رقم 8: توزيع الحالة المدنية لأفراد العينة

نلاحظ من الجدول رقم (أن معظم أفراد العينة الأزواج والزوجات مازالوا في علاقة قائمة مع شركائهم وذلك بنسبة و من أصل 238 لمجموع أفراد العينة نسجل نسبة 81%, 87 ممن هم متزوجين ومازالوا مستمرين في العلاقة .

وتقابلها نسبة منخفضة هم مطلقين بنسبة 12,18% من الذكور والإناث مما ينبئ أن اذا كان هناك توترا في العلاقة الزوجية نتساءل أن كان الأزواج أو الزوجات أكثر تحملا في استمرارها.

جدول 10: وضح السن وقت الزواج الأول لأفراد العينة حسب الجنس

الجنس	ذكور		اناث		المجموع	
السن وقت الزواج الأول	ك	%	ك	%	ك	%
]25 -	11	9,24%	55	46,12%	66	27,73%
]30-25	40	33,61%	24	20,16%	64	26,89%
]35-30	49	41,17%	36	30,25%	85	35,71%
35+	19	15,69%	4	3,33%	23	9,66%
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

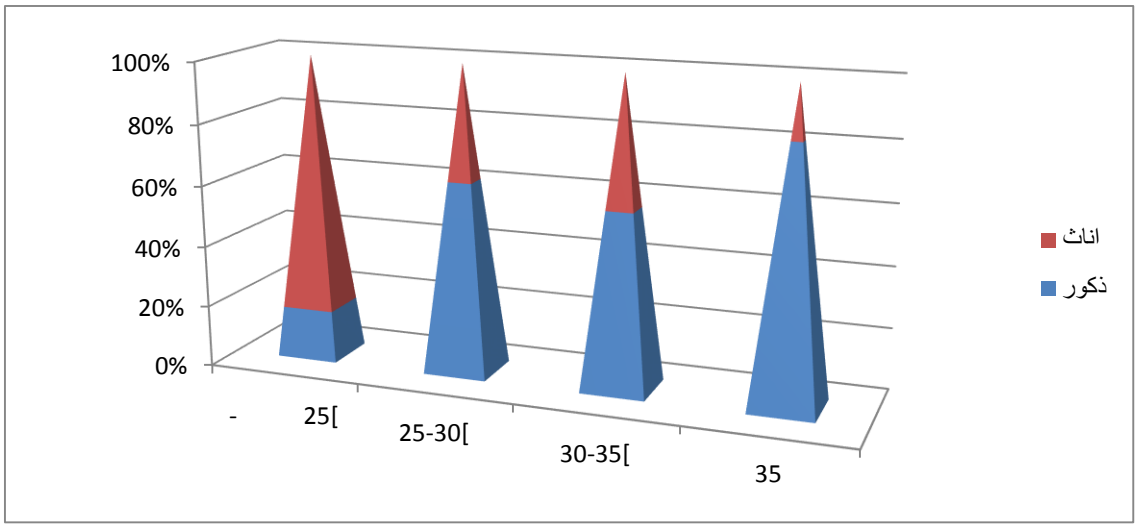

شكل رقم 9: السن وقت الزواج الأول لأفراد العينة حسب الجنس

يتبين من الجدول رقم (أن هناك نسب مختلفة بين الذكور والاناث في الاقبال على الزواج عموما لأنها مرتبطة بالإمكانيات والظروف المؤهلة لذلك فسجلنا نسبة أعلى عند الذكور في الفئة الثالثة أي بين 30–35 سنة تقدر ب 41,17% وهي تتقارب مع الفئة الثانية الي تليها مباشرة وتقدر ب 33,61% أما بالنسبة للفئة الأولى –25 فهي النسبة التي سجلنا ادنى نسبة وتقدر ب 9,24% وتبقى قليلة أيضا في الفئة الاخيرة أي +35 مقارنة بالنسب العليا الاولى اي ما يعادل 15,69% وما نستخلصه من ذلك أن الذكور يقبلون لزواج في السنوات ابتداء من 30 سنة فما فوق في معظم الحالات.

أما بالنسبة للإناث فلوضع يختلف لأن معظم لحالات المسجلة تشير أن وقت الزواج الأول لديهن مرتبط بالفئة الأولى -25 و التي تقدر ب 46,21% مقارنة الفئة الأخيرة أي +35 فسجلت ب 3,36% فهذا مرتبط بعروض الزواج من طرف شركائهن والغريب في الأمر أن الفئة الثالثة قد سجلت نسبة معتبرة تقدر ب30,25% مقرنة ب بالفئة الثانية والتي قدرت ب 20,16% ربما يرجع ذلك الى أسباب مرتبطة باختيار الزوجة المستقبلية بعد دخولها عالم الشغل و في نفس الوقت ضمانا لإمكانية الانجاب لديها وهذا ما سنكتشفه لاحقا اضافة الى بعض المتغيرات الأخرى التي تلعب أدوارا هامة في الزواج كالبكر أو التأخير فيه .

جدول 11: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
ابتدائي	36	15,12%
متوسط	57	23,94%
ثانوي	76	31,93%
جامعي	69	28,99%
المجموع	238	100%

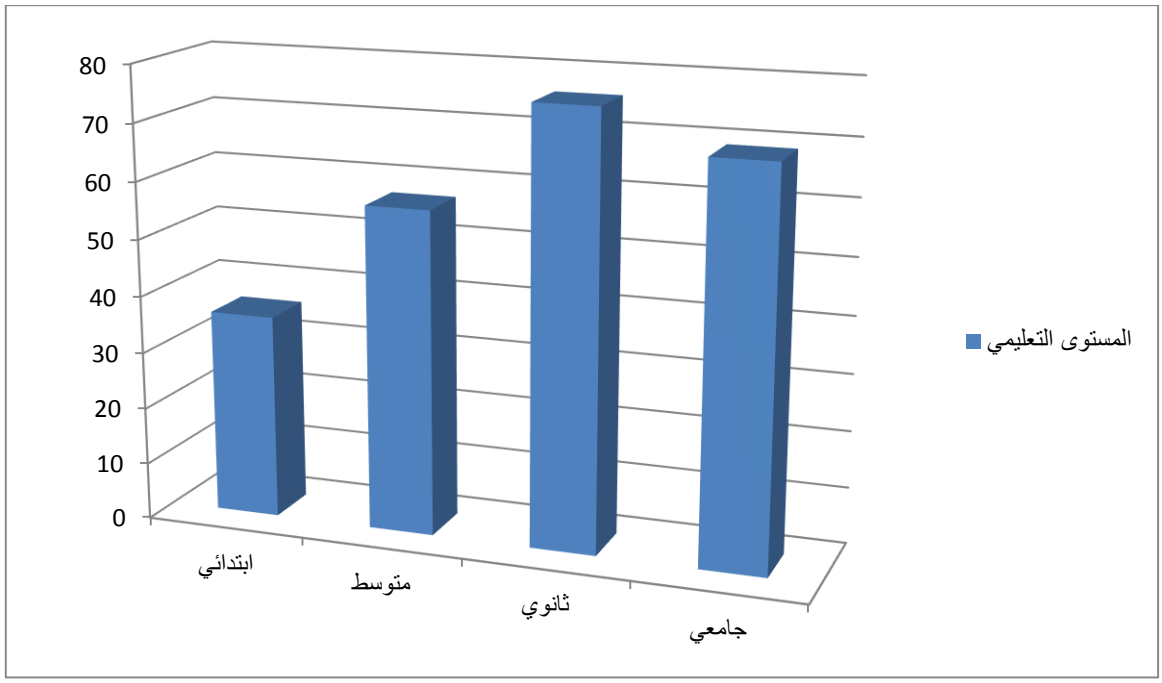

شكل رقم 10: توزيع المستوى التعليمي لأعضاء العينة

نلاحظ من الجدول رقم (أن أعضاء العينة هم أزواج و زوجات لديهم مستوى تعليمي يتراوح ما بين الابتدائي و المتوسط و لثانوي و الجامعي و لم يورد لدينا المستوي الأمي وفي المجموع من أصل 238 مستجوب نجد المستوى الثانوي سجل أعلى نسبة لأفراد العينة ذكورا و اناثا ب 31,93% عن باقي المستويات الأخرى يليه المستوى الجامعي بنسبة تقدر ب 28,99% وبنسبة متقاربة لها عند المستويات المتوسطة ب 23,94%و أدنى نسبة مسجلة تعود المستوى الابتدائي ب 15,12% وقد يرجع هذا الى أن نسبة التعليم في المجتمع الجزائري عالية وخاصة عند الإناث.

جدول 12: توزيع أفراد العينة حسب المستوى المهني

المستوى المهني	الذكور			المستوى المهني	الإناث	
	ك	%			ك	%
بلا عمل	1	0,84%		ربّة بيت	38	31,93%
أعمال حرة	35	29,41%		موظفة	20	16,80%
موظف	66	55,46%		عاملة داخل البيت	41	34,45%
إطار سامي	17	14,28%		إطار سامي	20	14,80%
المجموع	119	100%		المجموع	119	100%

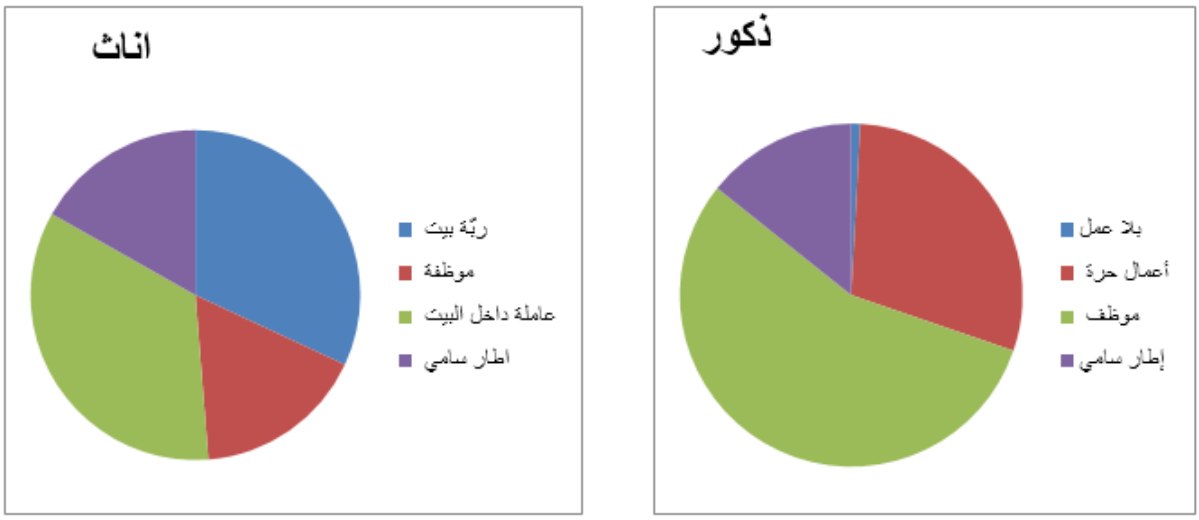

شكل رقم 11: التوزيع المهني لأفراد العينة حسب النوع

يتضح من الجدول رقم (أن معظم اعضاء العينة هم عاملين الذكور والإناث رغم تسجيل عدد لا بأس به لعدد الإناث غير العاملات والمقدر ب 38 حالة وبنسبة 31,93% وبنسبة أعلى منها بقليل في حالة العاملات داخل البيت بنسبة 43,45% وتتقارب النسب بين الموظفات والتي تقدر ب 16,80% واللواتي يشغلن مناصب إطار سامي و14,80% تقدر.

وعند الذكور تشكل نسبة الموظفين أعلى نسبة مسجلة ب 55,46% وتليها نسبة الأعمال الحرة ب 29,41% في حين تنخفض الى نسبة 14,28%في الإطار سامي ولم تسجل إلاّ حالة واحدة ضمن الذكور غير العاملين.

جدول 13: مستوى دخل أعضاء العينة

مستوى الدخل	العدد	النسبة
0	38	15,96%
]15000-	12	5,04%
] 2000-15000	54	22,68%
]25000-20000	52	21,84%
]30000-25000	48	20,16%
]35000-30000	24	10,08%
35000+	40	16,80%
المجموع	238	100%

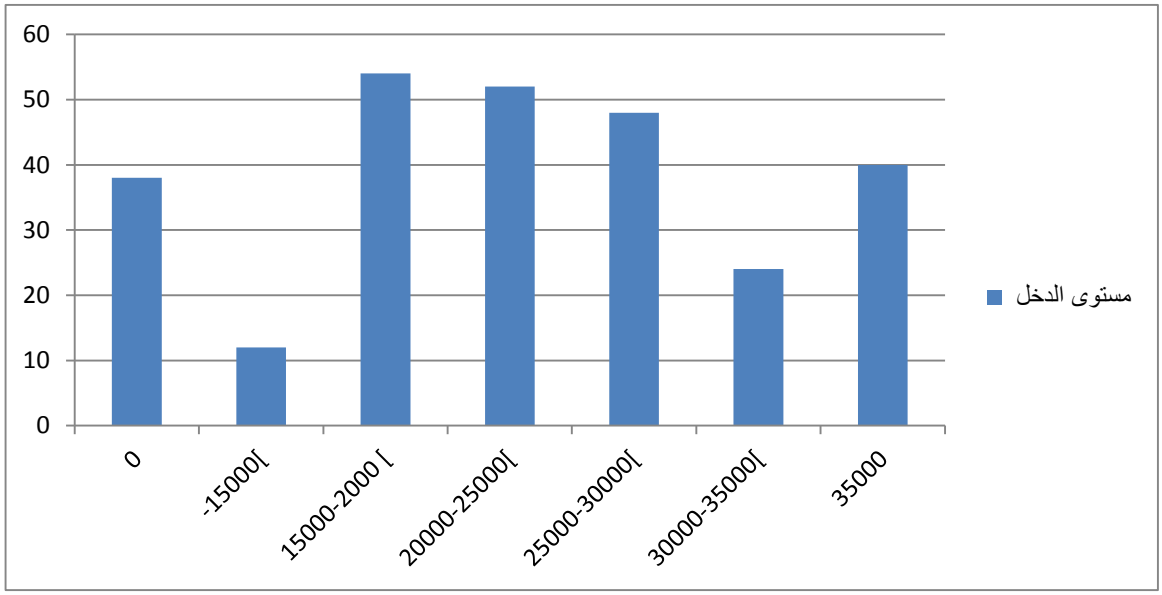

شكل رقم 12: توزيع مستوى الدخل لأعضاء العينة

يتضح أن أفراد العينة من أصل 238 أن دخلهم يتراوح ما بين الفئة الثالثة و الرابعة والخامسة أي بين 15000–30000 حيث سجلنا نسبة 22,68% من يتحدد دخلهم ما بين 15000–20000 دج و تتقرب النسب في الفئة الرابعة 20000–25000 و الفئة الخامسة 25000–30000 أي سجلت ب 21,84% و20,16% و نسبة الذين يتقاضون +35000 تتقرب هي الأخرى مع من لا يعملون أصلا أي لا دخل لهم و تتحدد ب 16,80% و15,96%.

ويتبين ان مستوى الدخل يرتبط بالمستوى المهني وليس بالمستوى التعليمي لأفراد العينة واستثناء الفئة الأولى التي لم نسجل فيها اي حالة رغم تسجيل حالة دون عمل في الجدول رقم (السابق وهذا دليل واضح على ان الذكور يكسبون رزقهم بأي شكل او حال وذلك بصورة دائمة في المهنة أو متقطعة. حيث متوسط الدخل يصل إلى 17500 دج. ونستخلص من هذا أن أفراد العينة يفضلون إطار الساعات المحدودة في المؤسسات العمومية أو الأعمال الحرة إذا ما قارناه بجداول مستوى المهن والمستوى التعليمي.

جدول 14: مقدار مساهمة أعضاء العينة في ميزانية الأسرة

مقدار المساهمة	العدد	النسبة
كلّه	114	47,89%
نصفه	33	13,86%
مقدار قليل	35	14,70%
لا شيء	56	23,52%
المجموع	238	100%

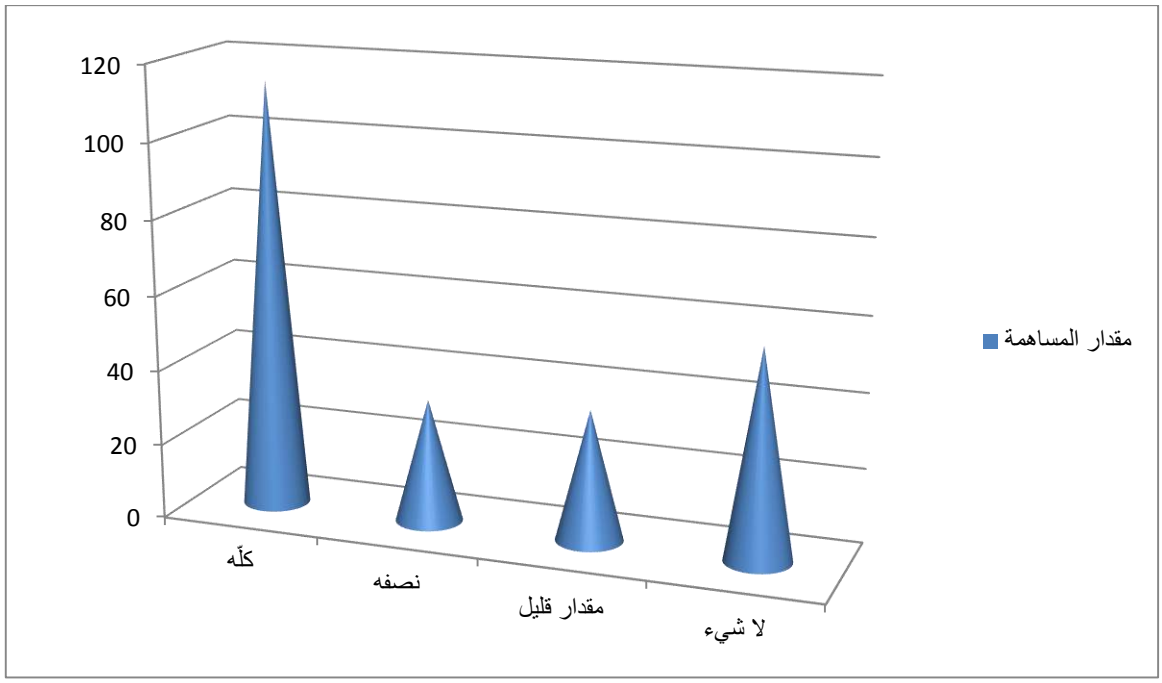

شكل رقم 13: مقدار مساهمة أعضاء العينة في ميزانية الأسرة

يتبين من الجدول رقم (أن معظم أفراد العينة يساهمون في ميزانية الأسرة بنسبة تقدر ب 47,89% ما يوافق عدد المبحوثين ب114 بمقدار كلي أي تقريبا كل الدخل الشهري و النسبة التي تليها ممن لا يساهمون بأي شيء بنسبة تقدر ب 23,52% ما يوافق عدد المبحوثين ب 56 من المجموع الأصلي للعينة 238.في حين تتقارب النسبتين عند المبحوثين الذين يشاركون بنصف مدخولهم و الذين يشاركون بمقدار قليل اذ تقدر ب 14,70%و 13,86% و نستخلص من ذلك أن سواء كان أعضاء العينة ذكور أو اناث يتحتم عليهم المشاركة في مصروف الأسرة بصورة اختيارية أو اجبارية مما يعطي صفة للعلاقة القائمة بين الشريكين و يلعب دورا هاما في تصنيف العلاقة السليمة من المتوترة العنيفة اذ هذا ما نعمد على استخلاصه في الفرضية الخامسة من اختبار العامل الاقتصادي للزوجة في العلاقة العنيفة المتوترة.

جدول 15: مدى مساهمة أعضاء العينة في ميزانية الأسرة حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
مدى المساهمة	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	103	86,55%	22	18,48%	125	52,52%
أحيانا	15	12,60%	10	8,40%	25	10,50%
في المناسبات	1	0,84%	28	23,52%	29	12,18%
لا أساهم أبدا	-	-	59	49,57%	59	24,78%
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

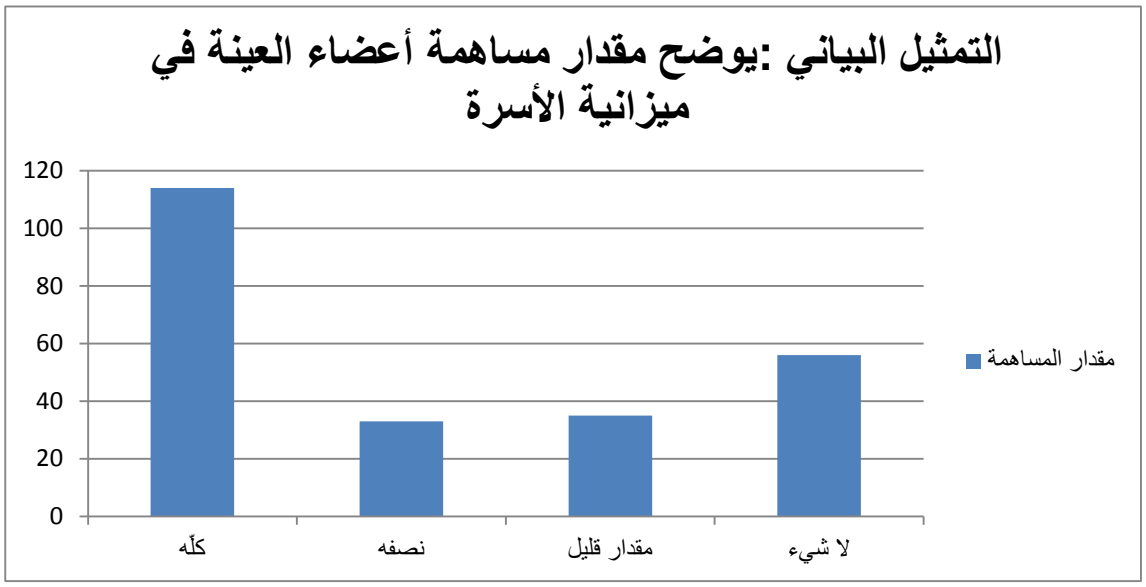

شكل رقم 14: مقدار مساهمة أعضاء العينة في ميزانية الأسرة

تتوزع نسب أعضاء العينة بنسبة أكبر في المساهمة دائما في ميزانية الأسرة تقدر ب 52,52% من المجموع الكلي 238 موزعة بين الجنسين بشكل غير متساو إذ نسبة المساهمة لدى الذكور من أصل 119 تقدر ب 86,55% في حين النسب التي تليها هي نسب ضعيفة الى منعدمة في الخانة الأخيرة إذا ما قورنت بالإناث حيث نجد أعلى نسبة عند من لا يساهمن أبدا سواء كن عاملات أو لا بنسبة تقدر ب 49,57% و تليها نسبة من يساهمن في المناسبات تقدر ب

23,52% بالإضافة أن هناك نسبة معتبرة تقدر ب 18,48% من تساهمن دائما و تقل نسبتهن في من تساهمن أحيانا .

ونستخلص من ذلك ان هناك نظرة للإناث في مدى المساهمة مع أزواجهم في الأسرة تتحدد أما من خلال نوعية العلاقة الزوجية أو موافق متخذة كمبادئ أولية متفق عليها قبل الزواج أو ان العينة تحاول التستر على أمور نجهلها في محور مدي استقلاليتها في مدخولها أو لا.

جدول 16: يوضح توزيع أعضاء العينة وفق عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة
]4-1	149	62,60%
]9-5	69	28,99%
]14-9	11	4,62%
المجموع	238	100%

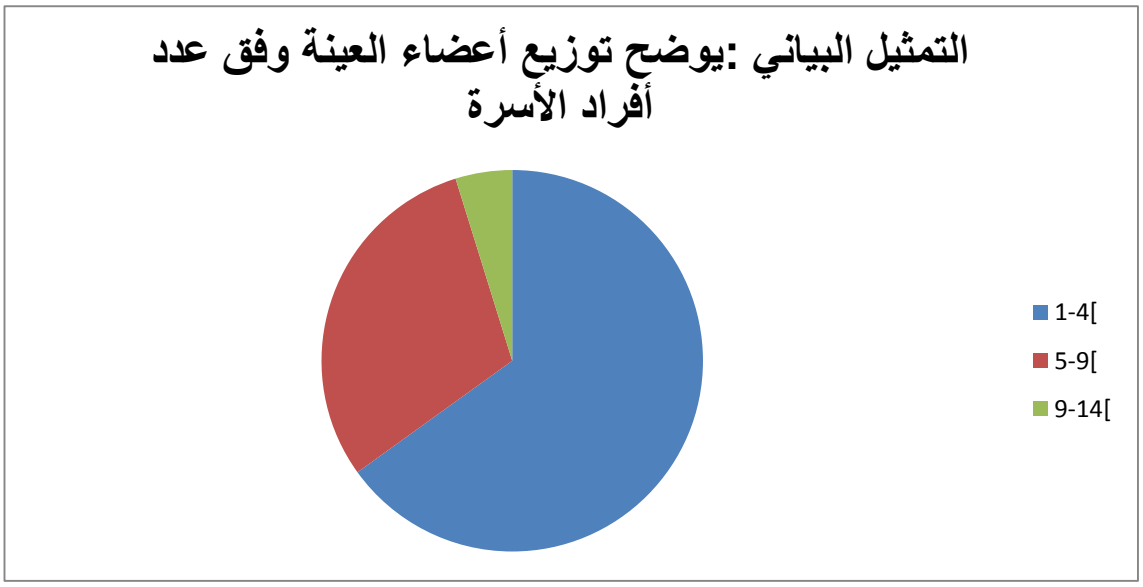

شكل رقم 15: توزيع أعضاء العينة وفق عدد أفراد الأسرة

تتوزع نسب أعضاء العينة في عدد أفرادها داخل الأسرة بنسبة أكبر في الفئة الأولى أي من 1-4 فردا يعيشون مع بعض تقدر ب 62,60% وتليها بنسبة متقاربة تقدر ب28,99% في الفئة الثانية أي من 5-9 فردا فيها وتقل في الفئة الأخيرة هذا من المجموع الكلي للعينة من أصل 238 مستجوب، وتتوزع هذه النسب حسب الجنس بشكل متناسب حيث نجد كل من الذكور و الإناث النسبة الأكبر موزعة في الفئة الأولى تقدر ب 52,42% للذكور وبنسبة 67,22% بالنسبة للإناث. وفي الفئة الثانية تقل عند الذكور إلى 45,37% والى 20,16% بالنسبة للإناث ، وتسجل الفئة الأخير أقل نسبة عند كلا الطرفين . والمستخلص من ذلك أن اعضاء العينة المدروسة تفضل السكن الفردي عن السكن الجماعي مع باقي أفراد الأسرة.

جدول 17: توزيع أفراد العينة حسب استقلالية السكن

استقلالية السكن	العدد	النسبة
نعم	146	61,34%
لا	92	38,66%
المجموع	238	100%

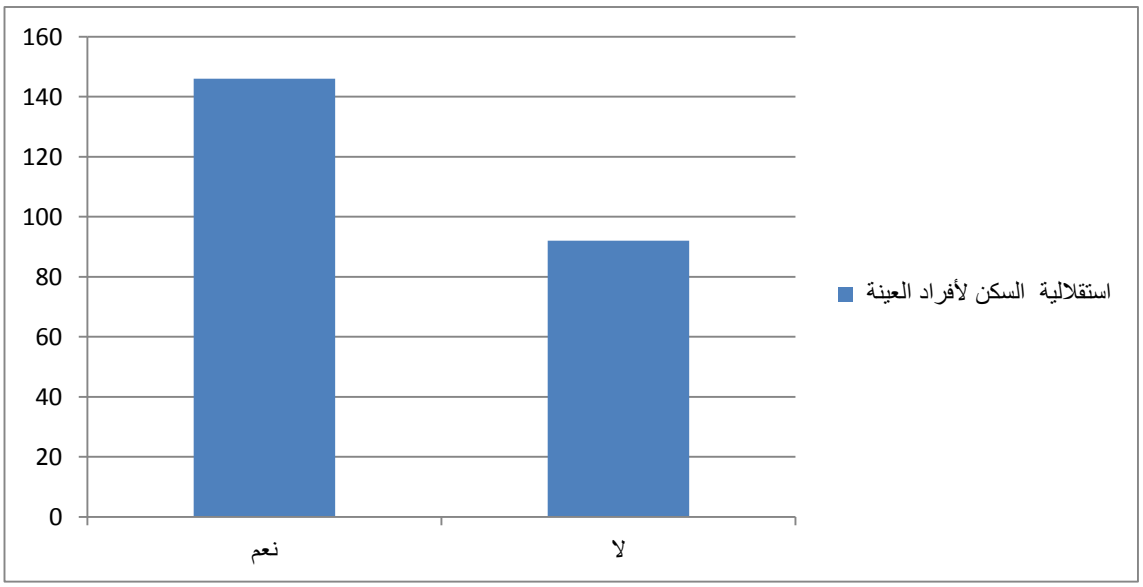

شكل رقم 16: توزيع استقلالية السكن لأفراد العينة

يتبين من الجدول رقم 17 أن معظم أفراد العينة يسكنون بمنزل مستقل من أصل 238 الحجم الكلي للعينة وذلك بنسبة 61,34% في حين تشكل النسبة الباقية من يصرحون بعدم تمكنهم من امتلاك منزل مستقل اذ تقدر ب 38,66% وربما هذا راجع الى عدة أسباب ترد الى عوامل مادية اقتصادية أكثر منها معنوية أي لمدى قابيتهم للاستقلال إذا ما قورنت بمستوى الدخل.

جدول 18: توزيع أفراد العينة حسب مدة الحياة الزوجية

مدّة الحياة الزوجية	العدد	النسبة
أقل من 1	52	21,8%
]5-1	95	39,8%
]10-5	57	23,9%
]15-10	22	9,2%
]20-15	6	2 ,5
]20+	6	2 ,5%
المجموع	238	100%

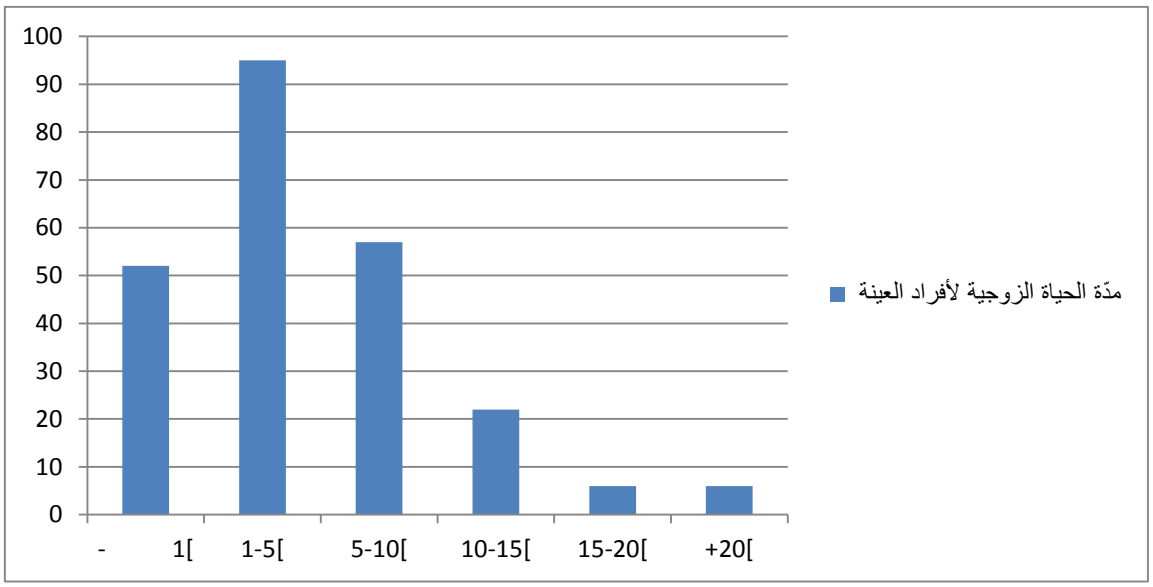

شكل رقم 17: توزيع نسب مدّة الحياة الزوجية لأفراد العينة

تتحدد مدّة الحياة الزوجية لأفراد العينة في الفترة الممتدة من 1–5 سنوات كأكبر نسبة مسجلة ب 39,8% وتليها نسبة الفئة الثالثة الممتدة من 5–10 وتقدر ب 23,9% وتنخفض عنها نسبة الفئة الأولى بدرجتين أي ما يعادل 21,8% في حين سجلت نسبة ضئيلة لعدد افراد العينة من تتجوز مدة حياتهم الزوجية من 15 فما أكثر.

فيتضح من هذا ان أفراد العينة قد عايشت مدة لا بأس بها مع شركاءها في العلاقة تسمح لنا من معرفة ما أذا كانت العلاقة المتوترة حديثة النشأة أو لها مدة زمنية معتبرة يعيشها الطرفان من خلال ربط المدة والعلاقة لاحقا مع إجابات المبحوثين.

جدول 19: طريقة المعرفة بين الزوجين قبل الزواج حسب الجنس

الجنس	ذكور		اناث		المجموع	
طريقة المعرفة	ك	%	ك	%	ك	%
الأهل	30	25,21%	37	31,09%	67	28,15%
الأصدقاء	36	30,25%	33	27,73%	69	28,99%
مهنية دراسية	40	33,61%	32	26,89%	72	30,25%
الصدفة	13	10 ,92%	17	14,28%	30	12,60%
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

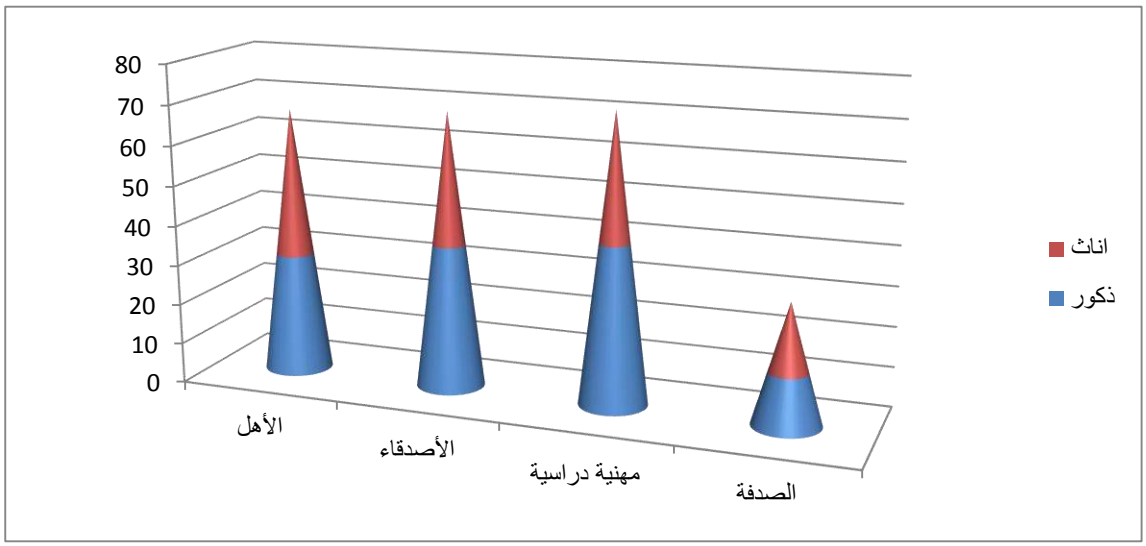

شكل رقم 18: طريقة المعرفة بين الزوجين قبل الزواج حسب الجنس

يتضح من الجدول رقم (أن معظم أفراد العينة قد تعرفوا بشركائهم في العلاقة الزوجية عن طريق المهنة أو الدراسة من المجموع الكلي للعينة بنسبة تقدر ب 30,25% و تتقارب النسب بفارق ضئيل من النسبة الكبرى من تعارفوا عن طريق الأصدقاء و تقدر ب 28,99% و من تعارفوا عن طريق ال أهل بنسبة 28,15% و اذا ما قارنا النسب بين الجنسين نجد أن الذكور يصرحون بمعرفتهم بأزواجهم عن طريق المهنة أو الدراسة بنسبة تقدر ب 33,61% وتتقارب النسبة من يصرحون بتعرفهم عن طريق الأصدقاء ب 30,25% و تقل النسبة عند من تعرفوا عن طريق الأهل أو الصدفة ، أما عند الاناث فأكبر نسبة يصرحن بمعرفتهن بأزواجهن عن طريق الأهل بنسبة تقدر ب 31,09% و تتقارب النسب عند من تعرفوا عن طريق الأصدقاء أو عن طريق المهنة أو الدراسة بنسب ما بين 26,89% و 27,73%.

ونستخلص من هذا أن الذكور يفضلون الاختيار الشخصي عند الإقدام على الزواج في سواء في مكان العمل أو الدراسة ثم الأصدقاء ويأتي اعطاء الفرصة للأهل في المرتبة الثالثة في حين ما زال للإناث خاصية القبول أو الرفض عند تقديم العروض للزواج لكن هناك نسبة معتبرة أيضا من تصرح بمعرفتها عن طريق الأصدقاء. أو عن طريق المهنة أو الدراسة وهذا في حد ذاته نغير في الذهنية الإجتماعية الثقافية في المجتمع الجزائري.

جدول 20: توزيع أفراد العينة حسب صاحب القرار في اختيار الشريك حسب الجنس

صاحب القرار	ك	%
أنت	145	60,92
الوالد	11	4,62
الوالدة	16	6,72
الجميع	66	27,73
المجموع	238	100%

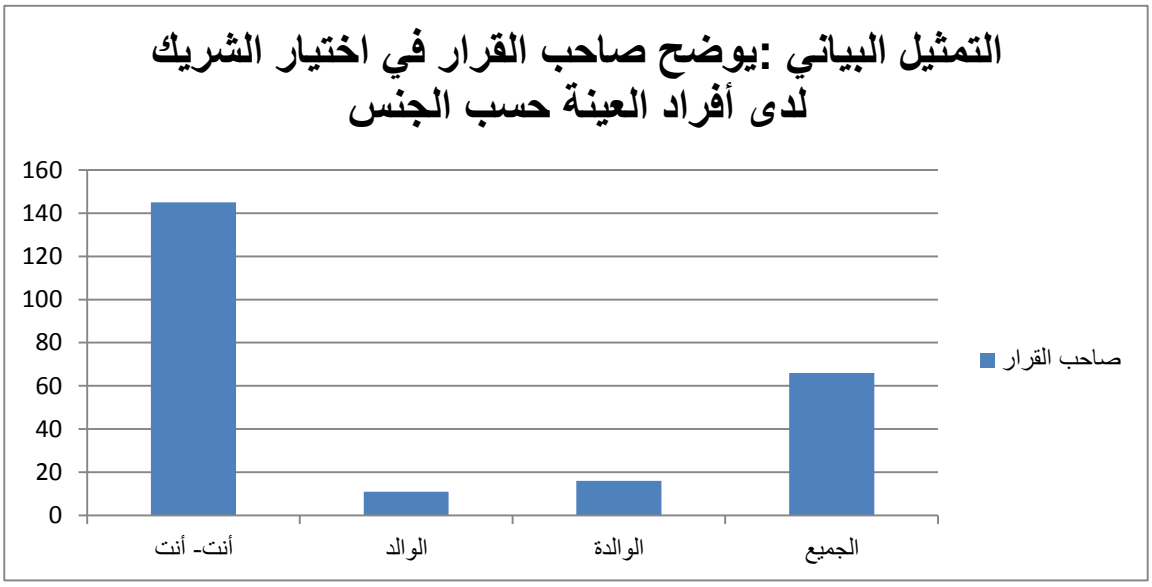

شكل رقم 19: صاحب القرار في اختيار الشريك لدى أفراد العينة حسب الجنس

يتضح من الجدول رقم (أن معظم أفراد العينة أكدّوا انهم أصحاب القرار عند الإقدام على الزواج و في اختيار الشريك بنسبة تقدر ب 60,92% وتأتي بعدها نسبة مشاركة أفراد الأسرة الآخرين و المشاورة بنسبة تقدر ب% 27,73 في ما إذا كان المقدم على الزواج قد وفق في اختياره من خلال الاستماع الى آرائهم و أفكارهم حول التقريب بين صفاته و صفات الشريك المختار لذلك يحتاج الى رِؤى الأقرب منه لتأكيد اختياره أو ترفضه أما باقي الاختيارات في ما إذا كان الوالد هو صاحب القرار أو كانت الوالدة فهي تقدر بنسب ضئيلة حوالي6,72%

و% 27,73 و نستنتج من ذلك أن المحتوى الثقافي السلطوي للأسرة الجزائرية قد لمس فعليا تغيرا ملموسا بعد تراجع سلطة الأب و الأم في زواج الأبناء الذي كان يعتبر حق لهم فيما سبق ،فنتساءل إذا كان تحويل السلطة في الأمور الخاصة بمستقبل الأبناء لهم ألا يعني ذلك تحويل المعنى السلطوي و التأكيد عليه في سلوكهم من جيل الآباء الى جيل الأبناء و ليس إلغاء لها و خاصة عند الذكور ؟.

المطلب الثاني: خلاصة جداول تقديم العينة

نستخلص أن عدد أعضاء العينة الأزواج الذكور متساوي مع عدد الزوجات إلا انهم ليسوا من نفس الأسرة إلا حالات قليلة مسجلة، ومعظم أعمارهم يتراوح ما بين 35-45 سنة بنسبة 46,22% لكلا الجنسين و بنسب متغيرة تقل عن نسبة الفئة الأولى أي ما بين 25- 35 إذ نجدها متقاربة ب 43,45 % و إذا ما قورنوا مع شركائهم في العلاقة نجد تقرب أعمارهم بأعمار شركائهم إذ تتراوح ما بين 25-35 سنة بنسبة 42,43% من المجموع الكلي للعينة.

كما سجلت النسب ايضا أن معظم أعضاء العينة الذكور والإناث أن وقت سن الزواج يتراوح ما بين 30-35 سنة علما أن نسبة معتبرة من الإناث سجل ما دون السن 25 سنة وقت الزواج الأول أو ما يفضله الذكور في الاختيار عند الإقدام على الزواج، وفي نفس الوقت الاختيار الثاني للذكور في سن المتأخر الإناث وهذا ما يتوافق مع امتلاك الفتاة مهنة واستقلالا اقتصاديا ان لم تتعداها الى أمور أخرى كامتلاكها المنزل والسيارة الخ.... .

ويبدوا ان معظم اعضاء العينة لديهم مستوى تعليمي يتراوح ما بين المتوسط والابتدائي إلا أننا سجلنا معظم حالات المستوى التعليمي الجامعي لدى الإناث أكثر من الذكور.

ويتضح أن مهن أعضاء العينة الأزواج أي الذكور تتراوح ما بين الأعمال الحرة و الموظفين ومقارنة مع الزوجات العينة أي الإناث تتراوح مهنهن ما بين ربات البيوت و الموظفات بما فيها الإطارات السامية و عاملات داخل البيت و تعتبر كأعلى النسب المسجلة ما يعني أن معظم أعضاء العينة هم عاملين و إذا ما قارنا مستويات دخلهم مع مستويات تعليمهم قد نجده يختلف ويتفاوت نسبيا اذ يتراوح ما بين 15000 دج الى 35000 دج كأعلى نسب مسجلة لدى الجنسين الا حالات الاطارات السامية ذات مستويات الدخل الأعلى و منهم من أحجم عن إعطاء الدخل الحقيقي له سواء ذكور او إناث .

وإذا ما قارنا مقدار مساهماتهم في الأسرة لدى الزوجين العاملين معا نجدها تتراوح ما بين المساهمة بالدخل كله أو لا شيء وهذا ما دققنا في مدى المساهمة لكلا الجنسين في ميزانية الأسرة نجدها منحصرة بصفة دائما وبنسبة اعلى عند الازواج وعدم المساهمة بتاتا كنسبة أعلى عند الزوجات رغم تسجيل تفوق نصف العدد الإجمالي للزوجات في حالات اللواتي يساهمن بصفة دائمة مقارنة مع اللواتي يساهمن أحيانا أو من يساهمن إلا في المناسبات وربما هذا ما يثير توتر ومشاكل لاحقا ويكون سببا في تأزم العلاقة الزوجية.

ويتضح أن عدد أفراد أسرة أعضاء العينة يلعب دورا مهما في العلاقة بين الزوجين إذ معظم أعضاء العينة يعيشون ضمن عدد أفراد الأسرة يتراوح عددها من 1-4 ويصل في حالات الى 9 أفراد سواء كانوا الأولاد أو افراد آخرين منتمين اليها وما لمسناه من خلال ربط العناصر والمتغيرات مبدئيا أن حجم الأسرة له دور فعال من الناحية الايجابية أو السلبية في زيادة أو تقلص التوترات الموجودة بين الزوجين أكثر منها السبب الفعال في وجود الخلاف أو التوتر بينهما.

كما صرح معظم أفراد العينة باستقلالية السكن كما يظهر أن معظمهم تتراوح مدة حياتهم الزوجية من 1 السنة الواحدة الى 5 سنوات كنسبة أعلى بالإضافة الى مصادفة وجود حالات قليلة من تجاوزوا 15–20 سنة من العيش مع بعض مما ينبئ باستقرار الأسرة نسبيا واستمرارها حتى و لو كانت تحمل في مضمونها عنفا و توترا داخليا و ربما يرجع هذا الاستمرار و لا نسميه تواصلا في العلاقة الى عدة أسباب تختلف من أسرة الى أخرى و الغريب في الأمر أن التغير الذي أصاب الأسرة الجزائرية من خلال الشكل و المضمون فمن خلال طريقة التكوين أي الاختيار للزواج و الذي استحدث طرق جديدة من خلال الأصدقاء أو المعرفة الدراسية و المهنية و التي سجلت أعلى النسب من خلال التصريحات إلا أن نسبة معتبرة من أعضاء العينة من ما زالوا يعطون الأولية للأهل في الاختيار كأنه فتح مجال المناقشة ارديا من طرف الشباب أثناء تكوين أسر و يعتبرونه أكثر ضمانا و أمنا في الاستقرار و دعما أساسيا في اتخاذ القرار و هذا في حد ذاته تغير اجتماعي في المحور السلطوي للعائلة الجزائرية.

المبحث الثاني: حدود وعي الأزواج للعلاقة العنيفة وتحليل فرضيات الدراسة

تحليل فرضيات الدراسة: الفرضية العامة: إذا كانت درجات تصعيد الصراع بين الأزواج تتباين بدرجات مختلفة، فالعلاقة العنيفة تختلف أنماطها ومستوياتها بعدد من المتغيرات وفق مرجعيتها التربوية والتعليمية والمهنية.

المطلب الأول: تحليل الفرضية الاولى

الفرضية الأولى: انتقال العنف الأسري عبر الأجيال أصبح ضرورة تمجيدا لقيمة الذكورة عن طريق تقليد ومشاهدة نماذج العنف ولاكتساب الزوجين النموذج العنيف وفق تنشئتهم الإجتماعية.

جدول 21: امكانية تطور السلوك العنيف لدى الشريك بالنسبة لقضية عائلية حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
العنف قضية عائلية	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	49	41,17	55	46,21	104	43,69
أحيانا	39	32,77	40	33,61	79	33,19
نادرا	31	26,05	24	20,16	55	23,10
المجموع	119	100	119	100	238	100

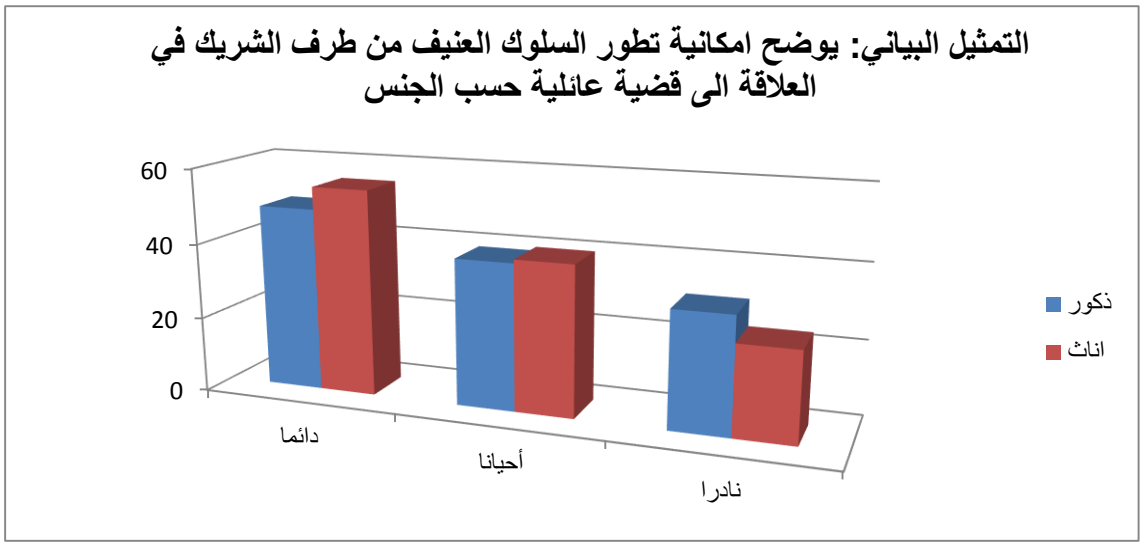

شكل رقم 20: امكانية تطور السلوك العنيف من طرف الشريك في العلاقة الى قضية عائلية حسب الجنس

يلاحظ من الجدول رقم (ان كلا الطرفين يقران بتطور السلوك العنيف الى قضية عائلية على غرار الاحتمالات الاخرى ذلك بصفة دائمة بنسبة متقاربة قليلا بين الازواج الذكور مقارنة بالزوجات اذ ترتفع النسبة لديهن وتقدر ب 46.21% على حساب الازواج بنسبة 41.17%، ويقدر الاحتمال الدائم لتطور السلوك العنيف الى قضية عائلية على اساس المجموع الكلي للعينة بالنسبة للجنسين ب 43.69% كأعلى نسبة من الاحتمالات الاخرى.

ويبدوا ان عدم تحمل السلوك العنيف لأطراف العلاقة او احدهما و انحصار انحرافاتها في اطار الاسرة يبين عدم قدرة الزوجين على التفاهم و الاتفاق المتعقل حول امور الحياة الزوجية خاصة اذا تعلق الامر بكبرياء وكرامة الشريك المتضرر عادة ما تكون المرأة (الزوجة هي الضحية).

جدول 22: موقف أعضاء العينة من رجوع السلوك العنيف من طرف الشريك الى سوء ونوع التنشئة الأسرية حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
سببه التنشئة	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	77	64,70	88	73,93	165	69,32
لا	42	35,29	31	26 ,05	73	30,67
المجموع	119	100	119	100	238	100

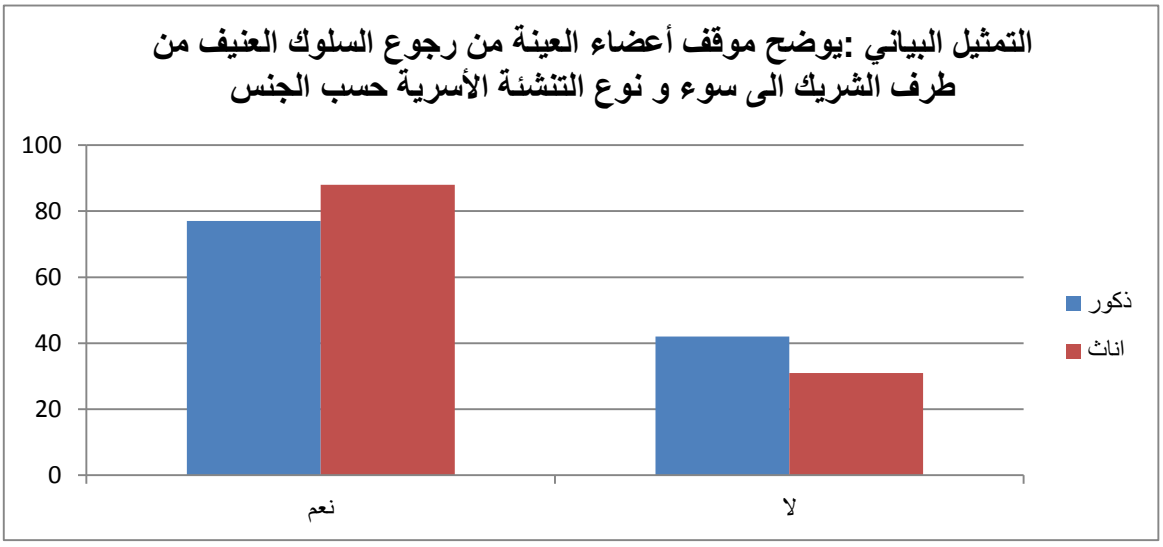

شكل رقم 21: موقف أعضاء العينة من رجوع السلوك العنيف من طرف الشريك الى سوء ونوع التنشئة الأسرية حسب الجنس

يقر الطرفان من الجنسين الذكور والاناث بان احتمال كبير ان السلوك العنيف المتخذ من طرف المعتدي داخل العلاقة الزوجية رده الى سوء التنشئة الاسرية خاصة رأي الزوجات (الاناث) نسبة 73.93% على خلاف الذكور 64.70% من إلاّ انها تبقى نسبة كبيرة لا يعتقدون غير ذلك أي عدم تأثير التنشئة الاسرية في اتخاذ السلوك العنيف على الشريك.

وهذا مما يؤكد من درج في الدراسة الاستطلاعية والدراسات السابقة التي تنشئ بالتفضيل الحاصل في التنشئة الاسرية بأحقية الزوج الذكر في استعمال السلطة ومن نتائجها تعلم اشكالا معينة من السلوك العنيف اللفظي او الجسدي والجنسي وعلى الزوجة وهذا حال الاسرة الجزائرية والعربية إلّا ان مظاهر التغير الاجتماعي في للتركيبة الثقافية لهذه الاسرة اطلق نتائج اخرى للتعلم ان هو ليس اذعان الزوجة وصمتها وإنما ردا فعلي عنيف أيضا و هذا ما يعتقده الأزواج حاليا إما أنهن تحررن من القيود العائلية استنادا الى متغيرات اجتماعية معينة أو ان التربية العائلية الحالية لم تعد كما كانت فعالة من قبل في تأثير ضوابطها و ضغوطاتها.

وعند دراسة موقف العينة هذا وفق سنهم نجد ان معظم اعضاء العينة من يتراوح سنهم ما بين 35-45 من الذكور وشركاء الاناث أيضا.

ما يعني انهم في بداية الحياة الزوجية لمعظمهم بنسبة 73.63% من أصل 81 فرد في العينة ومقابل 46 فرد من العينة بنسبة 79.22% من اجل 79 فرد من أصل 110.

وتقل بنسبة ضئيلة في المراحل العمرية الاعلى أي الاكثر من 45 سنة وقد يرجع ذلك الى تعود الطرفين على عادات ومزاج الطرف الثاني مع ايجاد طريقة تعامل معينة معه بمرور الحياة الزوجية.

وإذا قارناه مع الجدول رقم (يوضح رأي العينة الاناث وشريكات الذكور في العلاقة ونجد ان اعلى نسبة مرتكزة في الفئة ما بين 25–35 تقدر بـــ 78 فرد من أصل 131 أي بنسبة 59.54% تليها الفئتين 35–45 و20–25 بنسبتين متقاربتين.

ما يعني حقيقتين اكدهما الواقع ان الازواج يختارون سن الزوجان الاقل منهم او من نفسر الفئة العمرية معهم تأثير سيء ان لكل الفئات العمرية نجد المواقف المؤيدة على تأثير السلوك العنيف نظرا لسوء التنشئة لدى الاناث والذكور في مختلف المراحل العمرية. انظر الجدولين (4،5) في الملحق.

جداول تمثل أساليب التعامل التي يتخذها شركاء العلاقة الزوجية لأعضاء العينة المدروسة أثناء وجود خلاف أو صدام بينهما:

جدول 23: الشتم كأحد أساليب تعامل الشريك معك عند وجود خلاف/صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	52	43,69	60	50,42	112	47,05
أحيانا	26	21,84	31	26 ,05	57	23,94
نادرا	41	34,45	28	23,52	69	28,99
المجموع	119	100	119	100	238	100

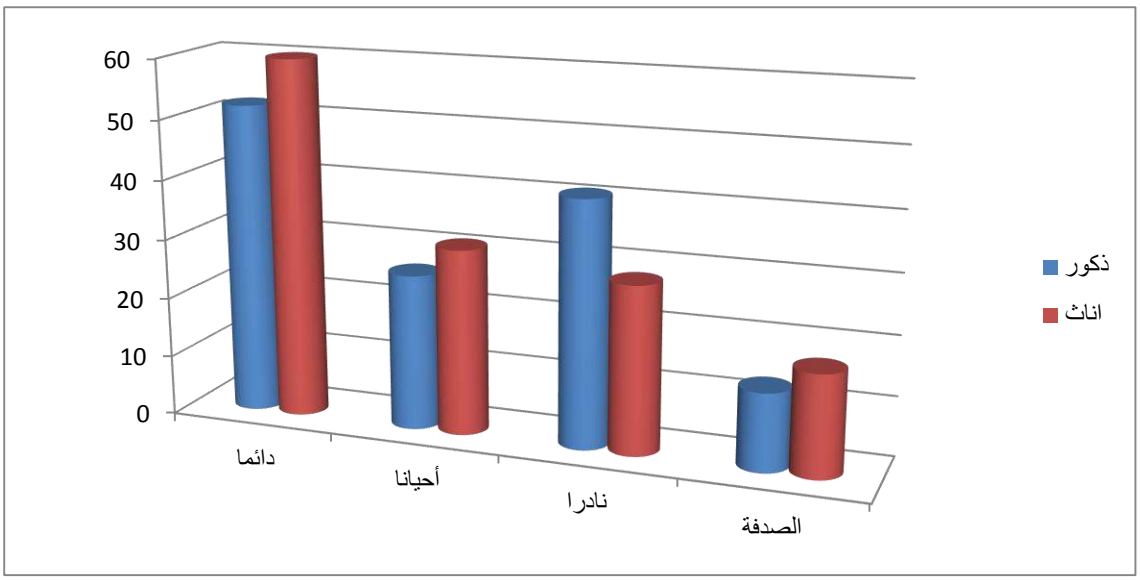

شكل رقم 22: طريقة المعرفة بين الزوجين قبل الزواج حسب الجنس

يبدو ان كلا الجنسين لا يوفر حجة الهجوم كأسلوب للتعامل مع الشريك اثناء وجود خلاف او صدام بينهما بصفة دائمة وذلك بنسبة تفوق عند الاناث تقدر ب 50.42 % مقارنة بالذكور التي تقدر ب 47.05 % من المجموع الاجمالي.

ويقدر هذا ان العنف اللفظي يحتل المركز الاول او الوسيلة الاولى لبداية دورة العنف او حلقة العنف الموجودة بين الزوجين بصفة متبادلة لا تخص طرف واحدا فقط، فقد يكون بذلك كلاهما معتدي وكلاهما ضحية.

جدول 24: التحقير والسخرية كأحد أساليب تعامل الشريك معك عند وجود خلاف/صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	40	33,61	46	38,65	86	36,13
أحيانا	36	30,25	33	27,73	69	28,99
نادرا	43	36,13	40	33,61	83	34,87
المجموع	119	100	119	100	238	100

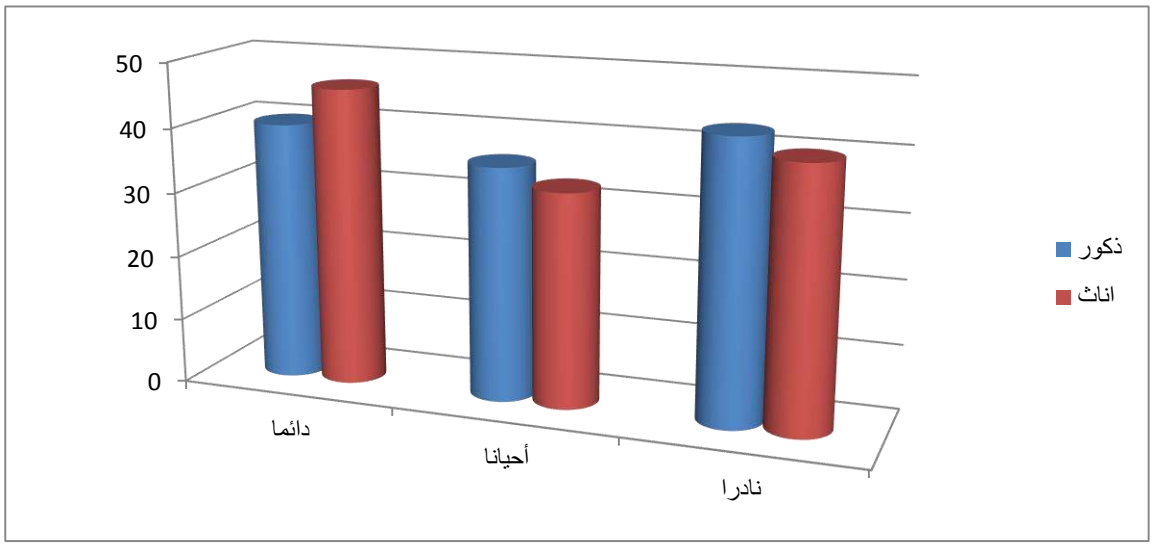

شكل رقم 23: التحقير والسخرية كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

من المعطيات المسجلة نلاحظ ان من الاساليب الاكثر شيوعا منها التحقير والسخرية اذ نجدها متقاربة النسب في الحالات الدائمة وأحيانا او نادرا او كلا الجنسين الا ان الغريب في الامر أن اعلى نسبة مسجلة لدى الاناث مرتكزة في اتخاذ اسلوب التحقير والسخرية بصفة دائمة بنسبة 38.45% مقابل اعلى نسبة مسجلة عند الذكور ما يستغلون هذا الاسلوب الا نادرا بنسبة

36.13% مما يدعونا للتساؤل مازالت ذات الاهمية في التربية العائلية وذات قيمة عالية كما كانت من قبل او تغيرت فعلا الى مستوى يستدعي دراستها من جديد.

لكن من الواضح انه إذا جمعنا نسيب المواقف الدائمة وأحيانا لهذا الاسلوب لكلا الجنسين نجدها هي اعلى النسب المتخذة في التعامل لدى مجموع اعضاء العينة فنتساءل من جديد هل فعلا هذه الاساليب العنيفة اللفظية اصبحت ضرورة حتمية؟

جدول 25: الإهمال كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف/صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	40	33,61	56	47,05	92	38,65
أحيانا	66	55,46	46	38,65	112	47,05
نادرا	13	10,92	21	17,64	34	14,28
المجموع	119	100%	119	100	238	100%

من الواضح ان تصريحات اعضاء العينة الذكور والاناث يشتكون من تعامل الشريك بأسلوب الاهمال بصفة دائمة خاصة لدى الاناث بنسبة 47,05 % ولدى الذكور بنسبة 55,46 % من حين الى آخر وليس دائما وهي اعلى النسب المسجلة.

فهذه المواقف تبرز الخصائص والطبائع التي يكون عليها الشريك في التعامل مع الطرف الثاني والتي يمكن أن تكون من مسببات العنف في حين تظهر في نتائجها أي كردود الفعل اتجاه وجود علاقة متوترة بين الطرفين إذ يستعملها الشريك كنوع من العقاب وتحسيس المعتدي بقساوة

سلوكياته معه وهذا أيضا يعتبر من السلوكيات العنيفة معنويا إذ تأثر بشكل مباشر في شخصية الطرف الثاني خاصة الاناث.

جدول 26: المراقبة كأحد أساليب تعامل الشريك معك عد الخلاف/الصدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	47	39,49	48	40,33	95	39,91
أحيانا	56	47,05	41	34,45	97	40,75
نادرا	16	13,44	30	25,21	46	19,32
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

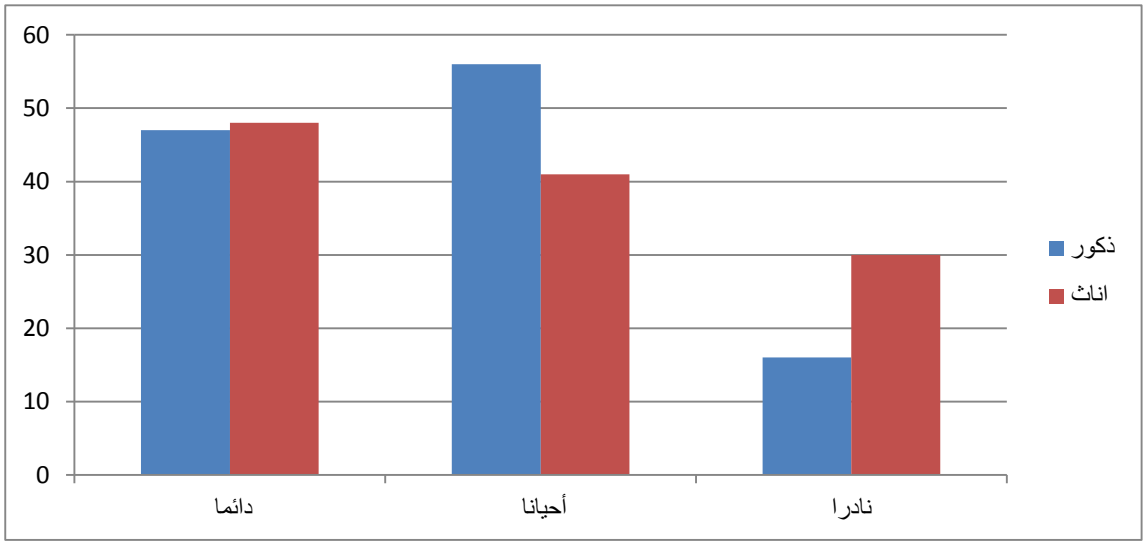

شكل رقم 24: المراقبة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

تتراوح شدة المراقبة من طرف الشريك بين المواقف الدائمة الى النادرة لكلا الطرفين وتكون بصورة غير منتظمة في تصريحات الذكور كأعلى نسبة وتقدر ب 47,05 % وبصورة دائمة منتظمة عند الاناث بنسبة تقر ب 40,33 % إذن هذه التصريحات ستؤدي بالضرورة الى الفهم

إن أعضاء العينة وعلى إثر تصريحاتهم الى أساليب أكثر حدة منها الغيرة القاتلة والشك لأنها حالات تراتبية في الحدوث فيما بعد لكلا الطرفين.

جدول 27: إحراجك أمام الآخرين كأحد أساليب تعامل الشريك معك عند الخلاف/الصدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	10	8,40	17	14,28	27	11,34
أحيانا	74	62,18	71	59,66	145	60,92
نادرا	35	29 ,41	31	26,05	66	27,73
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

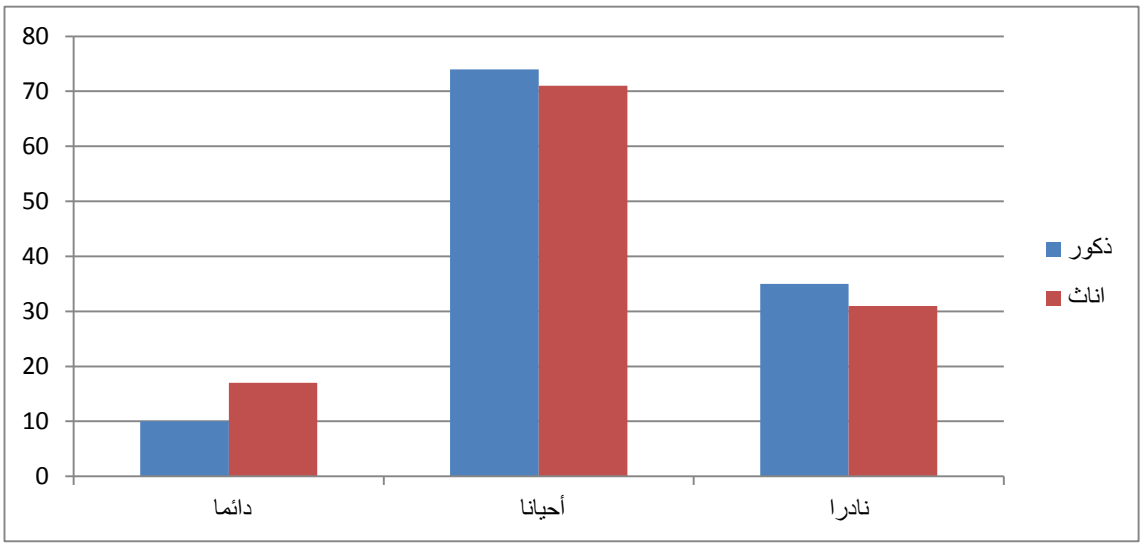

شكل رقم 25: استعمال الإحراج امام الآخرين كأسلوب للتعامل حسب الجنس

الإحراج امام الآخرين كانت من بين أساليب التعامل مع الشريك التي اتفق عليها الطرفان الذكور والاناث حول الادلاء بها كأساليب يستعملها الشريك لكن ليست بصفة دائمة بل أحيانا وتقدر أكبر نسبة عند الذكور ب 62,18 % وعند الاناث ب 59,66 % ربما يرجع ذلك الى أن الطرفين

لا يريدان الافصاح عن العلاقة المتوترة امام الآخرين خوفا من كلام الناس أو الطلاق أو انها أوقات عابرة لا بد من عدم السماح أكثر في توسيع الفجوة.

جدول 28: شتمك أمام الآخرين كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء عند الخلاف/الصدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	19	15,99	17	14,28	36	15,12
أحيانا	51	42,85	62	52,10	113	47,47
نادرا	49	41,17	40	33,61	89	37,39
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

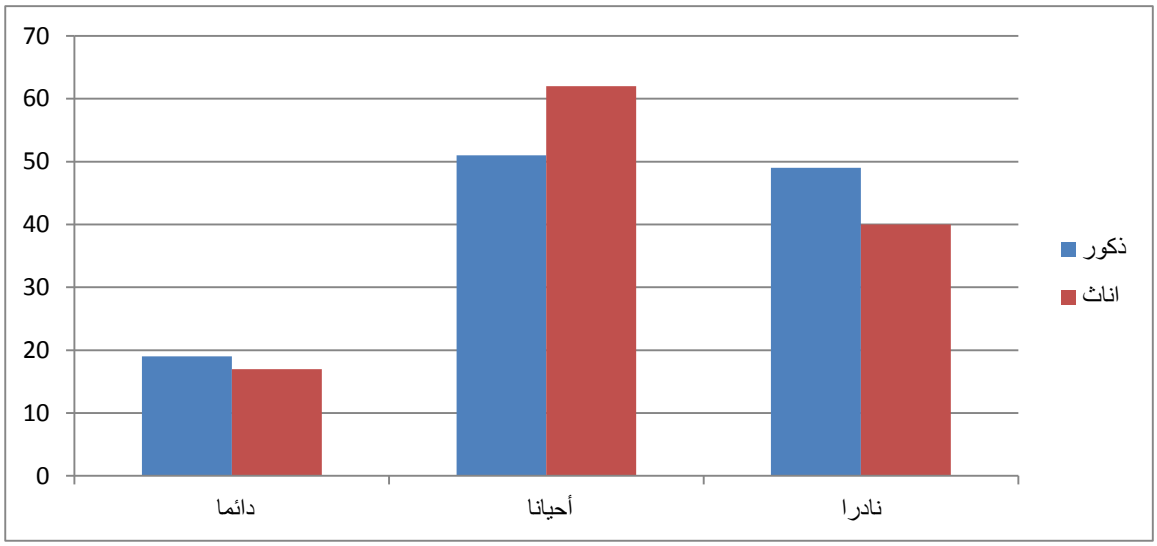

شكل رقم 26: شتمك أمام الآخرين كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

من الملاحظ أن اعضاء العينة يخشون التصريح بعدم احراج شركائهم لهم بصفة دائمة لذلك يفضلون استعمال المواقف التي تدلي من حين الى آخر أو المواقف النادرة ما يعني وجوده فعلا كأسلوب للتعامل في العلاقة الزوجية و ذلك بنسبة تقدر ب 42,85 % عند الذكور

و52,10 % عند الاناث و كانت النسبة عالية عندهن مقارنة بالذكور فيدعونا هذا للتساؤل ما إذا كانت هناك معاناة فعلية لمثل هذه الاساليب فما هي الاسباب وراء البقاء و الالتزام نحو هذه العلاقة المتوترة هل الضحية مجبر عليها أم ضرورات الحياة اليومية الزوجية فلا بد من التسليم بوجودها؟

جدول 29: إساءة الظن بك والشك كأحد أساليب تعامل الشريك معك عند وجود الخلاف/الصدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	25	21	29	24,36	54	22,68
أحيانا	64	53,78	54	45,37	118	49,57
نادرا	30	25,21	36	30,25	66	27,73
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

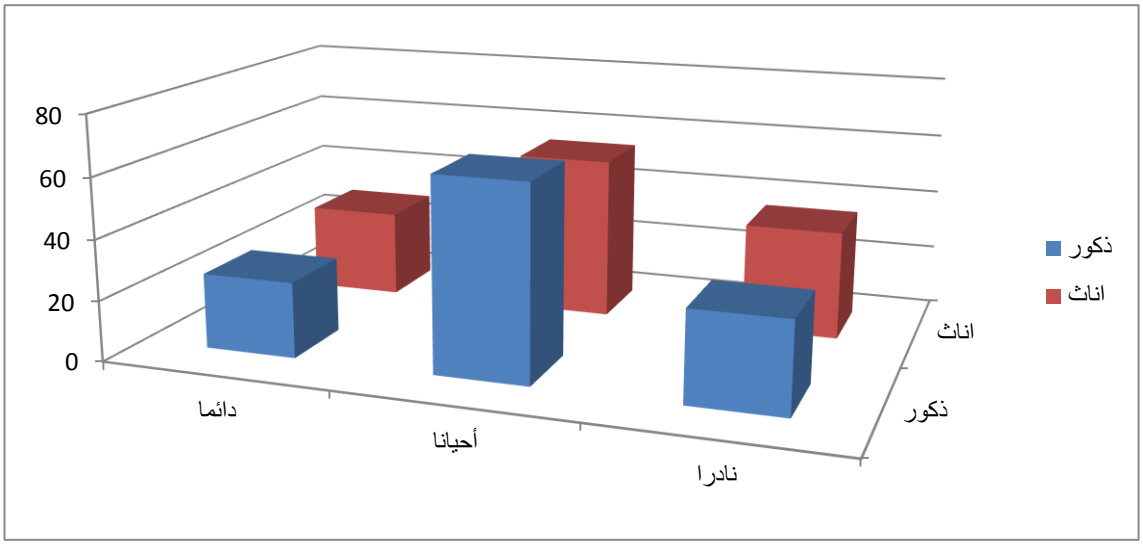

شكل رقم 27: إساءة الظن بك والشك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

من المؤكد ان الرجال أكثر غيرة وشك من النساء هنا ما اوضحته التصريحات والآراء تختلف درجات اساءة الظن والشك بين افراد العينة من احيانا الى نادرا الا انها تبين نسبة معتبرة ممن يشككون بصورة دائمة من الجنسين معا فئة الذكور تقدر ب 53.78% و 45.37% عند الاناث ممن يشككون بشركائهم بهم من حين الى الاخر التي تعتبر اعلى النسب ما يعني ان تقريبا نصف اعضاء الفئة يؤكدون مع تشكيك بشركائهم بهم، والتي تعتبر من المسببات الاولى وذات الاهمية لأحداث العنف بين الزوجين ومن المثيرات النفسية التي تؤثر على مسار العلاقة بينهما.

جدول 30: إبداء غيرة قاتلة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	31	26,05	31	26,05	62	26,05
أحيانا	70	58,82	56	47,05	126	52,94
نادرا	18	15,12	32	26,89	50	21
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

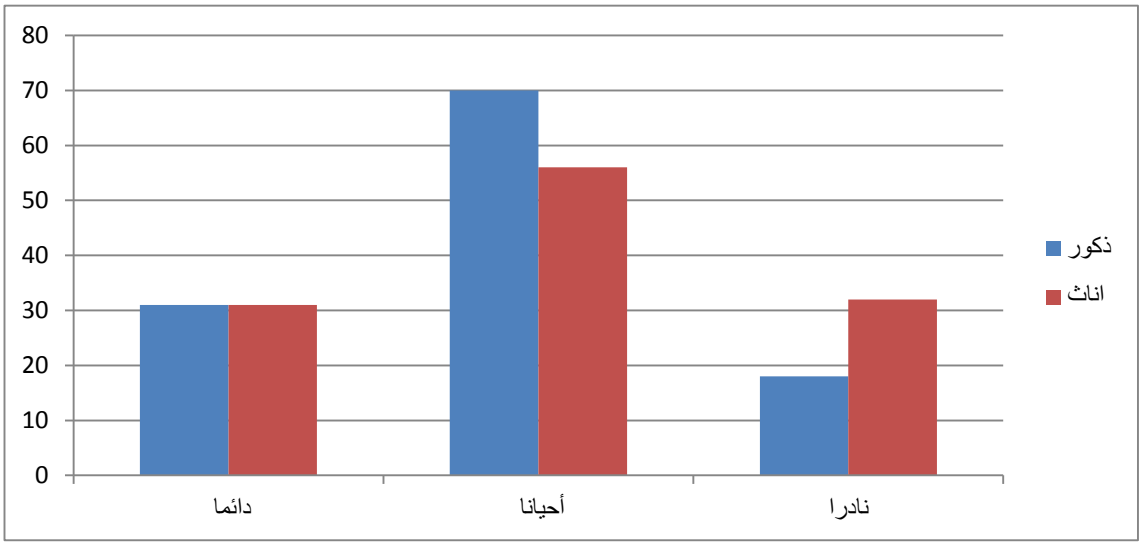

شكل رقم 28: إبداء غيرة قاتلة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

إذا كانت الاساليب السابقة الذكر اكدت وجودها لدى اعضاء العينة من خلال تصريحاتهم سواء كانت بصورة دائمة او من الحين الى الاخر الا ان فاعليها تتركز وتزداد مرات تكرارها فتزداد درجاتها فتنبأ بوجود اساليب اخرى أكثر حدة من سابقتها ومنها الغيرة القاتلة التي يبدها الشريك نحو الظرف الثاني خاصة اثناء وجود خلاف او صدام بينهما وهذا الاسلوب ما صرح به اعضاء العينة الذكور أكثر من الاناث بنسبة 58.82% مقابل 47.05% عند الاناث.

ما يعني ان الذكور يشتكون من سوء استخدام زوجاتهم للغيرة في غير محلها حين كن قد صرحن سابقا بوجود غيرة وشك الرجال على زوجاتهم غير العادي وغير المبررة رغم تقارب نسبة تصريحات الاناث حول غيرة شركائهن الا ان النسبة الاولى عند الذكور تبقى مرتفعة، فهل نعتبر هذا من مثيرات العنف الذي تلحقه المرأة على نفسها في العلاقة مع الشريك او العكس من ذلك؟

جدول 31: مواقف أعضاء العينة من النعت بألفاظ بذيئة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	31	26,05	42	35,29	73	30,67
أحيانا	42	35,29	44	36,97	86	36,13
نادرا	46	38,65	33	27,73	79	33,19
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

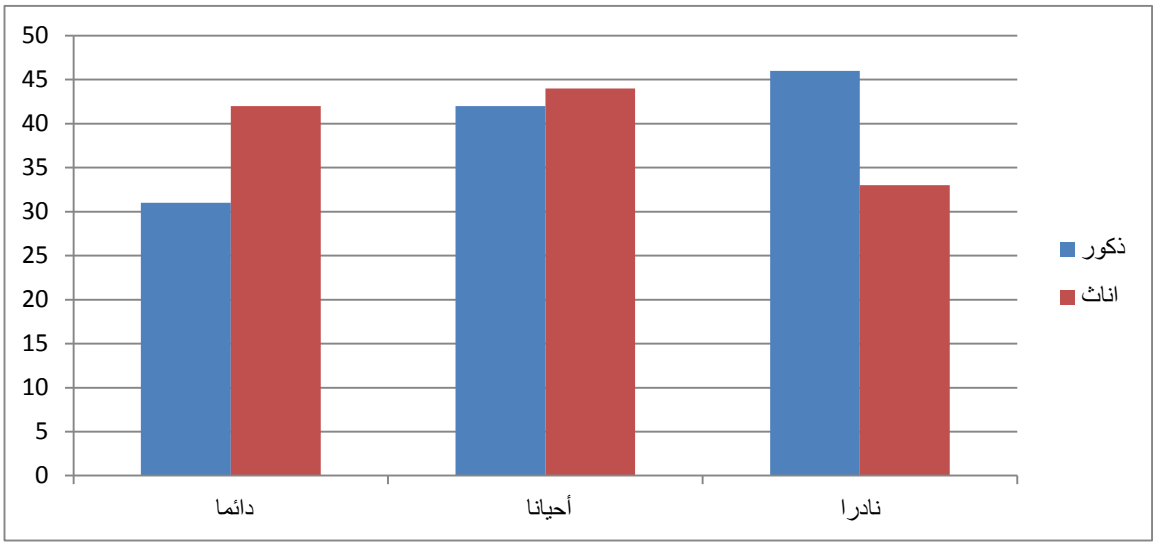

شكل رقم 29: مواقف أعضاء العينة من النعت بألفاظ بذيئة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

يتضح من الجدول رقم (ان أكثر من ربع العينة الكلية والتي تقدر ب 36,13 % من يتعامل معهم شركائهم في العلاقة بأسلوب العنف اللفظي وذلك بالنعت بألفاظ بذيئة خاصة أثناء وجود خلاف او صدام معهم وهذه المواقف موزعة حسب الجنسين باختلاف متفاوت إذ تتراوح نسب الاناث في الارتفاع من الدائمة الى أحيانا فقط وتقدر أكبر نسبة ب 36,97%.

و عند الذكور تتجه في الارتفاع من مواقف لأحيانا الى النادرة اذ تقدر ب 38,65 % وعادة يرتكز هذا النوع من العنف في بداية حلقة التوتر أي يسبق العنف الجسدي إذ تكون في مرحلته الاولى حيث تكون المشادات الكلامية حادة ،فتطال الوصف المذموم من طرف المعتدي الى الضحية الى جانب ذكر التنازلات التي كان يقدها من أجله و من أجل استقرار الأسرة أو يتعدى كل هذا فيذكر المعتدي بأسفه على الاقدام على هذه العلاقة بذكر سلبيات الضحية فحين تصل حلقة العنف مرة اخرى الى الهدوء لا تستطيع الضحية التسامح على العنف اللفظي وعلى كلمات الشتم تسببت في احداث ضرر نفسي يجعل صعوبة في الرجوع مرة أخرى الى مسار العلاقة السابقة إلاّ بمرور الوقت.

جدول 32: إخافتك بسلطته كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	41	34,45	41	34,45	82	34,45
أحيانا	44	36,97	44	36,97	87	36,55
نادرا	34	28,57	35	29,41	69	28,99
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

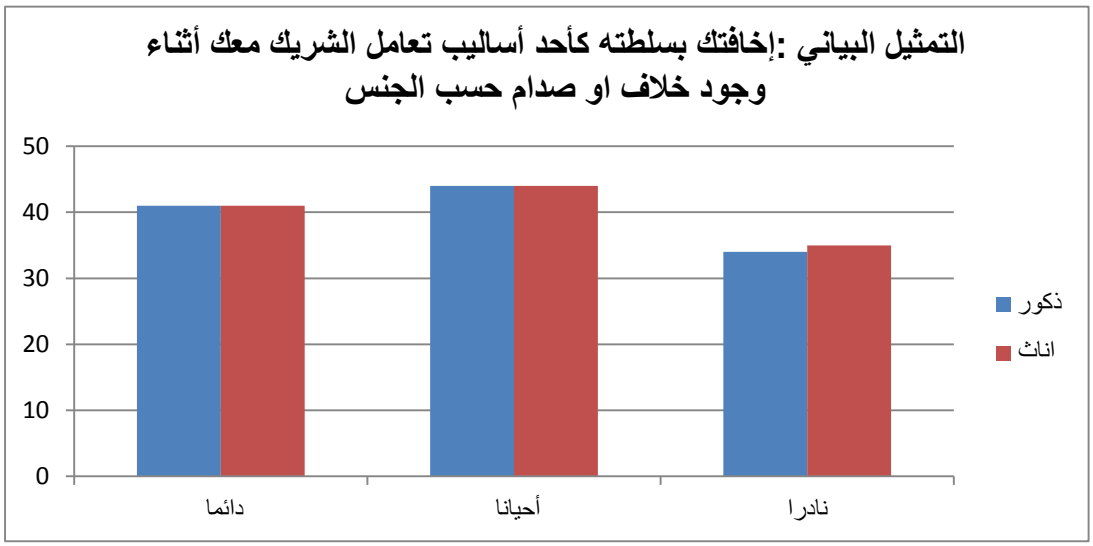

شكل رقم 30: إخافتك بسلطته كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

يظهر من المعطيات في شركاء الاناث في العلاقة لهم طابع سلطوي قاس عليهم قصد اخافتهن واخضاعهن لإرادتهم ويعتبر سلوكا عدوانيا قد ينجر عنه عدة مضاعفات قد لا تحمد عقباها وتقدر نسبة ب 34.45% بصفة دائمة ونسبة تقريبية في المواقف بين الحين والاخر تقدر ب 36.97%.

ولا تختلف النسبة عنها كثيرا عند الذكور تقدر النسبة الدائمة ب 34.45% وتصريحاتهم حول اخافة زوجاتهم لهم بسلطته بين الحين والاخر تقدر ب 36.97% كأعلى نسبة وهذا يدل على ان محفزات التغير والتحول الاجتماعي في المستوى الثقافي الاسرة الجزائرية أبدى تأثيرا واضحا في تقويم العلاقة الزوجية بين الطرفين.

ومن الجدول رقم 32 في الملحق نلاحظ أن مسالة التخويف بسلطة مرتبط بالاستقلالية السكن العائلي اذ وجدت تصريحات لدى افراد العينة تقدر ب 146 فرد منها يصرحون باستخدام الشريك اسلوب التخويف بسلطاتهم خاصة الاناث فكانت نسبة التخويف الدائمة ب 36.67%

من اصل المجموع الكلي منهم من صرح نادرا ما يستخدم هذا الاسلوب ب 32.87% في 47.82% لأكبر نسبة يصرحون باستخدام الشريك لهذه السلطة من حين لأخر، يعني ما ان سنحت الفرصة بذلك من اصل 92 مستجوب، وربما يرجع السبب الى ان الدعم العائلي للذكر يجعل منه المستخدم الاولى في التحريض بالسلطة داخل الاسرة بدافع القوامة التي قد تتناولها في الفصل الرابع من هذه الفكرة بالشرح والتفصيل و الاعتماد الحاضر عند الفرد الجزائري بان استخدام السلطة يعني استعراض الرجولة والقوامة عند الرجل على حساب المرأة المستضعفة وبالمقابل هناك نوع من النساء المسترجلات التي تفرضن سلوكا سلطويا على ازواجهن وهنا بدافع منع وترفق الضغط والقهر عليهن.

جدول 33: عدم التقدير والاحترام كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	34	28,57	39	32,77	73	30,67
أحيانا	39	32,77	43	36,13	82	34,45
نادرا	46	38,65	37	31,09	83	34,87
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

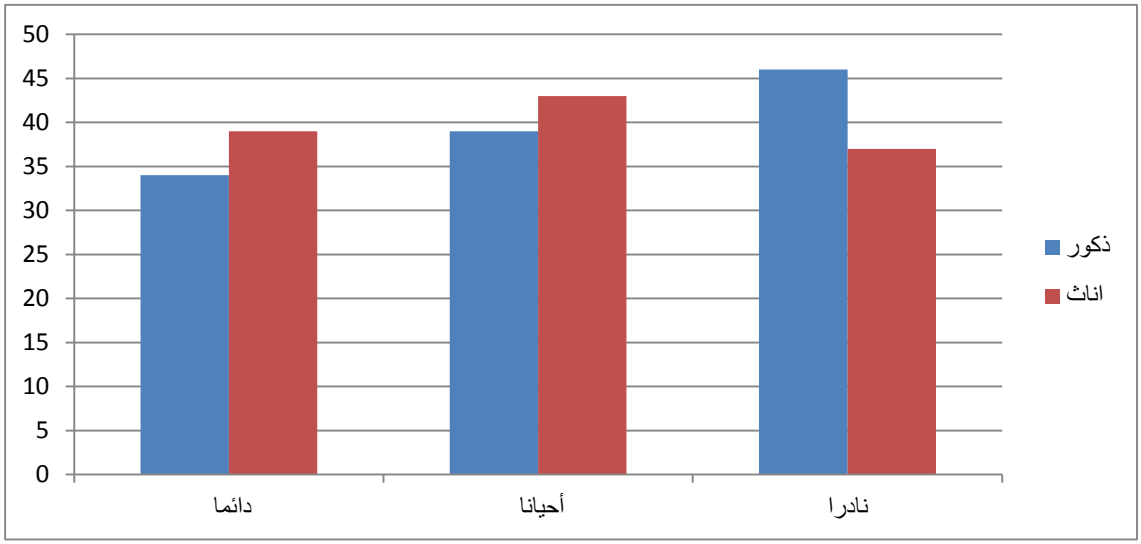

شكل رقم 31: عدم التقدير والاحترام كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

يبدوا ان صفة واسلوب تعامل الزوجات لأزواجهم حسب تصريحات الذكور مستبعدة الا نادرا بنسبة 38.65% ونسبة معتبرة من حين الى الاخر تقدر ب32.77% ربما يرجع ذلك الى التقدير الفعلي بمكانة الزوج داخل الاسرة او انها تقدر بين لمكونات ترفضها وتنتهز الفرصة لإبدائها لفتح مجال لتنفسها ولا يقصدن بذلك فك روابط الزوجية لذا يتيقن في العلاقة بالمقابل نسبة تصريح الزوجات (الاناث) حول عدم تقدير واحترام أزواجهم لهن بنسبتين متقاربتين بشكل دائم او احيانا فنشكل التصريحات الدائمة 32.77 % والاخرى أعلى منها تمثل 36.13% على العموم فان هذه الصفة واردة لكل الجنسين خاصة في حالة وجود خلاف او صدام بينهما.

جدول 34: إبداء الإعجاب بالأخريات (أو الآخرين في حالة الزوجة) أثناء وجودك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	24	20,16	30	25,21	54	22,68
أحيانا	43	36,13	46	38,65	89	37,39
نادرا	52	43,69	43	36 ,13	95	39,91
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

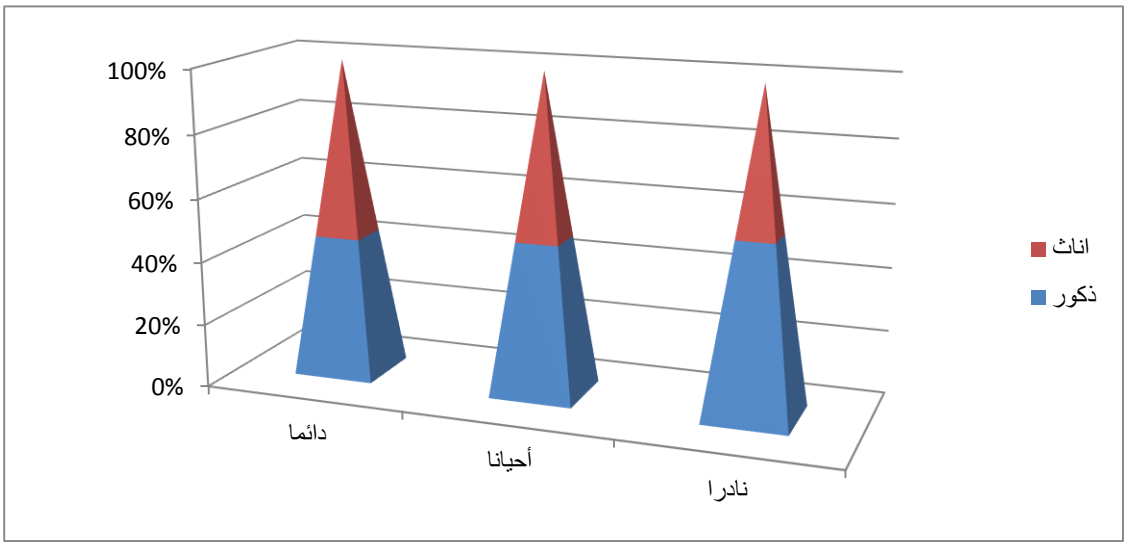

شكل رقم 32: إبداء الإعجاب بالأخريات (أو الآخرين في حالة الزوجة) أثناء وجودك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

يصرح الذكور ان زوجاتهم لا يستعملون هذا الاسلوب الا نادرا كأعلى نسبة تقدر ب 43.69% فقد يرجه هذا الى التأثير القوي ينتجه من اضرار جسيمة على مستقبل العلاقة الزوجية.

أما الاناث يصرحن ان ازواجهم عادة ما يستعملون هذا الاسلوب ولكن ليس دائما بنسبة 38.65% والاستعمال بصفة دائمة بنسبة 25.21% فربما يرجع هذا الى استفزاز الازواج

زوجاتهم لدرجة درايتهم انه ما من امرأة تفضل ان ترى زوجها مع امرأة اخرى او يمدحها امامها وهذا ما يفسر اختلاف مزاج المرأة عن الرجل.

كما هو تجسيد الشرح الاعتقاد الخاطئ عند الازواج ان النساء الساذجات يمكن النيل منهن بسهولة لقولهم النساء ناقصات عقل ودين.

جدول 35: اللجوء الى الصراخ والصوت المرتفع كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	62	52,10	70	58,82	132	55,46
أحيانا	16	13,44	20	16,80	36	15,12
نادرا	41	34,45	29	24,36	70	29,41
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

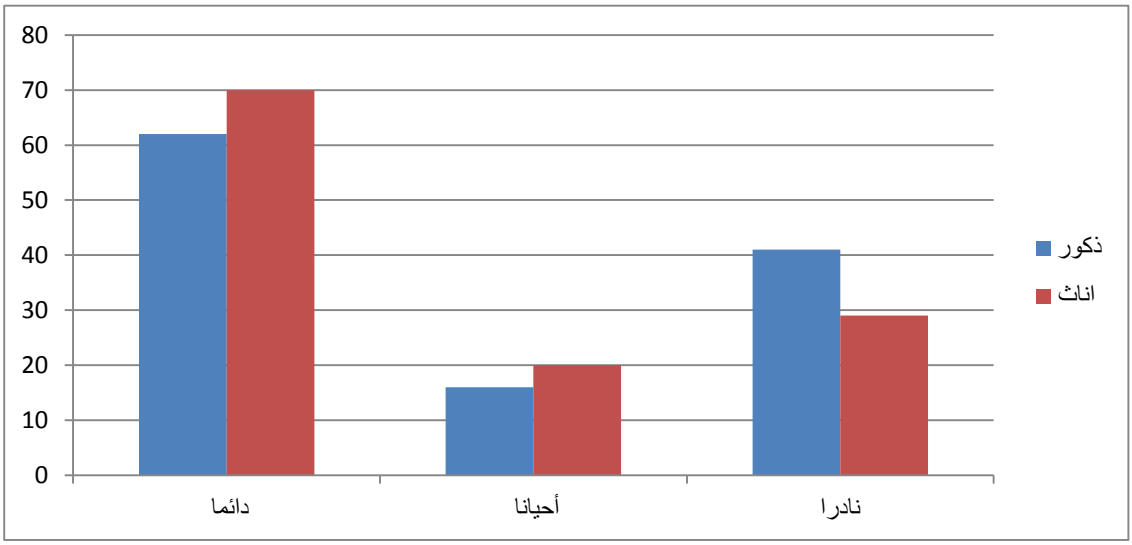

شكل رقم 33: اللجوء الى الصراخ و الصوت المرتفع كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

من الملاحظ ان اعلى نسب الاساليب للتعامل من بين الاساليب المدروسة هو ان ما يعرف باللجوء الى الغيرة والصوت المرتفع تقريبا سائدة بين شركاء اعضاء العينة اتجاه بعضهم فنجد هنا من تصريحات الاناث ان ازواجهن بنسبة 58.82% وعند تصريحات الذكور فنسبة استعمال هذا الاسلوب عند زوجاتهم يتعدى ايضا نصف العينة ان نسبة تقدر ب 52.10%.

ففي كل الحالات نجد ان الزوجات من أكثر الفئات استعمالا لمثل هذه الاساليب اذ تغيرها متنفسا لتحقيق الضغط التي يمارس عليهن وبالمقابل نجد عند افراد العينة ازواج الاناث وكأنه متنفسا لهم وأيضا نتيجة ضغوطات الحل لكن يصعب تقدير المضاعفات المصاحبة لا من استعماله من الزوجات ضج الازواج والازواج ضد الزوجات.

جدول 36: استخدام الأطفال للضغط عليك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
عدم الإجابة	5	4 ,20	3	2,52	8	3,36
دائما	22	18 ,48	20	16,80	42	17,64
أحيانا	34	28,57	59	49,57	93	39,07
نادرا	58	48,73	37	31,09	95	39,91
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

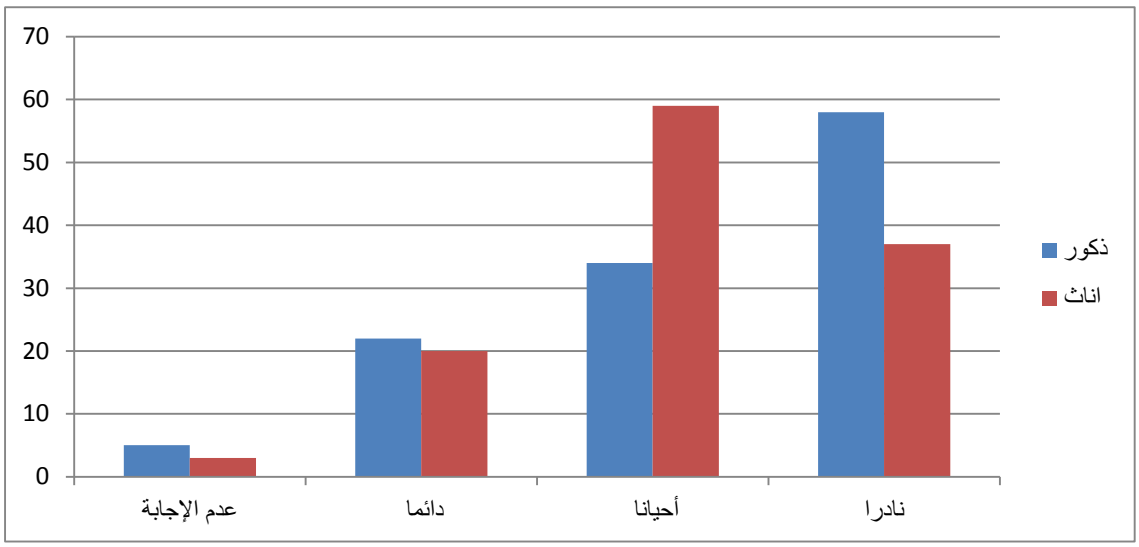

شكل رقم 34: استخدام الأطفال للضغط عليك كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

من الملاحظ ان اعضاء العينة يتلقون ضغوطات من طرف شركائهم في العلاقة من الحين الى الاخر وتميل الى الحالان النادرة وهي أكبر نسبة عند الازواج حيث زوجاتهم يستعملون الابناء للضغط عليهم خاصة اثناء وجود صراع او نزاع بينهما وذلك بنسبة 48.73% بينما نسجل اعلى نسبة عند اناث العينة حيث ازواجهم يضغطون عليهن بنسبة أكثر حدوثا ولكن ليست دائمة بنسبة 49.57%.

وربما يرجع ذلك الى اعتقاد الازواج ان نقطة ضعف الزوجات في اولادهن بحكم عاطفتهن اتجاههم او بالعكس اعتبار الزوجات بان الاولاد هي نقطة ضعف بعض الاباء ففي كلا الحالتين اغلب اللذين يستعملون الابناء كأساليب للضغط يقع ضحيتها الاولاد بالدرجة الاولى لأنهم يدفعون ثمن اخطاء اولياءهم من الطرفين.

فيدفع هذا الى نوع جديد من العنف هو العنف ضد الابناء وذلك اعتقاداتهم انهم يحافظون على استقرار وامن هذه الاسرة من حقوق وواجبات.

جدول 37: تقلبات حادة في المزاج كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	58	48,73	53	44,53	111	46,63
أحيانا	36	30,25	39	32,77	75	31,51
نادرا	25	21,00	27	22,68	52	21,84
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

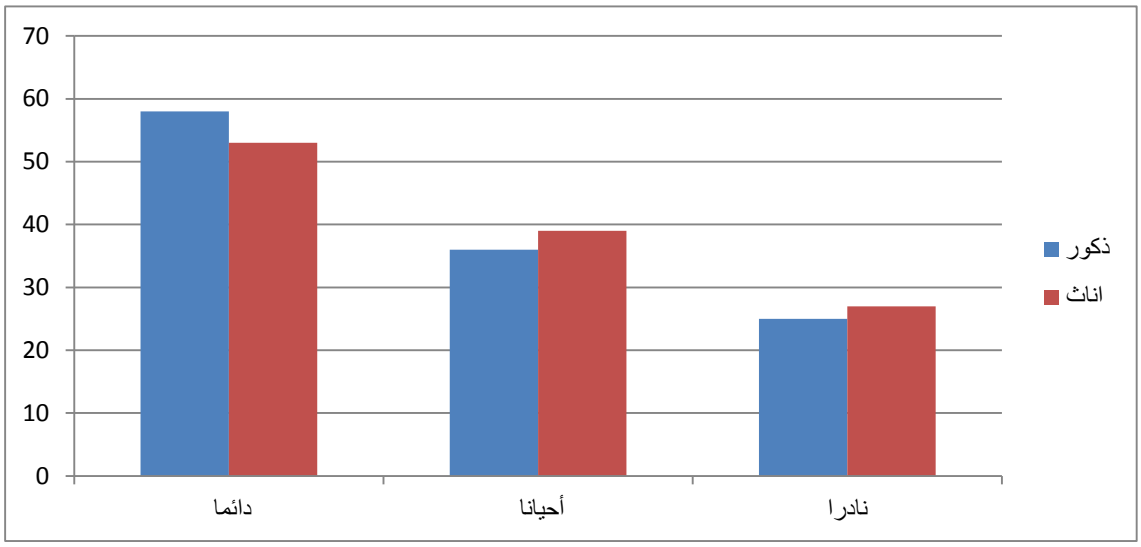

شكل رقم 35: تقلبات حادة في المزاج كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

من المؤكد ان مزاجية الازواج والزوجات لها دافع قوي اثناء وجود سلوك عدواني عند اختلاف الاراء او حتى اثناء اشتباكات الحادة التي تكون فيما بعد ردات فعل غير مرغوبة من الطرفين سواء على المستوى اللفظي او المعنوي او حنى الجسدي تغير المزاج أي سرعة تغير منطق التفكير غير العقلاني التلقائي من حالة الى حالة اخرى، دون التفكير في عواقب السلوكات الصادرة عن هذه التقلبات الحادة في مزاج الاطراف سريعة الغضب والضحية الاولى لهذه

التقلبات هم الاشخاص المتعامل معهم بشكل مستمر منهم الشركاء في العلاقة الزوجية التي قد لا تظهر قبل الزواج لكن سلبيات الاشخاص تظهر بعد مدة معينة من الزواج ومن ثم يبدأ الطرفان في اكتشاف عناصر شخصية الكثيرة في العلاقة الزوجية من ثم تبدا مظاهر الاستحسان او التذمر من هذه الطباع الصادرة عن الشريك.

من الازواج الذكور يقدون بوجود تعليمات حادة لدى شركائهن في العلاقة وهذا بصفة دائمة بنسبة 48.73% ونسبة معتبرة تصرح بموقف احيانا تقدر ب 30.25% وبنسبة متقاربة مع تصريح اعضاء العينة الاناث (أي الزوجات) وذلك بصفة دائمة وهي اكبر النسب وتقدر ب 44.53% ومنهن من يصرحن بمواقف" احيانا " ذلك بنسبة 52.77% وهذه النسب من اعضاء العينة التي هي تقريبا نصفها وهي نسبة عالية جدا.

جدول 38: اعتبارك كعنصر غير مرغوب فيه في الأسرة إلا من أجل المصلحة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	33	27,73	37	31,09	70	29,411
أحيانا	33	27,33	33	27 ,33	66	27,731
نادرا	53	44,53	49	41,17	102	42,857
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

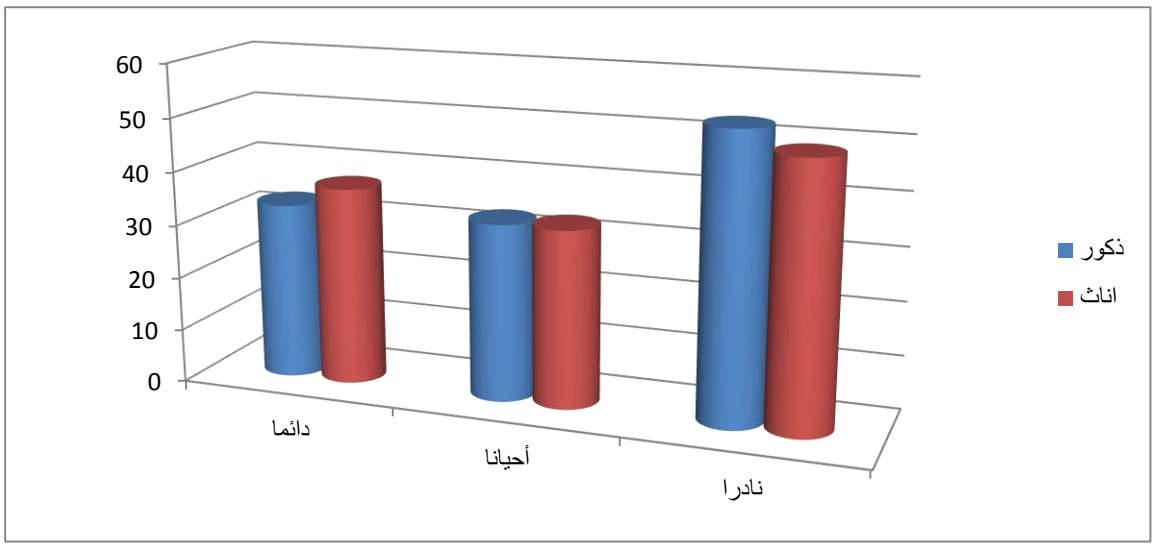

شكل رقم 36: اعتبارك كعنصر غير مرغوب فيه في الأسرة إلا من أجل المصلحة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف أو صدام حسب الجنس

الواضح ان الاسر المدروسة معظمها مازالت مستمرة في العلاقة الزوجية الا حالات قابلة هذا ما اوضحناه في تقديم العينة (اعادة تقديم نسب الاسرة القائمة والمطلقة).

وهي اكبر النسب كلا الجنسين الاعضاء العينة لانها مرتفعة قليلا عند الذكور حيث زوجاتهم لا يعتبرونهم لذلك الا نادرا بنسبة44.53% بالمقابل عند الاناث ازواجهن يعتبر لهم كذلك ايضا الا نادرا بنسبة 41.17 % ان النسب المتبقية تمثل الموقف الدائم واحيانا متقاربة بين الجنسين بفارق بسيط اذ تمثل في العموم نصف العينة الثاني فربع1/4 العينة تقريبا يمثل احتمال هذا الاسلوب ما يوضح به الاناث ب 31.09% و ما يصرح به الذكور ب 27.73% .

وهذا ما يقدر ان الصراع والعنف الموجود بين الطرفين تبرزه حالات مؤقتة تزول وفق زوال الموقف.

جدول 39: معاملة الشريك كعنصر غير مرغوب فيه إلا من أجل المصلحة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	25	21,01	35	29,41	64	26,89
أحيانا	56	47,05	46	38,65	102	42,85
نادرا	34	28,57	38	31,93	72	30 ,25
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

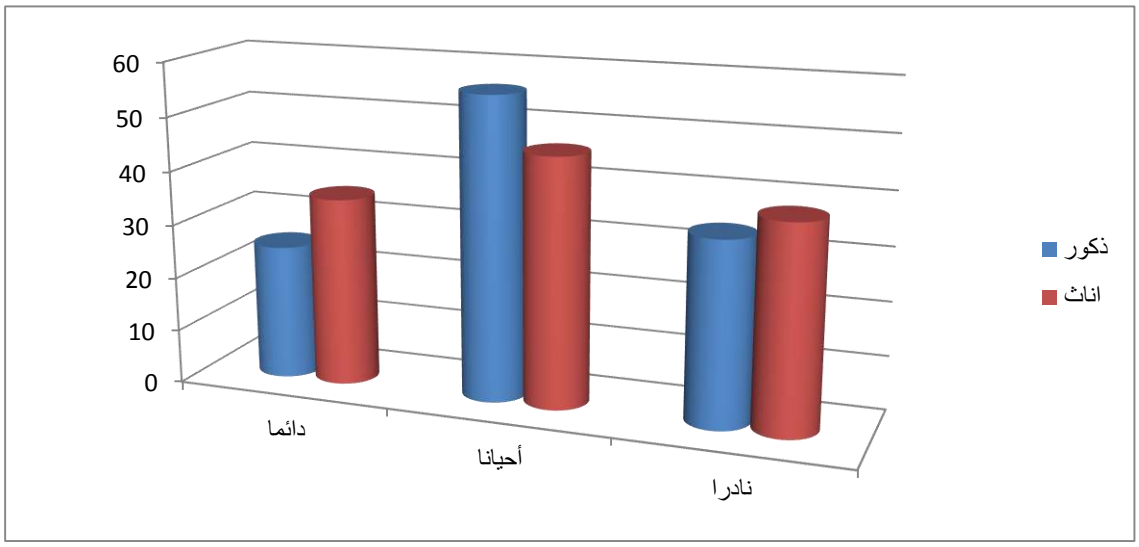

شكل رقم 37: معاملة الشريك كعنصر غير مرغوب فيه إلا من أجل المصلحة كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

مقارنة بالجدول رقم (السابق يفسر تعامل اعضاء العينة مع شركائهم في العلاقة كعناصر غير مرغوب فيها الا من اجل المصلحة خاصة اثناء وجود خلاف او صدام بينهما نجدهم يقرون باستعمال هذا الاسلوب لكن ليس نادرت كما يستعمله شركائهم ضدهم (انظر الجدول رقم (السابق) لكن تقدرات تقربية بين الحين والاخر والتي تعد اكثر النسب عند الجنسين.

فتعامل اعضاء العينة الذكور بحجاتهم بهذا الاسلوب نسبة 47.05% تقريبا النصف منهم عبر فترات غير منتظمة دائمة وتميل الى المواقف النادرة بنسبة 28.57%.

اما الاناث يستعملون هذا الاسلوب ضد ازواجهم بنسبة 38.65% وتميل ايضا الى المواقف النادرة بنسبة 31.39%.

والواضح ان هذا الاسلوب يستعمل متى تطلب المواقف ذاك ودون القصد منه قطع العلاقة بل تقويم سلوك الشريك.

جدول 40: إظهار وتحسس الشريك بعدم رضاه الزواجي واستعماله كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
المواقف	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	45	37,81	54	45,37	99	41,59
أحيانا	40	33,61	37	31,09	77	32,35
نادرا	34	28,57	28	23,52	62	26,05
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

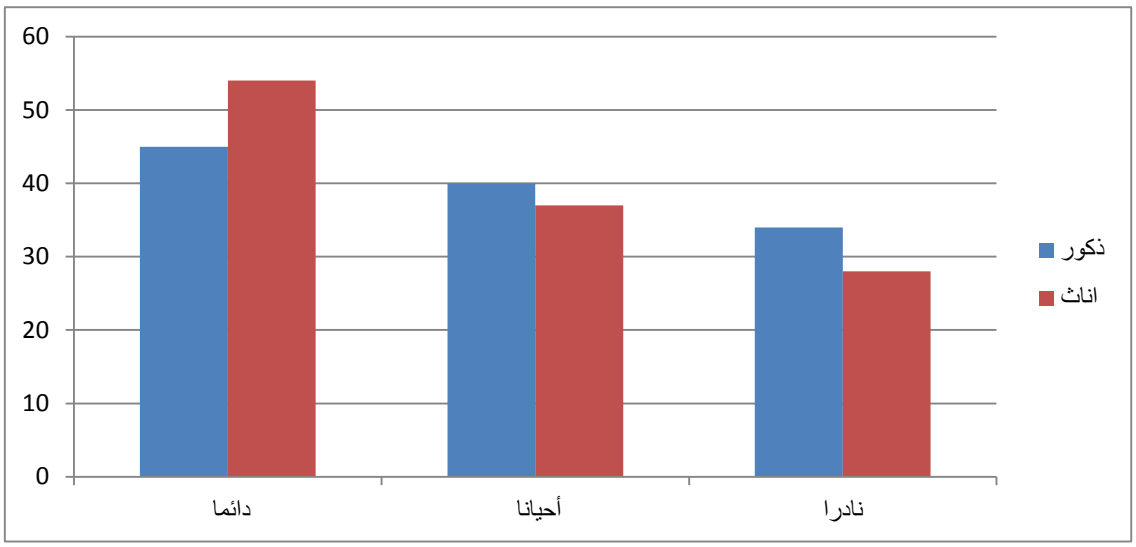

شكل رقم 38: إظهار وتحسس الشريك بعدم رضاه الزواجي واستعماله كأحد أساليب تعامل الشريك معك أثناء وجود خلاف او صدام حسب الجنس

من الواضح ان في العلاقة الزوجية لديها خصائص ومميزات لا تنطبق بالضرورة على خصائص ومميزات على علاقة اخرى ما يظهر انه لا توجد قوالب متشابهة بالضرورة لقياس العلاقات الزوجية الا انه يمكن مقارنة الاساليب المتشابهة في اطار دراسة الخلاف او الصدام بين الزوجات والازواج والتي يعتبرها معظمهم (من الذكور والاناث) انها اساليب رادعة وذات نفع اذ يعتبرونها كعقاب لتقويم سلوك الشريك المتعامل معه.

ومن هذه الاساليب وهو اظهار وتحسس الشريك بعدم رضاه الزواجي وكان الشريك ليس كفاء له وهو نادم على الموافقة في ربط هذه العلاقة والاستمرار فيها وذلك بصفة دائمة عند الذكور حيث زوجاتهم يستعملن هذا الاسلوب بنسبة تقدر37.81% في نسبة متقاربة يستعملن هذا الاسلوب بين الحين والاخر بنسبة 33.61% في حين عند العينة الاناث يصرحن ان ازواجهم يستعملون هذا الاسلوب بصفة دائمة بنسبة اعلى تقدر ب 45.37% تقدر نسبتها ب 31.09% فيمكن اعتبار هذا دراسة لخصائص الشريك اكتشاف نقاط الضعف لديه.

جدول 41: يوضح اعتبار السلوك العنيف من طرف الشريك سببه التنشئة الأسرية حسب الاستقلالية في السكن من عدمه

الإستقلال في السكن	نعم		لا		المجموع	
سبب العنف التنشئة	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	101	69,17	64	69,56	165	69,32
لا	45	30,82	28	30,43	73	30,67
المجموع	146	100%	92	100%	238	100%

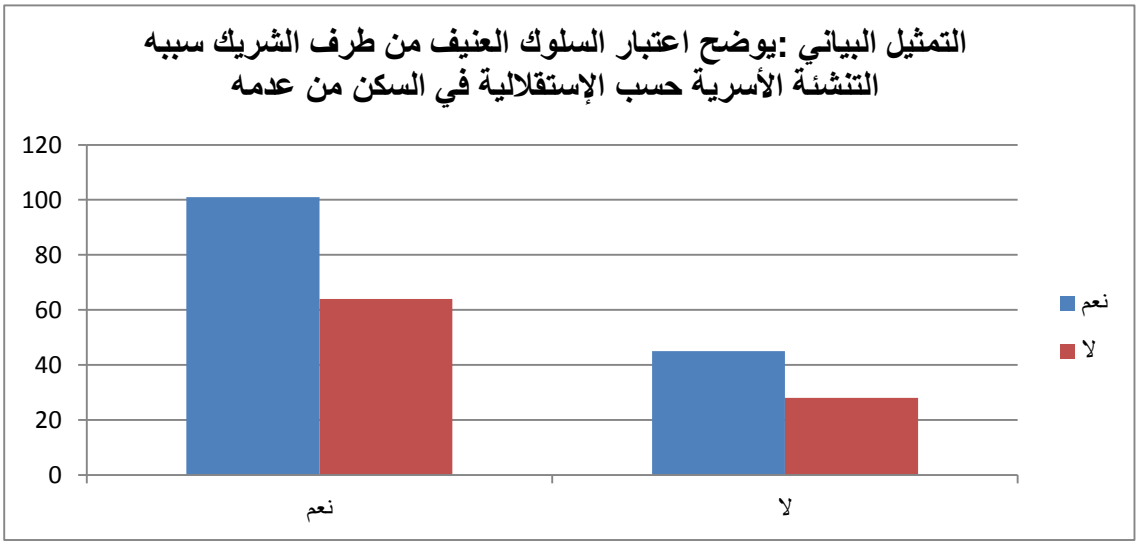

شكل رقم 39: يوضح اعتبار السلوك العنيف من طرف الشريك سببه التنشئة الأسرية حسب الاستقلالية في السكن من عدمه

يتضح من الجدول رقم (ان متغير الاستغلال في السكن عن العائلة الكبيرة من المتغيرات التي لها تأثير بالغ في الاعتقاد ان السلوك العنيف سببه التنشئة الاسرية للشريك وفق تصريحات اعضاء العينة.

فمن خلال التصريحات نجد اعلى نسبة مسجلة تقر بان الاستغلال عن الاسرة الام يجد الشريك فرصة وحرية في قول اعتقادات علنا في الشريك بان سوء تنشئة هو السبب في سلوك العنف

وذلك بنسبة 69.17% من اجل 146 فرد من العينة في حين نسبة اقل منها عند الذين لا يزالون ضمن العائلة الكبيرة فنسبة من يدين الشريك تقدر النسبة ب 69.56% من اجل 92 فرد من العينة في في حين نقل اشبه عند الذين يعتبرون خلاف ذلك بنسبة 30.43%.

ربما يرجع ذلك الى الحرص قدر الاسكان في حصر المشاكل الزوجية في إطار العلاقة كلما كان السكن بالقرب من العائلة الكبيرة ويزداد كلما ابتعدا الزوجان عنها.

جدول 42: تهديد الشريك بالشكوى للأهل حسب نوعية الأطراف التي تحرضه على العنف ضدك (أي الطرف الثاني في العلاقة)

الأطراف/ الشكوى	الأهل		الأصدقاء		الجيران		غير ذلك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	19	30 ,15	19	24,05	3	5,26	7	17,94	48	20,16
أحيانا	39	61,90	27	34 ,17	44	77,19	22	56,41	132	55,46
أبدا	5	7,93	33	41,77	10	17,54	10	25,64	58	24 ,36
المجموع	63	100%	79	100%	57	100%	39	100%	238	100%

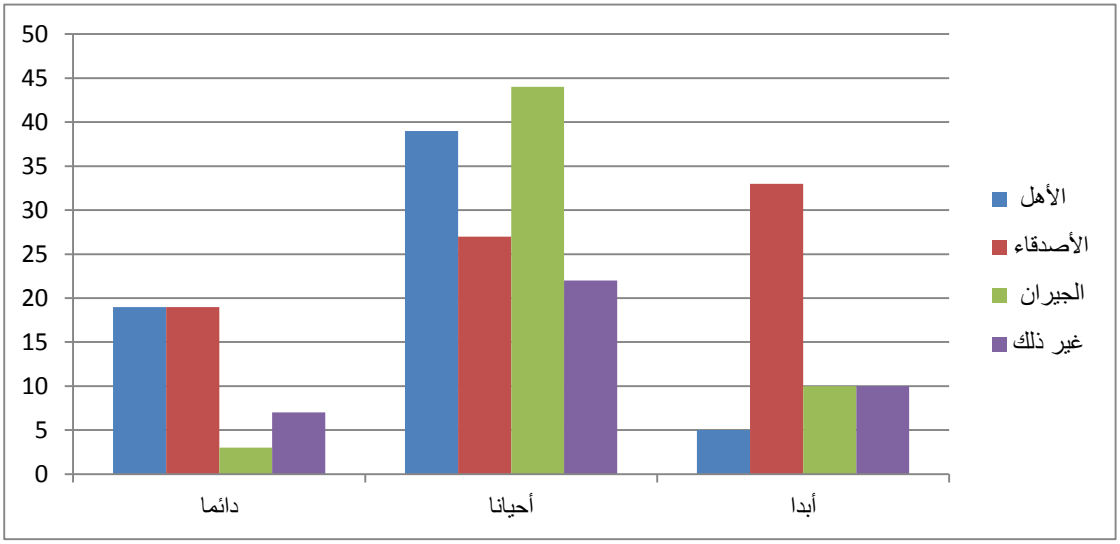

شكل رقم 40: تهديد الشريك بالشكوى للأهل حسب نوعية الأطراف التي تحرضه على العنف ضدك (أي الطرف الثاني في العلاقة)

يتضح من الجدول رقم (ان تهديد الشريك بالشكوى للاهل غالبا ما تكون نتيجة نصائح معينة اذ تكون بالاحرى تحريض اكثر منها نصح و ارشاد .وغالبا ما تكون هذه الشكوى القصد منها ادخال طرف ثالث في تسوية العلاقة المتوترة بينهما ومحاولة تهدئة الطرف الثاني الذي يعتقد انه يعمل عمل الجاني أو المتعدى علي المشتكي فيصرح اعضاء العينة ان النسبة الاكبر تكون من خارج العائلة والاهل ان الجيران هم اغلبية الاحيان من يحرض الشريك في دعوته للشكوى الاهل ولكن ليس دائما بنسبة77.19% وتاتي بعدها نسبة 61.30% من اصل 63 مستجوب من يعتقدون ان الاهل هو عامل التاثير الاكبر على الشريك في لجوءه للشكوى وخاصة عند الاناث وفي العموم يعتقد ان التصريحات بدائما واحيانا تكون ذات دلالة الوجود الفعلي للفعل الممارس اذ الاسلوب المتخذ نتعمل المستجوبين على التحليل والتقليص حجم المعاناة التي يورث حولها فينصب تصريحهم على اختيار موقف " احيانا" بدلا من " دائما" بمقارنة الجدول رقم (في الملحق رقم 13الذي يبين ردة فعل المتضرر من العلاقة اتجاه الشريك في حالة العنف حسب الأطراف المحرضة له :فيبدو أن الشركاء الذين يتم تحرض الأصدقاء لهم باستعمال العنف اتجاه الطرف الثاني و يكون هو المتضرر تكون عادة ردة فعله عدم الشكوى أبدا و هي ما سجلت أعلى نسبة تقدر ب 63,29 حيث اغلبهم من الإناث و تليها نسبة الذين ينم تحريضهم من الأهل و غالبا ما يكونون من الذكور فردّة فعلهم الشكوى لأهل الزوجة بنسبة تقدر ب 46,03 %في نسبة الذين يتم تحريضهم من الجيران و معظمهم من الإناث تكون ردة فعل أزواجهم الشكوى للأصدقاء بنسبة 47,37% و الغريب في الأمر أنه لم نسجل و لا تصريح حول الشكوى للشرطة أثناء وجود الصراع أو العنف بين الزوجين و لا يوجد شكوى للجيران مما يعني أن الجيرا يساهمن احيانا في تحريض الشريك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة استنادا الى عدة اعتبارات أهمها : ما أما ذلك راجع الى أن المحرض لم يستطع أن يعيش في المستوى الذي

تعيشها الأسر المجاورة فتعمل الغيرة عملها في افساد العلاقة بين الزوجين أو أحد الآطراف من الزوجين يسمح بدخول الغرباء والافصاح عن أسرار حياته الأسرية للزوجين فيسمح بتخريب العلاقة أكثر فأكثر غير ذلك النصح غير المجدي الذي يزيد من حدة العنف والصراع مع الشريك أكثر من علاجه أو التقليل منه كما هو واذا قارنا ردة فعل المتضرر في العلاقة سواء كانوا ذكورا أو اناثا في الة العنف أو الصدام حسب السبب وراء ذلك اذ يرجع السبب في ذلك لاعتبار الضرب والعقاب من حق الزوج بنسبة تقدر % 76,31 ونسبة منهم من لايشتكي أبدا ويرجع ذلك أن على الشريك أن يتغير وذلك بنسبة 58,97% و هناك من لا يشتكي ابدا والسبب الى أن النزاع والصراع حالات مؤقتة تزول بزوال الموقف بنسبة 53,84% وكانت هذه أعلى النسب المصرح بها .

جدول 43: يوضح رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب الجنس

الجنس/رأي المبحوث	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	81	68,06	83	69,74	164	68,90
لا	38	31,93	36	30,25	74	31,09
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

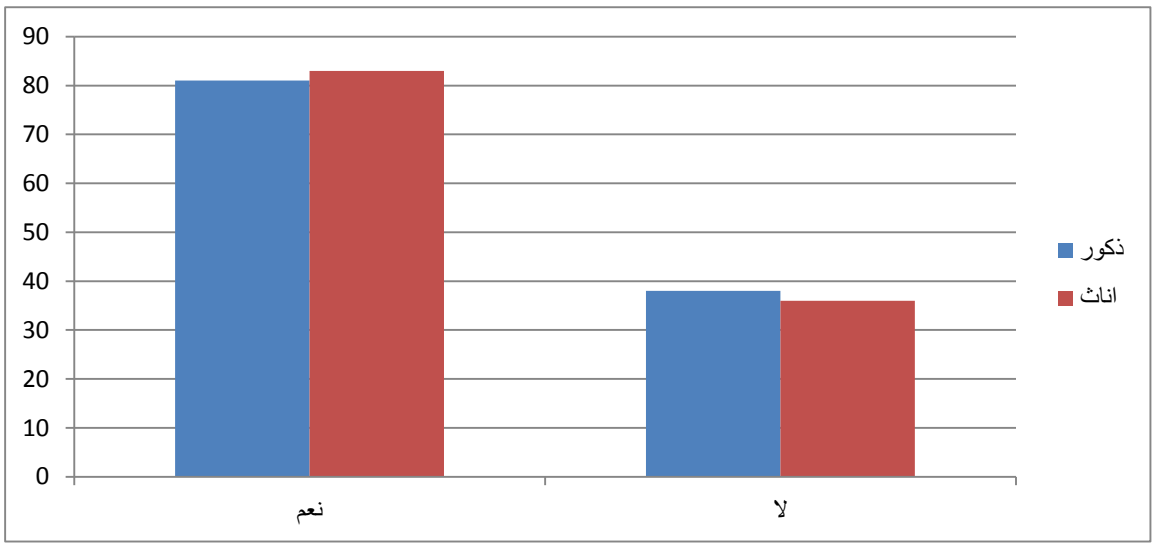

شكل رقم 41: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب الجنس

يتضح من الجدول رقم (ان المتضرر من العلاقة العنيفة يعتقد ان السبب يرجع الى نوعية التربية التي تلقاها الشريك في الاسرة الأصلية وذلك حسب الجنس حيث ان نسبة الإناث أكبر في الاعتقاد بمواقف مؤيدة وذلك بنسبة 69,74 % من مجموعهن ونسبة تقريبية أيضا عند الذكور وذلك بمعدل 68,06% والواضح أن كلا الجنسين يحمل أفكارا مسبقة عن الطرف الثاني لذلك يحدث سوء الاستيعاب وعدم التفاهم في بداية الزواج وكذا عدم معرفتهم بطبائع كل منهما عن الآخر.

وإذا قارنا نتائج تأثير التنشئة الإجتماعية على مواقف أعضاء العينة أي رأي المتضرر في العلاقة الزوجية ماذا كان عنفه الصادر عنه هو نتيجة لما تربى عليه توافقا مع الأسباب التي يعطيها لذلك فنلاحظ أن نسبة 80,72 %من أصل 83 مبحوث يصرحون ان ذلك من حق الزوج في الضرب و العقاب و هو ما ترسخ في أذهان الأبناء الذكور و الاناث كنتاج للتربية العائلية للأسرة الجزائرية و كذا تدريب الزوجة على احترام سلطة الزوج مهما كانت و تدريب الزوج على فرضها و استخدامها و هذا ما يفسر النسبة التي تليها ممن يعتقدون و يقرون بتأثير

التنشئة الإجتماعية على السلوك العنيف هو عدم تفهم الأهل للوضع الذي تكون فيه الضحية خاصة الاناث إذا ما حاولت الشكوى للأهل و ايجاد وسائط للتقليل من حدة الوضع و ذلك بنسبة 76,62 %من أصل 30 مستجوب و نسبتين متقاربتين ممن لا يعتقدون بعدم تأثير التنشئة ويعتبرن السبب اتها طبائع في الشريك و ضرورة تغييرها كما يعتبرونها حالات مؤقتة و ليست دائمة إلاّ أنهم في الحقيقة يتجاوزون الموقف ولا يتجاوزون الأضرار التي غالبا ما تكون نفسية أكثر منها جسدية إذ يدخلون في حالة تراكم هذه الأضرار فتشكل معاناة قد تنفجر في أية لحظة من عدة تكرار هذه المواقف .

جدول 44: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب رأيهم واعتقادهم أن العنف يرجع الى التربية العنيفة

التضرر من العلاقة العنيفة /الموقف من التربية الأصلية	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	132	80	32	43,83	164	68,90
لا	33	20	41	56,16	74	31,09
المجموع	165	100%	73	100%	238	100%

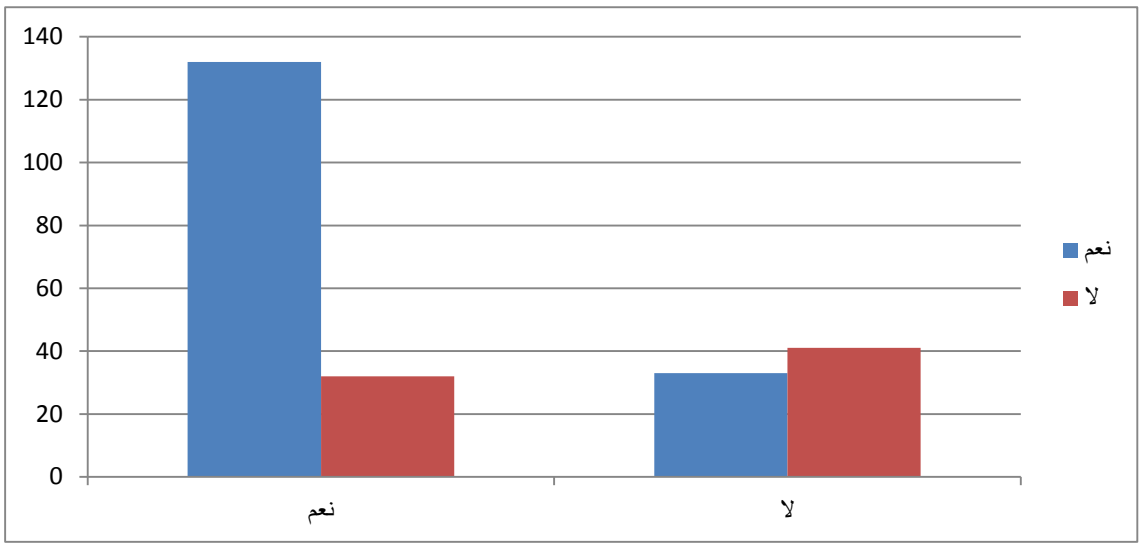

شكل رقم 42: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب رأيهم واعتقادهم أن العنف يرجع الى التربية العنيفة

يلاحظ أن التضرر من العلاقة العنيفة حسب تصريح المبحوثين يؤكدون على انها نتاج التربية الاجتماعية العنيفة التي تلقاها الشريك في اسرته الأصلية وذلك بنسبة 80 %من أصل 165 مستجوب بالمقابل 56,16 %من أعضاء العينة من أصل 73 مستجوب من يعارض هذه الفكرة بالإضافة الى أنهم لا يقرون على ان هذا الضرر نتيجة التربية العنيفة التي تلقاها الشريك بل يصرح على انها حالات مؤقتة نتيجة ضغوطات الحياة.

جدول 45: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب امكانية لجوء المبحوث للعنف كأسلوب للتعامل

امكانية استعمال العنف/رأي المبحوث	دائما		أحيانا		نادرا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	53	94,64	73	70,87	38	48,10	164	68,90
لا	3	5 ,37	30	29,12	41	51,89	74	31,09
المجموع	56	100%	103	100%	79	100%	238	100%

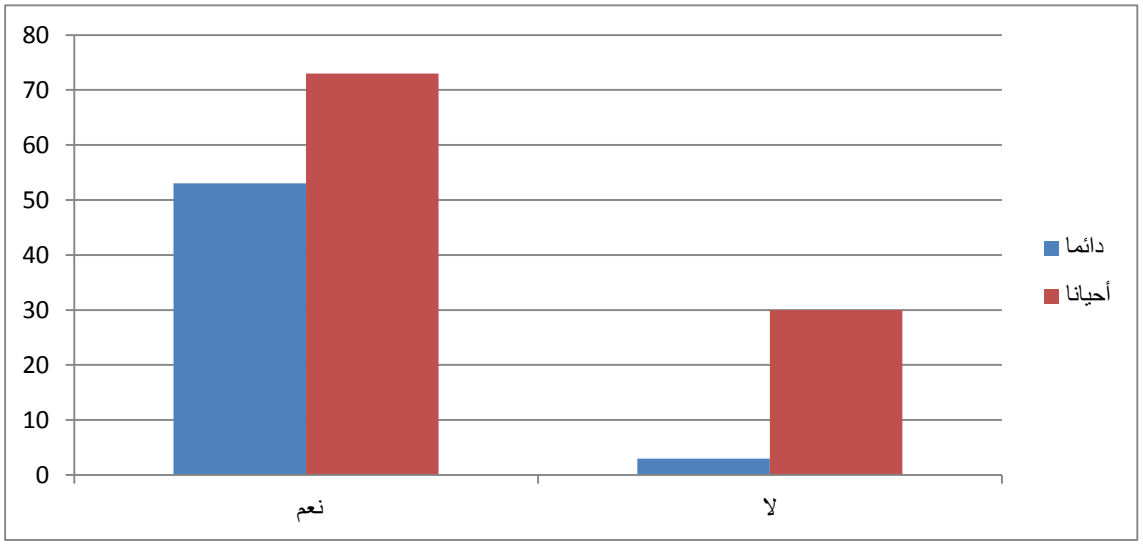

شكل رقم 43: رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب امكانية لجوء المبحوث للعنف كأسلوب للتعامل

مقارنة هذا الجدول رقم (بالجدول رقم (السابق نجد انه إذا كان التأكيد على علاقة زواجية عنيفة بين الشريكين هو راجع الى التربية التي تلقاها الزوجين في اسرهم الأصلية فإن امكانية استخدام العنف كأسلوب للتعامل من طرف أحدهما يكون بين الحين و الآخر في معظم الحالات و ليس دائما بنسبة تقدر ب 70,87%من أصل 103 مستجوب و نسبة الإستخدام الدائم للعنف كأسلوب

للتعامل نسبته تقدر ب 94,64 %من أصل 56 مستجوب في حين نجد نسبة 51,89% ممن لا يعتبرون أن العلاقة العنيفة نتيجة لما تربى عليه الزوجين في أسرهم الأصلية و ذلك حسب امكانية اللجوء الى العنف الاّ نادرا مقارنة ب48,10 %ممن يؤكدون على استعماله كضرورة لكن نادرا أيضا من أصل 79 مستجوب .

المطلب الثاني: استخلاص نتائج الفرضية الأولى

- ويقدر الاحتمال الدائم لتطور السلوك العنيف الى قضية عائلية على اساس المجموع الكلي للعينة بالنسبة للجنسين ب 43.69%كأعلى نسبة من الاحتمالات الاخرى
- احتمال كبير ان السلوك العنيف المتخذ من طرف المعتدي داخل العلاقة الزوجية رده الى سوء التنشئة الاسرية خاصة رأي الزوجات (الاناث) نسبة 73.93% على خلاف الذكور 64.70%.
- يقر أعضاء العينة أن العنف اللفظي يحتل المركز الاول او الوسيلة الاولى لبداية دورة العنف او حلقة العنف الموجودة بين الزوجين بصفة متبادلة لا تخص طرف واحدا فقط، فقد يكون بذلك كلاهما معتدي وكلاهما ضحية، و من أنواعه الشتم و التحقير و السخرية و الإهمال الخ ...الى أن أصبح اعتبارها كضرورة حتمية.
- إن الأساليب الأكثر حدة منها الغيرة القاتلة والشك والاحراج أمام الآخرين والاهمال وغيرها هي حالات تراتبية في الحدوث فيما بين الطرفين.
- الى ان الدعم العائلي للذكر يجعل منه المستخدم الاولى في التحريض بالسلطة داخل الاسرة بدافع القوامة التي قد تتناولها في الفصل الرابع من هذه الذكرة بالشرح والتفصيل الاعتماد الحاضر عند الفرد الجزائري بان استخدام السلطة يعني استعراض الرجولة والقوامة عند الرجل

على حساب المراة المستضعفة وبالمقابل هناك نوع من النساء المسترجلات التي تفرضن سلوكا سلطويا على ازواجهن وهنا بدافع منع وترقف الضغط والقهر عليهن.

- ان الزوجات من اكثر الفئات استعمالا لأساليب كالصراخ و استعمال الضغط عن طريق الأولاد اذ تغيرها متنفسا لتحقيق الضغط التي يمارس عليهن وبالمقابل نجد عند افراد العينة الازواج و كأنه متنفسا لهم و ايضا نتيجة ضغوطات كحل مؤقت لكن يصعب تقدير المضاعفات المصاحبة لا من استعماله من الزوجات ضد الازواج و أيضا من الازواج ضد الزوجات.
- يبدأ الطرفان في اكتشاف عناصر الشخصية الكثيرة لبعضهما البعض في العلاقة الزوجية من ثم تبدا مظاهر الاستحسان او التذمر من هذه الطباع الصادرة عن الشريك. فمن المؤكد ان مزاجية الازواج والزوجات لها دافع قوي اثناء وجود سلوك عدواني عند اختلاف الاراء او حتى اثناء اشتباكات الحادة التي تكون فيما بعد ردات فعل غير مرغوب فيها من الطرفين سواء على المستوى اللفظي او المعنوي او حنى الجسدي و التي يكون سببها تغير في المزاج.
- إذا كان التأكيد على علاقة زواجية عنيفة بين الشريكين هو راجع الى التربية التي تلقاها الزوجين في اسرهم الأصلية فإن امكانية استخدام العنف كأسلوب للتعامل من طرف أحدهما يكون بين الحين و الآخر في معظم الحالات و ليس دائما بنسبة تقدر ب 70,87يصرحون ان ذلك من حق الزوج في الضرب و العقاب و هو ما ترسخ في أذهان الأبناء الذكور و الاناث كنتاج للتربية العائلية للأسرة الجزائرية و كذا تدريب الزوجة على احترام سلطة الزوج مهما كانت و تدريب الزوج على فرضها و استخدامها و هذا ما يفسر النسبة التي تليها ممن يعتقدون و يقرون بتأثير التنشئة الإجتماعية على السلوك العنيف هو عدم تفهم الأهل للوضع .

المطلب الثالث: تحليل الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي والوعي للزوجين مقارنة بمعدل ارتفاع حالات العنف بدرجات عكسية بالغة وخطيرة ومتفاوتة فيما بينهما.

جدول 46: لجوء المبحوث لاستعمال العنف كأسلوب للتعامل أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك حسب الجنس

الجنس/ استعمال العنف	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	27	22,68	29	24,36	56	23,52
أحيانا	49	41,17	54	45,37	103	43,27
نادرا	43	36,13	36	30,25	79	33,19
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

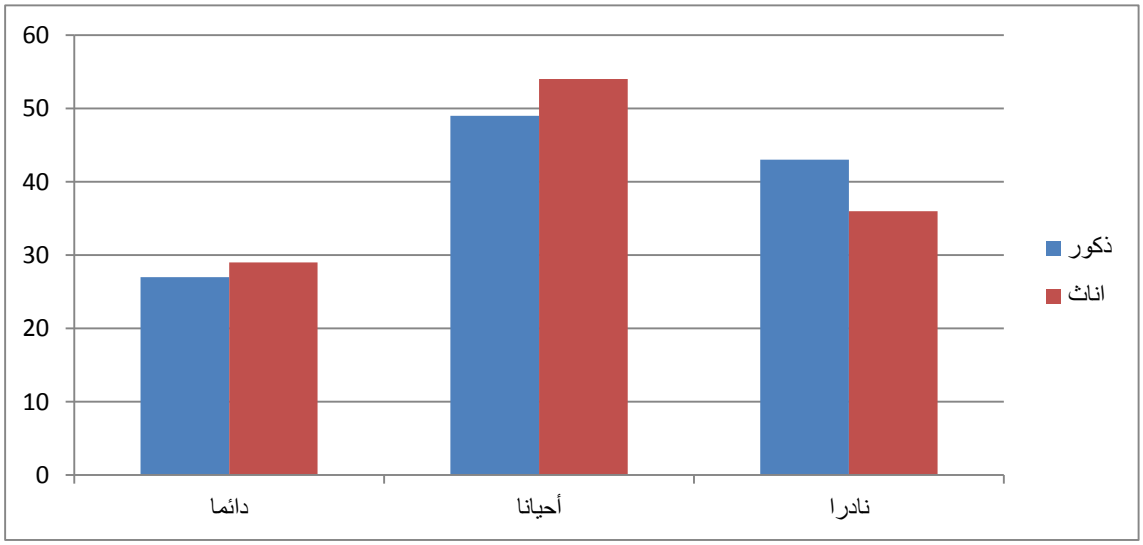

شكل رقم 44: لجوء المبحوث لاستعمال العنف كأسلوب للتعامل أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك حسب الجنس

من المحتمل ان اعضاء العينة يجدون صعوبة كبيرة في افشاء أسرار العائلة خاصة فيما يتعلق باستعمال العنف بين الزوجين فأعضاء العينة يصرحون معظم الأحيال الى أن استعمال العنف كأسلوب للتعامل أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك و ذلك من حين الى آخر وليس دائما فأعلى النسب المسجلة لدى الذكور و الإناث و هذا ينافي الى حد ما ما وجدناه و لمسناه في الدراسة الاستكشافية حيث وجدت النسبة أعلى عند الاناث (الزوجات) بنسبة 45,37% في حين ان تقريبا ربع النسبة تصرح باستخدام العنف الاّ نادرا و الربع الآخر يصرح باستعماله دائما لكن يفضلن العنف المستخدم طرفهن في اغلب الحالات هو عنف لفظي أكثر منه عنف جسدي مادي.

في حين عند الذكور (أي الأزواج) يصرحون كذلك بنسبة 41,17% ممن يمارسون العنف على زوجاتهم من حين الى آخر حسب ما يتطلبه الموقف و بنسبة أكثر من الربع تقريبا بل يستبعد استخدامه الاّ نادرا و اقل من ربع العينة ممن يستعملة دائما خاصة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة ,و الواضح أن هناك تستر ضمنيا عند أعضاء العينة في محاولاتهم التصريح باستعمال العنف من حين الى آخر و الهدف هو عدم ظهورهم بمظهر المعتدي امام الباحث والمجتمع المنتمي إليه ,لذا يعلقون على استعمالهم هذا على حسب ما يتطلبه الموقف من تأديب واصلاح وهذا عند الذكور، وعند الاناث يتفادين التصريح المباشر لتفادي وصفهن بالمسترجلات و الخارجات عن العادات و التقاليد و عدم فائدة التربية العائلية في تهذيب سلوكهن مع أزواجهم.

جدول 47: يوضح لجوء المبحوث لاستعمال العنف أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك كأسلوب للتعامل حسب المستوى التعليمي للمبحوثين الذكور وأزواج المبحوثات

اللجوء الى العنف	المستوى التعليمي للذكور وأزواج المبحوثات								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	19	33,33	11	28,94	2	2,24	24	44,44	56	23,52
أحيانا	35	61,40	21	55,26	39	43,82	8	14,81	103	43,27
نادرا	3	5,26	6	15,78	48	53,93	22	40,74	79	33,19
المجموع	57	100%	38	100%	89	100%	54	100%	238	100%

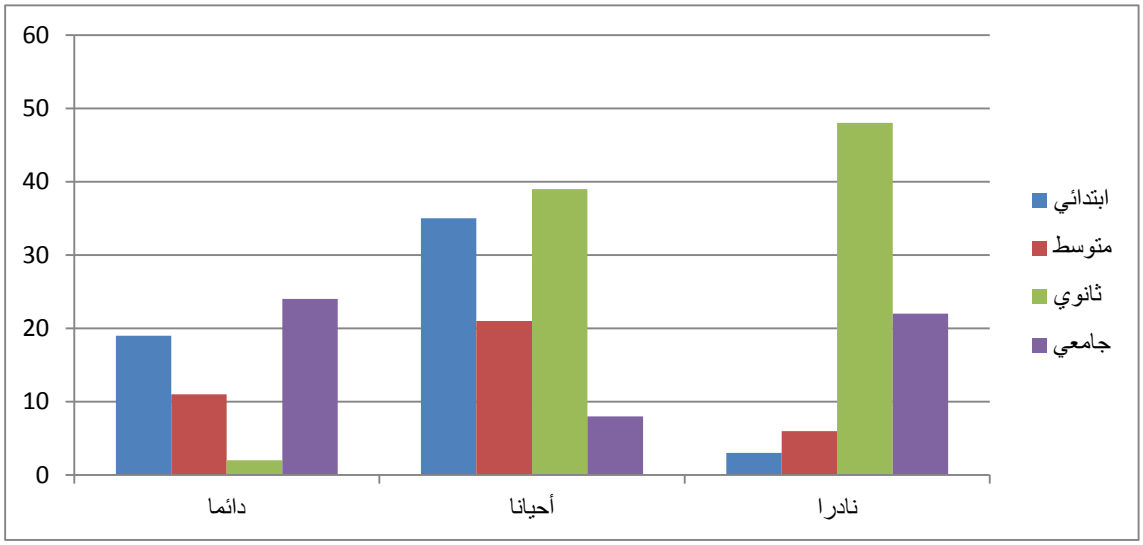

شكل رقم 45: لجوء المبحوث لاستعمال العنف أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك كأسلوب للتعامل حسب المستوى التعليمي للمبحوثين الذكور وأزواج المبحوثات

يظهر أن هناك توافقا لدى الذكور أعضاء العينة وأزواج المبحوثات (اناث العينة) في استجابتهم لموضوع استعمال العنف، اجمالا نجد استخدامهم له يكون بين الحين الى أخرا عند ذوي المستوى الابتدائي بنسبة 61,40 %وعند ذوي المستوى المتوسط بنسبة تقدر 55,26 ويكون

نادرا عند المستوى الثانوي بنسبة 53,93% ويكون بصفة دائمة عند الجامعيين بنسبة 44,44% وتقل عنها عند المستعملين له الا نادرا بنسبة 40,74 %.

فالواضح أن هناك تعارض مع الدراسة الاستكشافية الآولية التي سجلت أن العنف يكثر بصفة دائمة عند ذوي المستوى الابتدائي وتقل عند ذوي المستوى الجامعي فيظهر العكس هنا حيث يكون متمركزا بين الحين و الآخر ويمل الى الحالات النادرة عند ذوي المستوى الابتدائي والمتوسط والثانوي ويكون استعماله بصفة دائمة عند الجامعيين ويميل الى الحالات النادرة ،فهذه الاجابات إماّ هي تصريحات مغلوطة فهذا يظهر معرفة اعضاء العينة بسلبية و عدوانية السلوك المتخذ و يفسّر عدم قدرتهم بالتصريح و هو الأغلب في التفسير و إماّ انهم يعتبرونه حق من حقوقهم فلا جدوى من مناقشة الامر و هذا ما يلقى صعوبة في التأمل معه.

جدول 48: لجوء أعضاء العينة لاستعمال العنف أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك كأسلوب للتعامل حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين

اللجوء الى العنف	المستوى التعليمي للإناث وزوجات المبحوثين								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	12	54 ,54	29	39,18	2	3,77	13	14,60	56	23,52
أحيانا	10	45,45	37	50	41	77,35	15	16,85	103	43,27
نادرا	_	_	8	10,81	10	18,86	61	68,53	79	33,19
المجموع	22	100%	74	100%	53	100%	89	100%	238	100%

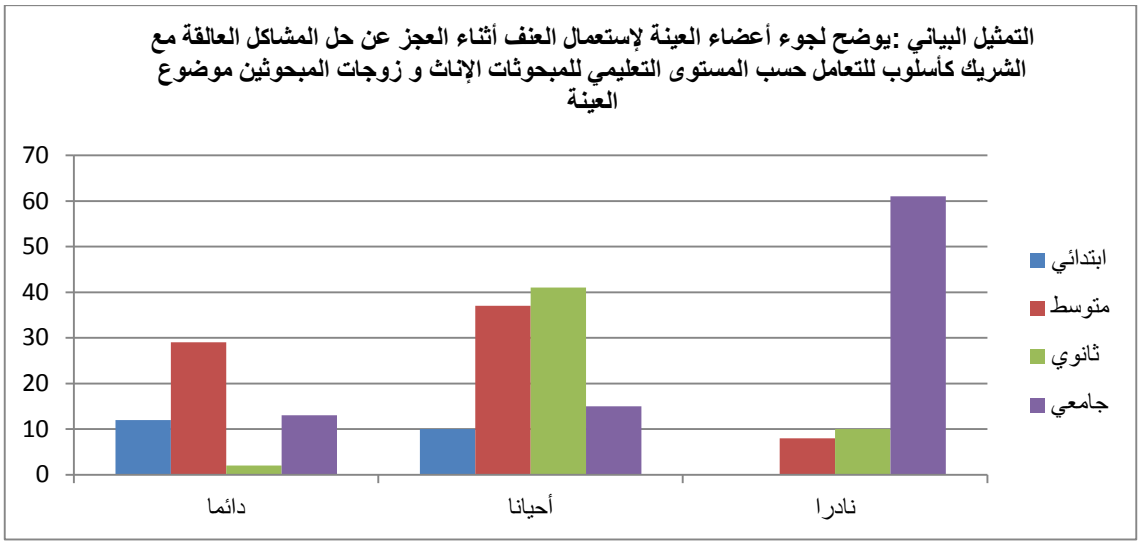

شكل رقم 46: لجوء أعضاء العينة لاستعمال العنف أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك كأسلوب للتعامل حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين

يتضح من الجدول رقم (أن من بين أعضاء العينة خاصة الأناث ما يقدر ب103 منهن أعضاء العينة و زوجات المبحوثين يمثل أكبر نسبة 43,27 %تؤكد على اللجوء الى استعمال العنف أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة بينهن و بين شركائهن في العلاقة لكن ليس بصفة دائمة ولكن من حين الى آخر و تمثل نسبة ذوي المستويات التعليمية الثانوية أكبر نسبة من بين الفئات المستجوبة و تقدر ب 77,35 %و تليها نسبة ذوي المستويات المتوسطة و تقدر ب 50 %في حين تقل عنها هند المستوى الابتدائي و الجامعي و قد يرجع السبب الى عدم تسجيل عالية في الفئة الاولى و الأخيرة من المستويات التعليمية الى أن الأولى قد تكون اقل قمعا و سيطرة مسلط عليها أو ان درجة امتثالهم عالية و تكون الأخيرة أكثر تحررا و استقلالا خاصة في المستوى الاقتصادي أو قد يرجع السبب الى الفئة الثانية و الثالثة أي المستوى المتوسط و الثانوي نسب ارتفاع لجوئهن الى استعمال العنف كأسلوب للتعامل انهن لم يجدن بديلا آخر في رفض القمع والقهر اللذان تعشنهن مع ازواجهن أو ان مراحل التخزين و كتم هذا التسلط و القهر و الإذعان وصل الى مرحلة عدم الاحتمال فيجدن استعمال العنف طريقة للتنفيس عن هذا الغضب والعدوان

الداخلي الذي يشعرن به خاصة إذا تلازم مع مسببات أخرى كعدم قدرتهن على بناء شخصياتهن المستقلة عن ازواجهن أو ربما لمقارنة حالتهن مع الاخريات من نفس السن فيجدن انهن لم يحرزن انجازا يفخرن به فيدخلن في دائرة احتساب الاخطاء للطرف الثاني و هو الزوج الإ انهن لا يردن أو لا يستطعن فك هذه العلاقة و هذا دليل على استعمالهن للعنف يصفة مؤقتة وليس بصفة دائمة و الملفت للإنتباه ان الجامعيات يصرحن باستعمالهن للعنف الاّ نادرا وتمثل أكبر نسبة من بين المواقف الّأخرى اذ تقدر ب 68,53 %على غرار المواقف الدائمة والمؤقتة و إذا ما قورنت بالأزواج نجد ان أكبر نسبة عند الجامعيين المستعملين للعنف ضد زوجاتهم تقدر ب 44,44 %و بالتالي نجد أن الاناث اقل قابلية و أقل اقبالا قي استعماله إلاّ إذا اقتضى الموقف ذلك بالإضافة الى ان الأزواج المستعملين للعنف تتراوح نسبهم بين الدائمة و بين الحين الى آخر بينما استعمال الزوجات له يتراوح بين الحين و الآخر و الحالات النادرة و كلما ارتفع المستوى لديهن قل استعمال العنف لديهن على عكس الذكور.

جدول 49: يوضح عدم ميل أعضاء العينة لاقتراح حلول ممكنة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك في العلاقة الزوجية حسب المستوى التعليمي لأزواج الذكور والمبحوث

عدم اقتراح الحلول	المستوى التعليمي للذكور وأزواج المبحوثات								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	4	7,01	16	42,10	15	16,85	21	38,88	56	23,52
أحيانا	42	73,68	17	44,73	34	38,20	15	27,77	108	45,37
نادرا	11	19,29	5	13,15	40	44,94	18	33,33	74	31,09
المجموع	57	100%	38	100%	89	100%	54	100%	238	100%

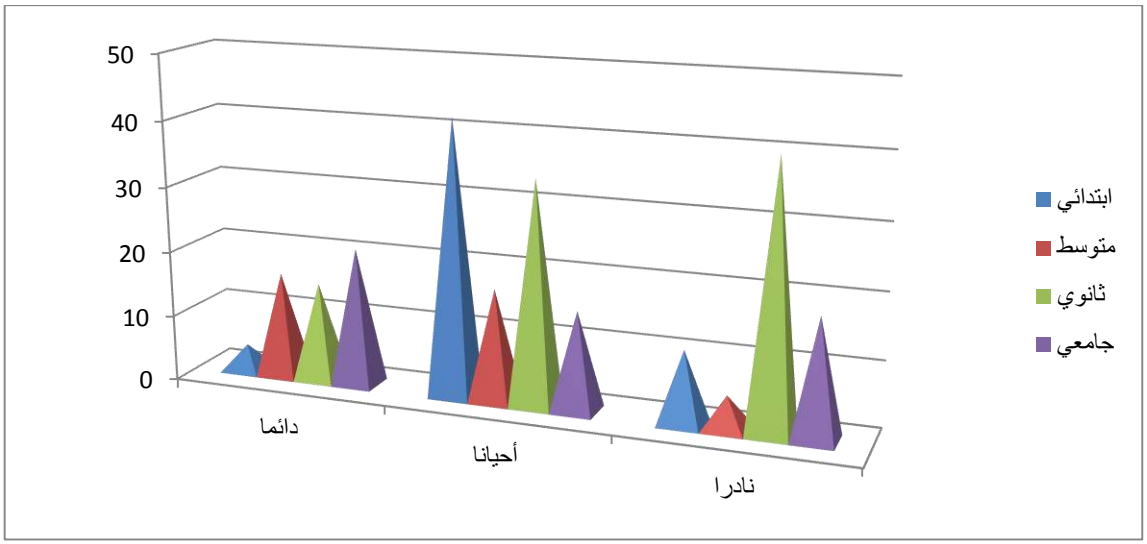

شكل رقم 47: عدم ميل المبحوثين لاقتراح حلول ممكنة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك في العلاقة الزوجية حسب المستوى التعليمي لأزواج الذكور وأزواج المبحوثات

يبدو أن الازواج في حالة الغضب والعدوانية لا يميلون الى اقتراح الحلول الممكنة ليس بصفة دائمة ولكن بين الحين والآخر وسجل ذلك بنسب كبرى تقدر ب 45,35من أصل 108 مستجوب ومصرح إذ سجلت أكبر نسبة عند ذوي المستوى الابتدائي بنسبة تقدر ب 73,68 % وتليها أكبر نسبة عند الثانويين لكن عدم قدرتهم على ايجاد الحلول الممكنة تكون نادرة بنسبة تقدر ب 44.94% وتمثل أكبر نسبة عند الجامعيين ب 38,88% ممن لا يجدون الحلول الممكنة بصفة دائمة.

إذ يتضح من ذلك ان الأزواج في حالة الثورة أو الغضب تكون عدم قدرتهم على رؤية الامور في نصابها الحقيقي يعمي بصيرتهم خاصة إذا ارتبط عدم قدرتهم على ايجاد الحلول بالرجولية والكبرياء وليس بالمستوى التعليمي ضمن حالات حدوثها بين الحين والآخر في أغلب المواقف مما يتسبب في ارتفاع درجات التوتر فتصل حدّة الصراع الى ممارسة العنف بغض النظر عن درجات المستوى التعليمي.

جدول 50: يوضح عدم ميل المبحوثين لاقتراح حلول ممكنة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك في العلاقة الزوجية حسب المستوى التعليمي للمبحوثات وزوجات المبحوثين

عدم اقتراح الحلول	المستوى التعليمي للإناث وزوجات المبحوثين								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	1	4,54	28	37,83	4	7,54	23	26,43	56	23,52
أحيانا	12	54,54	30	40,54	33	62,26	31	35,63	108	45,37
نادرا	9	40,90	16	21,62	16	30,18	33	37,93	74	31,09
المجموع	22	100%	74	100%	53	100%	87	100%	238	100%

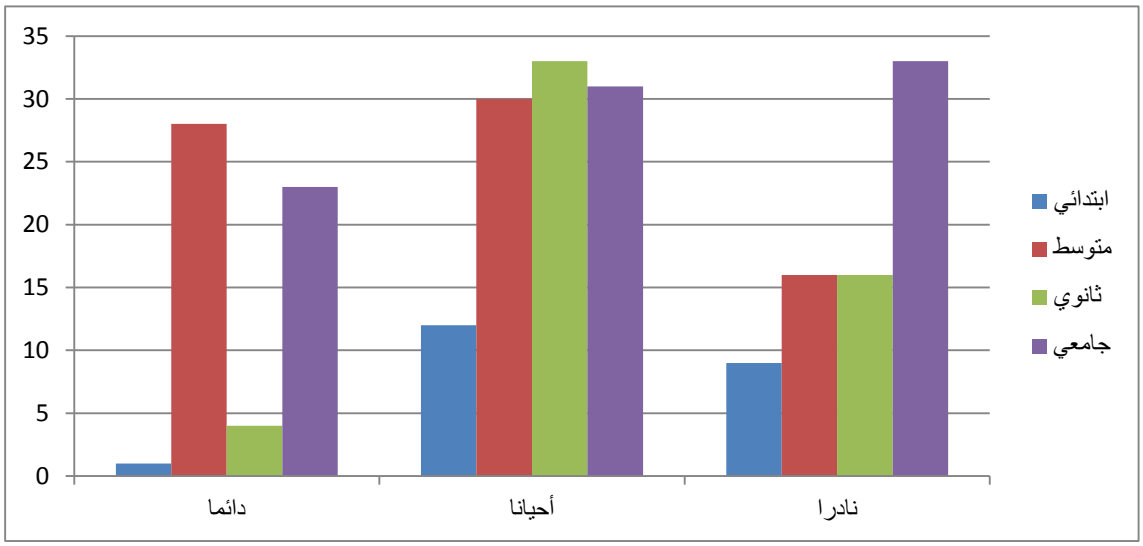

شكل رقم 48: عدم ميل المبحوثين لاقتراح حلول ممكنة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك في العلاقة الزوجية حسب المستوى التعليمي للمبحوثات وزوجات المبحوثين

و بالمقابل نجد كذلك عند الاناث اكبر نسبة مسجلة موزعة في المواقف لــ"أحيانا " أي معدل حدوثها من حين الى آخر بنسبة تقدر ب 45,37% في أغلب حالات المستويات التعليمية من المجموع الكلي إذ سجلت أكبر نسبة عند ذوي المستوى المستوى الثانوي بنسبة تقدر بـــ 62,29% و تليها نسبة الذوي المستوى المتوسط و تقدر ب 40,54 %ممن هن غير قادرات على اقتراح حلول ممكنة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة مع شركائهن في العلاقة إلا أن الجامعيات تعد أكبر نسبة موزعة بين اللّواتي لا يستطعن ايجاد حلول ممكنة من حين الى آخر والمواقف النادرة إذ هناك فروق بسيطة بينهما فتقدر الأولى ب 44,44 %و الثانية بـــ 46,29%. ونستخلص من ذلك أن النساء أو الزوجات يضعن عدّة اعتبارات قبل اتخاذ القرار بوصفه قائم على تقييم العلاقة مع الشريك ومحاولة تحديد مكانتهن فيها خاصة اثناء المواجهة والنزاع معه، وهذا يختلف تماما في حالة الازواج.

جدول 51: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب في حالة العجز عن حل المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات

الفشل في الإصغاء	المستوى التعليمي للذكور وأزواج المبحوثات								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	23	40,35	8	14,03	15	16,85	5	9,25	48	20,16
أحيانا	26	45,61	25	65,78	39	43,82	24	44,44	117	49,15
نادرا	8	14,03	5	13,15	35	39,32	25	46,29	73	30,67
المجموع	57	100%	38	100%	89	100%	54	100%	238	100%

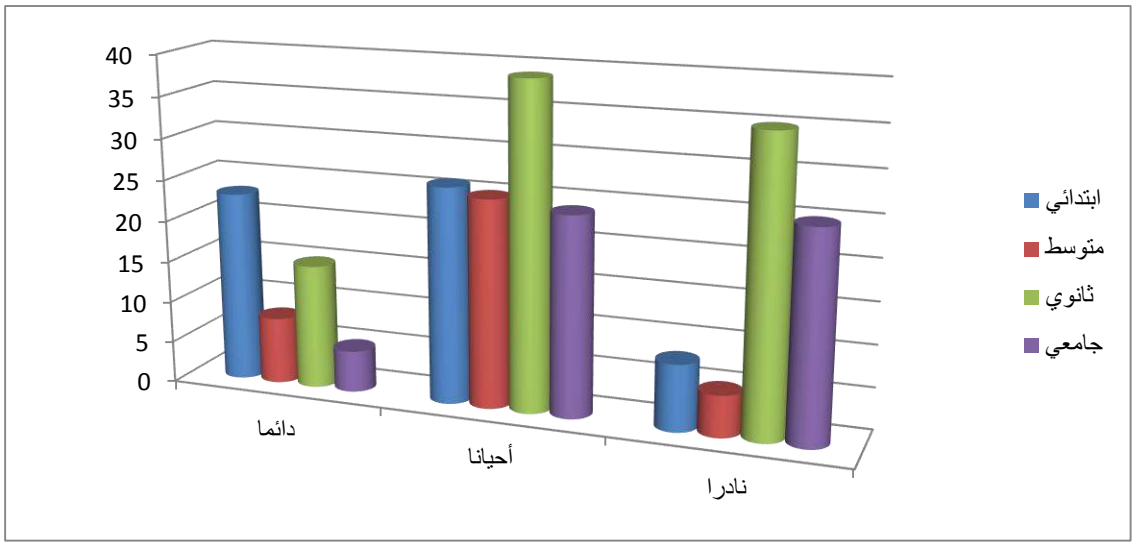

شكل رقم 49: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب في حالة العجز عن حل المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات

تمثل نسب المستنتجة ان الفشل في الإصغاء و نتيجة الغضب عن الأزواج و الذكور عموما وخاصة في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك وفقا للمستويات التعليمية لديهم يتمركز في المواقف لـــ "احيانا " أي يكون الفشل من حين الى آخر إذ يرجع الذكور هذه المواقف الى طبيعة المشكلة إذ شكلت هذه المواقف أكبر النسب و تقدر ب 49,15 %من المجموع الكلي, حيث تمركزت عند الثانويين بنسبة أكبر و تقدر ب 43,82% و تتقارب النسب بين الجامعيين و الثانويين و ذوي المستوى المتوسط إذ تتراوح بين 44,44% الى 45,61% في نفس المواقف أي "أحيانا " و كذلك تتقارب مع الجامعيين لكن بمواقف نادرة الحدوث للفشل في الإصغاء و ذلك بنسبة تقدر ب 46,29% و هي أكبر نسبة مسجلة و هذا ما يفسر عدم اللجوء الى استعمال العنف عند الجامعيين الذكور إلاّ نادرا كما ذكرنا سابقا بنسبة 68,53% كما يفسر استعمال العنف كأسلوب للتعامل من حين الى آخر عند ذوى المستوى المتوسط والثانوي و هذا ما يفسر أن المستوى التعليمي عامل مهم في تقييد سرعة الغضب و عامل لتقدير و وزن الامور .مما يعني أن من عوامل تقبل الشريك و محاولة تفهمه و كذلك محاولة

ايجاد عوامل للتواصل السليم كلما كان المستوى التعليمي أعلى و تقل أساسيات التوافق بين الزوجين كلما قل المستوى التعليمي لدى الذكور و الاناث لطن هل يعني ذلك التقليل من استعمال العنف بأنواعه ؟ ! .

جدول 52: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب في حالة العجز عن حل المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين

الفشل في الإصغاء	المستوى التعليمي للإناث وزوجات المبحوثين								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	9	40,90	11	14,86	18	33,96	10	11,23	48	20,16
أحيانا	8	36,63	55	74,32	22	41,50	32	35,95	117	49,15
نادرا	5	22,72	8	10,81	13	24,52	47	52,80	73	30,67
المجموع	22	100%	74	100%	53	100%	89	100%	238	100%

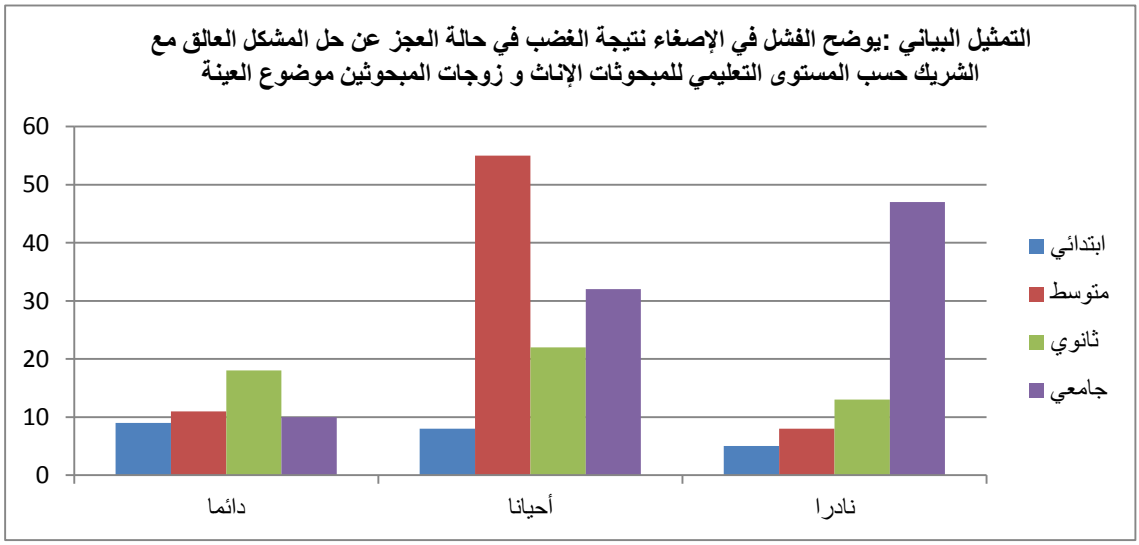

شكل رقم 50: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب في حالة العجز عن حل المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين

تمثل نسب الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب في حالة العجز عن المشاكل مع الشريك عند اناث العينة و زوجات المبحوثين و ذلك على حسب مستوياتهن التعليمية فنجد التصريحات بمواقف "أحيانا " ما يفشلن في ذلك و ليس دائما و هي المواقف ذات الأكبر نسبة في المجموع الكلي تقدر بـــ 49,15 مرتكزة عند ذوي المستوى المتوسط 74,32 و بنسب تقل عن النصف عند الثانويات و تقدر ب 41,50 و نلاحظ أن الجامعيات سواء كن من اعضاء العينة أو زوجات المبحوثين فإن النسب ترتفع في المواقف النادرة للفشل في الإصغاء نتيجة الغضب، و هذا يفسر أن هناك احتمال كبير في فاعلية تأثير التعليم لديهن في اتخاذ القرارات و أساليب التعامل مع شركائهن في العلاقة مما يسمح لديهن في فتح أفق جديدة في تعلم أساليب جديدة لتقريب التفاهم والتواصل معهم خاصة الجامعيات والإبتعاد قدر الإمكان في زيادة الضغط و رفع معدل الغضب و العدوانية لدى الازواج و قد يرجع ذلك الى عدة اعتبارات كما سنراها لاحقا (في تفسير الفرضية الثالثة)، فقد تكمن في عدة أسباب منها عدم جرح مشاعر الشريك أو المحافظة على توازن العلاقة أو المحافظة على توازن الأسرة لكن تنازلات يكون بتحمل الضغط النفسي الناجم عن ذلك و في هذه الحالة تكزن قابليتهن للتحمل أكبر قابلية الذكور.

جدول 53: يوضح الانسحاب مباشرة من النقاش والمواجهة في حالة العجز عن حل المشكل مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات

الإنسحاب مباشرة من النقاش	المستوى التعليمي للذكور وأزواج المبحوثات								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	30	52,63	18	47,36	21	23,59	16	29,62	85	35,71
أحيانا	27	47,36	17	44,73	19	21,34	32	59,25	95	39,91
نادرا	_	_	3	7,89	49	55,05	6	11,11	58	24,36
المجموع	57	100%	38	100%	89	100%	54	100%	238	100%

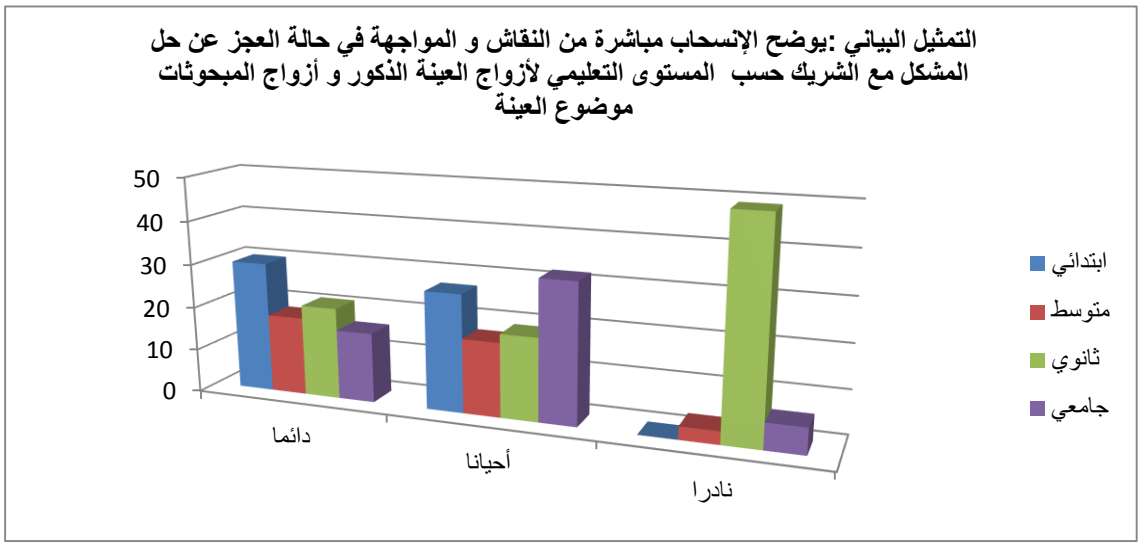

شكل رقم 51: الانسحاب مباشرة من النقاش والمواجهة في حالة العجز عن حل المشكل مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات

يتضح من الجدول رقم (ان ذكور العينة أو أزواج المبحوثات تتراوح نسب انسحابهم من النقاش و المواجهة في حالة العجز عن حل المشاكل مع شركائهم في العلاقة بين المواقف الدائمة والمواقف التي تتخذ من حين الى آخر إذ تتراوح بين 35,71 و 39,91 على اختلاف المستويات التعليمية لديهم من المجموع الكلي ، فأكبر نسبة سجلت عند الثانويين لكن ذات

المواقف النادرة في الانسحاب المباشر من النقاش و المواجهة و تقدر النسبة ب 55,05 مما يعني احتمال المواجهة وارد في معظم الحالات إذ سجلت نسبة لا بأس بها عند الجامعيين تقدر ب 59,25 ممن يصرحون بانسحابهم من حين الى آخر و تليها نسبة تقريبية عند ذوي المستوى الابتدائي بنسبة تقدر ب 52,63 ذات المواقف الدائمة للانسحاب هذا ما يفسر عدم القدرة على اقتراح حلول ممكنة و عدم استحداث بدائل كالحوار و التفاهم وكذا عدم محاولة ايجاد صيغة توافقية مع الطرف الثاني مما يجعل امكانية حدوث صراع و توتر يمر عبر مراحل و حلقات عدوانية مضخمة في كل مرة يقع فيها تأزم المشاكل بين الطرفين .

ومن جهة أخرى هل يمكن أن نستنتج أنه كلما كان المستوى التعليمي مرتفع عند الذكور نتوقع امكانية مناقشة ومحاولة فهم المشاكل العالقة مع زوجاتهم وامكانية حلها في إطار العلاقة؟ لأنه بالمقابل هناك العديد من الازواج ذوي المستويات العالية تعليميا إلاّ أن أساليب تعامهم مع شركائهم لا تمد بصلة اكتسابهم أنماط سلوكية تدل على امكانية التفاهم أو التوافق الزواجي.

جدول 54: انسحاب مباشرة من النقاش والمواجهة في حالة العجز عن حل المشكل مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثي

الإنسحاب مباشرة من النقاش	المستوى التعليمي للإناث و زوجات المبحوثين								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	3	13,63	38	51,35	20	37,73	24	26,96	85	35,71
أحيانا	19	86,36	29	39,18	9	16,98	38	42,69	95	39,91
نادرا	_	_	7	9,45	24	45,28	27	30,33	58	24,36
المجموع	22	100%	74	100%	53	100%	89	100%	238	100%

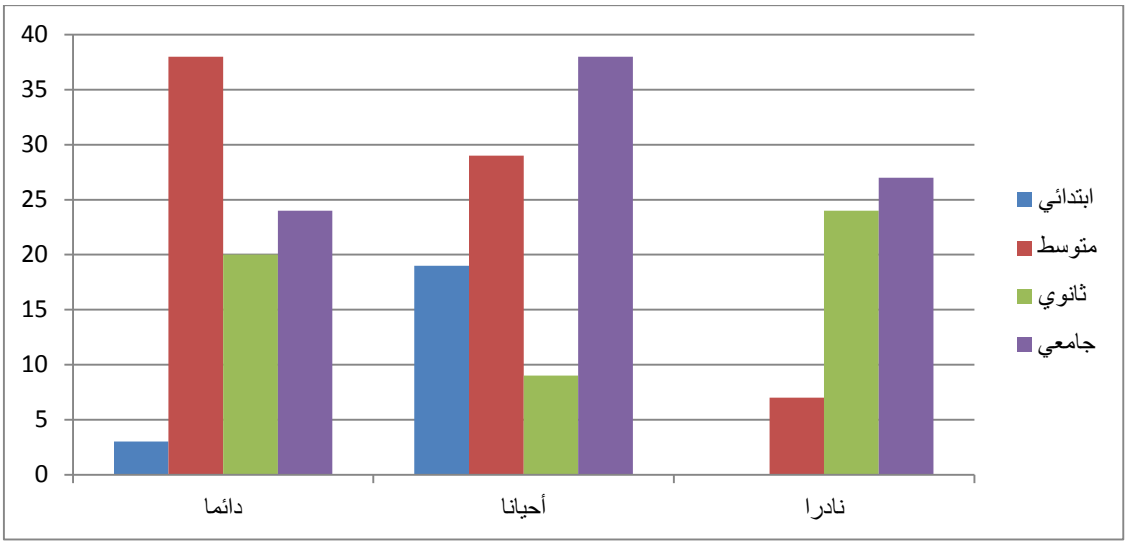

شكل رقم 52: الانسحاب مباشرة من النقاش والمواجهة في حالة العجز عن حل المشكل مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين

يبدو أن هناك اتفاق متقارب في توزيع نسب الانسحاب المباشر من النقاش و المواجهة في حالة العجز عن حل المشاكل مع الشريك بين مواقف الإناث و الذكور حيث ان أعلى النسب تؤكد على الانسحاب من حين الى آخر ليس دائما و لا نادرا إذ سجلت نسبة كبرى تقدر بـــ 39,91% من المجموع الكلي و مقارنة بالمستوى التعليمي لأعضاء العينة الإناث و زوجات المبحوثين نجد أن 42,69 %كأعلى نسبة تمثل المواقف من حين الى آخر أي المؤقتة لدى الجامعيات و ذلك حسب تأزم الموقف و حساسيته مقابل 51,35 %من المواقف الدائمة التي تؤكد على الانسحاب المباشر عند ذوي المستوى المتوسط ،و على هذا فإن نسبة وعتبرة من المواقف النادرة من يصرحن بذلك و تقدر ب 45,28% مما يعني ان احتمال الاصطدام والتشابك و الصراع في معظم الحالات و هذا ما يحاول نفيه أعضاء العينة في معظم تصريحاتهم لاعتقادهم انها حالات مؤقتة تبعا لمزاجية و نفسية الفرد سواء كان الزوج أو الزوجة .و مقارنة تصريحات الأزواج و الزوجات نلاحظ ان من بين النسب الدائمة من ذوي المستوى الابتدائي والمتوسط يرتفع معدل الانسحاب المباشر لعدم وجود بدائل او لعدم قدرتهم

على تقبل الموقف من عدم ايجاد نقاط مشتركة لتكوين أرضية نقاش بينهما و تكثر عند الاناث خاصة عند ذوي المستوى المتوسط و كلما ارتفع المستوى التعليمي تقل الحالات الدائمة الى الحالات المؤقتة وصولا الى الحالات النادرة و هي النسب الأقل و ذلك عند المستوى الثانوي والجامعي و هذا إن دل على شيء إنما يدل على ان مستوى الوعي و الفهم للموقف يزداد بتزايد المستوى التعليمي الثقافي إلاّ أننا لا نجعلها مسلمة إذ توجد حالات معنفة و متأزمة العلاقة عند ذوي المستوى الجامعي لكلا الجنسين لأن في معظم حالات الغضب و العدوان قد لا ينتبه لا المعتدي ولا الضحية عندما يستفز المعتدي الى زيادة تأزم العلاقة بزيادة الضغط على الطرفين أو احدهما فتنجر عنه سوء تقدير العواقب و عدم التنبه الى الانسحاب المباشر الأضرار المحتمة فلا يكون للمستوى الثقافي أي دلالة على مستوى الوعي من حيث اعتباره أحد العوامل للتوافق الزواجي و هذا ينطبق على كلا الجنسين لأن مزاجية الازواج و الزوجات و طبائعهم لها الأولوية في اعطاء الموقف اتجاهه في الهدوء و التريث و التعقل في ردة الفعل أو الثورة والعنف الذي يبدأ لفظيا و ينتهي في معظم الحالات جسديا .و من جانب آخر هناك بعض الإناث يعتبرون انسحاب أزواجهم من النقاش تحاشيا و تجنبا و هذا يفسر عندهن باللامبالاة و يشعرن به على انع عنفا رمزيا لا يستطعن تحمله فيصرحن أنهن يعاقبن على ان يهملن بهذه الطريقة، وفي نفس الوقت يعتبر أسلوب مفضل عند البعض منهن في التعامل مع أزواجهن فيلقى نفس النفور من جانبهم و قد لا تحمد عقباه في أغلب الأحيان و في حالات أخرى ينفع كأسلوب في التعامل و يستعملونه كعقاب فيكسبون سواء الذكور أو الإناث ما يبتغين من الشريك و ذلك حسب نوعية تقبل الطرفين وفقا لشخصياتهم.

جدول 55: السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة في حالة العجز عن المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات

السماح بوجود مصلح	المستوى التعليمي للذكور و أزواج المبحوثات								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	5	8,77	14	36,84	23	25,84	9	16,66	51	21,42
أحيانا	32	56,14	19	50	16	17,97	42	77,77	109	45,79
نادرا	20	35,08	5	13,15	50	56,17	3	5,55	78	32,77
المجموع	57	100%	38	100%	89	100%	54	100%	238	100%

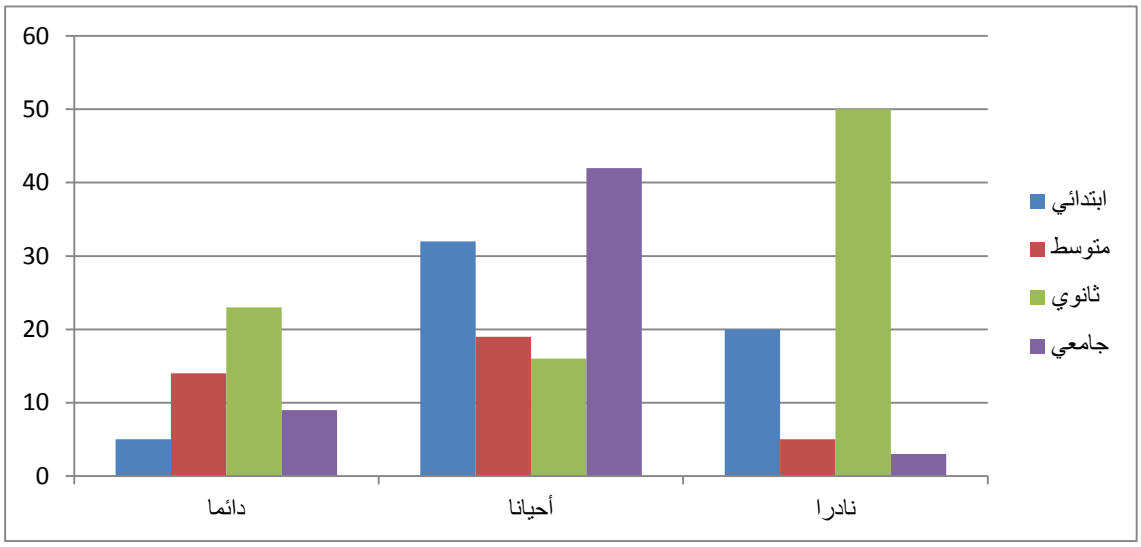

شكل رقم 53: السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة في حالة العجز عن المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور وأزواج المبحوثات

يعتبر البعض أن المشاكل العلقة بين الزوجين لا بدّ ان تبقى في اطار العلاقة الزوجية و لا يصح ان تخرج عنها فقد تتجر عنها مساوئ أكثر منها استحسان فيعتقد بعض اعضاء العينة أن هذا يعرض اسرارهم للإشهار عند البوح بها أو جزء منها الى أشخاص آخرين خاصة و إن تعلق الأمر بالأمور الجنسية فقد تتوصل هذه الوسائط في اعطاء النصيحة و محاولة التوفيق بينهما أو

يكتفي المستمع الى تهدئة الوضع دون اعطاء الحلول الممكنة لتسوية الوضع بينهما ،فيلاحظ أن عند الذكور و أزواج عينة الإناث المدروسة قد سجلت اكبر نسبة عند اللذين يسمحون بوجود مصلح من حين الى آخر كأعلى نسبة تقدر ب 45,79% من المجموع الكلي ،و سجلت أكبر نسبة عند الجامعيين إذ تقدر ب 77،77 %و تليها نسبة ذوي المستوى الابتدائي و تقدر ب 56,14% و بالرغم من أن المستوى ذا فرق كبير بين النسبتين إلاّ أنه لكل من أصحاب المستويين له اعتبارات و أسباب خاصة به من جهة متعلقة بشخصيته و من جهة أخرى بالمحيط الاجتماعي الذي يتواجد فيه و العناصر الفاعلة الي قد يكون لها دفع و تأثير في تواجد المشكل و التي تحثه من جهة أخرى على ايجاد الوسائط للإصلاح بينهما خاصة إذا تعلق الأمر باختلاف التربية العائلية أي الأصل التربوي للزوجين إما خشية التورط في سلوكيات عنيفة مع الشريك أو نفوذ الوسائل التأديبية لذلك.

وبالمقابل نجد ان اعلى نسبة مسجلة عند الثانويين ذات المواقف النادرة في اللجوء الى السماح بوجود مصلح سواء كان من طرف أهل الزوج او الزوجة، وهو ما نصّ عليه الله سبحانه وتعالى حين قال "**وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ...**" **الآية 61 من سورة النساء.**

وفي الاخير نستنتج ــن الذكور والأزواج عامة يستبعدون فكرة السماح بوجود مصلح بصفة دائمة والأرجح انهم يفضلون حل المشاكل مع شركائهم في العلاقة بطرقهم الخاصة إما باللجوء الى استعمال العنف او التأديب بالهجر او الانسحاب المباشر والتغاضي عن حل المشكل بحد ذاته وتجاهله مما يزيد من حدّته ويكون بذلك للمستوى للزوجين تأثير ضئيل في فهم المشاكل العالقة بينهما.

جدول 56: يوضح السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة في حالة العجز عن المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات

السماح بوجود مصلح	المستوى التعليمي للإناث وزوجات المبحوثين								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	7	31,81	24	32,43	19	35,84	1	1,12	51	21,42
أحيانا	8	36,36	43	58,10	11	20,75	47	52,80	109	45,79
نادرا	12	54,54	7	9,45	23	43,39	41	46,06	78	32,77
المجموع	22	100	74	100	53	100	89	100	238	100

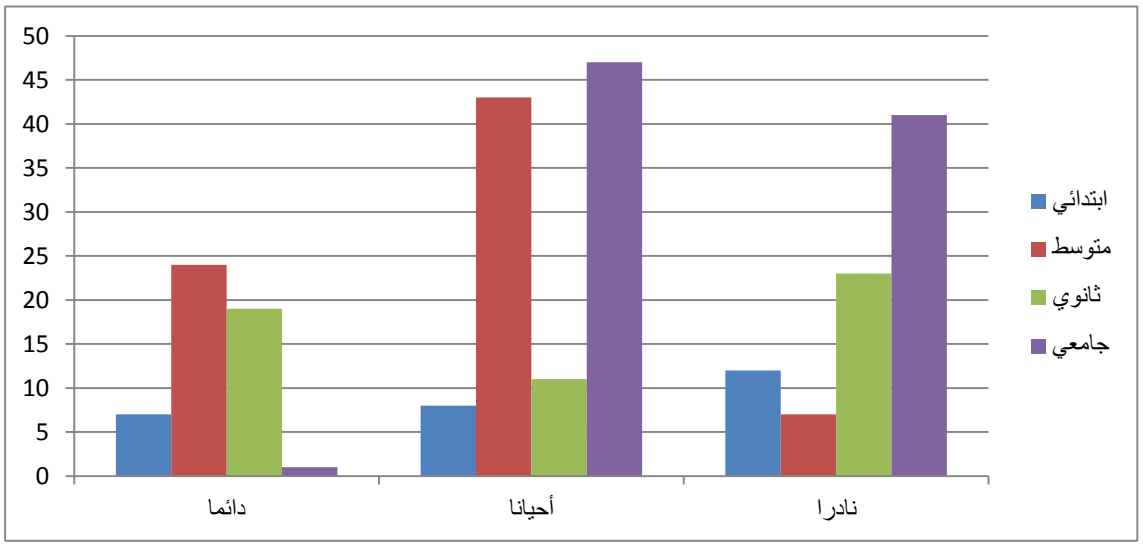

شكل رقم 54: السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة في حالة العجز عن المشكل العالق مع الشريك حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث وزوجات المبحوثين

يتضح من الجدول رقم (ان إناث العينة و زوجات المبحوثين ايضا يستبعدون فكرة السماح بوجود مصلح من طرف اهل الزوج أو الزوجة بصفة دائمة خاصة إذا عجزن عن حل المشاكل العالقة مع أزواجهن إلاّ إذا تحتم على الوضع بذلك أي من حين الى آخر إذ مثلت أكبر نسبة عندهن و قدرت ب 45,79% من المجموع الكلي و قد وزعت النسب حسب المستوى التعليمي

حيث سجلت أكبر نسبة عند الجامعيات و تقدر ب 52,80% و عند ذوي المستوى المتوسط وتقدر ب 59,10 %كأعلى النسب في هذه المواقف في حين سجلت أكبر نسبة عند الثانويات ب 43,39% ذات المواقف النادرة و لكن إذا ما قورنت هذه النتائج مع نتائج الدراسة الاستطلاعية نجد ان الإناث يلجأن الى طرح المشاكل العالقة مع أزواجهن على المقربين إليهن و خاصة الأمهات دون السماح لهن بالتدخل و التكلم و الزوج بل يكتفين بالشكوى و سماع النصيحة، وفي معظم الحالات تعود هذه الشكوى على الإناث بالتأنيب لانها توجه اليها أصابع الاتهام بالتقصير في حق زوجها و بيتها أو التقصير في حق اهله و تجدن انفسهن لا يستطعن البوح بكل المشاكل العالقة مع الأزواج خاصة إذا تعلق الأمر بالأمور الجنسية لتفادي وقوع هذا المصلح في في تأزم العلاقة لا محاولة ايجاد الحل لها .

وهذا ينطبق على الذكور أيضا فعادة يكون الاقرب له في الشكوى أسرته أو الأصدقاء لكنه لا يلقى اللوم والتأنيب الذي تلقاه الزوجة لأنه معزز بالسلطة التي يمتلكها، إلاّ انه لا يحبذ اللجوء الى الوسائط للتسوية إذا كان هو العنصر المعتدي بل يكتفي بالشكوى الى أهل الزوجة أو أهله دون انتظار تقييم سلوكه ضد زوجته من طرفهم.

بالإضافة الى ان الأسرة الجزائرية تعلم أبناءها إثر قيامها بالتنشئة الاجتماعية أن خروج الأسرار الزوجية من إطار العلاقة يعتبر من أولى الأسباب في فشلها وعدم السماح لها بالدوام والاستقرار ونعتبره سلوكا غير صائب في حالات معينه إذا كانت العلاقات معنفة عوض ترقب ضرر أكبر فلا بد من ايجاد الوسائط لتقليل الأضرار.

جدول 57: يوضح الموقف الذي يتخذه الشريك في العلاقة الزوجية لأعضاء العينة (الذكور والإناث) من التعليم حسب الجنس

الجنس/الموقف المتخذ	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
يسمح دائما	40	33,61	27	22,68	67	28,15
أحيانا	44	36,97	49	41,17	93	39,07
لا يسمح أبدا	35	29,41	43	36,13	78	32,77
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

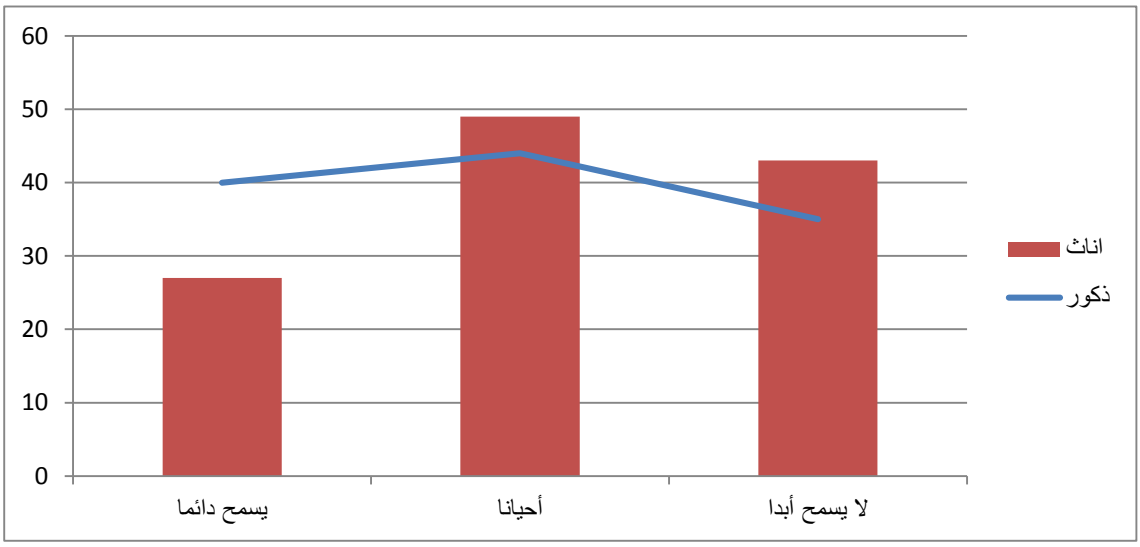

شكل رقم 55: الموقف الذي يتخذه الشريك في العلاقة الزوجية لأعضاء العينة (الذكور والإناث) من التعليم حسب الجنس

هناك تصريحات من طرف اعضاء العينة الذكور و الاناث بمواقف مؤيدة من طرف شركائهم في العلاقة من التعليم لكن ليس بصفة دائمة بل أحيانا إذ سجلت أكبر نسبة تقدر ب 39,07% من المجموع الكلي موزعة بنسبة أعلى عند الإناث أي ان شركائهن في العلاقة يسمحون لهن بالتعليم من حين الى آخر بنسبة 41,17 %مقابل سماح شريكات الذكور بذلك بنسبة تقدر بـــ 36,97% و يشمل هذا التعليم : التعليم الدراسي ،اكتساب مؤهلات إضافية أو كل ما يسمح

بتطوير مستواهم الثقافي و على حسب اعتقادهن أنهن يردن أن يروا ازواجهن احسن الناس والتباهي بهم و التفاخر و هي ميزة عند النساء .

ولكن هناك بعض الازواج يسمحون بالتعليم لزوجاتهم في حدود لا تتعدى مركزها عليه لتجنب التحسس من تميزها عليه وفي اعتقادهم ان ذلك يؤثر على المركز السلطوي في العلاقة.

وهذا ما تؤكد عليه النسب الموجودة في الجدول رقم (إذ هناك نسب معتبرة عند تصريحات الذكور في السماح بشكل دائم لهم بالتعليم بنسبة تقدر ب 33,61 مقابل تصريحات الإناث بعدم السماح أبدا لأزواجهن بالتعليم بنسبة 36,13% ربما يرجع الى كثرة المسؤوليات والمتطلبات الأسرية مما لا يسمح له بتوفير الوقت اللازم الدراسة والتعليم.

وقد تكون هناك أسباب أخرى في عدم سماح للزوجات في متابعة تعليمهن من طرف أزواجهن وهي أسباب ترجع الى أسلوب التربية الأسرية في بعض المناطق او ترجع الى التفسيرات التي يعطيها الأزواج في تميز الزوجة تعليميا ومهنيا وهذا ما سنراه في الفرضية الخامسة.

جدول 58: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب الجنس

الجنس/المستوى الثقافي يقلل من الصراع	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	112	94,11	107	89,91	219	92,01
لا	7	5,88	12	10,08	19	7,98
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

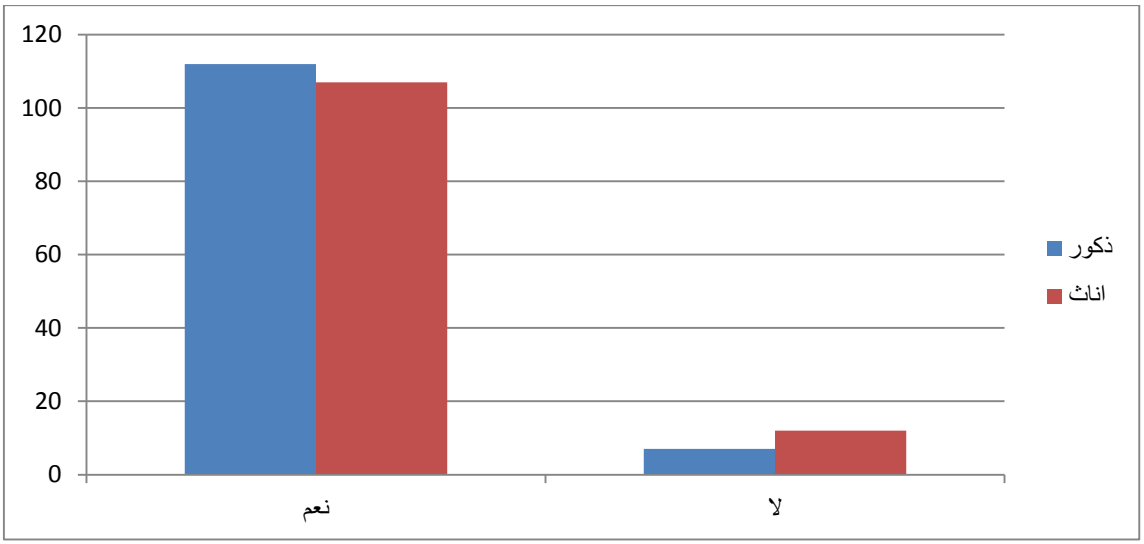

شكل رقم 56: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب الجنس

يستحسن أعضاء العينة أن يكون الشريك في العلاقة ذا مستوى معين من التعليم لأنه يعكس المستوى الثقافي و الفكري لهما بالإضافة الى أنه يمكنهما من الوصول الى مستوى من الوعي إذ هو مطلوب خاصة في تقييم العلاقة الزوجية إذا كانت تشوبها بعض المشاكل العالقة بينهما إذ نسبة المواقف المؤيدة في أن المستوى الثقافي عامل في تقليل الصراعات و حالات العنف وكذلك يساهم في حسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين فسجلت أكبر نسبة من المجموع الكلي تقدر بـــ 92,01% موزعة بين الجنسين بنسبة أكبر عند الذكور ب 94,11 %على خلاف عند الاناث تقدر بـــ 89,91 %إذ تتفاوت عنها بنسبة قليلة و تجدر الإشارة هنا الى نوعين من الآراء منها التي ينبغي أن تكون عليه ،و منها التي هي ممارسات تصدر عن الأـــفراد هي سلوكيات فعلية ،فاحتمال أن تكون هذه الآراء هي كما يتمناها الأفراد سواء كانوا ذكورا أو إناثا أي ما أرادوا معايشته عكس اختياراتهم الفعلية لذلك هم يقيمون علاقاتهم الزوجية وفق ما يجب أن يكون و يعتبرون ان الاختيارات المتوافقة تكون بين المستويات التعليمية المتشابهة للأزواج وبذلك يتوصل الأزواج في الاتصال السليم و التفاهم مع شركائهم عكس الاختلاف الشاسع في

المستويات التعليمية ،فمعظم هذه الحالات تجد نفسها في حلقة تقديم التنازلات من أجل احداث توازن في العلاقة و في كل مرّة يجد الضحية نفسه غير قادر على اقناع المعتدي أو حتى افهامه بضرورة تغيير سلوكه و الذي يكون في معظم الحالات يتسم بالعدوانية ،و بمرور الوقت يجد نفسه نادما على اختياراته عند الإقبال للزواج في تحديد مميزات الطرف الثاني .

جدول 59: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب موقف الشريك من التعليم

الموقف من التعليم/م ث يقلل الصراع	يسمح دائما		يسمح أحيانا		لا يسمح أبدا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	63	94,02	83	89,24	68	87,17	214	89,91
لا	4	5,97	10	10,75	10	12,82	24	10,08
المجموع	67	100	93	100	78	100	238	100

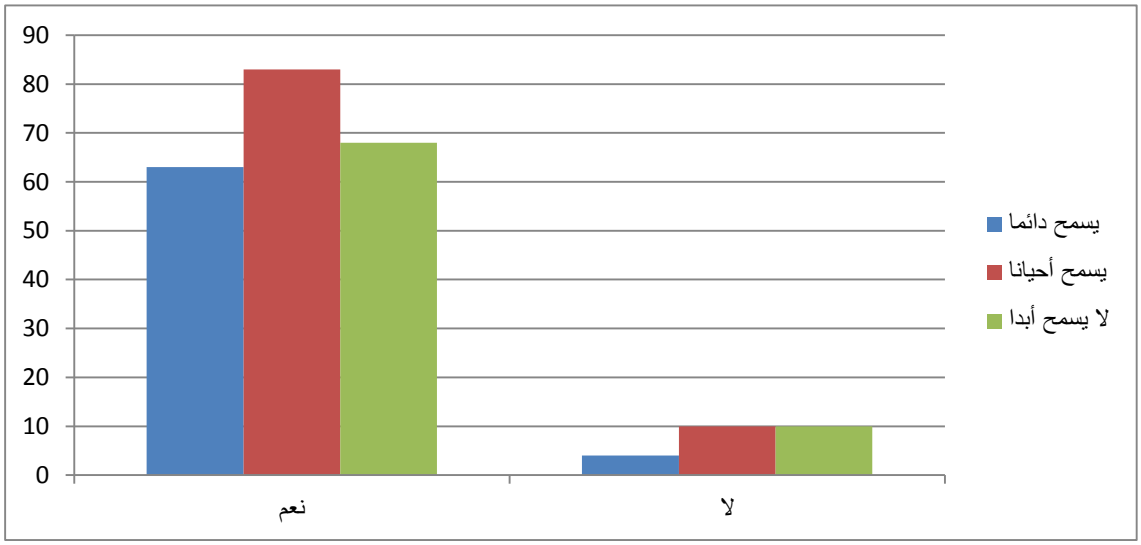

شكل رقم 57: رأي أعضاء العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات والعنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب موقف الشريك من التعليم

إن المواقف المتخذة من أعضاء العينة حول ما إذا كان المستوى التعليمي للزوجين عامل في تقليل الصراعات و حالات العنف و عامل في حسن التعامل مع الخلافات تبين أن معظمهم يتخذ المواقف الايجابية من موقفهم من التعليم بنسبة 89,91% من المجموع الكلي و قد تم التصريح كأعلى نسبة في السماح للشريك بذلك أحيانا و ليس دائما بنسبة 89,24% و تليها نسبة الذين لا يسمحون أبدا إذ تقدر ب 87,17% رغم اقرارهم بأن العامل الثقافي هو عامل فعلّل في تقليل الصراعات و العنف بين الزوجين فهذا يظهر من الوهلة الاولى أنه تعارض و تناقض في الآراء و التصريحات إلا أنه يتوقف على الاعتبارات و التفسيرات المعطاة حول تعليم القناة ولماذا ؟ من الطرفين معا وبالتالي يفسر أساليب التعامل المختلفة ودراسة عوامل ارتباطها بطرق التفكير والتي تختلف نوعا ما عن طرق اختياراتهم لسلوكياتهم وطرق تعاملهم مع شركائهم.

جدول 60: رأي العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب رأيهم ما إذا كان لابدّ على الشريك أن يقدم تنازلات أو التسامح على أخطاء الطرف الثاني إذا كان يفوقه مستوا تعليميا

امكانية التنازل/ م ث يقلل الصراع	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	144	91,13	75	93,75	219	92,01
لا	14	8,86	5	6,25	19	7,98
المجموع	158	100	80	100	238	100

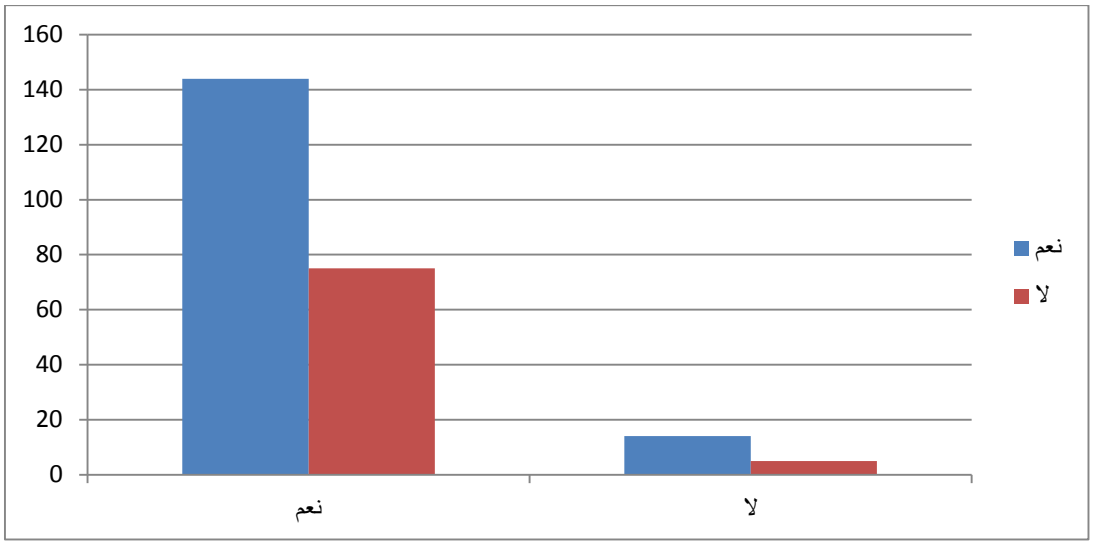

شكل رقم 58: رأي العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب رأيهم ما إذا كان لابدّ على الشريك أن يقدم تنازلات أو التسامح على أخطاء الطرف الثاني إذا كان يفوقه مستوا تعليميا

يوضح هذا الجدول رقم (أن هناك مواقف مؤيدة لتأثير المستوى الثقافي و فاعليته غي تقليل الصراعات و حالات العنف توافقا مع امكانيات التنازل التي يقدمها الشريك لإحداث هذا التوافق في العلاقة أو التسامح على أخطاء الطرف الثاني إذا كان يفوقه مستوى تعليميا و مهنيا بنسبة تقدر ب 92,01 من المجموع الكلي للعينة و تتوزع النسب على ارتفاع المواقف المؤيدة على حساب المواقف الرافضة و التي تقدر نسبتها ب 91,13 التي تؤيد هذا التنازل إن لم يكن ضرورة لذلك ،و التسامح على أخطاء الطرف الثاني دون تحديد حجم هذه الأخطاء ترجع الى أسباب كثيرة من أهمها كما هو مصرح به في الدراسة الاستطلاعية أن الإناث ليس لديهن مكان تلجأن اليه في حال فكت العلاقة بينها أو أنهن لا يستطعن التخلي على أولادهن أو ترجع الى أسباب أخرى منها ان الأهل لا يتفهمن الوضع خاصة الزوجة لذلك عليها تقديم تنازلات والتسامح قدر الإمكان و بالمقابل لا يستطيع الذكر تقديم تنازلات أكثر مما يتوقع منه المجتمع أكثر بكثير منه الزوجة لأن محور السلطة مرتكز في مجاله أكثر مركز الزوجة خاصة إذا ارتبط بالجانب الاقتصادي و المأوى أي السكن الى جانب الأخذ بعين الاعتبار كلام الناس.

فنستخلص أن هذه المواقف والآراء هي تصريحات ظاهرية تحمل في طياتها معاني مخفية لكلا الطرفين محاولين التقليل من حدّة الصراعات القائمة وعدم التهويل فيها عند الحديث عنها والسبب يرجع الى عدم رغبتهم في فك العلاقة الزوجية وأنها حالات مؤتة تزول بزوال المسببات حتى ولو كانت على حساب تنازل طرف واحد دون اقتناع وكتم والتستر على أضرار الضحية سواء كان الزوج أو الزوجة.

جدول 61: رأي العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات وحالات العنف وحسن التعامل مع الخلافات بين الزوجين حسب محاولة فرض الشريك سلطته أثناء وجود الخلاف أو الصدام معه

فرض السلطة/ م ث يقلل الصراع	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	78	95,12	75	86,20	66	95,65	219	92,01
لا	4	4,87	12	13,79	3	4 ,34	19	7,98
المجموع	82	100	87	100	69	100	238	100

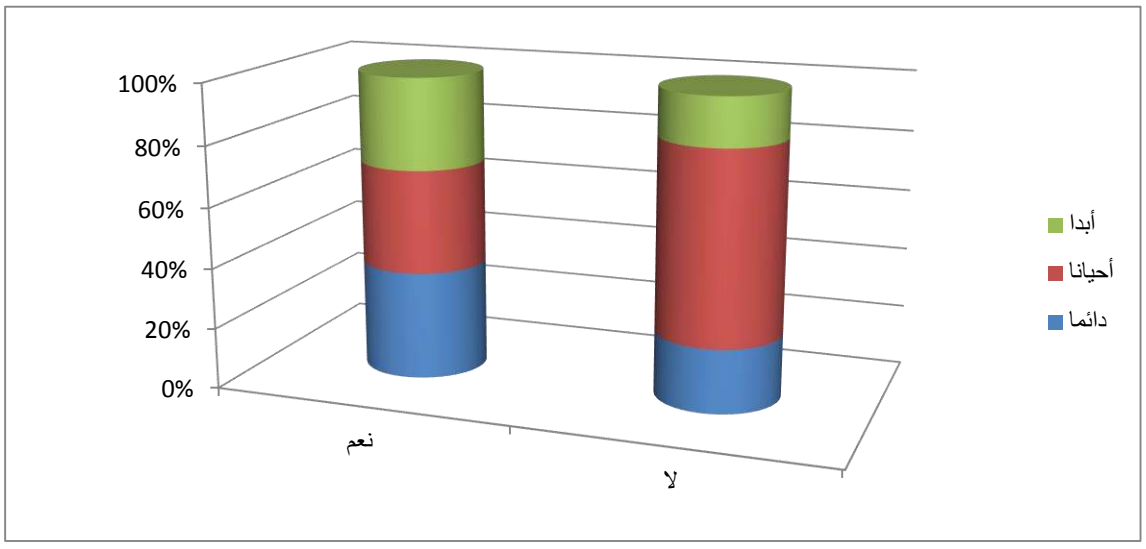

شكل رقم 59: رأي العينة ما إذا كان المستوى الثقافي للزوجين عامل يقلل الصراعات وحسن التعامل بين الزوجين حسب محاولة فرض الشريك سلطته لوجود الخلاف أو الصدام

يتبين من الجدول رقم (أن أعضاء العينة لديهم مواقف مؤيدة فيما يخص تقليل الصراعات وحالات العنف إذا كان للزوجين يسمح لهما من تقييم العلاقة بأقل الأضرار ويؤكدون على ارتباط هذه المواقف بمحاولة فرض الشريك لسلطته أثناء وجود الخلاف إذ له تأثير كبير هذه التقييم للعلاقة بنسبة تفوق 90 أي تقدر ب 92,01 من المجموع الكلي للعينة والنسب المصرح بها افرض السلطة من طرف الشريك وبشكل دائم هي النسبة الأعلى تقر ب 95,12 وتليها نسبة المصرحين بالفرض السلطوي من حين الى آخر بنسبة تقدر ب 86,20.

إذن في كل حالات الفرض السلطوي سواء كان بصفة دائمة أو من حين الى آخر تبقى هي النسب الأعلى رغم اقرارهم بأن المستوى التعليمي يقلل من حدة الصراع إلاّ أن صاحب السلطة في العلاقة من تعود إليه أولية التحكم في مسارها وبالمقابل تقدر النسبة التي تنفي عدم وجود فرض سلطوي من طرف الشريك ب 95,65 من أصل 69 مصرح.

وربما يرجع السبب الى ان حالات الفرض السلطوي من طرف الشريك مرتبطة بالاختلافات الموجودة في المستويات التعليمية الزوجين خاصة و أن هذه التصريحات تقدم دليلا آخر على أن هناك عنفا في حالات يكون فيها المستوى الثقافي و التعليمي منخفض كما نجده موجودا عند الأزواج و الزوجات ذات المستويات العالية كالمستوى الجامعي لأن موضوع العنف و امتلاك السلطة في تطبيقه ليس مرتبط بالمستوى بقدر ما هو مرتبط بالتنشئة الاجتماعية للأفراد وبالعادات و التقاليد ،فقد يكون للمستوى دور فعال في فتح مجال النقاش و الاتصال و التواصل بين الزوجين غن وجدت القابلية من طرفهما و لكن لحظات الغضب و العدوان و محاولة ابراز السلطة و السيطرة على الشريك تكون في معظم الحالات سيطرة ذكورية على الإناث و تكون عنفا مضادا من طرف الإناث على الذكور و يكون للعنف الرمزي و اللفظي الأثر البالغ في

مراحل تطور العنف الى ان يعود الى مرحلة السكون من جديد ، فغالبا ما تمارس هذه السلطة ويصحبه عنفا عندما تكون الزوجة ناشزا أي يعني عصيانها لأوامر الزوج و عدم الطاعة أم نشوز الزوج يعني الكراهية و البغض لا عدم الطاعة و هذا ما لا تحتمله الزوجات في شركائهن

المطلب الرابع: استخلاص نتائج الفرضية الثانية

- الاناث (الزوجات) بنسبة 45,37% في حين ان تقريبا ربع النسبة تصرح باستخدام العنف الاّ نادرا و الربع الآخر يصرح باستعماله دائما لكن يفضلن العنف المستخدم طرفهن في اغلب الحالات هو عنف لفظي أكثر منه عنف جسدي مادي .في حين عند الذكور (أي الأزواج) يصرحون كذلك بنسبة 41,17% ممن يمارسون العنف على زوجاتهم من حين الى آخر حسب ما يتطلبه الموقف و بنسبة أكثر من الربع تقريبا بل يستبعد استخدامه الاّ نادرا و اقل من ربع العينة ممن يستعملة دائما خاصة أثناء العجز عن حل المشاكل العالقة ,و الواضح أن هناك تستر ضمنيا عند أعضاء العينة في محاولاتهم التصريح باستعمال العنف من حين الى آخر و الهدف هو عدم ظهورهم بمظهر المعتدي.
- اجمالا نجد استخدامهم له يكون بين الحين الى أخرا عند ذوي المستوى الابتدائي بنسبة 61,40 %وعند ذوي المستوى المتوسط بنسبة تقدر 55,26 ويكون نادرا عند المستوى الثانوي بنسبة 53,93% ويكون بصفة دائمة عند الجامعيين بنسبة 44,44% وتقل عنها عند المستعملين له الا نادرا بنسبة 40,74 %.
- قد يرجع السبب الى أن الفئة الثانية و الثالثة أي المستوى المتوسط و الثانوي هناك نسب ارتفاع لجوء الاناث الى استعمال العنف كأسلوب للتعامل انهن لم يجدن بديلا آخر في رفض

القمع و القهر اللذان تعشنهن مع ازواجهن أو ان مراحل التخزين و كتم هذا التسلط و القهر والإذعان وصل الى مرحلة عدم الاحتمال فيجدن استعمال العنف طريقة للتنفيس عن هذا الغضب و العدوان الداخلي الذي يشعرن به خاصة إذا تلازم مع مسببات أخرى كعدم قدرتهن على بناء شخصياتهن المستقلة عن ازواجهن أو ربما لمقارنة حالتهن مع الاخريات من نفس السن فيجدن انهن لم يحرزن انجازا يفخرن به فيدخلن في دائرة احتساب الاخطاء للطرف الثاني.

- ان الأزواج في حالة الثورة أو الغضب تكون عدم قدرتهم على رؤية الامور في نصابها الحقيقي يعمي بصيرتهم خاصة إذا ارتبط عدم قدرتهم على ايجاد الحلول بالرجولية والكبرياء وليس بالمستوى التعليمي ضمن حالات حدوثها بين الحين والآخر في أغلب المواقف مما يتسبب في ارتفاع درجات التوتر فتصل حدّة الصراع الى ممارسة العنف بغض النظر عن درجات المستوى التعليمي.
- أن الجامعيات تعد أكبر نسبة موزعة بين اللّواتي لا يستطعن ايجاد حلول ممكنة من حين الى آخر والمواقف النادرة إذ هناك فروق بسيطة بينهما فتقدر الأولى ب 44,44 % والثانية ب 46,29%. ونستخلص من ذلك أن النساء أو الزوجات يضعن عدّة اعتبارات قبل اتخاذ القرار بوصفه قائم على تقييم العلاقة مع الشريك ومحاولة تحديد مكانتهن فيها خاصة اثناء المواجهة والنزاع معه، وهذا يختلف تماما في حالة الازواج.
- يفسر استعمال العنف كأسلوب للتعامل من حين الى آخر عند ذوي المستوى المتوسط والثانوي وهذا ما يفسر أن المستوى التعليمي عامل مهم في تقييد سرعة الغضب وعامل لتقدير ووزن الامور. مما يعني أن من عوامل تقبل الشريك و محاولة تفهمه و كذلك محاولة ايجاد عوامل للتواصل السليم كلما كان المستوى التعليمي أعلى و تقل أساسيات التوافق بين الزوجين

كلما قل المستوى التعليمي لدى الذكور و الاناث لطن هل يعني ذلك التقليل من استعمال العنف بأنواعه ؟ ! .

- نلاحظ أن الجامعيات سواء كن من اعضاء العينة أو زوجات المبحوثين فإن النسب ترتفع في المواقف النادرة للفشل في الإصغاء نتيجة الغضب ،و هذا يفسر أن هناك احتمال كبير في فاعلية تأثير التعليم لديهن في اتخاذ القرارات و أساليب التعامل مع شركائهن في العلاقة مما يسمح لديهن في فتح أفق جديدة في تعلم أساليب جديدة لتقريب التفاهم و التواصل معهم خاصة الجامعيات و الابتعاد قدر الإمكان في زيادة الضغط و رفع معدل الغضب و العدوانية لدى الازواج و قد يرجع ذلك الى عدة اعتبارات، فقد تكمن في عدة أسباب منها عدم جرح مشاعر الشريك أو المحافظة على توازن العلاقة أو المحافظة على توازن الأسرة لكن تنازلات يكون بتحمل الضغط النفسي الناجم عن ذلك و في هذه الحالة تكزن قابليتهن للتحمل أكبر قابلية الذكور بالمقابل هناك العديد من الازواج ذوي المستويات العالية تعليميا إلاّ أن أساليب تعامهم مع شركائهم لا تمد بصلة اكتسابهم أنماط سلوكية تدل على امكانية التفاهم أو التوافق الزواجي.
- لأن في معظم حالات الغضب و العدوان قد لا ينتبه لا المعتدي ولا الضحية عندما يستفز المعتدي الى زيادة تأزم العلاقة بزيادة الضغط على الطرفين أو احدهما فتنجر عنه سوء تقدير العواقب و عدم التنبه الى الانسحاب المباشر الأضرار المحتمة فلا يكون للمستوى الثقافي أي دلالة على مستوى الوعي من حيث اعتباره أحد العوامل للتوافق الزواجي و هذا ينطبق على كلا الجنسين لأن مزاجية الازواج و الزوجات و طبائعهم لها الأولوية في اعطاء الموقف اتجاهه في الهدوء و التريث و التعقل في ردة الفعل أو الثورة و العنف الذي يبدأ لفظيا و ينتهي في معظم الحالات جسديا.

- نستنتج ــن الذكور والأزواج عامة يستبعدون فكرة السماح بوجود مصلح بصفة دائمة والأرجح انهم يفضلون حل المشاكل مع شركائهم في العلاقة بطرقهم الخاصة إما باللجوء الى استعمال العنف او التأديب بالهجر او الانسحاب المباشر والتغاضي عن حل المشكل بحد ذاته وتجاهله مما يزيد من حدّته ويكون بذلك للمستوى للزوجين تأثير ضئيل في فهم المشاكل العالقة بينهما.
- عادة يكون الاقرب للزوج في حالة الشكوى من زوجته هي أسرته أو الأصدقاء لكنه لا يلقى اللوم والتأنيب الذي تلقاه الزوجة لأنه معزز بالسلطة التي يمتلكها، إلاّ انه لا يحبذ اللجوء الى الوسائط للتسوية إذا كان هو العنصر المعتدي بل يكتفي بالشكوى الى أهل الزوجة أو أهله دون انتظار تقييم سلوكه ضد زوجته من طرفهم.
- بالإضافة الى ان الأسرة الجزائرية تعلم أبناءها إثر قيامها بالتنشئة الاجتماعية أن خروج الأسرار الزوجية من إطار العلاقة يعتبر من أولى الأسباب في فشلها وعدم السماح لها بالدوام والاستقرار ونعتبره سلوكا غير صائب في حالات معينه إذا كانت العلاقات معنفة عوض ترقب ضرر أكبر فلا بد من ايجاد الوسائط لتقليل الأضرار.
- هناك بعض الازواج يسمحون بالتعليم لزوجاتهم في حدود لا تتعدى مركزها عليه لتجنب التحسس من تميزها عليه وفي اعتقادهم ان ذلك يؤثر على المركز السلطوي في العلاقة.
- هناك نوعين من الآراء منها التي ينبغي أن تكون عليه ،و منها التي هي ممارسات تصدر عن الأــفراد هي سلوكيات فعلية ،فاحتمال أن تكون هذه الآراء هي كما يتمناها الأفراد سواء كانوا ذكورا أو إناثا أي ما أرادوا معايشته عكس اختياراتهم الفعلية لذلك هم يقيمون علاقاتهم الزوجية وفق ما يجب أن يكون و يعتبرون ان الاختيارات المتوافقة تكون بين المستويات التعليمية المتشابهة للأزواج و بذلك يتوصل الأزواج في الاتصال السليم و التفاهم مع شركائهم

عكس الاختلاف الشاسع في المستويات التعليمية ،فمعظم هذه الحالات تجد نفسها في حلقة تقديم التنازلات من أجل احداث توازن في العلاقة و في كل مرّة يجد الضحية نفسه غير قادر على اقناع المعتدي أو حتى افهامه بضرورة تغيير سلوكه.

- يرجع السبب الى ان حالات الفرض السلطوي من طرف الشريك مرتبطة بالاختلافات الموجودة في المستويات التعليمية الزوجين خاصة و أن هذه التصريحات تقدم دليلا آخر على أن هناك عنفا في حالات يكون فيها المستوى الثقافي و التعليمي منخفض كما نجده موجودا عند الأزواج و الزوجات ذات المستويات العالية كالمستوى الجامعي لأن موضوع العنف و امتلاك السلطة في تطبيقه ليس مرتبط بالمستوى بقدر ما هو مرتبط بالتنشئة الاجتماعية للأفراد وبالعادات و التقاليد، تكون في معظم الحالات سيطرة ذكورية على الإناث و تكون عنفا مضادا من طرف الإناث على الذكور و يكون للعنف الرمزي و اللفظي الأثر البالغ في مراحل تطور العنف الى ان يعود الى مرحلة السكون من جديد ، فغالبا ما تمارس هذه السلطة و يصحبه عنفا عندما تكون الزوجة ناشزا أي يعني عصيانها لأوامر الزوج و عدم الطاعة أم نشوز الزوج يعني الكراهية و البغض لا عدم الطاعة و هذا ما لا تحتمله الزوجات في شركائهن.

المطلب الخامس: تحليل الفرضية الثالثة

افتقار الأزواج لمهارات الاتصال وحل المشكلات والتعامل مع الخلافات والصراعات بطريقة تعطي العنف مجالا وحلا إلزاميا، يفقد القدرة على إدارة الصراع شكله الفعال فبترتب عليه حالات رد الفعل والاستجابة.

أ- إما الفشل في الإصغاء.

ب-لا يميلان لاقتراح حلول ممكنة للمشكلة ولاستمرار العلاقة المتأزمة.

ت-الميل للانسحاب لكلا الزوجين لكلا الزوجين عن طريق هروب الزوج وصمت الزوجة.

ث-التعامل مع هذه الصراعات والمشكلات باستخدام العنف المضاد.

جدول 62: وصف أعضاء العينة المدروسة علاقتهم بالشريك حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	29	24,36	24	20,16	53	22,26
أحيانا	46	38,65	52	43,69	98	41,17
أبدا	44	36,75	43	36,16	87	36,55
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

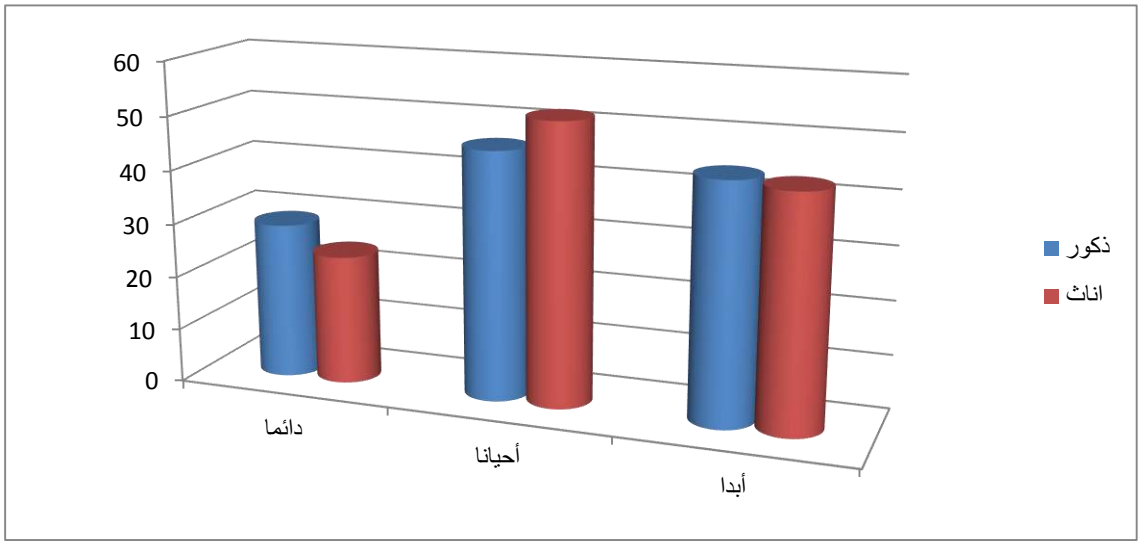

شكل رقم 60: وصف أعضاء العينة المدروسة علاقتهم بالشريك حسب الجنس

يوضح اعضاء العينية ان علاقاتهم ليست سيئة او يوجد توافق لا باس به مع شركائهم في العلاقة الزوجية حيث ان سبب عدم توافق ليس دائمة بل بين الجنس الاخر مائلة الى انعدام وتقدر نسبة الكبرى الكلية ب 41.17 %اي تقريبا نصف العينة مع الحالات انعدام عدم التوافق قد تصل النسبة الاجمالية الى ¾ من افراد العينة و توزع نسبة وجود عدم توافق في علاقتهم مع

الشريك من حسن لاخر عند الاناث 43.69% و تمثل النسبة الاعلى مقارنة مع الذكور إذ تقل و تقدر ب 38.65% و يتبين نسبة تقريبية عند الموافق التي تصرح استبعاد عدم توافق العلاقات بالشريك بين الذكور و الاناث اذ لا تتعدى 40 %من اعضاء العينة الكلي.

ونستخلص من ذلك ان اعضاء العينة متقبلين من شركائهم سواء كان ذلك من الاناث والذكور ومستقرين في علاقاتهم حتى ان وجدت نزاعات او صدمات بين الزوجين وقد ترجع الى عدة اسباب واعتبارات.

جدول 63: يوضح مواقف أعضاء العينة من انعدام التواصل مع الشريك حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	27	22,68	27	22,68	56	23,52
أحيانا	63	52,94	67	56,30	130	54,52
أبدا	29	24,36	23	19,32	52	21,84
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

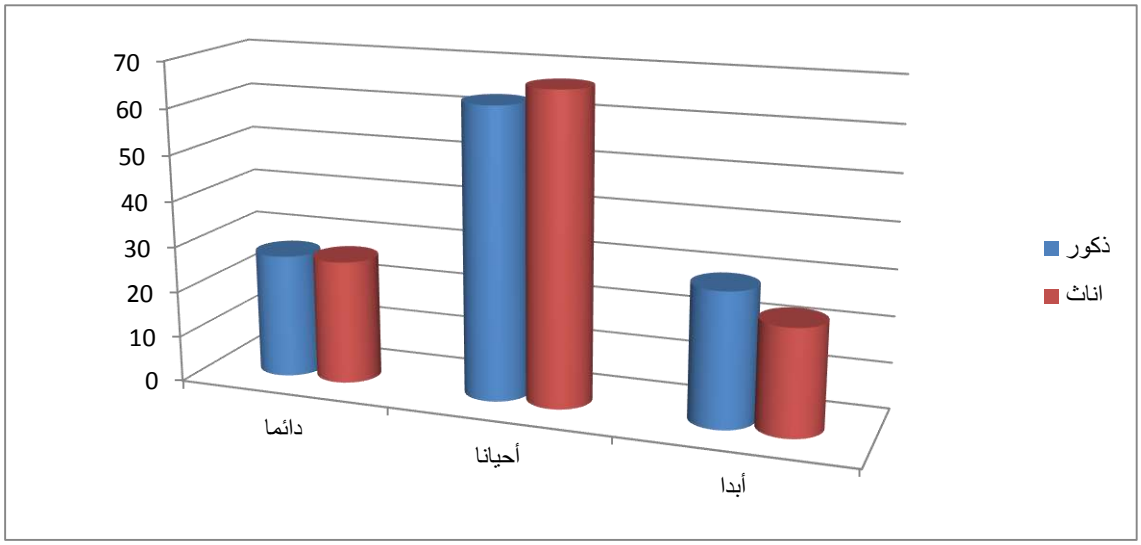

شكل رقم 61: مواقف أعضاء العينة من انعدام التواصل مع الشريك حسب الجنس

إن تصريحات المستجوبين الاعضاء العينة من وجود عدم توافقهم في التواصل مع شركائهم ولكن ليست دائما وانما في فترات متقطعة لم يفصح المستجوبين عن مدة هذه الفترات او مداها بنسبة كلية تقدر بـــ 54.52 % وموزعة مع الجنين اذ نقلوا عند الاناث بنسبة 56.30% وتقل بنسبة قليلة عند الذكور تقدر 52.94 %.

وترتفع النسبتين عند الجنسين بشكل عكسي اذ تلي نسبة الموافق لـــ" احيانا " الموافق "الدائمة" تقريبا ربع العينة في تلي النسبة العليا للذكور الموافق المنفية او المستبعدة الحدوث كذلك تقريبا ربع العينة.

ونستنتج من ذلك ان الوفاق بين الزوجين لا يكون في بداية الزواج رغم وجود فترات الخطوبة الا بعد فترة معنية من معرفة طبائع ومزاج كل طرف بالأخر وهذا بالطبع يأخذ مدة زمنية قد نقل او تطول على حسب طبيعة تعامل للزوجين مع بعضهما بالإضافة هناك عوامل تدخل في هذا التواصل و الوفاق او تفاهم منها عوامل التعليمية للطرفين وطرق التفكير والتنشئة الاجتماعية او الاصل الاجتماعي والواضح ان في العموم اعضاء العينة يعيشون في أسر قد تشوبها اضطراب وتصدع مؤقت الا انها تتسم بالاستقرار في معظم حالاتها .والاتفاق ويصرح البعض منهن الدراسة الاستطلاعية ان الامور المالية عادة تكون اساس المشكل الادارة المنزل خاصة اذا ترك الزوج حرية التصرف اذا ما تقلص حجم الدخل المالي للأسرة ويدفعها الى حل المشاكل الادارية واخذ التدابير بصورة فردية وهناك البعض الاخر من يتم الزوجات عند الوقوع من الازمات المالية الى لومهن في كثرة اتفاقهن واللامبالاة وهناك العكس من ذلك الزوجات من يتهمن الازواج بالتدابير وعدم المسؤولية في الانفاق المالي دون احتساب اواخر ايام لشهر مهم من يتكفل

بالإدارة منزلين في آن واحد وهو منزل الاسرة الاصلية ومنزل الاسرة الصغيرة (اسرته) فيكون الضغط الشديد على الزوجات فيهذه الحالة فيقع العبئ عليهن فيتولد المشكل بينهما الى صراع ثم الى عنف لفظيا ويمكن ان يتطور ويتطور اسباب تأزمه وهذا ما يوضحه الجدول رقم (الثاني.

جدول 64: عدم التوافق مع الشريك في إدارة المنزل أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	53	44,53	55	46,21	108	45 ,37
أحيانا	45	37,81	38	31,93	83	34,87
أبدا	21	17,64	26	21,84	47	19,74
المجموع	119	100	119	100	238	100

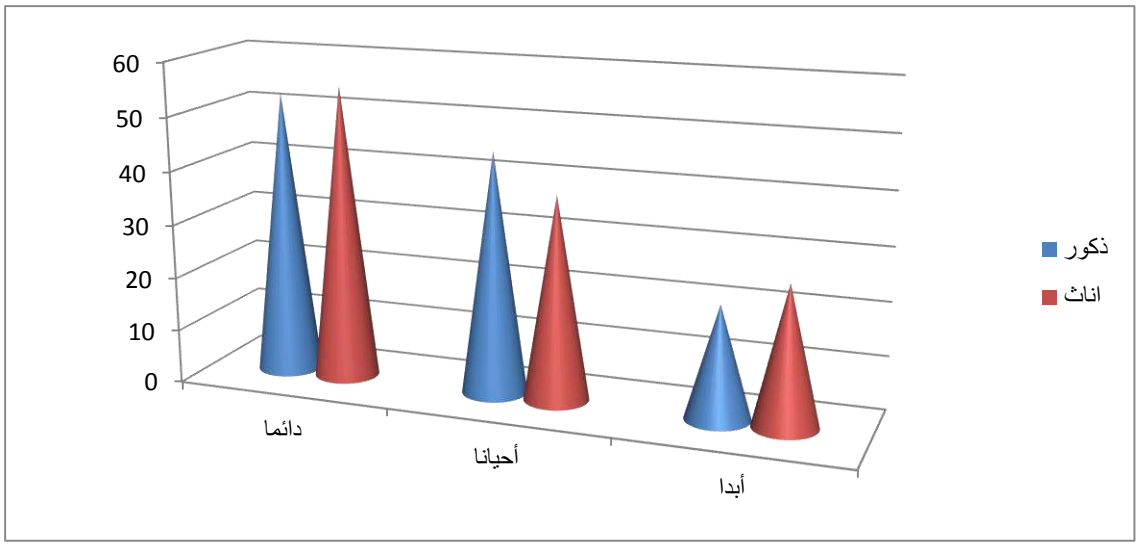

شكل رقم 62: عدم التوافق مع الشريك في إدارة المنزل أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

ان اكبر نسبة مصرح بها عدم توافق مع الشريك في ادارة المنزل او تكون مولدة للعنف معه بصفة دائمة تقدر المجموع الكلي ب45.37 وموزعة لدى الجنين بشكل

متقارب ان ترتفع قليلا عند الاناث عنها عند الذكور ب46.26 حيث يصرحن ان الازواج يتدخلون دائما ادارة المنزل حيث لا تكون لهم علاقة بذلك اي يتخذون القررات حول امور المنزل في لحظة وقوع المرفق ولا يبحثون عن حيثيات حدوثه ولا على اسبابه فيعتقدون ان هذا اجحاف في حقهن بعدم السماح لهن يتوضيح المشكل او الموقف خاصة اذا ما يتعلق الامر بميزانية الاسرة والمصاريف اليومية.

جدول 65: عدم التوافق مع الشريك في إنفاق المال أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

الجنس/المواقف	ذكور		إناث		المجموع	
من عدم التوافق	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	48	40,33	45	37,81	93	39,07
أحيانا	53	44,53	56	47,05	109	45,79
أبدا	18	15,12	18	15,12	36	15,12
المجموع	119	100	119	100	238	100

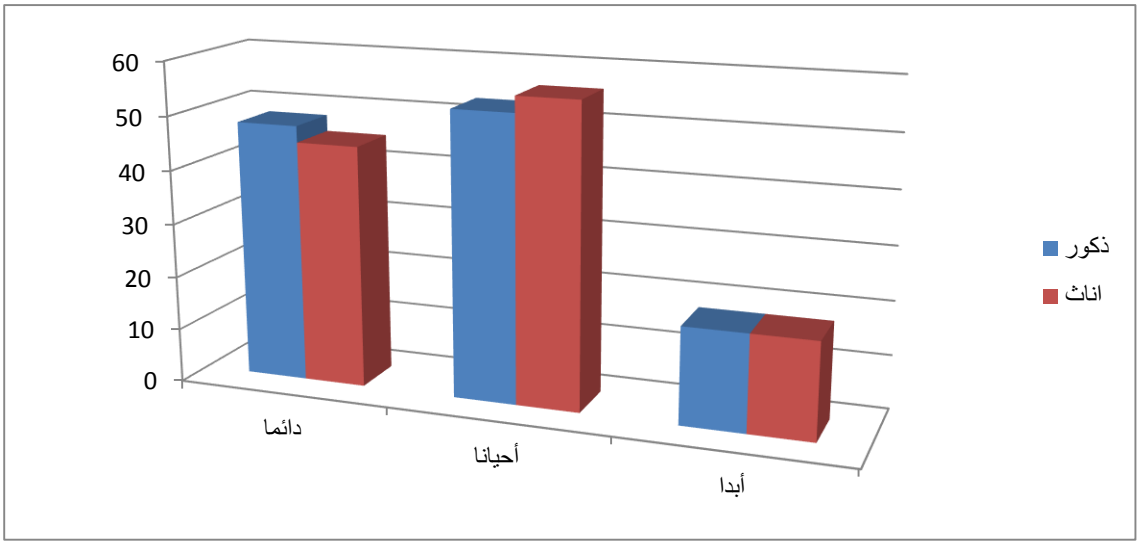

شكل رقم 63: عدم التوافق مع الشريك في إنفاق المال أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

يوضح هذا الجدول رقم (عدم توافق اعضاء العينة مع شركائهم في العلاقة على انفاق المال او تكون مولدة للعنف معه كما سبق وذكرت في الجدول رقم (السابق وهذا يؤكده هذا الجدول رقم (بنسبة 45.79 لكن ليس بصفة دائمة بل بين الجنس و الاخر موزعة على الجنين بالاختلاف بسيط اذ تكثر عند الاناث بنسبة 47.05 في حين يصرح بها الذكور بنسبة تقدر ب44.53 في حين ان النسب الدائمة هي ذات نسب معتبرة وهي اعلى عند الذكور مقارنة عنها عند الاناث اذ تقدر ب 40.33 مقابل 37.81 عند الاناث .

ونستنتج من ذلك ان الامور المالية تحتل المراتب الاولى في عدم التوافق حولها وهذا ما يصرح به أكثر من نصف العينة بصفة دائمة وبين الحين والأخر.

جدول 66: عدم التوافق مع الشريك في تربية الأولاد أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

الجنس/المواقف	ذكور		إناث		المجموع	
من عدم التوافق	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	35	29,41	44	36,97	79	33,19
أحيانا	53	44,53	46	38,65	99	41,59
أبدا	21	17,64	26	21,84	47	19,74
بدون إجابة	10	8,40	3	2,53	13	5,46
المجموع	119	100	119	100	238	100

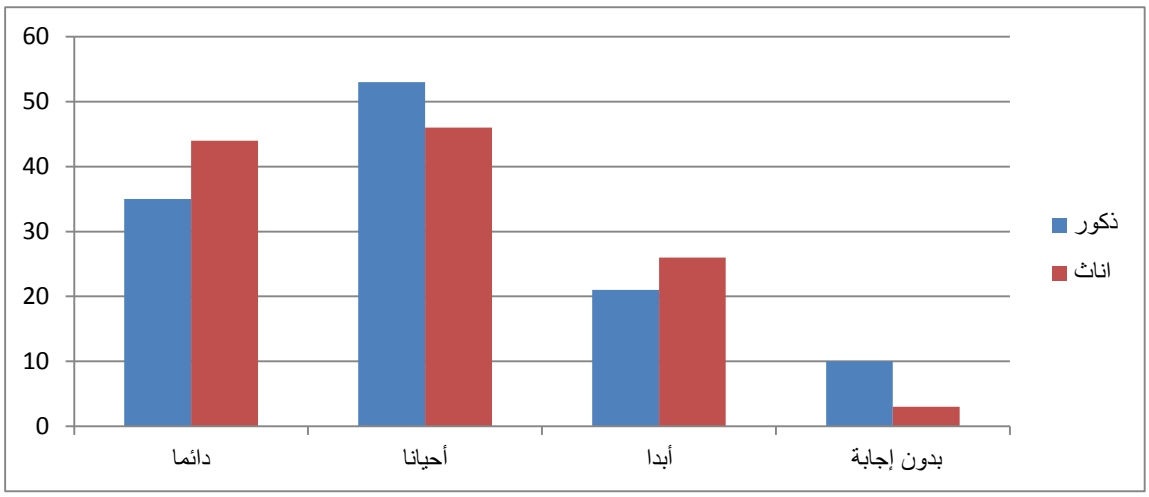

شكل رقم 64: عدم التوافق مع الشريك في تربية الأولاد أو مولدة للعنف حسب الجنس

عادة ما يكون اختلاف تربية الزوجين عامل مهم في تربية اولادهم فمن خلال تصريحات اعضاء العينة نجد ان النسبة الكبرى عدم التوافق مع الشريك في تربية الاولاد أو تكون مولدة للعنف معه لا تكون بصفة دائمة بل في حين الى اخر نسبة 41.59 وهي موزعة على حسب الجنسين لمعاناة حدوث هذا المشكل لدى الذكور اكثر من الاناث نسبة 44.53 ونسبة تقل عنها عند الاناث تقدر ب38.65 الا انه هناك نسبة تقريبية عند الاناث في معاناتهن لهذا المشكل بصفة دائمة وتقدر ب36.97 ما يوضح ان مهمة تربية الابناء ملقاة مع عاتق الاناث (الزوجات) اكثر من الذكور

اذن مسالة التلقين والامتثال سلطة رب الاسرة من مسؤولية الزوجة اكثر من مسؤولية الزوج بالاضافة الى ان الازواج يحملونهن مسالة فشل الابناء في الدراسة انحرافهن ودخولهم مع جماعة السوء ، ربما تعاطيهم الممنوعات ، مما يعني عدم مقدرتهن على التربية السليمة لهم في حين ان هذه المسؤولية هي من اختصاص الطرفين بالتساوي من ملاحظاتنا في الدراسة الاستطلاعية لمسنا ان الازواج عادة لا يعطون وقتا كافيا لأولادهم حق الرعاية والمتابعة والمراقبة نظرا الضغوطات العمل سواء كانت المرأة

عاملة او ماكثة في البيت فيكون ضغط العمل من الجانبين فيكونان المسئولان لالأوليان في عملية تربية الاولاد سواء كانت سوية او منحرفة. وهناك عوامل اخرى تدخل في عدم التوافق في هذه المسالة قد يكون المستوى التعليمي (وهو اهم عامل) ويلاحظ مرار تكرار نتائجه على مستوى الزوجين و تكون هناك نقاط مشتركة يتفق عليها الزوجات في هذه التربية فاذا اراد الوالد ان يوبخ او يأنب ولده فلا يصح للام ان تنتقد قراره امام الاولاد والعكس صحيح ينتظر الزوجان ان يكونا في استقلالية تامة عن الاولاد لكي يتم النقاش في اسلوب تهذيب سلوك الابن والاّ تكون هذه الطريقة بابا للغضب والعنف يفتح على الزوجين.

جدول 67: عدم التوافق مع الشريك العلاقة الجنسية أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

الجنس/المواقف	ذكور		إناث		المجموع	
من عدم التوافق	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	28	23,52	19	15,96	47	19,74
أحيانا	55	46,21	65	45,62	120	50,42
أبدا	36	30,25	35	29,41	71	29,83
المجموع	119	100	119	100	238	100

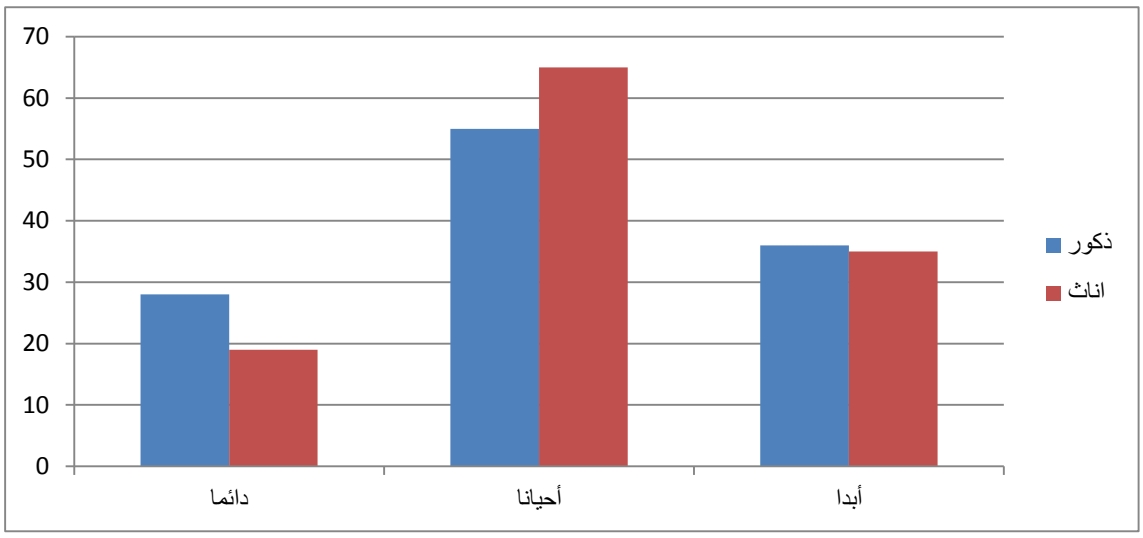

شكل رقم 65: عدم التوافق مع الشريك العلاقة الجنسية أو تكون مولدة للعنف حسب الجنس

ويتضح من الجدول رقم (ان نسبة ال تدين يجدون عدم التوافق مع شركائهم والعلاقة الزوجية بصفة ليست دائمة بينة الحين والاخر بينه كبرى تقدر ب5042 اي ما يعادل نصف العينة موزعة حسب الجنسين بمقدا ر اعلى النساء المتزوجات ما يعادل 79.88 من اصل 119 مستوجبة وبنسبة 46.21 من اصل 119 مستوجب وبين المواقف الدائمة المواقف التي تصاف المشكل بين الحين والاخر معا بعض تمثل ربع العينة فقط.

و وبتالي ان من اهم الاسباب عدم تصريح الاعضاء المبحوثة عن الحديث في المشكل هو حساسية الموضوع اذ يمكن العلاقة الحميمية بين الزوجين حولها ، وبالتالي فان عوامل الاستقرار والتفاهم بينهما يكون اساسها ارتياح واستقرار النفسي والألفة و المودة بالإشباع الجنسي بينهما .

واذا لم يتم فتح حوار ونقاش حولها سيكون هناك تجاهل خطير في العلاقة وتضخيم هذا التجاهل يولد نفور ونكران يصعّد عوامل الضغط الذي يتحول الى مشدات كلامية واساليب تعامل تختلف مدة استمرارها ودرجات تصعيده الى حسب شخصيات

الازواج والزوجات وفي نفس الوقت يكون لعامل كبت هذه المشاعر من أوليات بروز حلقة العنف بينهما.

جدول 68: عدم التوافق مع الشريك في العلاقة مع أسرة الزوج أو الزوجة أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	7	5,88	13	10,92	20	8,84
أحيانا	78	65,54	74	62,18	152	63,86
أبدا	34	28,57	32	26,89	66	27,73
المجموع	119	100	119	100	238	100

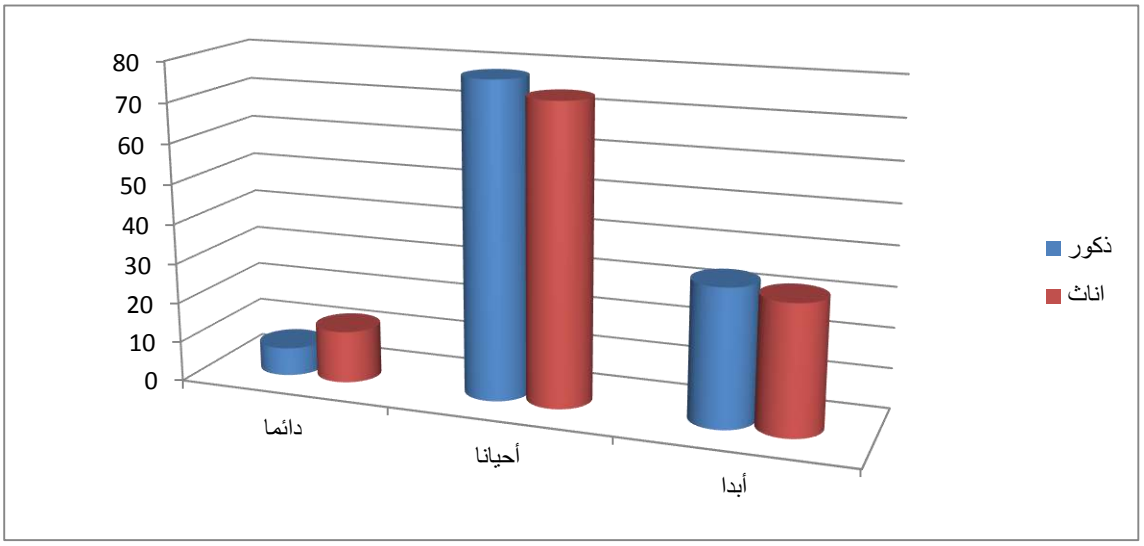

شكل رقم 66: عدم التوافق مع الشريك في العلاقة مع أسرة الزوج أو الزوجة أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

نستخلص من الجدول رقم (أن نسبة كبيرة من أفراد العينة من لا يجدون توافقا مع شركائهم في العلاقة نتيجة عدم توافقهم في العلاقة مع أسرة الزوج او الزوجة أو تكون مولدة للعنف معه وفقا للمجموع الكلي تقدر النسبة ب 63,86 % موزعة حسب الجنسين بأكثريتهم عند الذكور و تقدر

ب 65,54% و تقدر عند الاناث ب 62,18% و يبدوا ان النسبتين متقاربتين إلاّ بفارق بسيط ، و ربما يرجع السبب من وراء ذلك الى المشكل الحماة و الكنات الذي يدفع بالازواج الجدد بالرغبة في الاستقلال لأن هذه العلاقة الخارجية تدفع بالضرر للعلاقة الداخلية أي بين الزوجين فتكون من طرف الزوجين حساسية اختيار و اعطاء الحق لأهله على زوجته ن و من جهة الزوجات تتولد مسألة تحديد المكانة و القيمة عند الزوج و من الخطأ أن تلزم الزوجات بالاختيار المحتم بين بينها و بين أهله و خاصة والده أو والدته بل عليها التفهم ان مكانتها عنده لا تقبل القياس او المجادلة أو حتى الاختيار و نفس الشيء بالنسبة للزوجة لا تقبل المساومة في حق أهلها و بالتاي ضروري من الطرفين معرفة تحفظ كل طرف في العلاقة و تقبل أهل الطرف الثاني ليتم ايجاد مساحة مشتركة بين الزوجين في بناء العلاقة بين العائلتين لا انفصالهما و هذا هو المعنى الحقيقي للمصاهرة إذ ليست مصاهرة بين شخصين بل عائلتين إلاّ ان ما نشاهده في الواقع المعاش أن ام الزوجة تريد الأفضل لابنتها لكن في بعض الاحيان تسدي لها نصائح و اتباع اساليب قد توقعها في مشاكل مع زوجها و بدوره لا يقبل ان يساوم في حق اهله و العكس صحيح .الاّ ان الغريب في الامر حين تقع المشاكل و النزاعات بين الزوجين و تكون الضحية هي المرأة تصف موقف اهلها عدم التفهم .

جدول 69: عدم التوافق مع الشريك في النظرة إلى الدين أو العرق أو التقاليد أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	17	14,28	15	12,60	32	13,44
أحيانا	37	31,09	39	32,77	76	31,93
أبدا	65	54,62	65	45,62	130	54,62
المجموع	119	100	119	100	238	100

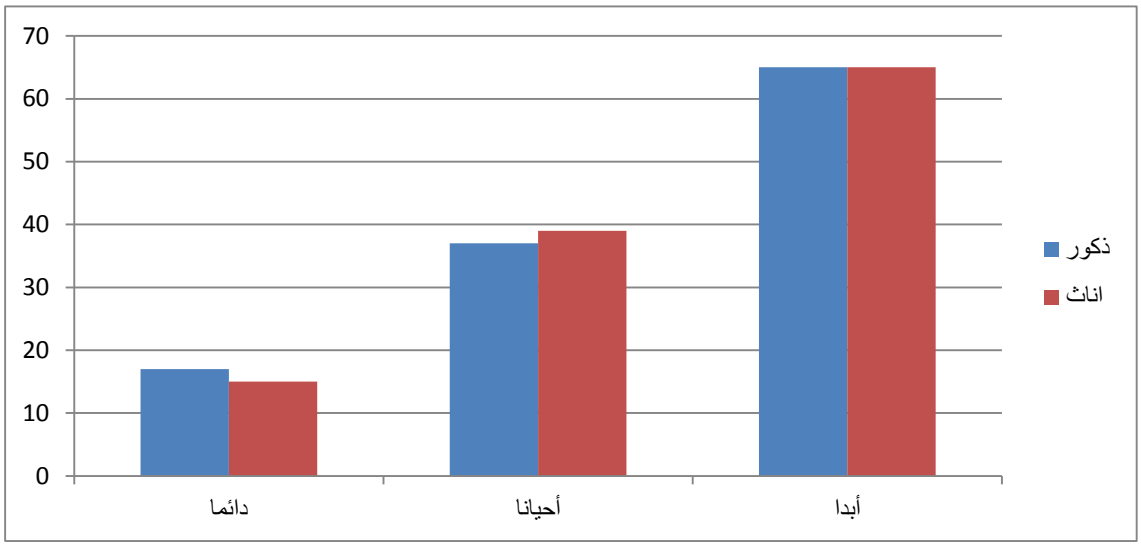

شكل رقم 67: عدم التوافق مع الشريك في النظرة إلى الدين أو العرق أو التقاليد أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

لا يظهر ان المشاكل التي تتولد عن عدم التوافق مع الشريك في اطار الدين او العرف او التقاليد و ربما قد يؤدي الى تكوين العنف بينهما لا يمثل اغلبية العينة و اذ تصف العينة ما تصرح لا توجد بينها و بين الشريك مثل هذا عدم التوافق نسبة كلية تمثل 54.62 موزعة على اعضاء العينة الذكور و الاناث بالتساوي و تمثيل هي الاغلبية بين النسب المصرح بها بالاضافة الى ان كلما تقاربين النسب الى ان كلما تقاربين النسب الى التكرار الدائم كلما قلت هذه النسب.

فنستنتج ان اعضاء العينة غير متشددين هذه الامور ربما يرجع ذلك ان اختياراتهم عند الاحكام الزواج يحرصون على التوافق فها قبل الدخول اطار العلاقة ا وان اعضاء العينة لا يدققون مثل هذه الامور الا في حالات خاصة اذا ما تعلق الامر بالسترة او الاختلاط بالجنس الاخر والممارسات الدينية.

جدول 70: عدم التوافق مع الشريك في الموقف من النشاط الاجتماعي والمهني ومستوياته أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	31	26,05	22	18,48	53	22,26
أحيانا	43	36,13	51	42,85	94	39,49
أبدا	45	37,81	46	38,65	91	38,23
المجموع	119	100	119	100	239	100

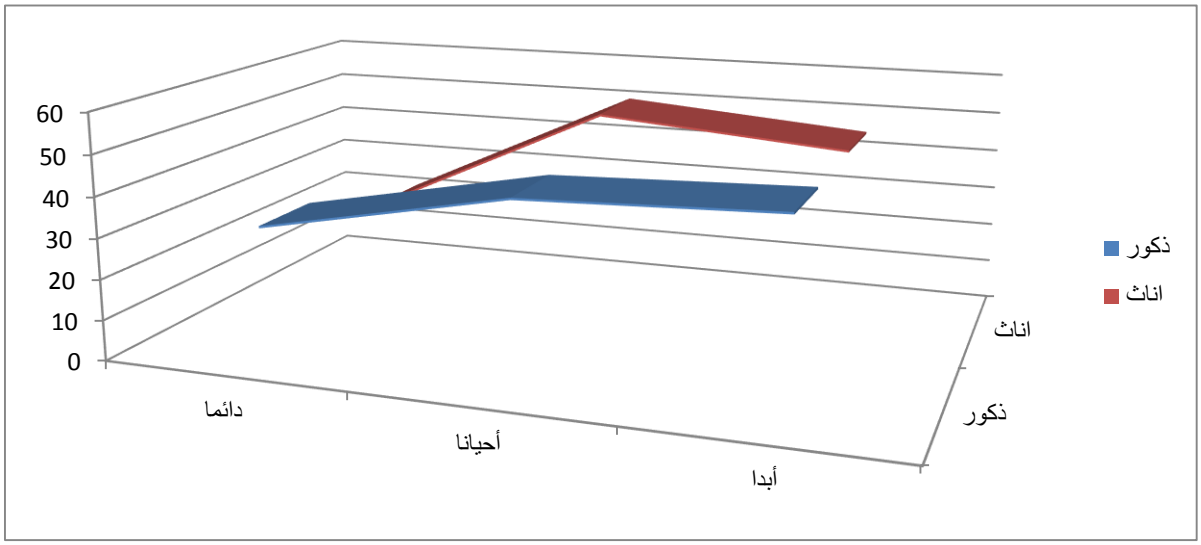

شكل رقم 68: عدم التوافق مع الشريك في الموقف من النشاط الاجتماعي والمهني ومستوياته أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

يوضح عدم التشديد فيها ابدا يفارق بسيط ان تقدر النسب الكلية لموافق ل احيانا 39.49 الموافق ل ابدا 38.29 موزعة حسب الجنسين بارتفاع النسبة عند الاناث بموافق "احيانا "حدوث عدم التوافق و الاتفاق حول النشاط الاجتماعي المهني و قد تكون مولدة للعنف معه بنسبة 42.85 و يمثل عند الذكور الموافق المستبعدة اكبر نسبة 37.81 .

فنستنتج ان الاناث لسن مستقلات كفاية في امور نشاطهن الاجتماعي و المهني بل دائما ما يكون رأي ازواجهن مهم في اتخاذ القرارات و خاصة المهنية منها، اذ بعض الرجال لا يحبذ فكرة عمل الزوجات في تواجد عدد كبير من الرجال مقر العمل.

والعكس صحيح هناك بعض الرجال يتلقون بعض الإعترضات في امور نشاطهم الاجتماعي والمهني من طرف زوجاتهم تنوع العمل الذي يمارسونه او دخولهم من النشاطات الاجتماعية غير المنتجة اذ يعتبرونها لا فائدة منها بما انها لا تدر عليهم ربحا كافيا الى غير ذلك من الامثلة.

جدول 71: عدم التوافق مع الشريك في اختيار الأصدقاء والتردد عليهم أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

الجنس/المواقف	ذكور		إناث		المجموع	
من عدم التوافق	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	22	18,48	26	21,84	48	20,16
أحيانا	51	42,85	55	46,21	106	44,53
أبدا	46	38,65	38	31,93	84	35,29
المجموع	119	100	119	100	238	100

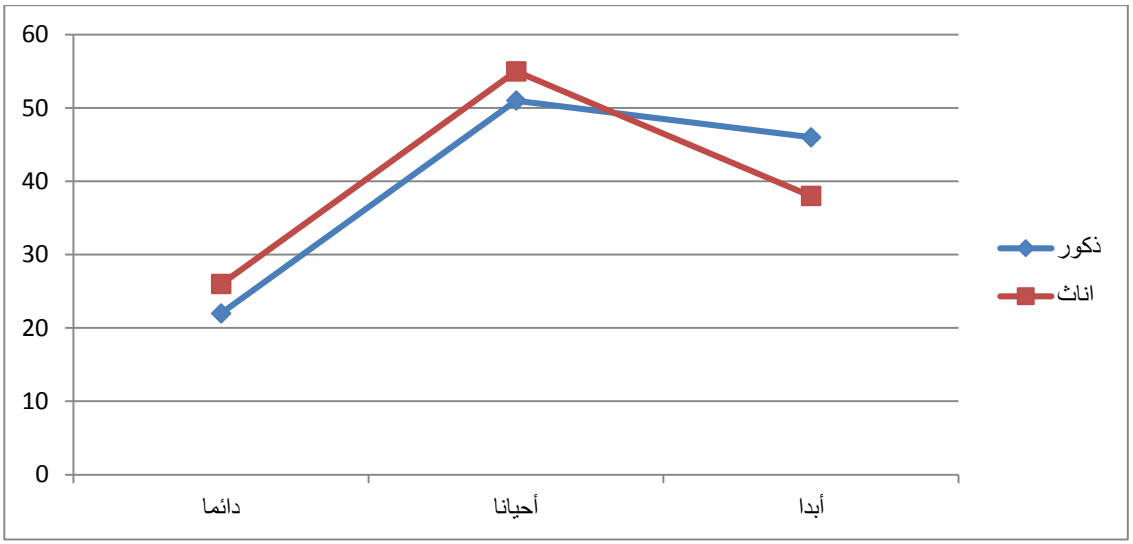

شكل رقم 69: عدم التوافق مع الشريك في اختيار الأصدقاء والتردد عليهم أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

عادة الازواج قبل الزواج لايهتمون لامور اصدقاء بشركائهم الا بعد الزواج وهذا يلاحظ دائما عندما يدخل احدى الطرفين في النقاشات الدائرة مع شريكة في العلاقة قياسات على اصدقائه في مجال حياتهم المعيشية و مكانتهم او طرف تسطيرهم لحياتهم المالية و الترفيهية ما يولد حساسية بين الزوجين خاصة و ان كانت المقدرة المالية لهذين الزوجين في غير المستطاع . او هناك اختلافا في طرق التفكير وهو اساس المشكلة

ويتضح من هذا ان تقريبا تصف العينة يعانون من مثل هذه المشاكل وتقدر ب 44.53 بتكرار الحالات احيانا اذ تعد اعلن النسب الاجمالية موزعة حسب الجنسين بمقدار اعلن نسبيا عند الاناث ب 46.61 و عند الذكور ب 42.85 يكون تعرض السيطرة عامل بهم في تقدير او لويات الطرق الثاني مما بعد عامل ضغط و خنق و يعتبرونه تعدي بل حق الطرق الثاني.

جدول 72: عدم التوافق مع الشريك في ممارسة الهوايات ومناقشة الطموحات أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	5	4,20	8	6,72	13	5,46
أحيانا	40	33,61	41	34,45	81	40,03
أبدا	74	62,18	70	58,82	144	60,50
المجموع	119	100	119	100	238	100

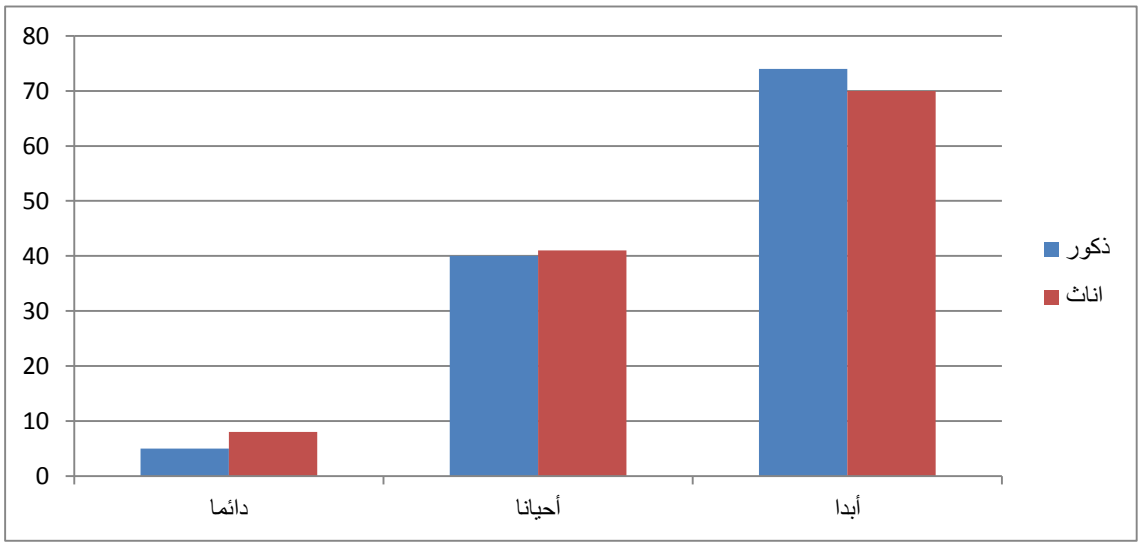

شكل رقم 70: عدم التوافق مع الشريك في ممارسة الهوايات ومناقشة الطموحات أو تكون مولدة للعنف معه حسب الجنس

هناك فرق بين ممارسة الهويات ومناقشة الطموحات اذ هناك والازواج والزوجات من يعزز هوايات الطرف الثاني اي الشريك ويقوم بعملية تحفيزه الى الافضل

وهناك من الازواج من لا يبالي بهوايات الطرف الثاني وهناك من يحدّ من هذه الهويات والطموحات في الشريك لمحاولة طغيان هواياته وطموحات عليه مما يولد احتقان الموقف و لا يعد عامل تقريب المسافة بين الزوجين بل يعمل على تنمية الانانية الفردية لكل منهما او احدهما

فيتم الضغط على حساب الطرف الواحد لكن في اغلب الحالات يتم استقرار العلاقة اذن يرون العنف على المستوى الظاهر.

ويتضح من هذا الجدول رقم (ان قلما يتم التعارض على هذه الهويات و الطموحات على الطرف الثاني ألا و هو الشريك بنسبة اعلى عند الذكور ب 62.18 و عند الاناث 58.82 الا ان نسب حدوث بمشاكل اطارها كما هو مصرح لدى اعضاء العينة تفوق ربع العينة عند الجنسين لكن ليس بصفة دائمة اذ تقدر عن الاناث ب 34.45 و عند الذكور ب 33.61 الا ان هذه النسب في الواقع المعاش الفعلي، مستخلص من الدراسة الاستطلاعية ان نسبة كبيرة من المستجوبين قد أشاروا الى هذه النقطة.

جدول 73: الإحساس بعدم القدرة على مناقشة الأمور التي تزعجك مع الشريك حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	43	36,13	55	46,21	98	41,17
أحيانا	44	36,97	37	31,09	81	34,03
أبدا	32	26,89	27	11,34	59	24,78
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

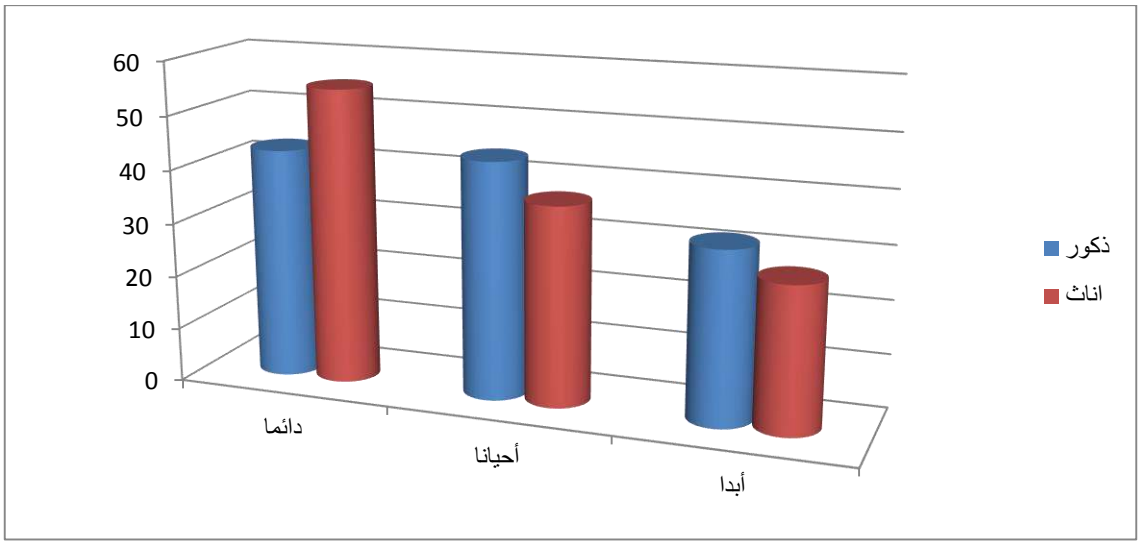

شكل رقم 71: الإحساس بعدم القدرة على مناقشة الأمور التي تزعجك مع الشريك حسب الجنس

ممن الواضح ان نتائج ما درسناه سابقا هناك امورا معينة وفقا الموافق التي يكون فيها الزوجان لا يتم طرح و منافشة العناصر التي تمس وتحرج احد الاطراف في العلاقة و لا يجد سبيلا لاقناع الطرف الثاني بضرورة تغبير سلوكه أو مراجعة قراراته التي تبدو في نظره خاطئة و هذا حسب تصريحات المستجوبين يكون بصفة دائمة على مستوى الكلي لافراد العينة بنسبة 41.17 موزعة حسب الجنسين بنسب .متفاوتة اذ تعلوا عند الاناث بنسبة 46.21 تقريبا تصف العينة مقابل 36.13 عند الذكور اذ هذه تعتبر المرافق الدائمة حصول مشكل عدم القدرة على مناقشة الامور التي تزعج اعضاء العينة مع الشريك حسب الجنس .

و قد يرجع السبب الى ان تخمين الطرف المتضرر في محاولة الطرح و المناقشة يضع في الحسبان عدم قبل المعتدي و رفض استعابه بضرورة تصحيح الوضع المتأزم قبل ان يزداد الضغط عليه و يتازم اكثر و اكثر الى واكثر الى يصبح عنقا فعليا ممارسا .. نفس الوقت المتضرر في العلاقة يعتبر عدم قدرته على مناقشة الامور المزعجة في شريكه عنقا رمزيا قد يتطور في مرحلة من مراحل تأزم العلاقة .

جدول 74: اللجوء الى عدم الميل الى اقتراح حلول ممكنة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	23	19,32	33	27,31	56	23,52
أحيانا	53	44,53	55	46,21	108	45,37
أبدا	43	36,13	31	26,05	74	31,09
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

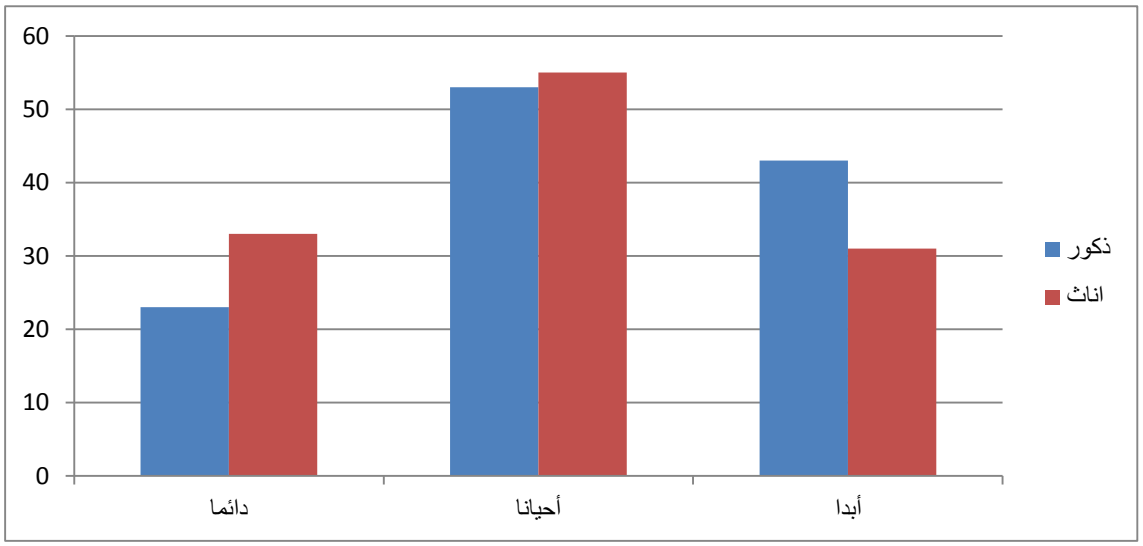

شكل رقم 72: اللجوء الى عدم الميل الى إقتراح حلول ممكنة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

يوضح الجدول رقم (ان هناك عدد كبير من اعضاء العينية تقريبا . نصفها من المجموع اكلتي اذ تمثل 45.37% ممن لا يميلون الى اقتراح حلول ممكنة كاسلوب للتعامل مع الشريك احالة العجز عن المشاكل مما يعيق التواصل معه، اذ هذه النسبة موزعة حسب الجنسين بارتفاعها نسبيا عند الاناث اذ تقدر نسبتها ب44.53%.

ربما يرجع ذلك عادة لانزعاج الشركاء اذ كان احد الطرفين يتهرب من ايجاد حلول ممكنة للمشاكل العالقة بينهم وبين الاطراف الثانية للعلاقة وقد يسبب هذا اتهام بعضهم البعض بعدم تحمل المسؤولية للمشاكل الحاصلة في الاسرة وقد يصل الى حد الشتم والسب وهذا ما سبب احتقان الوضع وتصاعد التصادم في الموقف بينهما ويكون بذلك نذكر الطرف الذي يتهرب بسلسلة من سلبياته مما يدخل العلاقة الى اطوار اكثر توتر وعنفا خاصة عند الاناث .

إذ يقول المثل الشعبي ان الرجل ينسى ولا يسامح والمرأة تسمح ولا تنسى .

جدول 75: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	20	16,80	28	23,52	48	20,16
أحيانا	63	52,94	54	45,37	117	49,15
أبدا	36	30,25	37	31,09	73	30,67
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

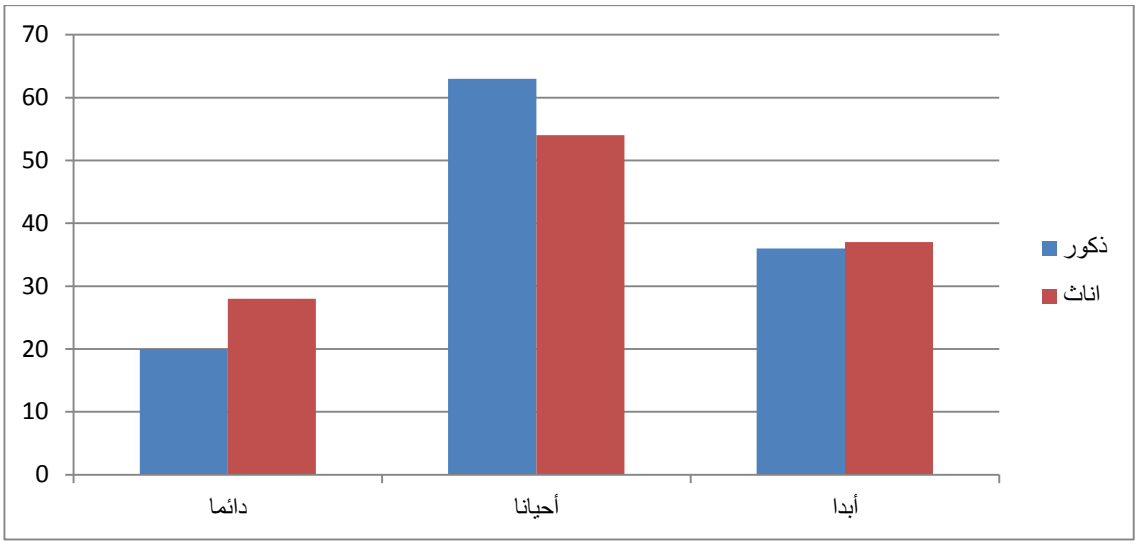

شكل رقم 73: الفشل في الإصغاء نتيجة الغضب كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

يتضح من الجدول رقم (ان اعضاء العينية نسبة تقدر ب الى النصف ممن يفشلون الاصغاء نتيجة الغضب كأسلوب يعتمد ونه في التعامل مع الشريك : حالة العجز عن حل المشاكل العالقة بين الحين والاخر بنسبة تقدر ب49.15% موزعة حسب الجنسين نسبة تفوق عند الذكور وتقدرب52.49% مقابل 45.37 عند اناث ، وقد يرجع السبب الى ان هناك امورا معينة و لا يحبذ الازواج المناقشة فيها قد تمس عادة طبائهم وسلوكهم التي تزعج شركائهم الاناث العلاقة او قد يمس انتقاد عائلاتهم (أي عائلة الزوج) خاصة الام الزوج او اخواته احد افراد اسرته فسرعة الغضب لديهم تجعلهم يفشلون في الاصغاء يصبح العدوان المصاحب لهذا الغضب هو الاسلوب المتعامل به مع الشريك وقد يصحبه عنفا لفضيا او احد يتطور الى غير ذالك.

جدول 76: اللجوء الى الإنسحاب مباشرة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	36	30,25	49	41,17	85	35,71
أحيانا	50	42,01	45	37,81	95	39,91
أبدا	33	27,73	25	21,02	58	24,36
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

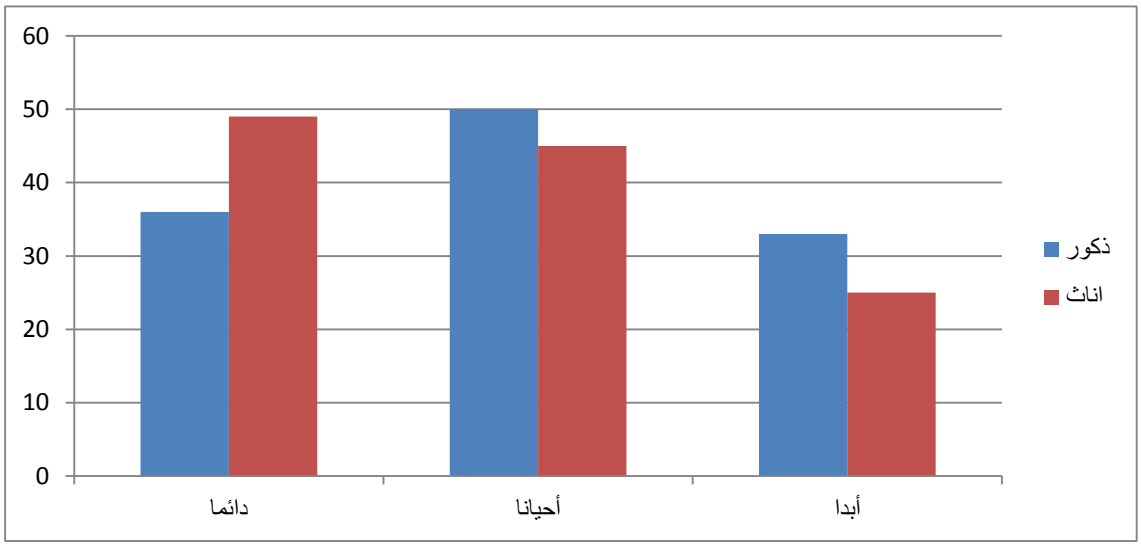

شكل رقم 74: اللجوء الى الإنسحاب مباشرة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

في بعض حالات العجز عن حل المشاكل العالقة مع الشريك يلجأ بعض الازواج الى الانسحاب مباشرة تجنبا لتطور الموقف و لعدم تصعيب الموقف اكثر فأكثر يعتبرون هذا الاسلوب هو احسن حل لتوقيف الوضع لا انهاءه لكن ليس بصفة دائمة بل من حين الى آخر كأكبر نسبة كلية تقدر ب 39,91 % إذ النسبة تعلوا عند الذكور مقارنة عنها عند الاناث و تقدر النسبة لعددهم ب 42,01 % في حين ان الزوجات تكثر نسبتهن في المواقف الدائمة بنسبة 41,17 % .

و هناك بعض الحالات التي يكون فيها الازواج يستعملون هذا الاسلوب القصد منه التأديب أي تأديب الزوج لزوجته او العكس لكن ليس بالصورة المباشرة التي يؤدب فيها الزوج زوجته، إذ يتضح من الجدول رقم (ان الاناث يعانون من هذا الاسلوب في التعامل بصفة دائمة أكثر من معاناة الذكور من شركائهم من حين الى آخر الذي يمثل اكبر نسبة.

و على حسب التفسيرات التي يقدمها الطرفان لهذا الاسلوب فهم يقران انه قد تتضاعف عنه عدة مضاعفات مما تزيد من تباعد العلاقات كما يضاعف في تضخيم الكبرياء لدى الضحية، وفي بعض الحالات تعتبر فرصة لتجديد العلاقة و اعطائها نفسا جديدا يستأنس به الطرفان و يخلص هذه العلاقة المتوترة إما من الملل أو المشاعر السيئة أو الضغائن.

جدول 77: اللجوء الى السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

الجنس/المواقف	ذكور		إناث		المجموع	
من عدم التوافق	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	30	25,21	21	17,64	51	21,42
أحيانا	59	49,54	50	42,01	109	45,79
أبدا	30	25,21	48	40,33	78	32,77
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

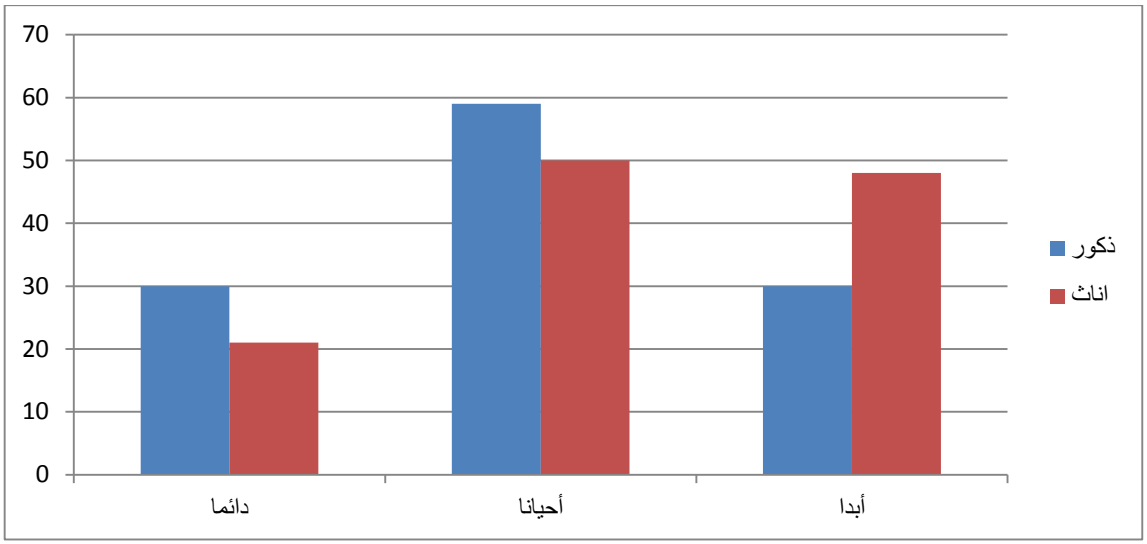

شكل رقم 75: اللجوء الى السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أو الزوجة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

يتضح من الجدول رقم (نسبة لا بأس بها تلجأ الى السماح بوجود مصلح من طرف الزوج أو الزوجة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة بنسبة تقدر بـــ 45,79 % من المجموع الكلي للعينة موزعة على الجنسين بأكثريتها عند الذكور بنسبة تقدر ب 49,59 % و تقدر عند الاناث ب 42,01 % الاّ انها ليست مواقف دائمة بل في فترات معينة إذ هي مرتبطة بطبيعة المواقف و الموضوعات التي تستلزم اللجوء الى مصلح و عادة ما تكون هذه الاستنجادات نتيجة ما تصل اليه العلاقة من مرحلة عدم قدرة الزوجين على التواصل على المدى الطويل و احساس الطرفان باستحالة الاستمرار في مثل هذه العلاقة دون حدوث أي اتصال أو تواصل ، لا يكون في مصلحتهما او في مصلحة الاولاد ان وجدوا.

جدول 78: اللجوء الى استعمال العنف كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

الجنس/المواقف من عدم التوافق	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	27	11,34	29	24,36	56	23,52
أحيانا	49	41,17	54	45,37	103	43,27
أبدا	43	36,13	36	30,25	79	33,19
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

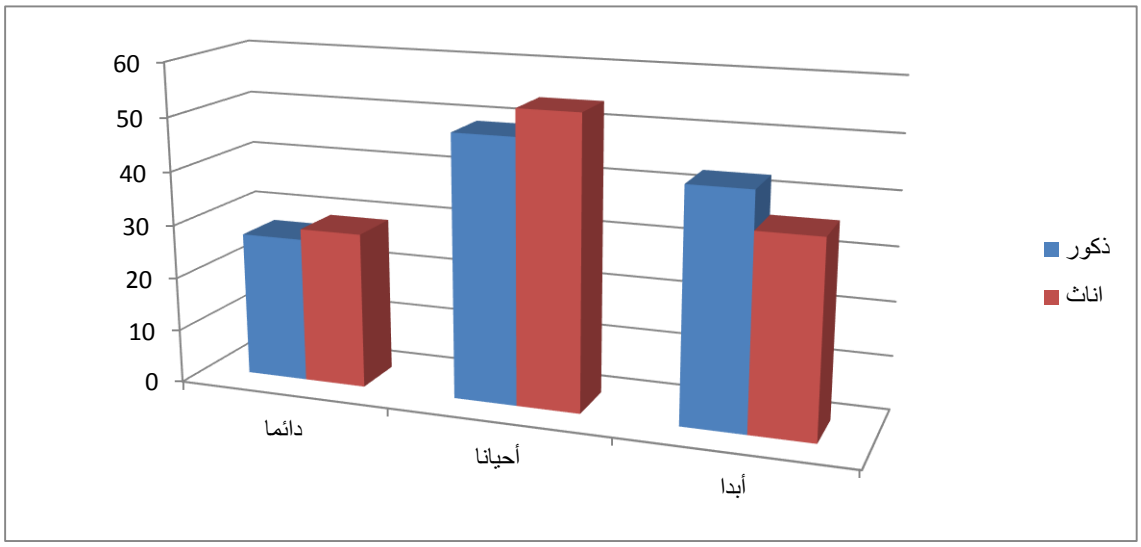

شكل رقم 76: اللجوء الى استعمال العنف كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة حسب الجنس

أصبح من الملاحظ ان اعضاء العينة يلجئون الى استعمال العنف ذكورا و اناثا في معظم حالاتها تكون في فترات معينة كنسبة عليا تقدر ب 43,27 % موزعة حسب الجنسين إذ تعلوا عند الاناث بنسبة 45,37 % مقارنة عنها عند الذكور إذ تقدر ب 41,14 % و تقل النسب في المواقف الدائمة لاستعمال العنف كأسلوب للتعامل بشكل اساسي.

إلاّ انه بالجمع بين المواقف الدائمة والمؤقتة في استعماله من طرف أعضاء العينة اجدأن ¾ منهم من يمارسونه و هي تعتبر نسبة عالية مقارنة بالنسب المستبعدة لاستعماله.

و قد يرجع السبب الى عدة عوامل قد يكون الفارق المهني أو التعليمي أو قد تكون عوامل التنشئة الاجتماعية أي ما تربى عليه الفرد إذ يستطيع نقله الى ـــأسرته الجديدة حيث تلعب عوامل التعلم الاجتماعي من اكتساب امتيازات لاستعمال العنف كامتياز الذكورة و تبخيس الاناث و كذا عدة مثيرات كالتميز المهني الذي يولد حساسيات بين الطرفين او لتعمد احد الأطراف ادخاله في المناقشات الساخنة مع تعداد عيوب الطرف الثاني و كلها عوامل تعد محفزات لنمو التوتر الذي يولد عنفا بشتى انواعه بين الجنسين في العلاقة القائمة و التي في بعض الأحيان يكون سببا في تصدع العلاقة و انفصال الطرفين .

المطلب السادس: استخلاص نتائج الفرضية الثالثة

- يتبين نسبة تقريبية عند الموافق التي تصرح استبعاد عدم توافق العلاقات مع الشركاء في العلاقة الزوجية بين الذكور و الاناث اذ لا تتعدى 40 %من اعضاء العينة الكلي و نستخلص من ذلك ان اعضاء العينة متقبلين من شركائهم سواء كان ذلك من الاناث و الذكور و مستقرين في علاقاتهم حتى ان وجدت نزاعات او صدمات بين الزوجين و قد ترجع الى عدة اسباب و اعتبارات معينة ونستنتج من ذلك ان الوفاق بين الزوجين لا يكون في بداية الزواج رغم وجود فترات الخطوبة الا بعد فترة معنية من معرفة طبائع ومزاج كل طرف بالاخر وهذا بالطبع ياخذ مدة زمنية قد تقل او تطول على حسب طبيعة تعامل للزوجين مع بعضهما بالاضافة هناك عوامل تدخل في هذا التواصل و الوفاق او تفاهم منها عوامل التعليمية للطرفين وطرق التفكير والتنشئة الاجتماعية او الاصل الاجتماعي.

- اذن مسالة التلقين والامتثال سلطة رب الاسرة من مسؤولية الزوجة اكثر من مسؤولية الزوج بالاضافة الى ان الازواج يحملونهن مسالة فشل الابناء في الدراسة انحرافهن ودخولهم مع جماعة السوء ، ربما تعاطيهم الممنوعات ، مما يعني عدم مقدرتهن على التربية السليمة لهم في حين ان هذه المسؤولية هي من اختصاص الطرفين بالتساوي إذ هناك نسبة تقريبة عند الاناث في معاناتهن لهذا المشكل بصفة دائمة وتقدر ب36.97% ما يوضح ان مهمة تربية الابناء ملقاة مع عاتق الاناث (الزوجات) اكثر من الذكور.

- من اهم الاسباب عدم تصريح الاعضاء المبحوثة عن الحديث في المشكل هو حساسية الموضوع اذ يمكن العلاقة الحميمية بين الزوجين حولها ، وبالتالي فان عوامل الاستقرار والتفاهم بينهما يكون اساسها ارتياح واستقرار النفسي والألفة و المودة بالإشباع الجنسي بينهما ، واذا لم يتم فتح حوار ونقاش حولها سيكون هناك تجاهل خطير في العلاقة وتضخيم هذا التجاهل يولد نفور ونكران يصعّد عوامل الضغط الذي يتحول الى مشدات كلامية واساليب تعامل تختلف مدة استمرارها ودرجات تصعيده الى حسب شخصيات الازواج والزوجات وفي نفس الوقت يكون لعامل كبت هذه المشاعر من أوليات بروز حلقة العنف بينهما.
- نستنتج ان الاناث لسن مستقلات كفاية في امور نشاطهن الاجتماعي والمهني بل دائما ما يكون رأي ازواجهن مهم في اتخاذ القرارات وخاصة المهنية منها، اذ بعض الرجال لا يحبذ فكرة عمل الزوجات في تواجد عدد كبير من الرجال مقر العمل. والعكس صحيح هناك بعض الرجال يتلقون بعض الإعتراضات في امور نشاطهم الاجتماعي و المهني من طرف زوجاتهم

تنوع العمل الذي يمارسونه او دخولهم من النشاطات الاجتماعية غير المنتجة اذ يعتبرونها لا فائدة منها بما انها لا تدر عليهم ربحا كافي

- هناك فرق بين ممارسة الهويات و مناقشة الطموحات اذ هناك و الازواج و الزوجات من يعزز هوايات الطرف الثاني اي الشريك و يقوم بعملية تحفيزه الى الافضل

و هناك من الازواج من لا يبالي بهوايات الطرف الثاني و هناك من يحدّ من هذه الهويات والطموحات في الشريك لمحاولة طغيان هواياته و طموحات عليه مما يولد احتقان الموقف و لا يعد عامل تقريب المسافة بين الزوجين بل يعمل على تنمية الانانية الفردية لكل منهما او احدهما فيتم الضغط على حساب الطرف الواحد لكن في اغلب الحالات يتم استقرار العلاقة اذن يرون العنف على المستوى الظاهر .

- عادة ينزعج الشركاء اذ كان احد الطرفين يتهرب من ايجاد حلول ممكنة للمشاكل العالقة بينهم وبين الاطراف الثانية للعلاقة وقد يسبب هذا اتهام بعضهم البعض بعدم تحمل المسؤولية للمشاكل الحاصلة في الاسرة وقد يصل الى حد الشتم والسب وهذا ما سبب احتقان الوضع وتصاعد التصادم في الموقف بينهما ويكون بذلك نذكر الطرف الذي يتهرب بسلسلة من سلبياته مما يدخل العلاقة الى اطوار اكثر توتر وعنفا خاصة عند الاناث .

- إن نسبة تفوق عند الذكور وتقدرب52.49% مقابل 45.37 عند اناث ، وقد يرجع السبب الى ان هناك امورا معينة و لا يحبذ الازواج المناقشة فيها قد تمس عادة طبائهم وسلوكهم التي تزعج شركائهم الاناث العلاقة او قد يمس انتقاد عائلاتهم (أي عائلة الزو ج) خاصة الام الزوج او اخواته احد افراد اسرته فسرعة الغضب لديهم تجعلهم

يفشلون في الاصغاء يصبح العدوان المصاحب لهذا الغضب هو الاسلوب المتعامل به مع الشريك وقد يصحبه عنفا لفضيا او احد يتطور الى غير ذالك

- هناك بعض الحالات التي يكون فيها الازواج يستعملون هذا الاسلوب القصد منه التأديب أي تأديب الزوج لزوجته او العكس لكن ليس بالصورة المباشرة التي يؤدب فيها الزوج زوجته،إذ يتضح من الجدول رقم (ان الاناث يعانون من هذا الاسلوب في التعامل بصفة دائمة أكثر من معاناة الذكور من شركائهم من حين الى آخر الذي يمثل اكبر نسبة .
- إن نسبة من أعضاء العينة لا بأس بها تلجأ الى السماح بوجود مصلح من طرف الزوج أو الزوجة كأسلوب للتعامل مع الشريك في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة بنسبة تقدر ب 45,79% من المجموع الكلي للعينة.

- إن بالجمع بين المواقف الدائمة و المؤقتة في استعماله من طرف أعضاء العينة اجدأن ¾ منهم من يمارسونه و هي تعتبر نسبة عالية مقارنة بالنسب المستبعدة لاستعماله ،و قد يرجع السبب الى عدة عوامل قد يكون الفارق المهني أو التعليمي أو قد تكون عوامل التنشئة الاجتماعية أي ما تربى عليه الفرد إذ يستطيع نقله الى ـــأسرته الجديدة حيث تلعب عوامل التعلم الاجتماعي من اكتساب امتيازات لاستعمال العنف كامتياز الذكورة و تبخيس الاناث و كذا عدة مثيرات كالتميز المهني الذي يولد حساسيات بين الطرفين او لتعمد احد الأطراف ادخاله في المناقشات الساخنة مع تعداد عيوب الطرف الثاني و كلها عوامل تعد محفزات لنمو التوتر الذي يولد عنفا بشتى انواعه بين الجنسين في العلاقة القائمة و التي في بعض الأحيان يكون سببا في تصدع العلاقة و انفصال الطرفين .

المطلب السابع: تحليل الفرضية الرابعة

يعتبر العمر من العوامل المهمة في العنف بين الزوجين فالأزواج في العشرينات وأوائل الثلاثينات يمارسون العنف الجسدي ضعفي الأزواج الأكبر عمرا لإتصافهم بالغيرة والشك في الشريك والأسرع انفعال وإثارة للمشاكل على حد سواء.

جدول 79: اللجوء الى استعمال العنف حسب الجنس والعمر لكل من أفراد العينة الذكور والإناث وشركائهم في العلاقة

	ذكور العينة و أزواج المبحوثات							
الجنس-العمر	[25-35[		[35-45[		45+		المجموع	
اللجوء الى العنف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	19	17	29	28,43	8	28,57	56	23,52
أحيانا	19	17	39	38,23	20	71,42	78	32,77
أبدا	40	37,03	18	17,64	-	-	58	24,36
بدون إجابة	30	27,77	16	15,68	-	-	46	19,32
المجموع	108	100	102	100	28	100	238	100

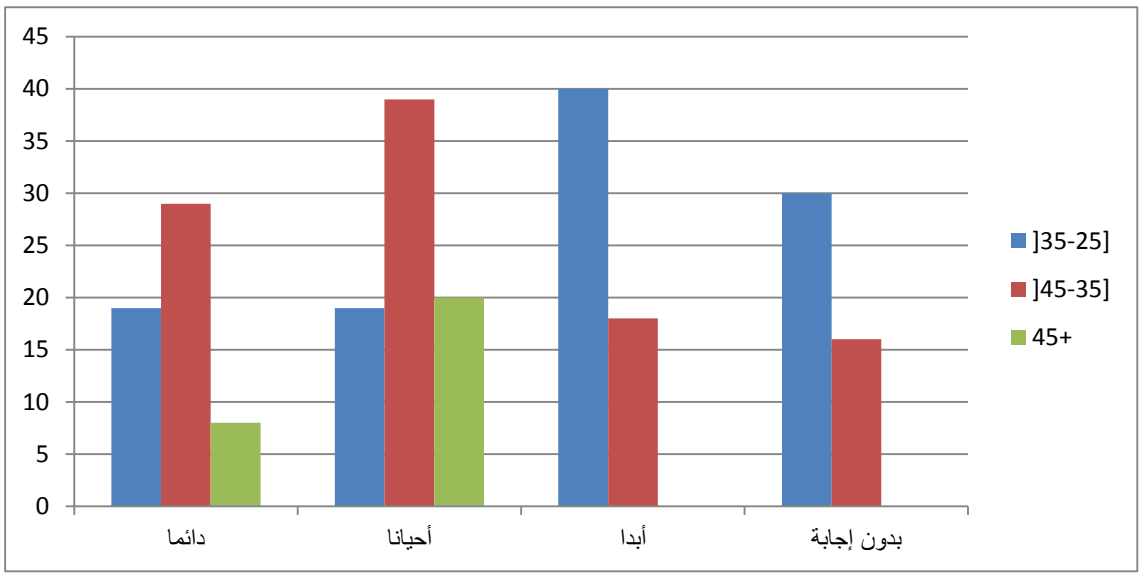

شكل رقم 77: اللجوء الى استعمال العنف حسب الجنس والعمر لكل من أفراد العينة الذكور والإناث و شركائهم في العلاقة (ذكور العينة)

الجنس-العمر	إناث العينة وزوجات المبحوثين							
	-25		]35-25]		]45-35]		45+	
اللجوء الى العنف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	16	80	22	21,71	19	22,35	5	15,62
أحيانا	4	20	34	33 ,66	36	42,35	7	21,87
أبدا	-	-	-	-	11	12,94	-	-
بدون إجابة	-	-	-	-	19	22,35	20	6,25
المجموع	20	100	101	100	85	100	32	100

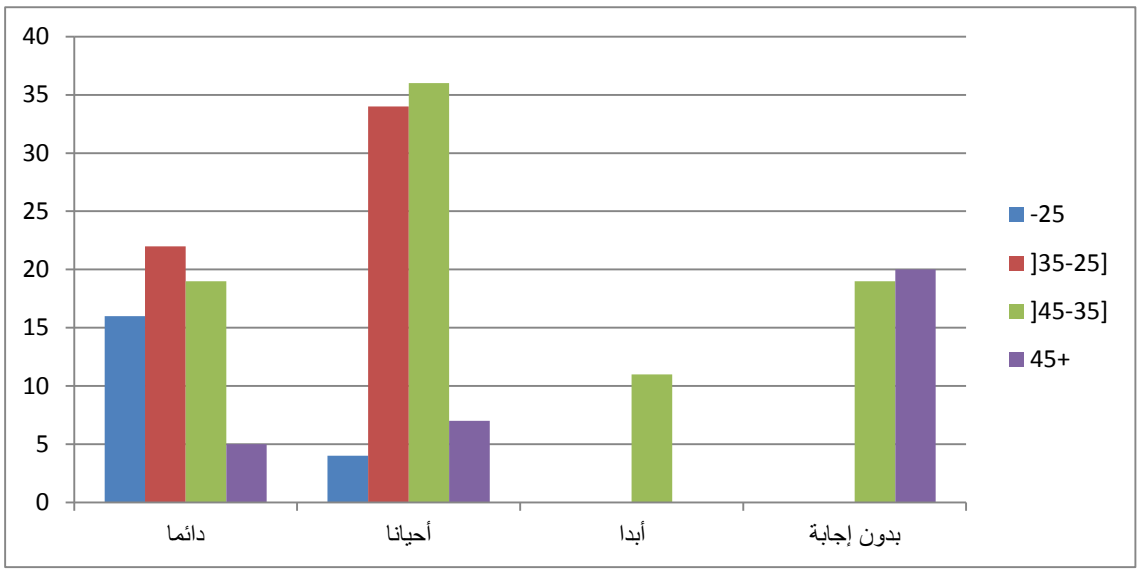

شكل رقم 78: اللجوء الى استعمال العنف حسب الجنس و العمر لكل من أفراد العينة الذكور و الإناث وشركائهم في العلاقة (إناث العينة)

المجموع	
ك	%
62	26,05
92	38,65
45	18,90
238	100

يتضح من الجدول رقم (ان افراد العينة الذكور وأزواج المبحوثات يلجئون الى استعمال العنف موضحين ان للعمر اثر بالغ في هذا السلوك اذ من المجموع الكلي هناك نسبة 32.77% من الذكور يلجئون الى العنف في فترات معينة من حياتهم اليومية وتكثر النسبة في هذه المواقف عند اللذين تتراوح اعمارهم مابين [35-45] سنة بنسبة تقدر ب 38.23% في حين تكثر النسب في هذه الفئة لكن بمواقف دائمة الاستعمال للعنف بنسبة تقدر ب

28.43% وهناك نسبة لا بأس بها تمثل اكثر من ربع العينة من يستبعدون استعماله وذلك بنسبة 37.03% وأكثر من ربع العينة ايضا من اصل 108 مستجوب من فضلوا عدم التصريح بنسبة 27.77%.

وبالنسبة الى اناث العينة وزوجات المبحوثين اكثر نسبة مسجلة مستعملة للعنف ارتكزت في التصريح في المواقف لـــ" أحيانا" أي مستعملة في فترات معينة اذ تقدر ب 38.65% موزعة حسب اعمارهن كالتالي: اكبر نسبة سجلت في الفئة العمرية [25- 35[المواقف " احيانا" بنسبة تقدر بـــ 44.55%.

ثم تليها الفئة [35-45[بنسبة تقدر ب 42.35 % بالاضافة الى ان هناك بعض العناصر لم يرد الادلاء بالاجابة وهذا بالحد ذاته يعتبر اجابة لحساسية الموضوع بعدم التشهير بالأساليب المسيطرة في العلاقة الزوجية واعتبرت انها امورا خاصة ولا يحق لقائم البحث السؤال عنها وهذا ان دل على شيء وإنما يدل على ان هذا التكتم هو دليل على محاولة التستر على الاساليب التي يعلم المتعدي انها خاطئة و لاعتبارات معينة منه او من المجتمع لابد من ممارسة هذه الاساليب العنيفة لابراز مراكز القوة اكثر من استرداد حق مسلوب وهذا ينطبق على الذكور اكثر بنسبة عند الاناث وفي اغلب الحالات يستعمل عند الاناث كأسلوب رد فعل يعتبرونه مشروعا كعنف مضاد لرفع ظلم او قهر مفروض.

جدول 80: نوع العنف الممارس أثناء اللجوء إليه كأسلوب للتعامل حسب الجنس والسن لكل من أفراد العينة الذكور والإناث وشركائهم في العلاقة

	ذكور العينة و أزواج المبحوثات							
الجنس-العمر	]35-25]		]45-35]		45+		المجموع	
نوع العنف الممارس	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لفظي	50	46,29	62	60,78	19	67,85	131	55,04
جسدي	25	23,14	33	32,35	8	28,57	66	27,73
جنسي	24	22,22	7	6,86	1	3,57	32	13,44
بدون إجابة	9	8,33	-	-	-	-	9	3,78
المجموع	108	100	102	100	28	100	238	100

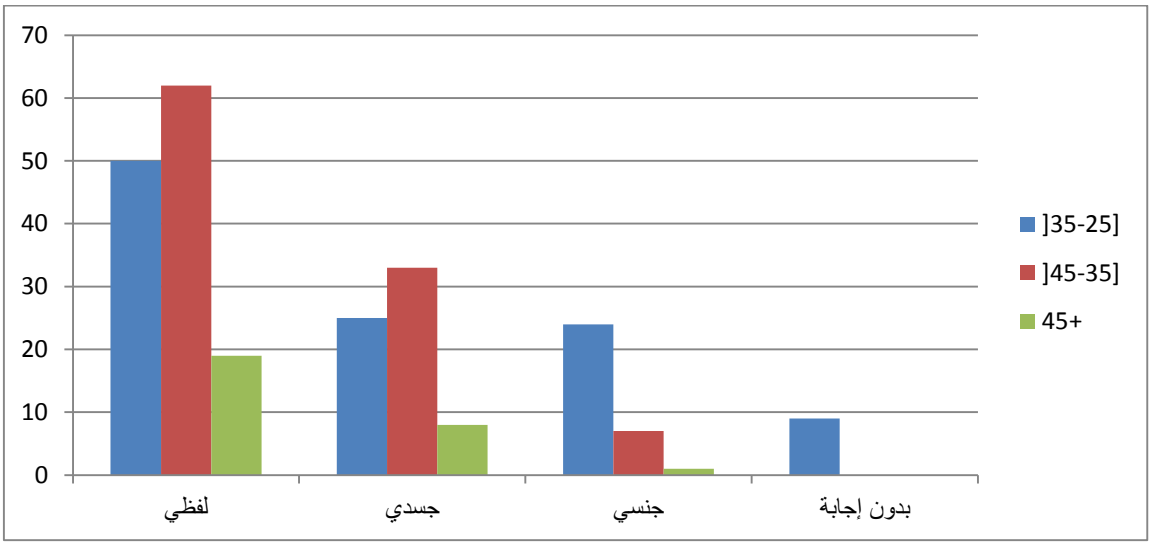

شكل رقم 79: نوع العنف الممارس أثناء اللجوء إليه كأسلوب للتعامل حسب الجنس والسن لكل من أفراد العينة الذكور والإناث وشركائهم في العلاقة (ذكور العينة)

الجنس-العمر	إناث العينة و زوجات المبحوثين							
	-25		]35-25]		]45-35]		45+	
اللجوء الى العنف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	11	55	57	56,43	33	38,82	16	50
أحيانا	9	45	20	10,80	23	27,05	6	18,75
أبدا	-	-	-	-	4	4,70	-	-
بدون إجابة	-	-	24	23,76	25	29,41	10	31,35
المجموع	20	100	101	100	85	100	32	100

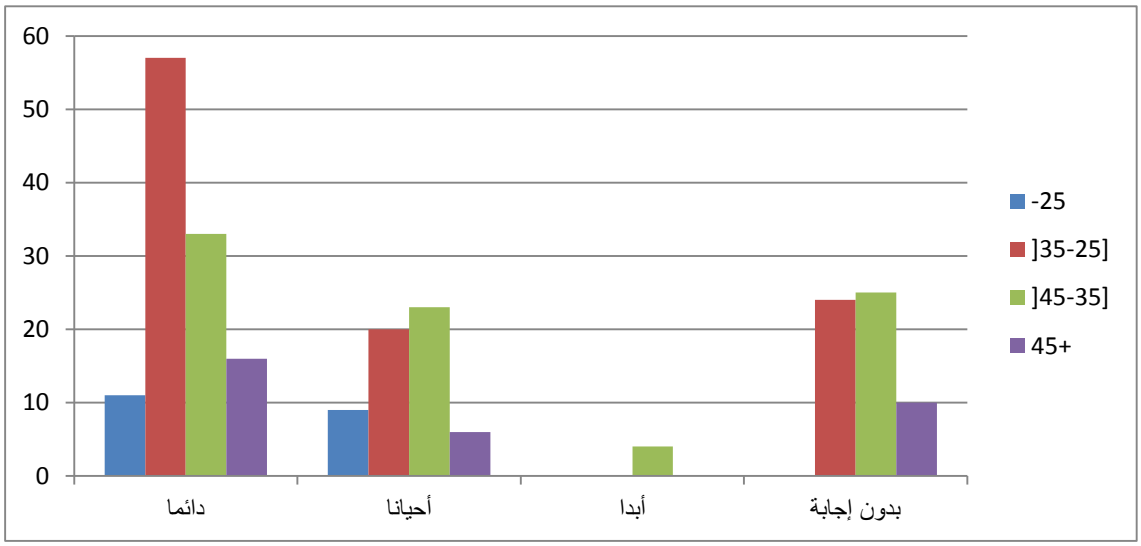

شكل رقم 80: نوع العنف الممارس أثناء اللجوء إليه كأسلوب للتعامل حسب الجنس والسن لكل من أفراد العينة الذكور والإناث و شركائهم في العلاقة (إناث العينة)

المجموع	
ك	%
117	49,15
58	24,36
4	1,68
59	24,78
238	100

يلاحظ من الجدول رقم (ان ان اكبر نسبة مصرح بها بها عند الذكور وأزواج المبحوثات ان العنف الممارس من طرفهم في اغلب الاوقات يكون لفظيا بنسبة تقدر ب 55.04% أي اكثر من نصف الحجم الكلي بان يتوزع اعمارهم بنسبة كبرى في الفئة [35-45[وتليها الفئة [25-35[بنسبة تقدر ب 22.22% والملاحظ ان في كل حالات العنف تقل نسبتها كلما ازداد عمر المبحوثين ربما يرجع ذلك الى ان في السنوات الاولى من الزواج يكون للزوجين طباع مختلفة من بعضها البعض وهذا مؤكد الا ان تقبل وتعايش مع هذا الطباع او محاولة التغيير فيها هو ما يدفع بالعلاقة الزوجية الدخول في حلقة العنف هذه اذ مراحل الحلقة العنيفة في العلاقة الزوجية ليست متشابهة الاسباب بين كل الازواج لكل منها اسبابها ومثيراتها أي عوامل تفعيلها.

وهذا ما ينطبق ايضا مع الاناث وشريكات الازواج اعضاء العينة اذ اكبر نسبة مرتكزة في العنف اللفظي بنسبة تقدر ب 49.15% موزعة على حسب اعمارهن اذ تحتل الفئة [25- 35[كبر مسجلة تقدر ب 56.43% بالإضافة الى ان عدد لا باس به من الاناث لم يردن التصريح بنوعية العنف الممارس من طرفهن وكذا الحال لعدم تصريح الذكور بنوع العنف الممارس من طرف زوجاتهن والعكس صحيح ، ويجب التصريح ايضا ان خلال الدراسة الاستطلاعية هناك نوعية معينة من النساء اللواتي لا يقتنعن بالرجل الذي لا يضرب ولا يشتم او الذي لا يفرض سلطته في الأسرة ، اذ هذا هو سير غموض مزاجية المرأة واحد اساليب عدم فهمها.

جدول 81: تعرض اعضاء العينة لإحدى وسائل الضرب "الصفع" من طرف الشرك في العلاقة حسب الجنس والسن

	ذكور العينة							
الجنس-العمر	]35-25]		]45-35]		45+		المجموع	
نوع العنف الممارس	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	3	7,31	10	18,18	2	8 ,69	16	13,44
أحيانا	25	60,97	12	21,81	7	30,43	44	36,97
أبدا	13	31,70	33	60	13	56,52	56	49,57
المجموع	41	100	55	100	23	100	119	100

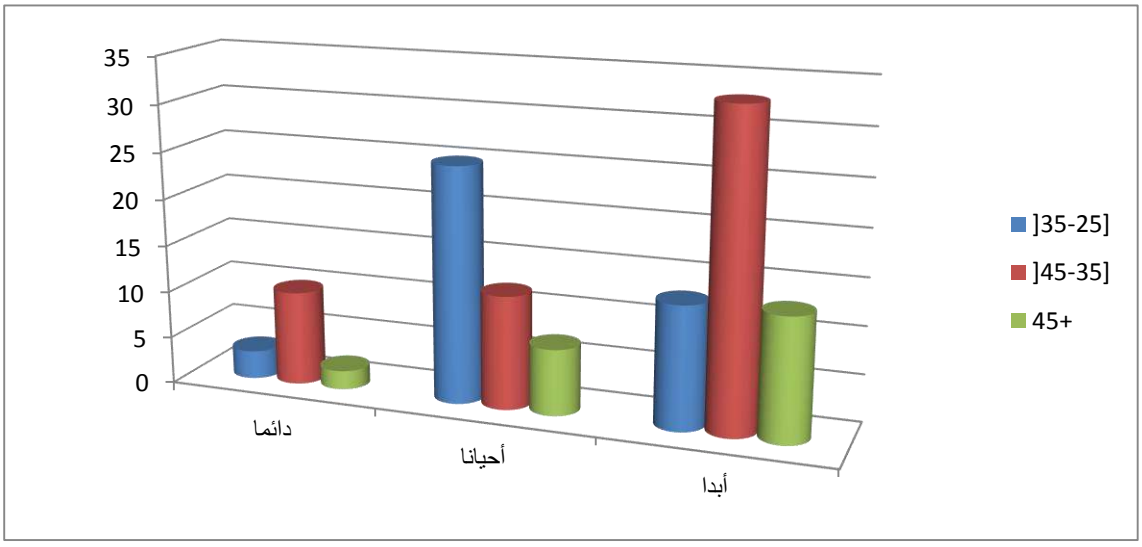

شكل رقم 81: اعضاء العينة لإحدى وسائل الضرب "الصفع" من طرف الشرك في العلاقة حسب الجنس والسن (ذكور العينة)

الجنس-العمر	إناث العينة							
	-25		]35-25]		]45-35]		45+	
اللجوء الى العنف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	1	100	11	28,94	-	-	-	-
أحيانا	-	-	25	65,78	38	69,09	7	28
أبدا	-	-	2	5,26	17	30,90	18	72
المجموع	1	100	38	100	55	100	25	100

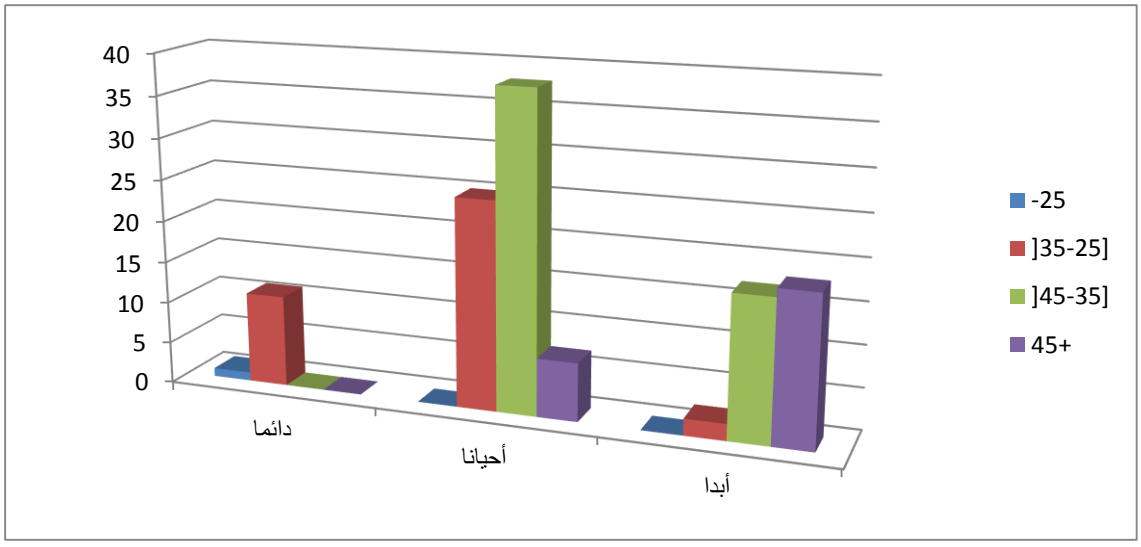

شكل رقم 82: اعضاء العينة لإحدى وسائل الضرب "الصفع" من طرف الشرك في العلاقة حسب الجنس والسن (إناث العينة)

المجموع	
ك	%
12	10,08
70	58,82
37	31,09
119	100

يتضح من الجدول رقم (ان اعضاء العينة يصرحون بعدم تعرضهم للضرب مطلقا من طرف زوجاتهم وذلك بنسبة تقدر بنصف العينة 49.57% موزعة اكبر نسبة في الفئة العمرية ما بين

[35-45[في حين ان نسبة لا باس بها تفوق ربع العينة من المجموع الكلي ممن يتعرضون للضرب من قبل زوجاتهم في فترات معينة أي بين الحين والآخر بنسبة تقدر ب 34.97% موزعة بشكل اعلى في الفئة العمرية الاولى [25- 35[اذ تقدر النسبة ب 60.97% وتقل النسب كثيرا لكل الفئات العمرية في المواقف الدائمة.

وبالمقابل هناك اعلى نسبة الاناث ذات المواقف في الفترات ليس بالدائمة أي " احيانا" تقدر ب 58.82% موزعة حسب الفئات العمرية والأكثر انتشارا بنسبة اعلى هي الفئة من [35-45[بنسبة تقدر ب 69.09% وتليها بنسبة اعلى ، نسبة اعلى ايضا في الفئة العمرية [25- 35[اذ تقدر ب 65.78% لنفس المواقف اذ يتعرضن للضرب بين الحين والآخر من طرف ازواجهن والمواقف الدائمة والنادرة اقل نسبة من هذه المواقف المسجلة.

والواضح ان كما هو معروف في الاسرة العربية عامة والجزائرية محل الدراسة ان الضرب يعتبر حق الزوج مكتسب ووراثي وللزوجة حق الطاعة ويعتبر استعمال المرأة لهذا الحق ضد الزوج خروجا من العادات والتقاليد وقد قدمت مجموعة البحث في الفصل الرابع عن ما معنى القوامة للرجل اذ يعني درجة في سلم القيادة وليس استغلالا لمركز التسليط القهري في استعمال العنف الجسدي ضد الزوجة وبالمقابل ان المرأة عنصر مهم في تحريك هذه القيادة في العلاقة الزوجية وعليه فان مفهوم القوامة مرتبط بالمجتمع الجزائري بالفهم الخاطئ لها جاهلين بذلك محتواها الديني والشرعي واقترن محتواها الاجتماعي بالعادات والتقاليد ، كما ان ارتباطها بالسلطة الابوية والذكرية مما تعطي لها الاحقية في تقديم هذه القوامة دون مراعاة ضوابطها لذلك تعتقد انها من الاسباب الخطيرة في استحداث مظاهر العنف في الاسرة العربية والجزائرية اذ هي المرجع لتنشئة الفتاة والذكر ويتم فيها اعدادهم لاكتسابهم نماذج لأدوارهم الاجتماعية،

وأصبح من الواضح ان هناك تجاهل خطير في مفهوم القوامة الذي اصبح مقترنا بمفهوم الرجولة الذي هو نتاج الخلط بين ما هو مورث وما هو ديني مع تبخيس العنصر الانثوي داخل الاسرة الاصلية للزوجين مما يسبب حالات عدم التكيف الاجتماعي والصراع داخل العلاقات الزوجية مما يعطي صفات ومميزات كنماذج تعامل الزوجات مع الازواج باستعمال العنف في اعتقادهن " مباح" او كضرورة اجتماعية او تسمية كعنف مضاد الهدف منه في اعتقاد اعادة توازن العلاقة ولا يكون هناك ابدا تكافئ في الحقوق مادام ليس هناك تكافئ في الواجبات.

جدول 82: إساءة الظن والشك في الشريك حسب الجنس وسن أعضاء العينة

	ذكور العينة							
الجنس-العمر	]35-25]		]45-35]		45+		المجموع	
إساءة الظن والشك	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	10	24,39	34	61,81	3	13,04	47	39,49
أحيانا	31	75,60	21	38,18	20	84,96	72	60,56
نادرا	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	41	100	55	100	23	100	119	100

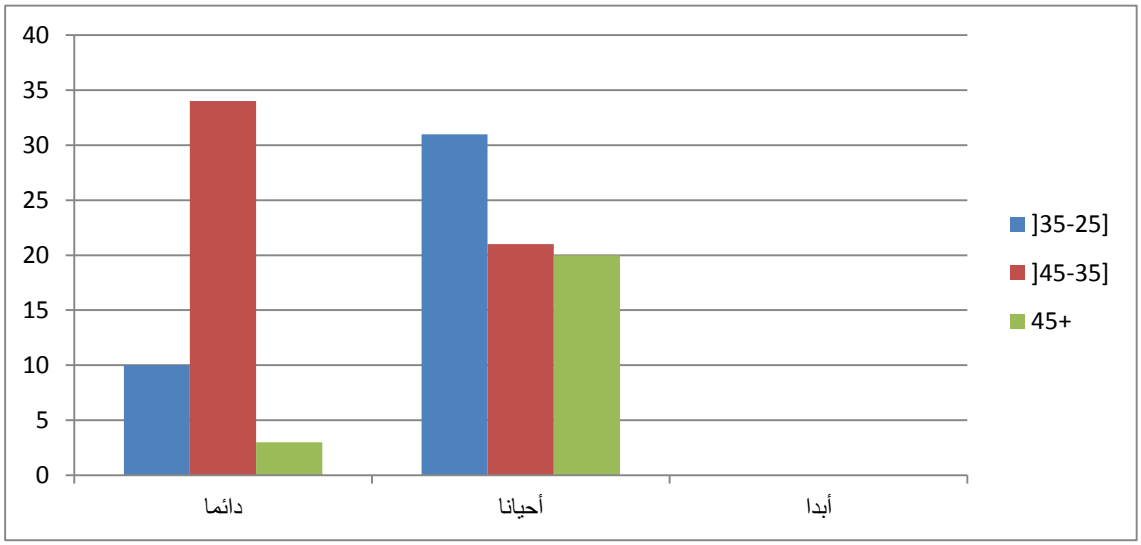

شكل رقم 83: إساءة الظن والشك في الشريك وفق الجنس وسن امبحوث (ذكور العينة)

الجنس-العمر	إناث العينة							
	-25		]35-25]		]45-35]		45+	
إساءة الظن و الشك	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	1	100	11	28,94	16	29,09	-	-
أحيانا	-	-	23	60,52	29	52,72	12	48
أبدا	-	-	4	10,52	10	18,18	13	52
المجموع	1	100	38	100	55	100	25	100

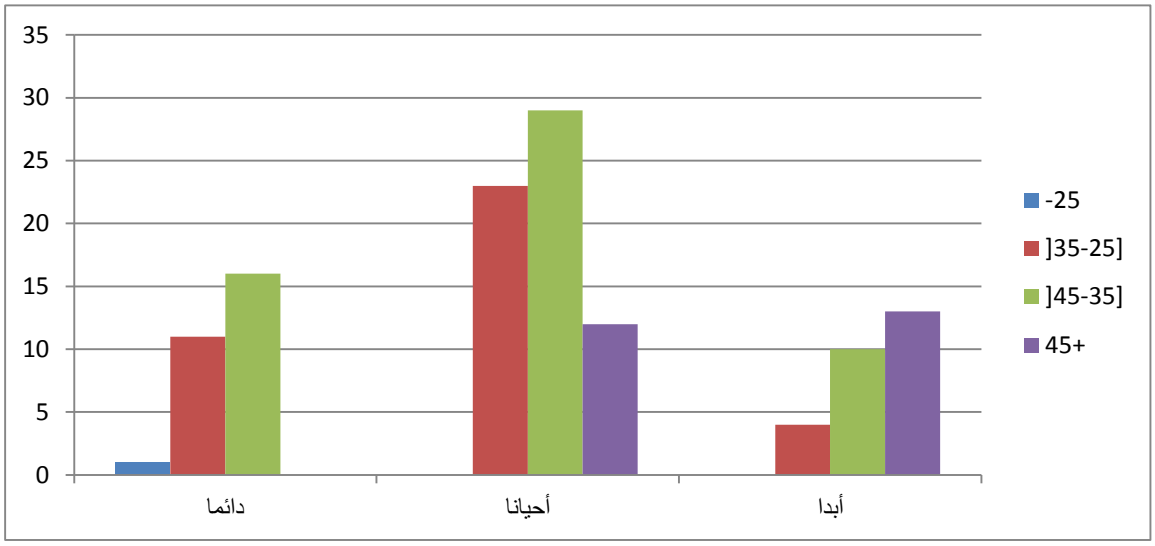

شكل رقم 84: إساءة الظن والشك في الشريك حسب الجنس وسن المبحوث (إناث العينة)

المجموع	
ك	%
28	23,52
64	53,78
27	22,68
119	100

تشير النسب في هذا الجدول رقم (ان معظم الذكور العينة يسئ شركائهم (أي زوجاتهم) الظن ويشكون في اخلاصهم لهن لكن ليس بصفة دائمة بل في فترات معينة وذلك بنسبة تفوق نصف عينة الذكور اذ تقدر ب 60.51% على مستوى المجموع الكلي وتتوزع هذه النسبة على مستوى الفئات العمرية لهم والتي تمثل اعلى نسبة في الفئة الاولى [25– 35[بنسبة تقدر ب 75.60% في حين ترتفع النسبة لديهم في الفئة العمرية الثانية أي بين [35–45[بنسبة تقدر ب 61.81% لكن عند ذوي المواقف الدائمة لإساءة الظن والشك من قبل زوجاتهم ، بالمقابل ان نسبة تصريحات الاناث ترتكز في المواقف المتوسطة كأعلى نسبة تقدر ب 53.78% من المجموع الكلي أي يعادل نصف العينة الاناث من يصرحن ان ازواجهن يسئن الظن لهن ويشكون فيهن موزعة هذه النسب على الفئات العمرية الاكثر انتشارا فيها ما بين [35–45[بنسبة تقدر ب 52.72% مقابل ان اغلب المبحوثات في الفئة العمرية مابين [25– 35[ما يصرحن بنسبة 60.52% بأنه ليس دائما ما يعاملهن ازواجهن بهذا السوء بين الحين والآخر.

والواضح ان التعرض للظن والشك عادة ما يصاحبه دائما مضاعفات اخرى اهمها المراقبة والإهمال، والتحقير والسخرية وخاصة الغيرة القاتلة وهي كلها عوامل مرتبطة فيما بينها تتكون البعض من اسباب تنتج عن تأثيرات غير مرغوب فيها تؤثر سلبا في اساليب تعامل الشريكين مع بعضهما البعض من المؤكد ان النساء يهمهن الحب من طرف الشريك لكن هذا لا يكتمل ولا يكمل العلاقة لان يكون اهتمامهن الاكبر على المعاملة بالثقة لأنها هي التي تقوي محتوى هذه العلاقة.

جدول 83: موقف أعضاء العينة من كثرة النزاعات المؤدية الى أساليب عنيفة لدى فئات عمرية معينة للأزواج حسب الجنس

الجنس	ذكور		اناث		المجموع	
الموقف حسب فئات الأزواج	ك	%	ك	%	ك	%
أزواج في 20 أو أقل	41	34 .53	47	39.39	88	36.97
أزواج في 30من العمر	48	40.33	47	39.49	95	39.91
أزواج الأكبر سنا	30	25.21	25	21	55	23.10
المجموع	119	100	119	100	238	100

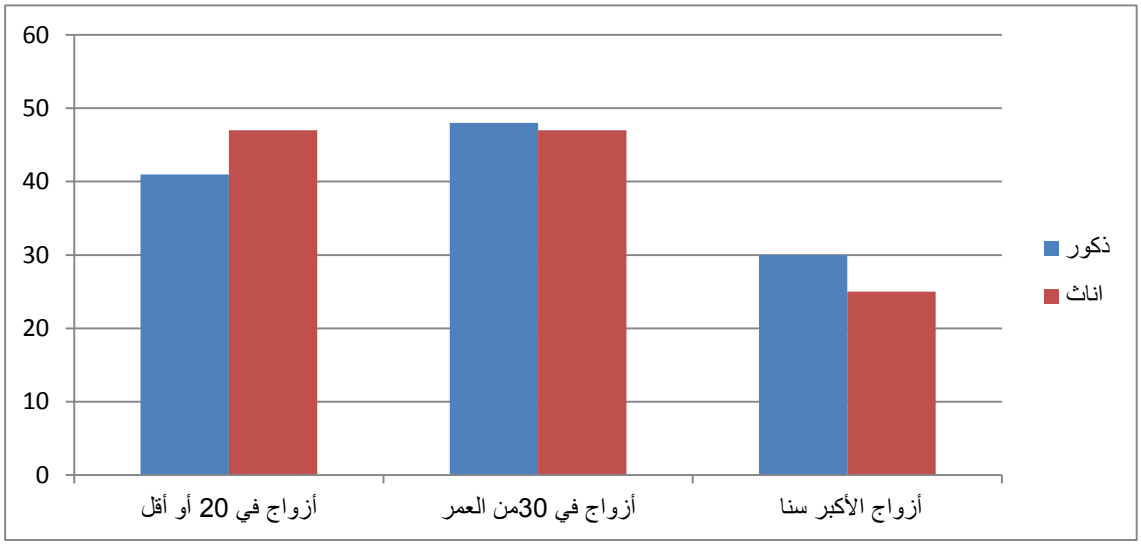

شكل رقم 85: موقف أعضاء العينة من كثرة النزاعات المؤدية الى أساليب عنيفة لدى فئات عمرية معينة للأزواج حسب الجنس

يتضح من الجدول رقم (ان نسبة تفق ربع العينة الكلية ما يصرحون ان كثرة النزاعات تؤدي الى اساليب عنيفة تقدر ب 39.91 % عند فئة الازواج الثلاثينات موزعة عند الذكور بنسبة اعلى اذ تمثل 40.33 % مقابل تساوي نسبة المواقف في الفئتين الاولى والثانية أي عند الازواج في 20(العشرينيات او اقل) وعند الازواج في الثلاثينيات بنسبة تقدر ب 39.49% عند الاناث في حين تقل النسب عند الاكبر سنا لكلا الجنسين.

وقد يرجع السبب الى ان مدة الحياة الزوجية كافية بتقليص فارق مواقف التعارض والنزاع المؤدي الى اساليب عنيفة لمختلف الفئات العمرية اذ كلنا قل سن الازواج وقلت مدة حياتهما الزوجية كلما كثرت النزاعات بينهما وأدت بالضرورة في حالة تكرارها الى أساليب عنيفة لديهم والعكس صحيح كلما كبر الازواج في السن و ازدادت مدة حياتهم الزوجية كلما قلت حالات المشاحنة والاصطدام بينهما ومما يوضح ان بداية الحياة الزوجية يكون للزوجين طباع مختلفة عن بعضهما البعض وبمرور الوقت يتنازل الطرفان في بعض الامور مما يوفر الاستقرار والتوازن في العلاقة.

جدول 84: موقف اعضاء العينة من تحديد العنف الاكثر شيوعا ممارسا من طرف المعتدي في العلاقة الزوجية حسب الجنس

الجنس	ذكور		اناث		المجموع	
نوع العنف	ك	%	ك	%	ك	%
جسدي	24	20,16	37	31,09	61	25,63
اللفظي	87	73,10	75	63,02	162	68,06
الجنسي	8	6,72	7	5,88	15	6,30
المجموع	119	100	119	100	238	100

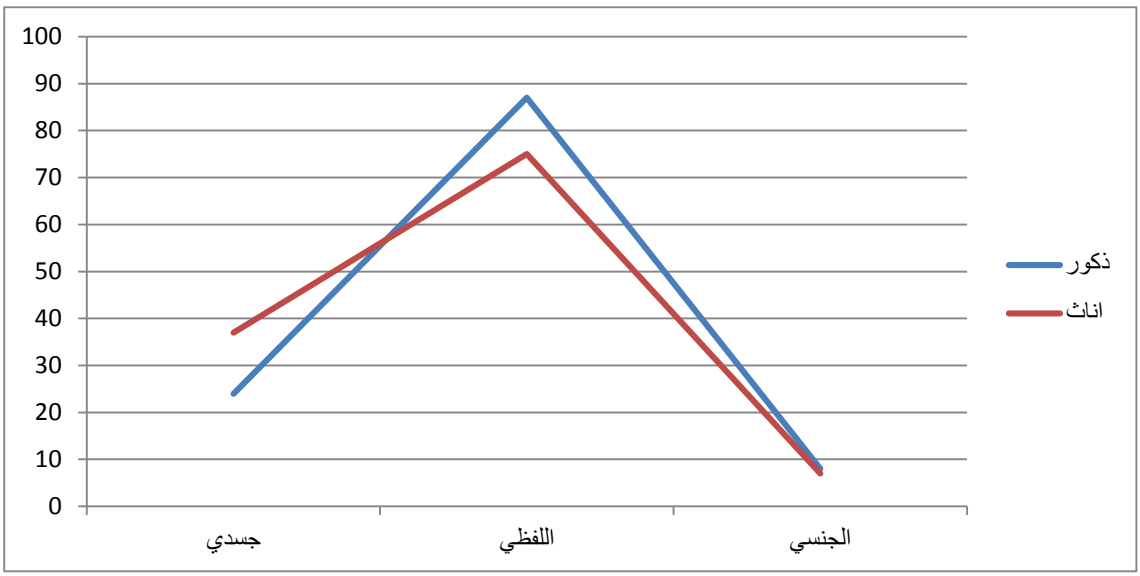

شكل رقم 86: موقف اعضاء العينة من تحديد العنف الاكثر شيوعا ممارسا من طرف المعتدي في العلاقة الزوجية حسب الجنس

يوضح الجدول رقم (ان نسبة تقريبية ب ¾ ارباع من العينة الكلية من يؤكدون على تعرضهم للعنف اللفظي من طرف شركائهم في العلاقة بنسبة تقدر ب 68.06 % موزعة حسب الجنس اذ تعلو النسبة عند الذكور لنفس المواقف ب 73.10% في حين تقدر النسبة عند الاناث ب 63.02% الا ان تعتبر نسبة العنف الجسدي لا باس بها.

مقارنة بالعنف الجنسي الممارس المعتدي في العلاقة اذ تقدر تقريبا بربع العينة ويتضح من ذلك ان العوامل المذكورة سابقا من اساءة الظن والشك والتحقير والسخرية ، وعدم القدرة على منافسة الامور العالقة مع الشريك وغيرها ما يهمد اللجوء الى استعمال العنف كحل بديل للحوار والمناقشة وما يفسر انتشار العنف اللفظي بين الشريكين انه في مرحلة من مراحل الحلقة المتأزمة بينهما يصبح كبرياء الشريك هو المتكلم سوءا كان المعتدي او الضحية فيكون كلا الطرفين كل الوسائل الكلامية المتاحة التي يعتبرها الانسب لتحقيق الانصاف والعدالة ولتبرير موقفه خاصة عند الاناث اذ يمارسن العنف اللفظي على ازواجهن في حين ان العنف الجسدي

ممارس بشكل اكثر شيوعا من طرف الازواج على الزوجات لامتلاكهم السلطة والقوة الجسدية لذلك.

جدول 85: موقف أعضاء العينة من اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة في العلاقة الزوجية حسب الجنس

الجنس	ذكور		اناث		المجموع	
الموقف	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	89	74,78	93	78,15	182	76,46
لا	30	25,21	26	21,84	56	23,52
المجموع	119	100	119	100	238	100

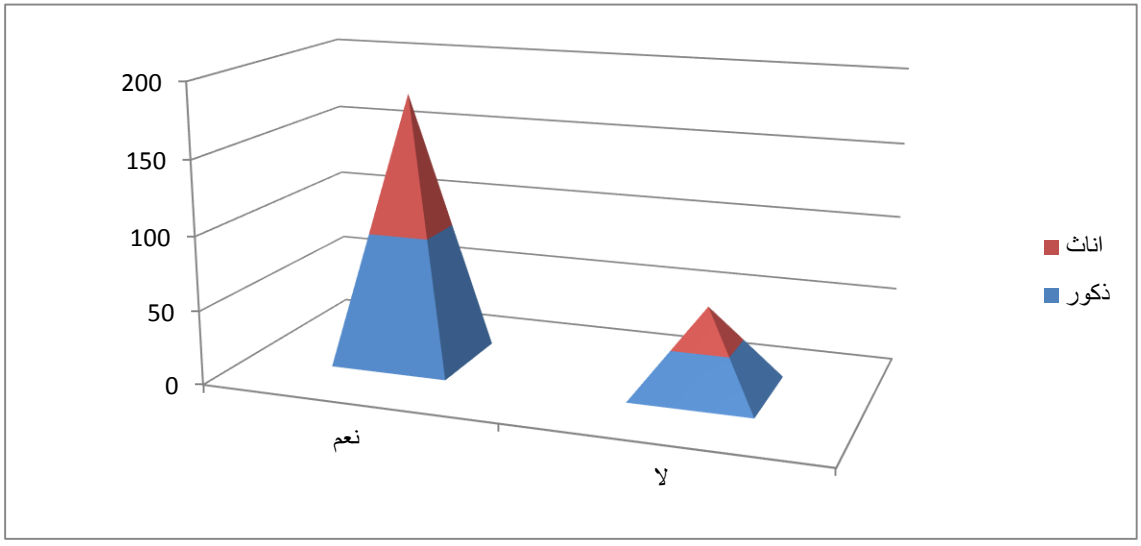

شكل رقم 87: موقف أعضاء العينة من اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة في العلاقة الزوجية حسب الجنس

يظهر من الجدول رقم (ان كل ما يتعرض له الطرفان في العلاقة من مشاكل واساليب عنيفة في بعض الاحيان لا يرتقي في نظرهم الى ان يعتبر عاملا هداما للعلاقة مع شركائهم ويظهر ذلك من خلال تصريحاتهم من طرف الجنسين معا.

اذ يعتبرون النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة في العلاقة الزوجية بنسبة تقدر ب 76.47% موزعة عند نسبة اكبر عند الاناث تقدر ب 78.15% تقل عنها عند الذكور تقدر ب 74.78% الا انها تبقى نسبة كبرى بالمواقف المعارضة.

وقد يرجع اسباب ذلك الا ان افراد العينة يعتبرون هذه الصراعات هي حالات مؤقتة تحدث وتنتهي بسرعة أو أن الازواج عادة (من لاناث والذكور) يحاولون تغير الروتين الذي تعيش فيه هذه العلاقة وإعطائها نفسا جديدا لتجديد العلاقة باعتقادهم انهم يحاولون اثبات حبهم لبعضهم البعض وعلى عادة يستحسنها البعض وقد يستنكرون لمل لها من مضاعفات سيئة على مستوى التعامل على الطرفين إلا انها عادة يمارسها الاناث اكثر من الذكور وقد صرحن البعض منهن انهن هم السبب في معظم الحالات في نشوء الخلاف الحاصل مع ازواجهن والقصد من ذلك مناقشة امور اخرى تكون قد سببت الازعاج لديهن ولا يجدن فرصة احسن الا باستحداث الخلاف مع الزوج لطرحها للنقاش والفصل فيها وبذلك قد تتطور او لا تتطور هذه المشاحنات ذلك حسب طريقة تعامل الاطراف المعتدية.

جدول 86: السبب الذي يتخذه أعضاء العينة من وراء اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة أم لا حسب الجنس

الجنس	ذكور		اناث		المجموع	
السبب	ك	%	ك	%	ك	%
تغير جو العائلي	16	13,44	27	22,68	43	18,06
عدم وجود صراع يعني وجود تجاهل في العلاقة	33	27,73	43	36,13	76	31,93
تحريك الطاقة الكاملة	49	41 ,17	31	26,05	80	33,61
ضرورة ايجاد تغير جذري	21	17 ,64	18	15,12	39	16,38
المجموع	119	100	119	100	238	100

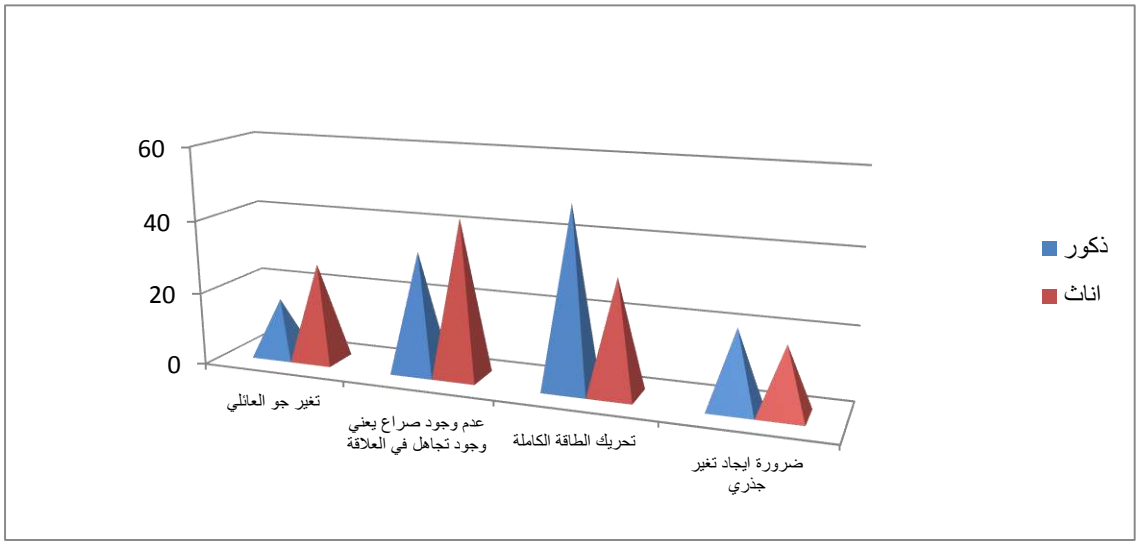

شكل رقم 88: السبب الذي يتخذه أعضاء العينة من وراء اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة أم لا حسب الجنس

يعتبر اعضاء العينة ان السبب من وراء اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية على حسب اعتقادهم انها تحرك الطاقة الكامنة المكبوتة لدى الافراد مما يكون لها اضرار جمة اذا ما بقيت محصورة في تعسة الافراد فتلقى مجالا واسعا للنمو مما تعطي نتائج غير مستحبة تضر

بطرفي العلاقة من جراء تنامي المشاعر السيئة لذلك يعتبرون ان من الضروري تحريك شك الطاقة الكامنة لتخلص العلاقة من كل اضرار المرتقبة وذلك بنسبة كبرى تقدرب 33.61 %.

وتليها نسبة 31.93% ممن يعتبرون عدم وجود صراعات وهو امر مسنحيل عدم حدوثه يعني ذلك وجود تجاهل خطير في العلاقة الزوجية وهذا ما شرحناه سابقا ومعدل فائدة الصراعات لدى الذكور في تحريك الطاقة الكامنة تقدر ب 41.17% كاكبر نسبة في حين الفائدة الموجودة عند الاناث في الغاء التجاهل الخطير في العلاقة تقدر ب 36.13% كأكبر نسبة عندهن.

والواضح ان النساء يهتمون بالمشاعر أكثر من اهتمامهم بالأمور المادية التي يقدمها الشريك وبالمقابل ان الذكور لا ينتبهون لأصغر الامور التي قد تفرح الزوجات اذ يتوقعن الاهتمام اكثر من توقع انفاق المال الهائل عليهن.

في علم النفس الأسري هنا دراسات أخرى على العلاقة الزوجية وكانت الخلاصة كالتالي: ان الرجل ينتظر من المرأة ستة أمور: التشجيع، التقبل، التقدير، الاحترام، الاستماع، الطاعة.

كذلك تنتظر المراة من الرجل ستة أمور هي: المحبة، الاهتمام، الثقة، التقدير، الاحترام التفضيل.

فان كان هناك تقصير من الطرفين في تقدير هذه الامور في العلاقة الزوجية فان كلا الطرفين سيكونان المسئولان في تحول الى مستويات علائقية متازمة لها.

جدول 87: السبب الذي يعطيه أعضاء العينة من اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة حسب المواقف المتخذة من ذلك

الجنس	ذكور		اناث		المجموع	
السبب	ك	%	ك	%	ك	%
تغير جو العائلي	41	22,52	2	3,57	43	18,06
عدم وجود صراع يعني وجود تجاهل	59	32,42	17	30,35	76	31,93
تحريك الطاقة الكامنة	56	30,76	24	42,85	80	33,61
ضروري ايجاد تغيير جذري	26	14,28	13	23,21	39	16,38
المجموع	182	100	56	100	238	100

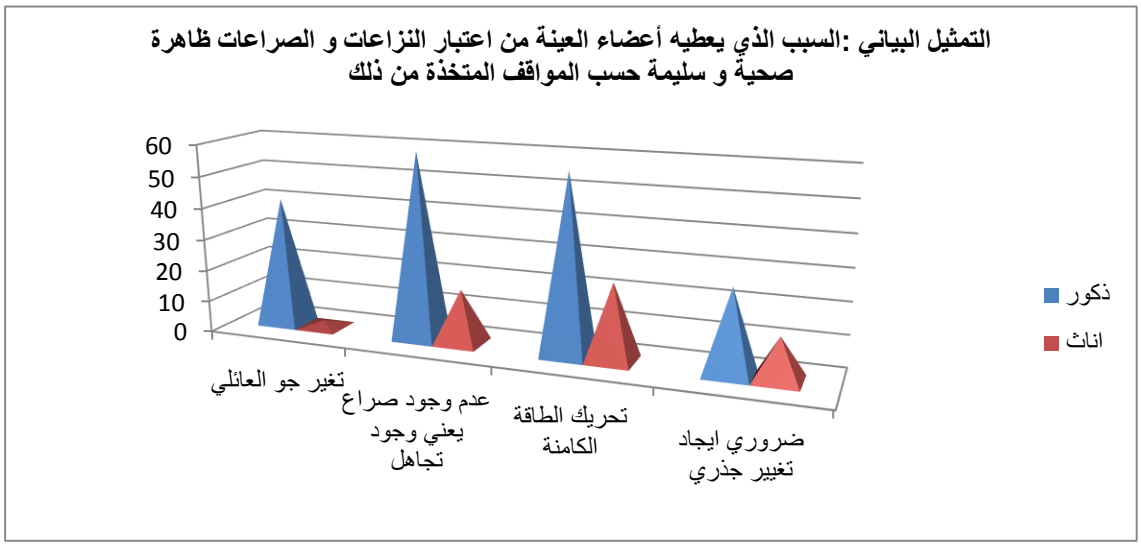

شكل رقم 89: السبب الذي يعطيه أعضاء العينة من اعتبار النزاعات والصراعات ظاهرة صحية وسليمة حسب المواقف المتخذة من ذلك

يبدوا ان اعضاء العينة عند اعطائهم الاولوية في الاسباب الى تحريك الطاقة الكامنة كهدف من ايجابية النزاعات والصراعات وذلك ما يعادل اكثر من ربع العينة من المجموع الكلي بنسبة 33.61% وكذا تقاربها مع نسبة تخليص العلاقة من التجاهل الخطير بنسبة 31.93% تتوزعان هذين نسبتين مع اساس المواقف الايجابية والسلبية هناك المواقف الايجابية كاعلى

نسبة مدرجة من 32.41% اذ تتقارب النسبة مع المواقف الايجابية قصد تحريك الطاقة الكامنة في نفسية الزوجين بنسبة تقدر ب 30.76% في حين ان تتروح النسبة من بين الذين يعتبرونها هذه النزاعات والصراعات هي ظاهرة صحية لتغير الجو العائلي او راجعة الى سبب ضروي ايجاد تغيير جذري في العلاقة وهي ما بين 14.28% و 22.52%.

يفهم من ذلك ان هناك اختلافات متعددة في اشكال تازم العلاقة وفق الاسباب التي تشكل المعوقات في عدم الاتصال والتواصل بين الشريكين في العلاقة الزوجية منهم من لا يحتمل الروتين، يريد التغير في الجو العائلي، والتغير الجذري إذا كانت عوامل التواقف مختلفة تسبب الضرر الدائم، وان الضغط على طرف واحد او الاثنين معا مما يرجع السبب الى ضرورة تحريك الطاقة الكامنة او تحسيس اطراف العلاقة من ضرورة عدم تجاهل لمحاور اهتمامهم لبعضهما البعض.

المطلب الثامن: استخلاص نتائج الفرضية الرابعة

- إن الفئة [25–35[والفئة [35–45[بنسبة تقدر ب 42.35 % فما أكثر نسبة مسجلة مستعملة للعنف ارتكزت في التصريح في المواقف لـــ" أحيانا" بالإضافة الى بعض العناصر التي لم يرد الادلاء بالإجابة (وهذا بالحد ذاته يعتبر اجابة لحساسية الموضوع) فضلت عدم التشهير بالأساليب المسيطرة في العلاقة الزوجية واعتبرت انها امورا خاصة ولا يحق لقائم البحث السؤال عنها وهذا ان دل على شيء وإنما يدل على ان هذا التكتم هو دليل على محاولة التستر على الاساليب التي يعلم المتعدي انها خاطئة و لاعتبارات معينة منه او من المجتمع لابد من ممارسة هذه الاساليب العنيفة لابراز مراكز القوة اكثر من استرداد حق

مسلوب وهذا ينطبق على الذكور اكثر بنسبة عند الاناث وفي اغلب الحالات يستعمل عند الاناث كأسلوب رد فعل يعتبرونه مشروعا كعنف مضاد لرفع ظلم او قهر مفروض.

- في السنوات الاولى من الزواج يكون للزوجين طباع مختلفة من بعضها البعض وهذا مؤكد الا ان تقبل وتعايش مع هذا الطباع او محاولة التغيير فيها هو ما يدفع بالعلاقة الزوجية الدخول في حلقة العنف هذه اذ مراحل الحلقة العنيفة في العلاقة الزوجية ليست متشابهة الاسباب بين كل الازواج لكل منها اسبابها ومثيراتها أي عوامل تفعيلها وهذا ما ينطبق ايضا مع الاناث وشريكات الازواج اعضاء العينة اذ اكبر نسبة مرتكزة في العنف اللفظي بنسبة تقدر ب 49.15% موزعة على حسب اعمارهن اذ تحتل الفئة [25- 35[كبر مسجلة تقدر ب 56.43% بالإضافة الى ان عدد لا باس به من الاناث لم يردن التصريح بنوعية العنف الممارس من طرفهن وكذا الحال لعدم تصريح الذكور بنوع العنف الممارس من طرف زوجاتهن والعكس صحيح.
- وبالمقابل هناك اعلى نسبة الاناث ذات المواقف في الفترات ليس بالدائمة أي " احيانا" تقدر ب 58.82% موزعة حسب الفئات العمرية والأكثر انتشارا بنسبة اعلى هي الفئة من [35-45[بنسبة تقدر ب 69.09% وتليها بنسبة اعلى ، نسبة اعلى ايضا في الفئة العمرية [25- 35[اذ تقدر ب 65.78% لنفس المواقف اذ يتعرضن للضرب بين الحين والآخر من طرف ازواجهن والمواقف الدائمة والنادرة اقل نسبة من هذه المواقف المسجلة.
- والواضح ان التعرض للظن والشك عادة ما يصاحبه دائما مضاعفات اخرى اهمها المراقبة والإهمال، والتحقير والسخرية وخاصة الغيرة القاتلة وهي كلها عوامل مرتبطة فيما بينها تتكون البعض من اسباب تنتج عن تأثيرات غير مرغوب فيها تؤثر سلبا في اساليب تعامل الشريكين مع بعضهما البعض من المؤكد ان النساء يهمهن الحب من طرف الشريك لكن هذا

لا يكتمل ولا يكمل العلاقة لان يكون اهتمامهن الاكبر على المعاملة بالثقة لأنها هي التي تقوي محتوى هذه العلاقة.

- أصبح من الواضح ان هناك تجاهل خطير في مفهوم القوامة الذي أصبح مقترنا بمفهوم الرجولة الذي هو نتاج الخلط بين ما هو مورث وما هو ديني مع تبخيس العنصر الانثوي داخل الاسرة الاصلية للزوجين مما يسبب حالات عدم التكيف الاجتماعي والصراع داخل العلاقات الزوجية مما يعطي صفات ومميزات كنماذج تعامل الزوجات مع الازواج باستعمال العنف في اعتقادهن " مباح" او كضرورة اجتماعية او تسمية كعنف مضاد الهدف منه في اعتقاد اعادة توازن العلاقة ولا يكون هناك ابدا تكافئ في الحقوق مادام ليس هناك تكافئ في الواجبات.
- أن مقارنة العنف الجنسي الممارس من طرف المعتدي في العلاقة اذ تقدر تقريبا بربع العينة ويتضح من ذلك ان العوامل المذكورة سابقا من اساءة الظن والشك والتحقير والسخرية، وعدم القدرة على منافسة الامور العالقة مع الشريك وغيرها ما يهمد اللجوء الى استعمال العنف كحل بديل للحوار والمناقشة وما يفسر انتشار العنف اللفظي بين الشريكين انه في مرحلة من مراحل الحلقة المتأزمة بينهما يصبح كبرياء الشريك هو المتكلم سوءا كان المعتدي او الضحية.
- ان هناك اختلافات متعددة في اشكال تازم العلاقة وفق الاسباب التي تشكل المعوقات في عدم الاتصال والتواصل بين الشريكين في العلاقة الزوجية منهم من لا يحتمل الروتين، يريد التغير في الجو العائلي ، و التغير الجذري إذا كانت عوامل التواقف مختلفة تسبب الضرر الدائم ، وان الضغط على طرف واحد او الاثنين معا مما يرجع السبب الى ضرورة تحريك

الطاقة الكامنة او تحسيس اطراف العلاقة من ضرورة عدم تجاهل لمحاور اهتمامهم لبعضهما البعض.

- والواضح ان النساء يهتمون بالمشاعر أكثر من اهتمامهم بالأمور المادية التي يقدمها الشريك وبالمقابل ان الذكور لا ينتبهون لأصغر الامور التي قد تفرح الزوجات اذ يتوقعن الاهتمام اكثر من توقع انفاق المال الهائل عليهن.
- في علم النفس الأسري هنا دراسات أخرى على العلاقة الزوجية وكانت الخلاصة كالتالي: ان الرجل ينتظر من المرأة ستة أمور: التشجيع، التقبل، التقدير، الاحترام، الاستماع، الطاعة.
- كذلك تنتظر المراة من الرجل ستة أمور هي: المحبة، الاهتمام، الثقة، التقدير، الاحترام التفضيل.
- فان كان هناك تقصير من الطرفين في تقدير هذه الامور في العلاقة الزوجية فان كلا الطرفين سيكونان المسئولان في تحول الى مستويات علائقية متازمة لها.

المطلب التاسع: تحليل الفرضية الخامسة

إن حالات تميز الزوجة في عملها ومستواها المهني تميزا يفوق مستوى الزوج يدفعه إلى إيذائها كنوع من إشعارها بأنه صاحب السلطة وهي في تبعية لا استقلالية.

جدول 88: موقف أعضاء العينة من استغلال الشريك لمصادرك المالية بغير إذن حسب المستوى المهني للزوج والزوجة

الجنس/م.م.للأزواج الموقف من الاستغلال المصادر المالية	أزواج العينة									
	بلا عمل		أعمال حرة		موظف		إطار سامي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يسمح	**1**	100	11	15.15	10	15.15	12	70.58	34	28.57
أحيانا	-	-	4	24.24	16	24.24	5	29.41	25	21
أبدا	-	-	20	60.60	40	57.14	-	-	60	50.42
المجموع	1	100	35	100	66	100	17	100	119	100

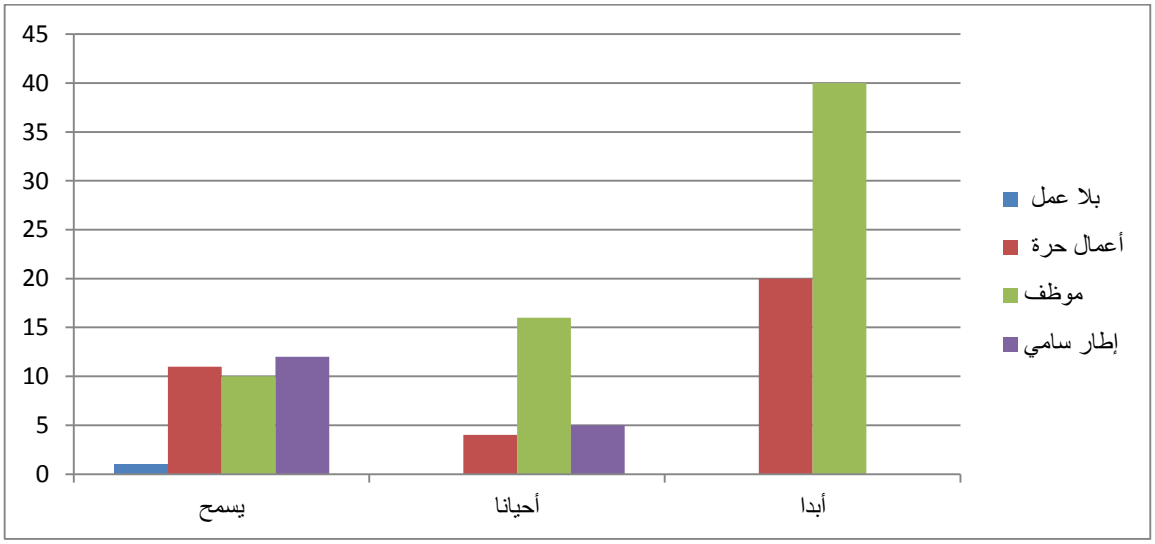

شكل رقم 90: موقف أعضاء العينة من استغلال الشريك لمصادرك المالية بغير إذن حسب المستوى المهني للزوج والزوجة

الجنس/م.م.للأزواج الموقف من الاستغلال المصادر المالية	زوجات العينة									
	ربة بيت		موظفة		عاملة داخل البيت		إطار سامي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يسمح	10	26.31	3	15	10	24.39	8	40	31	26.05
أحيانا	8	21.05	7	35	17	41.66	2	10	34	28.57
أبدا	20	52.63	10	50	14	34.14	10	50	54	45.37
المجموع	38	100	20	100	41	100	20	100	119	100

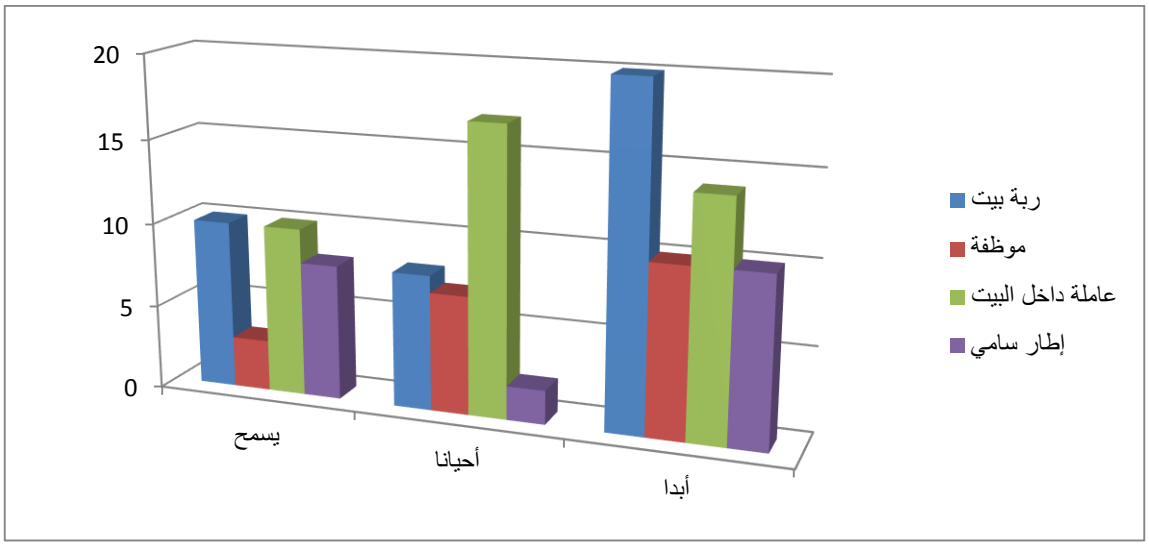

شكل رقم 91: يوضح موقف أعضاء العينة من استغلال الشريك لمصادرك المالية بغير إذن حسب المستوى المهني للزوج والزوجة

يظهر من الجدول رقم (ان اعضاء العينة الذكور يصرحون بان شركائهم في العلاقة لا يستغلون بصفة دائمة مصادرهم المالية بغير اذن وذلك بنسبة كبيرة منهم تقدر تقريبا نصف العينة اذ تقدر ب 50.42% مستوى عند ذوي المستوى المهني والنسبة الاكبر عند الموظفين تقدر ب 60.60% وعند اللذين يزاولون اعمالا حرة بنسبة تقدر ب 57.14% ونصف العينة المتبقي موزع بين المواقف التي تصرح بالاستغلال بين فترت معينة وترتكز اكبر نسبة عند الموظفين ايضا تقدر ب 24.24% وكذلك المواقف الدائمة وترتكز اكبر نسبة عند الاطارات السامية بنسبة تقدر ب 70.85%.

وبذلك تشمل المواقف الدائمة للاستغلال للمصادر والمواقف في الفترات صعبة نصف العينة مقسمة بينهما النسب متقاربة.

و نلاحظ ان زوجات الذكور من خلال هذه التصريحات تتعاملن بحذر مع مصادر ازواجهن بما يتوافق مع دخلهم ويضعن اولويات ادارة المنزل في انفاقهن للمال دون إلحاق الضرر بمقدرة الزوج المالية. وقد ترجع السبب (سواء انهن عاملات خارج البيت او داخله) وباستغلال دخلهن الاقتصادي لا يحتجن الى إنفاق مال الزوج على مستلزماتهن الشخصية إلا ما ينفق على المنزل والأولاد.

والمقابل نجد ان تصريحات اناث العينة حول استغلال مواردهن المالية من طرف ازواجهن بغير اذن مستبعدة ايضا نقل نسبيا عن تصريحات الازواج رغم انها نفس المواقف لـــ" أبدا" الا انها تمثل نسبة اقل وتقدر ب 45.37% وتتضح انها مرتكزة عند اللواتي يعملن بالبيت بنسبة اكبر اذ تمثل 52.63% وعند العاملات داخل البيت بنسبة تقدر ب 34.14%، نصف العينة المتبقي موزع المواقف بين الدائمة عن الاستغلال في فترت معينة ان نسبة النساء العاملات داخل البيت يشكلن اكثر نسبة 41.46% من استغلال ازواجهن مدخولهن المالي في فترت معينة وعادة ما يصادف نقص دخلهم في فترات اواخر الشهر وتقدر نسبة النساء ذات الاطارات السياسية ايضا تصريحاهن حول استغلال ازواجهن بمصادرهن بغير اذن بنسبة 40% بصفة دائمة.

ويتضح من ذلك ان النساء في كل مستواهن المهنية نصف العينة الكلية موزعة عن المواقف الدائمة والاستغلال في فترت معينة بشكل صريح وتزيد عن ذلك ان هناك نوعان الى هذا

الاستغلال اما الفرض الالزامي على الزواج في الادخار المشترك مع الزوج في الادخار المشترك.

ونستخلص ان معظم الحالات المدروسة ان مثيرات العنف أي عوامل أي عوامل تشوب التوترات بين الازواج تكون بدايتها اساسيات الانفاق المالي خاصة ان تعلق الامر بدخل الزوجة ويكون الامر أسوأ إذا كان دخلها يقدر بضعفي او ثلاث اضعاف دخله فتكون لعوامل التحسس والغيرة مراكز هامة في تفعيل هذا العنف والتوتر في كلا الحالتين إذا تصرفت فيه أو لم تتصرف.

جدول 89: موقف أعضاء العينة من حرمان الشريك لهم من المصروف أو عدم المشاركة فيه حسب الجنس والمهنة

الجنس/م.م. للأزواج الموقف من الحرمان من المصروف أو عدم المشاركة فيه	أزواج العينة									
	بلا عمل		أعمال حرة		موظف		إطار سامي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	1	100	12	34.28	15	22.77	10	58.82	38	31.93
أحيانا	-	-	5	14.28	16	24.24	7	41.17	28	23.52
أبدا	-	-	18	51.42	35	53.03	-	-	53	44.53
المجموع	1	100	35	100	66	100	17	100	119	100

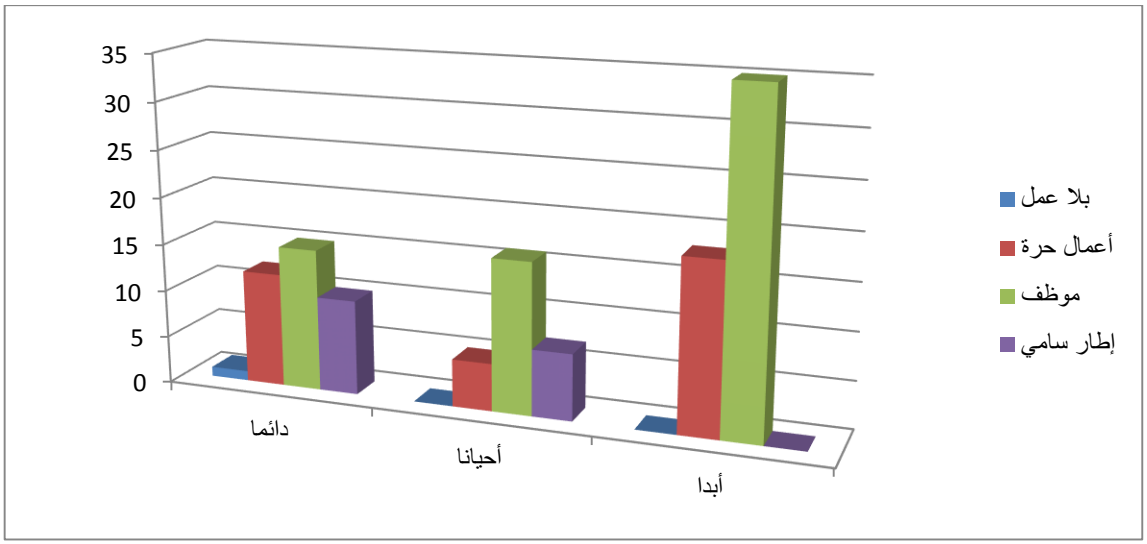

شكل رقم 92: موقف أعضاء العينة من حرمان الشريك لهم من المصروف أو عدم المشاركة فيه حسب الجنس والمهن

الجنس/م.م.للأزواج الموقف من الحرمان من المصروف أو عدم المشاركة فيه	زوجات العينة									
	ربة بيت		موظفة		عاملة داخل البيت		إطار سامي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	8	21.05	3	15	25	60.97	12	60	48	40.33
أحيانا	15	39.47	6	30	10	24.39	3	15	34	28.57
أبدا	15	39.47	11	55	6	14.63	5	25	37	31.09
المجموع	38	100	20	100	41	100	20	100	119	100

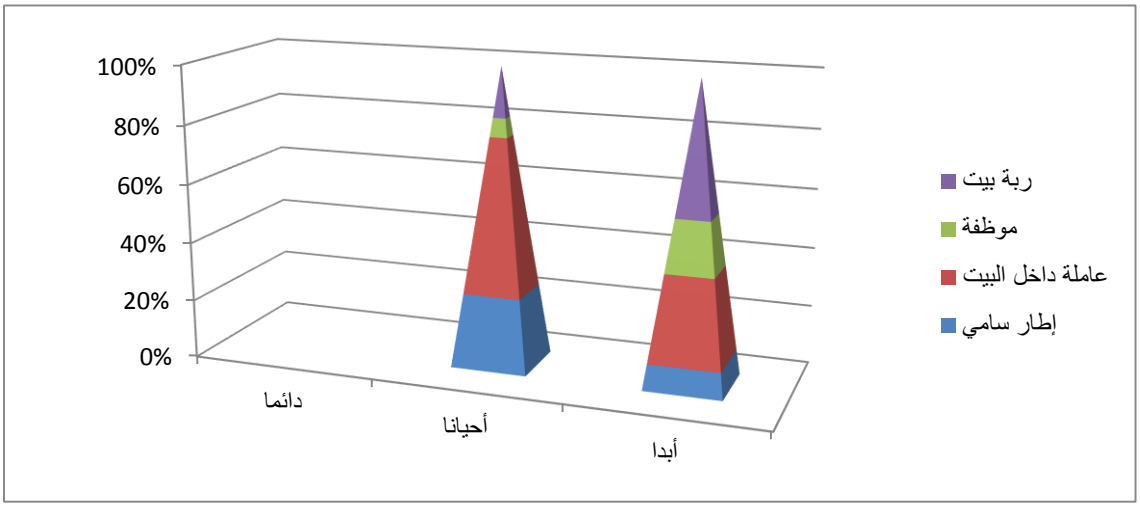

شكل رقم 93: الموقف من حرمان الشريك لهم من المصروف حسب الجنس والمهنة

يصرح اعضاء العينة الذكور بنسبة اكبر تقدر ب 44.53% للمواقف مستبعدة في عدم مشاركة زوجاتهم في المصروف او حرمانهم من مدخولهم بصفة متبقية أي احتكارهن الشخصي لمدخولهن يقرون بذلك ان خاصة عند الموظفين بنسبة اكبر اذ تقدر ب 53.03% وتليها نسبة الاعمال الحرة وتقدر ب 51.42%.

الا ان نسبة لا بأس بها وتقدر بأكثر من نصف العينة موزعة في المواقف الدائمة لعدم مشاركة زواجات العينة او حرمان ازواجهن من مدخولهن نسبة تفرق ربع العينة ثم اعضاء الذكور ذوي الاطارات السامية وتقدر نسبتهم ب 31.93% من يصرحون ذلك بصفة دائمة لعدم المشاركة في تقدر نسبة اقل منها نسبيا لدى الموظفين اذ تمثل 22.77% من يصرحون بنفس المواقف ونسبة متفاوتة عنها ، عندهم في فترات متقطعة اذ تمثل 24.24% لحرمان زوجاتهن عدم المشاركة في المصروف.

وبالمقابل نجد ان اكبر نسبة عن تصريحات الاناث في عدم مشاركة ازواجهن في المصروف مرتكزة في المواقف الدائمة بنسبة تقدر ب 60.33%، ترتكز نسبة اكبر عند الموظفات بنسبة تقدر ب 60.97% وتليها نسبة الاطارات السامية بنسبة 60%.

وبنسبة اكثر من 50% من اعضاء العينة الاناث من يصرحن بان ازواجهن مواقفهن محصور بين مشاركتهم الفعلية بين المواقف المتقصعة والمواقف المستبعدة في عدم المشاركة في المصروف اذ تتساوى النسب المقدر ب 39.47% عند ربات البيوت في الحرمان وعدم المشاركة بين المواقف لـــ" احيانا" و" ابدا" اذ يعتبرنه عقاب لهن خاصة وفي حالة وجود عنف او صدام بينها وفي الحالات المدروسة اذا اراد الزوج معاقبة الزوجة بالحرمان من المصروف وعدم المشاركة فيه فانه لا يعاقبها وحدها في ذلك فانه يعاقب من في الاسرة ايضا لكن واذا

ارادت الزوجة عدم المشاركة او حرمان الزوج منه فانها تعاقبه وحده لان معظم الحالات بسبب عاطفتها نحو اولادها لا تستطيع التخلي عنهم مهما كان الامر ذلك، لذلك فانها تحدث صداما عنيفا في كلاميا لفظيا او رمزيا مع الزوج وتذكره بأفضالها عليه وعلى منزله وعلى القيمة التي ارادت ان توصله اليه وتحاول قدر الامكان ان تجعله يقر بذلك، مما يزيد في هذا الجانب ولا يعترف ولا يقر الزوج بذلك فمعظم الحالات المدروسة للزوجات يصرحن انهم لا يردن استرداد المال المستغل بل يردن الاعتراف لجميل ولو كان بكلمة الشكر لاغير فهن مستعدات ان يفعلن أي شئ من اجل حق الشريك والاستقرار وبناء الاسرة الا حالات الغضب تكمن في عدم تقدير الشريك لهن رغم اعترافهم بذلك للغير (من الاهل او الاصدقاء) وهذ مما يبعد المسافات بين الزوجين اذ عدم المصارحة وكتم المشاعر خاصة في حالة الغضب والتوتر بينهما مما يزيد الحقد والضغينة بينهما.

جدول 90: موقف أعضاء العينة من التميز في المهنة –خاصة لدى الزوجة– يشكل حساسية ويؤدي إلى حالات من العنف حسب الجنس

الجنس/الموقف من التميز في مهنة الزوجة	أزواج العينة		زوجات العينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	87	73.10	83	69.74	170	71.42
لا	32	26.89	36	30.26	68	28.57
المجموع	119	100	119	100	238	100

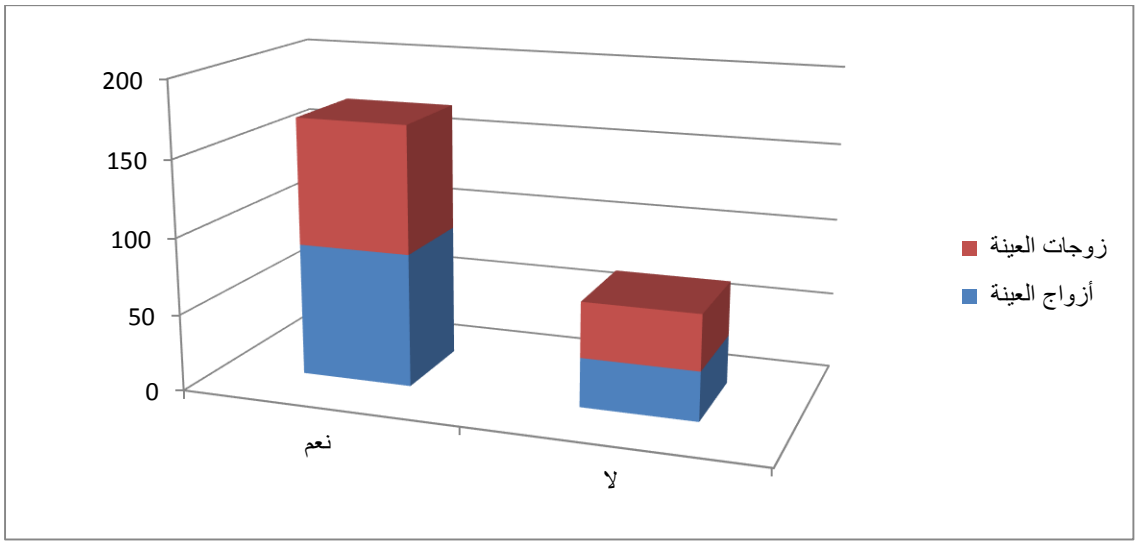

شكل رقم 94: الموقف من التميز في المهنة – خاصة لدى الزوجة– يشكل حساسية ويؤدي إلى حالات من العنف حسب الجنس

يصرح اعضاء العينة بنسبة 71.42% من المجموع الكلي انهم ع المواقف المؤدية لاعتبار تميز الزوجة المهنة بشكل حساسية لدى الزوج وتؤدي في بعض الاحيان الى حالات من العنف اذ ترتكز اعلى نسبة عند الذكور بنسبة 37.10% وتمثل عند الاناث ب 69.74% بالمقابل هناك نسبة لكثر بقليل من ربع العينة لكلا الجنسين من لا يعتبرون التميز المهني لدى الزوجة يشكل حساسية لدى الزوج.

وفي الحقيقة ان التحسس للتميز المهني من طرف الزوج ضد الزوجة تابع اصلا من التحسس للمستوى التعليمي اذ لا يحبذ معظم الرجال تميز الزوجة عنهم في المستوى اذ قد يتغاضون عن تحسسهم اتجاه المستوى المهني الا في حالات تكون للموارد المالية للزوجين دخل في النقاش الحاد بينهما اذ يتحول الى عنف بمجرد تأكيد هذه الفكرة لتميزها من طرفه او من طرفها ويتحول بذلك النقاش الى مسالة نقاش حول صفات الطرفين اتجاه الاخر وسرعان ما تدخل الغيرة من طرف المتميز وتكون عادة الحصيلة سلسلة من ذكر سلبيات وعيوب الطرفين اتجاه بعضهما وهذا في حالة الصدام الحاد او النزاع المؤدي غالبا الى حالات من العنف اللفظي

والمزي وحتى الجسدي لذلك نجد ان هناك بعض الازواج يتحاشون النقاش حول هذا التمييز في العلاقة الزوجية اعطاءه حجما اكبر منه لمنع الصدام وعند بعض الزوجات اللواتي تحسين التعامل مع ازواجهن الاقل منهن مستوى تعليمي ومهني في محاولة تشجيعهم لنيل مراكز تعليمية، اعلى ولكسب مراكز مهنية احسن من التي عليها ازواجهم وبذلك تقلل نسبة التحسس بينهن وبين ازواجهن وتعطي طابعا من ثقة الزوج في الزوجة والعكس صحيح انها مرغوبة من طرفه وانه مشجع لطموحاته من طرفها فيكون متواصل والاتصال موجودا مادام الطرفين سمحا لبعضهما لفهم نقاط ضعفهما لبعضهما البعض.

جدول 91: أعضاء العينة من تميز في مهنة الزوجة يشكل حساسية لدى الشريك ويؤدي إلى حالات من العنف حسب إخافته بالسلطة

الإخافة بالسلطة/الموقف من التميز	دائما		أحيانا		نادرا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	78	95.12	58	66.66	34	49.27	170	71.42
لا	4	4.87	29	33.33	35	50.72	68	28.57
المجموع	82	100	87	100	69	100	238	100

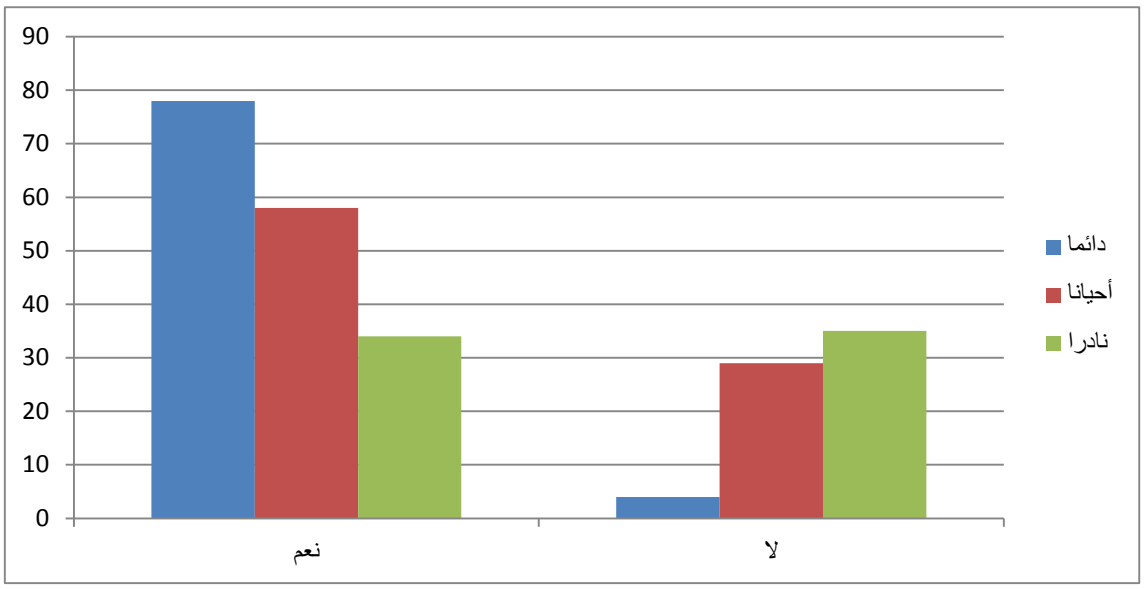

شكل رقم 95: أعضاء العينة من تميز في مهنة الزوجة يشكل حساسية لدى الشريك ويؤدي إلى حالات من العنف حسب إخافته بالسلطة

اذ ا كان التصريح من طرف اعضاء العينة ان تميز الزوجة في مجالها المهني مقابل مستوى الزوج لا يشكل حساسية فقط بل اكثر ما نته حالات من العنف بينهما وذلك تاكيد نسبي يقدر ب 71.42% من الجنسين فان ذلك ما يدعو الى ان استعمال السلطة من طرف الشريك امر وارد الحصول. في العلاقة فمن هذا الجدول رقم (نلاحظ ان نسبة المؤيدين لمواقف التميز المهني للزوجة واثره على العلاقة العنيفة يؤكد اعضاء العينة ان نسبة 95.12% من يستعمل الشريك اسلوب الفرض السلطوي بشكل دائم و تليها نسبة 66.66% من يستعملون هذا النوع من الاسلوب في فترت متقطعة وهما تمثلان اكبر النسب في حين هناك نسب تقريبا متساوية بين المواقف المؤيدة والمواقف الرافضة لتاثير تميز المهني للزوجة على وجود العنف في العلاقة وفقا للاستبعاد هذا الاسلوب السلطوي للشريك اثناء المعاملة وهي نسب قليلة مقارنة بالنسب الاولى.

واذا ما قارنا هذه المواقف مع اكبر نسبة موافقة لها حسب المستوى المهني للأزواج نجد ان نسبة 50% من الذكور ذوي مستوى مهني في الاعمال الحرة من يؤكدون على هذه المواقف المؤيدة للتميز ودوره وعند الاناث يشكل نسبة 40%من النساء لكن العاملات داخل البيت بنسبة للمواقف المؤيدة لتميز المهني للزوجة.

لديان هنا موقفان وبالضرورة هناك تغيران لكلا الجنسين اما ان اعضاء العينة الذكور لديهم هذه المواقف المؤيدة لمعايشتهم هذه المواقف خاصة عند ذوي الاعمال الحرة او ان النساء العاملات داخل البيت لدرجة الفرض السلطوي المفروض عليهن كان يتمنين مستوى مهنيا احسن مما يزاوله حاليا وبذلك يتفوق على عنف الزوج لذلك لديهن المواقف المؤيدة اذ هناك في مثل هذه المجالات من يؤكدون ان في حديثهن مع ازواجهن على املهن في رفع مستواهن التعليمي والمهني يقابلن بالنكران من طرف ازواجهن اما انهن تجاوزن الوقت لذلك ويتكلمن متأخرا او انهن لم يكنوا ليخترنهم زوجات ولو كن اكثرا تميزا منهم في المستوى التعليمي والمهني وهذا في حد ذاته تصريح بالعنف الرمزي ويفسر على انه تعويضا للنقص الذي يتحسس له الشريك اتجاه زوجته المتميزة مهنيا.

جدول 92: يوضح المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب الجنس

الجنس/المواقف من مشاركة الزوجة العاملة	أزواج العينة		زوجات العينة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	71	59.66	75	63.02	146	61.34
لا	48	40.33	44	38.97	92	38.65
المجموع	119	100	119	100	238	100

.

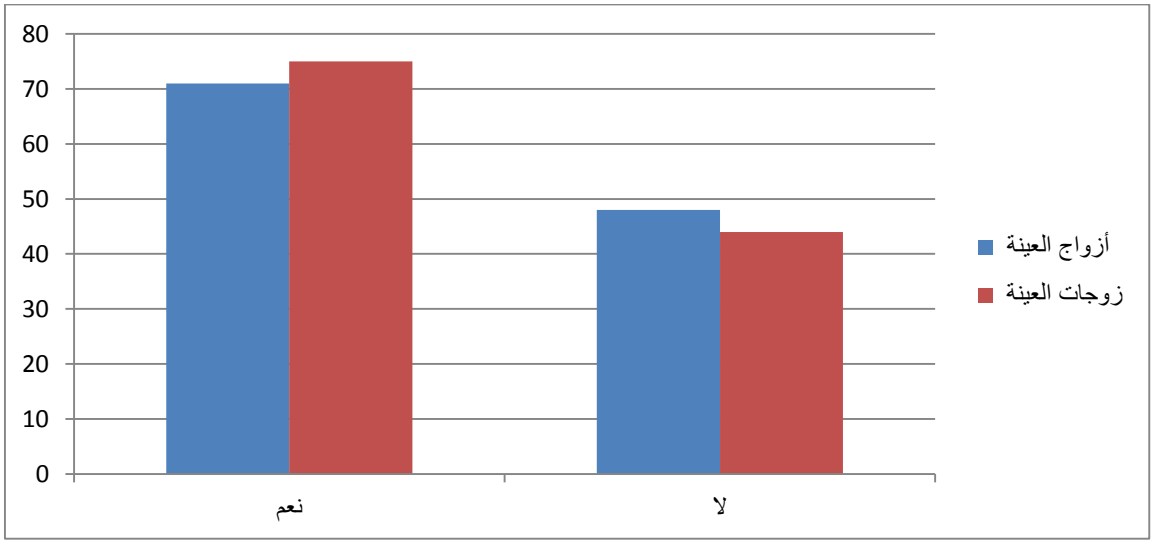

شكل رقم 96: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب الجنس

يصرح افراد العينة الذكور والاناث بنسبة 61.34% بان هناك ضرورة مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف الاسرية تفاديا للمشاكل والصراعات المرتقبة موزعة بنسب تقريبية عند الجنسين تمثل بنسبة اعلى عند الاناث وتقدر ب 63.02% وعند الذكور تقدر ب 59.66%.

اذ هناك تفسيرات عدة لهذه المواقف فهناك من النساء العاملات وهن زوجات لديهن اولاد فيحتم الازواج عليهن المشاركة وذلك لمصلحة اولادهن وليس لمصلحته خاصة اذ تتوافق مع شكوى

الازواج بعدم قدرتهم على تلبية كل مطالبهم فيعتبر هذا فرض الزاميا في مشاركتها الفعلية دون اللجوء الى استعمال الكلام الصريح في تحديد مقدار محدد لمشاركتها.

وهناك من الازواج من يفرض على الزوجة تقديم كل شهر قيمة فعلية يحددها وكأنها جزية لسماحه لها بالعمل وهذا ما صرحت به بعض النساء بنسبة ملفتة للانتباه عند الحديث معهن في الدراسة الاستطلاعية.

وهناك بعض الازواج من يشترط في الزوجة ان تكون عاملة عند الاقدام للزواج وهذا لأغراض معينة اما ان تكون تسندا له تأسيس منزل الزوجية او كماليات العيش كالسيارة او الرصيد في البنك او الرحلات .... الخ او لمشاريع تأسيس العمل المزدوج مع الزوجة.

وهناك من الازواج يشترط في الزوجة العمل باتفاق مسبق بينهما على ان تكون المسئولة عن المصاريف المالية في الاسرة ولا ويهمها ان كان مكتسبا لقدر كاف لتولي مسئولة اسرة أم لا، الا ان اضرارها تظهر بعد الارتباط فتكون من اولى المشكلات المولدة للعنف بينهما.

وهناك نوع اخر من المشاركة الضرورية للمرأة العاملة لتفادي المشاكل خاصة اذا كانت الزوجة العاملة لا تملك منزلا مستقلا أي السكن مع اسرة الزوج فيتحتم عليها الاخذ بعين الاعتبار انهم مسئولون منها في تدليلهم بالهدايا او استقطاع مقدارا معينا من مالها كل شهر لإرضائهم و في معظم الحالات يكون بطلب من الزوج، وهذا يعني عنف رمزيا ممارس على الزوجة العاملة من طرف الزوج.

وفي بعض الاحيان الاخرى يكون بطلب من الزوج ايضا ان يكون لهما رقم حساب جاري موحد لهما ويكون الزاميا وهذا النوع من التبعية للزوج وعدم السماح لها بالاستقلالية في مواردها المالية.

جدول 93: يوضح المواقف المتخذة من أعضاء العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب مدى سلطة الشريك والتخويف بها

الإخافة بالسلطة/الموقف من مشاركة الزوجة العاملة	دائما		أحيانا		نادرا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	59	71.95	53	60.91	34	49.29	146	61.34
لا	23	28.04	34	39.08	35	50.72	92	38.65
المجموع	82	100	87	100	69	100	238	100

شكل رقم 97: المواقف المتخذة حول مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب مدى سلطة الشريك والتخويف بها

ان هذا الجدول رقم (ما هو إلا تأكيد للجدول رقم (السابق اذ ان السلطة المركز للسلطة عوامل هامة في اتخاذ وبعض المواقف في العلاقة الزوجية اذ يصرح اعضاء العينة ان نسبة 71.95% بالتخويف الدائم للسلطة من طرف الشريك موافق مع اتخاذ المواقف التي التي تقر بضرورة مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف تفاديا لمشاكل المرتقية وتليها بنسبة 60.91% من يصرحون باستعمالها في فترت معينة أي " احيانا" اذ تعتبرن اعلى النسب المسجلة.

وهذا ما يفسر طابع الاسلوب العنيف في اتخاذ ضرورة المشاركة الفعلية للزوجة العاملة تفاديا للمشاكل والصراعات وربما يرجع ذلك سببا في اتخاذ الزوجات الماكثات في بين عملا يدر عليهن بالدخل وغالبا ما تكون بطلب من الزوج لتخفيف عنه بتحملها مسؤولية ايجاد الحلول الكيفية التصرف بالمناسبات الخاصة داخل الاسرة او العامة أي خارجها اذ تعتبرها الزوجة عوامل ضغط يحتم عليها ان تكون منتجة حتى ولو كانت ماكثة بالبيت اذ يتوسع الحديث إذا كانت عاملة خارج المنزل وقد سبق الاشارة اليه في الجدول رقم (السابق.

جدول 94: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب المستوى المهني للمستجوبين

الجنس/م.م.للأزواج المواقف من مشاركة الزوجة العاملة	أزواج العينة									
	بلا عمل		أعمال حرة		موظف		إطار سامي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	1	100	20	57.14	36	54.54	14	82.35	71	59.66
لا	-	-	15	42.85	30	45.45	3	17.64	48	40.33
المجموع	1	100	35	100	66	100	17	100	119	100

الجنس/م.م.للأزواج المواقف من مشاركة الزوجة العاملة	زوجات العينة									
	ربة بيت		موظفة		عاملة داخل البيت		إطار سامي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	23	60.52	16	80	16	39.02	13	65	67	57.14
لا	15	39.47	4	20	25	60.97	7	35	51	42.85
المجموع	38	100	20	100	41	100	20	100	119	100

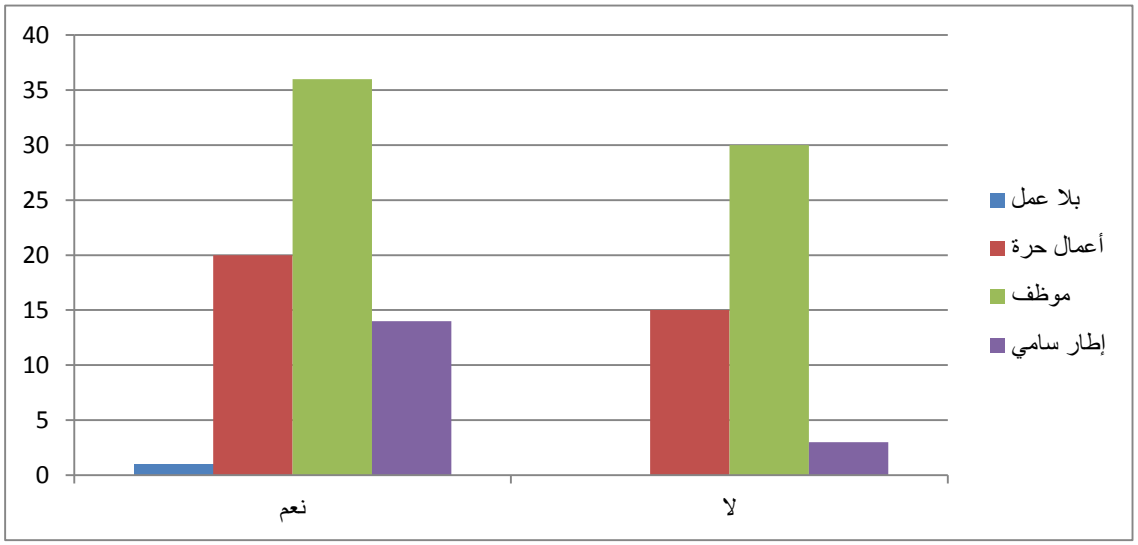

شكل رقم 98: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الإعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب المستوى المهني للأزواج

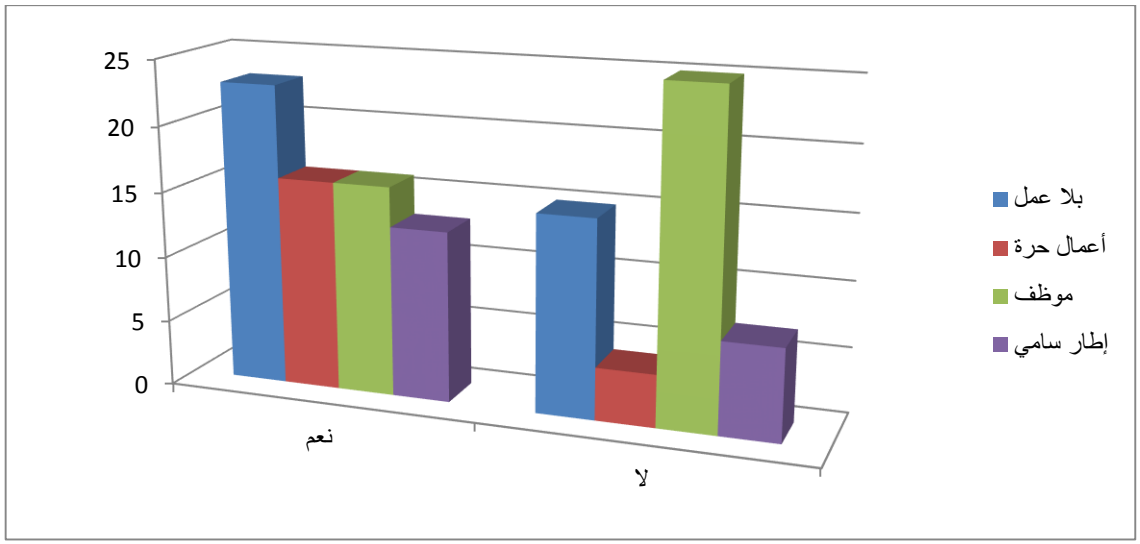

شكل رقم 99: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الإعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب المستوى المهني للزوجات

يتضح من الجدول رقم 94 أن على اختلاف المستويات المهنية للذكور يصرحون بضرورة مشاركة الزوجة العاملة في المصروف تفاديا للمشاكل و الصراعات المرتقبة و تمثل نسبة 59,66 من المواقف الكلية المؤيدة لذلك تمثل 40,33 من المواقف الرافضة و تمثل اكبر نسبة عند الذكور الموظفين و تقدر ب 54,54 في نفس الوقت تمثل نسبة تقريبية لها للمواقف الرافضة لهم وتقدر ب 45,45 و بنسبة 57,14 لذوي الاعمال الحرة يصرحون بالمواقف المؤيدة و بنسبة 82,35 لذوي الاطارات السامية.

وعند الاناث اكبر نسبة مسجلة عند النساء العاملات داخل البيت اذ تقدر ب 60,97% ممن يرفضن ضرورة مشاركتها إلاّ أنها تبقى الفئة الوحيدة التي تصرح بذلك حيث من المجموع الكلي للإناث هناك 57,14 ممن يوافقن على ضرورة المشاركة في المصاريف تفاديا للمشاكل المرتقبة عند كل الفئات خاصة ربّة البيت إذ تعد أكبر نسبة مسجلة و تقدر ب 60,52 و 80 عند الموظفة و 65 عند ذوي الاطارات السامية.

و هذا يوضح ان الزوجة حتى و لو لم تكن عاملة لديها جانب من الاحساس بالمسؤولية من أجل رفع مستوى معيشة أفراد اسرتها ،إذ غالبا ما يكون الزوج هو الدافع الأكبر من واء إحساسها بذلك، إذ هناك نوع من الازواج من يصرحون لزوجاتهم أنهم كان عليهم الزواج من نساء عاملات لمساعدتهم في امور الحياة و هناك نوع آخر من يتظاهر بعدم احتياجه لدخلها الاّ انهم يتصرفون عكس ذلك إذ يجعلونها تتحمل المسؤوليات التي تتوجب عليهم بحجة عدم مقدرتهم على تلبية كل المتطلبات لكن بصورة غير مباشرة إذ لا يدخلون في مواجهة مع زوجاتهم بل يدخلون في نقاش مع الأطفال على مسمع منهن فيكون الالزام بضرورة مشاركتهن بصورة رمزية ،و هناك أيضا من النساء الغير عاملات من خلال طريقة معيشتهن و معاملة أزواجهن لهن تمنين لو كن عاملات ليتم اهتمامهن في توفير أولوياتهن بدل تقصير أزواجهن في ذلك، وهناك من النساء من يتهمهن الأزواج انهن نساء غير منتجات و يحاسبهن حتى على لقمة العيش التي يوفرنها لهن فيعطيهن احساس بعدم نفعهن و هذا يؤثر نفسيا و بشكل سلبيي عليهن.

8-جدول 95: يوضح المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب مستوى دخل المستجوبين

م.الدخل /المواقف من المشاركة	فئات دخل دكور العينة													
	1		2		3		4		5		6		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	6	100	8	32	18	64.28	20	66.66	8	80	15	75	75	63.02
لا	-	-	17	68	10	35.71	10	33.33	2	20	5	25	44	36.97
المجموع	6	100	25	100	28	100	30	100	10	100	20	100	119	100

م.الدخل /المواقف من المشاركة	فئات دخل اناث العينة													
	0		1		2		3		4		5		6	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	18	64.28	2	50	6	40	17	56.66	16	88.88	13	92.85	4	40
لا	10	35.71	2	50	9	60	13	43.33	2	11.11	1	7.14	6	60
المجموع	28	100	4	100	15	100	30	100	18	100	14	100	10	100

المجموع	
ك	%
76	63.86
43	36.13
119	100

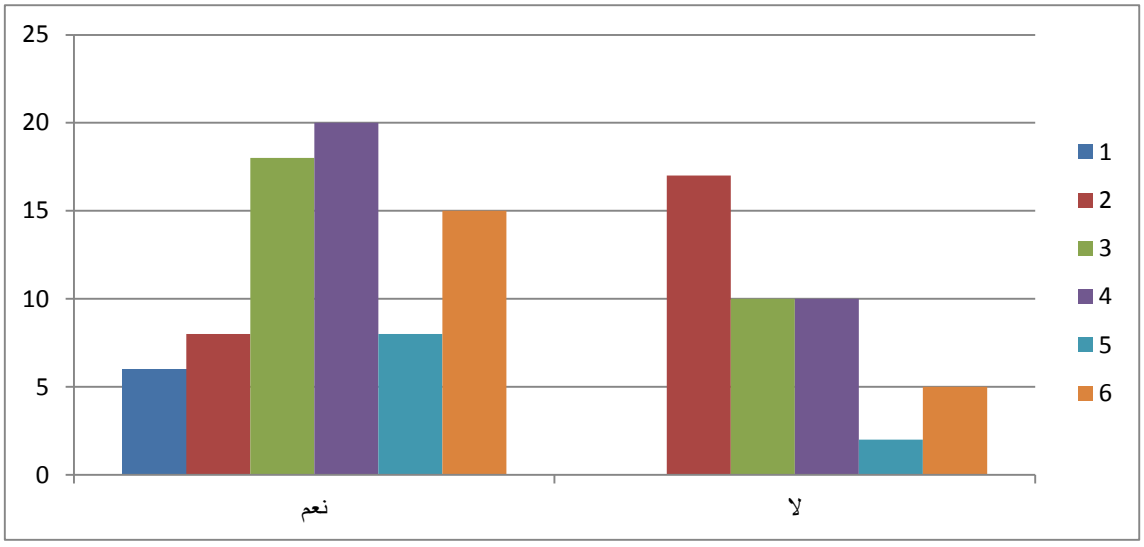

شكل رقم 100: المواقف المتخذة حول الإعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب المستوى المهني للزوجات

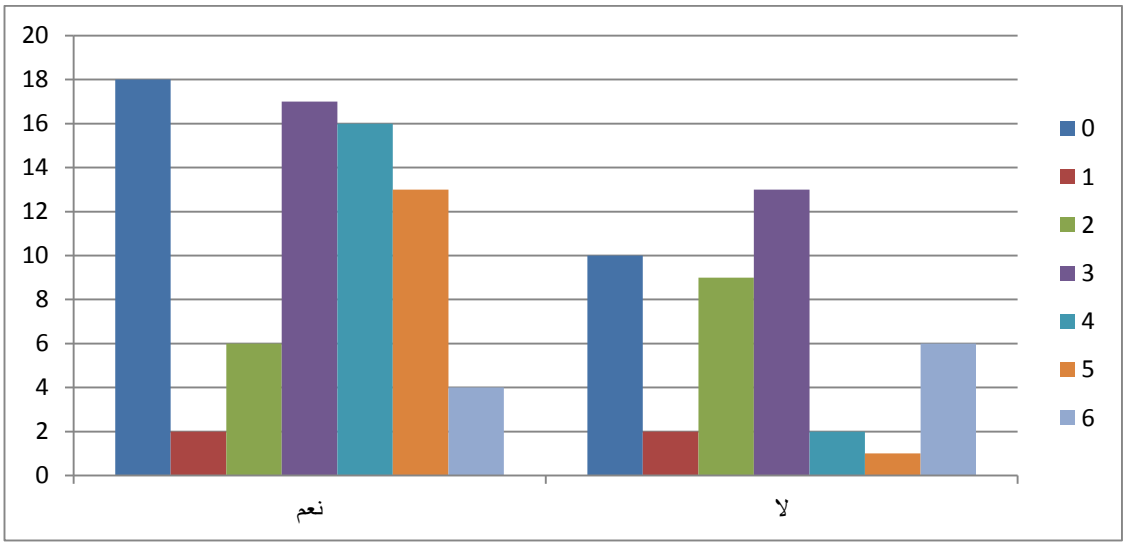

شكل رقم 101: طريقة المعرفة بين الزوجين قبل الزواج حسب الجنس

نلاحظ ان أكبر نسبة مسجلة عند الذكور تقدر ب 63,02% من المجموع الكلي للعينة لديهم مواقف مؤيدة حول الاعتقاد بضرورة مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف تفاديا للمشاكل حسب مستويات الدخل المختلفة موزعة عند أكبر نسب للفئات عند ذوي الدخل من [20000-25000[دج إذ تقدر النسبة ب 66,66% وتليها النسبة عند ذوي الدخل من [15000-20000[دج إذ تقدر ب 64,28% وعند فئة الدخل الأخيرة لأي [+ 35000 فما فوق وتقدر النسبة ب 75%.

وعند الأناث اكبر نسبة مسجلة في المواقف المؤيدة تقدر ب 63,76% من المجموع الكلي موزعة حسب مستويات الدخل متوافقة في ذلك مع فئات الذكور إذ تقدر نسبة المواقف المؤيدة عند الإناث في الفئة الثالثة أي ما بين[15000-20000[دج و التي تعد أكبر نسبة مقدرة ب 56,60 %و نسبة الدخل الرابعة أي ما بين 2000-25000[دج تقدر ب 88,66 %و الفئة التي تليها أي [25000-30000[تمثل 92,85 %.

وهذا يفسر ان كلا الجنسين لديه مواقف مؤيدة لضرورة مشاركة الزوجة العاملة في المصارف المنزلية الذي يتراوح دخلهم بين الفئة الثالثة والرابعة والخامسة فما أكثر في حين الفئات الأقل تقل فيها المواقف المؤيدة وبنسب متوافقة تقريبا لكلا الجنسين.

هل يعني هذا أن كلما ارتفع الدخل و خاصة دخل الزوجة ترتفع بالضرورة حتمية مشاركتها في المصاريف المنزلية ؟.

علما ان أعضاء العينة المستجوبين لم يكونوا صرحاء مع القائمين بالبحث بشأن مداخلهم الشهري او اليومي بنسبة عالية من الصحة إذ نعتبر أن الفئة الاولى والاخيرة هي فئات

افتراضية غير دقيقة 100 % إذ من خلال الدراسة الاستطلاعية عرفنا انه قد تكون اول فئة لا تقل عن 20000 دج و الفئة الأخيرة لا تزيد عن 70000 دج في المعدل العام لخل الفرد الجزائري.

جدول 96: المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة حسب سن الأزواج والمرتبطة أيضا بارتكابها السلوكيات العنيفة

النزاعات العنيفة حسب سن الأزواج/المواقف من المشاركة	عند اللأزواج في 20 من العمر أو أقل		عند الأزواج في 30 من العمر		عند الأزواج الأكبر سنا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	63	71.53	63	66.66	20	36.36	146	61.34
لا	25	28.40	32	33.68	35	63.36	92	38.65
المجموع	88	100	95	100	55	100	238	100

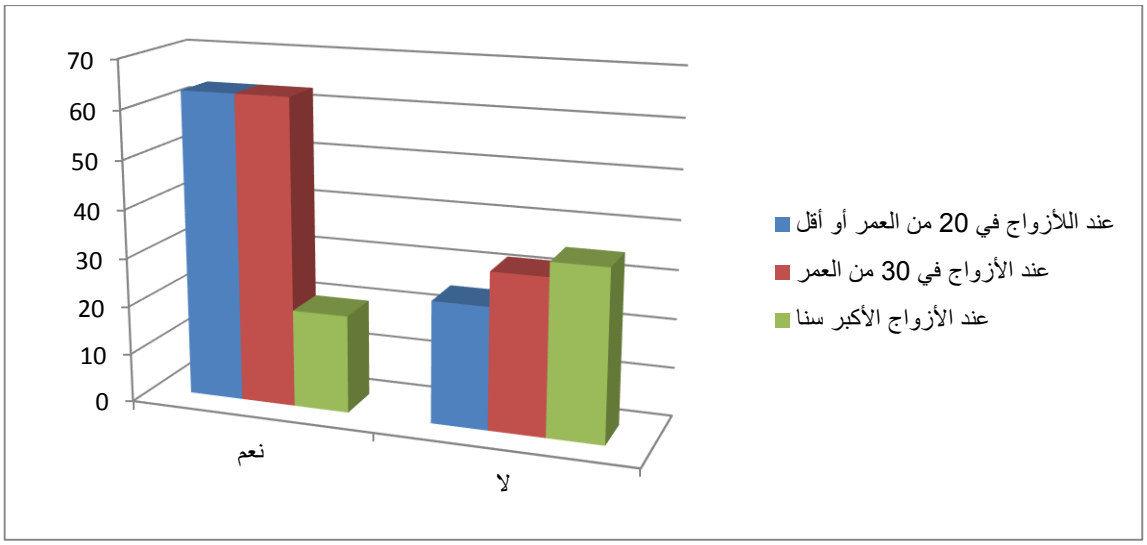

شكل رقم 102: المواقف المتخذة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل حسب سن الأزواج والمرتبطة أيضا بارتكابها السلوكات العنيفة

يتضح من الجدول رقم (ان نسبة 61,34 % لديهم مواقف مؤيدة في مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف المنزلية كضرورة إذ توزع أكبر النسب على الأزواج في العشرينيات أو أقل بنسبة تقدر ب 71,59% و عند الأزواج في الثلاثينيات بنسبة تقدر ب 66,31 %في حين ترتفع النسبة عند الأكبر سنا بمواقف رافضة و تقدر ب 63,63% .

وهذا يفسر ما ذكرناه سابقا ان النساء يفضلن العمل قبل الزواج ويعتبرنه سلاح الحياة وعونا لهن في الاستقلال الذاتي ويعتبرن امر المشاركة في المصروف اختياريا و ليس اجباريا إذ يعتبرن الإنفاق على مستلزمات الأسرة من مسؤوليات الزوج و إذا أردن المشاركة فيه يكون من المستحسنات و ليس من الضروريات وعند الذكور يعتبرون الزواج من النساء العاملات شرطا عند البعض عند الإقدام على تكوين اسرة و كلا الجنسين لديه اعتبارات وأسباب معينة لذلك.

وإذا قمنا بمقارنة الأسرة التقليدية مع الأسرة الحديثة نجد ان مشاركة المرأة و الزوجة تغيرت مفاهيمها و أساليبها و طرق مشاركتها الانتاجية (المالية و الاقتصادية) بين الاولى و الثانية ما يعني أنها كانت من المستلزمات العمل داخل البيت في الأسرة التقليدية حيث كانت تعمل العائلة الكبيرة في نموذج اقتصادها على الاكتفاء الذاتي إذ كانت تنتج ما تأكل كتنظيم اقتصادي ،بينما في الوقت الراهن أصبح خروج المرأة للعمل من ضروريات العصر الحديث لكن اسهامها وضروراته لم يتغير في نظر الأزواج سواء كانت عاملة داخل البيت او خارجه، ويفسر أعضاء العينة انه كلما كبر الزوجان في السن كلما تعودا على بعضها في اكتساب الحقوق و فرض الواجبات فالأمور التي تعد ضروريات و واجبات تصبح عادة و نسب التصعيد للمشاكل في الأمور الاقتصادية و المالية و المسببة للعنف تقل و في معظم الحالات تقدم الزوجة عن طيب خاطر ما يرضي الزوج و لا تنتظر المقابل إلاّ الاعتراف بالجميل و كلمة الشكر إلاّ ان الازواج

يلزمهم الوقت الكافي ليتفهموا ذلك و يعتبرون مسألة مشاركتهم مسألة ضرورية كجانب من الاحساس بالمسؤولية و يحرصون على تأكيد الفكرة لديهن بطريقة مباشرة او غير مباشرة و لا يقبلون امتنانا منهن إذ هذا ما لمستاه من خلال الدراسة لشبكة الملاحظات .

جدول 97: المواقف المتخذة من وجوب تقديم تنازلات أو التسامح على أخطاء الشريك في العلاقة الزوجية ادا كان يفوقه مستوى تعليميا ومهنيا حسب السبب من وراء ذلك

الأسباب/تقديم التنازلات	لعدم جرح المشاعر		للحفاظ على توازن العلاقة		لتجنب التعرض للعنف		للمحافظة على استقرار العائلة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	37	82.22	83	63.35	21	75	17	50	158	66.38
لا	8	17.77	48	36.64	7	25	17	50	80	33.61
المجموع	45	100	131	100	28	100	34	100	238	100

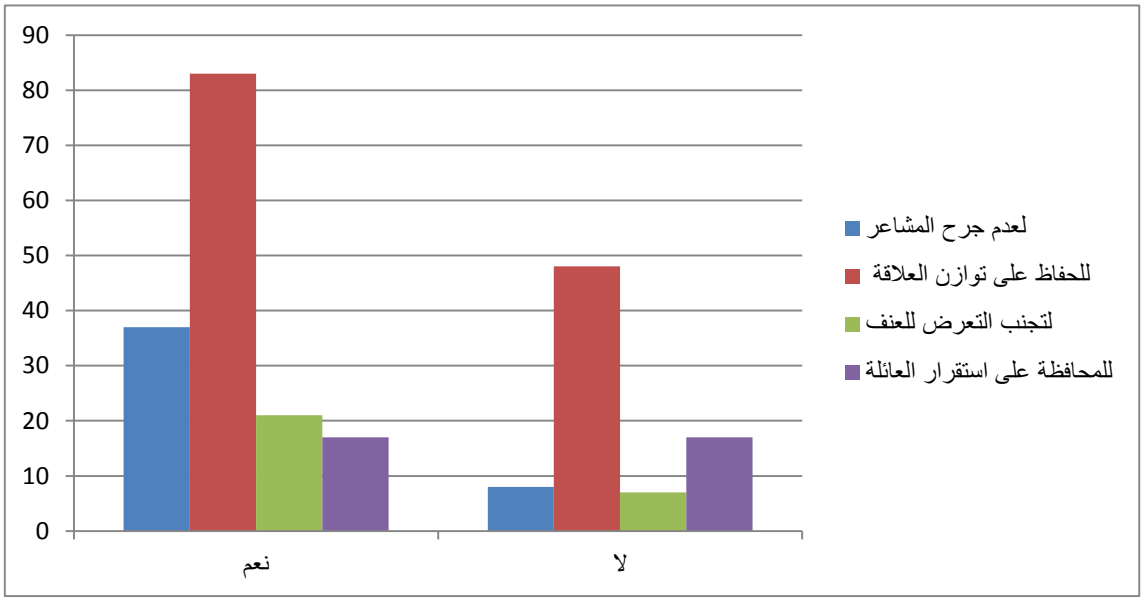

شكل رقم 103: المواقف المتخذة من وجوب تقديم تنازلات على أخطاء الشريك في العلاقة الزوجية إذا كان يفوقه مستوى تعليميا ومهنيا حسب السبب

يوضح الجدول رقم (ان هناك نسب عالية للمواقف المؤيدة حول تقديم تنازلات للشريك او التغاضي عن أخطائه كنوع من التنازلات و لكن ليس بالضرورة إن كان يفوقه في المستوى التعليمي و المهني و ذلك بنسبة تقدر ب 66,38 من المجموع الكلي و اغلبها تصرح ان ذلك ضروريا للحفاظ على توازن العلاقة و تجنب الدخول في حلقة العنف خاصة إذا كان الشريك سريع الغضب وذا سلوك عدواني في معظم الأحيان و ذلك بنسبة تقدر ب 63,35 و البعض الاخر يعطي اهتماما اكثر للشريك و ذلك لعم جرح مشاعره و تقدر النسبة ب 82,22 و اغلبهن من النساء في حين البعض الأخر يقدم التنازلات لتجنب التعرض للعنف و ذلك بنسبة ممثلة في 75 و 50 يصرحون ان ذلك مناسب لاستقرار العائلة حتى و لو كان على حساب الضغط النفسي عليهم في حين تبقى النسب الرافضة لتقديم التنازلات ضئيلة مقارنة بالمواقف المؤيدة .

وقد ترجع عموما من تقديم التنازلات والذي قدر على انه من أجل الحفاظ على استقرار العائلة أو للحفاظ على توازن العلاقة أو لعدم جرح مشاعر الشريك إنها أسبابا تخفي وراءها أسبابا أخرى إما مخافة الوصول الى التفكك الأسري خاصة بوجود الاولاد وهي حالات مجودة بشكل واسع عند الزوجات ولعد امكانية تحمل مسؤوليتهم بشكل فردي، أو ان الشريك لديه مميزات ايجابية مثلا كتوفر الجانب المادي أو محبة فيه او على اعتقاد انه سيتغير لاحقا الى جانب سلبياته فيجب اعطاءه فرص للتعايش معه.

أما الأسباب التي تقدم التنازلات لتجنب التعرض للعنف كالضرب مثلا او السخرية و التوبيخ أي ما يعني عنفا ماديا جسديا او رمزيا، أو الذين يقدمون التنازلات على حساب الضغط النفسي فذلك إما انهم ليس لديهم مكان يذهبون اليه سواء كانوا ذكورا او اناثا أو ان للشريك طباع عنيفة سيئة غير محتملة فيجب مسايرته مخافة الإيذاء بشكل أكثر قسوة .

جدول 98: أعضاء العينة من تميز في مهنة الزوجة يشكل حساسية لدى الشريك ويؤدي إلى حالات من العنف حسب المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة

مواقف الإعتقاد بمشاركةالزوجة/مواقف اعتبار تميز الزوجة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	127	86.98	43	46.73	170	71.42
لا	19	13.03	49	53.26	68	28.57
المجموع	146	100	92	100	238	100

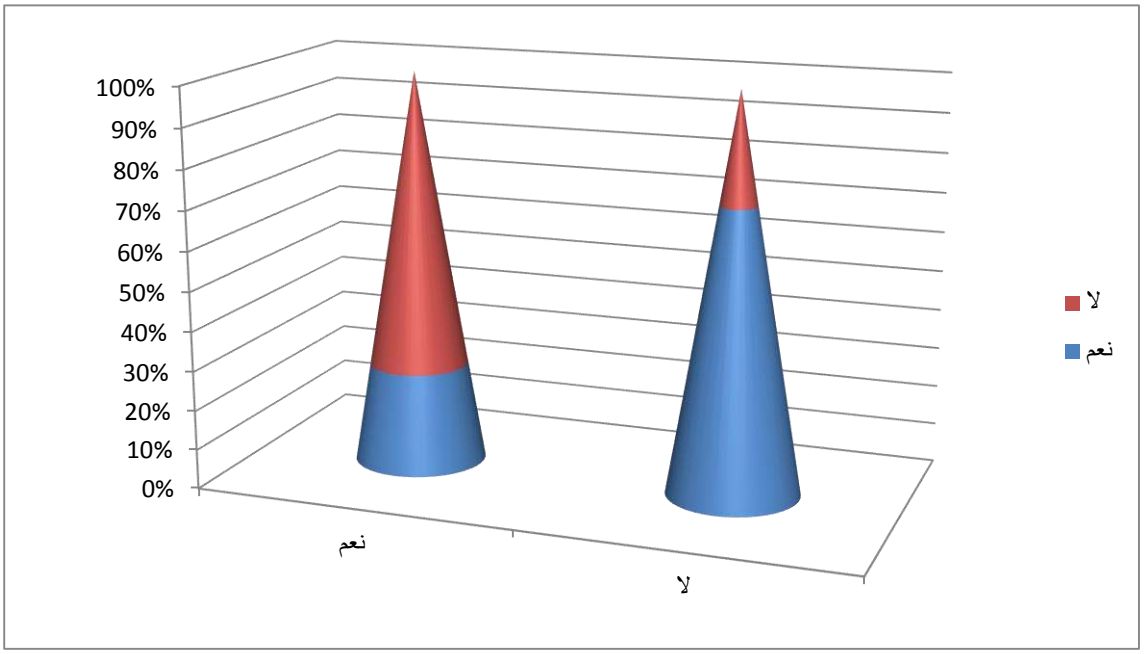

شكل رقم 104: أعضاء العينة من تميز في مهنة الزوجة يشكل حساسية لدى الشريك ويؤدي إلى حالات من العنف حسب المواقف المتخذة من أفراد العينة حول الاعتقاد أم مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمر ضروري تفاديا للمشاكل المرتقبة

نلاحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين المواقف المؤيدة حول ضرورة مشاركة الزوجة العاملة والمواقف المؤيدة حول تميزها التعليمي و المهني الذي يشكل حساسية لدى الزوج و ذلك بدرجات عالية إذ يصرح بذلك 71,42 % من المجموع الكلي لأعضاء العينة رغم تصريحاتهم في الجدول رقم (السابق أنهم يقدون التنازلات ليس لأن الشريك متفوق في المستوى التعليمي والمهني و شكل نسبة المؤيدة لارتباط مواقف الاعتقاد بمشاركة الزوجة العاملة و مواقف تميزها نسبة عالية تقدر ب 86,98 % في المواقف الذين لا يعتقدون بضرورة مشاركتها و بالمقابل لا يجدون أمر تميزها المهني و التعليمي يشكل حساسية لدى الزوج و لا يجدون ارتباطا بينها بشكل قطعي تمثل النسبة ب 53.26 % من أصل 92 مصرح .و نستنتج من ذلك انه كلما كانت المواقف مؤيدة سواء حول مواقف ضرورة المشاركة للزوجة العاملة او مواقف تميزها و تشكيله حساسية لدى الزوج كلما زادت حالات العنف و خاصة النفسي و اللفظي و كلما انخفضت الحالات درجات التأثير .

المطلب العاشر: استخلاص نتائج الفرضية الخامسة

- نلاحظ ان زوجات الذكور من خلال هذه التصريحات تتعاملن بحذر مع مصادر ازواجهن بما يتوافق مع دخلهم ويضعن اولويات ادارة المنزل في انفاقهن للمال دون إلحاق الضرر بمقدرة الزوج المالية. وقد ترجع السبب (سواء انهن عاملات خارج البيت او داخله) وباستغلال دخلهن الاقتصادي لا يحتجن الى انفاق مال الزوج على مستلزماتهن الشخصية إلا ما ينفق على المنزل والأولاد.
- ونستخلص ان معظم الحالات المدروسة ان مثيرات العنف أي عوامل أي عوامل تشوب التوترات بين الازواج تكون بدايتها اساسيات الانفاق المالي خاصة ان تعلق الامر بدخل الزوجة

ويكون الامر أسوأ اذا كان دخلها يقدر بضعفي او ثلاث اضعاف دخله فتكون لعوامل التحسس والغيرة مراكز هامة في تفعيل هذا العنف والتوتر في كلا الحالتين اذا تصرفت فيه او ام تتصرف.

- نستنتج من ذلك انه كلما كانت المواقف مؤيدة سواء حول مواقف ضرورة المشاركة للزوجة العاملة او مواقف تميزها وتشكيله حساسية لدى الزوج كلما زادت حالات العنف وخاصة النفسي واللفظي وكلما انخفضت الحالات درجات التأثير.
- وفي الحقيقة ان التحسس للتميز المهني من طرف الزوج ضد الزوجة تابع اصلا من التحسس للمستوى التعليمي اذ لا يحدذ معظم الرجال تميز الزوجة عنهم في المستوى اذ قد يتغاظون عن تحسسهم اتجاه المستوى المهني الا في حالات تكون للموارد المالية للزوجين دخل في النقاش الحاد بينهما اذ يتحول الى عنف بمجرد تاكيد هذه الفكرة لتميزها من طرفه او من طرفها.
- الأسباب التي تقدم التنازلات لتجنب التعرض للعنف كالضرب مثلا او السخرية و التوبيخ أي ما يعني عنفا ماديا جسديا او رمزيا ،أو الذين يقدمون التنازلات على حساب الضغط النفسي فذلك إما انهم ليس لديهم مكان يذهبون اليه سواء كانوا ذكورا او اناثا أو ان للشريك طباع عنيفة سيئة غير محتملة فيجب مسايرته مخافة الإيذاء بشكل أكثر قسوة .
- في الوقت الراهن أصبح خروج المرأة للعمل من ضروريات العصر الحديث لكن اسهامها و ضروراته لم يتغير في نظر الأزواج سواء كانت عاملة داخل البيت او خارجه
- يفسر أعضاء العينة انه كلما كبر الزوجان في السن كلما تعودا على بعضها في اكتساب الحقوق و فرض الواجبات فالأمور التي تعد ضرورات و واجبات تصبح عادة و نسب التصعيد للمشاكل في الأمور الاقتصادية و المالية و المسببة للعنف تقل.

- يفسر كلا الجنسين أن لديه مواقف مؤيدة لضرورة مشاركة الزوجة العاملة في المصارف المنزلية الذي يتراوح دخلهم بين الفئة الثالثة و الرابعة و الخامسة فما أكثر في حين الفئات الأقل دخلا تقل فيها المواقف المؤيدة و بنسب متوافقة تقريبا لكلا الجنسين . هل يعني هذا أن كلما ارتفع الدخل و خاصة دخل الزوجة ترتفع بالضرورة حتمية مشاركتها في المصاريف المنزلية؟.
- غالبا ما يكون الزوج هو الدافع الأكبر من وراء إحساسها بضرورة المشاركة في المصاريف إذ هناك نوع من الازواج من يصرحون لزوجاتهم أنهم كان عليهم الزواج من نساء عاملات لمساعدتهم في امور الحياة و هناك نوع آخر من يتظاهر بعدم احتياجه لدخلها إلاّ انهم يتصرفون عكس ذلك إذ يجعلونها تتحمل المسؤوليات التي تتوجب عليه و هذا يؤثر نفسيا وبشكل سلبيي عليهن على اعتباره مركز حماية.

الاستخلاص العام للفرضيات:

يرتبط المجال الجنسي والعلاقات التي تحكم الزوجين في العلاقة ارتباطا متشابكا معقدا بعدة عوامل ذاتية وموضوعية وضاربة في أعماق الاوعي ، راهنة ومرتبطة بالموروث متجلية بشكل او باخر في مسلكياتنا على مختلف المستويات.

تشكل العلاقات بين المراة والرجل محور هذا العالم المعقد الذي تتخله الضغوط الفردية والجماعية ، وهي علاقات تجسد في جوانب منها العلاقات السائدة في المجتمع بكل مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، ودرجة وعي الافراد من الجنسين بذواتهم وعالمهم وموقفهم من هذا العالم ومن جهة نظر الدرسات الاجتماعية والتحليلات للواقع المعاش هناك رؤى أخرى في الحديث عن التغيير في المجال الجنسي أي الفروقات بين الرجل والمراة وإمكانية في المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة فلا يجب ان يغفل

اطلاقا الاطار العالم المتحكم في هذا المجال وضعية في المجتمع التقليدي ومحافظ تسو ده العقلية الذكورية وبين متطلبات الوقت الراهن الحديث بالتساؤل المطروح لماذا وصل واقع العلاقة بين الجنسين الى محور العنف بانوعه خاصة في العلاقة الزوجية وليس على الصعيد الممارسات اليومية فقط بل حتى على مستوى التصورات قصد الوصول الى معرفة القيم التي تحكم فيها راهنا * ان التغيرات التي مرت بها الاسرة الجزائرية خاصة وضعية المراة ومكانتها في الاسرة والمجتمع ساهمت في تغيير اشكال وانماط التفكير لدى الجنسين بضرورة تجاوز نمط العلاقات التقليدية ، اذن ما هي الأنماط التي نستوجبها اليوم في علاقاتنا ؟ ومن اين نستمدها خاصة اذا كانت مسببات عنيفة تؤثر بطريقة او باخرى على استقرار العلاقة الزوجية اذن ماهي الشروط التي يستوجبها الرجل والمراة في الشريك عند الاقدام للزواج :وهل فعلا هذه الأساسيات والمرتكزات لدى الطرفين ستمنع حدود حلقة عنف بينهما بعد الزواج ؟

تختلف درجة العنف وشدته من مجتمع الى اخر ، فالمجتمعات الريفية تحظى بنسبة اكبر من لمجتمعات المتحضرة

خلاصة : وتمكن أسباب العنف في تغيب العقل بقلة العلم والفهم او بعدم القدرة على التفكير او السيطرة على الذات ، فتتخطى المخالفة حد الانضباط الذاتي او الاجتماعي او القانوني ، لذلك يلاحظ ان من يرتكب العنف يحاول جاهدا الانقلاب على موقفه وفعله وتجنب مجادلة الاخرين ، بسسب انغلاق وامتناع فهمه وتوجد اتجهات نظرية كثيرة تسعى الى تفسير العنف عرض سابقا في مبحث النظريات .

يسودها العنف، فالطفل الذي كان يرى والديه في خلاف وعراك دائمين يحاول تطبيق ما كان يراه في تطبيق ما كان عندما يكبر ، اذ ان ما يسكن في علقه الباطن اثناء مرحلة الطفولة يمارسه على شكل سلوكيات وافعال في كبره ، فقد دلت الدراسة63.8 من الأزواج الذين عاشوا في اسر مارس فيها العنف يمارس فيها العنف يمارسونه على زوجاتهم و 57.5% من النساء من يمار س العنف على الأزواج سببه التنشئة الاجتماعية العنيفة اذا اكثر الاستعمالات له يكون لفظيا ورمزيا .

هناك أنواع عدة للعنف في الاسرة الجزائرية واهمها 6 أنواع وهي معظمها تمارس بكثرة على الزوجات :

أولا: العنف الصحي

تتجسد في عدم السماح من طرف الزوج لزيارة زوجته الطبيب اثناء فترة الحمل وبعده ، أي بعد الولادة ومنعها من تحديد مرات الحمل بناء على وضعها الصحي ، وعدم السماح لها باستخدام وسائل منع الحمل ، واجبارها على الحمل المتتابع ، وحرمانه الغذاء اللازم لصحتها وصحة وليدها ، وتعرضها للضرب وهي حامل (تقرير المؤتمر العالمي الرابع بالمراة 1990).

ثانيا: العنف اللفظي

يعد العنف اللفظي اشد أنواع خطرا على الصحة النفسية للزوجة ، مع انه لا يترك اثارا مادية واضحة للعيان ، اذ عند حدود الكلام والاهانات ، وهو اكثر أنواع العنف شيوعا في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء ، ولم يعترف القانون بالعنف اللفظي

ولا يعاقب عليه ، ولصعوبة قياسه وضبطه ، مع ان اشكاله واضحة ، وتتجسد في شتم الزوج لزوجته ، واحراجها امام الاخرين ، ونعتها بالالفاظ بذيئة ، وعدم ابداء الاحترام والتقدير لها ، واهمالها وابداء الاعجاب بالاخريات في حضورها وتحقيرها والسخرية منها .

ثالثا: التهديد:

يأخذ التهديد شكل العنف اللفظي من الناحية طريقة استخدامه، وهي الكلام لكن مضمونه مختلف ، فهو يعني استخدام الزوج للحقوق الاجتماعية و القانونية والدينية التي منحت له بوصفه زوجا في عملية التخويف ، وتهديد امن الزوجة واستقرارها للانصياع لرغباته ،

وليست عملية التهديد باقل ضررا من أي شكل من اشكال العنف ، لان التهديد بالشيء يعني وقوعه نفسيا ، فعملية تهديد الزوجة بالطلاق يعني احساسها بالطلاق في كل مرة تهديد به وهكذا ، ومن الاشكال الأخرى للتهديد بالزواج ثانية ، او طردها من البيت ، او تهديدها بالضرب ، او تهديدها بالهجر وترك البيت ، وحرمانه مصروف البيت ، والشكوى لأهلها ، وحرمانها الأولاد وان تكون العنف من طرفها بالتهديد له بحرمانه من الأطفال وطلب الطلاق او تشهير به .

رابعا: العنف الاجتماعي

يكثر استخدام العنف الاجتماعي في الثقافات التي تحول دون المساواة بين الزوج والزوجة ، وعد الزوج صاحب الحق والقرار في الاسرة . والعنف الاجتماعي يعني

حرمان الزوجة ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية ، وانقيادها وراء متطلبات الزوج الفكرية والعاطفية ، وهو أيضا محاولة الحد من انخراطها في المجتمع وممارستها لأدوارها ، وهذا يؤثر في نموها العاطفي ومكانتها الاجتماعية الا اننا وجدنا حالات النساء هذا النوع من العنف على الأزواج .

وتشير دراسات العنف ضد الزوجة ، ان يحاول الزوجة في مكانتها من غير تغيير او تبديل بسيطرته وعنفه ، ويتجلى العنف الاجتماعي بمظاهر مختلفة ، منها حرمان الزوجة العمل ، ومتابعة التعليم ، وحرمانها زيارة الاهل والأصدقاء والاقارب ، والتدخل بعلاقاتها الشخصية ، وتدخل في اختياراتها للاصدقاء ، وعلاقاتها بالجيران وحرمانها ابداء الراي ، وعدم اخذ رايها في القرارات الاسرة والتدخل في طريقة لباسها ، كل ذلك من اجل الحد من نشاطها وعملها وابقائها ضمن محيط البيت الذي يشكل مصدر الخطر الحقيقي عليها .

خامسا : العنف الجسدي :

وعادة ما يمر الضرب بمراحل قبل وقوعه ، اذ يتم جدال بين الزوجين يمتد الجدال ويتحول الى صراخ ثم شتم و يتطور الى الضرب ومن اشكال العنف الجسدي الصفع والدفع والركل واللكم وشد الشعر والرمي ارضا والعض والخنق والضرب باداة حادة والقتل هذا لم نره في عينه الدراسة ، بل هو التهديد بالقتل .

سادسا: العنف الجنسي

ويعرف انه لجوء الى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته ، من غير مراعاة لوضعها الصحي او نفسي او رغباتها الجنسية ، وعنف الزوج الجنسي ضد زوجته اشبه بالاغتصاب ، الذي يعني اجبار المراة على ممارسة الجنس من غير رغبتها ، وبهذا الزوج ما حق له ضده

وأحد أشكال العنف الجنسي سوء معاملة الزوجة جنسيا ، والنظر اليها للمتعة الجنسية حسب وعدم مراعاة رغبتها الجنسية ، واجبارها على ممارسة ، واستخدام الطرائق والأساليب المنحرفة الخارجة على قواعد الخلق والدين في عملية الجنس ، وذم اسلوبها الجنسي لإذلالها و تحقير شانها .

- ان اختيار أعضاء العينة للعنف الكلامي ودور اللفظة والكلمة في تحديد مسار الناس وتشكيل قناعتهم وافكارهم ، والتي بدورها شكلت السلوك ونمذجتها وفصلته في مختلف انوعها ، من الضرب الى الاهانات الى الإهمال الخ ولم يتم التصريح به لا خطيئة تذكر ، وليس كون الجريمة منتقية ، ولكن لان (الحياء والحشمة والعيب والعار وأذان الناس المتربصة و(التبهديل) وضورة المجتمع المثالي والثوري وصورة الذكر وهبيته وقوته وسيطرته التي يجب الحفاظ على هالتها حتى ولو كانت كاذبة واهية وفارغة) ، كل ذلك لم يكن يسمح بان تظهر السلوك العنف وتظهر الجريمة بكل هذه المباشرة التي تصل حد الفضائحية المفزعة ، ان ما نقراه اليوم هو حتى على ارتكاب الجريمة وتبريرها اذا لم نقل محاولة شرعيتها (اعطاؤها نوعا من الشرعية) وهنا

يكمن الفرق بين ماكان يكتب سابقا عن الجريمة (ومحاولة نبذها واستنكارها) وما نقراه الآمن اخبار عن الجرائم والدفع اليها من خلال العنف الكلامي ضد المراة (محاولة تبرير العنف وشرعيته) انطلاقا أيضا من الموروث الثقافي " المتخلف " اذ لازالت المراة تواجه كما كانت وتواجه من قبل على صعيد الاخلاقيات المتوارثة والقيم والأفكار بركام كبير من المواقف والممارسات والسلوكات المعادية والضاغطة بشكل قاس ، لتجريم المراة وتكريس دونيتها وجعلها في صف الشيطان بل هي التي تملي سلوكات الشيطان ، وسأسرد هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض الصور الواردة في تراثنا العربي الإسلامي :

- لم يفلح قوم اسندوا امراة .
- سلطان النساء ومشاورة الاماء وامارة الصبيان .
- ما تولت امراة رضا الا خربت .
- اذا أراد الله بقوم سواء جعل امرهم الى صبي او امراة .
- ان من ازواجكم واولادهم عدو لكم فاحذروهم .
- ما للناس ، وللعمالة والالنساء خطابة والكتابة ؟ هذا لنا. ولهن منا ان يبتن على جنابة .
- اليتيم من الناس من فقد اباه ومن البهائم من فقد امه
- اطلعت في النار فرايت اكثر أهلها من النساء .
- النساء عي وعورة فداروا العي بالسكوت والعورة وبالبيوت .
- النساء حبائل الشيطان.
- لا تطعيوا النساء على حال ولاتامنوهن على مال ولا تذروهن يدبرهن العيال .

- خلقت المراة من ضلع اعوج اعوج .
- المراة لا تحمد حتى تموت .
- لا تدع المراة تضرب صبيا فانه اعقل منها
- هذا الرصيد المتخلف والمترسب في الذهنيات المتحجرة والتي تكن عدواة لا متناهية للمراة هو الذي اصبح يغذي هذا الخطاب الجديد ويزكيه ويبحث له عن كل المبررات الا جتماعية الممكنة لا تخرج بطبيعتها عن النطاق الديني والأخلاقي وأوجد بمصطلح جديد للدفاع عن جدول رقم 1 : شروط النساء في الزوج النفس وهو العنف المضاء.

جدول 99: مطالب النساء والرجال

الشرط	العدد	النسبة
1- الاحترام في المعاملة	107	95.1
2- الحب	105	94.2
3- تحمل نفقة المراة	118	61.8.
4- تقبل عمل المراة	115	55.5
5-ا لتدين	107	51.6
6- التعليم	104	50.2
7- مساعدة في المنزل	27	13.0

جدول 100: شروط الرجال في الزوجة

الشروط	العدد	النسبة
1- الاحترام	106	98
2- الاهتمام بالبيت والأطفال	113	96.5
3- الحب	113	91.5
4- الجمال	111	90.5
5- ربط علاقة الطيبة مع عائلة الزوج	110	76.5
6- مساعدة الجل بمالها	100	60
7- التدين	110	55

إذا قمنا بقراءة هذين الجدولين نلاحظ جليا اتفاق الجنسين على مجموعة من المواصفات التي يشترطان كل منهما في شريك عمره وهي بمثابة مرتكزات يرونها أساسية لتحقيق علاقة سوية بينهما:

1- الاحترام المتبادل:

يجمع الجنسيان على ان الاحترام يجب ان يكون اول شرط في العلاقة الزوجية ، ماذا يعني الاحترام بالنسبة للمرأة ؟ تقول "ل" وهي ربة بيت " الاحترام هو ان لا يعاملك معاملة سيئة ولا يتلفظ معك بسوء ، ولا يهينك امام الآخرين " وتقول "س" الأستاذ بالثانوي : " الاحترام بالنسبة لي هو ان يحترم رأيي في كل الأمور التي تجمع بيننا وان يحترمني سواء كنت حاضرة او غائبة "، وتعلل "ر" الموظفة سبب طلاقها :" بان زوجي لم يكن

يحترمني امام اطفالي ، كنت ابذل كل مجهودي للعناية بالبيت بعد عودتي من العمل، وحين ينقصه جورب مثلا لأنه لازال بعد في سلة الغسيل يصرخ في وجهي ويسبني اقذع سباب امام اطفالي وينعتني بالغبي وذلك مالم اعد اتحمله".

يشكل الاحترام أيضا شرطا أساسيا يطالب به الرجل بالمغرب العربي الزوجة، يقول "م" الذي يشتغل سائق حافلة:" ان تحترمني أي ان تحفظ غيبتي لا تحط من قيمتي امام الناس ويرى "أ" وهو موظف في بنك بان الاحترام يعني:" ان لا تستبدلك المرأة مثل ثيابها"،

ويؤكد عامل في شركة لتركيب أجهزة التلفزيون: "الاحترام هو ان تحفظ المرأة شرفك ولا تعبث به ". ومن هنا نلاحظ الفرق في تصور كل من الجنسين للاحترام في العلاقة الزوجية، فالمرأة تؤكد على موقعها في اتخاذ القرار في كل الأمور التي تطرأ على الحياة الزوجية كما تؤكد على حسن المعاملة والتخلص من الاهانات، في حين يرتبط الاحترام لدى بعض الرجال أساسا بسلوك المرأة خارج البيت. بحيث يحيلنا أحيانا كثيرة على مفهوم الشرف وارتباط صيانته بسلوك المرأة.

تطالب النساء بأسس جديدة للعلاقة الزوجية لم تكن متوفرة فيما يمكن ان ننعته بالزواج التقليدي الذي نعني به أساسا العلاقة الزوجية حيث سلطة الرجل قاهرة، وحيث يرفض على كل من في البيت احترامها دون نقاش، وحيث تكون المرأة تابعة منفذة لا حق لها اتخاذ القرارات ارفضها.

وإذا كان بعضها قد رصد العلاقة السلطوية التي تهمش المرأة فان شهادات النساء تحيل على واقع يضج قهرا وقسوة.

تصور هذه الشهادات جوانب من الحياة المرأة فيما تصفه بالزواج التقليدي في إطار علاقة قائمة على السلطة الذكورية بالأساس، وهي علاقة رسخت في الرجال والنساء على السواء تصورات يعيدون انتاجها، ولعل فيما تقول "ب" التي تجاوزت السبعين من العمر وعاشت في اطار عائلة ممتدة على قدر من الغنى خير دليل على ذلك: " اسمعي الرجل رجل والمرأة امرأة، ذلك هو ما درجنا عليه ... للرجل الحق في ان يفعل بنفسه ما يشاء، في زماننا كان الرجل قادرا حقا، ينفق ويشرف على شؤون البيت ويبلي حاجياته، ويكفي ان نبدي رغبتنا في شيء حتى يأتي في الحال ... لم تكن احدانا تجسر على محاسبته او مناقشته تصرفاته، ومن كانت " للا ومولاتي "فعلت ذلك، لأنه سيجعل منها فرجة للعباد الذين كان عددهم بالعشرات في تلك الدار ".

هل غابت معالم هذا العلاقة بين الجنسين راهنا ام ان التصورات المرتبطة بها لازالت حاضرة في الاذهان لدى البعض ماثلة في مسلكياتهم؟ يمثل "م" وهو موظف في السادسة والعشرين من العمر نموذجا للشباب المتشبث بدعائم العلاقة التقليدية:" لست من الذين يعبدون المرأة او يخضعون لها ويخضعون لها، انني رجل وسأتزوج المرأة التي تحرمني ولا تخرج عن طاعتي".

2- حب وانسجام ووفاء وثقة:

ففي هذه الشروط التي يتفق حولها الجنسان بقدر نسبي من التفاوت كما هو وارد في الجدولين أعلاه، نلمس طموحهما معا الى تحقيق أسس جديدة للعلاقة الزوجية لم تكن لتتوفر بالضرورة في الزواج التقليدي.

يطالب الجنسان بزواج يتحقق فيه الحب بين المرأة والرجل بمناه الإنساني الجميل الذي يخلق انصهارا بين ذاتين وتواطئا حميميا يوفر للفرد توازنه النفسي والاجتماعي. لماذا نطالب راهنا

بالحب ونصر على ان يكون أساسا في علاقاتنا الزوجية؟ لماذا نصر على تحقيق ذلك دون توتر متخلصين من كل الضغوط متجاوزين كل العوائق.

حظي الموضوع باهتمام المؤلفين العرب على مر العصور، ولا نكاد نجد مصدرا من مصادر الإخبارية ذات الطابع الموسوعي المتنوع كالأغاني او العقد الفريد يخلو من فصل عن الحب واخباره، ولعل من اهم ما خلفه التراث العربي في هذا المضمار كتاب " طوق الحمامة" لابن حزم.

إذا انتقلنا الى العصر الحديث نجد بان الكتابات العربية التي ارتبطت بالحديث في نهاية القرن التاسع عشر قد طرحت موضوع الحب في إطار اشمل يهتم بوضعية المرأة والعلاقة بين الجنسين. لعل قاسم امين الذي انكب مباشرة على وضعية المرأة في مجتمعاتنا العربية الإسلامية ، وجسد الوعي الممكن آنذاك بخصوص هذه المسالة ، من المحدثين الأوائل الذين اهتموا بموضوع الحب والعلاقة المترتبة عنه بين الجنسين : ان الحب في راي قاسم امين انجذاب روحي ومادي في نفس الوقت ، يجعل رجلا وامرأة يميلان الى بعضهما، الا ان الانسجام الحقيقي لا يمكن ان يجد مرتعه في جاهلة ، فان الحب مستحيل التحقق لان دوامة رهين بالاحترام و" الاحترام يتوقف على المعرفة بمقدار من تحترمه ، والمرأة الجاهلة لا تعرف مقدار زوجها ."

يحلل قاسم امين بدقة العلاقة الزوجية في المجتمع التقليدي ويرى بان الحب غائب عنها لان شروط الذاتية والموضوعية غير متوفرة لكي يعيش الزوجان حبا وانسجاما، ولذلك فان القاعدة هي القاعدة هي "عدم الحب: عدم الحب من طرف الزوج لان امراته متأخرة عنه في العقل والتربية تأخرا فاحشا، بحيث لا تكاد توجد مسألة يمكن ان يتحدثا فيها لحظة بسرور متبادل، ولا

يكاد يوجد امر يتفقان في الحكم عليه براي واحد .... واما عدم الحب من طرف المرأة فلأنها لا تذوق معنى الحب، ولو أردنا ان نحلل احساسها بالنسبة لزوجها نجد انه يرتكب من امرين: ميل اليه من حيث هو رجل ابيح لها ان تقضي معه شهواتها، وشعور بان هذا الرجل نافع لها للقيام بحاجات معيشتها ".

ينتهي قاسم امين الى صعوبة تحقيق العلاقة الزوجية القائمة على التبادل العاطفي السليم في الوسط التقليدي ، ومعنى ذلك ان هذا الوسط لا يوفر لنا نماذج للعلاقة الزوجية العاطفية التي نطالب بها الآن، لان طبيعة هياكله ومؤسساته الاجتماعية وما تفرضه من انفصال تام بين الجنسين ومن تراتبية لم تكن لتسمح بذلك ، إضافة الى ان الزواج التقليدي كان ولا زال – في الأوساط التي ظلت منغلقة على التحديث –زواجا ترتبه الاسر حسب مصالحها ، متجاهلة في اغلب الأحيان رغبات الفرد وحريته في الاختيار.

يفترض الحب والانسجام هذه الحرية كأساس للعلاقة الزوجية، وهي حرية لا تتحقق الا في إطار اشمل يعترف بالفرد وحريته في ان يختار مساره ويعبر ويفكر بالطريقة التي يشاء دون ان يمس بحرية الاخرين في كل ذلك. ومن ثم يمكن ان نقول بان اشتراط نسبة 94.2%من النساء و91.5%من الرجال لشرط الحب كأساس في الزواج راهنا، يعد بمثابة خلاصة لسيرورة اجتماعية وفكرية عرفها المجتمع المغربي منذ بداية القرن، اتسمت بطرح المثقفين المغاربة لقضايا الديموقراطية التي شكلت منظومة جديدة تشمل مفاهيم مستحدثة لا عهد للمجتمع المغربي بها من قبل كحرية الفرد في الانتماء والعقيدة والتعبير.

و يعتقد الجنسان ان الوفاء والثقة من الأسس التي يجب ان تتضاف الى الحب في الزواج، ومن تم فان 40 امرأة ضمن 107 و47 رجلا ضمن 100 يلحون على الثقة المتبادلة بين الزوجين ووفاء كل منهما للأخر، ولقد كشفت لنا الاحاديث مع النساء ان اغلبهن يعشن ازمة ثقة بالأخر، ولذلك كثيرا ما ورد ت على لسانهن عبارات قدحية تصف الرجال بالخيانة وبالشبق الجنسي، الا ان المثير للانتباه هو ان اغلب هؤلاء النساء وخاصة منهن ربات البيوت يبررن خيانة الزوج بالحرية التي غدت المرأة تتوفر عليها ، تقول "س" وهي ربة بيت في الثلاثين :" لا يعود زوجي كل ليلة الا في وقت متأخر ، انني متأكدة من انه يخونني مع احدى الموظفات اللائي يعملن معه .ولكن كيف السبيل الى منعه من الخيانة وهو يرى حشود الفتيات الصغيرات " ممزوقات " في كل مكان ؟".

يلتقي هذا التصور الذي يحمل المرأة مسؤولية تدهور العلاقات الزوجية والفساد الاجتماعي بصفة عالمة مع تصورات تمرر عبر قنوات عدة ،لعل ابرزها راهنا كتابات بعض الأصوليين الذين يعيشون في ثنايا خطاب قائم على الايهام ، بان اقتحام المرأة للمكان العام أدى الى تفكك العلاقات الزوجية ، وقد وصل بعضهم الى ابتذال حيث زعم بان الرجل حين يشاهد حشود النساء في الشارع يعود الى البيت ليلاحظ الفرق بين زوجته التي ارهقتها الاعمال البيتية ، والنساء اللائي شاهدهن خارج البيت ، وتكون نتيجة تلك المقارنة لغير صالحة الزوجة في جميع الأحوال

ويصرف النظر عن ابعاد هذا التصور الذي يحط من قيمة الرجل المسلم ويجعل منه صائدا دائما يترقب فريسة خارج بيت الزوجية ، فان اقتناع بتعرض النساء به راهنا

يجسد جانبا من العوائق التي تحول دون تحقيق الافراد لعلاقات سوية ، وهي عوائق مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والأفكار والمسلكيات التي المجتمعات الذكورية في أبنائها ، بحيث تجعل من المرأة كائنا باعثا على خطيئة وترسخ فيها هذا الاعتقاد ، وحين يرى البعض منا اليوم بان حضور المرأة في المعمل والمكتب والحافلة والشارع وكل الأمكنة العامة .. يشكل اغراء دائما للرجل، فمعنى ذلك ان تصورات المجتمع الذكوري تنخزنا في الأعماق.

لعل هذا التفكك ووطأته على الافراد يكمنا ن وراء القلق الذي يستشعر الجنسان بخصوص الزواج بحيث يؤكدان معا على توفر الوفاء في الزوج على توفر الوفاء في الطرف الاخر كأساس ترتكز عليه الثقة بينهما ، ويمكن ان نقول بان الوفاء اشتراط الوفاء في الزوج على الأخص من طرف المرأة وسيلتها لبناء علاقة زوجية جديدة مخالفة لتلك التي درجت عليها المرأة في اطار الزواج التقليدي ، حيث سيد يحاسب ولا حق لاحد في مناقشة تصرفاته ، ولعل في هاتين الشهادتين تجسيد للفرق بين موقفين وتصورين وبتالي نوعين من السلوك في اطار المؤسسة الزوجية .

3- زوج ينفق ويتسم بالرجولة:

إذا استثنينا الشروط المتعلقة بالاحترام والوفاء نجد نوعا من الخلط على مستوى الشروط الأخرى، وهو خلط يعكس التضارب الذي يعيشه الجنسان بين القيم الحديثة والقيم اورثهم إياه المجتمع التقليدي.

تطالب 55 من النساء بان يقبل الرجل بعملهن خارج البيت، ولعل ذلك يعني بان عمل المرأة غدا ظاهرة اعتيادية في المجتمع الجزائري به ومكسبا تتشبث به نسبة لا نسبة لا يستهان بها من النساء.

لقد تضمنت الشروط المقترحة على النساء المتوجبات في اطار الاستمارة شرطا متعلقا بالنفقة "ان ينفق الرجل عليك"، وقد اجابت بالإيجاب نسبة اعلى من نسبة النساء اللاتي اشترطن قبول الرجل بعملهن خارج البيت .

تعتقد اغلب النساء العاملات عددهن 81 منهن 41 عاملة داخل البيت ان العمل وسيلتهن للتخلص من الإهانة والذل، بيد ان ظروف عملهن الصعبة مضافة الى التصورات الدونية التي تمتلكها المرأة عن ذاتها بحكم التنشئة والممارسات، تحول دونها ودون استشعار حريتها التي تفترض فيما تفترضه احساسها بالثقة في ذاتها وتجاوزها للعلاقة القائمة على التبعية للرجل، ومن ثم القبول بمفهوم الانفاق عليها بل المطالبة به. وبذلك تظل صورة الرجل الماثلة في الاذهان هي الصورة التقليدية التي ترسخها مدونة الأحوال الشخصية ضمن ما ترسخه من قيم تقليدية، غدت تبدوا متناقضة مع الواقع المعاش ان لم نقل غدت متجاوزة إذا قيست بهذا الواقع.

يشكل اقتناع نسبة من النساء بوجوب الانفاق عليهن من طرف الزوج مصدر توتر في العديد من الاسر، حيث ترفض بعض النساء المساهمة في نفقات البيت، او يرفض المساواة في الانفاق. وقد كشف العديد من الأحاديث التي أجريت في إطار البحث الميداني جوانب من التواتر. لتحكي احدى الموظفات عن زميلة وزميل لها في العمل: " انني اعرفها حق المعرفة، وهما يعملان معي في هذه الإدارة، لقد قامت بينهما علاقة حب وتفاهما في أشياء كثيرة، ولكن عندما

تناقش معها حول أجرتها وطلب منها ان يقتسما المصروف فيما بينهما رفضت ذلك وقطعت علاقتها به".

وتقول "ر" وهي معلمة ولها طفل واحد: " لم يعد هناك رجال بالمعنى الحق للكلمة، ان الرجل لا يرضي بان تصرف عليه امرأة ولكن الرجال اليوم يتعاضون عن كل شيء، ويلصقون بك كل المصاريف وكان الأدوار أقلبة عما كانت عليه كانت " وتصرح "س" الموظفة في البنك بصراحة تدعوا الى الدهشة: " لقد اشترطت عليه من البداية ان لا اصرف شيئا من اجري داخل البيت وذلك ما التزم به. فاذا ما احتاج طفلي الرضيع الى الحليب، افترضه من الصيدلية حتى يعود زوجي ويؤدي ثمنه".

تقترن مثل هذه المواقف في بعض النساء بمفهوم الرجولة المنبثق أساسا عن السلطة الاقتصادية وما تخوله للرجل من هيمنة على الاسرة افراد وعلاقات وتصرفات ، وهو مفهوم نابع من التقسيم الجنسي في المجتمعات التقليدية والتراتبية السائدة فيها بين الجنسين وادوارهما في الحياة ، والتصورات التي ترسخت فينا نساء ورجالا منذ الطفولة بخصوص المرأة والرجل، زيادة على ان هذ ا التقسيم لازال يفرض نفسه في الواقع العملي لدى شرائح متفاوتة في موقعها الاقتصادي، حيث تظل المرأة مستهلكة ينفق عليها الرجل ، واذا ما كان غنيا فان اتفاقه على الزوجة بدون حساب يكون مدعاة لفخرها ووسيلة تتباهى بها امام الاخريات ، بل ان بعض النساء اللاتي يمارسن عملا يؤكدن أحيانا كثيرة على ان الزوج لا يدري عن مدخولهن شيئا ، تقول أستاذة جامعية :" لا يعرف زوجي اجري ولا يسالني عنه ، انني اصرفه على نفسي واقتني ما يحلو لي " وانه لا يكفي لسد "نفقات حديقة المنزل الذي تسكنه".

لقد وردت مفاهيم الرجولة والحماية والحماية وتحمل المسؤولية لدى 28 امرأة أي بنسبة 13.5 % مقابل مفهوم المساواة الذي ورد مرة واحدة حيث قالت احدى المستجوبات بان "الأساس في العلاقة الزوجية هو تخلصها من العلاقات السلطوية"، وقد استعملت امرأة مستوجبة عبارة متفقدا لرعيته أي للزوجة والأطفال والبيت والوالدين معا ".

كما الحت أخرى "ان يكون رجلا بالمعنى الحقيقي" و"الرجولة هي تحمل المسؤولية " والحماية" وهي ان يحافظ عليك ويصونك".

وعموما يمكن ان نستنتج من خلال الاحاديث الشفوية مع النساء واجوبة الاستمارة على السوا ء إحساسا بعدم الاطمئنان لدى قدر لا يستهان به منهن ، ومن تم استشعار الحاجة الى الرجل القادر على تحمل المسؤولية وحماية الاسر ة وكلها مشاعر طبيعية نظرا لان التغيير الذي مس وضعية المرأة الجزائرية خلال العقود الاخيرة قذف بها فجأة الى الخوض في الحياة المعاصرة وحملها مسؤولية كبيرة فيها ، وهي تعيش هذا التغيير أحيانا كثيرة على حساب انسانيتها موزعة بين مهام البيت والعمل ، وممزقة أحيانا كثيرة على حساب انسانيتها موزعة بين مهام البيت والعمل، وممزقة أحيانا بين عمل يربطها بأحدث مخترعات القرن وبين الدونية في البيت، وتحمل كل اعبائه والمعاناة من النظرة التحقيرية الكامنة في أعماق الافراد نحو المرأة، وكل ذلك يجعلها تشعر بالقلق والحاجة الى الحماية .

ان تاريخ التغيير في وضعية المرأة الجزائرية والعربية ولا يعود الى وقت قريب خلالها تعلمت ودخلت اكثر المجالات العامة ، وغدت ومساهمة فعالة في اقتصاد البلاد ، ومارست دورها كعاملة وكربة بيت، وحققت في اطار كل ذلك نصبيا لا يستهان به

من الحرية والاستقلال والذاتي، ولم يكن التقليدي ليقدم لها أنماطا او نماذج تحتذيها في كل ما تحققه، وذلك تخللت المعاناة مسيرتها ولازالت، ولم تتخلص بعد من خوفها تجاه وضعها الجديد، ومن هنا حاجتها الى "الرجولة" و"الحماية " بمفهومها التقليدي. وذلك ان اهتزاز البينات القديمة يعني –فيما يعنيه– بداية الحرية بالنسبة للأفراد من الجنسين، ولكنها حرية مخيفة لدى المرأة وريثة قرون من العبودية والقهر، وليس بوسعها ان تتخلص بسهولة من كل ذلك، ومن هنا احتماؤها او بحثها عن الاحتماء بتصورات غدا الواقع يتجاوزها او غدت وهي مستحيلة التحقق في الواقع، لان السلطة الذكورية قد تزعزعت من الأساس خلال العقود الأخيرة. ومن هنا حدة الإحساس لدى بعض النساء بأن الرجولة قد اختفت " الرجولة " لا لان الرجل غائب عن الحياة والمساهمة فيها، ولكن لان دوره السلطوي النابع أساسا من قدرته الاقتصادية قد تزعزعت دعائمه، ولان العلاقة السوية بين الجنسين لا تفرض رجلا ينفق وامرأة ينفق عليها، بل كائنين متساويين محققين لحريتهما في إطار علاقة إنسانية جميلة خالية من التشوية.

تنبئ ملاحظة الواقع الإنساني ان الاستشعار القلق و التوتر في الحاضر قد يكتسي فيما يكتسيه عودة الى الماضي و بعثه و الحنين اليه، و يمكن ان نضع بعض التصورات التي تربط النساء راهنا بالعلاقة التقليدية بهذا الاطار الذي تؤكده التجربة الإنسانية الماضية و الحاضرة ،ويبقى الامل في الأجيال النسائية الصاعدة و خاصة الفئة التي تحيا وضعا جديدا وتعايش نماذج وانماطا جديدة لا عهد لمجتمعنا التقليدي بها :الام التي تعمل و تساهم بفعالية في تربية الأبناء و العناية بالبيت و توفير حاجياته ،و التي تعيش علاقة إنسانية قائمة على التفاهم و الانسجام مع الزوج و الاب الذي يبني علاقته مع أبنائه على أساس الحوار و الصراحة وليس على أساس الخوف كما

درجنا عليه في المجتمع التقليدي. كل ذلك من شانه ان يساعد هذه الأجيال على التخلص من العقد التي تنخر الافراد الذين عايشوا الانتقال نحو الحداثة.

4- بين التدين والتفتح والتعليم:

يلتقي المستجوبون والمستوجبات حول شرط التدين في الشخص الذي سيقاسمونه الحياة الزوجية، وذلك بنسبة 51.6 % لدى النساء و55 % لدى الرجال، ويخشى 11 امرأة من تزمت الرجل فيطالبن بزوج متدين ولكنه مفتح وبعيد عن التزمت، اما شرط التعليم فيحتل المرتبة قبل الاخيرة لدى الجنسين بنسبة 50.2 % لدى النساء ونسبة 49 % لدى الرجال.

بماذا يمكن ان نفسر كون 49.8 % من النساء و51 % من الرجال المستجوبين لا يرون في التعليم شرطا يجب ان يتوفر عليه الزوج او الزوجة؟ هل يمكن ان نعيد ذلك الى شيوع الامية فحسب، ام تضيف اليه الاحساس بالإحباط الناجم عن شيوع البطالة بين المتعلمين وخاصة منهم ذوي الشهادات العليا؟ ام ان الامر قد يرتبط بعامل اخر لا يقل عما ذكرناه اهمية، ويتمثل في " الصورة المثلى التي يضعها المجتمع للإنسان الناجح، والتي تتخذ الاسرة منها نموذجا وتدفع ابناءها نحو تقليده والاقتداء به. هذا النموذج لازال هو الموظف السامي او المحترف لمهنة ليبرالية او رجل السلطة، ومؤخرا برز البطل الرياضي. ولكن نماذج المثقف او العالم مازالت تحتل أسفل الدرجات في سلم الطموحات.

لعل عدم اقتناع المستجوبين والمستجوبات بالتعليم راهنا يعود في جانب منه الى هذه الوضعية، ومما يؤكد ذلك ان فئة النساء التي ابدت هذا الموقف لا تشمل النساء الاميات الملازمات للبيت

او التي تلقين تعليميا اوليا بسيطا فحسب وعددهن 90 امرأة، بل هناك 13 امرأة درست بالثانوي والجامعة وابدين استعدادهن من رجل غير متعلم، كما ان سن 80 منهن بين 18 و30 سنة.

5- امرأة جميلة تهتم بالبيت وتساعد وترعى أسرة الزوج:

يشترط 111 رجلا من ضمن 119 الجمال في المرأة كما يطالبون الزوجة بالاهتمام بالبيت ورعاية الاطفال، وهذا المطلب يكتسي لديهم اهمية بالغة بما انه يستقطب نسبة 91.5 %منهم ويأتي في المرتبة الثانية بعد الاحترام، وقبل الحب الذي يحتل المرتبة الثالثة، في حين انه يأتي في الصف الثاني لدى النساء. يحتل الشرط المتعلق باهتمام المرأة بالبيت والاطفال الصف الثاني في سلم الصفات التي يشترطها الرجل في زوجته، ويحقق الاسبقية على الحب والجمال والعلاقة الطيبة مع اهل الزوج. حيث يربط الرجل الزوجة بمهام البيت في حين انها بالمقابل ترفض مساعدة الرجل لها في المهام المنزلية، ويبدوا ذلك واضحا من خلال الاستمارة اذ ان 27 امرأة فقط من ضمن 207 حبذن مشاركة الرجل لهن في الاعمال البيتية اي ان نسبة 90% من النساء، لا تنظر بعين الرضى الى الرجل الذي يساعد في اعمال البيت.

ان قراءة نتائج الاستمارة المتعلقة بالشروط التي يراها الجنسان ضرورية في الزواج تؤدي بنا الى ملاحظة ارتباط اغلب هذه الشروط بالتصورات السائدة التي يعززها الواقع والقوانين وخاصة منها التشريعات الواردة في مدونة الاحوال الشخصية، وإذا كانت هذه المدونة تمنح امتيازا للرجل على حساب المرأة في مواضيع كثيرة، فان بعض الشروط التي اختارها اغلبية الرجال المستجوبين تجسد ما تطالب به المدونة الزوجة في إطار حقوق الزوج عليها.

يمكن ان نستخلص بان الخلط الذي نعيشه على مستوى القيم نساء ورجالا في الوقت الراهن، والذي يطبع علاقتنا بقدر من التوتر ويطبعها بعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، ظاهرة طبيعية إذا وضعناه في إطار الذاتي والموضوعي. ان العلاقة بين الواقع – أيا كان مستوى تطوره – جد معقدة، ولا يمكن تغيير الافراد في ذه نياتهم وتصرفاتهم الاعتيادية بقرار تصدره جهة ما ويسهم في تغيير الواقع الفعلي، لان تحولنا من افراد مشوهين نعاني من عقد التنشئة ووطأة الماضي، الى افراد يعيشون العلاقة الانسانية الجملية المبنية على المساواة لابد وان يستلزم وقتا ليس بالقصير، لذلك يصرح معظم اعضاء العينة ان الصرعات والتبرعات في العلاقة الزوجية هي ظاهرة صحية وسليمة لأنها ظاهرة طبيعية والتي هي نفسية اجتماعية بدرجة كبيرة.

المبحث الثالث: تقييم مقابلة الأئمة مع استخلاص النتائج

اجرينا حديثا مع مجموعة من الائمة، وكان السؤال المطروح ما يلي:

- ما معنى نشوز المرأة، ونشوز الرجل؟
- هل يستدعي بذلك التأديب بأخذ اساليب العنف؟
- هل تعتقدون ان المجتمع الجزائري مجتمعا يحترم النصوص القرآنية والسنن النبوية في الشرية لمعنى القوامة لتأديب الزوجة؟

وكانت النتائج كالتالي:

من اشد اشكال العنف قساوة ومرارة، ذلك الذي يمارسه الزوج على زوجته داخل البيت الزوجي حيث يتعامل معها تعاملا سلطويا سالكا في ذلك اسلوب الظلم والتسلط والهجم والطغيان والقهر والقسر والضرب، حظر الكلأ وحظر النقاش والحوار، وحظر المراجعة، فعصيان اوامره او

مخالفتها امر لا تحمد عقباه، بل حتى مناقشته اياها ممنوع المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الاسرة منبوذة، القيام بخدمته واقاربه وبالعمل المنزلي وتوابعه مجانا(الابتزاز الاقتصادي) تلبية اوامره اذا دعاها للفراش دون تبرم او اكراه او تباطء او نتاقلا وحتى معارضة فكرية (الاخصاب الزوجي) واخيرا ممارسة العنف عليها بالايذاء البدني الذي يصل الى حد الضرب المبرح، وقد ينتج عنه الجرح او الكسر، وقد يتسبب في عاهة مستديمة مدى الحياة او في الوفاة.

الزوج يرى انه من الطبيعي ان يقسو على زوجته في المعاملة فيما لو اساءت اليه بعدم طاعته؟ كل ما يأمرها به، بل يبرر تصرفاته هاته بما خوله الشرع، استنادا الى النصوص او على الاصح يعنى تغيرات معنية لهذه النصوص متذعرا بحق القوامة ووجوب الطاعة؟!

فهل ألزم الاسلام الزوجة حقا بطاعة الزوج في كل ما يصدر عنه من أوامر هل خول الزوج فعلا حق معامله الزوجة بأسلوب التسلط والطغيان والقهر والعنف؟ وهل منحه حق التأديب واصلاح زوجته التي تعصي اوامره او حتى تخالفه او تناقشه الراي او التي تتمرد عليه؟ وهل اسند للزوج شخصيا حق استعمال وسائل تأديبية؟ وهل هذه الأخيرة شرعت للإهانة وللمضايقة وللقسوة في المعاملة، وللانتقام وللتعذيب والاعتداء الجسدي الموصوف؟ اما الاسلام بريء مما نسب اليه وان الفهم السطحي والخاطئ لشريعته هو الذي ادى الى انتشار مفاهيم غير صائبة عن العلاقة التي يجب ان تكون بين الزوجين، وانه جعل هذه العلاقة تبنى على التراضي والتشاور والحوار القائم على التفاهم وعلى المودة والرحمة وليس القهر والتسلط والعنف؟

و اذا كان الفقهاء قد ذهبوا الى ان اوامر الزوج التي يجب على الزوجة الصالحة المؤمنة ان تطيعه فيها، هي كل ما يأمر به، لان الحكم العام يشمل كل اوامره،و اذ كانوا يرون بان على الزوجة ان تطيع زوجها دون مناقشة او حوار او سؤال؟ فان الواقع المعاش يرى ان الزوجة

غير ملزمة بذلك لتجنب دخول الزوجين في حلقة العنف (اي اصدار الفعل ورد الفعل) ويعني ذلك تعنيف الزوجة كفعل ممارس واستجابتها بالضرورة تكون ردا فعليا فيكون اما ثوريا في معظم الحالات متمثلا في العنف المضاد، وتحليلا للمواقف المعاشة اكدت تصريحات للأبحاث الميدانية حول مدى شرعية العنف داخل البيت الزوجي، وهناك عدة اسباب تحتم على الازواج عدم المعاملة القهرية من اهمها:

أولا:

وجد في الفقه الاسلامي تأويلات اخرى المراد بها الطاعة المطلوبة من الزوجة قال الامام ابن جزم في تفسيراته للآية الكريمة "فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبلا" .....

وورد في اول الآية بقوله تعالى" والآتي تخافون نشوزهنّ".....فصحيح أن الطاعة واجبة عليها إذا دعاها للجماع فقط وبذلك ليست المرأة أداة للبيت يتخذها الرجل لتنفيذ أوامره بل لها من الحقوق مثل ما عليها من الواجبات وليس للزوج إمرة عليها إلاّ في دعاءها الى الفراش فلو أمرها بغير ذلك لو تجبر على الامتثال.

كما ذهب آخرون الى ان كلمة المضاجع في قوله تعالى ""اهجروهن في المضاجع" قرينة ترشد الى ان المطلوب من الزوجة في قوله "فان اطعنكم "،اذن هو الاستجابة الى طلب الزوج إذا دعاها الى فراشه ،أي تحملها المسئولية التي نشأت عليها الرابطة الزوجية و هذا لا يقتصر على الزوجة فقط بل على الزوج أيضا لأن حق الاستمتاع هو من الحقوق المشتركة بين الزوجين في الاسلام فإذا كان واجب الطاعة من الزوجة لزوجها فأن على الزوج تلبية طلب زوجته إذا دعته، إذ ليعي قسر أو ارغام نتكون الزوجة سلبية مطيعة متقبلة فيتم احساسها لعنف الجنسي والرمزي

بل المطلوب من الزوجين تلبية الدعوة عن إرادة و رغبة ومحبة وبذلك يكون الاسلام قد ارتقى بالزوجين الى المشاركة الوجدانية

ثانيا:

فإذا كان الاسلام هو الذي منح الزوج حق اصدار الاوامر والزم الزوجة بتنفيذها، فمعنى ذلك ان بيت الزوجية لا يعرف أو يكدّر ويعكر صفو العلاقة بين الزوجين ولن تكون هناك لا منازعات ولا خصومات ولا حتى مناقشات حادة مادامت الزوجة ملزمة بتنفيذ أوامر زوجها خوفا من غضب الله لغضب الزوج، فلماذا قال سبحانه وتعالى إذن في الأية الكريمة " وأن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ..."

الأية 35 من سورة النساء. إذ تبين من هذه الآية أنه من الممكن ان يحدث نزاع أو تشاجر او مخاصمة ومغاضبة وعصيان أو خلاف بين الزوجين حول امر من الأمور في الحياة الزوجية ومثل ما أوضحنا في الدراسة الميدانية لعدم التوافق في تربية الابناء أو اختيار الأصدقاء او ممارسة هوايات وطموحات أو في ميدان التعليم او الحياة المهنية الخ ....

و من ثمة فإن الزوجة غير ملزمة بتنفيذ كل مطالب الزوج و بطاعته طاعة عمياء دون مناقشة بل لها الحق في ذلك و تبادل الرأي و المشورة فاذا اختلفا و تشاجرا و تشبث كل طرف برأيه فممكن هذا يؤدي الى النشوز أو الكراهية و لذلك طلب الاسلام من الزوجين عندما يتفاقم الامر بينهما الى هذا الحد أن يقف كل منهما موقف الحياد و لا يتمادى في الايذاء و يترك الامر لغيرهما و هذا ما يسمى في عرف الفقهاء بالتحكيم إلاّ ان معظم الازواج في الوقت الحالي لم يتوصلوا الى هذا المستوى من الفهم في حل النزاعات الزوجية بل العكس من ذلك أن أساسيات

التنشئة الأسرية تلوم الزوجات بعدم التخلي عن بيت الزوجية إلاّ في حال وافتها المنية أي الى قبرها مهما كلف الأمر من معاناة و لا توصل الخصومات بينهما و بين زوجها الى أحد افراد أسرتها لعدم تفهم وضعها و هذا ما صرت به اناث العينة لذلك هم يتجنبون قدر الامكان وجود مصلح إذ باعتقادهم أنه سيزيد من حدة الصراع و لا يقلله او يصلحه و هذا من مخلفات العادات و التقاليد الموروثة للتنشئة الاجتماعية .

ثالثا:

وثالث سبب يدعونا الى عدم طاعة الزوجة لكل مطالب الزوج هو وجود تعريف آخر للنشوز فإذا كان جمهور الفقهاء قد ذهب الى ان النشوز من المرأة يعني العصيان والتعالي وعدم الطاعة فإن هناك من الفقهاء من ذهب الى أن النشوز الزوج هو الكراهية وهناك من ذهب الى أن النشوز بصفة عامة هو كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه فالنشوز بذلك لا يعني عدم الطاعة بل الكراهية ونبي الله لم يكن ليرغم الزوجة إذا اصبحت كارهة لزوجها أن تعيش معه إذا رغبت في الانفصال عنه.

وهذا التعريف الفقهي للنشوز بالكراهية هو نفس التعريف الذي ذهب اليه أغلب الفقهاء ولكن عندما يكون صادرا عن الزوج لا الزوجة ذلك أنه بالرغم من تطرف القرآن للناشزة والناشز والآية الكريمة من سورة النساء 34-128 "وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ..."

و آخر هذه الأسباب ما وجدناه من جهة اعتراف للاعتراف للإسلام و لواضع الشرح الاول و المثل الاعلى لرجال المسلمين رسول (ص) إذ يقول ان للزوجة حق في مراجعه زوجها و في

مناقشته و الاختلاف معه في الرأي بل و لها الحق في الغضب منه ،و تتمرد عليه مهما ارتفع شأنه و لو كان هو النبي نفسه و هو ما وجدناه من جهة ثالثة في معاملة أشرف المرسلين لنسائه فقد " ثبت أنه كان يتقبل منهن بصدر رحب و لا يجد في ذلك غضاضة و لا نكرا " (1)كما كانت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قادرة على مراجعته (ص) و نقده و مخالفة رأيه كما كانت تحرض زوجاته على التمرد (2) هذا من جهة الشرع و السنة النبوية كلن من وجهة نظر الدراسات الاجتماعية و التحليلات للواقع المعاش هناك رؤى اخرى فالحديث عن التغير الاجتماعي في المجال الجنسي و امكانيته في المجتمع الجزائري خلال العقود الاخيرة لا يجب ان يغفل الإطار العام المتحكم في هذا المجال أي وضعية البلد عربي اسلامي عانت بنياته الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية منذ بداية هذا القرن من هزات الفعل اقحام أنماط اجتماعية جديدة منها ما رده الى النمط السياسي أو الاقتصادي او الثقافي و العلاقات المترتبة عنه بين الجنسين في مجتمع تقليدي محافظ تسوده العقلية الذكورية .

فالتساؤل المطروح لماذا وصل واقع العلاقة بين الجنسين الى محور العنف بأنواعه خاصة في العلاقة الزوجية؟ وليس على صعيد الممارسات اليومية بل حتى على مستوى التصورات قصد الوصول الى معرفة القيم التي تتحكم فيها راهنا.

وهل التي مرت بها الاسرة الجزائرية وخاصة وضعية ومكانة المرأة في المجتمع الجزائري وساهمت في تغيير أفكار الجنسين واقناعهما بضرورة تجاوز نمط العلاقات التقليدية؟ وما هي الانماط التي نستوحيها اليوم في علاقاتنا ومن اين نستمدها وخاصة إذا كانت هذه الأنماط لها مسببات عنيفة تؤثر بطريقة أو بخرى على استقرار العلاقة الزوجية في الأسرة؟ إذن ما هي الشروط التي تستلزمها المرأة الجزائرية في الشريك وما هي شروط الرجل الجزائري في

الشريك وما هي المرتكزات التي يرونها اساسية في العلاقة؟ إذ دلت الدراسة على ان هذه الاساسيات هي المثيرات الحقيقية في توليد العنف بينهما.

النتائج والمناقشة

يتحدد العنف حسب موسوعة (Universalise) كفعل يمارس من طرف فرد او مجموعة من الافراد ضد فرد او افراد اخرين عن طريق التعنيف بالكلام او الحركة او بالإهانة وهو فعل عنيف يجسد القوة التي يمكنها ان تكون فيزيقية او رمزية والمخالفات التي تسمى عنفا في القانون الجبائي تتراوح بين القذف والشتم والضرب والجرح واللمس بالحياء... .

وحول اصول العنف تشهد الاعمال النظرية على مسؤولية الجماعة والمجتمع الكل، ان خنق الحب ركبت العواطف ومنع التصافي والتقارب بين الجنسين كلها موانع تدفع الرجال والنساء على حد سواء الى دفن رغباتهم و نسيانها غير ان هذه الرغبات سرعان ما تعود الى السطح في شكل حقد دفين يوغر صدور النساء عنف اقل او اكثر شدة عند الرجال بحسب التمثلات ونمط التنشئة الاجتماعية التباينية السائدة في المجتمع لذلك ارتأينا في موضوع دراستنا هذه معرفة الميزان الحقيقية التي تؤدي الى حدوث توتر او صدام الذي تتصاعد درجاته وصولا الى عنف ممارس من الطرفين ضد الاخر في اطار العلاقة الزوجية.

والمعلوم طبعا ان هذا العنف لا يستند على اية شرعية في الاسلام وخاصة في الحياة الزوجية ذلك ان العلاقة بين المرأة والرجل في الاسلام تقوم على التفاهم والاحترام المتبادل والحب والتعاون...، اما التأويلات الفقهية التي تنبني على الاقتلاف في التكوين الطبيعي بين الجنسين وتمنح الرجل سلطة معاقبة المراة في حالة عدم خضوعها، فهي تاويلات خاطئة للاسلام كما سبق ؤ فصلنا ذلك في مفهوم القوامة في الفصل الرابع.

ان هذا المصطلح اكتسب عدة معاني وتفسيرات لارتباطه بمجالات الاقرار لكيفية الاخذ بالمواقف والسلوكات على اثره من جهة الشرع الاسلامي، ومن جهة اخرى صيغته بالعادات والتقاليد الموروثة ومن جهة ثالثة قابلية الافراد للعدوانية والعنف كصفات مميزة لبعض الازواج والزوجات.

اذ ادى الفهم الخاطئ للقوامة الذي يحدد الراتبية في سلم القيادة في العلاقة الزوجية بالرغم من كل الشهادات والتحليلات والوصف التي تضمنتها هذه المذكرة فان موضوع العنف بين الزوجين دراسة مثيراته اي اسبابه المباشرة وغير المباشرة لم يتم الالمام به بصفة شمولية غير ان هذه المحاولة الاولى ستسمح للجميع دولة ومواطنين ومجتمعا مدنيا بالاعتراف بوجود هذه الظاهرة والعمل على وقف حركة العنف ضد النساء بذلك ستحد حركة العنف المضاد من طرفهن اتجاه ازواجهن او ضد من يهدد سلامتهن، وهذا بتكوين قانون يحمي المراة ضد جميع اشكال العنف وبارساء قرية غير عنيفة تبنى على المساواة والعدل والتسامح.

وبتطوير الانشطة الهادفة الى حماية حقوق الانسان وادانة كل خرق تتعرض لها هذه الحقوق تلك اهم الخطوات التي يجب القيام بها حتي تستطيع المراة من استرداد كرامتها المهدودة من تاثير السلطة الذكورية سواء ذلك في اسرتها الاصلية او في اسرة الزوج حتى لو كن يملكن عوامل استقلالهن كالمستوى التعليمي والعامل الاقتصادي فذلك لا يمنعهن كونهن تابعات غير مستقلات سواء يلاسرهن او لازواجهن وبالتالي العمل على تطوير اساليب التعامل بين العلاقات الزوجية المعنفة وعيادات متخصصة في الارشاد الاسري والاستشارات الزوجية اذ تبقى في نطاق الماموﻻحسن من ترك الوضع على ما هو عليه، والعمل على فهم الافراد والمجتمع من مدى شرعية العنف داخل البيت الزوجي ومناقشة مختلف وجهات النظر حول واجب الطاعة

وكذا فهم الزوجات لمختلف اواكر الزوج التي يتحتم على الزوجة طاعته فيها لرسم حدود الحقوق والواجبات كلا الطرفين في الاصلاح والتأديب وليس بمفهوم العنف.

خاتمة

يتحدد العنف حسب موسوعة vniersal كفعل يمارس من طرف فرد او مجموعة من الافراد ضد فرد او افراد اخرين عن طريق التعنيف بالكلام او الحركة او بالإهانة و هو فعل عنيف يجسد القوة التي يمكنها ان تكون فيزيقية او رمزية

و المخالفات التي تسمى عنفا في القانون الجبائي تتراوح بين القذف و الشتم و الضرب و الجرح و اللمس بالحياء...

وحول اصول العنف تشهد الاعمال النظرية على مسؤولية الجماعة و المجتمع الكل،ان خنق الحب ركبت العواطف و منع التصافي و التقارب بين الجنسين كلها موانع تدفع الرجال و النساء على حد سواء الى دفن رغباتهم و نسيانها غير ان هذه الرغبات سرعان ما تعود الى السطح في شكل حقد دفين يوغر صدور النساء عنف اقل او اكثر شدة عند الرجال بحسب التمثلات و نمط التنشئة الاجتماعية التباينية السائدة في المجتمع لذلك ارتأينا في موضوع دراستنا هذه معرفة الميزان الحقيقية التي تؤدي الى حدوث توتر او صدام الذي تتصاعد درجاته وصولا الى عنف ممارس من الطرفين ضد الاخر في اطار العلاقة الزوجية.

و المعلوم طبعا ان هذا العنف لا يستند على اية شرعية في الاسلام و خاصة في الحياة الزوجية ذلك ان العلاقة بين المرأة و الرجل في الاسلام تقوم على التفاهم و الاحترام المتبادل و الحب و التعاون...،اما التاويلات الفقهية التي تنبني على الاقتلاف في التكوين الطبيعي بين الجنسين و تمنح الرجل سلطة معاقبة المراة في حالة عدم خضوعها، فهي تاويلات خاطئة للاسلام كما سبق ؤ فصلنا ذلك في مفهوم القوامة في الفصل الرابع.

ان هذا المصطلح اكتسب عدة معاني و تفسيرات لارتباطه بمجالات الاقرار لكيفية الاخذ بالمواقف و السلوكات على اثره من جهة الشرع الاسلامي،و من جهة اخرى صيغته بالعادات و التقاليد الموروثة و من جهة ثالثة قابلية الافراد للعدوانية و العنف كصفات مميزة لبعض الازواج و الزوجات.

اذ ادى الفهم الخاطئ للقوامة الذي يحدد الراتبية في سلم القيادة في العلاقة الزوجية بالرغم من كل الشهادات و التحليلات و الوصف التي تضمنتها هذه المذكرة فان موضوع العنف بين الزوجين دراسة مثيراته اي اسبابه المباشرة و غير المباشرة لم يتم الالمام به بصفة شمولية غير ان هذه المحاولة الاولى ستسمح للجميع دولة و مواطنين و مجتمعا مدنيا بالاعتراف بوجود هذه الظاهرة و العمل على وقف حركة العنف ضد النساء بذلك ستحد حركة العنف المضاد من طرفهناتجاه ازواجهن او ضد من يهدد سلامتهن،و هذا بتكوين قانون يحمي المراة ضد جميع اشكال العنف و بارساء قرية غير عنيفةتبنى على المساواة و العدل و التسامح.

و بتطوير الانشطة الهادفة الى حماية حقوق الانسان و ادانة كل خرق تتعرض لها هذه الحقوق تلك اهم الخطوات التي يجب القيام بها حتي تستطيع المراة من استرداد كرامتها المهدودة من تاثير السلطة الذكورية سواء ذلك في اسرتها الاصلية او في اسرة الزوج حتى لو كن يملكن عوامل استقلالهن كالمستوى التعليمي و العامل الاقتصادي فذلك لا يمنعهن كونهن تابعات غير مستقلات سواء يلاسرهن او لازواجهن و بالتالي العمل على تطوير اساليب التعامل بين العلاقات الزوجية المعنفة و عيادات متخصصة في الارشاد الاسري و الاستشارات الزوجية اذ تبقى في نطاق الماموﻻحسن من ترك الوضع على ما هو عليه،و العمل على فهم الافراد و المجتمع من مدى شرعية العنف داخل البيت الزوجي و مناقشة مختلف وجهات النظر حول

واجب الطاعة وكذا فهم الزوجات لمختلف اواكر الزوج التي يتحتم على الزوجة طاعته فيها لرسم حدود الحقوق و الواجبات كلا الطرفين في الاصلاح و التاديب و ليس بمفهوم العنف.

قائمة المراجع

مراجع بالغة العربية:

1. آبادي الفيروز: بصائر ذوي التمييز في وظائف الكتاب العزيز، 309/4.
2. ابراهيم حسانين توفيق: ظاهرة العنف السياسي. ط2. مراكز دراسات الوحدة العربية.
3. ابراهيم كاميليا: سيكولوجية المرأة العاملة. بيروت: دار النهضة العربية. 1984.
4. ابن العربي: أحكام القرآن، 530/1-531.
5. ابن تيمية: مجمع الفتاوي، 281/32، وينظر أيضا: محمد يوسف عبد: قضايا المرأة في سورة النساء. الطبعة الأولى. الكويت: دار الدعوة. 1985م.
6. ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، مجلد 3، 352/1.
7. ابن قدامة: المغني، 348/11.
8. ابن منظور: لسان العرب. ط1. بيروت: دار صادر. 502/12.
9. أبو الوفا محمد أو الوفا: العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم. دار الجامعة الجديدة. 2000.
10. أبو حجلة همسة سمر: العلاقة بين الرضا عن الزواج والعنف ضد المرأة في الأردن، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا، الجامعة الأرنية. 2004.
11. أبو زهرة محمد: تنظيم الإسلام للمجتمع. القاهرة: دار الفكر العربي. 1995.
12. أبو زيد محمد: المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. 2003. عن جمال معتوق: مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. ج01، البليدة: دار بن مرابط للطباعة والنشر. 2008.
13. أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه. كويت: وكالة المطبوعات الجامعية.1979.
14. احمد عثمان سيد: علم النفس التربوي، التطبع الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988، ص 56، عن مجلة آفاق لعلم الاجتماع، جامعة سعد دحلب، البليدة، مقال لـــ د. فضيل رتيمي حول التنشئة الاجتماعية وتشكيل عقلية الطفل الجزائري، العدد 01، سنة 2007.
15. اسماعيل إجلال حلمي: العنف الأسري. القاهرة: دار البلقاء، القاهرة. 1999.
16. الأصفهاني: معجم مفردات القرآن، مادة (قوم).

17. إمام محمد كمال الدين: الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بدون سنة.
18. أوزي أحمد: الطفل والمجتمع. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة. 1988.
19. أوهابية عبد الله: شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية، التحري والتحقيق. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
20. إيريك فروم: الخوف من الحرية. ترجمة مجاهد عبد المنعم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1972.
21. الباقي زيدان عبد: قواعد البحث الاجتماعي. القاهرة: الهيئة العامة لكتاب. 1974.
22. بدوي أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ط1 1986.
23. بركات حليم: النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1981.
24. بشير إقبال محمد: دينامية العلاقات الأسرية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. دون تاريخ.
25. البغوي: تفسير البغوي، 422/1.
26. بن أحمد القرطبي محمد: الفتاوى الهندية، 214/6 و409/6، والجامع لأحكام القرآن، وبداع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، مؤسسة التراث العربي، 16/4.
27. البوطي محمد سعيد رمضان: لا يأتيه الباطل. ط1. دار الفكر.
28. بوعطة شريفة: سلسلة دفاتر نسائية. الجزائر: دار المصباح للنشر. 1992.
29. البير مصطفى: العنف العائلي. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية. 1997.
30. تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان. 2000.
31. التميمي مريم عبد الله: الملكة الأسرية، دار ابن حزم للطباعة والنشر، 2005.
32. التومي محمد: نظام الأسرة في الإسلام. الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع. 1981.
33. جاسم قيس عبد اللطيف: صراع بين جيلين. قطر: صحيفة التربية القطرية. العدد 35 فبراير 1978.
34. جلال سعد: المرجع في علم النفس. الطبعة الخامسة. مصر: دار المعارف.
35. جليل وديع ستكو: العنف والجريمة. الإسكندرية: دار المعرفة للنشر.

36. جمع البيان في تفسير القرآن 150/3، تقريب القرآن إلى الأذهان 476/1.
37. الجواهري: الصحاح، 183/2، والرازي: مختار الصحاح، 682/1.
38. حجازي مصطفى: التخلق الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور. ط8. المركز الثقافي العربي. 2001.
39. حسانين توفيق ابراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط1. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية. بدون سنة.
40. حسن طه عبد العظيم: بسيكولوجية العنف العائلي والمدرسي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2007.
41. حسن محمد علي: علاقة الوالدين بالطفل وأثرها في جناح الأحداث، دراسة تطبيقية لمشكلة الأحداث الجانحين في الجمهورية العربية المتحدة، كلية التربية، جامعة عين شمس، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970.
42. حسن محمود: الأسرة ومشكلاتها. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. 1981.
43. حسين محمود نجيب: شرح قانون العقوبات القسم الخاص. بيروت: دار النهضة العربية. 1982.
44. الحسيني القطب الرواندي فضل الله بن علي: فقه القرآن، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعضي، قم، الطبعة الثانية، 145، 192/2.
45. الحلبي حسان خليل: أساليب التعامل مع الأزمات في العلاقات الزوجية وعلاقتها ببعض سمات الشخصية عند الزوجين. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس، جامعة دمشق، كلية التربية، سنة 2008–2009.
46. الحلبي حنان الخليل: أساليب التعامل مع الأزمات في العلاقات الزوجية. رسالة دكتوراه، قسم علم النفس الاجتماعي، جامعة دمشق، 2003.
47. حلمي كاميليا: دور القيم في مواجهة العنف، الإسكندرية، 2005.
48. حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
49. الخشاب أحمد: العلاقات الاجتماعية. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. 1957.
50. الخشاب سامية: المرأة والجريمة. القاهرة: مكتبة الأنجو مصرية. 1983.
51. الخطيب حبال محمد سعيد: العلاقات الأسرية وأثرها على تربية الأبناء. مجلة العربي، العدد 447، فيفري 1996.

52. خلف أحمد: الارهاب يبدأ من المنزل. الكويت: مجلة العربي، العدد 444، 1995.
53. خليفة عبد العزيز: المشكلة الزوجية أسبابها وعلاجها. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1984.
54. الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، 50/4.
55. خليل محمد بيومي: سيكولوجية العلاقات الأسرية. القاهرة: دار القباء. 2000.
56. الخولي سناء: الأسرة والحياة العائلية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1995.
57. الخولي سناء: الزواج والعلاقات السرية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1983.
58. الخولي وليم: الموسوعة المختصرة في علم لنفس والطب العقلي. الطبعة الأولى. مصر: دار المعارف، 1976.
59. خيرة سعودا: إحصائيات مقدمة من طرف مصالح الشرطة 2005 من طرف محافظ الشرطة.
60. دسوقي كمال: الاجتماع ودراسة المجتمع. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية. 1982.
61. رشوان حسين عبد الحميد أحمد: الطفل، دراسة في علم الاجتماع النفسي. المكتب الجامعي الحديث. 1992.
62. رضا محمد رشيد: تفسير المنار، 67/5.
63. ريكوف رابو: معجم نقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد. ط1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
64. ريمون بدون وفكتور بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
65. الزبيدي: تحقيق علي شبري: تاج العروس من جواهر القاموي. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 1994، 317/33.
66. الزجاج أبو اسحاق: معاني القرآن إعرابه، 75/3.
67. الزجاج محمد بن أبي اسحاق: مختار الصحاح، 75/3.
68. زريق هدى: دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العاشرة، عدد 109، 1988/3.

69. زعيمي مراد: مؤسسات التنشئة الاجتماعية. عنابة: منشورات باجي مختار. 2002م.
70. زكرياء ابراهيم: علم اجتماع لدراسة المرأة. بيروت: المكتب الجامعي الحديث. 1998.
71. زكي بدوي أحمد: قاموس العلوم الاجتماعية. بيروت: مطبعة لبنان. 1978.
72. الزيات أحمد وآخرون: المعجم الوسيط، 768/2.
73. الساعاتي سامية حسن: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة النشر. بدون طبعة. 1983.
74. السعداوي نوال: دراسات عن الرجل والمرأة في المجتمع العربي. المؤسسة العربية للنشر والتوزيع.
75. السمالوطي نبيل محم: الدين والبناء العائلي. ط1. السعودية: الشروق للتوزيع والطباعة السعودية.1981.
76. السيد السيد عبد العاطي: صراع الأجيال: دراسة في ثقافة الشباب. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1990.
77. شافعي بك محمد زكي: الأزمات الزوجية وعلاجها (بحث اجتماعي نفساني). مصر: دار المعارف، بدون سنة.
78. الشبيب كاظم: العنف السري. بيروت: المركز الثقافي العربي. بدون سنة، ص 100.
79. شعبان بثينة: المرأة العربية في القرن 20. ط1. دمشق: دار الثقافة والنشر. 2000.
80. شعبان نجوى: دراسة عاملية للسلوك العدواني في مرحلة الطفولة المتأخرة. رسالة دكتوراه غير منشورة. مصر: كلية جامعة الزقازيق، 1987.
81. الشوكاني: فتح القدير، 460/1.
82. الشيخ عبد الله وكيل: المرأة وكيد الأعداء. الطبعة الرابعة. مطبعة الدوادين، 1996.
83. الشيرازي السيد محمد الحسيني: اللاعنف في الإسلام. ط1. بيروت: دار العلوم. 2004.
84. الشيرازي السيد ممد الحسيني: اللاعنف في الإسلام. ط1. بيروت: دار العلوم. 2002.
85. صبار خديجة: المرأة من الميثولوجيا والحداثة. إفريقيا النشر. ط 1. 1991.

86. صنقور محمد: مقالات حول حقوق المرأة، دار المحجبية البيضاء.
87. الطاهر لبيب: الطفل العربي بين الحاجات والمؤسسات. بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 100 الصادر سنة 1987.
88. الطاهري حبيب الله: مشاكل الأسرة وطرق حلها. ط1. بيروت: دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع. 1997.
89. الطباطبائي محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن، ط03، 1973، مجلد 04.
90. الطبري ابن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، 59/4.
91. طوبال صليحة: تحليل نفسي اجتماعي للعنف الجسدي الموجه ضد المرأة من قبل زوجها. مذكرة لنسل شهادة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي. جامعة الجزائر، كلية علم الاجتماع قسم علم النفس. 2002.
92. ظاهر أحمد جمال: المرأة في دول الخليج العربي، دراسة ميدانية. الكويت: منشورات دار السلاسل. 1984.
93. عاشور سعيد: المرأة والمؤسسات الاجتماعية في الحضارة العربية. تونس: دار المعارف للطباعة والنشر. بدون سنة.
94. عاطف وصفي: الأنتروبولوجيا الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة. بدون تاريخ.
95. عباس مكي وزهير حطب: السلطة الأبوية والشباب. بيروت: معهد الاتحاد العربي، سلسلة الدراسات الإنسانية، بدون تاريخ.
96. عباس نورالدين محمد: السنيما والتلفزيون وتفاوت علاقتهما ببعض صور السلوك الجانح، أطروحة دكتوراه.
97. عبد السلام بشير الدويبي: العنف العائلي، الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية. مجلة العلوم الاجتماعية، 2004/01/23.
98. عبد المجيد منصور: دور الأسرة كأداة للضغط الاجتماعي (المجتمع العربي). الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. 1994.
99. عبيد رؤوف: أصول علمي الإجرام والعقاب. القاهرة: دار الفكر العربي. 1981.
100. عثمان إبراهيم: مقدمة في علم الاجتماع. الأردن: دار الشروق. 1999.
101. عثمان محمد عارف: نقد عوامل انحراف الأحداث مع دراسة تطبيقية للموضوع في مصر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1966.

102. عزام هنري: وضع المرأة في المجتمع العربي. ط1. المجلة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 4، 1999.
103. عزت عربي كايتي: تسلط الزوج وأثره في التوافق الزوجي. رسالة دكتوراه لنيل درجة الدكتوراه في علم النفس. جامعة دمشق. 2003–2004.
104. عزّت هبة رؤوف: القوامة بين السلطة الأبوية والإدارة الشورية. عمان: دار العلوم. 2002.
105. العك خالد عبد الرحمان: بناء الأسرة على ضوء القرآن والسنة. ط1. بيروت: دار المعرفة. 1999.
106. عمر معن خليل: معجم علم الاجتماع المعاصر.ط1. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2000م.
107. العنف ضد الزوجة عن ابن منظور: 1996، ومختار الصحاح للرازي 1996، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، سنة 2003.
108. عودة عبد القادر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. ج1. ط5. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1984.
109. عيد الهواري: الإستعمال الفرنسي في الجزائر. ط1. تر: جوزيف عبد الله. الجزائر: دار الحداثة. 1983.
110. العيسوي عبد الرحمن: الإرشاد النفسي. القاهرة: دار الفكر العربي، 1990.
111. العيسوي عبد الرحمن: دراسات سيكولوجية فصل الاتجاهات. الإسكندرية: منشأة المعارف. 1970.
112. عيسى محمد طلعت وآخرون: الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. منشورات المكتب الدولي العربي.
113. عيسى محمد طلعت: الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة. 1965.
114. غيث محمد عاطف: التغير الاجتماعي في المجتمع القروي. القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر. 1965.
115. غيث محمد عاطف: المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي. الإسكندرية: دار المعارف. 1967.
116. غيث محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
117. فاطمة المرنيسي: سناء على أجنحة الحلم. الإسكندرية: المركز الثقافي العربي. 1998.

118. فضل الله محمد حسين: تفسير من وحي القرآن. ط2. دار الملاك، مجلد 7.
119. فهمي مصطفى: الصحة النفسية في الأسرة والمدرسة والمجتمع. ط2. دار الثقافة. 1976.
120. الفيومي المقرئ: المصباح المنير، مادة (قام).
121. قطب السيد: في ظلال القرأن، 652/2.
122. قطب محمد: شبهات حول الإسلام. بيروت: دار الشروق.
123. القهوجي علي عبد القادر: علم الإجرام وعلم العقاب. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر. 1985.
124. القوصي عبد العزيز: أسس الصحة النفسية. الطبعة الثامنة. القاهرة: دار القلم، مكتبة النهضة المصرية، 1970.
125. كارنيجي دوروثي: ادفعي زوجك إلى النجاح. تر: عبد المنعم محمد الزيادي. بدون سنة.
126. كاريل ألكسيس: الإنسان ذلك المجهول. ط3. تر: شفيق أسعد فريد. بيروت: مكتبة المعارف. 1970.
127. كيال ياسمينة: سيكولوجية المرأة. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر. 1983.
128. لمين لوعيل محمد: المركز القانوني للمرأة في قانون الأسرة الجزائري.ط1. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع. 2004.
129. المجدوب أحمد وآخرون: ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية". التقرير الأول للعنف الأسري (منظور اجتماعي وقانوني). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية. 2003.
130. مجمع البيان في تفسير القرآن إلى الأذهان: 531/4، تبين القرآن: 469، التفسير المبين: 602، المثل في تفسير القرآن العظيم: 384/14.
131. محسن أحمد ظافر: مشكلة إدمان الشباب على تعاطي المخدرات، مظاهرها أسبابها، القضايا المعاصرة للشباب المسلم، مجلة الفكر العربي، العدد 47، السنة الثامنة، 1987.
132. محمد أبو الونا: العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الأزهر. 2000.

133. محمد صالح الصديق: نظام الأسرة في الإسلام. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر. 1999.
134. محمد عاطف غيث: تطبيقات علم الاجتماع. الإسكندرية: دار الكتب الجامعية. 1970.
135. محمد محمد علي: مقدمة في البحث الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية. 1983.
136. محمد معروف الدوالبي: وضع المرأة في الإسلام. ط1. بيروت: دار الكتاب اللبناني. 1981.
137. مسلم، صحيح مسلم، 2/889-890.
138. مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية: تطور الخصائص الحديثة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
139. مطلوع بركات: العنف بين لزوجين. الكويت: مجلة العربي، العدد 445. 1996.
140. معن معن خليل: علم المشكلات الاجتماعية. دار المعرفة للطباعة. 1986.
141. منيسي سامية: المرأة في الإسلام. ط1. بيروت: دار الفكر العربي. 1996.
142. نور الدين محمد عباس: التنشئة السرية، رؤية نفسية اجتماعية. ط1. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005.
143. هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي. بيروت: دار الطليعة.1991.
144. وديع شكور جليل: الجريمة والعنف. ط1. دار العربية للنشر، 1997.
145. الوريكات عابد عياد: نظريات علم الجريمة. ط1. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2004.
146. وزارة العدل: قانون الأسرة. ط4. الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية. 2005.
147. الوليلي ابراهيم: الطريق إلى السلام العائلي. القاهرة.
148. الوهاب ليلى عبد: العنف الأسري الجريمة والعنف ضد المرأة. دمشق: دار الصدى للثقافة والشر. 1994.
149. وهبة مجدي: (الثقافة). مجلة القاهرة: العدد الأول، فبراير. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب. 1985.
150. يوسف حسين محمد: أهداف الأسرة في الإسلام. تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع. 1985.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. (J) Arabic. et (G) Vocherat : Méthodologie et étude expérimentale des représentations sociales, Bulletin de psychologie, 1973.
2. M(Ed) Borland: Violence in the family. Manchester: Manchester University Press. 1976.
3. De la croise Catherine, Espoirs et réalités de la femme arabe, Algérie, Egypte, édition L'harmattan, France, 1986.
4. Encyclopédie universalise.
5. Antonini Fausto : L'homme furieux. Paris : Hotihette, 1970, Introduction par Gaston Bouthoul.
6. Gay ford: Research on battered wives, Royal Society of Health Journal, vol 95, n° 6.
7. Mauco Georges, La paternité, sa fonction éducative dans la famille et à l'école, édition universitaires, 1971.
8. Michel Gilly : Maitre, élever rôle institutionnels et représentation. Paris. 1980.
9. (M) Grawitz : Lexique des sciences sociales, Paris, Ed Dalloz, 6ème Ed.
10. Rocher Guy : introduction à la sociologie générale, Tome1, Montréal, Ed H.M.H, 1968.
11. (N) Hirosky : Attention Vie Fragile. Le Magazine et L'organisation Mondiale De La Santé. 1992.
12. Despert J.L, Les enfants du divorce, PUF, voir : Psychologie de la vie conjugale.
13. Mince Julien, La Femme Dans Le Monde Arabe, Zd Magazine, France, 1981.
14. L'enquête nationale de l'institut national de santé publique (INSP): Violence à l'enquête nationale, Ed, diwan, 2005.
15. Lacoste : Les Mères Contre Les Femmes. Paris : Edition a découvert. 1991.
16. (Ms) Laidli : Travaux scientifiques, communication en médecine légale. Alger.1996.
17. (R) Linton : Fondement Culturel De La Personnalité(Couvreur) Sociologie et hôpital, Bruxelles, Ed Boeck, 1978.
18. Thérèse Marie, La participation des femmes à la vie civique, éd Guvière, France, 1945.
19. Maurice Porot, L'enfant t les relations familiales, col. S.U.P, 7ème éd. P.U.F, 1973.

20. Klein Mélanie : Note sur quelques mécanismes schizoïdes in : développement de la psychanalyse. Paris : P.U.F. 1972.
21. (Francis) Meriel: Society and culture, Introduction to sociology, 3rd Ed, NJ printing, Sept, 1965.
22. Moscovici, La psychanalyse son image et son public. Paris: PUF.1972.
23. (C) MOSER: A quata, San pling-journal of royal statistical. Society (A.115)1952.
24. Murdock : Social structure. New York, 1949.
25. Zerdoumi. N. et D'nier Enjane : L'éducation de l'enfant en milieu traditionnelle en Algérie, Paris, Maspero, 1970.
26. Heimann Paula : développement de la psychanalyse. Paris : P.U.F.
27. Secrétariat social d'Alger, Dossier sur le problème de la femme algérienne, Alger, 1963.
28. Gordon Thomas, Parents efficaces, La célèbre méthode Gordon, col. Marabout service, 1986.
29. Jaman Tora : La maladie Conjugale. Belgique : Marabout université gènes. 1976.

الملاحق

قائمة الجداول الملحقة :

الجدول رقم 1:توزيع سن شركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس :

الجنس	شريكات ذكورالعينة		شركاء اناث العينة		المجموع	
السن	ك	%	ك	%	ك	%
]25-	19	15,96%	29	24,36%	48	20,18%
[35-25]	63	52,94%	38	31,93%	101	42,43%
]45-35	30	25,21%	45	39 ,49%	77	32,35%
45+	7	5,88%	5	4,20%	12	5,04%
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

الجدول رقم2:توزيع السن وقت الزواج الأول لشركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس :

الجنس	شريكات ذكورالعينة		شركاء اناث العينة		المجموع	
السن	ك	%	ك	%	ك	%
]25-	51	42,85%	10	8,40%	61	25,63%
]30-25	22	18 ,48%	36	30,25%	58	24,36%
[35-30]	44	36,97%	43	36, 13%	87	36,55%
35+	2	1,68%	30	25,21%	32	13,44%
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

الجدول رقم3:توزيع المستوى التعليمي لشركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس :

الجنس	شريكات ذكورالعينة		شركاء اناث العينة		المجموع	
المستوى التعليمي	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	11	9,24%	32	26,89%	43	18,06%
متوسط	38	31,93%	17	14,28%	55	32,10%
ثانوي	24	20,16%	42	35,29%	66	27,73%
جامعي	46	38,65%	28	23 ,52%	74	31,09%
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

الجدول رقم4:توزيع المستوى المهني لشركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس :

المستوى المهني	شركاء اناث العينة		المستوى المهني	شريكات ذكور العينة	
	ك	%		ك	%
بلا عمل	4	3,36%	ربّة بيت	8	6,72%
أعمال حرة	47	39,49%	موظفة	39	32,77%
موظف	47	39,49%	عاملة داخل البيت	47	39,49%
إطار سامي	21	17,64%	اطار سامي	25	21%
المجموع	119	100%	المجموع	119	100%

الجدول رقم5:توزيع مستوى الدخل لشركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس

الجنس	شريكات ذكورالعينة		شركاء اناث العينة		المجموع	
مستوى الدخل	ك	%	ك	%	ك	%
0	7	5,88%	-	-	7	2,94%
]15000-	13	10,92%	3	2,52%	16	6,72%
] 2000-15000	8	6,72%	15	12,60%	23	9,66%
]25000-20000[	31	26,05%	22	18,48%	53	22,26%
]30000-25000[	25	21%	28	23,52%	53	22,26%
]35000-30000[	12	10,08%	17	14,28%	29	12,18%
35000+	23	19 ,32%	34	28,57%	57	32,94%
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

الجدول رقم6-:توزيع مقدار المساهمة في الاسرة لدى شركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	شريكات ذكورالعينة		شركاء اناث العينة		المجموع	
مقدار المساهمة	ك	%	ك	%	ك	%
كلّه	27	22,68	108	90,75	135	56,72
نصفه	30	25,21	7	5,88	37	15,54
مقدار قليل	23	19,32	3	2,52	26	10,92
لا شيء	39	32,77	1	0,84	40	16,80
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

الجدول رقم-7:توزيع مدى المساهمة في الاسرة لدى شركاء العلاقة الزوجية لأفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	شريكات ذكورالعينة		شركاء اناث العينة		المجموع	
مدى المساهمة	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	42	35,29	109	91,59	151	63,44
أحيانا	12	10,08	7	5,88	19	7,98
في المناسبات	29	24,36	1	0,84	30	12,60
لا أساهم أبدا	36	30,25	2	1,68	38	15,96
المجموع	119	100%	119	100%	238	100%

جدول8: يوضح رأي المتضرر من الشريك في العلاقة العنيفة ما إذا كان ذلك نتيجة لما تربى عليه في الأسرة الأصلية حسب السبب من ردة فعله اتجاه الشريك أثناء العنف بينهما أو الصدام .

السبب/	2		4		5	
رد الفعل	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	23	76,66	17	85,00	9	60,00
لا	7	23,33	3	15,00	6	40,00
المجموع	30	100	20	100	15	100

6		8		9		11		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
67	80,72	11	91,66	19	48,71	18	46,15	164	68,90
16	19,27	1	8,33	20	51,28	21	53,84	74	31,09

جدول9:ردة فعل المتضرر في العلاقة الزوجية (ذكور و اناث) اتجاه الشريك في حالة العنف و الصدام حسب الأطراف المحرّضة للعنف.

الأطراف	الأهل		الأصدقاء		الجيران		غير ذلك		المجموع	
المحرضة/	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%

ردة الفعل									
الشكوى لأهل الزوج	11	17,46	2	2,53	2	3,50	-	_	15	6,30
الشكوى لأهل الزوجة	29	46,03	5	6,32	22	38,59	15	38,46	71	29,83
للأصدقاء	8	12,69	22	27,84	27	47,36	5	12,82	62	26,05
للجيران	1	1,58	-	_	-	_	-	_	1	0,42
للشرطة	-	_	-	_	-	_	-	_	_	_
لا تشتكي أبدا	14	22,22	50	63,29	6	10,52	19	48,71	89	37,39
المجموع	63	100%	79	100%	57	100%	39	100%	238	100%

جدول10:التخويف بالسلطة من طرف الشريك حسب الإستقلالية في السكن عن العائلة الكبيرة من عدمه .

الإستقلال في السكن	نعم		لا		المجموع	
التخويف بالسلطة	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	55	36,67	27	29,34	82	34,45

أحيانا	43	29,45	44	47,82	87	36,55
نادرا	48	32,87	21	22,82	69	28,99
المجموع	146	100%	92	100%	238	100%

جدول 11: يوضح الموقف الذي يتخذه الشريك في العلاقة الزوجية لأعضاء العينة الذكور و الإناث من التعليم حسب المستوى التعليمي لأزواج العينة الذكور و أزواج المبحوثات موضوع العينة .

الموقف من التعليم	المستوى التعليمي للذكور و أزواج المبحوثات								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يسمح دائما	7	12,28	5	13,15	51	57,30	7	12,96	70	29,41
أحيانا	26	45,61	21	55,26	9	10,11	34	62,96	90	37,81
نادرا	24	42,10	12	31,57	29	31,58	13	24,07	78	32,77
المجموع	57	100	38	100	89	100	54	100	238	100

جدول12 : يوضح الموقف الذي يتخذه الشريك في العلاقة الزوجية لأعضاء العينة الذكور و الإناث من التعليم حسب المستوى التعليمي للمبحوثات الإناث و زوجات المبحوثين موضوع العينة .

الموقف من التعليم	المستوى التعليمي للإناث و زوجات المبحوثين								المجموع	
	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يسمح دائما	_	_	16	21,62	14	26,41	37	41,57	67	28,15

أحيانا	15	68,18	38	51,35	13	24,52	27	30,33	93	39,07
نادرا	7	31,81	20	27,02	26	49,05	25	28,08	78	32,77
المجموع	22	100%	74	100%	53	100%	89	100	238	100

جدول رقم13:يوضح التعرض للضرب بأداة حادة حسب الجنس و العمر لاعضاء العينة و شركائهم في العلاقة

	ذكور العينة و أزواج المبحوثات							
الجنس- العمر	]35-25]		]45-35[		45+		المجموع	
التعرض للضرب بأداة حادة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	-	-	-	-	1	28	1	0,42
أحيانا	23	21,29	60	58.82	10	35,71	93	39
نادرا	57	52,77	42	41,17	17	60,71	116	48,73
بدون إجابة	28	25,92	-	-	-	-	28	11,76
المجموع	108	100	102	100	28	100	238	100

الجنس- العمر	إناث العينة و زوجات المبحوثين							
	25-		]35-25]		]45-35]		45+	
التعرض للضرب بأداة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%

حادة								
دائما	–	–	–	1	1,17	1	3,12	
أحيانا	12	60	34	33,66	27,05	23	6,25	2
أبدا	3	40	57	56,43	15,29	13	31,25	10
بدون إجابة	–	–	10	9,90	56,47	48	59,37	19
المجموع	20	100	101	100	100	85	100	32

المجموع	
ك	%
2	8,40
71	29,83
88	36,97
77	32,35
238	100

وزارة التعلبم العالي و البحث العلمي

كلية الآداب و العلوم الآجنماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

جامعة سعد دحلب

تخصص علم الاجتماع الجريمة

مبررات العنف بين الزوجين

اعداد الطالبة

نسيمة مرابية

تحت اشراف

د_ جمال معتوق

ملاحظة

ان الأسئلة الموجودة في الاستمارة تستخدم بغرض البحث العلمي فقط , نرجو منك الاجابة الدقيقة لأنه على ضوء اجابتكم تقوم الدراسة .

الاستمارة تقدم للمتزوج (ة) أو له الزواج .

ضع العلامة(×)في الاطار المناسب للاجابة (لكلا الجنسين الرجال و النساء)

و شكرا .

السنة الجامعية 2010/ 2011

معلوما ت عاملبحوث الجنس : د كر أنثى

السن : الزوج الزوجة

1- أقل من **25** سنة

2 - من**25**- **35** سنة

3- من**35**- **45** سنة

4- من**45** **55**سنة

5- أكثر من**55** سنة

السن وقت الزواج الأول : الزوج الزوجة

1- اقل من**25** سنة

2- من **25**- **30**سنة

3- من **30**-**35** سنة

4- أكثر من **35**سنة

المستوى التعليمي : الزوج الزوجة -

1- أمي

2- ابتدائي

3-متوسط

4 - ثانوي

5 - تعليم جامعي

المستوى المهني : الزوج الزوجة

1- بلا عمل **1**- ربة بيت

2- أعمال حرة **2**- موظفة

3- موظف **3**- عاملة داخل البيت

4-اطار سامي **4**- اطار سامي

5-غير دلك حدد **5**- غير دلك حدد

مستوى الدخل : الزوج الزوجة

1- اقل من **15000**دج

2- من **15000**دج- **20000**دج

3- من **20000**دج- **25000**دج

4- من**25000**دج – **30000**دج

5-من **30000**دج- **35000**دج

6- أكثر من **35000**دج

-مقدار المساهمة في الأسرة : الزوج الزوجة

1- كله

2-نصفه

3- مقدار قليل

4-لا شيء

-مدى المساهمة : الزوج الزوجة

1- دائما

2- أحيانا

3-في المناسبات

4- لا اساهم أبدا

عدد أفراد الأ سرة التي تعيش فيها : **1**- من**1** – **4** أفراد **2**- من **1**- **9** أ فراد

3- من **10**- **14** فرد **4**- أكثر من **15** فرد

1- هل تسكنون بمنزل مستقل ؟ نعم لا

2-مدة *الحياة الزوجية* : **1**- أقل من سنة **2**- من**1**- **5** سنوات

3- من **5**- **10** سنوات **4**- من **10**- **15**سنة

5- من **15**- **25**سنة **6**- أكثر من **25** سنة

3- كيف تمت المعرفة بينك وبين زوجك أو زوجتك؟ **1**- عن طريق الأهل **2**- عن طريق الأصدقاء

3- معرفة شخصية مهنية أودراسة **4**- بالصدفة

5- غير دلك حدد

4- من كان صاحب القرار في اختيار الزوج أو الزوجة ؟ **1**- أنت أو أنت **2**- الوالد

3- الوالدة **4**- الاخواة

5- الأقارب **6**- الجميع

5- مادا يمثل الزواج بالنسبة لك ؟ **1**-راحة و استقرار **2**-انجاب الاطفال

3- تحمل المسؤوليات **4**-قيد و استغلال

6- ضع او ضعي العلامة (×) أمام المجالات التي يكون فيها عدم التوافق حولها مع الشريك أو تكون مولد للعنف و الصراع معه: .

المجـــــــــــــالات	دائما	أحيانا	نادرا
ادارة المنزل			
تربية الأولاد			
انفاق المال			
العلاقة الجنسية			
العلاقة مع أسرة الزوج أو الزوجة			
النظرة الى الدين أوالعرق أو التقاليد			
النشاط الاجتماعي والمهني و مستوياته اختيارالأصدقاء و التردد عليهم			

ممارسة الهوايات ومناقشة الطموحات

غير دلك حدد			

7--هل تشعر أنك لا تستطيع أتناقش ما الدي يزعجك مع الشريك؟ دائما أحيانا نادرا

8- في حالة العجز عن حل المشاكل العالقة بينك و بين الشريك هل :.

المجـــــــــــــالات	دائما	أحيانا	نلدرا
تلجأ للعنف كأسلوب للتعامل			
لا تميل أصلا لأقتراح حلول ممكنة			
تفشل في الاصغاء نتيجة الغضب			
الأنسحاب مباشرة			
السماح بوجود مصلح من طرف أهل الزوج أوالزوجة			

9- كيف تصف علاقتك بالشريك ؟ جيدة حسنة سيئة

10-هل انعدام التواصل مع شريكك يؤدي الى العنف ؟ دائما أحيانا نادرا

مع تحديد نوعه لفظي جسدي جنسي

11- هل السلول العنيف من طرف الشريك يصبح قضية عائلية ؟ دائما أحيانا نادرا

12-هل تعتقد أن العنف من طرف أحد الزوجين يرجع إلى سوء أو نوع التنشئة (التربية)؟ نعم لا

امادا----------

13-هل تعتبر أن الضغوطات النفسية الدى الشريك تؤدي حتماالى استعمال العنف؟ نعم لا

ادا كان نعم كيف تتعامل معها ؟ ----------

14- ضع اشارة (×) أمام الموقف الدي يتخده الشريك نحوالسلوكات التالية :

المـــــــــــــــواقف	يسمح دائما	أحيانا	لا يسمح أبدا
زيارة الأهل			
زيارة الأقارب و الأصدقاء			
اختيار الملابس			
الإختلاط بالجنس الآخر			
التعليم			
العمل لفترات طويلة			
ابداء الرأي و المشورة			
ممارة الهوايات			
ابداء الرأي أمام الآخرين			
اختيار الأصدقاء			
العلاقة مع الجيران			
غير دلك حدد			

15-عل يعاملك الشريك بأحد الأسليب التالية أثناء وجودخلاف أوصدام بينكما ؟

الأساليـــــــــــــــب	دائما	أحيانا	نادرا
الشتم			
التحقير و السخرية			
اهمالـــــــك			
مراقبتـــــــك			
احرجك أمام الآخرين			
شتمك امام الآخرين			
إساءة الظن بك و الشك			
ابداء غيرة قاتلة			
نعتك بألفاظ بديئة			
اخافتك بسلطته			
عدم تقدير ه و احترامه			

ابداء الإعجاب بالأخريات (أو الآخرين في حالةالزوجة) أثناء وجودك .			
اللجوء إلى الصراخ و الصوت المرتفع			
استخدام الأطفال للضغط عليك			
تقلبات حادة في المزاج			
محاولة إستغلال مصادرك المالية بغير إدن			
معاملة الشريك كعنصر غير مرغوب فيه في الأسرة إلا من أجل المصلحة			
إظهار و تحسس الشريك بعدم رضاه الزواجي			

16-هل يهددك الشريك بالتالي :

التهـــــــــــــديدات	دائما	أحيانا	أبدا
الطلاق أو طلبه(في حالة الزوجة)			
طردكمن المنزل			
تركه المتزل			
حرمانك من الأولاد			
حرمانك من المصروف أوعدم المشاركة في المصروف			
الإيداء بالضرب			
الشكوى للأهل			
الهجـــــــــر			
غير دلك حدد			

17- هل تعرضت لأحدى وسائل الضرب التالية:

أنواع الضـــــــــــــرب	دائما	أحيانا	أبدا
الصـــــــــفع			
الركـــــــــــل و اللـــــكم			
شـــــد الشعر			
الرمـــــــــي أرضا			
العـــــــض			
الضرب بأداة حـــــــادة			
غير دلك حدد			

18- هل تعتقد أن هناكمن يحرض الشريك على العنف ضدك؟حدد من : **1**- الأهل **2**- الأصدقاء

3- الجيران **4**-غير دلك حدد

19- كيف تكون ردة فعلك اتجاه الشريك في حالة العنف و الصدام ؟ **1**- الشكوى لأهل الزوج **2**- الشكوى لأهل الزوجة

3-للأصدقـــــــاء **4**- للجيران **5**- للشرطة **6**- لا تشتكي أبدا

20- في حالة لا ما هو السبب ؟ بوضع علامة (×):

الأسبـــــــــــــــاب	حدد
لأنه لايوجد مكان أدهب إليه	
الأهل لا يتفهمون وضعي	
خوفا من الأصدقـــــــاء	
خوفا من الطـــــــــلاق	
خوفا من كلام النـــــــاس	
اعتير الضرب والعقـــــاب من حق الزوج	
بسبب الإعتماد العاطفي و المادي على الزوج	
بسبب الإعتماد العاطفي والمادي على الزوجة	
اعتقادي أن على الشريك أن يتغير	
بسبب حبي للشريـــــــــك	
لأنها حالات مؤقتة تدهب فورا	

خوفا من إيدائي بصورة أكثر حدة	

21-هل تعتقد أن السلوكيات العنيفة التي يمارها الشريك هي نتيجة لما تربى عليه في أسرته الأصلية(أي هو تقليد لسلوك والديه) أو للغير ؟
نعم لا حدد من هم في حالة لا.----------

22- هل تعتبر التميز في المهنة وخاصة لدى الزوجة يشكل حساسية لدى الشريك و يمكن أن تؤدي إلى حالات من العنف؟ نعم لا

23-هل تعتقد أن مشاركة الزوجة العاملة في المصاريف أمرا ضروري تفاديا للمشاكل و الصراعات المترقبة ؟ نعم لا

24- في نظرك هل يكون المستوى الثقافي للزوجين عامل في تقليل الصراعات و حالات العنف و حسن التعامل مع الخلافات ؟ نعم لا
لمادا----------

25- ما رأيك هل تكثر النزاعات المؤدية إلى أساليب عنيفة لدى الأزواج: **1**-عند دوي السن في العشرينات أو أقل

2-أوعدن الأزواج في الثلاثينيات **3**- أو عند الأكبر سنا

ومع تحديد نوع العنف الأكثر شيوعا ممارس من طرف المعتدي ؟ **1**- العنف الجسدي **2**- العنف اللفظي **3**- العنف الجنسي

26- هل تعتبر النزاعات و الصراعات ظاهرة صحية وسليمة في العلاقة الزوجية ؟ نعم لا
آدا كان نعم حدد لمادا ؟ **1**- لأنها تسمح بتغيير الجو العائلي وتخلصه من المشاعر السيئة

2- لأن عدم وجود أي نوع من الصراع دليل على وجود تجاهل خطير في العلاقة

3- لأنه يجب تحريك الطاقة الكامنة للنزاعات و الشجار إلى نقاش صريح بين الشريكين وإلإوإلا سوف تنتهي بالفشل

4-ضرورة إيجاد تغير إجباري وإلا سوف يقتل الملل هده العلاقة

27- هل تعتقد أن على الشريك تقديم تنازلات أو التسامح على أخطاء الكرف الثاني إدا كان يفوقه مستوى تعليميا ومهنيا ؟ نعم لا

28-إدا كان نعم حدد لمادا ؟ **1**- لعدم جرح مشاعره **2**-للحفاظ على توازن العلاقة

3-لتجنب الطرفين التعرض لسلوكات عنيفة أوخطورة الشك **4**- للمحافظة على استقرار الأسرة على حساب الضغط على أحد الطرفين

29- هل تعتبر حقا أن الخلافات في المستويات التعليمية والمهنية والعمرية وأسلوب التربية للزوجين :

1- تعد عوامل هدامة مسببة للعنف

2- تعد عوامل توافق للإ تصال السليم بين الزوجين

في كلا الحالتين أدكر لمادا----------